

اَوَّلُ سُبْحَانَ الْكَرِيمِ الَّذِي عَلَّمَ الْقُرْآنَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ الْبَرِّ الْعَظِيمِ



طُبِعَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِبَيْتِ الْمَنَامِ فِي الْقَاهِرَةِ فِي السَّنَةِ الْخَامَةِ مِنْ تِسْعَةِ مِائَيْتَيْنِ وَتِسْعِينَ

اَوَّلُ سُبُكٍ اَكْرَمَ الَّذِي مَبَاهِمُ الْاِنْسَانِ مَا الْعَالَمِ



قَطِيعٌ فِي الْمَطْبَعِ الَّذِي سَبَّحَ فِيهِ الْكُتُبُ فِي الْكُتُبِ

اَوَّلُ سُبْحَانَكَ اَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ الْقَبْلَ عِلْمَ الْاِنْسَانِ مَا الْعَلِيمُ



قَطِيعٌ فِي الْمَطْبَعِ الَّذِي سَبَّحَ بِمَنْشُورِهِ الْوَلَقَّ فِي الْكَلْبَةِ

تحقيقه النقاب فابتهتم الى استخراج مستولهم وشرعت في تحصيل ما مولمتم منها بالسد في تسويده وتفكيكه فتوكل عليه في تجويده وتحريره وسميته
 كتاب التحقيق لاشتغاله على كشف حقائق العالم وانطوائه على شرح وقايق الباني واسأل الله العظيم ان يجعل ما آتاه من خالص الوجه الكريم
 وسبب اللجوء الى جنات النعيم انه غير مشغول اكرم بامول وهو مجتهد ونعم الممين قال العبد الضعيف عبد العزيز بن محمد بن محمد بن محمد البخاري
 كتاب السد عليه وغيره ولوالديه انبر في هذا الكتاب على وشيخي وسيدي وسندي ومولائي وهو الامام الكبير المعظم والهاشم النحرير المكرم علم
 المهدي امام الوري تدرى الالة كاشف الغمة فامدب رايات الشريعة كاشف ايات الحقيقة امام المذبحين متقدمي المشرقين نور الملك
 والدين غلام الاسلام والسلمين محمد بن محمد بن الياس لما يبرغى تهنئة السد بالرحمة والبرهان اسكنه على منازل الجنان من الشج
 الامام المصنف قدس الله روحه قال اما بعد هذا الله على نواله والصلوة على رسوله محمد وآله املكم تغمضت حتى الشرط حتى قيل ان
 الاصل في قولهم اما فينطلق مما يكن من شيء فريد منطلق استقطبت اجملة الشرطية ونابت اما هنا بما كانت كلمة نعم مناب افضل في جواب
 من قال لك انقل كذلك تغمضنا معنى الشرط لزمها الفا، وتغمضنا معنى الابداء لم لا يصفا فعل فلا يلعب الا الاسم وقد استعمل
 في الكلام لتفصيل الاجال على طريق الاستيناف لكونك جاء في القوم اما زيدا فاكرمته واما عمر فبنته واما بقية فاعرضت عنه ولا تلتفت
 كلام من غير سبق اجال كما المذكورة في اوائل الكتب وقيل ول من تكلم بهذه الكلمة وفصل بها بين كلامين داء والنبي عليه السلام
 وهو المراد بفصل الخطاب في قوله تعالى وايتناه احكمه وفصل الخطاب عند شريح والشبهى وبعد من ظروف الزمانية والعالم فيه ههنا
 كلمة اما هنا لنيابتها من الفعل تعمل في الظروف خاصة بحمد والثناء على التحميل من نعمة وغيره كما يقال حمدة على انعامه وحمدة على شجاعته
 السد اسم تفرده به البارى سبحانه وتعالى يجرى في وصفه محرم الاسماء الاطلام لاشركه فيه لاحد كذا روى عن الخليل بن كيسان
 محمد بن الحسن الشيباني والشافعية رحمهم الله ولهذا اضيف احمد اليه لانه لما كان كالعلم للذات كان مستجبا لجميع الصفات
 فكان اضافته احمد اليه اضافته له الى جميع اسمائه وصفاته الاترى ان الايمان اخفى بهذا الاسم حيث قال عليه السلام امرت ان باقر
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان الايمان بجميع الاسماء والصفات واجب لانه مستجيب للصفات والذات والصفات في اللغة
 له ماء واذا اضيف الى الله عز وجل يراو بها الرحمة والمراد ههنا الماء بالرحمة الا ان الرسل اختصوا بالاء فلهذا اللفظ للتفخيم ولما ضمن
 له ماء منى النزول فكرت كلمة على كما في قوله صلى الله عليه وسلم اى رحمة الله نازلة عليه والرسول من الانبياء من جمع الى المعجزة الكتاب
 المنزل عليه فقول بخصه ففعل النبي من اوحى اليه سواد انزل عليه كتاب او لم ينزل والربل ذرية واهل بيته وقيل قوله وال النبي
 متبعوه في التقوى كما قال عليه السلام كل مؤمن تقى فهو الى ثم الرسل وان اختلفوا بالصلوة الا ان الصلوة على الله عند ذكرهم جائزة
 بطريق التبع للاء ماء الما في ذلك على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم ومسلم آل ابراهيم وذلك
 لان كل ما ثبت تبعاً ليط على حكم المشهور لا حكم نفسه كتحية ابنين والوكالة التي تارة في منمنمة الراس قوله فان اصول شريعة ثلاث
 الى قوله من هذه الاصول هي ثلثة اشياء الاصل في اللغة ما يتبني عليه غيره كما ان الفرع ما يتبني على غيره والاصل من الاصول ههنا الالة
 او اصل كل علم لما يستند اليه تحقيق ذلك العلم ويرجع فيه اليه ويرجع الاحكام الى هذه الالة والاشريع في اللغة الانظار وهو ما بينه
 الشارع كالعالم والزور بمعنى العادل والرائع فيكون المعنى اولة الشارع اى الاول التي نصيبها الشارع على المشروعات كذا
 يكون الامام المعصوم والمقصود من الاضافة تعظيم المضاف كقولك بيت الله وناقة الله او معنى المشروعة كالضرب بنبي المذنب

من القرآن كالميلية جزء من كل سورة عندنا بل هي في منزلة الفصل من السورة كذا ذكر أبو بكر الرازي ومثله روى من محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن
القرآن بأمر الرسول عليه السلام ونقلت علينا من وفات المعاصرين اسم كانوا يلقون في حفظ القرآن حتى كانوا يمتحنون من كتابنا بل سامي السور
مع القرآن من التفسير والنقط لكي يخطب بالقرآن غيره فلو لم يجرى الاحتياط في المادة سكوت أهل الدين عن منع تعليلهم فحال بين الأمان أن يخطب
المؤثر لما لم يثبت اسم السورة لم يثبت ذلك وحديث القصة وهو معروف دليل ظاهر في إقناعنا وإبطال كبر من أنكروا مناسن القرآن لزم عليه من
أنزلت وتثبتت طعن فيها كما يكتب على مدركه من ذلك فذكر من ذلك في خطبنا من القرآن والتمسك بمثله مع الكفار وإنما عدم جواز الصلوة
فقد ذكرنا في شرحنا في التبرجح الصغير أن لو اتفق بهدجج الصلوة عند أبي حنيفة رحمه الله ولكن الصحيح استلزامه لأن في كونها آية نامة شبهة لا يجرى
من غير ما شأخى رحمه الله أنما ما بعد بالي راس السورة آية أيتها نامة فادرك ذلك شبهة في كونها آية نامة فلا يتأدى بها الفرض المقطوع
في أجازة قرأتها للماليض أحببنا فمد قصصنا كجواز قراءة أحمد السور بل لعالمين لها على فصلها شكر فاما على تصدق القرآن فلا لأن من ضرورة
كونها آية من القرآن حريته كمراسمها عليها قوله هو أي القرآن النظم والمسمى جميعا في نقل مائة الفقهاء العلماء وهو الصحيح من ذهب إلى حنيفة
الأن لا يميل النظم كمالا لما في جواز الصلوة خاصة بالادب بالنظم العبارات وبالطبع بل لو اتفقت في النظم من ذكر اللفظ الذي سناه الرمي في حال
لفظ النظم أي دناه ولفظ الرمي ليدقق أي لا يست به إلى ذكر النظم الذي يدل على حسن الترتيب في نفس الجواز به رعاية الأدب وتعليم العبادات
القرآن وفي تعريف الخاص وغيره ذكر اللفظ لأن ذلك تعريف لمن حيث هو خاص لأن حيث أنه خاص القرآن فلا يجب فيه رعاية الأدب
والمراد من مائة العلماء جمهورهم ومطالعهم من مائة من معناه اسم للمعنى دون النظم ودمر أنه ذهب إلى حنيفة رحمه الله بل جواز القراءة بالفارسية
عنده في الصلوة بغير مدح أن قراءة القرآن فيها فرض مطلق كغيره وذلك وإشارته إلى كساده بقوله وهو الصحيح من ذهب إلى حنيفة رحمه الله
المختارات من شبهة مثل ذهب العامة في أن اسم النظم والمضغ فاجاب بما استدلل به الزاعم بقوله الأنا الذي لكن بأحذيفة رحمه الله لم يميل النظم كمالا لما
لأنه قال ينبغي النظم على التوسعة لأنه غير مقصود خصوصاً في حالة الصلوة إذ هي جازية للمداخلة وكذا ينبغي فرضية القراءة على التيسر قال الله تعالى فاقروا
ما تيسر من القرآن ولهذا تسقط عن المقدم في تحمل الألام عندنا ونحوه فثبت الركعة عندنا بخلاف ما لا كان فيجوز أن يكتب فيه بالركن إلى
والمعنى توخيها أنه نزل ولا يلزمه تيسر لأنها أفصح اللغات فلما تسر قرأته بتلك اللغة على ما لا يعرب نزل تخفيف بعد الرسول عليه الصلوة والسلام واد
بتلاوته بسائر لغات العرب مستطرد وجوب غاية تلك اللغة أصلاً وأوسع الأمر حتى جاز لكل فريق منهم أن يقرأه بلغته وثمة فيهم واليه أشار النبي صلى الله عليه
بقوله أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كانت فثان فلما جاز للعربي ترك اللغة إلى لغة فيه من العرب حتى جاز للعربي في أن يقرأه بلغته فيهم مثل ذلك
قدرة على لغة نفسه جاز للعربي ترك لغة العرب من تصور قدرته منها والاكتمال بالمعنى الذي هو المقصود بالنظم فصار حاصل أن مع طول النظم
عنده رخصة استعاضة بالسموح وقصر الصلوة حتى لم يبق إلا الزود أصلاً فاستوى فيه حالة العجز والقدرة ولا يستبعد تسمية النظم بركن من جواز تركه حال
القدرة كما لا يستبعد تسمية ما هو دأبه على أهل الفرض في إمكان الصلوة بركن بعد ما صار موجوداً وجاز تركه في الابتداء وإنه قولنا فاعلموا
على أن قياساً من الأحكام من جوب بل لا يتفق حتى كفر من أنكروا أن النظم من الألفاظ وحده كتاباً لم يصح بالفارسية وحرمة المداخلة والاد
على القراءة بالفارسية النظم لازم للمعنى ولا يلزم عليه وجوب سجدة السلاوة بالقراءة بالفارسية وحرمة من صحف كتب بالفارسية على غير المعلوم
قراءة القرآن بالفارسية على الجنب وأما بعض على احتياط بعض المثلث منهم شيخ الإسلام فها هو رحمه الله لا يلزم من مقتضى من كان
ينهاه وانه نصاً وادركنا هو أهل الفريين فأشجع رحمه الله في جواب على صلوة على مثلنا الآخرين والمتأخرون أنما جاز ما ذكرنا على أن

فكانت كالمشي الذي هو مقصود وقامت مثبتت هذه الاحكام احتياطا لا على ان النظم ليس من القرآن والدليل عليه انهم لم يذكروا فيها اقلاما فابن جابر
وقوله لم يكن طريق ثبوت هذه الاحكام ما ذكرنا لا يستقيم هذا الجواب على قوله لان النظم لازم منه ما كالمعنى وقد ذكر الامام الحنفي رحمه الله في شرحه اجابة
المتحقيقين من جهة القرآن مستندة بالنظم المعنى حتى لو قرأوا بحسب احاديث الفارسية باءوا جيبا ايضا من سجدة السجدة والساورة بانها ملحقة بالصلوة لان السجدة
من اركان الصلوة ووجهها من سجدة السجدة والساورة مشاركة في المعنى وهو طلق السجود فيجوز ان تلحق بالصلوة لاسطباتا وكيفية النظم قد سقطت في اصوله
فقط فحينما اوصى بها وتلقى هاتين بان المكتوب او المقروء بالفارسية كلام الله تعالى وان لم يكن حراما فخرم منه غير المتطهر وتراى الجنب والحايف
كما تنويره ولا يخفى والاولى صحت وتكمل فان قيل لما ساء الاكتفاء بالمعنى عمده في الصلوة فمن غير هذا لا بد من ان يكون ذلك قرأنا اذ لا يجوز
للصلوة بدون القرآن ومثبت لا يكون احد المذكورين والاولى عدم المكان كناية المعنى المحرور في المصحف ونظما بالتواتر وما تعلق المعنى به من العبارة
الفارسية مثلا ليس مكتوب في المصحف ولا مشغول بالتواتر ايضا فلا يكون احد جابسا اذ لا يكون المعنى بدون النظم قرأنا فينبغي ان لا يجوز الصلوة
انما ساء الاكتفاء عنده بالمعنى ما للقيام المعنى المحرور في ماله الصلوة مقام النظم والمعنى والقيام العبارة الفارسية الدالة على معنى القرآن مقام النظم
المستعمل كما قال ابو يوسف رحمه الله في ملته العجز فيكون النظم المكتوب المنقول موجودا والتقدير او حكما فيدل على ان احد يكون احد جابسا وتفسير
قوله المكتوب في المصاحف المنقول منه نظما ستواتر بالكتابة والتنقل حقيقة والتقدير او يقول هو يسلم من المعنى بدون النظم ليس بقرآن ولكنه لا يسلم
ان جواز الصلوة تتعلق بعبارة القرآن المحرور بل بوثائق بعناه بحيل قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن على المراد وجوب رماية المعنى وان
النظم ليس لاح لا غاية والاشكال فمختلف فمن لا يتم بغيره من البعده وقد تكلم بالفارسية في الصلوة بكلمة او اكثر غير ما ولد ولا بجملة المعنى وذا
بعضهم فلم يخل النظم للقرآن زيادة احتمال بان قرأه مكان قوله تعالى معيشة شتى كما سبقت فيهما او مكان جزاء ما كسبناه او قوله تفسير القرآن
فلا يجوز بالاتفاق ولكن الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اختلف فيما اذا جرى على لسانه من غير قصد ما من قصد ذلك فيكون بمنزلة ما ذكرنا
والجمهور برأى الزيد بن عتيق وقيل اختلف في الفارسية لاشفاقية من العربية في الصلوة فلما القراءة بغيره فلا يجوز بالاتفاق وقد مر رجوع
الى حنفية رحمه الله الى قول العامة رواه نوح ابن ابي مريم عنه ذكره في الاسلام رحمه الله في شرح كتاب الصلوة وهو اختيار القاضى الامام ابي زيد
المتحقيقين عليه الفتوى قوله واقسام النظم والمعنى جميعا فيما يرجع الى معرفة احكام الشرع اربعة فاما ان القرآن اسما للنظم والمعنى ومعرفة احكام الشرع
الثلاثة بالقرآن توقفت على معرفة شرع في بيان اقسامه فقال اقسام النظم والمعنى اى نظم القرآن ومعناه فيما يرجع الى معرفة احكام الشرع اربعة
واحتزبه على جميع معرفة الاحكام من القصص مثلا مثال الحكم وغيره اذ هو جوهر عتيق لا يتحققه عباية ولا يتيسر غرابيه ولا يقال ليس شيء من القرآن
مما لا يتحقق به حكم من احكام الشرع فان جوبيا اعتقادا بغيره وجواز الصلوة وحرمة القراءة على جنب احاديث من احكام الشرع وهي متعلقة ببعض عبارات
القرآن فكيف يصح هذا الاحتراز لا نقول هذه الاحكام وان تعلقت بجميع لكن لم تثبت بعرفتها بالجميع بل تثبت ببعض النصوص من الكتاب والسننة
فيصح هذا الاحتراز وانما جميع الاقسام باعتبار انقسامها لثلاثة اقسام اربعة اقسام اربعة للقيام بالقيام للقيام لثلاثة اقسام اربعة
قد ذكرنا انما يكون في تخصيص هذه الاقسام وجوبا واحتسابا ما ذكره وهو ان المقصود من الكلام لا يخلو من ان يكون اجبا الى المعنى النظم فقط والى غيره
فالاول هو القسم الاول الثاني لا يخلو من ان يكون واجبا الى تصرف النظم والى غيره مع والاول ما ان يكون تصرفه تصرف بيان الى الفارسية
الى سابع وهو القسم الثاني او غيره لك وهو المتعلقان لثلاثة اقسام في هذا القسم الرابع او يقال ان تصرفه في الكلام لا يكون ولا النظم والسلب او لثلاثة
فان كان من جهة النظم فلا يخلو من ان يكون في اللفظ او في المعنى فالاول ما ان يكون بحسب النظم او بحسب الاستعمال ولا ثالث والاول هو

الاول والثاني هو القسم الثالث وان كان في المعنى فهو القسم الثاني وان كان من جهة السامع فهو القسم الرابع ثم القسم الاول هو القسم الاول من
 ان يدل على دلالة ما هو خاص او اكثر بطريق الشمول كقولهم انما هو اهل البيت من غير ترجيح البعض على البعض وهو المشترك او كقولهم
 هو اهل البيت لا ينفك عن البعض بالذليل الظني استلزاما من المفسر كما قيل لبعضهم قبال من غير ترجيح البعض على البعض ظني وهو المشترك او كقولهم انما هو اهل البيت
 لان المفسر يفتي حينئذ وغلا في قسم المشترك بل الاول ترك التقييد ونش الترجيح في المقابلة انما ثبتت فيما يجب فيه احتمال غير ذلك في المفسر بل ما فيه
 المخرج بالكلية حتى صار مثل الخاص بل قوي فلا يدل على ما نحن فيه قلت وهذا غير بعيد ايضا لانه ان خرج بهذا الطريق عن الترجيح دخل في عدم
 الترجيح وقد علم عليه بان مشترك فيصير المفسر محكوما بان مشترك والقسم الثاني وهو ان يكون اجمالا في بيان التكلم لا يجوز ان يكون ظاهرا بل لا بد
 او كقولهم الاول ان لم يكن فمقدونا بقوله المتكلم فهو الظاهر وان كان مقترنا به فان احتمل تفصيل التاميل فهو التقيد الا فان قيل نسخ فهو المفسر
 وان لم يقبل فلو حكمه وان لم يكن ظاهرا فاما ان كان عديم ظهوره لعينه الصيغة او لنفس الصيغة فالاول هو المعنى والثاني ان لم يكن ذلك بالتام
 فهو المشترك وان لم يكن فان كان البيان حروا نحو المجرى والافه المشابهة والقسم الثالث وهو ان يكون اجمالا لاستعمال لا يجوز ان يكون الظن
 استعمالا في موصفة وهو حقيقة او لا وهو المجاز وكل واحد منهما ان كان ظاهرا لم يوجب استعمال فهو الصريح والافه الكناية والقسم الرابع وهو قسم
 الاستدلال لا يجوز ان يستدل في اثبات الحكم بالنظم او بغيره والاول كان النظم مسوقا له في العبارة وان لم يكن فهو لاشارة والثاني ان كان مفهوما
 فهو الالة وان كان مفهوما مشروفا فهو لاقتضاء وان لم يكن فهو الفاعل والاشارة فالتكلمات النافذة ولكن الاول ان يفرض من مثل هذه التكلمات
 مع ان لان بعض هذه الاستعمالات غير تام نظير ذلك يادى في تامل بل تحسبك فيه بالاستقراء انما الذي هو محتمل لان الكتب ما يمكن ضبطه في حق هذه
 التقسيمات والاستقراء فيما يمكن ضبطه في حق هذه التقسيمات فان قيل قد قيل ان الله الكتاب تبيين محكم ومتشابهما بقوله عز وجل هو الذي انزل عليك الكتاب منه
 آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فمن اين في تحت هذه التقسيمات المعضلة المتماثلة لظاهر الكتاب قلنا لم يكن شيئا يترأى انه هو الصواب اوله فاذ
 كشفت عنه الغطاء التام لم يدر ان الحق غير ما نحن نعلمه او لان الاقسام التي ذكرها الشيخ بل هي موجودة في الكتاب ام لا فاذ وجدتها فيه لم يكن بغير
 القبول وليس عليه كالمعاملة ثم اذا تشبهت عليك المعنى فاما في بوقتن فقد انظر الكتاب على التقسيمين ام لا ولمرك انه لا يتحقق ذلك لان بقوله تعالى
 منه آيات محكمات معناه بعضه آيات محكمات وقوله واخر متشابهات وقوله يترأى منه آيات متشابهات فمما يدل على ان بعضه
 محكم وبعضه متشابه ولا يدل على ان ليس فيه غيرهما انما هو ما بين طرق القدر في شئ الا يوسى له لو عطف عليه آيات اخر مضطرب وآيات اخر محتملات لا مقام
 المعنى ولو تيقن الكلام الاول القدر على التقسيم لم يتقدم العطف عليه كما لو قيل منه آيات محكمات والباقي متشابهات واما نحن فنقسم بالذلك لاننا نعلم ان
 درجات الصدق والحق وانما العلم ان الاقسام التي قوله واقسام النظم المعنى التقسيمات وكون حقيقة الاقسام وليس الاقسام تقسم على اقسام العام
 والمشارك والمماثل قسم واحد يشتمل على الظاهر والنفس والمفسر والحكم والمقابلة وقسم آخر سوى التقسيمين يشتمل على حقيقة والمجاز والصريح والكناية بل جميعا
 فيقسم الى اقسام مع العام والمشارك والمماثل باعتبار جميعه فيقسم الى الظاهر والنفس والمفسر والحكم والمقابلة باعتبار ما هو مشترك فيقسم الى اقسام مع العام
 سبعة ثم ينقسم جميعها الى ثمانية ووجه سبعة اخرى ثم الى مستقلة ومنفصلة ثم الى طبقة ومنفصلة على ما عرف فلا جرم يجوز ان يكون لفظ واحد خاصا لفظا
 وحقيقته ولا يجوز ان يكون خاصا وعلما لظاهر او خفيا وحقيقته ومجازا بالنسبة الى حكم واحد قوله الاول في وجوه النظم صيغة ولفظة وحكي رتبة ووجه شئ
 طريقه يقال ووجه هذه الامور على طريقه والمراة في الوجوه الاقسام وقدر النظم لان المقترن في اللفظ المعنى المعنى مقدم على تعريفه في اللفظ ليعلم مقدار
 اوصافه لانه قد مر ان المركب لانه المعنى صيغة ولفظة قيل لكل لفظا معنى انوحي وهو لفظ من اداة تركيبة ومعنى صيغة وهو ايضا من رتبة اي حركاته

اولمسي على الاغراض الالهية في العبادة الغرض هو الامتزاج من العام ومن المشترك بين المشتملات جميعا فان قوله من الاغراض
الى كل لفظ امتزاج من شي آخر ولو لم يسط في العبارة لم يحصل في الغرض قوله العام ويترك لفظ مشترك جميعا من السميات والمردود باللفظ
هو الموضوع بقرينة مورد التقسيم وهو عام كما قلنا فبقوله يتلزم ان يشمل مصطلح الامتزاج من المشترك فانه لا يتلزم بتعيين بل يشمل كل واحد على
السواء بقوله مجازا امتزاج من التثنية كما انما ليست بعام بل هي مثل سائر اسماء الاعداد في الخصوص ومن اشتد لفظ الامتزاج فانه عند اكثر
المحققين ويزال ليس بشرط للعموم وعند مشايخ العراق واكثر اصحاب الشافعية وغيرهم من الأصوليين هو شرط وجود العام عند جميعهم هو اللفظ المشترك
بجميع ما يصلح له بسبب وضع واحد فلا يتفرق هو الشرط عند جميعهم والاجتماع عندنا ونظر فائدة الاختلاف في العام الذي يصل منه البعض
لا يجوز التمسك به لانه لم يبق ما ما عندنا يجوز لبقاء العموم باعتبار بقاء الجمعية وبقوله من السميات امتزاج من المعاني فان العموم لا يتفرق
في المعاني عند المتأخرين من مشايخنا وقد عرف تنقيح في الكشف ولا يقال احد المذكور ليس بجامع لان الفكرة المنفية ونحوها مائة
كما نص عليه في مائة الكتب ولم يتنا واما هذا احد اذ في ليست بلفظ موضوع لان نظام جميع من السميات بل عمومها ضروري كما عرف لاننا قد
احد ولبيان اجتماع وعموما مجازي لصدق ما لم يزل عليه فان رجلا في قوله ما رايت رجلا اريد به غير ما وضع له العلاقة بين
المعين اذ الرجل وضع لا فرد واريه غير موضوع وهو العموم ههنا بقرينة النفي كما اريد بالاسد الشجاع في قوله ايت اسدا اريد بقرينة
الربط العلاقة بينهما وقد نص على مجازية في شرح اصول الفقه لابن ابي حنبل اذا كان كذلك لا يمنع عدم دخولها في احد صحته على
ان سلمنا ان عمومها حقيقة لا يقدر ذلك صحة احد ايضا لان احد المذكور لبيان العام صيغة واحدة بدلالة مورد التقسيم المطلق العام
وعموم الفكرة المنفية لم يثبت بالصيغة بل بالضرورة واحد المذكور جامع مانع للعام الصيغة فيكون صحيحا ولو لم يشرط الوضع في اللفظ
بان اجري على اطلاقه ولم يلتفت الى مورد التقسيم لكان احد متنا واما في لفظ يتلزم جميعا من السميات معنى فحينئذ بما ذكرنا
احد جامع كما هو مانع وقوله انما او معنى تفسيره لان نظام التقسيم لحد فانه قد تم ببقوله يتلزم جميعا من السميات والتفسير وان كان فية
سبق الابهام واحد مما يميز فيه عنه لكنه اذا لم يوجب خلافا في حصول المقصود لا يعبأ به ومشكك في كلام السلف والامم من الانتظام
لفظا ان يدل صيغة على الشمول كصين اجموع مثل زيدون ورجال ومن الانتظام معنى ان يكون الشمول باعتبار المنه ووراء
الصيغة كمن وما والقوم والرهط ونحوها فانها عام حيث المعنى لتنا ولها جميعا من السميات وان كانت صيغة فحينئذ
قوله وكله اي حكم العام وهو الاثر الثابت به انه يوجب حكم اي ثبوتية فيا يتنا وله قطعنا وقيتنا شتيه اي على وجه القطع ارادة
وارادة التخصيص عنه وثبت في ذواته من غير شك واليقين العلم وزوال الشك فعيل من يقن الامر يقينا لازم ومتعدد ثم اخرج
رحمة الله بين حكم العام بقوله اشارة الى حكم الخاص قوله كاخخاص بوجه الاختيار والاختلاف بين الجمهوران موجب لخاص قطعه واختلاف
في موجب العام الذي لم يخص منه شيء فعند الجمهور من الفقهاء والمكلفين من ارباب العلوم موجبه ليس بقطعه وهو من جهة الشافعية
والهية ذهب الشيخ ابو منصور المازندراني وجماعة من مشايخنا منهم الباقية وعند جماعة من العراقيين كابي الحسن الكوفي والبيهقي
اجمعوا من غيرهما موجبه قطعه كوجب انخاص واما بغيره في ذلك القاض الامام ابو داود وجماعة المتأخرين منهم الشيخ المصنف رحمه الله
وغيره الاختلاف نظيره في وجوب اعتقاد العموم وتخصيصه بالتفاسخ فخر الواحد اجماعا فعند الفريق الاول لا يجب ان يعتد العموم فيه
يجوز تخصيصه بهما وعند الفريق الثاني يجب الاعتقاد ولا يجوز تمسك من قال بانه ليس بقطعه بل بالتعيين والقطع لا يثبت في الاصل

لا بد من قطع الاحتمال ثم احتمال ارادة اخصه من في العام قايما لانه لا بد من احتمال ما لا يمكن ان يثبت بالدليل انه غير متصل بغيره
مقتوله تعالى ان الله بكل شيء عليم بعد استلزامه لوط في الامور اذا كان الاحتمال قائما في نفسه لا يمكن القول بثبوت موجبه قطعا
كالنسياس وغير الواحد وذاك لان احتمال اخصه فان احتمال ارادة الجواز قايما غير وثبت موجبه قطعا وذلك عند الشائعه رحمه الله
لان احتمال الجواز ثابت في العموم ايضا مع احتمال التخصيص فكان الاحتمال فيه اكثر واكثر فيجوز ان يوثق في ربح القطع واليقين
الفرق ان احتمال التخصيص لا يخرج العام من حقيقته لان العموم باق بعد التخصيص على التكاثر عند من لم يشترط الاستزاد كما عرفت
فكان احتمال ارادة التخصيص بمنزلة ارادة بعضه من حيث هو لا ينافي في ربح اليقين لانه ليس على خلاف الاصل كما اشر
اذا ترجع بعض وجوهه بدليل ظاهر كان احتمال ارادة البعض لا ينافي في ربح اليقين فاما احتمال ارادة الجواز فيجوز من حقيقته واصله
فكان على خلاف الاصل فلا يثبت من غير دليل ونحوه من قال بان موجبه قطعه بان اللفظ اذا وقع لمعنى كان ذلك المعنى منطوقا
لا بد من ذلك اللفظ مع يقوم الدليل على خلافه ثم يثبت العموم موضوعا له وحقيقته فيه فكان معنى العموم ثابتا بها قطعا معي يقوم
الدليل على خلافه كما في اخصه فان ساء ثابت به قطعا لكونه موضوعا له حتى يقوم الدليل على صفة الجواز فاما الاحتمال
الذي ذكره اخصه فلا عبرة به اصلا لانه ارادة في باطن المكلف وسبب غيب متا وليس في وسعنا الوقوف عليها من غير دليل فقبل
ظهوره يكون موجبه ثابتا قطعا بمنزلة اخصه فان ارادة الجواز لما كانت غيبا لا يمكن الوقوف عليها من غير دليل كان موجبه
ثابتا قطعا قبل ظهور الدليل يبينه ان درود مينة العموم على ارادة اخصه من غير قرينة يدل عليه يوجب القليل على السامع و
يؤدح الى مكلف الحال تعالى الله عن ذلك فلا يجوز ود العام على ارادة اخصه ولا ود اخصه على ارادة الجواز من فميه
ذكر دليل يفهم السامع مراد الخطاب قوله الا اذا سمعته مخصص معلوم او مجهول اختلف في العام المخصص منه فيقول لا يتبع محتملا
سواء كان المخصص معلوما كما قال الشارح مثلا اقلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة وتخصيص المتأسس بقوله تعالى وان اخرجوا
من اماكن استباح الاية من قوله عز وجل فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم اجمعين وقد اخرجوا من اماكن البس في قوله عز وجل اهل الذمة يخرج من اماكن
الكان المخصص معلوما يتبع العام في البس موجبا قطعا كما كان وان كان مجهولا سقط دليل اخصه ويتبع العام في الكل
موجبا قطعا وعندنا يتبع العام محتملا بعد التخصيص سواء كان المخصص معلوما او مجهولا الا انه لا يتبع قطعا بل يتبعه بالنسبة كالتعاس
وخبر الواس كما اشار اليه الشيخ بقوله الا اذا سمعته اى العام مخصص معلوم او مجهول اى مخصص معلوم المراد او مجهول المراد كاية الربوا
في الشيخ تخصيص الربوا الذي هو مجهول لكونه مجازا من البيع واية الربوا تصلح مثلا المخصص المعلوم بعد البيان كما تصلح مثلا للخصم
المجهول قبله فلهذا لم يذكر الشيخ مثال اخصه من المعلوم فيمنع اى مخصص من اى مخصص اى ثبت العام المخصص منه الحكم في
القباض او في الكل على تجردى على مثال ان يظهر اخصه من اى تخصيص في العام بسبب قليل اخصه من اى دليل المخصص ان كان معلوم
المراد والمطلوب هو المجهول او بسبب قليل دليل المخصص ان كان مجهول المراد والمطلوب هو الشارح وبذا من قليل اضافية المصدر الى المفعول و
بما ان دليل اخصه من شبه الاستدلال ونحوه من حيث انه يبين ان المخصص لم يرد على كل تحت الجملة كالاستدلال ولهذا شرط اقرار انعام
كما شرط اقرار الاستدلال بالمشي منه وبغيره النتائج صحيحة من حيث انه كما عرفت قبل ختمه كدليل الفسخ لو لم يكن يسبقه العام
بغيره من المراد فاذا كان معلوما كان مخصصا وان كان الاستدلال دليل الفسخ لا يقتضي ان المانع من التفسير في الاستدلال

فاما دليلنا في عدالتنا وبل هو اعتبار احتمال بعينه دليل يصير على الغلب على الظن من سائر ما دل عليه اللفظ وسمي لنا قديرا بالمشترك لا بد
 به والمادول منها جميع اقسامه بل اريد بنوعه من المادول من المشترك يعني في المادول وهو المشترك الذي تتبع بعض وجوهه بالمعنى
 من اقسام الصيغة دون غيره وذلك لان صيغة المشترك يدل على الوضع قبل التاويل على حد نفسه ما تها وبعدها دليل لم يتغير تلك الدلالة فان التاويل
 بعد التاويل وحمله على معين حال عليه بالوضع كما كان يدل عليه قبله فكان من اقسام الصيغة واللفظ بخلاف سائر اقسام المادول فانما يدل على
 تدل على معان بالوضع وبعدها دليل يتغير تلك الدلالة فلا يكون من اقسام الصيغة واللفظ الا ترى ان قوله عليه الصلوة والسلام المستحقة متوجه
 لكل صلوة يدل على الوضع على وجوه التوجه لكل صلوة والالتاويل على كل على الوقت تغير تلك الدلالة وقوله عليه السلام للصلوة الا باقتضاها المتناهي
 يدل بالوضع على نفي الجواز اصلا وبكل على نفي الفضيلة لم يتبق تلك الدلالة فلذلك قيد بقوله من المشترك وفيه ضعف سببينة غير قليل انما يدل على
 نفي اقسام النظم معينة ولأنه مع ان المراديين فيه بالراي والاهتمام ولان الحكم بعد التاويل ايضا الى الصيغة لان اضافة الحكم الى دليل لا
 اولى لهذا قالوا الحكم في المنصوص عليه معناه الى النص الى العلة لانه اقوى منها كما كان في غير محل النص ايضا الى العلة بخلاف المنفصل لان التفسير
 اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافة الحكم الى المنفصل قالوا هذا كالحال اذا حقه البيان بخبر الواحد يكون ذلك ثابتا قطعيا وان كان خبر الواحد لا يوجب
 الحكم قطعيا لانه بعد البيان ايضا حكم الى المنفصل لكونه اقوى لاني خبر الواحد الا ترى ان قوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلوة
 لما تحقق بيان القول تعالى ولما صلوا الصلوة ثبت فضيلة القعدة الاخرة لما ذكرنا ولكنه مع هذا التوضيح مشكل لان هذا القسم في بيان دلالة اللفظ
 بنفسه على المعنى بالوضع من غير نظر الى امر اخر وهذا الفصل في اقسام من اقسام الاخر لان في تلك الاقسام الضم الى دلالة الصيغة بمعنى اخر انفصل
 كل قسم من غيره واذا كان كذلك لا يستقيم من المادول من هذا القسم وان كان الحكم بعد التاويل مضافا الى الصيغة لان دلالة الصيغة بوسطة
 انعام التاويل اليها لا يجوز للصيغة كما لا يستقيم جعل الظاهر للنص الحقيقية والمجاز من هذا القسم وان كان الحكم ثابتا بالنظم لانعام معنى اخر اليها
 وهو التركيب والاستعمال في موضعه وغير موضعه واما قولهم اجماع ائمة البيان بخبر الواحد يكون اثبات به قطعا فليس كذلك لما ذكره في غير
 ان اجماع ائمة البيان بخبر الواحد فهو اقل ولا ذكر فيه في موضع اخر ان الالاشكال بدليل في شبهة خبر الواحد والقياس لا يسمى مقسرا ولكن يسمى
 ما دلا وان الكشف التام لا يحصل بالبيان التلخيص فلا تثبت به الفرضية لانه لا تثبت الا بالاهوت قطعه الدلالة والثبوت فلا تثبت الفرضية بخبر الواحد وان
 قطعه الدلالة في نفسه لا بالعام المنصوص منه وان كانت قطعه الثبوت واما فرق بين معرفة المراد من المشترك بالراي الذي هو ظني وبين معرفة المراد من
 الجمل بخبر الواحد الذي هو ظني واما استدلالنا بالقعدة الاخرة فحاصلنا اننا ليست بفرضية قطعية بل هي واجبة ولكن الواجب نوعان واجب في قوة
 الفرض في العمل كالوتر عند ابي حنيفة رحمه الله حتى منع تذكره مع الفرضية كذا في النشأ وواجب في العمل فوق السنة كتحديد الفاتمة حتى يكون
 سجودا والسجود كما ولكن لا تقتضي الصلوة فالقعدة الاخرة من القسم الاول فلذلك سميها فرضا فانما ان يجب اعتقاد فرضيتها يجب كيف جاهد بالالتزام
 ان اليك الا قسم وانما كما كيف بالانكار بها فرضيتها فلم كيف انما سلسل رضى الله عنها بانكاره روى التقدير مع حقوق البيان بآية الربو في الآية
 السنة ولم كيف من انكر تقدير فرضية السج بالربع مع حقوق خبر الفقرة بيان الجمل الكتاب وهو قوله تعالى فاسجدوا لله سجدة وكيف ثبت الحكم قطعيا مثل هذا
 البيان وانه ثبوت بآية شبهة وفي جملة ما تمنع لي وجبا حقه هذا القسم هو العلم باحققة قوله وعلم وجوب العمل به على احتمال اللفظ اي حكم المادول
 وجوب العمل به كوجوبه بالظاهر النص لكن مع احتمال السهو والغلط كما يجب بخبر الواحد والقياس كذلك لان التاويل ان ثبت بالراي فلا خطا في
 اجابة الحق حقيقة اذا لم يثبت قطعه ولا يصيب فيكون اثبات به محتملا سهوا والغلط وكذلك ان ثبت بخبر الواحد لا بدليل ظني فيكون الثابت به بغيره ايضا

لا تطلبها قوله وانقسم الثاني في وجوب البيان بذلك النظم فالقسم الذي بيانه كان في تقسيم النظم نفسه بحسب قواعده المعنى وتكرره وبذلك القسم في غيره
 بعد التركيب بحسب القواعد المعنى للسان وتفاوت درجاته لان المراد من البيان هنا اظهار النظم المعنى للسان وذلك انما يكون بعد التركيب وقبل قوله
 بذلك النظم اشارة الى انما من العام دون المشترك لان البيان لا يحصل في المشترك ولا يظهر المراد باللسان واليد شيئا في بعض معاني اشياء الامام
 فخر الاسلام رحمه الله لكون الامداد المتقابلة لهذا القسم لو جعلت من اقسام البيان كما ينبغي يكون اسم الاشارة راجعا الى اعمى قوله النظم كذا
 المراد من الظاهر هو المصطلح ومن قوله لا يظهر النظم للنوع وهو الوضوح والاكتشاف فلا يكون هذا تعريف لشيء انفسه وهو ظاهر المراد منه معنى للسان بنفسه
 من اعمى الظاهر لان كل لسان اخر زعم ان كفى واشكال اشياءهما فان ظهور المراد منها توقف على امر اخر بعد السماع وقيل هو اولى على معنى بالوضوح
 الا على المعنى وقيل غيرهما لظاهر امره وقيل هو الا لا يتصرف في افادة معناه الى غيره قوله لا ينقص هو كذا ذكر اكثر من قصد لشرح هذا الكتاب
 قصد الحكم اذا اقررت بالظاهر صا لعلنا نطو في الظاهر ان لا يكون مناه مقصود بالسوق اصلا فراقبه وبين النفس قالوا القول ايت فلانا من غير
 القوم كجاء القوم لظاهر اشياء القوم لغيره فتعقوب القول وقيل ابتداء جازني القوم كان نصاني مجي القوم لكونه مقصودا بالسوق وهذا لان الكلام
 اذ سبق لمقصود كان فيه زيادة ظهوره جازا بالثبوت في المسمى لانه كانت مائة النفس اعمى على اشارة قالوا واليه شبه المصنف رحمه الله بقوله
 بين في الحكم وقوله يسوق الكلام لاجله قلت هذا الكلام حسن ولكنه مخالفت لعامة الكتب فان شمس الائمة الشبهة كونه في قول
 الفقه الظاهر من المراد من نفس السماع من غير ما مل مثاله قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي وقوله مل ذكره واكمل بقوله
 البيع وصرم الربوا وقوله تعالى فاقطعوا ايديهما فهذا هو قوله تعالى على المراد منه لجماع الصيغة وهكذا ذكر القاصد الامام
 ابو زيد في التوقييم وصدرا الاسلام ابو السيرة في اصول الفقه والسيد الامام ابو القاسم السمرقندي وغيرهم ظهروا ان عدم
 السوق في الظاهر ليس بشروط بل هو اظهر المراد منه سواء كان سوقا او لم يكن الا ترى كيف جمع شمس الائمة وغيره في امره
 النظائر بين ما كان سوقا وغير سوق وان احد من الاصوليين لم يذكر في تحديد الظاهر هذا الشرط ولو كان منظور اليه
 لما عقل منه الكل وليس ازوياد ونوع النفس على الظاهر بحججه السوق كما طنوا اذ ليس بين قوله تعالى وانكموا الايادي
 مسكم كونه سوقا في الطلاق النكاح وبين قوله فانكموا اطاب لكم من الشارح كونه غير سوق فيه فرق في فهم
 للسان وان كان يجوز ان ثبت لاحدهما بالسوق قوة تصلح للترجيح عند التماثل كالتعريف المتساويين في الظاهر يجوز
 ان ثبت لاحدهما مرتبة على الاخر بالشفرة او القوت او غيرهما من المعاني بل ازوياده بان يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر
 نطقية نطق اليبا قاتل على ان قصد تشكيك ذلك المعنى بالسوق كميان العدد في الآية المذكورة لم يفهم بدون اقرار لشيء وملكه ونباه بها
 ما قال شمس الائمة رحمه الله في اصول الفقه واما النفس فليد ادبانا بقرينة تيقن باللفظ من الحكم ليس في اللفظ ما يوجب لك ظاهرا بدون تلك
 القرينة واليه اشار القاصد الامام ابو زيد وصدرا الاسلام ابو السيرة وغيرهما وقوله بحسب في الحكم معناه ان المعنى الذي يبرزوا والنفس ضروري على
 الظاهر ليس له معنى في الكلام بل عليه من اجل ان يفهم بالقرينة التي اقررت بالكلام انه هو المراد من الحكم من السوق وكذا معنى قوله لا يسوق الكلام
 لاجله انه عرف بعد اقرار ان قرينة قوله معني وملكه وبيع وقوله فان ختمتم الاقدوا فواحدة بالكلام انه مهوون لبيان بعد ما ذكر في امره
 الكلام وضوح ما عرفت فهم منه ان الابانة مقصودة على عدم العدد وليست بمطلقة فاما ان يكون مجزوا بالسوق مستجاب في صيغة الكلام نصا
 من غير قرينة نطقية فلا يدل عليه ما قال شمس الائمة رحمه الله الكلام يكون نصا بمتبار القرينة التي كان اميا في لاجله كقوله تعالى

فانكم اطلبوا لكم من النساء نظائر في تجويزه فكلح في يستطيربه المومن النساء لان سياق الآية لذلك لجعل قوله تعالى في
 وثالث ورابع وقوله تعالى فانكم اطلبوا لكم الى اجل لكم من النساء لان من ما حرر كاللاقي في آية الترخيم وقيل ان الابل الى العصفه ولاق
 من العطاء يحرم مبرى غير العطاء ومنه قوله تعالى او ما كنت اياكم شئ وثالث ورابع معدوله عن عدد مكررة وانما سمعت العصف لما
 فيها من الدليلين عدلها من صيغها وعدلها من مكررها وحل من النسب على احوال ما طاب تقديره فانكم اطلبوا الطيبات لكم معدودات فذا
 العدد فثنتين فثمنين ثلاثا وثلاثا واربعها اربعها كذا ذكره في الكشف وقيل ان طاب اى ما ادرك من حاجات الثروة اذا ادركت والوجه
 هو الاول لان على الوجه الثاني يلزم ان لا يجوز لكل العصفية لانها لم تدرك فان قيل لعدد والذى اطلق للكل مستفاد من ان
 يجمع بين ثنتين او ثلاثا واربع فما مضى التكرير في ثنتين وثلاثا ورابع قلنا الخطاب لما تناهى الى الجميع وجب التكرير ليعيب كل كل يريد
 الجميع اما من العدد الذى اطلق له كما يقال للجماعة اقتسموا هذا المال وهو الالف درهمين وثلاثه ثلثه واربعه اربعة ولو افردت
 لم يكن له معنى ولما حلفت بالواو ودون اولئك لانه هبت في هذا المثال فتقول اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثه ثلثه واربعه اربعة
 افلت ان لا يورث لهم ان يقتسموا الا احد انواع هذه اقسامه بان يكونوا اثنين في عدد ومنا ولا يكون لهم ان يجبهوا بينها بان يعطوا
 درهمين للبعض ثلثه وللغير اربعة فذلك فيما نحن فيه ذكر بالواو وليعلم انه يسوون ان ياخذ كل واحد من التاممين ما اراد من
 الامداد المذكورة لان يكون للكل الاتفاق على عدد واحد منها دون اختياره من عدد ثلثها ومنا قوله فانما ظاهره من الاطلاق
 اس في اية فكل ما يستطيربه المومن النساء لان اصنفه درجات الاعمال باجته ونفي اختيار لفظ الاطلاق اشارة الى ان الال
 في النكاح انظر لان النكاح رقى وكونها حرة ينال في صيرورتها مملوكة ولانها مكرمة بالتكريم الالى كما قال الله تعالى ولقد
 كرمنا بن آدم وصيرورتها سوطا مستقرشة لا يايح المستكرم الا انه ايج المضرة على ما عرفت فاستأثر بلفظ الاطلاق اس في اية
 هذه اقسامه التي هي بمنزلة القيد للسلم عن المباشرة نفس في بيان العدد ولانه الضمير للشارح بين الكلام لاجله اى لاجل بيان
 العدد بدليل قوله تعالى فان تهمن ان لا تعدلوا فواحدة فاذاد قوله تعالى فانكم اطلبوا لكم ومنه ما اقررتية بحقوق العدد
 به حيث فهم منه الاطلاق والعدد على ما اذالم يذكر العدد فيه فصار نصا قوله والمفسر هو انه اذ ومنه ما على وهو ان
 على وجه لا يتجوز فيه احتمال انحصار ان كان عاما والتاويل ان كان خاصا وفيه اشارة الى ان النص يحتمل انحصار التاويل
 كما لظاهره في المفسر لا يبيته في لفظ احتمال قريب ولا بعيد فانه شتم من المفسر الذي هو انكشاف بلا شبهة نحو قوله تعالى
 فسجد الملكة كلمه اجمعون فان قوله عز اسمه فسجد الملكة ظاهره سجد جميع الملكة لكنه يحتمل انحصار واداه اليعلى كما
 في قوله واذا قالت الملكة يا مريم اى جبرئيل عليه السلام فبقوله كلمه انقطع ذلك الاحتمال فصار نصا لا يجاد وضوحه
 على الاول ولكنه يحتمل التاويل واكمل على التفرق بقوله اجمعون انقطع ذلك الاحتمال فصار نصا لا يقطع الاحتمال عن
 اللفظ بالكلية قوله وملكه اى حكم المفسر الايجاب اى اثبات حكم قطعا من غير احتمال فيه لانه وقوله بان احتمال انحصار واداه اليعلى كما
 اشارة الى ان جماعه على النص فقد ذكره في شرح التفسير وحكم اعتقادنا في النص انه لا يحتمل تاويل فليكون اى ذلك
 عند المقابلة الا انه اى المفسر يحتمل النص في نفس الامر وان كان هذا المثال لا يحتمل لانه من الاخبارات
 وانفسر لا يحتمل النص في نفسه بل لفظه المتأخر باللفظ لانه يورثه حيث نزل في الكذب او التسلط

في ذلك استعمل على الله تعالى فاما اللفظ فيجوز في معانيه وان كان معناه محكما فانه يجوز ان لا يتعلق به جواز الصلوة ووجهه المقتضى على التفسير
 وهو ظاهر من معنى اللفظ وكذا التفسير يحتمل الاستثناء وان لم يكن استثنى من قوله تعالى فسيبدا الملكة لكن شئ لم يذكره لان هذا الاحتمال
 ينقطع لغيره فاحتمال الكلام اذا الاستثناء لا يصح فترجيها فاما احتمال استثنى فباق للمنه لا يشبه الما بترجيها فاذا اردوا اي التفسير قوة واحتمال الما
 به الباء يتعلق بالارادة ومن احكم معنى التفسير او امن اي استثنى المعنى الذي اراد بالمفسر من التبدل في محكم فظهر بما ذكره انه لا بد من كون
 الكلام في غاية الوضوح في افادته معناه وكونه غير قابل للتفسير السمي محكما وهو قول عامه اصوليين من اصحابنا ومنهم من لم يشترط كونها قابل
 للتفسير وتعالى وهو لا يتحمل الابه محكما واحدا فيقول هو ما في العقل بيانه وقيل هو النسخ وقيل هو ما لا يتوقف عليه فهمه او وقيل هو ما لم
 لكل واحد من اهل اللسان حتى لم يخففوا فيه والاشياء على افادتها والاصح هو الاول لان ما ذكره يدل على انه لا يتقبل التفسير في كل
 اي ما هو من الاتصاف وحكمته اخصه اذا نسبت نقصها وتبدلها ثم قطع احتمال التفسير قد يكون اعني في ذاته بان لا يتقبل التبدل عقل كلاما
 الله المستعمل في جود الصانع وحقه وحده وبش العالم والاختيار استلزم سمي بها محكما لعينه وقد يكون لما لقطع الوحي بوفات النبي صلى الله
 عليه وسلم ويسمي بها محكما لغيره قوله وانما لغيره الفاعل في سبب هذه الاسامي عند التعارض حتى ترجح النص على ظاهره والمفسر عليها
 حكم على الكل لان النص لما كان اوضح منها كان العمل به اولى ولان فيه مجاميع من المذاهب لا يمكن حمل الظاهر على معنى لو انظر
 من غير محكم لاننا لم نعثر الا على الذي في الظاهر لعدم دليل يعضده فلا يذرك لك الاحتمال بمعارضه النص وجب حمله عليه وكذا
 سنة النص مع التفسير من الحكم وفي تسمية اقبال هذه الاقسام تعارضها لتعارض في العبادة لان من شرط حقيقة التعارض تساوي
 في جنتين المتباينتين في القوة ولم يوجد لما ذكره في الكتاب لكن لما قصر المفسر في التفسير من حيث الفقه والاشياء سمي بمثال التفسير
 بين الظاهر والنص تعارض قوله تعالى واحمل لكم ما وراة لكم وقوله عز وجل فانما اطاب لكم من الشئ اشئ وثبت وبيان فان الظاهر
 ظاهر عام في الباحة لكل غير المحرمات فيقضي لغيره سرج الكحل ما وراة لا يبلغ ان لا يثنى في النص ليقضه ففتقنا بالحي اوسع الماربع كما ذكرنا
 فيتم خصان فيما وراة الماربع فيخرج النص وكحل الظاهر عليه ومثال التعارض بين النص والمفسر تعارض قوله عليه السلام المستحق
 تؤمنوا لكل جلوه وقوله عليه السلام المستحق تؤمنوا لوقت كل صلوة فان الاول من لكونه منسوقا في مفهومه وكذا يحتمل ان يؤول
 اذا اللام ليعتبر بالتوقيت والثاني لا يحتمل فيكون مفسر فترجى وكحل الاول عليه كذا قيل ومثال من مسائل الفقهاء قل على وراة لكم
 فمن تعلق المارعة الى ثمراته تسعة الماربع لان قوله تزوجت نفس في النكاح ولكن احتمال المتعة فيه قائم وقوله الى شهر مفسر في التسعة ليس
 فيه احتمال في النكاح فان النكاح لا يحتمل التوقيت بحال فاذا اجتمع في الكلام ترجيح المفسر وكحل النص عليه فبان متعة لانها كما ذكره
 فليس المارعة فظهر من المفسر والحكم تعارض قوله تعالى واشهدوا ذوقوا عدل نعم وقوله عز وجل لا تقبلوا لهم ثمنا ابدافا
 للعدل فترجى قول من ثمانية العدل لان الاشياء انما يكون للفقير عند الحاجة لا لغيره كما قيل معنى آخر والثاني في حكمه لان السابغ للنص
 والاولى له وهو لا يجب قبول ثمانية الحد وفي الفرض اذا طلب الثاني لوجب زيادة فترجى على المفسر كذا في بعض الشروح ولما علم
 ان يكون بالسلم لان الاول مفسر لان المفسر لا يحتمل شيئا سوى ذلك والله تعالى واشهدوا ذوقوا عدل فترجى على المفسر كذا في بعض الشروح
 التفسير فظهر ان بلطلة الاحكام والحدود ليسا برادين بالاجماع فكيف يصح مفسر مع هذه الاحتمالات وكذا الامر من جهة الاحكام
 فترجى في الثاني والثاني في الحدود وفي الفرض في النكاح مع الفرض في النكاح اشياء ولم يثبت شيئا وهم واعلم ان مراد المثال ليس هو المراد

لان الاصل تمديد بالدليل لا بالنال وانما ايراد النال للتوضيح والتعريب فلا بد من اقامة الدليل او لا ثم ايراد النال ان شاء الله تعالى
على سبيل التبرع فاذا اتهمنا الاصل فلا عليك ان لا تعجب في طلب النال قوله اما الكل اي كل واحد من هذه الاقسام الاربعة فيوجب ثبوت
لاظهاره فينا وهذا في المقسم الحكم للاخلاف واما في الظاهر والنفس على التفسير الذي ذكرناه فهو من حيث العبرتين من مشائخنا كابي الحسن الكرخي
وابي بكر السجستاني واليه ذهب القاضي الامام ابو زيد وعامة المتأخرين وقال بعض مشائخنا منهم شيخ ابو منصور ومن تابعه علم الظاهر وجوب حمل
بما وضع له اللفظ ظاهر الاقطاع وجوب اعتقاد حقيقة ما اراد الله تعالى منه وكذا حكم النفس وبه قال اصحاب الحديث واكثر اصحاب المشافعي
والمتن لم يمسكين في ذلك بان لا يدخل تحت الاحتمال والكان بعد الايجاب العلم بل يوجب العمل بنحو الواحد والقياس وكل عامتهم محل مخصوص
وكل حقيقة محتمل المجاز فلا مثبت القطع مع الاحتمال بخلاف الحكم والنفس لا تقطع الاحتمال عن الحكم بالكلية عن التفسير بعد وثاق النبي
عليه السلام وعندنا لا عبرة لاحتمال اذ لم يدل عليه قرينة لانه الناشئ عن ارادة التكلم وهي امر باطن لا يوقف عليه الاحكام
لا يتعلق بالمعاني الباطنة لخروجها عن الوسع كخص المسافر لا يتعلق بحقيقة المشتقة والنسب لا طلاق والتكليف باعتماد العقل كونه
امورا باطنة خارجية عن اوراق البشر فعرفنا ان المراد من الكلام ظاهره عند خلوه عن قرينة لقرينة عنه اذ لو لم يكن كذلك لادى
الى تكليف ما ليس في الوسع والى التلبس وذلك على صاحب الشرع محال بخلاف حالة التعارض لان النفس المعارضة قرينة لقرينة من الظاهر
ما بينا قوله وللهذا الاسامي اخذوا ليقابلها خص هذا القسم ببيان ما يقابلها من الاخذاء في قسم على عدة دون القسم الذي يقترنه
والقسم الذي تأخذه لان بيان المقابل للتوضيح المعنى فان معرفته الشيء ثباتا ذكر مقابله وليست بقيد بزيادة وضوح كما قيل ولبعد ما
تبين الاشياء وهذا القسم لا يخالف بعضه بعضا لان الكل ظهورا لكن بعضه فوق بعض فاعتلج الى بيان ما يقابلها في قسم خمسة
على وجه يختلف القسم الاول لان العام يقابل الخاص والمادى المشترك من وجه وكذا الشيء لا يقابل الحقيقة والصريح الكساية فلا
حاجة فيها الى بيان المقابل في قسم آخر ثم هذا القسم داخل في القسم الثاني لان بيان التكلم قد يكون ظاهرا المراد للسامع وقد يكون
فكان هذا تقريبا للنظم باعتبار ظهور المراد للسامع وخفاءه عليه فاعتلج بالظهور اربعة او جودا يتعلق بانخفاء اربعة او جودا فاعلم بان
الاول ان يقال والقسم الثاني في وجهه الى ان يبين بذلك النظم وسبب ثمانية والالزام منه ان يكون القسم المقابل تماما اخر خارجا
عن هذا القسم وخميند يلزم ان يكون اقسام النظم والمعنى خمسة وقد ذكرنا اربعة قوله فعند الظاهر معنى المقابل على اقسام مقابل
التناقضين وهو تقابل المعنى والاثبات كقولك انسان للانسان وتقابل المتضامين كقابل الاب والابن وتقابل الملكة والعدم
كقابل الحركة والسكون عند من جعل السكون عبارة عن عدم الحركة وتقابل الفدين وهما امران وجوديان يستحيلان تجامعا في محل
هو احد وبينهما خاتمة الاختلاف كالسواد والبياض والحركة والبرودة وقد طلق على كل واحد من هذه المقالات اسم المقصود في
اصطلاح الفقهاء كما نتم ايرادا بالضم مقابل الشيء ولا يصح معه في محل واحد في زمان واحد سبعة واحدة ثم انما ان كان امر
وجوديا كالظهور فاما متضادان حقيقة وان لم يكن فكذلك في هذا الاصطلاح وكان النفي ضد الظاهر قوله وهو ما خفي المراد
منه لباري غير الصيغة لا لبيان الالطاف لبي صيغة الكلام ظاهرة المراد بالنظر الى موضوعها التوحيدي لكن الكلام نفي باسنة الى محل اخر لاسباب اخرى فيه
كما في النال المذكور واخر من عليه بان الظهور لما كان في الظاهر في نفس الصيغة ينبغي ان يكون خفاء النفي في نفس الصيغة
ليتحقق المقابلة واجيب عنه بان اتحاد الحمل او الجدة ونحوهما انما يشترط تحقق استحالة الاتحاد لا تحقق الضادة فان السواد

في محل جفاء البياض في محل آخر نظر الى استحالة اجتماعهما في احد المجلدين وكذا الابوة يتخالف البتوة نظر الى استحالة اجتماعهما في شخص
واحد بوجه واحد وكذا الكلام الذي ظهر معناه من كل وجه ايضا والكلام الذي يخفى معناه من كل وجه والكان انحاء والظهور في
مجلدين كما تفسر مع الجمل والحكم مع التشابه ولم يمنع من التقاد اختلاف العمل فكذا اختلاف الجملة يوضح ان انحاء في الخفي والكان لسبب
ما رتب غير المصنفة فهو متضمن في نفس الكلام فان آية السرقة نفسها خفية في حق الطراد والنباش والكان انحاء الباعض واذا كان
انحاء متحققا في نفس الكلام كان تضاد الظاهر من الوجه الذي تحقق فيه انحاء ولهذا استحال ان يكون ظاهرا فيها باضفا فيثبت
ان الخفي على التفسير المذكور ضد الظاهر ثم كما كان غرض شيخنا بيان تفاوت درجات الخفاء على مقابلة تفاوت درجات الظهور
جعل الخفي في مقابلة الظاهر لان فيه نفس الخفاء كما ان في الظاهر نفس الظهور وجعل المشكل في مقابلة النفس لازدا وخفاء على معنى
كازدا ووضوح النفس على الظاهر وعلى هذا الاعتبار جعل والتشابه وجعل المشكل في مقابلة الظاهر باعتبار ان خفاء في نفس الصيغة
تظهر في الظاهر او جعل الخفي في مقابلة النفس باعتبار ان خفاء بعارض كوضوح النفس لم يحصل هذا المقصود قوله كاية السرقة وهي قوله
تعالى والساير والسارقة فاقطعوا ايديهما فانها وان كانت ظاهرة في ايجاب القطع على كل سارق لم يختص باسم اخر في خفي في حق الطراد
والنباش بعارض وهو اختصاصها باسم اخر في اختصاص كل واحد منهما باسم اخر ليعرف ان به اى يعرف كل واحد منهما بالاسم الذي اخرج
فان فعل كل واحد منهما والكان شبه فعل السارق ولكن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى على ما هو الاصل في هذا الموضع
عن اسم السرقة بغير الالية في حقها فاشبهت الامرات اختصاص كل واحد منهما باسم اخر لنقصان في فعل السرقة او زيادة فيه فالكلام
لزيادة امكن الحاقه بالسارق في ايجاب القطع بطريق الدلالة والكان لنقصان لم يكن فقلنا في آية السرقة فوجدنا في اشرع
حيارة من اخذ مال الغير على وجه الخفية من جرد لا شبهة فيه وهذا المعنى موجود في الطراد وزيادة فان السارق ليسارق من
الحائط الذي تصد حفظه ولكن القطع حفظه لعارض نومه او غيبته والطراد ليسارق الا حين استترصدت للحفظ مع الانتباه وكهوض
لعارض غفلة كان محكم اتم سرقة واكمل جنابة ففرقنا ان اختلاف الاسم لزيادة خداعة في فعله وفصل في جنابة فيثبت وجوب القطع
في حقه بالطريق الاول كنبوت حرمة الضرب بجرمة التافيف فاما النباش فيسارق حين من عسى يحكم عليه من ليس يحفظ الكفن ولا
قاصدا الى حفظه من المارة كيلا يطلعوا على جنابة كالزاني والشارب المحرم حتى من الناس كيلا يعترفوا على نية فعله وهو فصل في
فاية الخفاء والهوان فان نبش التراب وسلب الكفن من الاموات من ارنل الافعال وارادوا التحصيل لشهادة العرف والطبع
الاسم ففرقنا ان تبدل الاسم في حقه لنقصان في فعله فلا يمكن الحاقه بالسارق لان التعصية المحكم بالمعنى الذي هو في الضرع وونه
في الامم بالظلمة لاسيما في الحدود وانما تبرز بالاشبهات قوله وضد النفس المشكل وهو لا ينال المراد منه الا بالتأمل بعد الطلب
له قوله في اشكاله قال شمس الاسمة هو اسم لما يشبه له قوله في اشكاله على وجه لا يعرف المراد الا بدليل تبيين من من سائر الكلام
في قوله له قوله في اشكاله اشارة الى سبب الخفاء والى ازدا وخفاء على الاول لان الدخول في اشكاله كان اكثر خفاء مما لم يدخل
والى التهمة الاشتقاق يقال المحلل اى دخل مع اشكاله واشاله كما يقال احرم اى دخل في المحرم وشبهى اى دخل في اشتداد
ومثاله قوله تعالى فاقوا احركم اى شتمتم اشتبه معنى اى على السامع انه بمعنى اين او معنى كيف فصرف بعد الطلب والتأمل انه
بمعنى كيف بقرينة المحرك وبذلك حرمة الضرب في الاوى الباعض وهو المحض نفس اللازم اوى وقوله تعالى ليله العذر

نيز من ألف شهر فان ليلة القدر تو جد في كل اثني عشر شهرا فيؤدى الى التفضل الشئ على نفسه ثلاث وثمانين مرة فكان شكلا بعد التام
عرف ان المراد الف شهر ليس فيها ليلة القدر لا الف شهر على الولا ولما لم يقل خير من اربعة اشهر قلت وثمانين سنة لما تو جد في كل
سنة لا ساله فيؤدى الى ما ذكرنا قوله وحكمه التام فيه بعد الطلب فان الحفا فيه لما كان اكثر منه في الحق ارجح فيه الى التام بعد الطلب
فما نحن بمنزلة رجل يختفي عن غيره في بيت فيوقف عليه بحدو الطلب والشكل بمنزلة من يختفي في بيت بين امثاله ولما لم يرد الى الوقف عليه لا
بالتمل بعد الطلب ليعتبر عن امثاله ثم معنى الطلب والتامل ان ينظر المسامع اولاً في معنويات اللفظ جميعاً فيضبطها ثم يتامل في استخراج
المراد منها كما لو نظر في كلمة في توجد ما مشترك بين معنيين لاثالث لما تم هذا الطلب ثم تامل فيها فوجد ما بمعنى كيف في هذا الموضع
ان يحصل المقصود كما اذا نظر في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فوجد في الالف المعنيتين احدهما ان يكون خير من الف
شهر والية والثاني ان يكون خير من الف شهر غير متواليه والاثالث لما تم تامل فيها فوجد بالمعنى الثاني الفساد في المعنى الاول فوجد
المراد وسطه هذا فاعتبر امثاله وقيل من نظاره قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطروا فانه مشكل في حق الفهم والالف لانه امر لغير الجمع
البدل والباطن خارج منه بالاجماع للتعذر في الظاهر مراد الفهم والالف شبه بالظاهر حقيقة وحكما وشبه بالباطن كذلك على
ما عرفنا في شكل امر بما باعتبار بن السبعين بعد الطلب التحقنا بها بالظاهر احتياطاً ثم وجدنا داخل العين خارجاً من الوجوب مع ان
له شبهها بالظاهر وشبهها بالباطن حقيقة وحكما كالفهم اما حقيقة فظاهر واما حكماً فلان الماء لو دخل مابين الصائم او اكل اكل الصائم لا يفيد
حصوله ولو خرج وهم من قرحة في عينه ولم يخرج من العين لا يفسد وضوؤه وان تجاوز عن القرحة قماً لمنا فيه فوجدناه خارجاً للتعذر
لان الصيالى الماء الى داخل العين سبب للمعنى وليس في الصيالى الماء الى داخل الفهم والالف جميع فيبقى داخل تحت الوجوب هذا هو
معنى التامل بعد الطلب قلت هذا معنى نقى ولكن ما ذكره لا يصلح مثلاً للمشكل لان المشكل ما كان في نفسه شبهه وليس ما ذكره
كذلك لان معنى الظاهر معلوم لغة وشرعاً ولكنه اشتبه بالنسبة الى الفهم والالف كما شبهه لفظ السارق بالنسبة الى السر واللباس
فكان من نظائر الحق لاسن نظائر المشكل قوله وهذا المفسر المحجل لانه لم يبق فيه الاحتمال البيان في جانب الحفا كما لم يبق في المفسر
الاحتمال النسخ في جانب الظهور وهو اذ رجحت فيه المعاني احي تدافعت ليعني يدفع كل واحداً سواء من المعاني لانه سهل معاني
كثيرة والاولى ان يقال المراد من ازدحام المعاني تواردها على اللفظ من غير حجان لاحد باعلى الباقي كما في المشترك في اهل
الوضع الا ان التواردها اعم منه في المشترك لانه في المشترك باعتبار الوضع فقط وحمنا باعتباره وباعتبار غرابة اللفظ
وتوضحه من غير اشتراك فيه وباعتبار اجماع المتكلم الكلام وهذا لان الجمل انواع ثلاثة نوع لا يفهم معناه لغة كما ينبغي في الجمل
ونوع معناه معلوم لغة لكنه ليس بمبراد كالبراد والصلوة والزكوة ونوع معناه معلوم لغة الا انه متعدد شرعاً والمراد
واحد منها ولم يكن تعيينه لانسداد باب الترجيح فيك اذا وصى لمواليه وله موال اعتقوه وموال اعتقهم ففي القسم الاخير تواردها
باعتبار الوضع وفي المعنيين الاولين باعتبار غرابة اللفظ وابعاد المتكلم وتوله المعاني ليس بشرط الصغير وربه محملاً لان اللفظ مشترك
بين معنيين قد يصير محملاً اذا انسده في باب الترجيح والمراد من المعنى حمنا مفهوم اللفظ وقيل قوله بان رجحت فيه المعاني في هذا التحديد
اذ يفهم ان يقول هو ما اشتبه المراد به اشتباها لا يترك الا بالاستفسار كما قال شمس الائمة هو لفظ اللفظ المراد منه الاستفسار
من الجمل وقال القاضي الامام ابو زيد هو الذي لا يعقل معناه اصلاً ولكنه حصل البيان وقابل آخره ما لا يمكن اعمل بالاجاب

لم يتفق به ثلث لما حصل القصور وهو فهم منه لاضيق في زيادة الكشف وبيان سبب الاشتباه كاية الربوا فانها مجمله اذا الربوا عبارة عن الفضل
 لفته والفضل نفسه ليس بربا ومقتضى اذا البيع لم يشترط الا للاسترباح وتحصيل الفضل فان كل واحد من التبايعين لم يرب فضل في البذل المطلوب
 له لا يدل ملكه بتجالبته ولا يمكن الوقوف عليه لاستناده وعدم قرينة تدل عليه فكان مجمل قوله وحكم اى وحكم الجمل التوقف فيه على اعتقاد حقيقة
 المراد به الى ان ياتي البيان ليعني يجب التوقف فيه في حق العمل دون الاعتقاد لان اعتقاد الحقيقة فيه مع الاجمال ممكن والعمل به غير ممكن فاذا
 بحقيقة البيان يجب العمل به كما يجب بالمفسر والنظام او الماويل او الشكلى على حسب تفاوت درجات البيان فان البيان الكان شافيا
 قطعيا كبيان الصلوة والزكاة صار العمل به مفسرا والكان ظاهريا كبيان مقدار المسح بحديث الميعة صار ما ولا وان لم يكن بيان شافيا
 خرج من خير الاجمال الى الاشكال فيجب الطلب والتأمل كبيان الربوا بالحدوث الوارد في الاشياء الستة فان الربوا واسع اجمالهم
 جنس كمالا لم يستغرق جميع انواعه والبنى عليه الصلوة والسلام بين الحكم في الاشياء الستة من غير قصر عليها اذ لم يوجد فيه شيء من
 كلمات القصر والفقد والاجماع ايضا على ان الربوا ليس بمقتصر عليها فصار ما ولا فيها وبقى الحكم فيها وادوا غير معلوم كما كان قبل
 البيان الا انه لما احتمل ان يوقف على ما وادوا بالتأمل في هذا البيان تسمية شكلا فيه لاحتمال وجود الادراك بالتأمل والوقوف
 على المعنى المؤثر صار ما ولا فيه ايضا فيجب العمل به لغالب الظن كذا قيل قوله وضد الحكم المتشابه لان الحكم لما كان في غائت
 الغطو بحيث اس من عن النسخ كان التشابه الذي بلغ في النسخاء نهاية بحيث القطع رجاء البيان عنه في مقابلة وهو ما لم يلقى لذكر
 اصلا لان موجب البطل فيه لما خالف موجبا للسمع ولا يمكن رده الى واحد منهما فاشبه المراد اشتبا لا يمكن الوقوف عليه اصلا
 حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد منه بخلاف المشكل والجمل لان طلب ما يوقف على المراد فيها لازم وذلك مثل اليد
 والوجه والعين والاثيان والحي والاسواء على العرش ووضع القدم في النار واثنا لما كان قيل نحن في بيان اقسام
 ما يعرف بابحكام الشرع ولا يعرف بالمشابهة حكم لان معرفته متوقفة على معرفة المعنى وقد انقطع رجاء معرفته بالكيفية فكيف يستقيم
 ايرادها معنا فلما لا نسلم ان لا يعرف به حكم بل ينبغي به معرفة ان الله تعالى صفة يعبر عنها باليد او الوجه او العين وان لم يعرف
 ما يريد به منها ومعرفة هذا المقدار ووجوب اعتقاده من احكام الشرع وحكم التوقف فيه ايد ارا د ب نى الدنيا فانه يوقف على المراد
 منه في الاخذة على ما قيل لان انزال التشابه للاتباع ولا ابتلاء في الآخرة على اعتقاد حقيقة المراد على معنى مع كما في قولك تحجر
 فلان في العلوم على صفة اى مع ليعني لا يمكن ان يحكم شيء في التشابه انه هو المراد بل يعيق فيه على الابهام ان ما اراد الله
 تعالى منه حق وهو مذهب عامة الصالحية والمتابعين وحامية المتقدمين اهل السنة من اصحابنا واهلب الشافعي رضوان الله عليهم
 جميعين وهو مختار القاضي الامام ابى زيد ونحوه الاسلام ونسب الائمة وجماعة من المتأخرين رحمهم الله تعالى هذا وجب الوقف
 على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله اذ لو وصل فهم منه الراخين لعلوا بما ولىه فقبح المعنى وذو به اكثر المتأخرين الى ان
 الراسخ يعلم تأويل التشابه وان الوقف على قوله تعالى والراسخون في العلم لا على ما قبله وهو مذهب عامة المعتزلة قالوا لو لم
 يكن للراسخ حظ في العلم بالتشابه سوى ان يقول امتنا به كل من عذرنا لم يكن لهم فضل على الجهال لانهم يقولون ذلك
 ايضا ولم يتركوا المفسرون الى يؤمنوا به فيفسرون ويأولون كل آية ولم نرهم وقفوا عن شيء من القرآن لكونه متشابها بل فسروا
 الكل وقال القبيتي لم ينزل الله تعالى شيئا من القرآن الا ليتبين به عباده ويدل به على معنى اراده فلو كان التشابه لا يعلم

غيره للزم اللطائف فيه مقال ولم يرد منه الخطأ بل باليعين ولم يرد من حيث فيه فائدة وأما المعاني فمما لا يوقف على قوله عز وجل الملائكة قد خشي
وان قوله والراشون سلكوا سبيل الله تعالى عليهم بالإيمان والتسليم بان الكل من جنس واحد وليس قراءة جند البكرين مسنودان ما وادع
عند الله وقراءة أبي وابن عباس رضي الله عنهما في رواية طائفة من جهة القول بالراشون في العلم أصنافه ولأنه تعالى ذم من اتبع المشابهة
اتباعا والتأويل كما ذم من اتبع اتباعا الفتنه بان يجزيه على الظاهر من غير تأويل ووجه الراشدين يقولهم كل من عند ربنا ويقولهم ربنا
لا تنزع قلوبنا لعبادنا ولا تتخذنا دينا كما لا تتخذنا كالذين في قلوبهم زيغ فأتبعوا المشابهة والفتنة تأويلين فدل هذا على ان الوقف على قوله
الا الله لازم وقد روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لما رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية وقال اذا راى ائمة الذين
يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله تعالى فاعذرهم واحذرهم بالحد من غير فصل بين من اتبع اتباعا الفتنه وبين من اتبع لا
اتباعا والتأويل فيقتضون الجميع ومنها انها قالت من رويهم في العلم ان استنوا بالمشابهة ولم يعلموا تأويله وقال عمر بن عبد العزيز
استمى علم الراشدين في العلم بتأويل القرآن الى ان قالوا انما بكل من عند ربنا ثم ما قيل لا اختلاف في هذه المسئلة في الحقيقة لان من قال
بان الراشدين في العلم يعلم تأويله اراد به انه يعلم ظاهر الحقيقة ومن قال انه لا يعلم اراد به انه لا يعلم حقيقة وانما ذلك الى الله تعالى
والحكمه في انزال المشابهة ابتداء العقل لان في تكليف الاحكام ابتداء للعقل وله في تفهم معانيها وحكمها مفرغ الى العقل فلو لم يتبل
العقل الذي هو اشرف المخلوقات لاستمر العالم في ابته العلم على المروءة وما استأنس الى التذلل لعن العبودية والحكم اذا صنف
كما بارى بما حمل فيه اجمالا واهم فيها انهم منه اشكال ليكون موضع جنوة التمسك بالاستاذة القياذ فلا يجوزهم باستنباطه براءة بداية وانما
فالمشابهة هو موضع جنوة العقول لبارى بما استسلا ما واحترقا لقبورا والتمسك بالذات في عين المعاني والله اعلم قوله والقسم الثالث اي
من الاقسام الاربع المذكورة في اول التقسيم في وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه في باب البيان اللفظ لسبب استعمال النظم تبين
بكونه حقيقة او مجازا او صريحا او كناية بالابا لوضع فاشارة الى جانب النظم قوله في استعمال ذلك النظم والى جانب اللفظ والقصاف بالحقيقة
او المجاز بقوله وجريانه في باب البيان فالحقيقة كل لفظ اراد به ما وضع له قد ذكرنا ان ذكر كلمة كل مستبعد في التعريف واعتدنا عنه
وقوله كل لفظ اشارة الى ان الحقيقة من حوارض الالفاظ دون المعنى وكذا المجاز اذا المراد من كلمة ما في تعريف اللفظ الضياء اعلم
بان الحقيقة ثلثة اقسام لغوية وشرعية وعرفية والسبب في انقسامها هذا هو ان الحقيقة لا بد لها من وضع ولا بد للوضع من اوضاع فمقتضى
نسبة الحقيقة الى قبيل لغوية ان كان صاحب وضعها واضع اللفظة كاللسان المستعمل في الحيوان الناطق وقيل شرعية ان كان صاحب
وضعها الشارح كالصلوة المستعملة في العبادة والمخصوصة متى لم يتبين قيل عرفية سواء كان عرفا ما كالدابة لذوات الاربعة او صا
كما لكل طائفة من الاصطلاحات التي تخصهم كالنقص والقلب والجمع والفرق للفقهاء والجمواس والعرض والكون للتكليم والرفع
والنصب والجر للنحاة ولا استرأب في انقسام المجاز الى نحو هذه الثلاثة فان الانسان المستعمل في الناطق مجاز لغوي وللصلوة المستعملة
في الدعاء مجاز شرعي وان كانت حقيقة لغوية والدابة المستعملة في كل ما يدب مجاز عرفي واذا عرفت هذا فاعلم ان المراد من
الوضع وهو لغوي اللفظ بازاء معنى بنفسها في التعريفين مطلق الوضع فيدخل فيها الاقسام الستة وقوله لا اتصال بينها معنى او ذواتا
من تامة لتعريف المجاز واحترابه مما استعمل لفظ الساء في الارض مثلا فانه ليس مجازا وان كان مستعملا في غير ما وضع له بل هو مقرر
جديد وقيل هو احترار عن البرز فان البرز ان يراد بالشئ غير ما وضع له ولذا قيل المجاز لا يجوز في الكلام صاحب النشر

الثلاث المجاز والتركيب سواء واجب عنه بفتح المسافات فان المجاز اريد به غير ما وضع له اللفظ لا اتصال بينهما والتركيب لم يقصد به ما وضع له اللفظ
 ولا يصح له بطريق الاستعارة والمناظره ليس بداخل في التعريف لانه لم يرد به شيء اصلا فلا حاجة الى الاشارة عنه بقوله لا اتصال بينهما بل هو محذور
 هما ذكرنا لا لاقبال تعريف المجاز غير جامع كخروج التجوز بخصوص الاسم بمعنى مسمياته في اللغة كتحصيل المداير بذواتها بل اريد عنه اولئك
 هي مستعمل في غير ما وضعت له وخروج التجوز بزيادة الكاف في مثل قوله تعالى ليس كشيء من شيء مستعملا في غير ما وضع له دخول
 الحقيقة المعرفية في الشرعية فيكونها مستعملتين في غير ما وضعتا له والحقيقة من حيث هي حقيقة ما تكون مجازا لا واجب عن الاول بان حقيقة
 المطلق معناه حقيقة المقيد من حيث ما كذا كذا واذ كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق كل دابة فاستعماله في الدابة الحقيقية على الخصوص
 يكون استعمالا له في غير ما وضع له وعن الثاني بان لا نسلم انها غير مستعمل للمعنى فانما استعملت لتأكيد التشبيه وهو معنى اوبان الكاف اذ لم
 يكن لها معنى كانت مستعملة في غير ما وضعت له ولا لانا لما وضعت المعنى كان استعمالا للمعنى استعمالا في غير ما وضعت له لانها وضعت له ولا هو على ذلك
 الاشارة عن التركيب كما قالوا وعن الثالث بانها وان كانتا حقيقتين بالنسبة الى تواضع اهل الشرع والعرف فلا يخرجان بذلك عن كونهما
 مجازين بالنسبة الى استعمالهما في غير ما وضعت له اولاني اللغة اذ لا تناقض بين كون اللفظ حقيقة باعتبار اعتبار آخر ثم الحقيقة
 اما فعيلة بمعنى فاعل من حق الشيء يحق اذ ثبت واما بمعنى مفعول من حقيقة الشيء احقة اذ اثبت فيكون معناه الثانية او المتبينة في
 موضعها الاصل والثاني للتأنيث اذ كانت بالمعنى الاول وشبهه التأنيث وهو نقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية الصريحة كالنظيرة والاكيدة
 اذ كانت بالمعنى الثاني لان النقل ثمان كما ان التأنيث ثمان والمجاز مفعول بمعنى فاعل من الجواز بمعنى الجواز والتقدير لان الكلمة
 او استعملت في غير موضوعها فقد تعدت من موضعها واعلم ان لفظ الحقيقة كما يطلق على الكلمة المستعملة في موضوعها بطريق الاصطلاح
 قد يطلق على المعنى الذي وضع اللفظ له بطريق المجاز اطلاقا فاشا لعماد قد يطلق على ذات الشيء يقال ما حقيقة هذا الشيء وما حقيقة الانسان
 والمجاز في مقابلة القسم الاول واعلم ايضا ان اللفظ بعد الورع قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز لان شرطها استعمال اللفظ في الواقع
 اما في موضعه او في غير موضعه للعلامة كما بينا واتقوا المشروط باتباع الشرط مستغن عن البيان والى ما ذكرنا اشارة في قوله اريد به ما
 وضع له وادريد به غير ما وضع له واذ ثبت انه لا بد له من ان يكون بين محل الحقيقة ومحل المجاز اتصال ليكون ذلك باعتماد استعمال اللفظ
 في محل المجاز اذ لو لم يكن بينهما اتصال في نفس الامر او كان ولكن لم يعبره المستعمل كان ذلك الاستعمال ابتداء وضع اخر وكان ذلك
 اللفظ مشتركا للمجاز في علم ان العلماء وان بلغوه الى خمسة وعشرين نوعا بالاستقراء كالملاقاة اسم السبب على المست اسم الكل على البعض
 واسم المعلوم على اللازم وانما من على العام وعكسها وتسميته الشيء باسم ما كان وباسم ما يؤول اليه وغيره كما بينا في كتاب الكشف فاش
 حصه منها على المعنى والصورة بطريق المعنى اذ ذاتها هو اضبط مما ذكرنا اذ لا يكاد يشد عنه شيء مما ذكرنا لان كل موجود ومن المحسوسات
 فهو موجود بصورته ومعناه اذ لا ثالث لهما فلا شيب الاتصال بين الشيئين الا من اجد بين الوجودين وادوا بالمعنى المعنى الخاص المشهور
 اذ لو لم يكن خاصا اوله لم يكن مشهورا لما حمت الاستعارة حتى لم يجر تسمية شخص اسدا باعتبار معنى الحيوانية لعدم اختصاصها به ولا التسمية
 الانحر والمجموع اسدا لعدم شهرة الاسد بندين الوصفين وان كان من لوازمه بل الوصف الخاص الذي استعمله الاسد هو المشاهدة
 فيصح استعارة اللفظ بهذا المعنى للشيء كما اشار اليه الشيخ بقوله كما في تسمية الشجاع اسدا واما لان الاستعارة لو كانت لكل معنى لم
 يبق للكلام معنى وتراوة ولم يبق لفظ للمعنى فلو ان الكلام وطرق الفصاحة المستخرج كما استعملت اسدا ليدل على تشبيهات الغريبة

فصل على غيره وهو على مثال القياس فانه لا يصح لكل وصف قبل لغيره الوصف الصالح للمعدل اقولوا جبر كل وصف لغيره الاتي لا بد له من القياس
المستخرج لدقائق المعاني الفقهية فصل على غيره فكذلك انما اوارادوا بالاتصال الذاتي الجواهر بين المحلين صورة كفاية تسمية المطر سماء وان السماء
اسم للسماء لكل ما عاك فاعاك ومنه قيل لسقف البيت سماء قال الله تعالى فيجوز بسبب السحاب في السماء اي السقف ثم المطر ينزل من السحاب فكا
بينهما اتصال بصورة لا معنى ان لا مناسبة بين معنى المطر ومعنى السحاب فمعنى المطر لا معنى قولهم ما زلتنا نطارد السماء حتى اتيناكم اي كنا في
طين بسبب المطر حتى وصلنا اليكم وقول الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم رعيها وانكنا لو انحصا باي اذا نزل المطر بارض قوم ومنه
الكلام رعيها وان كانوا كاربين فحضا باولم تفت الى غصنهم واذا ثبت ان طريق الاستعارة في الالفاظ اللغوية الاتصال صورته او معنى
يجوز الاستعارة في الالفاظ الشرعية بندين الوجهين القياس بالقياس بين العقيدة اخلاق القوم لان العرب لما استعملت المجازي في كلامهم
ودخلت طريق الاستعارة وعرف بالتأمل طريقتهم يكون اذنا منهم بالاستعارة لكل متكلم من محبتهم او من عيبهم كما صلب اشرع من
وضع طريق التعليل كان اذنا بالقياس لكل من فهم ذلك الطريق ولان الاتصال الذي هو طريق الاستعارة يتحقق في الشرع بصورة
ومعنى كما يتحقق في المحسوس فيجوز الاستعارة فيه ايضا لان جوازها متوقف على معرفة الطريق ووجوده لا على طريق التوقيف ثم الاستعارة
الجارية في المشروعات بالمعنى الذي شرحت له نظير الاستعارة في المحسوسات بالاتصال المعنوي كاستعارة السحابة للوكالة فان
معنى السحابة نقل الدين من ذمة الى ذمة ومعنى الوكالة نقل ولاية التصرف فلهذا استعار محمد لفظ السحابة للوكالة فقال في المضارب
ورب المال اذا فترقا وليست في المال ربع وبعض راس المال دين لا يجز المضارب على نقدا لديون ويقال له اهل رب مال اي وكلمة بغير
الديون وكذا الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والسحابة بشرط مطالبة الاصيل كقوله تشابهما في المعنى وكذا البيراث والوصية بينهما
الاتصال المعنوي من حيث ان كل واحد منهما ثبت الملك لطريق الخلافة بعد الفراغ عن كفاية الميت فيجوز استعارة احدهما للاخره قال
الله تعالى يوحيكم التلوي اولادكم اي يورث وكذا التوبة والصدقة متصلتان بمعنى القياس من حيث ان كل واحد منهما تملك بغير عوض
فيجوز استعارة لفظ التوبة للصدقة فيما اذا ذهب الفقير شيئا حتى لم يكن له الرجوع ولا يمنع الشيع من الصلة فيما اذا ذهب الفقير من استعارة
لفظ الصدقة للتوبة فيما اذا تصدق على الغني حتى كان له الرجوع ومنع الشيع من الصلة فيما اذا ذهب الفقير من استعارة لفظ الصدقة للتوبة
على الغني حتى كان له الرجوع ومنع الشيع من الصلة فيما اذا تصدق على غنيين والاستعارة الجارية بين اسبب السبب والعلة والحكم في الشرعيات
بالجاذبة التي فيها نظير الاستعارة في المحسوسات بالاتصال الصوري كما اشار اليه شيخنا بقوله والاتصال سببا من هذا القبيل اي من قبيل الاتصال
الذاتي لانه لا مناسبة بين اسبب السبب من اذ معنى اسبب لافضاء الى شيء ومعنى اسبب ليس كذلك كما معنى لعله الايجاب لاثبات معنى الحكم ليس كذلك
فلا يمكن اثبات النسبة بينهما معنى لوجوده لكن العلة والحكم تجاوران وكذا السبب والسبب فكان هذا الاتصال من قبيل الاتصال المطر بالسماء
ونخص هذا القسم بالايراد دون القسم الاول لاحتياجه فيه الى بيان الفرق بين الاتصال بالعلة بالحكم وبين الاتصال بهبب السبب بالشيء
عليه تنبي المسائل الخلافية وهي استعارة الالفاظ الطلاق للعتق كما استقر بخلاف القسم الاول فانه مطرد لا حاجة فيه الى بيان فرق
ونصب سببا على التمييز من المفرد وهو الاتصال من غير ان يوجد شرط وهو تهاه بنون الجمع والتثنية او القنوين والاضافة كما في
قولك عشرون درهما ومنوان سمنا وراقو وخلا وطلا والانا عسلا لما عاكاه باللام بالاضافة من حيث ان اللام تمنع من الاضافة
كالاضافة فلما ان المضاف لا يضاف فلهذا ما دخل عليه اللام لا يضاف فيتم بها المفرد كما يتم بالاضافة او عاكاه باللام بالقنوين من

حيث انه لو لا كدخل القنون فيه كما ان الحى البناى في قولك احد عشر درهما باعتبار انه لو لم اءدخلك القنون فيتم بها الاسم واما ما سماه الحصول المقصود
وهو فهم المعنى فتشلفى كلام المشايخ غير غريب لان نظرم الى تصحيح المعاني وقولهم بها الى الالفاظ ثم السبب لغة ما يتوصل به الى الشئ وليضى اليه منه
سمى المحل سببا للتوصل به الى الما فبقينا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا ولعلنا
بين العلة والحكم كما يفعل الاتصال بين السبب والسبب فذلك قال الشيخ وهو اى الاتصال من حيث السببية لوعان احدهما الاتصال الحكم بالعللة
كالقصال الملك بالشراء قوله وانه اى هذا الاتصال يلزم اى ثبت ويجوز الاستعارة من الطرفين حتى جاز ذكر الحكم واراوة العلة كما
جاز حكمه لان كل واحد منهما منتظر الى الآخر اذ الحكم لا يثبت الا بعلته فيكون منتظرا الى العلة وبالعلة من حيث الوجود والعلة لم تشرع
ولم يقصد لذاتها وانما شرعت للحكم حتى لا يكون مشروعة في محل لا يتصور شرع الحكم فيه كمن بيع المحر وكذا المحارم فكانت منتظرة الى الحكم و
متابعة له من حيث الفرض بمنزلة الالة للشئ ولهذا سمي اهل الاصول الاحكام العلل المالية والا سباب العلل المالية واذا كان كذلك
استوى الاتصال كل واحد منهما بالآخر فيجوز الاستعارة من الجانبين قوله ولهذا قلنا اى ولان جواز الاستعارة يتم الجانبين فلذلك
والسئلة على اربعة اوجه احدها يحلف على ملك عبد منكر بان قال ان ملكت عبدا فهو حر فملك نصف عبدا فباعه ثم ملك النصف الباقي فعتق هذا النصف
فى القياس لان الشرط ملك العبد مطلقا من غير شرط الاجتماع وقد حصل فمقتضى هذا النصف كفى فى فصل الشراء وفى الاستحسان لا يفتى لان الملك المطلق
فيقع على كماله وذلك لصفه الاجتماع يكون فاختص به الا ترى ان الرجل يقول والله ما ملكت ما تبيعى ورحم قطو لعل قد ملكها وزيادة متفرقة ولكن لما
لم يجمع فى ملكه ليد صا وقا والمطلق قد يتقيد بالالة العادة كطلق اسم الدرهم بتقيد بتقد البلد مطلق الملك ههنا يتقيد بالاجتماع بدلالة
العادة ايضا وكان البوكير الاسكافى اذ اراد تفهيم اصحابه هذه المسئلة دعا بحال كان على باب سجد فيقول يا فلان بل ملكت مائة درهم فقول
والله ما ملكتها قط ثم ينظر الى اصحابه كم ترون انه ملك من الدرهم مستفردة والفق على نفسه فثبت ان المراد بمثل الجمع وكون التفريق عرفا
والثاني يحلف على شراء عبد منكر بان قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا وباعه ثم اشتري النصف الباقي لنفسه فعتق هذا النصف
بخلاف الملك والفسوق بينهما ان الاجتماع فى الملك لصفه العبدية بعد الزوال لا يتحقق فاما الاجتماع فى كونه
مشتري بعد الزوال فيحقق لان كونه مشتري له لا يتوقف على ملكه الا ترى انه لو قال ان اشتريت عبدا فامرته طالق فاشتره لغيره انه بحيث
فى يمينه فاذا اشتري الباقي لغيره بيع النصف الاول فقد اجتمع الكل فى عقده فوجب البحث الا ان العنى ان يشتري عبدا كمالا فيدين فيما بينه وبين الله
تعالى ولا يدين فى القضاء لانه لوى تخصيص العام والثالث والرابع ان يفتد الممين على ملك عبد لغيره او شراء عبد لغيره والمسئلة بها لا يفتى
النصف فى الفصلين بخلاف العبد المنكر لان الاجتماع صفه مخرجة من غير المعين ولا يعتبر فى المعين لانه يعرف بالاشارة اليه لكن يحلف لا
يدخل فيه الدار لا يعتبر فيها صفه العمران ولا يعتبر فى غير المعينة ولان الانسان فى العادة انما يستعبر من نفسه ان يقول ما ملكت الف درهم من ذرا
لصفه الاجتماع لا لصفه الاقتران فى غير المعين ولا يستعبر ذلك فى الممين ليقول ما ملكت هذا الف اذا ملكه متفرقا وذلك لان بدون الاشارة
الى المعين قصد نفى العناء عن نفسه ولم يحصل له العناء اذ كان ملكه متفرقا وفى المعين قصد نفى ملكه عن المحل وقد كان ملكه على المشا واليه ثابته
والكان فى ازمته متفرقة كذا فى شرح الجامع الشمس المأتمه وفخر الاسلام والمراد من قوله لا يفتى هذا النصف فى فصل الشراء هو ان يكون الشراء صحيحا
فان كان فاسدا لم يفتى وان اشتراه حمله لان شرط حقه ثم ملكه قبل ان يفتقه ولا ملك له قبل القبض الا ترى انه لو احتس لم يفتد فان كان فى
يد من اشتريه عتق او كان مفقودا بنفسه يدعى نيوب قبضه عن قبض الشراء فغير متلما بنفس الشراء فيفتى لوجود الشراء كذا فى المبسوط قال

العبد الضعيف صمد الله في ان يكون قوله يعقوب هذا المصنف في هذه المسألة على قول جنيته رفاها عندها فينبغي ان يتبين ان مقتضى كلامه يجب السعي في النصف
والضمان للاختلاف المعروف في تجريج الاحتياق قوله فان محي باحد ما لاخرها هو التقرير يعني ان معنى بالملك الشرع اوصى لا يشترط الاجتماع فيه
فيعتق النصف لصديق ديانة وقضاء لانه استعدا الحكم لعبد مخوز وفيه كلفظ عليه فيصدق القاضى ايضا فان معنى بالشرع الملك حتى لا يشترط الاجتماع
فيما يعقوب النصف الباقي لصديق ديانة لانه استعدا العلة المحركة لمخوز ولكن لا يصدره القاضى لانه لو لم يمانية تخفيف عليه فلا يقبل قوله للشرع لا
لعدم صحة الاستعارة ثم المراد من قول المشايخ في امثال هذه الصور بين ديانة والقضاء لانه اذا استغنى فقها بجيبه على وقف ما لوى ولكن القاضى
يحكم عليه بوجوب كلامه ولا يلتفت الى غية اذا كان فيها لوى تخفيف عليه كما لو استغنى احد عن فقهاء ان لفلان على الف درهم ووقف قضيتهم بن سبب
من دينة فالغنية لغنية بالبراءة واذا سمع القاضى ذلك القضى عليه بالدين الى ان يتم به على النافذ كذا في بعض شروح ابحاث مع قوله والثاني
اى النوع الثاني من الاتصال بسبب الاتصال الفرع اى الحكم بما هو سبب محض ليس لعلبة وضعت له ولفظ السبب يطلق على العلة كما يطلق على غير ما
لان معنى القضاء في العلة اكثر منه في غير ما لكونها موجهة للحكم فبقوله محض احتراز عن العلة اذا السبب المحض لا يكون موجبا للسبب بذاته سبحانه ثم
من شرط السبب المحض ان لا يكون الحكم مضافا اليه ولا العلة التى تخلفت بينه وبين الحكم والمراد ههنا انتفاء اضافة الحكم اليه وان علة دليل
ان العلة وهى زوال ملك الرقبة فيما ذكر من النظر اضيفت الى السبب هو قوله انت حرة وان لم يضيف الحكم وهو زوال ملك المتعة اليه فذلك
فسره بقوله ليس لعلبة وضعت له يعنى المراد من السبب المحض ان لا يكون علة مرفوعة للفرع لان لا يكون العلة مضافا اليه ايضا فان ذلك ليس
بشترط منها كال اتصال زوال ملك المتعة بالفاظ العتق تبعا لزوال ملك الرقبة فانه اذا قال لامتة انت حرة او حررتك واعتقك يزول ملك
الرقبة ولو اسقط زوال ملك الرقبة بيل ملك المتعة حتى لم يحل له الاستمتاع بالعبد الابال لشكك فكان قوله انت حرة ونحوه سببا لزوال ملك المتعة كونه مضافا
اليه لاحد لتملك الواسطة وهى زوال ملك الرقبة وانه هذا النوع من الاتصال لوجوب اى يجوز استعارته الاصل للفرع والسبب المحكم دون كلفه على عكس
المذكور اى لا يجوز استعارته الفرع للاصل والحكم للسبب لان الشرط في صحة الاستعارة ان يكون المستعار له متصلا بالاسعار منة ليعبر عنه به لانه لازم
من لوازمه فيصح ذكر الملزوم واراثة اللازم والسبب يقتصر الى السبب فتقار الحكم الى العلة اقيامه فيصح ذكر السبب اراثة ما هو من لوازمه
تقديره وهو السبب حتى لو قال لامتة حررتك واعتقك وانت حرة واراثة بالطلاق وقع الطلاق فاما السبب يستغنى في ذاته عن السبب
اقيامه بنفسه وحصول حكمه الاصل الذى وضع له به وثبوت السبب من الامور الاتفاقية فان شراء الامتة المجوسية والاخت من الرضاة
والعبد واليهية جائز للحصول موجبه للاصل وهو الملك وان لم يحصل حل واذا كان كذلك لا يصير سبب متصلا بالسبب ما زالا لعدم
اقتقاره اليه فلا يجوز استعارته السبب للسبب الا اذا كان السبب مختصا بالسبب فيجوز استعارته السبب كقول تعالى انى ارانى عسر
خمر اى حنيا استغنى اسم السبب للسبب لاختصاص النحر بالعنب كقولهم امطرت السماء بناها اى ما انموه باسم سببه وهو البسات لاختصاصه
به وكقول الرجز اقبل في السنة من رباه اسنمة الابال فى سحابة سمي الما باسم سببه وهو اسنمة الابال لان الاسنمة لا ترفع الابال للنبات
ولا يوجد النبات الابال ما زالا ذلك لان السبب اذا كان مختصا بالسبب جارا فى معنى العلة والعلول فيصير السبب اذ ذلك متعلقا بالسبب
ايضا من حيث ان السبب لما يحصل الابع مع كونه مطلقا لا جارا كان اسبب مضع له يقتصر اليه الى الغرض كافتقار العلة الى العلول فيحصل
الاتصال من الجانبيين الا ترى ان النحر لما اختصت بالعنب صار العنب متصلا به يقتصر اليها من حيث ان النحر ما بالعنب ولا قيام
للعنب بدون ما به كذا القبات وارتفع الغمام لما لم يحصل الابال مطلقا لم يعلق به من حيث الغرض والحكمة فيجوز الاستعارة من الجانبيين

فاما زوال ملكة النطق باللفظ فقد حصل تبعاً لما كان اتصاله بالاصل صفاً في حق الاصل فلا يصح استعارته له فلهذا لو قال لامرأة انت طالق او طعنك فانت بائن او انت حرام ولو نوى بالجمعة لا يفتق عندنا مال الشافعي يفتق بضم الفاء الاستعارة لان كل واحد من الطلاق والعنف استعارته على غير الوجه حتى لا يفتق بالشرط والايجاب في الجمل وسري الى الكل اذ وقع في بعض المحل بان مال نصفك طالق او نصفك حر ولم يرد بالرد ولم يحل المصنف فكانا تشابهين معنى فيجوز استعارة الطلاق للعنف كما جاز عكسه وطناً لوق الاستعارة منحصرة على الاتصال ذاتاً ما هو في عدم الاتصال ذاتاً لما بينا ان الاتصال بالسبب المستبث حكم العدم وكذا معنى لان معنى الطلاق رفع القيد لثبوت الشرع وجبى العناق اثبات القوة لثبوت الشرع على ما عرف وليس بين ازالة القيد لتعل القوة الثانية عملها وبين اثبات القوة بعد احدث مشابهة كما ليس بين الطلاق اسكحة واحياء الميت مشابهة واذا عدم الاتصال ذاتاً ومعنى لا تصح الاستعارة وقوله والسبب الحكم تفسير لقوله الاصل للفرع وفائدة رفع توهم من يتوهم ان المراد من الاصل العلة من الفرع العلول كذا قيل وقيل الاصل والفرع اعم من السبب والمستبث فينبغي ان غير المشتريات والسبب المختصان بالمشتريات وليؤيد ذلك شمس المائدة لا تصح استعارته الحكم للسبب كما لا تصح استعارته الفرع للاصل قوله وهو ان الاتصال بين سبب والسبب الذي هو ثابت من احد الجانبين نظير القبال المحملة الناقصة بالكلية في قوله زنا طالق بضم الطاء في قوله زنا طالق محمولة بضمها وقوله بضمها في قوله لا تقارنا الى التجزؤ لنداء الفوت لا يفيد شيئاً لكنها بواسطة او العطف تعلقت بالاولى فتوقف حكم الاول على الصبح اشتراط الحكم الى التجزؤ فلهذا مفسدة مثل الاول فيقع الطلاق عليهما ولكن هذا التوقف ثابت بالنسبة الى الجملة الناقصة لا تقارنا الى التجزؤ بالنسبة الى الاولى هو معنى حكم العدم كما سألنا في نفسنا فهو معنى قوله فاما الاول اى الكلام الاول فقام في نفسه والى ليل على التوقف في حق حكم الثانية وتوقع الطلاقات الثلاث بقوله للمدخل بجا انت طالق وطالق وطالق وعلى عدم التوقف في حق نفسها عدم وقوع الطلاق الثانية والثالثة في قوله ليس للمدخل بجا انت طالق وطالق وطالق لان الجملة الاولى لما لم يتوقف في نفسها ثبت موجبها بتأمل التكلم بالجملة الثانية ولذا ثبت بالاولى لا الى عدة فيلغو ما بعداً ونظيره الصيام من الاصول اضافة الحكم في العمل المخصوص عليه الى المعنى بالنسبة الى الفرع لفتح التقدير ليه وعدم اضافة اليه بالنسبة الى النفس المخصوص عليه لعدم افتقار الية لوجود النص الذي هو اقوى منه ومن الفرع صحة اقتداء المتفعلين ليعطي صلاته منطلوثة مع انما غير مضمونة على الامام مضمونة على المقتدى لكن عدم الضمان في حق الامام لبارض من يخشى لا يظهر في حق المقتدى فيكون مضمونة هذه مضمونة في حق المقتدى غير مضمونة في حق نفسه قوله وحكم المجاز كذا حكم الحقيقة ثبتت ما وضع له اللفظ خاصاً كان ذلك اللفظ او عاماً بلا خلاف بين ارباب العموم وحكم المجاز ثبتت ما استعمل له اللفظ خاصاً كان المجاز او عاماً بخلاف البعض اصحاب الشافعي فاشنع بين حكم المجاز بالتصريح و اشار الى حكم الحقيقة كما فعل كذا في حكم العام والخاص ورواها للاختصار وقصد الى بيان الالهم وهو المختص ولهذا اى ولان العموم يجري في المجاز الى اخره لا خلاف الحقيقة الصانع ليست بمراودة منها فان بيع نفس الصانع بالصاعين جائز بالاجماع وانما المراد بالجملة المجاز بالطلاق اسم العمل على الحال كما في قوله تعالى خذوا زنايتكم عند كل مسجد ثم انه اسم جنس محله يدام التعريف فيستوفى جميع ما يحكم من العموم وغيره كما لو كان محله حقيقة فيبدل للبيان وعمومه على ان الوباء يجري في غير المعلوم كما يحسن النوبة كما يجري في المعلوم مثل الخطبة وباشارة على ان الكل هو الكلمة لانه لما كان المراد من الصاع ما يكال به صار تقدير الكلام ولا ما يكال بالصاع بما يكال بالصاعين او لا ما يكال بكيلين وفي ضم قوله ويجزؤه الى ما يحل اشارة الى المعنى المجزؤ للمجازى اى جواز اراودة ما يحل باعتبار الجازية قوله واني الشافعي وكذا في عموم هذا الحديث وقال لما صار مجازاً لا يمكن القول بمبوءة اوبى عزم المجاز لان العموم لا يجري الا في الحقيقة وقد اريد المعلوم منه بالاجماع

فلم يتبق فيه مراد اختصاصا كما قيل ولا المعلوم المقدر بالصاع بالمعلوم المقدر بالصاعين فلم يكن له ولا معنى جريه غير المعلوم متفاهلا ولا على كون الكلام
 وتساكن في العموم الجازم الاصل في الكلام هو الحقيقة لان الالفاظ وضمت ولايات على المعاني لا فائدة ولذا لا يبارع الجواز الحقيقة
 حتى لا يصير اللفظ المترددين الحقيقة والجازم في حكم المشترك فكان الاصل ان لا يجوز استعمالها في غير موضوعات ثابتة ذلك ان الاصول
 بالعلم الا انهم جوزوا ذلك ضرورة التوسعة في الكلام بمنزلة الرخص الشرعية في الاحكام فانما ثبتت ضرورة التوسعة على الناس بهذه الضرورة
 ترتفع بدون اثبات حكم العموم للجازم فلا يعارض اليه من غير ضرورة فكان الجازم في هذا بمنزلة ما ثبت بطريق الاقتضاء انما لا يشترط هناك
 وصف العموم عندكم لان الضرورة ترتفع بدون ذلك انما عندى قوله واما اى ما ذكره الخصم ان الجازم ضرورى باطل فانما نجد نص من اهل
 اللغة القادر على التفسير في مقصوده بالحقيقة ليعدل الى التفسير بالجازم ضرورة وفطره استحسان الناس للجازمات فوق الظاهر من
 استحسانهم للحقائق فثبت ان قوله ضرورى فاسد والدليل عليه ان القرآن في على ترتيب الفصاحة واندرجات البلاغة والجازم موجود فيه
 حتى عد من عيوب بدايته وعيب بلاغته قوله تعالى وانخفض لها جناح الذل من الرحمة وان لم يكن للذل جناح وقوله عز اسمه وقيل يا ارض اعطى
 نارك وباسما وتقلي وقوله جل ذكره تجرى من تحتها الانهار والبحرى الماء لا لانما رت قوله تعالى ملئت كلمة فوجا فيها جارا يريد ان ينقص ذوقه
 مسا لا ليعود ولا يحصى والدليل على ان قوله تعالى اى تميزه عن العجز والضرورات فثبت ان ليس للضرورى ولا ليقال المتعنى ضرورى عندكم حتى
 انتم جواز عموم اصطلاح انه موجود في القرآن كما في قوله تعالى فتحرير رتبة اى رتبة مملوكة فليكن الجواز كذلك لانا نقول الضرورة في
 القرآن في المتعنى راجعة الى الكلام والسامع فانه انما ثبتت ضرورة تصحيح الكلام شرعا لئلا يردى الى الاخلال بفهم السامع والضرورة في
 الجواز لو ثبتت كانت راجعة الى المتكلم لان ثبوته لتوسعة طريق التكلم على التكلم ولذا ذكر الجواز في اقسام استعمال النظم الذى هو راجع الى
 التكلم والمتعنى في اقسام الوقوف على المراد الذى هو خط السامع واذا كان كذلك جاز ان يوجد المتعنى في القرآن بخلاف الجواز
 لو كان ضروريا وبهذا اظهر ان استدلال الخصم ليس صحيح لان العموم من عوارض الالفاظ على ما عرف والجازم لفظ فاذا وجد دليل العموم
 فيه امكن القول بعمومه فاما المتعنى فغير ملفوظ لغة لا تحقيقا ولا تقديرا بل هو ثابت شرعا فلا يتصور فيه العموم بخلاف المحذوف فاما
 ملفوظا فتدريما فاما من القول بعمومه عند وجود دليله قوله ومن حكم الجواز والحقيقة استعمال اجتماعهما اى اجتماع مفهوميهما الى اخره
 اختلف الاصوليون في جواز اطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي ومدلوله الجازم في وقت واحد فذهب اصحابنا وباتجاه
 الادب والمحققون من اصحاب الشافعى واصحاب التكلم الى امتناعه وذهب الشافعى وعامة اصحابه والبخارى وعبد الجبار من المتكلمين الى
 جوازه مستترين في ذلك الى انه لا مانع من ارادة المعنيين جميعا فان الواحد منا قد يسمي مريضة بالعبرة الواحد معنيين
 مختلفين كما يسمي مريضة المعنيين المتفقين جميعا ولعلم ذلك من انفسنا قطعاً فمن ادعى استحالة تعدد المعنوية وعاد المعقول
 الا ترى ان الواحد منا قد يسمي نفسه اذ قال لغيره لا تنكح ما نكح ابوك او قال توئنا من ليس المرأة ارادة العقد والوطى
 وارادة المس باليد والوطى حتى لو طح به وقال لا تنكح ما نكح ابوك وطيا ولا عقدا وتوئنا من المس مسا وطيا مع من غير استعمال
 يجوز ان يحمل قوله تعالى ولا تنكح اباؤكم على الوطى والعقد وقوله جل جلاله ولا تستم النساء على الوطى وليس بالمعنى غير استعماله
 ذهب الى امتناعه وجهاً احدهما ما اشير اليه في الكتاب وهو ان القول بجواز ارادة استمادى الى الحال فيكون غايته بيان الاشياء
 من وجهين احدهما ان الحقيقة ما يكون مستقرا في موضعه مستحالة في غيرها من موضعها لا في غيره والشئ الواحد

في حالة واحدة لا يتصور ان يكون مستقرا في موضوعه مستقرا في غيره ومتجاوزا عنه ضرورة ان الشيء الواحد لا يحل مكانين في وقت واحد وانما يتصور ان يكون
الاطلاق عليه ان يكون استعمال مراد لما وضعت الكلمة او لا الاستعمال فيه غير مراد لما وضعت الكلمة فيكون موضوعا مراد او غير مراد
وموضوع بين المتعنيين والاستحالة في الوجه الاول باعتبار اللفظ وفي الثاني باعتبار المعنى واعتبروا على الوجه الاول باننا لا نسلم ان الحقيقة
مستقرة في موضوعه حقيقة والجزء متجاوز من موضوعه كذا بل اللفظ صوت وحرف يتلاشى كما وجد يستعمل وصفه بالاستقرار والاحتياز
ولكنه يستعمل اي لفظ به وايد به موضوعه واستعمل ايضا وايد به غير موضوعه والاستحالة بذلك كما هي، وعلى الوجه الثاني باننا لا نسلم ان موضوعه
غير مستقر لما وضعت الكلمة او لا بل لازم كونه مراد لما وضعت الكلمة او لا وثانيا وهو المجموع ولا يلزم من ارادتنا ما ان لا يكون له
مراد والوجه الثاني وهو اختيار اكثر المحققين ان ارادوا الحينين يجوز عقلا ولكن لا يجوز لغة لان اهل اللغة وضعوا قولهم حمارا للبهيمة
المنصوصة وحمارا وتجوز وفي البليد وحده ولم يستعملوه فيما معنا اصلا الا ترى ان الانسان اذا قال رايت حمارا لا يفهم منه البهيمة بل
معنا واذا قال رايت حمارين لا يفهم منه انه راى اربعة اشخاص سميتين وبلبيين واذا كان كذلك كان استعماله فيها خارجا عن لغتهم
فلا يجوز وانما قيد بقوله مرادين اخترا من جواز اجتماعهما من حيث التناول الظاهرى كما اذا استامن على الانباء والمواسل
على ما استقر في او اخترا من جواز اجتماعهما في احتمال اللفظ اياهما وقوله كما احتمال ان يكون الثوب الواحد معناه ان الالفاظ
للغاة في نبرة الكسوة للشخص والجزء من الحقيقة بمنزلة العارية من الملك فكما يستعمل اجتماع صفة الملك والعارية في الثوب
في احتمال واحد يستعمل ان يجمع في اللفظ الواحد كونه حقيقة ومجازا في احتمال واحد فان قيل ان اردتم باستحالة اجتماع الملك والغاة
استحالة بنسبة شخصين فذلك ممنوع لان الثوب في حالة استعمال المستقيم ملوك مستعار بنسبة الملك والمستقيم وان اردتم استحالة بنسبة
شخص واحد فسلم ولكن المذكور في الكتاب لا يطابق لان المذكور فيه اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في حالة واحدة باعتبار
الخصين المختلفين لا باعتبار معنى واحد فلا يستقيم التشبيه قلنا المراد هو التشبيه من حيث الاستعمال لا غير المعنى كما ان استعمال الثوب الواحد
في حالة واحدة بطريق الملك والعارية مجتمعا مستحيل سواء كان بنسبة شخص واحد او بنسبة شخصين فكذلك استعمال اللفظ الواحد في حالة
واحدة بطريق الحقيقة والمجاز مستحيل سواء كان بنسبة معنى او بنسبة معنيين وكان الحسن في التشبيه ان يقال كما احتمال ان ليس
الثوب الواحد انسانا كل واحد منهما ليس بهما بل هو الملك والآخر بطريق العارية الا انه اختيار هذا الوجه في التشبيه لا
المر في الاستحالة وبين استحالة الاجتماع في المعنيين ليعرف به استحالة بطريق الدلالة في معنى واحد ويكون فيه اشارته الى ما قول
من رجع من مشائخ العربيين ان الحقيقة والمجاز لا يجتمعان في لفظ واحد في محل واحد ولكن يجوز ان يجمع في لفظ باعتبار
محلين مختلفين حتى قالوا ثبتت حرمة الجذات ونبات الاولاد بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم مع ان اسم الام والنبات
يتناول الجدة ونبات الولد مما لا ان ما ذكره احيى من مذهب الخصوم وحرمة الجذات ونبات الاولاد ونحوها ثابتة بالاجماع او
بمعين النص باعتبار ان الاسم في اللغة الاصل والنبات الفرع فصارت كما قيل حرمت عليكم اصولكم وفرعكم فدخل فيه الجميع ولا
يقال الثوب المراد اذا استعاره المراد ليس به كونه ذلك بطريق الملك بل هو ثابت للعارية جسيما في زمان واحد لا نقول لا نسلم ان
استعاره بطريق العارية بل باصل الملك الذي هو ثابت له اذ هو المطلق للاستفاد الا انه كان ممنوعا عنه التعلق حتى المرثية به وقد
الطلب منه بالاجازة والدليل عليه انه لو ملك في يد غيره لم يفسد حق المرثية ولم يسقط عن الدين شيء واطلاق العارية عليه

بما لا ريب ان تلك النسخة لا يصححها الا ان كان لا ريب ان لا يثبت له الحق فيكون الميراث من نصيبه لا من نصيب غيره فلو كان كذلك لم يكن
 اعادة وقد ذكر في بعض النسخ ان مقتضى بطريق العدلية دون الملك دليل ثبوت ولاية الاستر فادعوا من الى يد فلو كانت احدى
 بالمعنى من سائر المعرف فلا يكون فيه جميع بينهما والاول هو الصواب قوله ولما ادى الى الجمع بين الحقيقة والمجاز فيجوز ان يقال
 محمد رحمه الله في الجمع اى الجمع الكبير لو ان عربيا لا ولا عليه اوصى بكذا فليكن الميراث من نصيبه اذ لو كان الموصى هو الى مقتضى
 ومما لم يقتضه مطلب الوصية الا ان يبين ذلك في حيوة لان المولى يطبق على المقتضى ولم يثبت بالاستر ان فلا يمكن القول بغيره
 يمكن القول بالبينين بالتأمل في مقصود الموصى لان مقاصد الناس في هذا الباب مختلفة فمنهم من يقصد الاسطة مجازاة لانه
 ومنهم من يقصد الاسفل تيمنا للاحسان فلا يمكن الترجيح للاولين ليعني باعتبار ان مجازاة الافعام والشكر عليه وجب تميم الاحسان بمقتضى
 اليه كما قال ابو يوسف رحمه الله لان ذلك وجوب لا يدخل في الحكم فلا يصح اعتباره في الحكم فبقي الموصى له مجزاة انصار
 الاسم بمنزلة الجمل لا نقطع رجاء البيان بالموت فلذلك طلبت الوصية قايما اذا كان الموصى من العرب فقد نصت الوصية
 لان العرب لا تسترق اذا حكم بغيرهم اما الاسلام او السيف لعلهم كفهم كما في المرتد فلا يثبت عليه الا ان يثبت الاستر في انهم نصت
 الوصية ثم ان كان له مولى اتفقهم ومولى المولى كان الثلث لمولى دون مولى مولى لان الاسم للمولى حقيقة لمباشرة لمقتضى
 ولمولى المولى مجازا لانه لم يباشر اعتناهم ولكنه سبب لذلك باعتناق الاولين فينسبون اليه مجازا والجمع متعدد فكانت الحقيقة
 اولى بالتقديم وان لم يكن له احد من المولى كان الثلث لمولى المولى للبينين المجازم اذ ان كان له مولى واحد فلا يصف الثلث
 وهو معنى قوله حتى استحق النصف لما عرفت ان الاثنين في الوصايا بمنزلة الجماعة اعتبارا للوصية باليهات فان الاثنين فيه حكم
 الجماعة كالبنين والاختين والاخوين في حق حجب الام من الثلث الى السدس فلا حرج ليعتق الواحد عند انفراد النصف
 دون الثلث والنصف الاخر ميرد على الورثة لان العمل قد وجب بحقيقة هذا الاسم فلا يمكن العمل بمجازه بعد ولا يلزم
 عليه ما قال ابو حنيفة رحمه الله من اوصى لا قاربه ولم يعم واخواله ان النصف لهم والنصف الاخر للاخوال لان اسم الاقارب
 ينطبق على الكل على سبيل الحقيقة الا انه اعتبر الترتيب بالقوة فضع الجمع والاما اذا كان في الورثة بنت وبنت ابن حيث يمكن
 لصيب البنات وهو الثلثان للبنات النصف وبنات الابن السدس لانه الثلثين مع ان البنات ولد اليه حقيقة وبنات
 الابن اولاده مجازا لان استحقاق السدس لم يثبت بالنفس الموصى بالاستحقاق البنات وهو قوله تعالى فان كن نساة الاية
 ليلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بل بالنسبة وهو ما روي عنه عليه الصلوة والسلام على بنت الابن السدس عند وجود بنت الصليب
 فلا يكون مجعبا بين الحقيقة والمجاز ثم قوله لا ولا عليه تأكيد لان ولادة المتأقنة لا يثبت على العربى ولا ولا المولى الا
 لان من شرط الاول ثبوت اليقين وهو منتف عنه ومن شرط الثاني كون المولى الاسفل من غير العرب لانه لا يثبت
 والعربى يقتصر لقبيلة فلا حاجة له الى الانتصار بالولاء الا انه لما كان من المحتمل ان يثبت الولاء على العربى بطريق
 الندره بان تفرج العربى امته الغير فقلده منه وله انهم اختلفوا مولاه فيكون هذا عربيا عليه ولا يصح التأكيد لقوله لا ولا
 عليه وقيل هو اخترا من اهل الكتاب من العرب فان تقريرهم على الكفر بالجزية واسترقاقهم عامران بخلاف مشركهم فاما
 لان المقصود استقاء الولاء عن الموصى عربيا كان او غير الا ان انتفاء الولاء عن العربى لما كان اظهر من انتفاء السكينة

قوله وما نزلهم الا الان جوازها يقال انكم قد جمعتم بين الحقيقة والجواز فيها اذ استأنس الكفار على انبائهم بان قالوا امنونا على انبائنا وسوالنا حيث استعمل الامان الانباء وموالي الموالى كما استعمل الانباء لموالي وفي جميع بين الحقيقة والجواز لان اسم الانبياء موالى الى حقيقة الانبياء موالى مجازية انباء الانباء وموالي الموالى يقال انما علمهم ذكر لفظ التفسير من غير تقدير مرجع له لا للتفسير الكلام عليه بل لبيان انما ليشمل الامان الانباء والانباء موالى الموالى لان اسم الانباء موالى مبالغة في المبالغة في كل واحد منهما المخرج ظاهر فان بني الابن يسمون الى الجدة بالنسبة مجازا يقال بنوا شرم ونوعم ونحوه تعالى في بني ادم وكذا الحق سبحانه والرجل يسمي بالولد مما نزل به اعتبارا به بسبب لعنة باعق الاول لكن لعل العمل به اي بهذا التناول الظاهري بهيا لان الحقيقة تقدمت على الجواز في الارادة فلم يشئت الامان لهم باعتبار تناول الاسم اياهم لكن بقي مجر صورة الاسم شبيهة اذ شبهه بالشبه المتناهي وليس ثباته وبهذا هذا المتناهي فان ظاهرا اطلاق الاسم يدل على ثبوت المدلول المجازي وليس ثباته وقيل منه دلالة الدليل مع تخلف المدلول فثبتت الامان به استمساك لان المقصود حقن الدم اي حفظه من السفك اذ الاصل في الدماء ان يكون محفوتة لقوله عليه الصلوة والسلام الا دمي نبيان الرب ملعون من يدم نبيان الرب ولهذا لم يرد اقتضى قبل الدعوة الى الاسلام ولغير قبول الجزية فثبتت باذي شبيهة نصارا اي لقاء مجر الاسم في كونه شبيهة كالاشددة او صارت ثبوت الامان بمشبهة مجر الاسم كشبهة بالاشارة فيها اذ جازها الكافر الى نفسه بان اشار اليه انزل ان كنت رجلا تريد القتال او انزل حتى تترى ما فعلك فظنة الكافر امانا فانه ثبتت به الا بصورة المسألة وان لم تكن اي هذه الاشارة مسالمة اي امانا حقيقة وذلك مضروب المحل على خبر كان وحقيقة منتصب على التمييز وتبين ان يكون ذلك اسم كان وان لم يكن سند الى ذلك وحقيقة خبر كان اي وان لم يكن فعل الاشارة على حقيقة فان حقيقة المسألة لم يكن قصده الى ذلك والدليل عليه حديث عمر رضي الله تعالى عنه انما رجل من المسلمين اشار الى رجل من العدو ان نعال فانك ان جئتني قتلتك فأتاه فهو من يعني اذا لم يسع قوله ان جئتني قتلتك او لم يفهم قبيح بما ذكرنا ان اثبات الامان للفرع باعتبار الشبهة لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والجواز لا ترى ان الوصية فيها اذا وصي لبني فلان لقرف الى الانبياء عند ايمنة رضى الله تعالى عنه دون انباء الانبياء لان الجواز لا يلزم الحقيقة فلا يمكن العمل بصورة الاسم لان الوصية لا تستحق بالشبهة وعند جازها لقرف الى الكل في العربي لان عموم الجواز يتناولهم فان اسم البنين يطلق في العرف على الفرعيين وهو نظير مندهم في مسألة السخنة والبشر من الارض كذا في المبسوط قوله وانما ترك في الاستبان على الاباء والامهات اعتبارا للصورة في الاجادوا والحدود لان اعتبار الصورة لثبوت الحكم في محل اخر يكون بطريق التبعية وذلك انما يليق بالفرع دون الاصول فان قيل قد قالوا فحين حلف لا يضع قدمه في دار فلان انه يقع على الملك والبارية واللاجارة جميعا وحديث اذا دخلوا الكبا وما شيا وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله فحين قال الله على ان اصورم رجلا ونوي به المسلمين كان ذرا وحيثا وفيه جمع بين الحقيقة والجواز جواب سوال يرد على هذه الجواب وهو ان يقال قد اعتبرتم صورة الحكم شبيهة في حق الدم في الاستبان على الانباء ولم تعتبره في الاستبان على الاباء والامهات في حق الاجادوا والسحرة

فانهم اذا قالوا استنوا على ابائنا وامهاتنا لم يثبت الايمان للاجداد والجدا مع ان الاسم قينا لهم صورة تخال انما ترك ذلك لان اعتبارهم ليس
 صيرورة الحقيقة مرادة باللفظ لغتوت الحكم في محل امر يكون بطريق التسمية لا محالة ونحوه البين البين التسمية بها لهم فلما لا يبادر ولا يجد اعتبارهم
 اتباعا لالاباد والامهات وهم الاصول فلا جرم ترك اعتبارهم في اثبات الايمان لهم فان قيل الجدا اصل الاب خلقه ولكنه فتح له سطر
 اطلاق اسم الاب عليه لان اطلاق اسم الاب عليه لفظا في الاستعارة عن الاب كاطلاق اسم الابن على ابن الابين في
 اثبات الايمان في قسم بطريق التسمية ايضا لا يشرى ان مقتضى الميراث الجدا انتقال نصيب الابا له عند جده وهذا الطريق ولا يمنع عنه
 كونه اصلا لالاب خلقه فلان ثبت له الايمان الذي ثبت باوئي مشيئة ولا يمنع عنه كونه اصلا لالاب خلقه فكان اولي ثبوت اثبات الايمان
 فظاهر الاسم لعدرا اذ الحقيقة منه اثبات له دليل ضعيف فيعمل به اذا لم يمنع عنه معارض كما في جانب الابا وان كان ابن الابين تبع للابن
 من كل وجه فاما اذا وجد معارض فلا كما في جانب الابا فان جبهه كون الجدا تبعا في الاسم ان كانت تؤيد ثبوت الحكم فمرة كونه اصلا
 من حيث الخلقة مانعة عنه فيسقط العمل به عند وجود المعارض لانه ضعيف في نفسه ولا يستعمل ان مقتضى الميراث بطريق التسمية
 بل الشرع اقامه مقام الاب عند جده كما اقامه نيت الابن مقام النبت وبني الارث على القرب ولا شك ان الاب اقرب الى الميت
 من جده فلا جرم يحق الميراث لعدا الاب ليس هذا من التبعية في شيء ولا يقال اذا اشترى الكتاب بابه ليعيد مكا تبا عليه تبعا فثبت الايمان بهنا ايضا
 لشبهة الاسم تبعا وفيه من الدم لاننا نقول الكتاب من شعب الجدة لثبوت حرمة اليد فيها ونضامنا الى حرمة الرقبة كما ثبت له الحرمة اذا اشترى ابنة
 امه فكذلك ثبت له صفته الكتاب اذا اشترى ابنة الكتاب تبعا كما الحكم بقدر وليد والادراج ان يقال ما ذكره لم ليس من قبل ما نحن فيلان كالميت في ان
 لفظ الاب بل يتناول الجدا بطلوان الايمان بل ثبت له ابتداء بصورة الاسم لان ثبت الايمان له من جهة الابن بطريق السرية والكتابة والحرمة
 فثبتان له من جهة الابن بامر محلي لبا اعتبار لفظ يدل عليها فلم يكن من قبل ما نحن فيه قوله فان قيل بل اخره او اختلف لا يضر قدمي وان كان
 ولم يسلم دارا بعينها ولم يكن له نية يقع على الدار المحلولة والمستأجرة والمعارية وفيه جمع بين الحقيقة والحجاز لان الاشارة الى فلان بالملك حقيقة لغير
 سببه بل ليل صفة النفق في غير الملك وعدم صحة في الملك عند الشافعي رحمه اذا قال لا ادخل مسكن فلان فكذا الجواب وان قال ميت فلان
 او دار فلان لا يثبت الا في الملك فثبت ان المراد من قوله قالو جميعا هما بنا دون غيرهم وكذا لو دخلها حانيا او تنصلا او ركبها خنث وفيه
 جمع بين الحقيقة والحجاز لان لدخول حافيا حقيقة هذا اللفظ وغيره مما زبدل صحة النفق في التفضل والركوب ودون السفار ومنها اذا لم
 يكن له نية فان نوى حين حلف ان لا يضع قدمه فيها ما شيا اى حافيا فدخلها ركبها لم يثبت ولعقد وديانة ونضام لانه نوى حقيقة
 كلامه وهذه حقيقة مستعملة غير مجرورة كذا في المبسوط وكذلك اى وكما قالو جميعا في المسئلة المتقدمه ان يحلف يقع على الملك غير قال بوجه
 ومحمد كذا المسئلة على ستة اوجه ان لم يوشيا او نوى النذر ولم يخط بباله الممين او نوى النظر ونوى ان لا يكون يمينيا يكون نذرا بالانطلاق صحة
 له من القضاة بالقوت دون الكفارة ولو نوى الممين ونوى ان لا يكون نذرا يكون يمينيا بالاتفاق حتى لا يمت الكفارة بالقوت دون القضاة
 او نوى الممين ولم يخط بباله التهمه كان نذرا في الاول يمينيا في الثاني هذا لا يثبت وكان نذرا يمينيا عند ما حتى يلزم القضاة والكفارة بالقوت في الممين
 وفيه جمع بين الحقيقة والحجاز لان النذر هو الممين فثبتان بلا شبهة لان موجب النذر الوفاء بالنذر والقضاة عند القوت لا الكفارة وهو واجب
 الممين الحافظ على البر والكفارة عند القوت لا القضاة او خلاف ذلك كما هو ايل على نضامنا فيهما ثم بدأ الكلام لانه حقيقة لعدم توقف ثبوت
 على قرينة كما اذا لم يوشيا للممين مجاز لتوقف ثبوتها به على قرينة وهي النية والتوقف على القرينة من امارات الحجاز واذا كان

ذلك قال أبو يوسف رحمه الله يجوز الجمع بينهما فتح الحقيقة على الجواز في الوجه الأول ويقطع الحقيقة مستحقين الجواز مراد في الوجه
 الثاني والتفسير في قوله وفيه جمع راجع إلى الجمع أي فيما ذكرنا من المسائل جمع بينهما كما فينا فهم ذكر الرجب مناسبتنا وذكره في غير الإسلام
 غير متعين حيث قال في المحرم رجب وهو أوضح لأنه إذا لم يصرف فيصير إلى الذي يتحقق المعين لأن صرفه على تقدير راحة المعين هو رجب
 راحة الله لا يجوز لا يتحقق السهل والعلمية فيه كما في هذا الروت يحرم ما فيظهر اثر وجوب القضاء والكفارة بغيره بما صوم قاعا إذا ذكر سوتا
 الواجب صوم رجب من غير تعيين فلا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة إلا في الوصية لأن الغوات لا يتحقق بغيره إلا بالموت فيلزم الوصية عند
 الموت بالكفارة قولنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول أي عبارة عنه ضمن لفظ الجواز معنى العبارة فذلك ذكره عليه السلام
 أنه من يعني في أن حروف الصلوات تنوب بعضها عن بعض يعني صار الوضع مجازا في الدخول لأن الوضع سببه فاستعير بسببه لتمام العمل على الدخول المقصود
 الجاهل منع نفسه عن الدخول للعرض ووضع القدم فيصير باعتبار المقصود كما دخلت لا يدخل والدخول مطلق لعدم تأخير بل كونه في الفصل
 والحظ فيبحث بالكل للحصول الدخول الذي هو المقصود بالتمتع لا باعتبار كونه ركبا أو ما فيها كما في اعتناق الرقبة عن الكفارة يخرج عن المسألة
 بطلق الرقبة لا يكونها صغيرة أو كبيرة أو كافر أو مؤمنة لا تربي أنه لو وضع قدميه فلم يدخل لا يبحث في ميمته كذا في فتاوى قاضيان النما
 صار مجازا في الدخول لا يستبر حقيقته بغيره وإضافة الدارير أو بها نسب السكنى لأن الدار لا تعادى ولا تعجز لذاتها عادة وإنما تعجز لبعض صاحبها
 نعرفنا أن المقصود من هذه الإضافة نسبة السكنى دون الملك فيستأثر الدار لموضع السكنى فصار كأنه قيل لما دخل موضع سكنى فلان أو
 دار اسكنوة فلان فاعتبر عموم الجواز أي في الصورتين فيدخل في عموم الدخول الركوب والمشى وفي عموم السكنى الملك الأجرة والتمتع
 يبحث في الدار المملوكة لعموم الجواز بالملك حتى لو كان الساكن فيها غير فلان لم يبحث وإن كانت مملوكة لفلان كذا إذا ذكر شمس الأمانة رحمه الله
 في أصول الفقه وذكر في فتاوى قاضيان الفتاوى النظرية ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم يمش شيئا فدخل دارا سكنها فلان بإجماع
 وأما ما يبحث في ميمته وإن دخل في دار مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها يبحث أيضا فعله والرواية لا ينفع السؤال لبقار الجمع بين الحقيقة
 والجواز إلا أن يجعل قوله دار فلان عبارة عما يضاف إليه من الدار مطلقا فيدخل في عموم الدار المضافة إليه بالسكنى وبالملك جميعا
 قوله وهو أي اعتبار عموم الجواز منها نظير اعتباره فيما إذا قال عبدي حر يوم يقدم فلان ولم يمش شيئا فقدم فلان ليلا أو نهارا يبحث في
 سطر الجمع بين الحقيقة والجواز لأن حقيقة اليوم النحر والمطابقة على الليل مجاز لأن اليوم إلى آخره وأعلم أن لفظ اليوم يطابق على ما يقع
 بطريق الحقيقة اتفاقا وعلى مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض فيصير شرعا وبطريق الجواز عند الأكثر وهو الصحيح لأن جعل الكلام على
 الجواز أولى من جعله على الاشتراك عند تعارض الجواز والاشتراك لأن الجواز في الكلام أكثر فعيل على الأغلب لأنه لا يؤدي إلى إبطال المراد لأن اللفظ أن
 ظاهره قرينة الجواز فالحقيقة مستحقة وإن لم يدخل عنها فالذي يدل عليه القرينة وهو الجواز مستعين بخلاف الاشتراك لأنه يؤدي إلى الاشتراك في
 الكلام أحد المرادين الملك في المظهر على كلا التقديرين عند الفريقين فيخرج أحداهما بغيره فلو كان منطوقه مما يستدعي وهو ما يصح
 فيه ضرب للمدة أي يصح تقديره بحد كاللبس والركوب المساندة ونحوها فاصح أن يقدر بزمان يقال لبست ثوبا ثوبا وركبت هذا
 الدابة يوم ما سلكته في دار واحدة غير أنه على ما بين النحر لأنه يصلح مقدر الله فكان العمل عليه أولى وإن كان منطوقه مما لا يستدعي
 والدخول والقدم إذ لا يصح تقديره بحد والأفعال بزمان يحل على مطلق الوقت اعتبارا للتناسب ثم من قوله حراد عبدي حر يوم يقدم فلان
 أدلت على أن أحرارته طالين يوم يقدم فلان اليوم طرف التحريم أو الإطلاق لأنه انتصب به وانحازا لا يستدعي العمل اليوم على مطلق الوقت فيبحث

عن الثالث فاحلف لا ياكل من هذه الشجرة فيقيد بغيره على ما في الحكايات ما يوجب كقصد السكر والدياس وازدواج الربطان لم يكن على ما كان كالتسليم
ثمة كالتسليم والكرية وان لم يكن لها ثمة فعلية منها كالحلف ونحوه وهذا المكن له نية فاما اذا نوى شيئا فجهده على ما نوى بان كان اللفظ يحل ذلك كما
نقل من الامام العلامة شمس الانس الكردري وعلينا اي على ان المجاز يصار اليه عند مجرلان الحقيقة فاما اذا وكل بوجوب المحضوية مطلقا انه
يتصرف الى الجواب استحسانا حتى لو اقر على سوكية يجوز اقراره والجواب كلام سيبويه كلام الغير ويطابق ما خوذ من جانب القلاء اذا قطعها ما سمي
لان كلام الغير ينقطع به وفي القياس لا يجوز اقراره وهو قول ابي يوسف الاول وزفر والشافعي لانه وكلية المحضوية وسبب المنازعة والاشارة
والاقرار سائلة وموافقة وكان ضد الحرية والتوكيد الشئ لا يتضمن ضده ووجه الاستحسان اننا نكتفي بنية الحقيقة وبهذا كلامه فوكيل الجواب
مجاز الطلاق لا اسم السبب لان المحضوية سبب الجواب او الطلاق لا اسم الجواب على الكل لان الاكثار الذي يشترط منه المحضوية
بعض الجواب فيدخل في عمومه الاكثار والاقرار وانما حملناه على هذا لان التوكيد انما يصح شرعا بما يملكه الموكل بنفسه والذي يفتقر اليه ملك
للموكل الجواب لا الاكثار فانه اذا عرف المدعي محققا لا يملك الاكثار شرعا وتوكيده بالايك لا يجوز شرعا والديانة يستغنى عن قصد ذلك كما في
شرعا وان المحضوية حرام بقوله تعالى ولا تنازعوها كانت حقيقا مأمورة شرعا والمجوز شرعا بمنزلة المجوز عادة لانه لما جازى ترك
شرعا كان من ظاهر حال السلم الامتناع عنه لدينه وعقله فيصير بمنزلة المجوز عادة فلذلك يجب حمله على المجاز كالعبء المشترك بين الاثنين فيجوز حمله
نصفه مطلقا فيصرف ميعه الى نصيبه خاصة لتصح عقده بهذا الطريق واذا عمل على الجواب انه قد يكون لغيره كما يكون بلافتنا وله الامور
فاذا اقر فقامت بالما سور به فيصح غير ان عند ابي يوسف في قوله الاخر اقراره يصح في مجلس القاضى وغير مجلس القاضى لان الموكل اقامه قيام
نفسه مطلقا فيملك كل الموكل بالوكالة وعند ما يملك الاقرار في مجلس القاضى دون غيره لان الجواب لما يسمى محضوية مجازا اذا حصل في
مجلس القضاء لانه لما ترتب على محضوية الاكثار يسمى باسمه كما قال الله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها والمجازاة لا تكون سيئة ثم استوضح ما ذكرنا
المجوز شرعا كالمجوز عادة بقوله الا ترى انه لو حلف لا ياكل من هذا الصبي لم يفتقر حلفه بربان صباه حتى لو كلفه ما كبر حث في يمينه لامل
فيه ان اليمين متى عقدت على شئ يوصف فان صلح داعيا الى اليمين يتقيد به بنكره كان او معرفا صرازا عن الالفار كما اذا حلف لا
ياكل رطبا او هذا الرطب يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما يبس لا يثبت لان هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن يفره اكل الرطب ان لم يفر
داعيا الى اليمين فان كان المحلوف عليه بنكره يتقيد به ايضا لان الوصف حديثه يصير مقصودا باليمين لانه المعرف المحلوف عليه لو ترك
اعتباره بطلت اليمين فوجب اعتباره ضرورة كمن حلف لا ياكل لحم حمل فاكل لحم كعشب لم يثبت وان كان المحلوف عليه معرفا بالاشارة
لا يتقيد باليمين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فاكله بعد ما كثر ما يبس لا يثبت لان هذا الوصف لا يثبت باليمين لانه المعرف داعيا الى
اليمين فان من امتنع عن اكل لحم لغير طمعة كان اشد استنما ما من اكل لحم الكلب ولا التعريف ايضا لمصلحة يعرف اقوى منه وهو الاشارة الى
فوق الوصف في التعريف لكونه نفعيا بمنزلة وضع اليد على المشار اليه فيحمل على المجاز وهو ان يجعل مباركة من الذات كانه قال لا اكل لحم هذا الحمل
واذا ثبت هذا كان ينبغي ان يتقيد باليمين في قوله لا اكل من هذا الصبي بوصف الصبي لانه قد يصلح داعيا الى الحلف بنكره ككلام مع الصبيان
لسايتهم بوقلة معقولهم وسواء ادايتهم بوصف الرطوبة الا ان سجد ان الصبي بنكره لكلام مع حرام مجوز شرعا لقوله عليه السلام من لم يترك
صغيرا فعمله بوقلة بغيره فليس شافيا في تركه الكلام ترك التعم فكان بمنزلة المجوز عادة فيترك الحقيقة ويصار الى المجاز فيجعل كانه قال لا اكل من هذا
الذات بطريق لطاى اسم الكل على البعض فاذا اكله بعد ذلك الصفة بحيث لا يتعارف الذات بخلاف قولنا لا اكل من هذا الصبي يتقيد بالصبيان وان كان حراما

مهوراثة علامه مهاباد مقصودا بالخلق المكونه هو المعروف للمحرف عليه كما ينبغي تفهيمه به وان كان جازما كمن طعن بيشيرين اليوم خرا او ليس
 الميلة يتعقد اليقين وان كان جازما الصيرورة الشرط السقطة مقصودين باليمن فحيث ان لم يشرب ولم يسرق كذا سنا قولهم فان كان اللفظ الحقيقة
 مستعلة اي معنى حقيقة يستعمل غير مجزوء وشعروا بجواز تعارف اي معنى مجازي يتبادر الى الفهم في العرف الى آخره اذا كانت الحقيقة مستعلة
 والمجاز غير مستعمل او كانا يستعملان الحقيقة اكثر استعمالا او كانا في الاستعمال سواء فالعبارة الحقيقية بالاتفاق لما مر ان الاصل في الكلام
 هو الحقيقة ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به والكان المجازا اغلب استعمالا فعندنا في حقيقة العبارة الحقيقية وعندنا العبارة للمجاز فاذا خلق
 لا يخل من هذه الحظية اذ خلق لا يشترط من الغرات ولا نية له فعندنا في حقيقة مع انما يحدث بكل من الحظية والكسح من الغرات ولا يحدث بالكل
 المجزوء بالشرط من الاولاني المتحدة من الغرات لان الحقيقة مستعلة في المستعملين اذ الحظية حينها كالمادة فاختار في وتعلق في كل شيء منها
 الاكثرت المعنوية وقد يوكّل ايضا بما يما عند الضرورة وكذا من اشترى حنطة بمئنتها كما لتجبر بخار حرة ام ملكة وكذا الكسح الذي هو حقيقة
 كما في سلة الشربان من التبداء الغاية فيقضي ان يكون ابتداء شرب من الغرات مستعلا شربا فالحق عليه السلام من وقوعه فقال طائفت عندكم ما في
 شرب والا كرهنا في الوادي وهو مادة اهل البوادي والقرى واذا كان كذلك لكان اللفظ محمولا على الحقيقة ودون المجاز وعندنا يحدث بكل ما يتحد من الحظية
 كما تجزئ ونحوه كما يحدث بكل مهيئا وبالاكثر من الغرات كما يحدث بالكسح لان استعاره في كل الحظية اكل في بالنها اذ المفهوم من قولهم اكل
 بله كذا اياكلون الحظية ان طعامهم من اجزاء الحظية لان اجزاء الشربة في الشرب من الغرات شربا مسموبا ليلغا فيقال بنو فلان يشربون من الوادي
 ومن الغرات ويراد به ما قلنا وبالاخذ بالاولاني لا يقطع هذه النسبة فوجب حمل الكلام على ما هو المتعارف فيحدث بالامر في المستعملين قوله وهذا اي الا
 المذكور يرجع الى اصل مختلف بينهم وهو كذا او اعلم انه لا خلاف في ان المجاز خلق من الحقيقة بتدليل انه لا ثبت الا عند فوات معنى الحقيقة وتعد
 العمل به ولهذا يحتاج المجاز الى القرينة والحقيقة لا يحتاج اليها وانما لا بد لثبوت الحذف من تصور الاصل لان الخلف من الاضافات فلا يتصور بدون الاصل
 كالابن مع الابن ان المصير الى المجاز لا يجوز الا عند تعدد الحقيقة كما ان المصير الى الحذف لا يجوز الا عند فوات الاصل ولهذا لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز
 من اوصاف اللفظ لامن اوصاف المعاني ولهذا قالوا الحقيقة لفظا مستعمل في كذا والمجاز لفظا مستعمل في كذا وانما الخلاف في ان الخلف في
 الحكم بان يمارى الحكم بلفظ المجاز خلفا عن الحكم بلفظ الحقيقة ثم ثبت الحكم بناء على صحة بطريق الاستبعاد لا خلفا عن حكم الحقيقة او في الحكم بان تعدد الحقيقة
 بعارض اخص لانه المجاز لا يثبت لان الحقيقة خلفا عن الحقيقة في اثبات حكمها اعترافا من الغار الكلام فقال ابو مبيدة مع المجاز خلف من الحقيقة في الحكم
 وقال ابو خلف عنها في الحكم مستضعف كذا في قوله الشجر به السد فغنه به هو خلف في اثبات الشجرة من قولهم هذا في محل الحقيقة لاثبات السكك المعلو
 وما قرع سحالك من حكم المجاز خلف من حكم الحقيقة عندنا فالمراد ان الخليفة بين المجاز والحقيقة الذين هما من اوصاف اللفظ بالاتفاق لا بين الشجاع
 والميكل المعلوم وعندنا في حقيقة الحكم بقوله هذا السد للشجاع خلف من الحكم بقوله هذا السد للميكل المعلوم من غير نظر في ثبوت الخلف في الحكم ثم ثبت
 الحكم به هو الشجاعة بناء على صحة الحكم لا خلفا عن شيء كحاشيت حكم الحقيقة بناء على صحة الحكم في قوله لعبده الذي لم يشكك في الغل وهو معروف بفسب
 من الغيرة ابني فعندنا هو خلف في اثبات العتق من قوله ابني لانه الحقيقة في اثبات النبوة والعتق وعندنا نفس الحكم بقوله ابني خلف
 من الحكم بقوله ابني في محل الحقيقة ثم ثبت العتق بناء على صحة الحكم كما ثبت النبوة والعتق في محل الحقيقة بناء على صحة الكلام لعمان الحكم
 هو المقصود لا نفس العبارة فاصحابا الخليفة والاصحاب في ما هو المقصود اعم من اعتبارها فيها هو وسيلة وهي العبارة ولان الحقيقة والمجاز
 من اوصاف اللفظ لا يراجع اهل اللغة فبحمل المجاز خلفا عن الحكم الذي هو استخراج اللفظ اولى مما ذكر لان الحقيقة والمجاز لا يجريان في المعاني

أكثر فائدة في تقريرنا أشير إليه في الكتاب وهذا مما يصح دليله على المدعى وهو ترجح الجواز المتعارف أو ثبت العموم في كل مجاز متعارف
 بالاستقراء كما ثبت في الصور من المذكورين فلما ذكرنا ذلك انقسم الجواز المتعارف الى ما هو متيقن اول حكم الحقيقة كما ذكرنا والى ما ليس كذلك
 كما اذا جعل كل الخط متعارفا من الكل ما يتجربنا والشرب من الفرات عبارة عن شرب ما يقع تحت شجر لم يثبت بكل من الخطوط والكل من ذلك كما لا يخفى
 بعض الشبان على انهم لا دليل لكونه خاص من المدلول ويكون له دليل الشامل للقسامين فينتهز ما ذكر في شرح الجاسع البراني من الجواز اذا كان غلب
 اجتماع كانت العبارة للجواز عند حالان المرجح بمقابلة الراجح ساقط فكانت الحقيقة بمقابلة كالحقيقة المحجورة ويمكن ان يجاب عن هذا الامر
 بان الجواز المتعارف والمكان على نوعين وان الدليل المذكور يشتمل الا ان المذكور في الكتاب من النوعين وهو الذي هو مضموم ودون النوع الآخر هو
 الذي لا مضموم له غير مذكور وعندنا العمل بمضمون الجواز اولي فمما اشار الى الخلاف الذي في هذا النوع والنوع الآخر هو الذي لا مضموم له مذكور في الكتاب
 الدليل المذكور ثابتا لكونه متساويا للمذكور لا خاص قوله ثم خلا تترك الحقيقة لما ذكر احكام الحقيقة والجواز شرع في بيان المقارن التي يعرف بها
 الكلام الى الجواز فقال ثم خلا تترك بالحقيقة في الشرعيات خمسة انواع عرف ذلك بالاستقراء تترك بدلالة العادة لان الكلام موضوع للافتقار
 والمطلوب يلحق به الا فقام فاذا اتعارف الناس استعمال الشيء ونقلوه من موضوعه اللغوي كان حكم الاستعمال كالحقيقة فيه فاسا
 لعدم الدعوى كالجواز لا يثبت الا بقرينة وذلك كوضع القدم بركت حقيقة في قوله لا اضع قدمي في دار فلان حتى لم يثبت بها الاستغناء من الناس
 في معناه الجازي وهو الدخول كما يتبين كالصلوة والزكاة والحج ونحوها انشقت عن معانيها اللغوية من الدعاء والتمسك والتمسك والتمسك
 معانيها الشرعية من الايمان المعصودة وايتاء جز من المال الى الفقيه وزيادة بيت اخرى صارت حقا تقا محجورة بحيث لو لم يكن على الصلوة
 او الزكاة او الحج يقع يمين على العبادات المعصودة ولا يخرج من العدة مباشرة حقا تقا اللغوية وبما لا يحمل الكلام فان الحمل على القيل حكم الحقيقة
 تعين الجواز مراد المتعذر كما في قوله لكل من هذه التحلة او من هذه العدة فان يمينه وقعت على الثمر او الثمن وعلى ما يلحق فيها حتى لو اكل من الثمرة
 او العدة لا يحث وكما في قوله تعالى ولا لايتوبى الا اعمى والبصير واليتوبى صاحب النافعا صلي بيمينه فان حمل الكلام على القيل حقيقة هي اعمى السواطة
 العموم لوجود المساواة في اكثر الصفات تركت حقيقة ومرفق الى الجواز مرفق المساواة في بعض الاوصاف وهو ما دل عليه نحوى الكلام من
 المساواة في المساواة في لبر والغور وبالدلالة معنى يرجع الى التشكك كما في معنى القور وبما اذا قلنا واما التقديري جوابا لمن دعاه الى فداء فان
 حقيقة هذا الكلام العموم لدلالة لغة على صدق منكر واقع في موضع كلفه اذ التقدير لا التقديري تغديا فيقتضيه ان يثبت بكل تغديا يوجد بعد كما
 لو قاله ابتداء وقد تركت بدلالة حال التشكك اذ من المعلوم انه مخرج الكلام مخرج الجواب الكلام الداعي فانه قد دعاه الى التقديري الفداء الذي من يمين
 لا الى غير فتيقده به واذا التقيد كلام الداعي به تقيد الجواب به ايضا لا يثبت عليه وصار كانه قلنا واما التقديري الفداء الذي هو تقديري عليه وقس عليه
 ما لو قال لامرته حين قاست تريد الخروج ان خرجت فخالق فانه يقع على تلك الخبر حتى لو رجت ثم رجعت بعد ذلك تطلق وهذا النوع من اليمين
 هو النوعين من ولم يسبق به احد وكانوا يقولون حمل ذلك اليمين والتوبى كما تقول لا افضل كذا او الموتى كما تقول لا افضل السوء كذا فخرج ابا حنيفة
 قسما آخر وهو ما يكون مؤيدا للفظا وموقف مستغنى واخذ من حديث جابر وابنه حيث دعيا الى بركة انسان فخلعا ان لا يصير ثم فصر بعد ذلك فمما لا يخفى
 الاصل عندنا ان التقدير اذا قلت فاستغنى للبرقة ثم سميت به الحال الى الابد فيها والى الابد فقليل ما يظن من فوره اى من ساعته وبالدلالة سيا
 المنظم اى سوتى الكلام معنى تترك بقرينة فظنية التحقت بسايقية عليه وبما اخره الا ان السابق اكثر استعمالا في السابعة كقوله تعالى فمن
 شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر فان كان حقيقة قوله فليؤمن من تركت بقرينة من قبل حقيقة فليؤمن بترك بدلالة الفصل وبما

انا اعتدنا للتعليم على الكفرين بما ذكرنا من حقيقة الحقيقة من وجوب دفع الامر عنه والقينة لانه لا يسمي في قوله كفى على التوحيد والوحد
مجازا كما في قوله تعالى اهلوا ما شئتم انتم بما تشعرون به فيه من قبيل ذكر العند و ارادة الاخر كما قبله من لاد من مثل هذا الامر الذى ونظيره
من العرف قول الرجل لاخر طلق اصلنى ان كنت رجلا و اضع فى مالى ما شئت ان كنت رجلا لا يكون فكيف لا يكون كذلك او قال الكافر المستامن انى ان كنت رجلا
لا يكون لما بد الله السابق قوله بد الله الملقا في نفسه ترك الحقيقة بد الله الملقا هو ان يكون للفظ متنا و لا افراده مجموع على سبيل التوزيع ولكن
يكون معنوا فيتمتع ببعض النظر الى ما قد اشتقنا كما اذا حلف لا ياكل لحماء لانيه لكان القياس ان يدخل في مجموع لم يسكن كما هو في ذلك
لانه لم حقيقة و لهذا لا يصلح فيه و قد رماه بعد طالع الحامى قوله من اسمه لما كوا منه لما لم ياد و لكنه يخص بد الله الاشتقاق فان اصل تكسب
هذا اللفظ يدل على الشدة و القوة يقلل القتل الى اشتد فالمحبة الواقعة الخطية ثم سمي المحرم بهذا الاسم لقوة فيه باعتبار قوله و من الدم
الذى هو اقوى لظاظ في الحيوان وليس للسك دم او لو كان له دم لما عاتق في الماء و لو شرط الذبح لحلة فكان في حلة فهو من حيث المعنى
فكان مرفوع مطلق الاسم الى ماله قوة وولى من مرفوع الى ما فيه قصور و الحان الاسم له حقيقة كاسم الوجود بالجوهر الى سبب العرض و ان كان الاسم
لتصور العرض في معنى الوجود لعدم ثباته و لتوقعه على وجود المحرم به توخيه انه لا يذكر الا بقرينة للقصور الذى ذكرنا فايد من تحت مطلق الاسم
لما نزهة لما لم يذكر الا بقرينة للقصور فيها لا يتنا و لما مطلق اسم الصلوة كذا في مائة نسخ اصول الفقه و شرح هذا الكتاب لقاتل ان منع كونه اسما
معنويا و كونه مأخوذا اما ذكر بل المحبة مأخوذة من اللحم لان القتل لما اشتد صار سببا لكثرة اللحم كثر افشله و كذا انه بقرينة لقاتل خور و سببا لما ذكرنا فاما يكون
له ما خذيل على الشدة و القوة و عامة العلماء تسكوا في هذه المسئلة بالعرف فقالوا انه لم يستعمل استعمال اللحم في المسباحات و بايعه لاسمى لهما و
العرف في اليمين معتبر فمقتضى العموم به كما يخص الراس في قوله لا ياكل راسا براس الغنم و البقر و لم يصر في الراس البعير و العصفور بالاتفاق
و ان كان راسا حقيقة و كذا اذا حلف على و كذا لا يثبت ياكل لحم السمك في تلك المسئلة لا يثبت باكل العنب و الرطب و الرمان عند ابى حنيفة فاما اذا
حلف لا ياكل فاكهة و لانيه له و عندنا ما يثبت باكلها و هو قول الشافعي و ان فاما عند الحنفية يثبت بالاجماع قالوا ان الفاكهة ما ياكل على سبيل التفكه
و هو التغم و هذه الاشياء اكل ما يكون من ذلك و مطلق الاسم متنا و الالكامل و ابو حنيفة يقول الفاكهة اسم مشتق من التفكه و هو التغم قال تعالى
فاقلبوا فاكهين اى متغمين و التغم زائد على ما به القوام و البقا و العنب و الرطب يتعلق بهما القوام و قد يجرى اسمها في بعض الموضع و الرمان في
معنى الداء و قد يقع به القوام ايضا و هو قوت من جملة التوابل اذ اثبت فكان في هذه الاشياء وصف زائد و هو الغذائية و قوام البدن بها فلهذا
الزيادة لا يتنا و لما مطلق اسم الفاكهة كما ان مطلق اسم اللحم لا يتنا و لحم السمك الجزار و للفقهاء هو معنى قوله قصور في المعنى المطلوب لى من اللحم و هو القوة
فى الاول و هو لحم السمك الزيادة فى المعنى المطلوب من الفاكهة و هو التفكه فى الثانى و هو العنب و لا يلزم على ما ذكرنا دخول الطرائح تحت اسمها
و ان كان فى فعله وصف زائد و المقطع من القوتان لا اثبتنا الحكم فيه بد الله النص من غيرنا فتنه يلزم فلك الزيادة على معنى السرة كالغصن
و انهم سلكوا لينة الانما فاما الاسم هنا فواقع على هو تجم و الزيادة هنا صغيرة لعماء و هو القبيحة اذ لا ماله تنافى القبيحة فكذا كذا الصبح و قوله
الاشياء تحت مطلق الاسم و ذكرنا فى الحقيقة و المعنى و غيرنا من شائنا كما قالوا ان الاختلاف عرف و زمان فابو حنيفة فتنه اقمى على حسب عرف زمانه فظهر
كانوا لا يجدون من الفقه كذا و تغير العرف فى زمانا و فى عرفنا يفتى ان يثبت فى ميتة ايضا بالا اتفاق قوله و ما يصح فكذا لم يبين الشرح
تفسيره لمحصل لتصوره ببيان الظاهر و هو انه المراد منه انما بالاستعمال و اختراها بالظهور التام من الظاهر و الظهور فيه ليس شام
باعتبار الاحتمال و بالاشغال عن النص و الفسلاف من ظهوره بالقرائن لفظية لا بالاستعمال و هو فصيل معنى فاصل من مرجع يصح مرادهم

[illegible]

الحكم على المهر بتقديم الطلاق عليه ضرورة صحة المهر والعزرة ضرورة تركه بانجاب اصل الطلاق فلا حاجة لاستثباته وصحة ما يردوه من المهر
 فلا يكمل لان الواقع به وجوبه ولا يقع الاثر من واحدة وان نوى وقيل لدخول محجب جعل مستعارا معناه عن الطلاق اعي الطلاق او علة
 لانه لا يمكن اثباته بطريق الاقتضاء او لا بد للقتضى من ثبوت مقتضى ولا دخول للمقتضى مذهب وهو اعتدال لانه غير ثابت
 قبيل الدخول بالنفس والاجاز فمحل مستعار معناه عن الطلاق اي الطلاق لان الطلاق سبب لوجوب الاعتدال او
 فيما كان مستعارا تسكم بسببه وفي قوله معناه اشارة الى ان في اثبات الطلاق بعد الدخول لطريق الاقتضاء
 جزم من المجاز من حيث انه ليس به كونه حقيقة وان كان فيه جهة الحقيقة ايضا من حيث انه بمنزلة المنطوق فاما اشارة
 قبيل الدخول فيما زعم من ليس فيه جهة الحقيقة لانه ليس بمنطوق تحقيقا ولا تقديرا فان قيل كيف جوزتم جهتا
 استعارة السبب للسبب وقد انكرتموها فيما تقدم قلنا قد بينا ان السبب اذا كان مختصا بالسبب جازة الاستعارة
 من الطرفين يؤيده ما ذكره الشيخ رحمه الاسلام في بعض مصنفاته ان الطلاق يوجب العدة على ما عليه الاصل
 لا ينفك العدة عن الطلاق ولا الطلاق عن العدة على ما هو الاصل في النكاح اذ النكاح للدخول لا لعدم
 الدخول وكان الدخول فيه اصلا لا عارضا والسبب اذا كان مستعلا بالسبب كالقبول السبب بالسبب يجوز ان
 يميز احداهما كناية عن قوله تعالى في خبره اني ارا في عصر اخر او كما في العلة مع الحكم ولا يعقل العدة لا تحقق به فانما يجب على ام
 من غير طلاق وتجب بالوفاء وليس بطلاق لاننا نقول لما عارضت في خبرنا اخذت حكم النكاح وانما هذا الفرع شجها بالطلاق
 فوجب العدة لا بما ثبت بالشبهة والموجب بالوفاء ترتب من زمان تقدير لا اعتداد بالاقراء الثابت بقوله اعتمدى وكلما سافه كذا
 قيل اذ نقول المراد من السبب العلة كناية عن النكاح سبب لمحل والبيع سبب للملك والمراد العلة والطلاق عليه لوجوب العدة في وضع
 المشرع وفي قوله فاستغير الحكم لاسببه اشارة الى ان الحكم يذكر في مقابل العلة هو السبب مقابل السبب حيث لم يقبل فاستغير السبب لاسببه
 اذ هو العلة لا يلزم عليه خلف الحكم عنه في غير المدخل جمالا لان ذلك لغوات الشرط وهو الدخول وذكر في بعض الشروح انه لا يصح ان يجعل
 اعتمدى مستعارا للطلاق لانه انما يجعل عبارة عن قولته طالق او مطلقة او طالقك او طلقك نفسك يجوز الثلثة الاول للاستعارة في الحقيقة
 لان اعتمدى امر والاول والثاني ليسا بغير طلقين فعلا من الامر والثالث انشاء اظهار وليس ما يرد ولا بد للاستعارة المتوافقة في الحقيقة
 وكذا الرابع لانه لو قال لما طلقك نفسك يقع الطلاق بهذا اللفظ وان نوى واجب عنه بان يجعله مستعارا لقوله لوني طالق وذلك يجب وقوع الطلاق
 وانما ان تعذر الكلام اعتمدى لاني طلقك فالتفسير يذكر الحكم من السبب فكل من باب الاخبار وان من انواع المجاز الية شري في البسوط وغيره قوله وكذلك
 اي وقوله اعتمدى استبرى رجلا لانه بمنزلة التفسير لقوله اعتمدى اذ هو تصريح بما هو المقصود من العدة لان طلب الاستحلال ان يكون للمولى وطلب
 العدة وان كان يكون للتزوج بزوجه اخر فاحتاج الى الغنية فاذا وجدت الغنية ثبت الطلاق بعد الدخول اقتضاء وقبله استعارة كما بينا وقد جاءت
 معنى ذلك كما هو في نسخة مستفاد منها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زمعة فخرجت من رجعا وذلك حين دخل النبي عليه السلام
 عليها وهي تسكن على من قبل من اعمارها يوم بدر وترى شعرها شعارا على كتفه فذكره النبي صلى الله عليه وسلم فلما فعل لها اعتمدى فقد تمت
 على ذلك واستشفعت الى النبي عليه السلام وطلب ان يزوجها فزوجها فقلت اني انكف باني البعث من ازوجك يوم القيمة فزوجها
 النبي صلى الله عليه وسلم قوله وكذلك كذا في نسخة واحدة يعني في مثل قوله اعتمدى قوله انت واحدة في ان يقع به طلاق رجعي عند الغنية ولا يقع

بما كثر من واحدة وان نوى وتعلق المشافعي الا يقع بهذا اللفظ شي وان نوى بلان واحدة مفعلة لنما وهي لا تجعل طلاقا فخلعت المودة كما انما
 لما كانت واحدة ونوى طلاقا لا يقع يجوز ان يكون قوله واحدة لغتا لما هي واحدة عند قولك ومنفرة عند من ليس له ملك فلو كان
 لنا البلد في الحسن الجبل ويحتمل ان يكون لتأنيده بطريق حذف الموصوفين واقامة الوصف سقاسه كقولك عطية جبريل امي عطية جبريل او بطريق
 حذف المضاف والمضاف اليه واقامة صفة المضاف اليه سقاسها امي انت ذات لطفية واحدة وله نظائر كقول كعب بن زهير وما سعاد
 عداة العين اذا رعدت الا ان غرضه في الطرف كحالي امي الاشمل غزال غن فلما يقع الطلاق به دون النية فاذا نوى صار كانه تعلق بالنية
 واحدة او ذات تطفلية واحدة ولو قال كذا ونوى طلاقا مع ما فيها من هذا لا يكون تطفلية ولكن يكون طلاقا تطفلية فحق تطفلية
 قاسمة مقام طالق فتعنت نعمة كذا في الاسرار والمبسوط ورايت في التذيب ولو قال كذا انت واحدة ونوى الطلاق فمقتن او كذا في
 وجعل احد ما لا يقع الا واحدة لان سنوية خلاف مفعولة والطلاق يقع باللفظ وعراة اللفظ اولى والثاني وهو الاصح يقع ثانوي ومعنى واحدة
 متوحد من معنى هذا اللحد فكل من ذكر اصحابنا في اخذوا عند بعضهم ومن بعض مشايخنا ان اذ رفع الواحدة لا تطلق وان نوى لما فيها
 لا يقع فمقتا للطلاق فحقير المبتدأ وان تصبها تطلق من غير نية الاسما لا يصلح للاعتا للطلاق فان لم يكن له في محتاج الى النية والمختار
 حكم الكل واحد في الاحتياج الى النية لان العوام لا يميزون بين وجود الاغراب كان دلالة على الصريح امي صريح الطلاق اذ لا حاجة الى اشارة الى آخر
 سواء فكل من مقتا للرجعية لا حاجة ما وجبه اذ سوجه التوحيد ولا اثر في التمييز بقطع الكلي بخلاف الباتن ونحوه على ما بينا قوله ثم اصل
 في الكلام هو الصريح لان الكلام موضوع للافهام والصريح هو الكلام في هذا المقصود والكتابة قاصرة في هذا المعنى لتوقف حصول المقصود منها
 النية فكان الاول هو الاصل ولهم في التقاوت فيما يميل بالشهادت مثل الحد ومعنى ان المقر ان نفسه ببعض الاسباب لموجبه للحد لا يتوجب
 المحققة مالم يذكر اللفظ الصريح فاذا قال باسحت فلانة او واقعتا او وطئت بالاسم لم يقل كذا او نعت بها فلو قال امر ايتها كذا فان
 جبا حرا او قل ارجل غرت فلانة او باسحت لا يجب عليه حد القذف لانه لم يصرح بالقذف بالزنا وكذا لو عرض بالزنا فقال اما ان افسدت بزنا ولا افسد
 زنت لا يجب عليه حد القذف عندنا لما لا كذا لانه ان تصور معنى القذف بهذا اللفظ فهو بطريق المفهوم والمفهوم ليس بحجة قوله والقسم
 الرابع في كذا قيل الاقسام المتقدمة اقسام النظم ونها قسم المعنى بدليل ان الشيخ ذكر النظم في الاقسام المتقدمة فقال في وجود النظم في جميع
 البيان بذلك النظم في استعمال ذلك النظم فحين هذا القسم المعنى ولون الدلالة والاقتضاس اقسام المعنى طارة وكذا اكون العبارة والاشارة
 لان العبارة وان كان نظما الا ان نظر المستدل الى المعنى ودون النظم اذ الحكم انما ثبت بالمعنى دون النظم نفسه فان باسحت فلانة فمقتل الشكرين
 مثا ثبت بالمعنى الثابت بقوله تعالى فاقولوا المشكرين بالبعين النظم الا ان المعنى لما كان مفهوما من النظم سمي الاستدلال به استدلالا بالعبارة
 في الحقيقة استدلال بالمعنى الثابت بالعبارة فصالح لان يكون من اقسام المعنى بهذا الطريق ويجوز ان يكون جميع الاقسام للنظم والمعنى جميعا
 على ان يكون بعض الاقسام للنظم وبعضها للمعنى من غير ان تعين القسم الرابع فيكون الدلالة والاقتضاس اقسام المعنى والمعنى الباقي الى النظم
 ويحتمل ان يكون النظم والمعنى في كل قسم اذ هو في بيان اقسام القرآن الذي هو النظم والمعنى جميعا فكان الخالص اسم النظم باعتبار
 معناه وكذا العام واسم الاقسام وعلى هذا الوجه يمكن ان يحمل الدلالة والاقتضاس من اقسام النظم والمعنى ايضا لان المعنى فيها لا يفهم دون
 النظم وهذا الاوجه كلها لا يخلو من تكلف والله اعلم بحقيقة امره والضعف في الشيخ رحمه الله وجوده الموقوف من اقسام الكتاب وغيره قابل
 لان معرفتها ليست من الكتاب ولكن لما لم تفهم هذه الاقسام بدون التعريف الموقوف على ما فيها من معرفة وجوده الموقوف من

ان استلزامه على مال السلم بشرط الا حراز سبب السكك ذلوم كمن كذا كذا سبب انشاء السبيل لانه اسم لمن بعدت يد من المال مع قيام الحكم
فانما ان الشاخص لم يخل بهذه الاشياء بل انما تعالى اناسا من فقراء ولم يسمهم ابتداء السبيل لانه اسم لمن له مال في وطنه وهو بعيد عنه ولما لم يخل
النية وانهم لم يكونوا اساقيرين بالمدية بل توطنوا بها وانقطعت اطرافهم عن أموالهم بالكلية فلم يستقر ان يسويوا بين السبيل ولكنهم لما كانوا
محتاجين حقيقة وانقطعت عنهم ثمرات أموالهم وان كانت باقية على ملكهم من قسيتهم فقررتهم فكانت الدلالة لهم أصلا كما صحت تشبيه الكافر بالعلم والبرهان
ومع عدم العقل في قوله تعالى لم يكن محي نعم لا يرجون بهذا الطريق لئلا نقول صرف الكلام الى الخارج مع اسكان الدلالة حقيقة خلاف الأصل فلا يصار اليه
من غير ضرورة ودليل بصرفه اليه قوله وما هي العبارة والاشارة سواء في ايجاب الحكم في شبهة الدلالة الثابت بكل واحد ثابت بنفسه العظم وفي
بعض الشروح بما سوا في ان ثبت الحكم بما قطعنا الا ان الاول الى الوجه الاول وهو الثابت بالعبارة احدى للعقل بعينه التعارض من كونه
بمقصود بالسوق من الثابت بالاشارة لكونه غير مقصود به بشأله قوله عليه السلام في النساء من ناقصات العقل والدين فقيل وما
نقصان دينهن قال تقعدن احد ميتين في قعر بيتنا شرط دهر راسي نصف عمره بالانصوم والاقصه سبق الكلام لبيان نقصان دينهن في شبهة
ان اكثر الحرفين خمسة عشر يوكما هو سبيل الى الشافعي وهو معارض بخروى ابوالقاسم الباقى في روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قل الحيف ثمانية
ايام واكثر عشرة ايام وهو عبارة فترجع الى الاشارة قوله واما دلالة النص الى الثابت بدلالة فما ثبت امي الحكم الذي ثبت بمعنى النص لغيره
اي بمعنى اللغوي دون معناه الشرعي المستخرج بالاستنباط قال الشيخ العلامة في شرح الاسلام مع في بعض صفحاته ليس المراد منه المعنى الذي يوجب طاعة
فان ذلك من قبيل العبارة وانما المراد به المعنى الذي ادعى اليه الكلام كالدلالة من الضرب لانه يفهم من اسم الضرب لغة لا شرعا بدليل كقول
يعرف ذلك المعنى ثابا بالضرب لغة وذكر ايضا ان دلالة النص بالعرف بل اللغة بالتأمل في معاني اللغة سيما في حقايقها وذكره وان دلالة
النص في فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده وقيل في الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي قيل على المعنى الذي
عرفت به اللفظ المراد من اللفظ بالاجماع انه متعلق بالحكم المنصوص عليه كما عرف بالمعنى اللغوي التافيف وهو انهما بالبرهان والمساواة باللفظ حكم
ان المعنى الموجب للحرمته هو الابدان فيثبت الحكم في التثنية والضرب به وكما عرف بالاجماع ان المعنى الموجب للبرهان في حق ما روى الزايد لاصلاحه فيثبت الحكم
في حق غيره بالدلالة وقوله الاستنباط اشارة الى رد قول من يزعم انه قياس او علم قال ان الحكم انما يثبت بالدلالة اذ عرف المعنى المقصود من الحكم
المنصوص عليه كما عرف ان المقصود من تحريم التافيف كذا في الاوفاى عن ابوالدين لان سوق الكلام لبيان انه ما ثبت الحكم في العرف باللفظ
التبني وكما عرف ان الغرض من تحريم كل ما في التبع في قوله تعالى ان الذين ياكلون اسوال الميتة علماتك تعرض لها فيثبت الحكم في الاوراق
والا لما كان ولو لا انه المعرفة لما رزق من تحريم التافيف تحريم الضرب اذ قد يقول المظان للجلاد اذ امره يقتل تلك نافع بالاعتقال لان وكن
اقبله كقول العقل لشد في وقع محذور التافيف من التافيف وقد يقول الرجل وانه ثبت لغلمان و قد ضرب واحد ما اكلت ثل فلان وقد
فلا يثبت ولما توغف ثبوت الحكم بالدلالة على سعة المعنى ولما يرد في سعة من نفع نظر من بعض اصحابنا واصحاب الفقه وغيرهم ان الدلالة قبال
على لان ثبوت الحكم لما توقف على سعة المعنى وقد روى اصل كالتافيف مثلا وفيه كالحرب على جماعة بوثرة كذا في الاوفاى يكون قياسا اذا سعى للعلم
الا ذلك لكنه لما كان الظاهر السني جليا فاشار الشيخ الى الفرق بان المعنى في الدلالة لغوي والقياس شرعي فلو كان معنى التافيف في قوله
تعالى تقتل لهما ان معناه لغة لا رابا بالمعنى الا انما من الضرب لانه اذا قيل ضرب فلانا او قيل لا تصبر ففهم من المعنى ان المقصود به الضرب لانه
اليه وشعبه ولذا لو علمت لا يضر بغيره بعد الموت لا يثبت ولو علمت بغيره فلم يضر بالبعد الموت فلم يضر بغيره الا في من التافيف

سمع كان المذكور بعض الجزاء لم يكن كاسلامنا فاعرفنا لمفطرا بجزا بان سن موجب المنع لثقل الكفارة فوجبت الاشارة الى الدلالة في قوله
 المقصود فكذا لا يقتضيه الطلب يقال المقضي الدين وتقاء ما في طلبه ثم الشيخ متى دل على زيادة شيء في الكلام فحيثما في عن النسخة
 فالجمل على الزيادة وهو حيانية الكلام هو المقضي والمزيد هو المقصود ودلالة الشيخ على ان هذا الدلالة لا يصح الا بالزيادة هو ان مقتضاها
 ذكر بعض المحققين وقيل الكلام الذي لا يصح الا بالزيادة هو المقضي وطلبه الزيادة فاقضاه والمزيد هو المقضي وما ثبت به موجب المقصود
 ونفسه على ما ذكر في الكتاب بزيادة في المنع في المنع عليه والمادة حقيقة المنع ثبت في المقضي او الزيادة على ما ذكر في المزيد والمجمل بغيره
 شرط على انه فعول الذي ثبت تلك الزيادة لاجل ان يكون شرطاً لصحة المنع من قول المالم يستغن اي المنع من عليه من اي من المقضي او من الزيادة
 شرطاً وقوله وجب تقديمه ستانف قوله فقد اقتضاه المنع فمعنى التعليق اي وجب تقديم المقضي او الزيادة لاجل صحة المنع من شموله لان المنع
 اقتضاه اي طلبه لصحة فكان من شروطه وتقديم الشرط على المشروط واجب لما لم يستغن مستلزم وجب تقديمه جوابه وقوله فقد اقتضاه المنع على
 سبب الاسم يعني المالم يستغن المنع من تلك الزيادة وجب تقديمها عليه ليعلم ان الشرط يتقدم على المشروط بل لصحة فكان المنع مقتضياً اي انما نصبت
 سبب الاسم وهو المقضي فعلا المقصود حكم اي من حكمه كيد المنع فمضاف الى ان حكمه المقصود تابع له وهو تابع للمقضي فيكون المقصود مضافاً اليه فمعه وسلام
 ان وقع خبر التبع بمجملته مركبة من سببه ووجهه كان التبع الثاني مع خبره في الما دل كقول زيدا بوجهه مطلق وكثيرا ما قيل في وجوب
 للملك الملك في القريب موجب للعق بالحق كالمالك مع حكمه وهو العتق مضاف الى الشرط اي كان شر القريب عتاقاً وانا بان الكفارة
 اذ انوى ولا يقال هذا يقتضيه ان يكون المقضي هو الاصل وتوقفه على المقضي واقضاه اليه يوجب ان يكون متبعاً للمقتضى والمقتضى هو
 لا يجوز ان يكون اصلاً شئ وتبعاً له لانا نقول المراد من كون المقضي اصلاً انه لما ثبت في ضمن المقصود وانا ثبت ابتداء قصد او من جمعية
 المقصود انه ثبت ضمنها وتبعاً له ولا يلزم من توقفه عليه تبعية له كالمصاواة توقفت على الوضوء في اصل له وليست تبع وعلم بما ذكر
 الشيخ من جميع شرائط المقصود فان ثبوته كما كان بطريقة التبعية يلزم ان يكون صالحاً لتبعية المقضي فاذا قال لمعبد
 اعقق هذا العبد من كفارة يديك لا يصح ولا ثبت عتق الماسور بهذا الامر اقتضاء لصحة كما ثبت البيع اقتضاء لصحة قوله لا عتق
 عتقك مني بالعقدان ابلية الاعتاق اصل لبيان التصرفات فلا يصح تبعاً لبعض فروعهما وكذا لا يجوز ان يجعل الكفارة بما يلزم
 بالشرع عند بيان يجعل الايمان ثابتاً اقتضاء تصحيح الخطاب بالشرع لان الايمان اصل العبادات وراسها فلا يصلح تبعاً لما
 هو ووجه وكذا لا يثبت الفعل الحسن بطريق الاقتضاء في ضمن القول كالتبعض في قوله اعقق عتقك مني بغير شئ حتى لو اعققت
 يقع من الماسور لامن الامر عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لان الفعل الحسن لا يصلح تبعاً للقول فلا يمكن اشارة بطريق الاقتضاء
 ويلزم ان يكون ثابتاً بشرط المقصود لا بشرط نفسه انما هو للتبعية ولو اعتبر شرطاً لنفسه لقار بمقصود وانفسه فليزم اعتبار شرطه المقتضى
 وهو المقصود كالعبد يصير قتيلاً وان كان في غير موضوع الاقامة بينة للاقامة من المولى وكذا الجند في يمينه السلطان والمراة بينة الزوج
 ان لا يغير المذكور عند التبع بقرينة اقتضاء التبع بطلان الاصل وفساد طاهر يلزم ان لا يغير في الاصل ولا يغير في الاصل ولا يغير في الاصل
 لا بشرط المقصود وشأنه المشهور في القول لا يغير ليعق عتقك مني بالشرع فان هذا الامر يخرج عن الملك لطلان الاعتاق لا يصلح بدول الملك المنع وقوله
 ما يلهي لام اعقق في الما لاسلامه من ادام والمالك في سبب ما ثبت البيع سابقاً على الاعتاق وما كان قال لا يغير في الاصل من ولسان في الاعتاق فاذا فعله
 الماسور على العتق في الما لاسلامه من ادام والمالك في سبب ما ثبت البيع سابقاً على الاعتاق وما كان قال لا يغير في الاصل من ولسان في الاعتاق فاذا فعله

وهو الامتناع فيعتبر في الامرية الاعتناق حتى لو لم يكن ابلا بان كان صياجا قلاقدا في لدوليه في التفردات لم يتبعه المصنف بهذا المثال
 من المصنف قوله تعالى فخر برتبة فان الفخر لم يلحقه فخر عابدون الملك كان المراد فخر برتبة مملوكة فكان الملك شاه بالخطبة والافتقار
 والاثبات به اي بالمقتضى بعدل اي مساوي الاثبات بدلالة النص حتى كان الثابت به مضافا الى النص بحيث لا يلزم به قياس الاصل المعاشرة
 فان الثابت بالدلالة عند التعارض اقوى من الثابت بالمقتضى لانه ثابت بالمعنى اللغوي فكان ثابتا به من كل وجه والمقتضى ليس من سمجيات
 الكلام فتمت ما ثبت شرعا لاجابة الى اثبات الحكم به فكان ضروريا ثابتا من وجوه وان جازم غير ثابت فيما ولفردة تصحح الكلام فكان الاول اقوى
 وما وجد من التعارض بالمقتضى والدلالة شالا فلما جاء به الوجه الاصل به اقامة الدليل عليه الى ايراد مثال بل ايراد مثال للبيان في الاصحاب والتعريب
 وقد تحمل بعض الشارحين ايراد المثال فيه فقال اذ ابع من اخوه عدا باضي درهم ثم قال البائع المشتري قبل لقد اشترى عتق عبدك بذاعي بالثمن فاستفاد
 لا يجوز البيع لان دلالة النص الذي ورد في حق زيد بن رهم لغضا فخرنا ببيع باطل مما قبل فقد اشترى بوجوب ان لا يجوز ولا افتقار بل على الجواز فخره
 على الافتقار فقال واما افتقار الدلالة لان ثبوت الحكم في حق غيره لا يكون معنى النص بالنظم كشبوت الرجم في حق غيره ما غررنا لعل ان يقول لا يلزم له
 لان ثبوت الحكم لساوي المجتدين ولا تساوي لان المقتضى الذي قام بالمقتضى به كلام الامر والدلالة ثابتة بالاشارة في تعارضها لان عدم الجواز فخره من
 الصورة ان ثبت ليس لترجم الدلالة على المقتضى فانها وصرح بالبيع بان قال اشترى بعت هذا العبد منك بالثمن درهم وقال البائع بعت لا يجوز لغيره
 بل لان موجب ذلك النص عدم الجواز من غير معارضة اخواياه فلا يكون بغير معارضة الدلالة بالمقتضى قوله قد يشكل على السامع الى اخوه علم ان
 الاصول من اصحابنا المتقدمين واصحابنا الشافعي وغيرهم جميعا انه جليل المخذوف من باب المقتضى والافصل بينهما فالحال في تعريف المقتضى هو من غير
 منطوق لتصح المنطوق وانما يشمل الجميع ثم خالفوا في عمومته فذهب اصحابنا جميعا الى انها العموم عنه وذهب اشافعي رحمه الله وعامة اصحابه الى ان قوله
 فيه والقاضي له ام بوزيد رحمه الله خارج المتقدمين وجعل لكل شواهد افتقار المقتضى زيادة على النص لم يحقق معنى النص بدونها فافتقار النص
 لتحقيق معناه ولا يوافقه تعريفه فنادى على المخذوف ايضا ثم قال ومثال قوله تعالى اخبارا و اسأل القرية اي اباها افتقار لاسوال القرية
 بما يقتضى موجب هذا الكلام ان يكون المستقل من اهل البيان بغيره فثبت الابل انتفاء كلفه واشيخ الامام فخر الاسلام وعامة السالكين لمدار
 العموم تحقيقه في بعض افراد هذا النوع مثل قوله طلقه لنفسك وان خرجت فبدي ارفان طلاقا وخروجا غير مذكورين في التكاليف والعموم فيها محجة على
 ما عرف مسلكوا طريقه فخرى وفصلوا بين ما يقبل العموم وما لا يقبله وجعلوا ما يقبل العموم تسما اخر غير المقتضى وهو مذهبنا ووضعتنا
 يتميز بها المخذوف عن المقتضى وبالحجج الشيخ المصنف في بيان الفرق و ايراد تلك العلامة وقال وقد يشكل اسس فيتمتع على السامع الفصل بين
 المقتضى والمخذوف لتساويهما من حيث ان كل واحد منهما من باب الاختصاص ويزاد على الكلام شيئا وهو ثابت لفتاى المخذوف ثابت لفتاى
 غير المقتضى اذ هو ثابت شرعا لانه في المخذوف في تعريف المخذوف بالاسقاط من الكلام اختصار الدلالة الباني عليه فكان ثابتا لانه واية ذلك ان
 الفصل والفرق بينهما ان الذي يقتضى غيره وهو الذي سمي مقتضيا ثبت عنه ممة الافتقار لا يقتضى غيره عند المصنف بالمقتضى واذا كان محذوف في الكلام
 الذي يحتاج اليه المنطوق محذوف فافتدركه القطع عن المذكور لقطع الخبيث الى المذكور وتعلق به عنه وانتقل الى المقدس كما في قوله تعالى
 اخذوا بها القرية فان السوال مضاف الى القرية وواقع عليها فاذا صح بالابل الذي هو المخذوف بعين السوال واقعا عليه وتغير احوال القرية
 من انصب الى البحر فكان من قبيل المخذوف لاس قبل المقتضى لان مقتضى المقتضى لا يتغير فان قيل فتغير الكلام بعد اطلاق المخذوف ايضا
 مثل قوله تعالى قلنا انزلنا من السماء ماء فخرجنا به ثمرات من تحت النخيل فخرجنا به ثمرات من تحت النخيل فخرجنا به ثمرات من تحت النخيل فخرجنا به ثمرات من تحت النخيل

فلا نستطيعا السمع فقال بالشيء وقوله عز وجل اسمعوا له انما سمعوا له انما سمعوا له انما سمعوا له
على الكفر فمن انهم قد سمعوا له في ظاهر ما كثره ولا يمكن ان يحيل هذه الخدوات من باب الاقتضاء على اذ كثر له انما سمعوا له انما سمعوا له
لذلك لا يتحقق الفرق بينهما بهذا العلامة قلنا ما ذكرنا من العلامة في جانب المقضي وهو المقرر عند التمسك به لا ادم وذلك في جانب المحذوف
غير لازم فان الكل عند التمسك به قد يتقرر وقد لا يتقرر كما في قوله تعالى واسأل القرية فيلزم في المقضي وعدم لزوم في المحذوف يتحقق الفرق
بينما وفيه منتهى بينه لاصل ان الفرق يتحقق بينهما من اوجابا ان المقضي شرعي كنبوت المصدر الذي هو التطبيق في قوله ان طابق فانه
لما وصفنا بالواقع المقضي ذلك وجد التطبيق من قبله ليصح وصفها باطلاق شرعا والمحذوف لغوي كما اشار اليه بقوله وهو ثابت عند مثل ثبوت
في قوله فلتك والناية ان الكلام لا يتغير بتغير المقضي وتصح المحذوف فتغير كما بنا والتالشان ليس من شرط المحذوف ان يتغير
لا ليس بتابع فان الابل ليس بتبع للقرية وشرطي المقضي ذلك لانه يتبع والرابع انه في باب الاقتضاء يكون المنصوص المقضي والمقضي مرتبط
للمتكلم كما في قوله اعتق عبدك عنى ياله يكون الاعتاق والتملك مقصودين لا امر وفي باب المحذوف يكون المحذوف هو المراد دون المصحح
به فان المراد من السؤال في قوله تعالى واسأل القرية هو الابل دون القرية والخاص ان المقضي لا يقبل بعهم عند المحذوف قبله عند
فصله عن المقضي ولا يقال لما انفصل المحذوف عن المقضي صار قسام هذا الفعل خمسة لاننا نقول لما كان المحذوف كالمذكور كان الحكم العبادي
الاقسام اربعة ثم من سلك طريق المتقدمين يمكن ان يحجب عن كلام المتأخرين بان يقول العلامة التي ذكرتها لا تصلح فارقة بينهما لان
الحكام قد تغير في المقضي فيها فان قوله اعتق عبدك عنى تغير المقضي وهو ليس بالمقضي وهو ليس بالمقضي على تقدير ثبوت الحكم لا سور بل
للامر وضار على ذلك التقدير كما قال اعتق عبدك عنى وهذا التغير في المحذوف قد لا يتغير الكلام بعد ظهوره كما بينا في قوله تعالى فقلنا انهم
بعدك المحذوف انما لا يكون الجواب لا ينبغي شيئا لانه لو وجد كلام يجتمع فيه الى انصاره لا يتغير الكلام بالظاهر لا يعرف بلزوم تغير الكلام في
وعدم لزومه في المحذوف انه في هذه الصورة من امي القسمن لا نشر الحكم في التقرر وان اشياء واحد بها جواز التغير واذا كان كذلك
الكل بابا وهذا وقولكم المقضي يتبع المقضي وتقريره فلا يصلح سغير مسلم لكن المقضي يتبع مجموع الكلام وتقوم معناه لافراد كلماته وذلك مثل
مع التغير الذي ذكرتم فيه فلا يكون سبطا لا يقضي بل يكون مقرا وصحاحا والمسائل التي تحت فيها نية العموم وهي التي حملكم على مخالفة المتقدمين
فلبست من باب الاقتضاء على هذه الطريقة ايضا لان المصدر في قوله فلتك مثالا ليس بمقدر ولا غير مذكور بل معناه فعل في كل
والكلامان بيان من شئ واحد الا ان احدهما او يرثل الاسد فيضنفر كان المصدر مذكور افصح فيه نية التعميم واعلم ان التعريف المذكور
في الكتاب هو اختيار القاضي الامام ابي زيد رحمه الله وهو يتقيد على اصله حيث جعل المقضي والمحذوف قسما واحدا لكن عند بعض من جعل
ان يراو فيه قيد يتغير المقضي عن المحذوف ليغير الحد ما عاين يقال ولما المقضي فزيادة على ان ثبت شرط المعنى المنصوص عليه شرعا
غوه والاعلم يتقيد المحذوف قد ايت في بعض مصنفات نحو الاسلام رحمه الله المقضي عبارة عن زيادة ثبت شرط المعنى حكم شرعي قوله ثم ان ثبت
بمقتضى ان لا يكون تخصيص لا يتحقق فيما يصور فيه التغير او يقرر العام على بعض سميات بدليل مستقل فلا بد من سلب عموم المقضي لا عموم له عندنا
وقال الشافعي رحمه الله انما يقبل عموم لا ينزله لنفس حتى كان الحكم الثابت بمنزلة الثابت بالنفس دون القياس مجوز فيه لعموم كما يجوز في نفس قلنا ان
من خواص الانفاذ وهو غير موقوف على حقيقة ولا تقدير فلا يجوز فيه عموم وذلك لان ثبوت المقضي للحاجة والفروقة حتى اذا كان المنصوص عليه كالمذكور
المقضي معلوما والناية بالضرورة يتقرر المقيد لا حاجة الى اثبات صفته لعموم المقضي فان الكلام مقيد دونه فيبقى مقيداً بالضرورة وهو من الكلام

المسكوت عنه موافقا في الحكم المنطوق به وسواء في الخطاب المقتضى هو الذي سميت به دلالة انفسه والى مفهوم الخافض يكون
 يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به في الحكم وسيمينه دليل الخطاب وهو المعبر عنه بتخصيص اشئ بالذکر ثم متصلا بهذا القسم من التعميم على
 اقسامه فلهذا بدأ الشيخ رحمه الله بذكره بقوله سماه اي من الوجوه الفاسدة ما قال بعض العلماء منهم ابو بكر الدقاق والابو حامد البسري وغيرهم
 مخالفا للاشعرية ان التخصيص على اشئ باسمه علم اي بالاسم الذي ليس بعينه سواء كان اسم منسبا كالماء في حديث الغسل او اشيا كالسيف
 حديثه لم يرد له او سماه علم كذا في قام او قائم بوجوب تخصيص الحكم بالمفهوم عليه وقطع المشار كمينه ومن غيره وسمي به مفهوم القرب
 في ذلك بان مفهوم القرب لو لم يوجب التخصيص لم يظهر للتخصيص عليه فائدة اذ لا فائدة له سواء ولا يجوز ان يكون كلام صاحب الشرح غير مفيد
 وبانه لو قال لمن يباح له ان لا يورد في الاخرة زنت تبادر الى انفسهم نسبة الزنا الى ام خصمه واخوته ولو لم يكن ليلا لما تبادر الى انفسهم بل لا بد
 من وجوب التبادر الى الابد لا الى يورده قوله عليه السلام الما من المارقان الا انصار رضى الله عنهم نعموا التخصيص منه حتى يستدلوا به على نفي وجوب الاستسار
 بالاكسال لعدم الماء وانهم كانوا من اهل اللسان وفصحاء العرب ومن اوجب الغسل بالاكسال لم يمنع الفرق الاول من الاستسار لان مفهوم
 هذا الحديث وكثير من قالوا ينسخ مفهومه قوله عليه السلام اذا التقى احتملا ولو اذارت الحشفة وجب الغسل فكان هذا وليلا على اتفاق الفريقين على ان
 مفهوم القرب حجج قوله وهذا فاسد اي ما قالوا ان التخصيص بالاسم علم يدل على تخصيص فاسد لان الله تعالى قال فلا تظنوا انفسكم في الشجر
 الحرم الا انفسكم لم يدل ذلك على اباية الظلم في غير ما قال عز ذكره ولا تقولون لمشي اني فاعل ذلك غذا الا ان يشاء الله الا ان
 تقول ان شاء الله ولم يدل ذلك على تخصيص الاستسار بالعدم من غيره من الاوقات في المستقبل وقال عليه السلام لا يكون
 احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة ثم لم يدل ذلك على تخصيص الجنابة دون غير ما من سباب الغسل لان الاستسار
 لم يتنا ولا يلحقه المحل الذي اوجبه الحكم فيه بالمفهوم فكيف يوجب الحكم فيما لا يوجب في ذلك المحل فلهذا لا اثباتا قال الشيخ رحمه الله
 رحمه الله في شرح التوقيف انفس رتبة اوجب حكما عقيدا باسم يكون ذلك وليلا على ثبوت في ذلك المسمى ولا يتناول غيره فلا يصير النص
 لهذه الا اسم انفسا من ثبوت الحكم في سائر المحال لانه لم يتناول لما لا ترمى انه لم يتناول سائر المحال في ايجاب ذلك الحكم مع انه وضع للايجاب
 فلان لا يتناول سائر المحال النفي الحكم مع انه لم يوجب النفي كان في كذا رواية في بعض النسخ لو كان مفهوم القرب حجة كان يلزم من قول القائل لا يجوز
 ومحمد رسول الله كفر القائل فاسم الا انه يورى بظاهره الى ان غير زيد ليس بوجود وفيه كذا وجوب لسانه جل جلاله وان غير محمد ليس برسول الله
 وفيه كذا الانبياء المتقدمين وكل ذلك باطل فكذا ما يورى اليه واما الاستسار لال من الانصار رضى الله عنهم على انفسهم الحكم على ما علمت
 كما توهم انفسهم من دلالة المفهوم على تخصيص بل بلام النعرب مستغرة للجنس المعرفة عند عدم المعهود الموجبة لاخصار او بياض معنى في بعض
 الروايات لانا لال من الانصار وفي بعضها ان الما من المارقان ذلك يوجب التحصيص بالاتفاق الا انما دل الدليل على وجوب الغسل
 من الجحف والنقاس ايضا بقى الاخصار فيما واز ذلك مما يتعلق بالمتن وما رسمناه وجوب جميع الغسلات التي يتعلق بها
 المشهود مخصص للمشي لا يجب بغيره فلهذا كان ينبغي ان لا يجب بغيره الا غتسال بالاكسال لعدم الماء لكن الماء فيه ثابت فلهذا
 لان الماء غيبت عيانا مرة وموطاه مرة دلالة فان النقصا تحتامين وتوارى الحشفة لما كان سببا للنزول الما كان وليلا
 فاقم مقامه عند تقدير الوقوف عليه كالنوم اقيم مقام الحديث والسفر اقيم مقام المشقة فثبت ان وجوب الغسل في الاكسال مستثنا
 الى الما وكان هذا موافقا لموجب المعلة والمطاهرة والتخصيص عندنا في ان يتناول الاستسار في علو النقصا تحتامين الحكم بان في غير

متصور من الموضع لينا لودرجة المحتجبين ولو ايسر ويزال يحصل اذا ورد النفس فاما متنا ولا فخص كذا ذكره في حاشية
 قوله ومنه ان الوجود الفاسد والحق معلوما بافعال الشافعي رحمه الله الى آخره لا خلاف ان المعلق بالشروط هو
 وجود الشرط ولكن هذا العدم عندنا هو العدم الاصل الذي كان قبل التعليل وعندنا هو ثابت بالتعليل ففي قوله ان
 الحق عديم الطلاق قبل وجود الشرط ولكن بالعدم الاصل الذي كان قبل التعليل وهو ان وجود الشرط عندنا هو ثابت
 بخصان على عدم الشرط فالشرط يدل على وجود الشرط بالاتفاق وعدمه يدل على تنفاه عن الشافعي رحمه الله وعندنا هو ثابت بالتعليل
 يعني هذا مفهوم الشرط كذا الحكم اذا صيغ الى سبعة بوصف خاص بان كان الاسم عاما ولكنه قد يوصف بخاص بالبعض كقوله عليه السلام
 انتم اسامة زكوة فان اسم التعميم عام في جنسه ووصف السوم بخاص بصفة لا بكل الجهات قوله تعالى يحكم بالنيون الذين اسلموا
 انه وصف بالنيون اسمع وقوله عليه السلام في كل ذات كبد رطبة اجر فان وصف رطوبة الكبد لجميع الجهات يدل على وجود حكم
 متناه في ذلك الوصف وعلى انتفاء الحكم عند عدم ذلك الوصف عند من كان لو نفس عليه ويسمى هذا مفهوم الصفات ولهذا اى دلالة عدم
 شرط او الوصف يوجب عدم الحكم لم يجرى في حاشية رحمه الله نكاح الامة عند فوات الشرط وهو عدم طول الحرة والوصف وهو ان
 المذكورين في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات اى ومن لم يملك زيادة في المال يملك بها كالحاق
 الملك اى انكم من فتيان المؤمنات اى فتيانكم مملوكين الامة المسلمات والطول الفصل والغنى والفتيات الثواب وفتيات يسرى
 الامة فتى وفتاة وان كانا كسبيين لانها لا يقران توقير الكبار لقمان الله تعالى لما خلق جوار نكاح الامة يوم جعل الحرة وقيد
 الفتيات بالمؤمنات اوجب ذلك عدم المحاذ عند عدم الشرط او الوصف فلا يجوز نكاح الامة وان كانت مومنة عند وجود طول الحرة
 لغوات الشرط ولا نكاح الامة الكتابية وان لم يعمل طول الحرة لغوات الوصف ورايت في بعض نسخها ان جاز نكاح الامة عند التعليل
 اربعة سوى الشرط المتفق عليه من عدم الحرة تحتها وحي عدم طول الحرة وكون الامة مومنة وشبهة الفتية وهو ان يكون
 انة اخرى نكاح او يملك يمين لان جاز نكاح الامة عند فوات الشرط وحي انما يتحقق عند استجماع هذه الشرط لا يلزم عليها لم يعمل
 مفهوم قوله المحصنات المؤمنات حتى يصح طول الحرة الكتابية فانها نكاح الامة كطول الحرة المومنة ومفهومه يقتضي ان يكون
 الكتابية ما نكحها لو كان ما نكحها لما كان بعيد الامان فائدة لانه يقول العمل بالمفهوم انها يجب اذا لم يعارضه دليل اخر قد عارضه
 بهتان فان صيانة الحرة من الاسترقاق واجبها امكن وقتها امكن الصيانة بنكاح الحرة الكتابية مع رهايتها وحق الامان
 في الولد فانه يمنع خير الابوين ذنبا على ان طول الحرة الكتابية لا يمنع عنده في قول كذا في التمهيد وقال ابو سعيد المصنف
 من المحاذ اذا وجد طول يمينه فلم يوجد مومنة ترضى منه بذلك الطول كان له نكاح الامة قوله وما صله اى وما صله ما قال الشافعي
 في صله المومنة او ما صله في النكاح ما نكح الشافعي رحمه الله الحق الوصف الشرطى كونه مومنا للعدم عندنا لان شرطه هو ثابت
 دليل ان حكمه يوقف عليه كما يتوقف على الشرط فانه لو لا الوصف لثبت الحكم بطلاق الاسم كما ان لا شرط لثبوت الحكم في
 الا ترى ان الطلاق كما يتعلق به فعل الدائم في قوله ان دخلت الدخان طالق يتعلق بيا لوكوب في قوله ان دخلت الدخان
 فانك طالق على غير الوصف الشرطى بل هو طالق بغير الشرطى في قوله يا عترة الطلاق بالشرط على ما لا يمنع الحكم دون اسبب في التعليل
 المتفق بالاتفاق كذا يمنع الحكم عن الثبوت الى زمان وجود الشرط ولا يمنع اسبب من الاعتقاد عنده فكان السبب موجودا في الحكم

في الحال لكن التعليل منع وجود الحكم الى زمان وجود الشرط فكان عدم الشرط وحيث ان التعليل منع السبب من
 على ما ينبغي فلا يكون السبب وجوباً للحكم في الحال فيكون عدم الحكم بناء على عدم اللاحق الذي كان قبل التعليل في عدم الشرط فيكون
 التعليل يوشري الحكم دون السبب فان من قال لا مزية انت طالق ان دخلت الدار لا يوشر التعليل في قول انت طالق بل من عدم وجوده
 يوشري كونه من الثبوت فانه لو لا التعليل لكان الحكم ثابتاً في الحال لا تشرى ان قول انت طالق ثابت مع الشرط كما هو ثابت بدون الشرط
 وهو طاعة تامة بنفسه ولكن لا يثبت المكان الشرط فحين ان اثر التعليل في منع الحكم دون السبب بمنزلة التاجيل ولاضافة ومنزلة شرط اختيار
 البيع فانه يدخل على الحكم دون السبب فيوجب انتفاء الحكم قبل وجود الشرط وهو نظير التعليل المحس فان تعليل التجدد لا يوشر في قبل الذي سبب
 اسقوط بالاعلام وانما يوشري في كونه اسقوطاً وكذا التعليل بالوصف في معنى الشرط لما بينا ان الحكم ثابت بالاسم المطلق لو لا الوصف وكان
 هو المانع للثبوت الحكم وكان عدم الحكم مضافاً الى عدمه كما كان مضافاً الى عدم الشرط ولو لم يدل التعليل بالشرط والخصيص بالوصف على خلاف الحكم
 عند عدمه لم يكن لذكرها فائدة فانه لو استوت العلوق والسامية في وجوب الزكوة واستوى عدل الطول ووجوده في حواجز العكس الا ان السمت
 لذكر السامية والتعليل بعدم الطول فائدة وتخصيص اماره الفقار والبغفار لتعليمه بشرط فائدة متعنت تخصيص اشارة وتعليلاً الى الاتى ان
 غير اشارة وتعليلاً بوجوب العدم عند اعدامه من قال غير ان فعل عبدي الدار فاحققة تقيم منه نفعه ولا تقف ان لم يدل الدار حتى كان عدم
 الدار يمنع حواجزه لا عتاق كما ان وجوده يجوز ومن قال غير بشرى عبد اسويهم منه نفعه نفعي فشر لا يفسد فكذا التعليل صاحب اشارة وتخصيص
 لان كلام صاحب اشرع واراد على اساس اللغة وقواعدها قوله ولذا لم يشر الى التعليل في منع الحكم دون السبب الطل اشارة
 رحمه الله فالتعليل الطلاق والعتاق بالملك بان قال لا هبة ان تزوجت فانت طالق او قال ان تزوجت امرأة او كملت زوجة امرأة فمى
 طالق او قال ان اشترى عبد فهو حراً وقال لعبد النيران ملكك او اشتريتك فانت حر كان هذا كله بطلاحي لا يقع الطلاق والعتاق بهذه
 الايمان بحال لان السبب لما كان موجوداً عند التعليل لا بد له ان يقاد من وجود الملك في العمل لانه لا يعتقد بدون الملك فيشرط الملك
 في العمل بغيره بسبب غير ما ذكرنا الى وجود الشرط بالتعليل فاذن العمل عن الملك فلما قال لا هبة ان دخلت الدار فانت طالق فمى
 تزوجت بعد الشرط في الملك لا يقع منه وجود الكفاية بل في العمل بغيره بان اعتق رقبته او طعم عشمه ساكن او كسهم قبل محنت باعزده
 لان العمل بسبب الكفاية ولذا انصاف الكفاية اليها فقال كفارهمين الا ان محنت شرط لوجوب او انما كان التعليل بغيره فمى
 ذلك كفارة اي انكم اذ علمتم وعلمتم منكم انكم اذ علمتم وجوده بمنزلة التاجيل وهو معنى قوله وجوب الاداء بشرط اى متاخر عنه اى من سبب
 بالشرط اى بسبب التعليل بالشرط فلا يمنع حواجز العمل لان الاداء بعد السبب قبل وجوب الاداء باشر بمجمل الزكوة والدين الوصل وكما تكفي
 بعد الجمع قوله والمالي في العمل بفصل بين وجوبه وبين اداءه اشارة الى الفرق بين الكفاية بالمال من الكفاية بالصوم حيث لا يجوز تحليها
 قبل المحنت عند خلافه الاول فقال الواجب المالي قد يفصل نفس وجوبه عن اداءه لان المال قبل الفصل فما زان فصحت المال بالوجه
 ولا يثبت وجوب الاداء الا بعد الفصل من اشرى شيئاً الى شئ ثبوت الوجوب بنفس العقد ولا يثبت وجوب الاداء قبل
 حلول الاجل فلا يدل عدم وجوب الاداء على عدم وجوبه فاما البذر في فلا يحل الفصل من وجوبه بين وجوبه وبين اداءه يعني وجوب الاداء
 وجوب اداءه لان الصلوة ليست للاداء بل للصلاة وكذا الصوم فوجوب الصلوة والصوم لا يكون الا وجوب الاداء بعد وجوب الاداء
 فيه يكون عدم العمل الوجوب بمرور زمانه فاما وجوب الاداء في وجود الشرط بالاجل فمى ان العمل الوجوب بمرور زمانه فاما وجوب الاداء

قبل الوجوب لهذا لا يجوز جعل الصوم قبل الشرط وجوب التعليل الزكوة قبل الحول قوله وانا ان الغنى عات لا يصح انى علما الى افرغنى
 هذا الكلام انما لا يسلم المقدمه الاولى ان الوصف على الشرط على الإطلاق بل الوصف قد يكون بمعنى العلة وهو على وجهه وقد يكون
 بمعنى الشرط وقد يكون العاقبا وهو ادنى احواله وانقسم الاخير لا يوجب العدم عند العدم بل العلة لانه لما لم ينكر على سبيل الشرط كان
 وجوده عند وجوده وارادنا ان جعل الشرط حجة الله وصف الايمان في قوله تعالى ان يكلج الحفصات الموشات معتبرا في شرط الجواز
 جعل طول الحجة الكتابية مانعا من جواز تلحق الا انه كطول الحجة السنية لانه ذكر على سبيل التعليل لا على سبيل الشرط كما في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اقاموا تحمة الموشات الاية فان السنية والكتابية في عدم وجوب العدة في الطلاق قبل المخل سوات وان كان الحكم
 في الموشات كذا في المتناب وكذا اذا كان الوصف بمعنى العلة ان كان سوثر في الحكم كما في قوله تعالى والرائي والساقة فان
 وصف الزنا هو الموش في وجوب العدة وصف سرقة هو الموش في وجوب القطع لان الحكم شئ رتب على سبب شئ كان باخذ متقادة عليه الحكم
 على ما عرفت لا يكون عدمه على عدم الحكم ايضا لان عدم العلة لا يدل على عدم الحكم بل خلافه اذ لم يثبت اختصاصها فكذا عدم الوصف
 الذي هو معنى العلة لا يدل على عدم الحكم ان لم يثبت اختصاصه وان كان شرطا اي وان كان الوصف في معنى الشرط ولحقا بعد
 لا يدل على عدم الحكم عندنا ايضا لان عدم الشرط لا يدل على عدم الحكم فكذا عدم الوصف المتحق به وذلك لان تاثير التعليل في منع وجوب
 عند الما في حكم قصدا لان التعليل دخل في السبب وهو قوله انت طالق مثلا لانه هو المذكور ودون غيره فاذا قال ان دخلت الدار فانت
 طالق فقد علقه بهذا الشرط وقصد التعليل عند دخول الدار في الحال فلم يبين السبب موجودا قبل وجود الشرط فكان عدم الحكم
 اعدم سببه لا يمنع التعليل اياه قصد ايقظ به جعل قوله انت طالق جزاء لدخول الدار وجاز عندنا بل اللغة متعلق بوجوده بوجود الشرط
 فان من قال بغيره ان تكرسي اكرام كان معلقا اكرامه باكرام صاحبه اياه فكان اكرامه معدوما قبل اكرام صاحبه اياه فكذا كبرهنا بل
 التعليل جزاء دخول الدار كان التعليل معدوما قبل وجود الشرط فكان عدم وقوع الطلاق لعدم التعليل لا لعدم الشرط لانه في قوله
 انت طالق قد صار موجودا فلا وجه الى حيل بعدد ما بالتعليل فجعل التعليل تابعا بالغا للحكمه وهو وقوع الطلاق كشرط الخيار في البيع لا ان يجعل قوله
 انت طالق معدوما ولكن يجعل التعليل مانعا من وصوله الى المحل وذلك مانع من التقاود لان العلة الشرعية في نصرة عات قبل وصولها الى المحل كما
 لا يصير علة قبل تمامها الا ترى ان شرط البيع كما لا يكون علة لعدم تمام الركن لا يكون بيع الحرس ايضا لعدم اتمامه الى المحل كما لا يكون
 انت سببا للطلاق قبل قوله طالق لانه اذا ضيعت انت طالق اسيته او بيمته او اجنيته لا يكون سببا لعدم المحل فلو ادخل التعليل على قوله انت
 طالق منع من الوصول الى المحل لتعلق التعليل بمنع وصوله الى الارض واذا لم يتصل بالمحل لم يصير قوله انت طالق علة فكان ينبغي
 ان يقع المالم يتصل بالمحل لقوله لا اجنيته انت طالق الا ان وصوله الى المحل لما كان مرجعا بوجود الشرط وانما التعليل متعلقا به كما
 صرحا في موضع ان يصير سببا كشرط البيع في غيرية ان يصير سببا بوجود الشرط الا في الجاس حتى لو طلق بشرط لا يبرئ وجوده ولا يمكن الوقوف
 عليه لما انبأ كما لو كان انت طالق انت طالق انت طالق فان نفسه ليس بقوله ولكنه يبرئ انت يصير قوله انت طالق سببا في الجاس
 اليه من غير ان يتصل به بل يتصل به من غيرية كذا التعليل بالشرط في الشرعيات وفيه بهذا ان التعليل بالشرط لا يصير سببا في
 وجود الشرط فان الشرط اذا وجد رتب التعليل فصار ذلك الكلام متجزا الى جزءه الحاله فان قيل الاصل المتعلق لا يبرئ من شرطه فكذا
 فان لم يصير شرط الدار تعلقا ولا يبرئ من الشرط فكذلك الحكم المتعلق بغيره عند وجود الشرط وذلك الكلام

کان مجامعتہ و انما لا یصح من الجنون لعدم اعتبار کلامه شرعا فاذا کان یختار کلاما یصح شرعا علی فی مقدماته و انما یست
 از مینزل التخییر بر اعمی لکوت قوع وجود الحمل عند وجود الشرط فاما اصل ان الکلم من الخصال یوجد عند تعلیق فیری علیہ فیکون ذلک الوقت
 و لا یصل الی الحمل عند وجود الشرط فیری وجود الحمل عند ذلک الوقت فیکون یصح من نفس التخییر کلامه شرعا لانه لا یعلق الشرط علی مقدماته بل علی
 حلف لا یطلق بان قال و انما لا یطلق لمرسئ او قال ان طلقتم امرأتی فبعدی حرمت قال لہا ان دخلت الذرافقات طالق لا یست
 فی الیمین الا و سئل قبل وجود الشرط فی الیمین الثانیہ لان قولہ انت طالق لفظ یقعیدا یلزم یوجد شرط الحنفی و یوم تعلیق فی
 الیمین الاولی و یوم ذمیب الشافعی رحمہ اللہ القیاس فبعد ذکر فی الوجیز و التندیب و التخصیص اذا قال ان طلقک فالتک طالق لم
 قال لہا ان دخلت الذرافقات طالق لم یقع شیء لانه یقع علی یقین فیکون ذہا استدلالا بما یوحد علیہ الذم لانه علی التخصیص قولہ و یوم
 و دخل الشرط فی الطلاق و العتاق و اخواتہا من حیث جعل شرط الخیار و اخلاص علی حکم دون السبب
 و یوم البیع لان البیع لا یجتمل الخطر لانه من قبیل الاشیاء و یوم لا یجتمل الخطر لانه یودی الی الخیار الذی یومر ام و فی جملہ استقلایا
 بالشرط خطہم مکان القیاس ان لا یجوز البیع مع شرط الخیار کما لا یجوز مع سائر الشرط و لہذا انہی الیہ علیہ السلام عن بیع و شرط
 الا انہ اشترع جواز ذلک ضرورة فی الغبن فکان نظیر کل المیتۃ حالۃ الخصة یقصد بقدر الضرورة و ہی تنفع بحیثہ و انما علی حکم
 السبب لانه لو جعلہ و اخلاص علی السبب لتعلق حکم القیاس ضرورة استخارہ شیوخہ الحاکم قبل السبب و لو جعل و اخلاص علی حکم لا یقعید بہ فی کل حال
 و لم یعلق بالشرط الا ان حکمہ تاخر عنہ و احکم ما یجتمل التاخر عن السبب و کان جلد و اخلاص علی حکم او علی تعلقہ بالشرط حصول المقصود
 و یوم ذرک الغبن فاما الطلاق و العتاق و نحوہما یجتمل تعلیق بالشرط فوجب ان یجعل الشرط و اخلاص علی اصل السبب او لو جعل
 و اخلاص علی حکم کان تعلیقاً من جہ وجودہ و وجود الأصل ہو لکن فی کل شیء اذا انقصان یا العوارض و قد عدم العوارض ہنا
 فوجب القول بکمال التعلیق و قبل الفرق بین شرط الخیار و سائر التعلیقات ان ثبوت الشرط فی البیع یکمل علی ان الی
 المستعمل فیہ قال یبتک علی انی بالخیار و علی انک بالخیار و ہذا النکاح و ان کانت للشرط لکن عملہا علی خلاف عمل کلہ التعلیق فکا
 از اخلت از و علی ان تروئے کنت معلقا زیارتک زیارۃ صاحبک و یوم زیارتک سابقہ علی زیارۃ
 علی ہذا اجماع اہل اللغة و اذا کان کذلک لا یوجب ہذا النکاح تعلق نفس البیع ہذا الشرط بل یوجب تعلیق الخیار
 بالبیع و یثبتہ فیجعد البیع سابقا ثم یتب الخیار و اذا ثبت الخیار مع اللزوم و ثبوت حکم ہذا الملک لان حکم الخیار فی
 اشع طمنا لا یصلان فی القیاس شرط الخیار و اصل حکم دون السبب لولم یعلق البیع فبای الشرط الخیار یثبت لان البیع یجتمل علی
 لم یجب شرط الخیار عن الاضواء و یستثنی ان یکون ذہا لا یعلق البیع لان الشرط لما کان و اخلاص علی حکم دون السبب فی غیر البیع
 عنہ کان و اخلاص علی حکم فی البیع بالطریق الاولی و الیہا شیعہ فی الوسیط لایزال رحمہ اللہ حیث قبل فی الثابت بشرط الخیار و یوم
 و استحقاق الفسخ و لا یشر فی ما غیر الملک فی قولہ یثبت الملک للشیعہ و الاصح ان الملک یوقف ان کان الخیار لہا و ان کان
 لہا و ان الملک لمن لا الخیار و اذا ثبت ان فیہ یتب الملک فی کل حال ففیہما ففیہما الفرق و تم انما یوم قولہ و اذا ثبت ان التعلیق بالشرط
 فی سبب با علام سبب قصد الی ان وجود الشرط لای احکام سبب قصد لکما قال الشافعی بعد تعلیق الطلاق و استحقاق الملک
 قبل وجود الشرط من و علی الاضواء الیمین ضرورة و یوم جہہ فاما الملک فی کل حال فاما شرط الخیار و استحقاق و انما الملک

بالشرط لا يجوز قبل وجود الشرط لعدم تمام السبب فكذا في المالى بخلاف حقوق العباد فان الواجب للعبد ان لا يفعل ما لا يرضى له من قبل
 حصول ما ينتفع به العبد او يندفع به الخسران وذلك بالمال دون الفعل ولهذا اذا نظر جنس عقد واحد وعقد الاستيفاء فهو من جنس
 بدون الوصية وان عدم الفعل وانما يجب الفعل بطريق التبع وفي الاماير الاشتراك وجوب الفعل بطريق التبع والنتيجة هو الحصول
 بالفعل وهو ضرورة ان يتوب خطيا او مقصودا اشلا فاما حقوق الله تعالى فوجهية بطريق العبادات ونفس المال بحيث يعبد الله وانما العبادات
 فعل بآشهر العبد بخلاف هو بنفس لا يتغير مضافات الله تعالى باذنه فكان المال الله ملاذرا مثل العبد من غير تفريق ولهذا لا يفتقر
 الواجب المالى من الميزنة بلا وصية لغوات المقصود وهو الفعل ولا يقال لو كان الفعل هو المقصود لم يتأخر بالتأنيب كالصلوة لان
 يقول المقصود وهو حصول الشقة لقطع طائفة من المال يحصل بالتأنيب والالتزام بفعل منه فالتقوى به من حصول المقصود بخلاف الصلوة
 لان المقصود هو تعاتب النفس بالقيام للمعذرة لا يحصل بالتأنيب فلم يتأخر بفعله وعلى هذا الاصل جزاء كلحج الا انه حال طول الحجة لان الله
 تعالى اباح التكليف الا انه حال عدم الطول بقوله عز اسمه ومن لم يستطع شكم طولا الاية ولم يجرم حال وجوده لم يذكره والتعليل بالشرط
 لا يوجب نفى الحكم قبل وجوده فبما يتأخر قبل وجود الشرط بالايات الواجبة للحمل فان قيل لا خلاف ان الحكم المتعلق بالشرط ثبت عند
 وجود الشرط واذا كان الحكم ثابتا متنا قبل وجود الشرط فكيف تصور ثبوته عند وجود الشرط اذ لا يجوز ان يكون الحكم الواحد ثابتا في الحال
 ومتعلقا بشرط متغير قلنا محل الوسط ليس ثابت قبل التكليف ولكنه متعلق بالتكليف بالايات التي ليس فيها هذا الشرط الزائد متعلق بهذا
 الشرط في هذه الاية وانما يتحقق ما ادعى من التقادف فيما هو موجود فلما فيها هو متعلق فلا لا يجوز ان يكون الحكم متعلقا بشرط وذلك الحكم
 متعلقا بشرط اخر قبله او بعده الا ترى ان من قال بعينه اذا جاز يوم الخميس فانت حر ثم قال اذا جاز يوم الجمعة فانت حر كان الثاني محجوا
 ان كان صحيحا الجمعة بعد يوم الخميس حتى لو اخر سبعين ملكه فجاز يوم الخميس ثم اعاده الى ملكه في يوم الجمعة يعقوب يا عبيد التعليل الثاني ان
 قيل مع هذا لا يجوز ان يكون الشيء الواحد كمال الشرط لاثبات حكم وهو بعض الشرط لاثبات ذلك الحكم القيد بالعلم يودي الى هذا
 فان عقد التكليف كمال الشرط في سائر الايات وهو بعض الشرط في هذه الاية اذا قلتم بان الحكم ثبت ابتداء عند وجود هذا الشرط قلنا
 انما لا يجوز هذا نص واحد وانما نصين فوجاهة الا ترى انه لو كان بعينه انت حر ان اكلت ثم قال انت حر ان اكلت وشربت صح كل واحد
 منهما ويكون الاكل كمال الشرط بالتعليل الاول وبعض الشرط بالتعليل الثاني لو باع فاكل في غير ملكه ثم اشتراه فشرط ان يعقوب
 تمام الشرط في التعليل الثاني وهو ملكه فان قيل اى فائدة في التعليل الجواز بهذا الشرط اذا كان يجوز بدونه قلنا فائدة كماله في
 الاية حال طول الحجة فان حكيح الاية وان جاز عندنا حال الطول لكن استحباب لمن قدر على تزويج الحرة ان لا يخرج الاية ويكره
 ذلك اذا تزوجها وهو بشرط خرج على وفاق العادة كقول تعالى فكم تبوءهم ان علمتم فيهم خيرا فليس عليكم جناح ان تقصروا من اهل الصلوة ان كنتم
 في جددكم وفي جددكم وذلك لان الشرع لا يخرج الاية في العادات الا عند العجز عن تكليف الحرة ولتختلف من ذلك فخرج الله تعالى
 هذا الكلام على وفاق العادة كذا في طريقه الايام فخر الدين الهروي قوله وبينهما في بعض النسخ ومن هذه الجملة اى من الوجود الفاسدة
 لما قال انما رخص الله ان يطلق حمل على اعتبار ما يحكم بان الرد منه ما هو المراد من القيد واعلم ان كل شيء من المحدثات له اية حقيقة وكل
 لا يكون انعم منه بين النعم من تلك الامة كان متنازعا لاسواء كان لانها اولى بغيره لان الانسان من حيث هو متنازل عن الاله
 فلما انة واحد ولا واحد منها قيدان متباينان لكونه متنازعا وان كانا من النعم من كونه متنازعا لانهما متنازعا لانهما على تقدير من حيث هما

أي فمن باعنا راضون وهذا كلام ساقط لان الاصل في كل كلام حمله على ظاهره الا ان يثبت عندنا منع واذا كان كذلك لا يجوز
ترك ظاهر الاطلاق الى التقييد من غير ضرورة ودليل بل مجرد الظن انتهى كما لا يجوز تكسبه وثبوت التقييد في الحافظات والذكرات ثم
للعطف وعدم الاستقلال واما من جزم الحمل بالقياس كما اشير اليه في الكتاب بقوله وفي نظيره من الكفارات لانها من جنس واحد
تعدى على كلاس التقييد بالوصف بمنزلة التعليل بالشرط وان يوجب عدم الحكم عند كونه واجب الوجود
على ما بينا فلما كان النفي حكم النقص التقييد كالاثبات يتعدى الى نظير المنصوص عليه لانه اذا كان النفي منصوباً عليه ولما
يتعدى الاثبات والرقبة في كفارة القتل متقدمة بوصف الايمان فاجب هذا الوصف عدم الجواز عند عدمه فيتعدى هذا الحكم الى نظيره
من الكفارات لانها من جنس واحد كما يتعدى حكم تقييد الايدي بالمرافق في الوضوء الى نظيره وهو التيمم لان كل واحد منهما ملزمة ولا يقال
هذا يتعدى الى ما فيه نص بالاطال انقول قد بينا ان المطلق ساكت عن التقييد غير متعرض له بالنفي ولا بالاثبات فصداً لمحل في حق الوصف
خالياً عن النص فيجوز تعديه حكم الوصف اليه بالقياس ولما لم يجز حمل التقييد على المطلق لان التقييد ناطق وفي حمله على المطلق الذي هو كسب
بالقياس ثبت ابطال التقييد المنطوق به فلا يجوز وانما لم ثبت طعام كفارة اليمين في كفارة القتل ولا زيادة صوم كفارة الفهار وطعامها في
صوم كفارة اليمين وطعامها بطريق المحل مع ان الكل من جنس واحد لان التقادير بين هذا لا شيا به ثابت باسم العلم وبهم اشهر من ثابته
ايام ستمين سكنينا وعشقم مساكين ونحو ما ذكركم لوجب الوجود عند الوجود ولا يوجب العدم عند العدم واذ لم يثبت العدم في محله المنصوص
لا يمكن تعديه الى غيره لا في التقييد لعدم محال في نفسه بل محال المطلق على التقييد يعني اذا ورد في الحكم دليل انه ذكر ووجهاني اسبب بعد هذا قوله ان
كان في حادثة واحدة بشير لانه ان كان في حادثة اثنتين لا يحل المطلق على التقييد بالطريق الاول وقوله بعد ان يكونا مكملين اي بعد ان
يكون المطلق والتقييد ورد في مكملين او بعد ان يكون الثابت بالمطلق والتقييد ورد في مكملين بشير الى انما ان كان في حكم واحد لا يتفق
المحل وقد عرفت انما اذا كان في حكم واحد في حادثة اثنتين لا يجوز حمل فكان هذا احتراز عن اجتماعهما في حكم واحد في حادثة واحدة لاني اثبتين
فيكون معنى هذا الكلام لا يحل المطلق على التقييد في حادثة اثنتين اصلاً لاني مكملين لاني في حكم واحد ولا يحل ايضا في حادثة واحدة اذا كان في مكملين
فما في حكم واحد فحل وذلك لان الاطلاق امر مقصود كالنقص فان الاطلاق ينبغي عن توسعه الامم وتسهيله على الخاطب كالنقصية يثبت
عن التقييد والتشديد عند اسكان العمل بها لا يجوز ابطال الاطلاق بالتقييد كما لا يجوز تكسبه ففي الحادثة اثنتين يمكن العمل بكل واحد منهما لا يجوز
ان يكون التوسع هو المقصود للشائع في حكم حادثة والتقييد هو المقصود في هذا الحكم في حادثة اخرى كما في اعتاق الرقبة في كفارة القتل
واليمين وكذا لا يجوز ان يكون التشديد مقصوداً في حكم حادثة وتسهيل مقصوداً في حكم اخرى تلك الحادثة كالصوم والاطعام في كفارة القتل
فلا يجوز ابطال احدهما بالآخر والاوجه الى اثبات التقييد بالقياس ايضا استلزامه ابطال النص المطلق والقياس المودى اسل الابطال
النص باطل فاما اذا كان في حكم واحد في حادثة واحدة فلا يمكن الجمع بينهما لان الاطلاق والتقييد متنافيان فلا يصح ان يكون الحكم
في حادثة واحدة في حالة واحدة سقيراً بالتقييد في حادثة واحدة ولا يجوز حمل التقييد على المطلق بالاجماع فيجب حمل المطلق على التقييد لا محالة
فلذلك حملنا الصيام المطلق عن التناهي في قوله تعالى فصيام ثلثة ايام على التقييد بقراءة بن سعد رضي الله عنه فصيام ثلثة ايام متتابعات
لان قرات لما اشهرت حتى جازت الزيادة بها على الكتاب اجمع المطلق والتقييد في حكم واحد في حادثة واحدة والصوم الواحد لا يصح ان
يجب متتابعاً وغير متتابع في حالة واحدة فوجب حمل المطلق على التقييد ضرورة ولما لم يحل اجماع الصيام يجب عليه يوم سبعة ايام ثلاثة متتابعة

بالنفس المقيدة وثمة مطلقة عن التسليم بالنفس المطلق وهو خلاف الاجماع والنفس فوجب حمل لامحالة والدليل على ان العمل بالاطلاق واجب قوله تعالى
 لا تسألو عن اشياء ان تبدلكم تسوكم نهي عن السؤال عن المسكوت عنه والوصف في المطلق مسكوت عنه فكان في الرجوع الى المقيد لتعرف حكم المطلق
 مع امكان العمل به اذ امر على هذه المنهى عنه فلا يجوز واما قوله بالتقييد بالوصف بنزله للمحقق بالشرط فيفسر مسلم على الاطلاق كما بنيوا ولكن سلم
 في المقيد لا يوجب النفي عند عدم القيد كالتيقيد لا يوجب النفي عند عدم النفي بل المقيد اوجب الحكم في ابتداء من غير تعرض له بالنفي عند عدم
 لان الاسباب لا يوجب النفي عبارة ولا مشارة وهو ظاهر ولا دلالة لان النفي ضد الاثبات فلا يثبت بالدلالة ضد موجب للنفي ولا اقتضاء
 لان الحكم في محل الوصف مستغن عن النفي عند عدم الوصف فانه لو صرح بالجواز عند عدم الوصف لا يتحمل الكلام بشرط ولا عدا فلو كان الاحتجاج
 بالمقيد لاثبات القيد في المطلق باعتبار ان التقييد ليس له عدم عند عدم احتجاجا بل دليل لان المسكوت عنه عدم لعدم ليس بدليل واما
 عدم جواز المطلق عند عدم الوصف فلكونه غير مشروع على ما كان متبذورا ودور المقيد لان المقيد لفعله فان الرتبة الكافرة انما لم تجز في كفارة
 القتل لانها لم تشتر كفارة كما لم تجز في النصف وخرج الشاة لان المقيد في جوازه اذ الكفارة في نفسها وقدرها لا تعرف الا شرعا
 فاما يستلزم الى الشرع لان عدم كفارة كذا في التقويم ثم بين الشيخ من ابا ابتداء المطلق على اطلاقه والمقيد على تقييده في حادثة واحدة
 بعد ان يكونا كليين فقال قال الجنيته محمد بن قيس في قوله تعالى في حادثة واحدة واحدة
 الصوم وقيل ابو يوسف الشافعي لليسان لان التقديم على المسيس شرطا في الصوم بقوله تعالى فصيما شهرين متتابعين من قبل ان
 تيامسا وقد فاته تقديم الكل عليه ولكنه لو اتم بالقي عليه من الصيام وقع البعض قبل المسيس والبعض بعده ولو استأنف وقع الكل بعد
 المسيس وكان التامام اولى لكونه اقرب الى الامتثال لهما انه قد ثبت بقبض النض ان الاخلاء عن المسيس شرط في الصوم كما ثبت بصحة
 ان التقديم عليه شرط لان الاخلاء من ضرورية التقديم اذ لا يتصور التقديم بدونها والثابت بضرورية النض كالمقصود فكان الوجوب عليه ملزما
 غير من احد ما هو التقديم على المسيس فقدر على الاخر وهو الاخلاء عنه فيجب عليه حفظ ما قدر عليه وذلك بالانتيناف ولو لم يستأنف لعامة الامر
 ان جميعا التقديم والاخلاء ولا اعتبار بتقديم البعض على المسيس لان المأمور بتقديم البعض فان قيل المأمور عن المسيس ثبت فمما لا يشترط
 القبلي والقبلي سقط اعتبارا في هذه السلسلة فسقط ما في ضمنها قلنا لم يسقط اعتبارا في هذه السلسلة فان الحكم لا يتبدل بمعية العبد الكفا
 بعد اجامتها بشرط وطا الا انه لا يؤخذ بفعل غير عن اقامتها كما لا تؤخذ المرأة بالتتابع اياما كالحكمين في صوم شهرين متتابعين
 لا يسقط شرط التتابع بل يجوز ما عن الاقامة مع تمام الخطاب حتى لزما اقامة التتابع لبا ان الوجوه التي لغيره عليها ولما كان شرط
 القبلي تاما لقي ما فيه ضمة من النكح والسقوط كان بالجزء فسقط ما تجر عنه دون ما قدر عليه كما لا في اقامة شرط التتابع كذا في الاسر وقوله
 ليلامع اذ ليس لغيره كقوله نهارا ناسيا لان العهد والنسيان في الليل سواء وقد نص عليه في شرح الطحاوي فيقول ولو جامعها بالليل ناسيا اذ
 عاده وقوله او نهارا ناسيا اخر عن العهد اذ جامعها بالنهار عاده فسد صومه ونقطع التتابع فيجب عليه الاستيناف بالاتفاق لا قطع
 التتابع ولو قربها في خلال الاطعام لم يستأنف بالاتفاق لان الاخلاء عن المسيس انما ثبت بشرط ضرورة وجوب التقديم وذلك اسمى
 التقديم منصوص عليه في الامتناع والصيام بقوله بل فكره فمير رتبة من قبل ان تيامسا فصيما شهرين متتابعين من قبل ان
 تيامسا دون الاطعام حيث لم يذكر فيه الا قوله تعالى فمن لم يستطع فاعلما ستين سكرانا ولم يجز اشتراط التقديم فيه لانه على الصيام والاعتزال
 لان الحكمين مختلفان فلا يلزم من تعديده لغير احد ما لطلال الطلاق النض الاخر بل يجري كل واحد منهما على ستة ولما لم يشترط التقديم على المسيس

فيه لوجه آخر لا خلاف فيه ان الاستيناف فان قيل قد ذكر في ظاهر البسوط وغيره ان كونه الظاهر لو كانت بالاطعام ليس له ان يجامع قبل التكفير
 وذلك يدل على اشتراط التكفير فيه ولا وجه سوى الحمل فلما لم يشترط ذلك لمعنى في الاطعام بل لمعنى اخر وهو احتمال ان يقيد به الاحتاق او ان يصح
 قبل الاطعام فيقتضي التكفير اليه فلو دلت على ذلك لكانت بالاطعام بعد التمسك ذلك حرام قوله وكذلك اذا دخل الاطلاق والتقيدي مثل
 دخول الاطلاق والتقيدي الحكم فقولنا في السبب ان يخرج كل واحد منهما على سنة ولا يحمل المطلق منهما على المقيد كما قلنا في صدقة الفطر انه يجب
 ادواؤه عن العبد الكافر اى بسبب بالنص المطلق وهو قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد كذا ومن العبد المسلم اى بسبب بالنص المقيد بالاسلام
 وهو قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد من المسلمين كذا ولا يحمل المطلق منهما على المقيد لانه لا مراعاة اى لا مراعاة في الاسباب ولا في الزمان
 يكون بشئ واحد اسباب متعددة بشرع واحد كالملك والموت فوجب الجمع بين النصين والحمل على واحد منهما من غير حمل كما وجب الجمع في الحكمين في
 حادثة واحدة وفي حكم واحد في حادتين فان قيل ان المحمل المطلق على المقيد منها ادى الى الغاى المقيد فان حكمه من المطلق فان حكمه ليس بمقتضى
 اسم العبد كما لا يشك في حكم العبد الكافر واذا كان كذلك لم يبق في ذكر المقيد فائدة فلما ليس كذلك فان قيل وردوا المقيد لعل به من حيث
 انه مطلق ولعده بعده لعل به من حيث انه مقيد وفيه فائدة هي ان يكون النص المقيد وليا على ان يفرقه اولى بالسببية وان شرعنا
 للشايع حيث جعله سببا بالنص المطلق فمما شتم بالنص المقيد قصد اذا امكن العمل بما و احتمال الفائدة فام لا يجعل النضان نصا واحدا
 باكمل على انه لو لم يكن فيه فائدة جديدة لا يجوز البطلان صفة الاطلاق لطلب فائدة المقيد عند امكن الجمع ويحمل بسبب مفهوم
 المطلق ثابت بالنص المطلق وسببية مفهوم المقيد ثابتة بالمطلق والمقيد جميعا وليس مستبعد في الشرع اشبات شئ بالنصين ونصوص
 كالصدقة والزكاة وغيرهما وكذا اذا دخل الاطلاق والتقيدي الشرط كما في نصي شهوة النكاح كما قلنا لا يحمل المطلق على المقيد العيان في
 انعقاد النكاح لثبوتها في حادتين كما يتفق لثبوتها في حادتين لا يمكن العمل بما و يجوز ان يكون كل واحد منهما شرطا على معنى انه يقع بانها
 وجود لا يقع عند عدمها ويكون فائدة المقيد الاستحباب والفضل منه كالان استحبابه بعدلين النكاح اولى
 من استحبابه فاسقين واما اشتراط العدالة في عامة الشهادات فليس بطريق حمل المطلق وهو قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من بينكم
 واشهدوا اذا تباعدتم على المقيد وهو قوله واشهدوا ذوى عدل منكم بل يوجب التوقف في حكم خبر الفاسق الثابت بقوله عز وجل
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا اى فتبينوا وكذا اشتراط السوم في نصها لكونه ليس بطريق حمل النص المطلق عن السوم مثل قوله عليه السلام
 في خمس من الابل شاة على المقيد به وهو قوله عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة بل نص في الزكاة عن خبر السائمة وهو قوله
 عليه السلام ليس في العوازل والحوامل ولا في البقر المشقة صدقة وكذا اشتراط تبليغ ذي النعمة والقران الى المحرم لم يثبت بحمل
 النص المطلق عن التبليغ وهو قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستسمن للمهدي على المقيد به وهو قوله عز وجل في ذى الحجة
 بالغ الكعبة بل بصدقة قوله تعالى ثم صلوا الى البيت العتيق وبشارة اسم الهدى فانه اسم لما يهدى ويقل الى مكان ولا مكان
 وجب النقل والاداء اليه سوى الحرم قوله وهو نظير ما سبق او يبرح شيخ في هذا الكلام جواب سوال يرد على سبب التعليق بالشرط
 ولم يذكره هناك وهو ان يقال لما ملق الحكم بالشرط لا يتصور ان يحمل ثانيا قبل وجوده فان الامة لما ملق بالشرط عدم الطول
 لا يمكن ان يسجل ذلك على عبث ثانيا قبل وجود الشرط لان شئ واحد لا يجوز ان يكون خيرا وعلما كالتعديل او ملق بالشرط في المكان فكل واحد
 اهل المطلق والمقيد لاردن في السبب عدم حمل احدهما على الآخر نظير ما سبق ان التقيدي شئ بالشرط لما لم يوجب النفي عند عدمه جاز ان يكون الحكم الواحد

قبل وجوده مطلقا بشرط وسر سلاحي مطلقا عنه لان الارسال والتعلق يتناهيان وجودا والعنى وجودا الحكم يتبين ان ثبوت بالارسال والتعلق
جميعا كالمكشوف ان ثبت بالبيع والبيعة جميعا لكن قبل ثبوته يتحمل انه ثبت بالبيع والبيعة وغيرهما على سبيل البدل فكذا مطلقا بشرط قبل وجوده
يجوز ان يكون مطلقا اي معدوما يتعلق وجوده بالشروط وسر سلاحي مطلقا لوجوده قبل الشرط بسبب اثره كالمطلقات الثلث المتعلقة بشرط
يتحمل ان يتحقق وجودها عند وجود الشرط ويتحمل ان يوجد قبل وجود الشرط بالتميز وكذا المتعلق بالحق وذلك لان عدمه لا يمتنع قبل التعلق
لان محتملا لوجوده بالارسال والتعلق وبعد التعلق لم يتبدل لعدم لما بينا انه لا يؤثر في المنع فيسقط محتملا لوجوده بالطريقين كما كان وانما
هذا في الارسال والتعلق مثبت في المطلق والتقييد بان الحكم الواحد قبل وجوده يجوز ان ثبت بسبب مفيد كتحليل ان ثبت بسبب
على سبيل البدل وان المنع ثبوته بما جميعا فذلك وجب الجمع ولم يجز تحليل قوله ومنها اي ومن الوجهة الفاسدة ما قال بعضهم انه
اخره ومنها ما قال بعضهم اللفظ العام اذا ورد بنا على سبب خاص كجرحي على عمومته عند ما تعلمنا سواء كان السبب حوال سائل مطلقا
التفصيل الذي ذكره او وقوع حادثة ومعنى الورود على سبب محدوده عند امره على ذكره ومعنى الاختصاص بالسبب اختصاصا
عليه وعدم التقييد عنه حتى كان الحكم ثابتا في حق غير السائل وصاحب الجواب فخصه اخره لانه لا يقيس وتقال مالك والشافعي حرمانا
بمختص بسببه وهو اختيار المزني والفقهاء والابن بكرا الدقاق والابن ثور وذهب بعض العلماء منهم ابو الفرج بن ابي حنيفة الى ان السبب
الكان سوال سائل يختص به والكان وقوع حادثة لا يختص به وذلك من قال بالتحقيق مطلقا بان السبب لما كان هو الذي اثناء الحكم
لانه لم يكن موجودا قبله تعلق به تعلق المعلول بالعللة فيختص به وبانه لو كان عام لم يكن في نقل السبب فائدة او لا فائدة له الاقتصار على
عليه وقد افقوا على نقله وبانه لو كان عام لما كان يختص بالسبب واخرجه عن العموم بالاجتهاد كما يجوز تخصيص غيره به لان نسبة العموم الى جميع الصور
الخاصة تحتها متساوية وبان من شرط الجواب ان يكون مطلقا للسؤل وانما يكون مطلقا بالسادة واذا اجريناه على عمومته لم يمتنع مطلقا
بل يصير ابتداء الكلام واتج من فرق بين وروده بنا على وقوع حادثة وبين وروده بنا على سوال سائل بان الشارع اذا ابتداء دليلين حكم
في حادثة قبل ان يسأل عنه فانما ظاهر انه اراد مقتضى اللفظ اذ لا مانع منه وليس كذلك اذا مثل عندنا ان الظاهر انه لم يرد الكلام ابتداء
وانما اراده ليكون جوابا عن السؤل وكونه جوابا عنه يقتضي قصره عليه ونحوه العامة ان الاعتبار للفظ في كلام الشارع لان الحكم
به دون السبب واللفظ يقتضي العموم باطلاقة فيجب اجراؤه على عمومته اذ لم يمنع عنه مانع والسبب لا يصلح مانعا لانه لا ينافي عمومته
والمانع هو النافي ببنيته انه لو كان مانعا لكان قصير الشارع باجرائه على العموم اثبات العموم مع انتفاء العموم وهو فاسد او البطلان
الدليل المختص وهو خلاف الاصل لو يرد ما ذكرنا اجماع الصحابة والتابعين على اجراء القصور الواردة مقتضية باسباب على عمومها لان
اية انظروا نزلت في خولة امراة اوس بن امصامت واية واللعان نزلت في طال ابن امية حين قذف امرأته بشريك ابن شمعان او
في حريم العجاني واية القذف نزلت في قذف عائشة بنو اية المسرقة في سرقة زواحفهم او سرقة الحسن بن قنبر عليه السلام ايتها
ابا دنيق فقد طهر في شاة ميمونة ولم يخصوا هذه العمومات بهذه الاسباب فخرقنا ان العام لا يخص بسبب الموزودا ما قوله السبب يشير
لحكم خاصا كالعلول مع العلة فيقول ليس الكلام في مثل هذا السبب حتى لو كان سبب المنقول هو المؤثر كان الحكم متعلقا بالصفة
وقوله لم يرد من شرط الجواب ان يكون مطلقا للسؤل قلنا ان اردتم ان شرط المطالبة ان يكون الجواب مساويا للسؤل فهو منزه
عاده وشروطه انا حادثة فلان المحجب قد يرد على قدر الجواب من غير الكاربر عليه واما شرطية فلان تعالى لا يسأل موسى عليه السلام

عمانی بمیدیه بقوله عن اسمع واما ملک بمینیک یا موسی زاد موسی علی قدر الجواب نقال ہی عصا می التو کا و علیها وکشیس بها علی عقی ولی فیها
 مارب اخری و البنی علیه السلام لما سئل عن التوضی بقاء الجوز نقال هو الطور رما و الحی مینیة فاجاب وزاد و ان اردتم بامشراطها
 الکشف عن السؤال و بیان حکم فلا تسلم عدم المطابقة لانه طالع الجواب وزاد ولا يقال الا ولی ترک الزیادة فی الجواب
 رعایة للتناسب بینما لانا نقول ان افادہ الاحکام الشرعیة اولی من رعایة الاحکام اللغویة و قوله لو کان عامالجا تخصیص
 السبب بالاجتماع قلنا انما لا يجوز لانه داخل فی الخطاب قطعا اذ الکلام فی انه داخل فی الخطاب قطعا اذ الکلام فی انه بیان له لغیر
 ام بیان له خاصة فانه لا يجوز ان یسأل عن شیء فیجیب عن غیره و لکن يجوز ان یجیب عنه عن غیره و قوله لو کان عامالما یکن فی
 نقل السبب فائدة قلنا فائدة معرفت اسباب التنزیل و العبر و التفصیل و التوسع علم الشرعیة و العینا امتناع اخراج السبب بحکم تخصیص
 بالاجتماع و ثم اشیخ رحمہ اللہ لما بین ان العام تخص بالسبب عند البعض و لم یبین ان المراد به سبب لورود ام سبب لوجوب و ان
 المراد لو کان سبب لورود و دارید به السبب الخاص او العام و لا بد من تفصیل و لکن یتبین محل النزاع شرع فی بیان ما یخصر
 سواء کان سبب و ر و د او سبب و جوب و سواء کان اللفظ عام او خاص و بین ذلك فی اقسام اربعة نقال و عندنا انما یخص
 بالسبب ما لا یتصل بنفسه و هذا هو القسم الاول منها ای لا یتصل بانها م المعنی بدون ما تقدسه من السبب لانه لما لم یتصل بنفسه
 ای لم یفید ما لم یربط بما قبله من السبب صارا لبعض الکلام من جملة فلا یکن فصله للعقل به کقوله نعم و لی فان کل واحد منهما
 یوثر مستقل بنفسه و کل واحد من حروف التصدیق فلم یکن بد من تعلقه بما قبله ثم موجب نعم تصدیق ما قبله من کلام منفی او مثبت
 استقضا ما کان او خبرا کما اذا قیل کب تمام زیدا و اقام زیدا و لم یقیم زید فقلت نعم کان تصدیقا لما قبله و تحقیقا لما بعد
 النمرة و موجب لی ایجاب ما بعد النفی استقضا ما کان او خبرا فاذا قیل لم یقیم زیدا و لم یصل زید فقلت لی کان معناه قد یقام
 فاذا قال الرجل لاخر ایس لی علیک الف و رسم نقال لی یكون اقرارا لانه لما کان تصدیقا لما بعد النفی کان معناه ک علی
 الف و رسم و لو قال نعم ینی ان لا یكون اقرارا لانه فی الاستقضا تصدیق لما بعد النمرة فکان معناه ایس لک علی الف و رسم
 و لهذا قالوا لو قیل فی جواب قوله تعالی الست برکم نعم مکان لی لکان کفر اذ یصیر معناه حیث لست ربنا و هو کفر و لو قال
 اکان لی علیک کذا نقال نعم یكون اقرارا لما ذکرنا و لو قال لی ینی ان یكون اقرارا لانه لا یتصل الا فی النفی بحسب
 اللفظ لکن بحسب العرف لا فرق بین نعم و لی فی جنس هذه المسائل و یكون الكل اقرارا حتی الزمة القاضی المال فی المسلمین فی التوزیر
 کتلیبا للعرف علی اللغة الیه اشیر فی المنطق و کذا فی شرح المقدیة لابن الحاجب قوله اخرج مخج اجزاء و هو القسم الثاني منهلک الکلام
 لما جعل اجزاء لما تقدمه کان المتقدم سبب و جوبه فیتعلق به لان الحكم یتعلق بعلته ضرورة لقدز الاثر موثر کقوله المراد می
 سبی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم مسجد فانه لما خرج مخج اجزاء السهو بدلالة الفاء فیتعلق به و ان کان مستقلا بنفسه و کان السهو
 سبب و جوبه کالزنا لو جوب الجدل فی قوله تعالی الزانية و الزانی فاحلوا و السهرقة لقطع فی قوله تعالی و السارق و السارقة
 فاقطعوا الیدین و لو لم یعلق به لم یبق لذكر السهو لاکلمة الفاء فائدة و کان معناه مسجد السهو حکما و کذا قوله زنا ما عجزتم ثم قوله
 اخرج مخج اجزاء و هو القسم الثالث من الاقسام الاربعة فان کلام المستقبل لما ینجی مخج اجزاء لما تقدمه مخیر زائد علی تقدیم
 تعقید بما سبق و صارا مذکوره فی السؤال کالمفرد فی الجواب لانه بناء علیہ و لکن یحتمل الابتداء لاستقلاله فاذا قالوا یصدق و یان و یضاه

كما لم يحال في الغدا بان قال له اخر تغدي فقال والله لا تغدي او قال ان تغدي فبعدى حرا نصرف الى ذلك الغدا حتى لو تغدي في ذلك اليوم في شرب او تغدي بمعنى يوم اخر لم يحث خلافا لفرمانه اخرج الكلام عن جواب رد عليه وهو انما دعاه الى ذلك الغدا فيستفيد به ويصير كانه قال ان تغدي الغدا الذي دعوتني اليه فكذا وهذا كما بشرنا بالدرهم نصرف الى نقد البديل لانه الحال وكذا اذا قيل انك تغسل الليلة في هذه الدار عن جنبه فقال ان اغسلت فبعدى حرا فان لم يغسل بالاختصال المذكور لان كلامه خرج جوابا للكلام الاول من غير زيادة قوه فاما اذا زاد على قدر الجواب فهو القسم الرابع من الاقسام الاربعه بان قال والله لا تغدي اليوم او قال ان تغدي اليوم فبعدى حرا وتقال في مسئلة الاختصال ان اغسلت الليلة او في هذه الدار فكذا فهو من صور الخلاف فنقدم تقييد بالغدا المدعو اليه وبالاختصال المذكور كما اذا لم يزد وعندنا لا يصير مبتدئا ولا يتعلق بالكلام الاول حتى لو تغدي اليوم في منزله او في موضع اخر او اغسل من غير الجنبه بحيث لا نالو حبلنا متعلقا به كان فيه اعتبار بالحال والقاد الزيادة ولو جعلناه مبتدئا كان على حكمة فكان اولى لان العمل بالكلام لا بالحال لانه ظاهر والحال امر متبطن فيكون الكلام صريحا في افاة العموم والحال دلالة في اختصاصه بالسبب ولا عبرة لتامع الصريح فذلك رجبنا اللفظ وجعلناه ابتداء وما ذهب اليه الخالف من حمله على الجواب باعتبار الحال عمل بالمسكوت وترك للعمل بالدليل فان غنى به الجواب صدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه مع الزيادة يحتمل الجواب فانه قد يزداد على الجواب للتأكيد كما مر ولا يصدقه القاضي لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه ذكر في بعض الشروح ان العموم في الاقسام الاربعه ثابت لان قوله نعم دلي عام لا ينافي من حيث انه يصلح جوابا بالانواع من الكلام فنقد ذكر السبب يتعلق به وكذلك قوله فيجوز عمل وقوله للتلاوة او القضاء المتركة او الشرع زيادة في الصلوة او السهو فلا يقل السبب بمعنى تخصيص به وعموم القسمين الآخرين ظاهر لان المصدر الذي دل عليه الكلام كونه واقعة في موضع النفي لان الشرط في معنى النفي فيعم ولكن لا يخلو عن تحمل والتكلف وما ذكرناه او لا يظهر او فوق لعامة الكتب فان قيل بالفرق لابي يوسف بين مسلمتي الغدا والاختصال بين قوله كل امرأة لي فهي طالق في جواب ما لو قالت لانهك تزوجت علي حيث يخص هذا العام عنده بهذا السبب حتى لم يطابق هذا مرة عنده مع ان فيه زيادة على قدر الجواب قلنا ليس هذا من قبيل تخصيص العام لسبب الورود بل هو من قبيل التخصيص بالقرن وهو قسم اخر نص عليه في مختصر التقويم والدليل عليه ان في التخصيص بالسبب دخل السبب العموم بخلاف الكلام فيها وراية ومنها السبب خارج عنه فكان قسما اخر ثم النظر في الكلام الى المقصود المتكلم فيجوز ان يكون مقصوده هناك اثبات حكم بالسبب وغيره بطريق العموم واللفظ يدل عليه فيجب العمل به ومنها غرضه ارضاء ما وذلك يحصل بتطبيق غير لا بتطبيقها فلا يثبت العموم في تخصيص بغرضه ولم يدخل في الايجاب لكن باجتناف محمد القول ان كما قيل ان يكون غرضه ارضاء ما فاحتمل ان يكون اسخاطها وزجرها لحرمانها عليه بهذا الاعتراض فلا يجوز ترك العمل باللفظ بهذا التحمل قوله ومنها اي ومن الوجه فاسدة ما قال بعض اهل النظر من انفسه ان القرآن في النظم اجمع بين الكلامين بحرف الواو لوجب القران بينهما في الحكم خلافا للعامة وصورته ان حرف الواو متى دخل بين الجملتين تأنيديتين فاجعله المعطوفه تشارك المعطوف عليها في الحكم المتعلق بها عندهم حتى قالوا ان قران الجملتين في قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة لوجب سقوط الزكوة عن لصبي كسقوط الصلوة عنه تحقيقا لمساواة في الحكم وجمعوا ان المعطوف اذا كان ناقصا لتشارك الجملة المعطوف عليها في الخبر والحكم جميعا فسكوا في ذلك بان الواو للعطف في اللغة ولهذا يسمى واوا للعطف

ووجب العطف بالاشراك والحق في التسمية وهذا اذا كان المعطوف من جنس ما في الخبر فادى الى الحكم الاول في خبره وحكمه فيقول بالاشراك في الحكم
اذا كانا كلا من تامين وهو من جنس قوله واعتبرا اى قاسوا بالجملة الناقصة والذين عليان القرآن في كلام الناس لوجب الاشراك فان قوله
ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر لوجب تعليق الطلاق والحرية جميعا بالشرط والكان كل واحد من الكلامين تاما مقيدا بنفسه فكذا في كلام
صاحب الشرع وتلك العامة بان عطف الجملة على الجملة في اللغة لا يوجب الحكم لان الاصل في كل كلام ان يستند بنفسه ويتم حكمه لا يشترك فيه كلام
اخر كقولك جاري زيدا وذهب فلان في اثبات الشك جعل الكلامين كلاما واحدا وهو خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة وهي في الجملة انما
فانما لما اقتضت الى الخبر لوجب عطفها على الكامة الشريكة في الخبر ضرورة الافادة وهذه الضرورة عدست في عطف الجملة الثانية على غيرها فلم
تثبت الشريكة واليه اشار بقوله وهذا اى استدلالهم بالجملة الناقصة في اثبات الشريكة فاستدل ان الشريكة واسما وجبت اى ثبتت في الجملة الناقصة
اسى في عطفها على الكامة لاقتضارها الى ما يتم به وهو الخبر فاذا تم اسى الكلام المعطوف بنفسه لم يجب الشريكة لعدم الموجب وهو الضرورة
الا فيما يقتضيه اليه ليعني بعد اتم الكلام نفسه قد ثبتت الشريكة اذا تحقق الاتفاق فثبت ان موجب الشريكة هو الاتفاق دون نفس العطف ولهذا
اسى ولان الشريكة تثبت الاتفاق فلما في المسئلة المذكورة ان الحق يتعلق بالشرط كالاتفاق لان قوله وعبدى حر والكان تاما لهما كالكلام
تعليقا لانه عرف بدلالة اى حال ان خبره يتعلق بالشرط لا بالخبر ولم يذكر له شرط على حدة فصار ناقصا من حيث المعنى والفرض وقد عطف على
المعلق بالشرط فثبتت الشريكة للاتفاق لولا ذكرنا انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق وعمره طالق لا يتعلق طلاق عمره بالشرط
بل يتبع لانه لو كان عمره يتعلق لاتصغر على قوله وعمره لان خبر الاول يصلح خبرا لثابت الشريكة بالعطف حيث لم يقتصر دل على ان
مراده التعليل بخلاف سئلنا لان خبر الاول لا يصلح خبرا للثاني والظهير ما لو قال ان دخلت الدار فزني طالق ثلاثا وعمره طالق فان طلاق
عمره يتعلق بالشرط ايضا لان خبره يتعلق بالثالث في حق زنيب وتعلق نفس الطلاق في عمره ولا يمكنه ذلك لانه عادة الخبر كما في قوله وعبدى
حر ولا يلزم عليه اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان كلمت فلانا ان شاء الله حيث يصرف الاستثناء الى اليمينين عند
مؤكد كذا في الايضاح مع ان كل واحد من الكلامين تام بنفسه خبرا وتعليقا فغير مقتضى الى الاول لاننا نقول لتعلق لوزان لتعلق الطال وهو مقتضى
لشرط لا يوفق عليه كالتعليل بشبهة الله تعالى ونحوه وتعلق يحصل وهو لتعلق بشرط يوفق عليه كالتعليل بدخول الدار ونحوه وغرض الحرف
ههنا الا لبيان حيث سمى الاستثناء بكلامه ليعلم انه الاول ناقص في حق هذا التعليل لقوله وعبدى حر في حق حصل التعليل فيصرف الاستثناء
الى اليمينين وكذا لو ذكر مكان الاستثناء مشبهة فلان بان قال ان شاء الله ان يصرف الى اليمينين ايضا لانه يتضمن التعليل حتى يقتصر
على المجلس فالاول ناقص في معنى التعليل فكذا ليعرف اليها وذكر في بعض النسخ ان لعطف لا يوجب اشراك في الحكم الا اذا كان المعطوف
منفردا الى المعطوف عليه في جميع ما ذكره او في بعضه ومع الاتفاق يكون صالحا للشريكة فيما يقتضيه اليه ولو وجد ايضا جهة المتكلم بال
على ارادة الشريكة فيما يقتضيه اليه فاذا فقدت من هذه الجهة لا تثبت الشريكة ولذلك قلنا بانتهاء الشريكة في قوله هذه طالق ثلاثا وهذه
طالق ثنتين لعدم الاتفاق وفي قوله هذه طالق وهذه مشيرة الى عهده لعدم الصلاحية وفي قوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق لعدم القرينة
فان التكلم او كان حريا للشريكة لما جاء بالخبر في الجملة الثانية لان مراده يحصل بان يقول وهذه لوجود صلاحية الثانية لمشاركة
الاولى في نفس الخبر وهو الطلاق وفي وصفه وهو العطف بخلاف قوله ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر على ما بينا فان قيل
قد ثبت في قوانين علم المعاني ان رعاية التناسب بين الجملة شرط صحيح لو قال تامل زيدا مطلقا ودرجات محل ثلثون كلم تخفيفا

في غاية الطول وفي عين الباب جوهرا وكان جالينوس يصر في الطلب ويختم في الشراعي حسنة والقروشيبة بالادوية سجد عليه كمال الخافضة او عنقوفة
من السخرية ان القرآن في العلم بوجوب القرآن في الحكم ليعمل التناسب قلنا نعم لان التناسب من محسنات الكلام ولكننا نكره ثبوت
الحكم به فانه محتمل وبالمحمل لا يثبت الحكم وبذلك المفهوم فانما لا نكره ان من محتملات الكلام وعليه في كثير من مسائل علم المعاني ولكنه لا يصلح
مثبتا للحكم لانه لا يثبت بالاحتمال والقد علم

فحصل في هذا الامر قيل في هذا الامر هو اللفظ الداعي الى التحصيل الفعل بطريق العلوم محدود عن بطلان المأمور او دونه فانه التماس ادعاء
ليس بمراد بل على انراذه ان صيغة الامر لو صدرت من الاعلى نحو الادنى على سبيل التضرع والشفاعة لا يسمى امر او على التماسه انما لو صدرت من
الادنى نحو الاعلى بطريق الاستعلاء لا يسمى امرا ولهذا انيس فائدة الى محقق رسوم الادنى في قيل هو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء بالصيغة فعل او انا هو في هذا ما
يقول على سبيل الاستعلاء عن التماس الامور التي هي بصيغة فعل عن الطلب بقوله او جيت عليك ان افضل كذا او واجب عليك فعل كذا فانه ليس بامر بل هو
اخبار عن الايجاب اول الوجوب ويختار بعض المتأخرين ان الامر مقتضاه فعل غير كيف على جهة الاستعلاء واريد بالامتناع ما يقوّم به
من الطلب لان الامر بالتحقيق هو ذلك لا مقتضاه والصيغة هي به مجاز الدلالة المتأخّرة بقوله فعل غير كيف عن النسخ وبقوله على جهة
الاستعلاء عن التماس والادعاء وذكر في القواعد ان حقيقة الكلام معنى قائم في نفس المتكلم والامر والنهي كلام فيكون قوله افضل او لا
تفعل عبارة عن الامر والنهي ولا يكون حقيقة الامر والنهي ولكن لا يعرف الفعل او انما يعرفون قوله افضل حقيقة في الامر ولا تفعل حقيقة
في النسخ قوله وهو امر هو قوله افضل من قيل الوجه الاول اي انما من القسم الاول اي قسم الصيغة واللغة مما ذكرنا في القسم
العشر من القسم الاول للتبسيط والثانية والثالثة للبيان وتتم ان يكونا للتبسيط ايضا وقوله فان صيغة الامر الى اخره اقامة الدليل على
ان الامر من قبيل النخاص ويقال بهذا الاستدلال غير صحيح لانه جعل لفرض المدعى وليلا عليه او معنى قوله هو من قبيل الوجوه الاول انما هو
فصار كانه قال هو خاص لانه خاص فصار له انما نقول انه اقامة الدليل على الحاق هذا الخبر به وهو فيكون صحيحا وذلك لان النخاص نوع
وحقيقة معلومة للسامع ولكن لا علم له بان الامر من هذا النوع فالحق في هذا النوع ثم من انما كان من هذا النوع لانه لفظ خاص وضع بمعنى
خاص فكان من هذا النوع فيكون استدلالا لا يصح كما يقال لانسان اسم نوع من الحيوان الذي صفة كيت وكيت ثم يقال لغرو من هو دخل
في هذا النوع لانه انسان كسائر افراده وعلم ان اللفظ قد يكون مختصا بالمعنى ولا يكون بمعنى مختصا به كالألفاظ المترادفة مثل اسد وبيت
وتدكيون على العكس كالأعلام المنقولة ولعوض الألفاظ المترادفة وقد يكون الاختصاص من الجانبين كالألفاظ المتباعدة فاشح بقوله
لفظ خاص وضع بمعنى خاص اشار الى ان لفظ افضل من القسم الأخير واشار ايضا بقوله لفظ خاص الى رد قول من نكح من الوجوه انه مشترك
بين الوجوب والندب الاباحة والتدبير بالاشتراك اللفظي وقوله وضع بمعنى خاص الى رد قول من قال من اصحاب مالك والشافعي ان معنى
الامر والكانات مختصة بالوجوب لكن ليس الوجوب مختصا به بل انما يستفاد منها اليتقاء من غير وجه الفصل ويسمى الفصل امر كما سميت الصيغة
بشيء قالوا انفعال النبي صلى الله عليه وسلم موجه كالاداء والحاصل انهم وافقوا على ان الامر موجه بان الايجاب باليتقاء والامن اللامر وان
الخصوصية ليس امر على حقيقة فيحصل به الايجاب في كنهها فهو في الفعل فقالوا لا يسمى امر حقيقة فيحصل به الايجاب ويكون لفظ الامر مشترك
بينها وهذا لا يسمى الفعل امر على الحقيقة فلا يستفاد منه الايجاب ويكون لفظ الامر مختصا بالصيغة وصورة السئلة انه افضل النبا من
انعاله التي ليست بسهل الذلات ولا طبع مثل الاكل والشرب ولا هي من خصائصه مثل وجوب الضحى والسلوك والمعتد وتزج الزيادة على

والقول المذكور في قوله تعالى فكاتبهم ولا رشوا الى الاوتق كقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم والفرق بين الارشاد والذب
 والارشاد بالقرينة والمراد بالقرينة على ما مضى من الدنيا ولا يقص ثواب الاخرة تبرك الاشهاد في المداينات ولا يراو لغيره ولا يباحث كقوله تعالى فكلوا مما
 احسن عليكم ولا تذكروا كقوله تعالى اذ علوا بالسلام امنين ولا تمتنان كقوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله ولا تأثموا به كقوله تعالى ذاك انك انت العزيز
 الحكيم ولتسوية كقوله تعالى اصبر واولا الصبر واول الصبر كقوله تعالى اجمعهم واما الصبرم للكلون وكما في القدر كقوله تعالى كلوا مما
 رزقناكم كقوله تعالى اخبار القوام انتم بالقون والاخبار كقوله تعالى فليصبروا قليلا وليكبروا كثيرا ولتتبدل كقوله تعالى اعملوا ما تشاءم وتتفرق من استطعت
 ولتغير منه الاذكار كقوله تعالى قل تمتقوا فان صبركم الى النار وانك انوا جعلوه ساء اخر ولتغير كقوله تعالى فالتو بسورة من مثله ولتسوية كقوله تعالى
 كملوا سورة حاشين ولتسوية كقول الشاعر الا يلهي الطويل الباطل ليلتا ويب كقوله عليه السلام لان عباس كل مما يليك وهو قريب من الذنب اذ
 لما وب سدر وب اليه وللدعاء كقوله اللهم اغفر لي ثم لا خلاف ان صيغة فعل ليست حقيقة في جميع هذه الوجوه لان معنى التخيير والتخيير والتسوية مثلا كقوله
 من محو وصيغة وانما الغرض من ذلك من القرآن انما الذي وقع اختلاف فيه من اربعة الوجوه والذنب والاباحة والتبدل في بعض النسخ
 هي مشتركة بين هذه الوجوه الاربعه بالاشتراك اللفظي لفظ العين نقل ذلك عن الاشعري في بعض الروايات وابن شريح وبعض النسخ دليل
 هي مشتركة بين الوجوه والذنب والاباحة بالاشتراك اللفظي وقيل بالمعنى وهو ان يكون حقيقة في الاذن اشمال للثبات وهو من باب المقتضى من جهة
 فعله من القوانين يكون في التبدل يميزا وقيل به مشتركة في الاشجاب والذنب لفظا وهو مقول عن الشافعي وقيل منى بان يجعل حقيقة في معنى الطلب
 اشمال لما هو ترجيح لفعل على الترك وقال ابو الحسن الاشعري والقاضي الباتلاني والغزالي ومن تبعهم لا يدرى انما حقيقة في الوجوه فقط او في
 الذنب فقط او فيما سوا بالاشتراك فعل قوله هو لا يجمعها لاحكامه فلا بد من القرينة الا التوقف مع اعتقاد ان ما اراد صاحب الشرح من ان
 لانها مجزئة لازوجا من المعاني فيها وحكم الحمل التوقف الا ان التوقف عند البعض في نفس الوجوه عند البعض في القيمة وعادة العلماء الفقهاء
 والمفسرين قالوا انما حقيقة في احده المعاني فيها من غير اشتراك ولا اجمال الا انهم خلقوا في قيمة فذهب الجمهور في لفظها ووجهها من لفظها
 كما في الحسن والجمالي في احد قوليه انما حقيقة في الوجوه مجاز فيها عدا وذهب جماعة من الفقهاء والمفسرين في احد قوليه الى انها حقيقة
 في الذنب مجاز فيها سواء وذهب طائفة الى انها حقيقة في الاباحة ونقل ذلك عن صاحب مالكا متبع الفرق الاول من الواقع بان صيغة
 الامر تحملت في معان مختلفة من غير ان يثبت ترجيح لاحد المعاني الباقى والاصل في الاستعمال الحقيقة فثبت الاشتراك الذي هو من تمام
 الاجمال عندهم فلا يجب العمل بها الا بدليل زائد يبرح احد المعاني على سائر ما لا يستحق ترجيح احد المتساويين ولا مرجح وهذا هو التسليم للجمهور
 من القائلين بالاشتراك اللفظي الا انهم قالوا حمل الامر المطلق على الاباحة والتبدل الذي هو الرفع بعيدا لا نذكر التفرقة في اللغات
 كلها بين قوله فعل وقوله لا تفعل وقوله ان شئت فلا تفعل حتى اذا قدرنا استقراء القرآن كلها سبق الى فهمنا اختلاف معاني هذه الصيغ
 كلها انما ليست بالافعال مترادفة على معنى واحد كما نذكر التفرقة بين قوله فام قام زيد وقوم زيد في الاول الماضي والثاني فله تتبين ان
 كان قد عبر بالماضي عن المستقبل وبالعكس لقرائن يدل على معرفتنا ان قوله فعل يدل على ترجيح جانب الفعل على ترك التبدل الذي
 هو المفعول فلا بد وكذا قولنا بحت لك ان شئت فافعل وان شئت فلا تفعل يبرح الترجيح بغير اشتراك بين الذنب والوجوب ومن قال بالاشتراك
 بالمعنى تحسك بين حمل فعل حقيقة في الاذن المشترك بين التلازمة والطلب المشترك بين الوجوب والذنب الى دفعا للاشتراك والجماز
 والقائلون بالاباحة اجتوا بان الامر لطلب وجود المأمور به ولا وجود له الا بالاعتبار فدل ضرورة على نقض طريق الالتجاء عليه ادناه الا

والنازلون قالوا لا يجوز ان يكون موجبه الاباحه لان الامر لطلب الفعل ولا بد فيه من ان يكون جانب ايجاب الفعل على جانب الترك
وليس في الاباحه ذلك لان كلها فيها سواء ولما لم يكن بد من التزجج ولا يحصل ذلك الا بالوجوب والندب ثبت اذا هما المتيقن بطلان ثبت انوار
لان معنى الطلب قد تحقق فلا معنى لاثبات صدق زائدة بعد من غير ضرورة وانما يحصل التزجج بالندب لاقتضائه كون الفعل احسن من الترك وتعلق
الشوابه وتساك الجمهور القائلون بانه حقيقه في الوجوب بالكتاب والاجماع واللغة اما القائل بقوله نعم لا يبين ما منعك ان لا تسجد اذا امرت
بالامر ومن الامر قوله تعالى اسجد لادم فانه ورد في معرض الذم على المخالفه لاني معرض الاستفهام القفا وهو دليل الوجوب والامام
القدس تعالى على الترك وكان لا يبين ان لقول انك ما التفتي السجود في قوله تعالى واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ذم على مخالفه الامر وهو
دليل الوجوب وقوله عز اسمه فليذكر الذين سخطوا عن امر الله ان يصيبهم فتنه او يصيبهم عذاب عليم الحق الوعيد لخالفة امر النبي عليه السلام
مطلقا ومخالفة امره ترك ما امر به اذا المخالفه عند الموافقه وموافقته الايتان بما امر به فيكون مخالفة ترك ذلك لو لم يكن مخالفة
امر حراما مطلقا لما احق الوعيد به واذا كان مخالفة امره وهي ترك الماسوريه مطلقا حراما كان الايتان بالماسوريه واجبا ضروريه واذا
كان الايتان بما امره الرسول واجبا كان الايتان بما امره الله تعالى كذلك بالطريق الاولى ولا يقال لو كانت مخالفة ترك
الماسوريه كمالا مخالفا لغير الشايع في ترك النوازل الماسوريه لان القول الامر بالنوازل متضمن جواز الترك لانه عرف بالقرائن
ان معناه الاولى لكم ان تفعلوا كذا ويجوز لكم ان لا تفعلوا فلا يتحقق المخالفه بخلاف الامر المطلق المخالف من القرينه لانه لا يبي عن
جواز الترك بل يدل على الايتان بالماسوريه لانه لا يتحقق المخالفه بتركه واما الاجماع فلان الامم في كل عصر لم تنزل كالنوازيل جيون
في الايجاب العبادات وغيره الى الاوامر والاستدلال بمطلق الصيغه المجردة من القرائن على الوجوب كما استدلت بالبكر على وجوب
الركوع على اهل الردة بقوله تعالى والتواكف والصحابه بالامر في قوله عليه السلام سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير نكحي نسائهم فليصلها اذا
ذكرها فليصل سبعا وثلاثا ونحو ما على الوجوب من غير توقف وما كانوا يعيدون الى غير الوجوب بالامبارض وشاع وذاع ذلك فيما بينهم
من غير تكميله فكان اجماعهم على انه للوجوب كما في العمل بالانخبار بعينها واما من جهة اللغة فلان اسيد اذا قال لعبد خط هذا الثوب
علم ليفعل حسن من اهل اللغة الحكم بغيره واستحقاقه العقاب وكونه عاصيا ولو لا ان الامر للوجوب لما حسن ذلك لا يلزم عليه انه لا يذم لانه
لو كان الماسوريه بمعصيه لانا سلم انه لا يذم لانه وانما لا يذم شرعا وهو غير مفيد سلما لا يذم لانه لكن المعصيه لما خرجت بدليل وجب فيها
وراء ما حمل كلامهم على ظاهره وما ذكرنا لادولون انه يحمل على ادنى درجات اطلاق فاسد لان الموضوع للشيء محمول على اكمال منه لا يثبت
من كل وجه دون الناقص منه لانه ثابت من وجه دون وجه والكمال من الطلب ما لا يكون فيه قصه الترك فذلك في الوجوب دون التزجج له
والامر قبل الخط ولعده سواء ذهب جمهور الاصوليين الى ان موجب الامر المطلق قبل الخط ولعده سواء ان قال بان موجبه التوقف والندب بالاباحه قبل
الخط فذلك كما يقول لعده ومن قال بان موجبه الوجوب قبل الخط فاعلم ان موجبه الوجوب بعد الخط ايضا ذهب طائفة من اصحابنا الى ان موجبه قبل الخط
الوجوب بعد الخط الاباحه وعليه يدل ظاهر قول الشافعي في أحكام القرآن كذا ذكره صاحب القواطع ورايت في نسخه من اصول الفقه ان الفعل ان كان مباحا في
اصلة ثم ورد حظر معلق بعبارة او بشرط او لعده عرضت فالامر الوارد لعده زال اعلق الخطر بلفيد الاباحه عند جمهور اهل العلم لقوله تعالى واذا حللتهم
لان لعده كان مباحا على الاطلاق ثم حرم بسبب الامر فكان قوله فاصطادوا اعلما بان سبب التحريم قد انتفع وعاد الامر الى ماله وان كان الخطر والاداء
اذا غير محتمل لعده ما عرفت ولا معلق بشرط ولا غايه فالامر الوارد لعده هو المختلف فيه حتى يقال بانه مفيد الاباحه بان هذا النوع من الامر

الاباحة في طلب الاستحالة كقولنا تعالى واذا حللتم فاصطادوا فاما اذا خصيت اصدرة فانتشر وانما اذا طهرت فالتواضع في قوله عليه السلام كنت نبيكم عن
 الدباء واخصتم والبقير والمنزلة الا فانتبهوا وكقول الرجل لعبده ادخل الدار لعبدا قال له لا تدخل الدار فانه ليفهم منه الاباحة ودون الوجوب
 وهذا لان الخطر قرينة دالة على ان المقصود رفع الخطر لا الايجاب كما ان حجر لما مور عن الاتيان بالمسوية في امر الملك بقرينة دالة على ان المقصود
 ليس برفع الخطر ولا وجود الفعل فصار كان الامر قال كنت منعك من كذا فرغت ذلك المنع واذا كنت لك فيه وجبت العاقبة بان القضي هو وجوب تأمير
 وهو الصيغة الدالة على الوجوب اذا الوجوب هو الاصل فيها والعارض الموجود لا يصلح معارضه لذلك لانه كما جاز ان انتقال من المنع الى الاذن
 جاز الانتقال منه الى الايجاب والعلم به ضروري كيف وقد ورد الامر لغير الخطر للوجوب ايضا لقوله تعالى فاذا نسلح الاشهر الحرام فاقبلوا الحظير
 وقوله وجعل ولكن اذا عيتم فادخلوا وكذا الامر للحق وانفسا بالصلاة والصوم لعبد زوال المحض وانفسا فكلا الامر بالصلاة لعبد زوال
 المسكر وكلا الامر بالقتل في شخص حرام لقتل بالاسلحان والدم بارتكاب اسباب موجبة للقتل من الحروب والريه وقطع الطريق وكلا الامر
 بالحد وبسبب الجنائيات لعبدا كان الاية مخطوطة وكقول الرجل لعبده يتقني لعبدا قال له لا يتقني فدية الا واما كلما تفيد الوجوب فكما
 بعد الخطر ثبتت بما ذكرنا ان الخطر المتقدم لا يصلح قرينة لعرف الصيغة مع الوجوب الى الاباحة كما ان الايجاب لا تقدم لا يصلح قرينة لعرف النفي
 الواجب لعبده عن التحريم الى الكراهية او التنزيه بالاتفاق وانما فهمت الاباحة فيما ذكره من النظم لغيره من غير الخطر فان لولا الخطر لم يفهم
 خصت منها الاباحة ايضا وان الاطباء واخواته شرعت حقوقا لعبده فلو وجبت عليه لصارت حقوقا عليه فيعود الامر على موضوعه بالنقص لهذا
 لم يحمل الامر بالكتابة عند المديونية ولا الامر بالشاؤ عند البايعة على الايجاب ان لم تقدمه خطرة لئلا يصير تقاضا لصداقة ما شرع عقابنا
 قوله ولا موجب له اى الامر في التكرار ولا يحتمل اى الامر التكرار اختلف القائلون بالوجوب في الامر المطلق في افادته التكرار بمعنى
 التكرار ان يفعل ففعل ثم بعد ذلك عني ليعود اليه فقال بعضهم انه لا يجب التكرار المستوعب جميع العمر الا اذا قام دليل يمنع منه كجلى
 هذا من المتن وهو اختيار ابى اسحاق الاسفرائني من اصحاب الشافعي وعبد القاهر البغدادي من ائمة الحديث وغيرهم وقال بعض اصحاب
 الشافعي بانه لا يجب التكرار ولكن يحمله ويروي بهذا عن الشافعي والفرق بين الموجب المحتمل ان الموجب ثبت من غير قرينة ولا محتمل
 لا ثبت بدونهما وقال بعض مشايخنا الامر المطلق لا يجب التكرار ولا يحتمل لكن المعلق بشرط لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وانفسه
 بوصف كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا يقبلوا منه وهو قول بعض اصحاب الشافعي ممن قال انه لا يجب التكرار ولكن يحتمل
 والمذهب الصحيح عندنا انه لا يجب التكرار ولا يحتمل سواء كان مطلقا او معلقا بشرط او مخصوصا بوصف لان الامر بالفعل يقع على اقل
 جنسه وهو اذن بالبعدية متمشكا وتحمل كل كمنس بدل ليدل وهو النية وهو قول بعض المحققين من اصحاب الشافعي وجميع الفرق الاول بان لفظ الامر
 مختص من طلب الفعل بمجرد ذلك الامر فان اضرب مختص من قولك اطلب منك الضرب وفعل فعل الضرب كما ان ضرب مختص من قوله نفل
 فعلا للضرب في الزمان الماضي والمختص من الكلام والمطول في افادة المعنى سواء كان قولك هذا جرم نفسي محرق وقولك هذا كارتواء
 وقولك هذا شراب سكر مستصر من الغيب فضلا وشهد وقولك هذا خمر سواء فيكون قولك اضرب فعل فعل الضرب سواء انتم المصدر الذي اى عليه
 اسم عام بحيث الفصل شامل لجميع افراده او به وحرف الاستعراق فوجب القول لعبده عند الاسكان كما في سائر الفاظ العموم والجموع والامر
 بالشي فان النفي في طلب التلغ عن الفعل مثل الامر في طلب الفعل وانه لا يجب التكرار والدوام حتى لو ترك الفعل مرة ثم فعل يكون كما
 للنفي فكذلك الامر لوجوب الدوام حتى لو فعل مرة ثم لم يفعل يكون تاركه لا مردا به لانه لو تقضى الفعل مرة وجب ان لا يجوز عليه النسي ولا يصح التشناع

في تغيير موجب الكلام لانه اى ما هو نية العدة والكلام لا يتحدد بوجه فيلزم نية كما اذا قيل استغنى ونوى به الطلاق والا ان يكون المرأة امة
 بل تزوج امة فهو وليست تحية محرمة فيلزم نية التيقن لا باعتبار لانه عدو لكن باعتبار ان ذلك اى التيقن جنس طلاقها اى كل جنس طلاق لانه
 اذا لم يرد الطلاق في حصة على التيقن فصار التيقن في حصة من طرفي الجنس واحدا كما ثبت في حق الحرة فيصالح تحمل اللفظ ايضا ولا يصح تمسك بصحة
 النسخ والاستثناء لانه لا يسلم صحة النسخ في الامر المطلق الذي لم يقم الدليل على ان المراد به التكرار لانه لو دعى الى العدة وصحة الاستثناء لا يدل على
 احتمال التكرار والعدو ايضا لان ذلك بمنزلة قرينة والدليل على انه لا يرد به ما هو محتمل وهو الكل او الحق به على وجه الزيادة وليس بمحتمل لانه على ما شرط
 به فانه قيل في قوله صم الايام السبت صم الايام كلها الايام السبت او صم الايام السبت وما ذهب اليه الفرق الثالث غير صحيح ايضا
 لانه لا اثر للشرط ولا للوصف في التكرار لان قوله اضر به ان لم يقتض التكرار لقوله اضر به قاسما وان كان قاسما لا يقتضيه الضمير لانه لا يزيده الا
 اختصاص الضرب بالذي يقتضيه بجماله المتياص وهو قوله لو كيد طلق زوجي ان وجدت الدار ولعبه استمر الحزن وقلت السوق وقوله القاضى الجواب
 اجل فلانا الزاني ان حضر عندك فانه لا يقتضى التكرار بتكرار القول وانحصر بالاجماع فلهذا امر الشارع فكان قول الشارع من ضمنكم المشرك فلهذا
 واذا زالت الشمس فصل قوله الرجل لمزجاة من شمسكم اشر فلتطلق نفسها من زالت عليه الشمس فلتطلق نفسها او ما كرر في اوامر الشارع فليس من جوب
 اللفظ بل دليل شرعي في كل شرط فقد قال التتالي ولقد على الناس جم الجبوت من سيطاع اليه سبيل ولا يتكرر الوجوب بتكرار الاستطاعة فان لم يرد ذلك على
 الدليل احنا ما كرر ايضا على الدليل كيف من كان جنبا فليس عليه ان يطهر او اذا لم يطهر فليكره طهرا لكان اتبع فيه وجوب العلة الدليل كذا ذكره الغزالي
 واعتبارهم الشرط بالعللة ضيف لان العلة سوجبة للكره والوجوب لا ينفك عن الوجوب فاما الشرط فليس بموجب لهذا اوجب الشرط بدون المشروط
 والشرط يدون الشرط عندنا واما سوال الاقرع فلم يكن بناء على احتمال التكرار لانه لا راي سائر العبادات متعلقا بسبب تكملة كعلقها
 بالاوقات والصوم بالشهر والركوة بالاموال النامية وتجدد اى الحج متعلقا بالوقت الذي هو متكرر بحيث لم يصح ادائه قبله وبالبيت الذي
 هو غير متكرر فما شئبه عليه فقال لدية انما يشبهه لا لا احتمال لانه التكرار لفة ومعنى وقوله عليه السلام لو قلت لغرم لوجبت لو قلت لغرم
 في كل عام لوجبت فلفظية الحج في كل عام فيلزم صراحوث سببا فانه عليه السلام كان صاحب الشرح واليه نصب الشارع كذا ذكره نحو الاقام
 في فخره القويم قوله ثم الامر المطلق عن الوقت كالامر بالركوة وصحة الفطر والعشر والكفارات وقضا الصوم رمضان والنذر المطلق
 لا يوجب الاداء على الفور اختلف في الامر المطلق عن الوقت وهو الذي لم يتعلق او انما موربه انما يتحدد على وجه لغو الاداء
 لغواته كالامر بالركوة وصحة الفطر والعشر والكفارات وقضا رمضان والنذر المتعلقة بالفور اى على الشرحي فيذهب اكثر اصحابنا
 واصحاب الشافعي وعامة المتكلمين الى انه على التراخي واليه اشار بقوله لى ايعم من يذهب اصحابنا وذهب بعض اصحابنا عنهم اى الواسع
 الاخرى وبعض اصحابنا فيهم الكوفة الصبر في رادو عائد الى انه على الفور وكذا اكل من قال بالتكرار والاداء صبره من القول بالفور لا
 سبالة ومعنى قولنا على الفور انه يجب التيقن الفقل في اول اوقات الامكان ومعنى قولنا انه يجب على التراخي انه يجوز تأخيره عنه لانه
 يجب تأخيره عنه بحيث انه لو اتى به فيه لا يعتد به لانه ليس منه ببالا احد والفور في الاصل مصدر فارت القدر اذا خلت فاستقر السرة ثم
 سميت به الحالة التي لا يرب فيها ولا يثبت تقبل جاز فلان من نوره اى من ساعته تمسك القائلون بالفور بان الامر يقتضى وجوب الفعل
 في اول اوقات الامكان بدليل انه لو اتى به فيه سقط الغرض منه بالاتفاق فتاخره عنه نقص لوجه به اذا لوجب بالايح ترك
 ولا شك ان تأخيره ترك لفعله في وقت وجوبه ثبت ان في التأخير نقص الوجوب في وقت الوجوب وهو باطل وبان الوقت ثبت مقتضا

لا تثبت ضرورة إمكان الاداء وتداريد اول اوقات الامكان بالاجماع فلا يبقى غير ومراعاة ان الثابت بالضرورة يتقدّر بقدر ما بان ان غير
تقويت لانه لا يرد على التقدير على الاداء في الوقت الثاني او لا التقدير وبالاحتمال لا يثبت لكن من الاداء على وجه يكون معارضا للتيقن فيكون
تأخير عن اول اوقات الامكان تقويتا ولذا يستحسن عدمه على ذلك لا يجوز عن الاداء وان يتعلق بالامر اعتقادا والوجوب واداء الفعل
وبالاعتقاد وثبت بالامر المطلق الحال فكذا الثاني ولعبر الامر بالنهي فالانتهاء بالنهي ثبت على القول فكذا لا يتأخر الواجب بالامر محسب
بالترجي بان صيغة الامر ما وضعت لا لطلب الفعل بالاجماع بل للغة فلا يفيد زيادة على موضوعها كاستصحاب الموضوع
للاشياء وهذا لانه لا تعرض للوقت في صيغة الفعل لوجه كما لا تعرض في فعل والفعل للزمان قريب او بعيد وتقدم
او تتأخر فكما لا يجوز تقييد الماضي لمستقبل بزمان لا يجوز تقييد الامر بالقياس لان التقييد في المطلق تحريمي مجزئ ولهذا لم يقيّد
بمكان ومن مكان يريد ما قلنا الفياح ان مدلول الصيغة طلب الفعل والعقد والترجي خارجان الا ان الزمان من ضرورات
حصول الفعل لان الفعل من العباد ولا يوجد الا في زمان والزمان الاول والثاني في صلاحية للحصول واحدا ستوات الازمنة كلها وصار
كما لو قيل افعل في اى زمان شئت فينبط تخصيصه بغيره بزمان وكون زمان الا ترى انه لو امره بالضرب مطلقا لا يتقيد باله دون آله
وشخص دون شخص ان كان ذلك من ضروراتنا فكذا الزمان ثبت ان الامر بصيغة لا يفيد الفور كذا الحكم وهو الوجوب لان الفعل
يجوز ان يكون واجبا وان كان المكلف في اول الوقت محملا من فعل وتركه فيجوز له التأخير لم يلب على طرفة فوانه ان لم يفعل فيكون هذا الامر
مقتضيا طلب الفعل في مدة عمر بشرط ان يخفى زمان العمر منه فثبت الامر بعينه بصف التوسع لا بوصف التضييق والتكليف على هذا الوجه
جائزا اعتقادا وشراعا ما عطفنا فلا نوقال فعلا منه فعل كذا في هذه الشهر او في هذه السنة في اى وقت شئت بشرط ان لا تخفى هذه المدّة من
الواجب مع ولم يستكره واما شرعا فلان المطلقات المفروضة في الازمنة المعلومة وقضاء الواجبات في العمر بهذه المثابة ولهذا يكون موقفا
في اى وقت فعله لا قاضيا لانه اتى بالما سوره على الوجه الذي امر به فثبت انه لا دليل على الفور لاس جبه اللفظ ولان جبه الحكم فظهر
القول به واما ما ذكره ان في التأخير نقض الوجوب فذلك حكم الواجب المصنق فاما الموسع فيجوز تأخير الى وقت يشك لشيطان لا يخفى الوقت
ولو اخل حصي واشتم فلا يلزم من التأخير نقض الوجوب وليس في مجزئ التأخير تقويت لانه يمكن من الاداء في جزئ يدرك بعد الجزئ الاول
حسب مكانة في الجزئ الاول وسوت الفجاءة تادور لا يصلح لبناء الاحكام عليه فيجوز التأخير الى ان يلب على طرفة بامارة انه اذا اخر لفوت
الما سوره والظن من اماره دليل من دلائل الشرع كما لا يخفى وفي الاحكام فيجوز تأخير الحكم عليه بمقتضاه الوجوب يتفرق جميع العمر وسين
ضرورة بتعميل الوجوب وكذا الانتهاء في النهي فاما ادل الواجب فلا يستغنى جميع العمر فلا يتعين للاداء اجزاء من العمر الا بدليل على اننا نقول
يجب اعتقاد وجوبه على التوسع كما يلزم فعلى التوسع فاذا وجب الفعل على حسب ما يعتقده من الوجوب وجوب الاعتقاد على حسب ما عليه
من الفعل لم يقع الفرق بينما بوجه والله اعلم ثم شاع ذكر الكفارات كلها والندور المطلقة وقضاء رمضان من هذا القبيل كما ذكر في
التفصيل واصول الفقه لشرائط عدم تعين وقت الاداء فيها حتى لم يكن لها فوات المالفوات العمر وذكر في الاسلام صوم الكفارات
وصوم الندور المطلق وقضاء رمضان في انواع الموقته لانها مقدرة بوقت محدد وتقدر صوم الكفارات بالسنة وثلاثة ايام فقدر
الصوم المذكور بما سمي من المدة وقدر القضاء بما فاته من الصوم وكلا الوجبين حسن قوله والمقيد بالوقت انواع اى ما يتعلق دادوه
تت محذوف بحيث لو فات ذلك الوقت فات الاداء النوع ثلثة كما ذكر في الكتاب لانه اما ان يكون موسعا او مضيقا ولا يعرف

توسعه وتصنيفه فيكون مختصراً في التماسك المذكورة لوجع جعل الوقت طراً للمودى وشرطاً للملاد أو فان قيل يستلزمه الشرطية من الطرية لان الطر وف
سحال والجمال غير على ما عرف فافادة قوله شرطاً للملاد أو قلنا المراد من المودى الركعات التي يحصل في الوقت ومن الملاد أو اخر اجابا من العدم
الى الوجود فكانا غيرين واعتبره هذا بالركوة فان ادا ما تسلم الدرهم مثلاً الى الفقير والمودى نفس تلك الدرهم التي حصلت في يده واذا كان
كذلك لا يستفاد من طرية المودى شرطية الملاد اذ لا يلزم من كون الشيء شرطاً لشيء ان يكون شرطاً لغيره على اننا لا نسلم انه يلزم من كون
الشيء معيناً لغيره ان يكون شرطاً لوجوده كالوفاة طرف لما فيه وليس شرطاً له انه يوجد بدون هذا الطرف ثم الغرض من ايراد هذه الامثلة
الثلاث بيان ما وقع به الاشتراك والامتنان لوقت الصلوة والصوم فامتاز وقت الصلوة عن وقت الصوم بكونه طراً واشتركا في كون كل واحد
متبهما شرطاً للملاد او سبباً للوجوب فيكون في قوله وشرطاً للملاد او فافادة عظيمة قوله الماسرى انه اى وقت الصلوة يفضل عن اداها على
اذا اكتمت في الملاد على القدر المفروض لفصل الوقت من الملاد ولو اهل حال ركعاً منه مضى الوقت قبل تمام الملاد او كذا يجوز الملاد في اى حيز
شاء من اجزاء الوقت ولو كان معيار الحكم بغير ثبوت انظر الى السعيا والفسيفسافه هنا ان يكون افضل واقعاً فيه ولا يكون محققاً بغير
المعيار ان يكون افضل المأمور به واقعاً فيه ومقدراً به فيزاد وينقص بطول الوقت وقصره كالكل في الكليات وقت الصلوة من قبل الاول
دون الثاني والاداء يفتوت بغواته فكان شرطاً لان فعل الصلوة لا يختلف بالامتنان به في الوقت وخارج الوقت صبرة معنى فعل ان التقا
انما وقع باعتبار الوقت حتى سمي احدهما اداً والاخر قضا فكان الوقت شرطاً للملاد او والاداء اى المودى بخلاف باختلاف وقت
فان الملاد في الوقت الصحيح كامل معنى الوقت الناقص ناقص وان وجد جميع شرطه لغيره بغير الوقت علامته كون الوقت سبباً كالمعيار لما كان
سبباً للملك لغير الملك بغيره حتى لو كان البيع صحيحاً لان الملك صحيح ولو كان البيع فاسداً كان الملك فاسداً حتى ظهر اثره في حل الوطى وغرور الشفعة
وغيرهما على ما عرف في فروع الفقه ولا يقال يجوز ان يكون اختلاف صفة الاداء باختلاف صفة الوقت لكونه طراً لا لكونه سبباً كما في
صوم يوم النحر كيف والوقت ليس بسبب الملاد ابل سبب فيه الخطاب فلا يصح هذا الاستدلال لان القول الاصل هو اختلاف الحكم باختلاف السبب
فيحمل عليه ما لم يقيم عليه دليل يصرح عنه ولان المراد من اختلاف الاداء اختلاف الواجب الزمته فانه يجب كماله فاقصا كمال الوقت
ونقصانه ووجوب الاداء وان كان بالخطاب ولكنه ليس بالتسليم ذلك الواجب الذي ثبت في الزمته بالسبب فيختلف الضمان باختلاف
الواجب فثبت ان الاستدلال صحيح وقوله وليس في التعجيل قبل اى التعجيل الاداء قبل الوقت وليس اخر على سبب الوقت ولا يقال لا يصلح هذا
دليلاً على نسبته لان التعجيل كما لا يجوز قبل السبب لا يجوز قبل الشرط ايضا كما صلوة قبل الطهارة لان القول ذلك اذ لم يوجد فترية ترجع احد
الجابيين وقد وجد بينهما ما يدل على ان الفساو لعدم السبب هو لغير الملاد او بغير الوقت او الشرط لا تختلف باختلاف صفة الشرط
ان الفساو لعدم السبب لا لعدم الشرط فاصح دليلاً على النسبية فان قيل لا بد من مناسبة بين الاسباب مسبباتها كالمناسبة بين العتبات والحيات
والمناسبة بين الاوقات ووجوب العبادات فكيف يصح سبباً لما قلنا الاوقات ليست باسباب على الحقيقة بل السبب قبل العتبات على العباد
فيها وذلك لان سببها لوجوب الشكر شرعاً وعقلاً لكن تراوفاً لهم لما كان في الاوقات جعلت الاوقات التي هي محل حدوث النعم اسباباً
للباقيات التي هي شكر النعم تشييراً او قيمته مقام النعم كذا ذكره ابو البشير قوله والاصل في هذا النوع هو وقت الصلوة انه النعم للسان لما جعل الوقت طراً
للمودى وسبباً للوجوب لم يستقر ان يكون كل الوقت سبباً لغيره بل كل وقت سبباً لغيره لان ذلك اى جعل كل وقت سبباً
يوجب باقيات احد الجنتين فانه لو روي على نسبته بغيره من غير الاداء من الوقت لانه لا اعتبار بالسبب بل بتمامه فلا يحقق الوجوب الا بعد خروج الوقت فلا يصح الاداء

بطلانية الطرافة في الشرطية المنصوص عليها كقول تعالى ان العلوة كانت على المؤمنين كما باسوقوا ولو روعي معنى الطرافة وادية العلوة في الوقت
 يلزم منه تقديم الحكم على سببه هو متعبد بالالة العقل فماذا لم يكن ان يحل كل الوقت سبابع رباعه معنى الطرافة وليس من اعتبار معنى سببية وجب ان
 يجعل البعض سببا ضرورية ولا يقال لا يجب ذلك لانه ان يحل مطلق الوقت سببا ويطبق من غير الكمال والبعض لانا نقول لا يمكن ذلك لانه
 يدخل الكل والبعض في الاطلاق فيلزم حينئذ ان يجعل الكل سببا من حيث هو مطلق الوقت وقد بينا ان ذلك لا يجوز فثبت انه لا بد فيه من
 تعيينه البعض بالالة لا يمكن لتعيين السبب لا يمكن ذلك في مطلق الوقت ثم لما سقط اعتبار الكل وجب اعتبار البعض جعل السبب
 الذي لا يخرج من الوقت سببا لما سنذكره والجزء السابق به اولى لعدم ما يراه في الفصل الاول في تفرقة سببية بمحل المقصود والمقصود
 من نفس الجزء يحصل الماداة نظر الى الظاهر والكمال المقصود الاصل المتبادر والاى ان لم يتصل به الا داة نقلت سببية الى الجزء الذي يليه اى
 الى الجزء الاول وتقرر عليه ان الفصل الماداة به وقوله لا يتصل بقوله هو الجزء الذي متصل به الماداة ليعني لما وجب نقل سببية من الكل الى ماداة
 للضرورة التي ذكرناها وليس بعد الكل جزء مقدر اى قد اتم علمه يمكن ترجمته على سائر الاجزاء مثل الربيع والخمس والعشر ونحوها لعدم الدليل عليه
 فساد الترجيح بل اخرج وجب التقتضا على الماداة في الجزء الذي لا يخرج اذ هو من كل حال ولا دليل على الزيادة عليه في سببية ولهذا الماداة
 بعد ما مضى جزء من الوقت جازع لما وجب التقتضا على الماداة في كان الجزء المتصل بالماداة اولى بسببية من غير لانه اقرب الى المقصود ولان الاصل
 الاتصال السبب بسبب فان الفصل الماداة والجزء الاول كانت سببية متفرقة عليه الا يتصل الى الثاني والثالث الى اخر الوقت قال ابو اليسر العلوة يجب
 على الفصل بالجزء القائم من الوقت بالافاءت لانه لو وجب بالجزء الفاءت ليعتبر مقولة العلوة بمضى ذلك الجزء لان الوقت شرط الماداة كما هو سبب لوجوب
 قوله ولم يجر تفرقه اى تفرقه معنى سببية ما يستلزم الفصل الماداة اجواب عما يقال ان الانتقال الى البعض الضرورية والضرورة في اقتضا سببية على الجزء المتصل
 بالاداة وتقلها من الجزء الاول بالامكان ان يحل جميع ما تقدم من الاجزاء على الماداة اسببا يحصل المقصود به وهو تقدم سبب مع صفته الاتصال بالسبب
 فقال لم يجر تفرقه سببية على الجزء السابق على الماداة لان ذلك اى تقرير يودى الى تخطي اى التجاوز عن التقليل وهو الجزء المتصل بالاداة بل دليل
 لوجوب ذلك لان الدليل انما يدل على ان لكل سبب الجزء الماداة في سبب فانما يتل سببية للماداة وكل والادنى يكون اثباتا بل دليل وقيل معناه ان
 الجزء المتصل بالماداة لا يمنع سببا بنفسه لم يجر تفرقه معنى سببية على الجزء الاول والظاهر ان ذلك يودى الى تخطي عن التقليل وهو الجزء المتصل بالماداة
 بلا دليل وذلك لا يجوز لكن سببه الحديث في العلوة فانصرف ما يستقبله نه ورواه نه اخر فذكر ما قرب من شئ الى الابد لا يجوز نفسه صلوته لانه
 سببا لا معنية فكذلك هنا قلت هذا وجب من ويشير اليه قوله ولم يجر تفرقه ولكن قوله يودى الى تخطي عن التقليل لا يوافقه ولو كان المعنى ما ذكره وجب ان
 يقال يودى الى تخطي عن التقليل الى البعيد بلا دليل وقوله بلا دليل اخر من انتقال سببية عن الجزء الاخير الى الكل ان لم يوجد الماداة في الوقت لانه
 وان كان تخطيا عن التقليل الى الكثير ولكنه بالدليل وحاصل هذا ان سببية لم يتقل عن الجزء الاول فاما ان انضم اليه الجزء المتقدم
 على الاداة اتم لان لم انضم اليه يلزم ترجيح المعلوم على الموجود مع صلاحية الموجود للسببية والقبال المقصود به وانه فاسد وان
 ضمت اليه يلزم تخطي عن التقليل بلا دليل وهو فاسد فتبين الانتقال وقد استدلوا عليه الصواب لانه الاجماع فان الالية لو حدثت في أثناء
 الوقت بان اسلم الكافر وطهرت السما فاق اخرون بعد القضاء والجزء الاول لم تمت عليهم العلوة بالاجماع فلو شققت سببية
 على الجزء الاول لم يتصل جزء الجزء الماداة حيث لم يجر تفرقه عليه كما لو حدثت الالية بعد وقوع الوقت وكذلك اداء العشرة وقت الاخر جازع لانه
 واجما ما لو والانتقال لم يجر كما اذا قضى عصر الامس في الحالة من هذه الضرورة رخصتم الى القول بالانتقال قوله ثم كذلك تخطي سببية

الجزء

أي كما انتقلت السببية من الجزء الأول إلى الثاني عند عدم الشروع في الأداء فيقتل من الثاني إلى الثالث والرابع إلى أن تضييق الوقت بحيث لا يسع فيه الأداء المفروض عند زفر حمة الله وإلى آخره من أجزاء الوقت عندنا وأعلم أن خيار تأخير الأداء عما ثبت إلى أن تضييق الوقت بحيث لا يسع فيه إلا جماع حتى لو أخر عنه أو أخر فاما انتقال السببية فكذا ثبت إلى أن تضييق الوقت أيضا عند زفر حمة الله لأنه سبني على ثبوت اختياره عند ذلك وعندنا الانتقال فما يستلزم إلى آخره من الوقت لما ذكرنا أن كل جزء صالح للسببية المندوم لا يعارض الموجود وإنما لا يسعد التأخير لكيلا يفوت شرط الأداء وجوبه قوله فتعين السببية فيه ليصل نتيجة لقول زفره لقول أصحابنا أيضا فندوا لم يبق اختيار التأخير إذا ضاق الوقت تعينت فيه أي في وقت التضييق لجزءه على شرفه في الأداء ولم يبق بعد هذا الجزء ما يحتمل انتقال السببية إليه فأنها لو انتقلت إلى ما بعده والواجب لا يسع فيه لأدى إلى تكليف ما ليس في الواسع فيعتبر حاله أي حال المكلف في الإسلام والباورغ والعقل وكسبه عند ذلك الجزء فان أسلم الكافر وبلغ العصبى وفاق الجنون أو طهرت أحيان عن هذا الجزء وجبت الصلوة عليه وإن عد به العوارض بعد مضي هذا الجزء فلا يلزمه الصلوة عنده وإن كان الوقت باقيا وعندنا لما وجب انتقال السببية إلى آخره من أجزاء الوقت لصلاحيته كل جزء للسببية تعينت السببية في آخر الوقت للجزء الذي يليه الشروع في الأداء يعني صينت السببية للجزء الذي يتصل به الأداء فالحال لم يبق بعد ذلك الجزء جزء يحتمل انتقال السببية إليه فيعتبر حال المكلف في صدق العوارض المذكورة وزوالها عند ذلك الجزء فان كان الشخص المكلف قاطنا ببلدنا مسلما ما به من خميس والنفاس في ذلك الجزء وجبت عليه الصلوة وإن فات واحد من هذه الأوصاف في ذلك الجزء ولم تجب وكذا إن كان مقيما في ذلك الجزء وجب عليه صلوة الإقامة وإن كان مسافرا في سائر الأجزاء وإن سافر في ذلك الجزء وجب عليه صلوة السفر وإن كان مقيما في الأجزاء المتقدمة وتعتبر صفة ذلك الجزء أي في الصحة والفساد أيضا فان كان ذلك الجزء صحيحا أي لم يوصف بالركابة ولم ينسب إلى الشيطان كما في الفجر أي في وقت الفجر وجب عليه به كالمأذون أو غير ذلك في وقت بطول الشمس في حال الفجر بطل الغرض عندنا خلافا للشافعية رحمه الله إلا أن الجزء الذي يسقطه السببية عليه وهو الجزء الذي قبل طلوع الشمس سبب صحيح فيثبت به الواجب كما لا في الذمة فلا يتأدى بصفة النقصان كما لصوم المندوم لم يطل لالتيا دى في أيام الفجر والتشريف وكالسجدة إذا قرأها نازلا فركب وسجد إلى الأبد لا يتأدى به لانتهاؤه كاملة فلا يتأدى ناقصة ولا يقال الكامل قد يتأذى بالنقص كما لو ترك بعض واجبات الصلوة أو كلها ولكنه أتى بأصل الأركان صحيح به من العدة وإن تحقق فيه النقصان سبب وجب جبره بسجدة السهو وإن كان الترك بالسهو لا نقول إنما يمنع ذلك النقصان عن الخروج من العدة لأنه ليس به مانع إلى النفس لما موربه فانه أمر بنفس القيام والركوع والجلود والقراءة وقد أتى بما أمر بالإنعاش لا يميل بما ثبت بإخبار الأئمة التي لا يزاها على الكتاب فتمكن به نقصان في الأداء ففجر بالسهو فاق النقصان الواقع بسبب الوقت فراجع إلى نفس المأمور به فانه أمر بالصلوة في الوقت الكامل بقوله تعالى أقم الصلوة لدلوك الشمس الآية وقوله عز وجل إن الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقتا فإذا أدى الصلوة في الأوقات المذكورة فقد أخل بالنقصان في نفس المأمور به لأن هذا الوقت انقضى ما أمر بالأداء فيه فلا يخرج به من العدة فان قيل ذكرتم مخالفة لقوله عليه السلام من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وهو ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر واه به جملة في

رواية اخرى عن النبي عليه السلام اذا ادرك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلوته واذا ادرك احدكم سجدة من صلوته الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوته قلنا ما وليها عندنا ذكر ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح الاثنا عشر ورد ما كان قبيل نهيته عليه السلام عن الصلوة في الاوقات المذكورة لا يقال كان ذلك نهيا عن التطوع فامته كالنهي عن الصلوة بعد الغجر والعصر فلا يلزم نسخ هذا الحديث لانا نقول بل هو من الغرض والنوازل فان قضاء الفوائت فيما لا يجوز الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فاته صلوة الغجر عذارة ليلية التعليل انتظر في قضاها الى ان ارتفعت الشمس فدل هذا على ان ما رواه نسخ به وعن ابى يوسف رحمه الله ان الغجر لا يفسد بطول الشمس ولكنه يصححته اذا ارتفعت الشمس تم صلوته وكانه يحسن هذا ليكون مودعا للغجر الصلوة في الوقت ولو امتد بالكان مؤديا جميع الصلوة خارج الوقت اداء بعض الصلوة في الوقت اولى من اداء الكل خارج الوقت كذا في المبسوط وفي قوله بطل الغرض اشارة الى بقية ما روي عن محمد رحمه الله ان اصل الصلوة يبطل يبطلان جهة الغرضية على ما عرف قوله وان كان الجوز فاسد ذلك الجوز اى الجوز الاخير الذي وجد الشرع فيه فاسدا اى ناقضا بان صار منسوباً الى الشيطان كما عرفت ليتا في وقت الاحمر اى كوقت الاحمر اذا استوفت فيه عصر ذلك اليوم وجب الغرض به ناقضا لان نقصان السبب موثر في نقصان السبب كالباع الفاسد يوشتر في فساد الملك فيتا من بعضه النقصان اى هذا الشرع الواقع في الوقت الناقص لانه اى الواجب كما لم يمتد ما اذا انصرف الصوم من الزاد اى فيه فاذا غربت الشمس بعد الشرع ولم يتحقق ولم يفسد ما بعد الغروب ليس بناقص بل هو كامل فيتا اى الواجب بالاداء فيه لانه اكل ما وجب فيه فكان اولى بالجواز ثم الشيخ رحمه الله انما قيد التبيين بسببية الحر الاخير بالشرع في الاداء ليتا في تفريع طلوع الشمس في الغجر وغروبها في العصر والاعتين هذا الجوز للسببية بعد ما يفسد سائر الاجزاء من غير اداء ولا يفتقر الى الشرع حتى ظهرت سببية في حق المكلف بحسب حواله من الاسلام البلوغ وسائر العوارض وان لم يشرع في الصلوة في هذا الجوز وذلك لانا انما شرطنا الشرع للتبيين في الاجزاء المتقدمة ليمتنع انتقال السببية مما اتصل به الاداء الى الاجزاء الباقية بترجيح عليها باتصال المقصود به فاذا انتقلت السببية الى الجوز الاخير وليس بعده ما يتمل انتقال السببية اليه لم يتج الى اشتراط الشرع لقينه ويؤيده ما ذكر صدر الاسلام ابو اليسر الجوز الاخير يتج سببا بعد المضي بخلات الاجزاء المتقدمة لانه كان سببا للوجوب حال قيامه فاذا لم يود فيه حتى يضي يتيق سببا للوجوب كما كان حتى يجب الاداء في وقت اخر لان الشرع اوجب الاداء في غير الوقت ولا يتصور ذلك الا ببقاء هذا الجوز سببا للوجوب فقلنا ان الشرع بقا سببا للوجوب بخلات الاجزاء الاخر فان الشرع ما جعل سببا للوجوب بعد مضيتها لانا جعلت اسبابا ليوذى الواجب فيها لا في غير ما وبعد مضيتها لا يتصور ذلك وقيل انما قيد بالشرع في الاداء وان تعينت اسببية فيه بدون اشراف لان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الصلوة ولا يؤخرها عن وقتها فيشرع في الاداء في هذا الجوز ان لم يكن اداها قبله قوله ولا يلزم جواب عن سوال يرد قوله فان كان ذلك الجوز مجزا الى آخره ووجه وروده انه قد اشتهر ان ما وجب كمالا لا يتا اى بصفة نقصان كله ولا يجوز منه حتى لو قطفه الطير ووقع اخره في وقت الكراهية لا يجوز فاذا استأنف العصر في اول الوقت ودعا الى ان اجرت الشمس او غربت الشمس يعني ان يفسد العصر كما يفسد الغجر بطول الشمس فقال ان الشارع جعل للعبد لاية تفعل كل وقت بالاداء وهو الغرضية لا الاصل لى يكون العبد مشغولا بجملة رب في جميع الاوقات لتوارد نعمه عليه على التواصلة لا سيما في اوقات الصلوة لانا اوقات وجوب

أخذته الأمانة تعالى جعل له ولاية صرف لبعض هذه الاوقات الى حوائج نفسه رخصته فثبت ان مشغل كل الوقت بالعبادة هو الغريمية ولقد
جعلنا الوقت في حق صاحب العذر مقام الاداء لما جبه الى مشغل كل الوقت بالاداء ولا يمانية الاقبال على الغريمية في العصر الا بان يقع بعض
اواساسه الوقت الناقص فيصير ذلك البعض ناقصا ولما لم يكن الاحتراز عنه مع الاقبال على الغريمية سقط اعتباره لانه حصل طمأنينة
الغريمية لا قصد فيه بناء على الاول كما قال محمد رحمه الله في النواذر ان من شرع في انخاسته بما يقتضيه قدر التشديد في صلوة العصر
يضعف اليه ما ركعت اخرى ويكون الركعتان تطوعا ومعلوم ان تطوع بعد العصر مكروه ولكن لما كان بنا على الاول وقد حصل كما لا قصد
لم يعتبر حتى لم يثبت منة الكراهية كذا هذا كذا ذكره ابو اليسر رحمه الله قوله واما اذا حلا الوقت عن الاداء يجوز ان يكون ابتداء
كلان فتميل ان يكون جواب سوال وهو ان يقال لما انتقلت السببية الى الجزء الاخير وتعين هو للسببية لعدم احتمال الانقضاء
بعده لزم ان يجوز الاداء في الاوقات المكروهة اذا كان الجزء الاخير ناقصا كالعصر اذا فاتت من وقتها ينبغي ان يجوز قضاءه في الاوقات
المكروهة فاشارة الى اجواب وقال اذا دخل الوقت من الاداء ايضا فوجب الى كل الوقت لانا انما جعلنا جزءا من الوقت سببا ضرورة
وتوقع الاداء في الوقت لان الوقت شرط الاداء وظرف وسبب لوجوب ايضا ولا يجوز ان يكون الوقت الواحد ظرفا وسببا فجعلنا
جزءا منه سببا ولما بقي ظرفا وهذه الضرورة فيما اذا جمل ظرفا فاستحقته فاذا لم يجمل ظرفا بان لم يرد في الوقت حتى فاق سقطت الضرورة
وجوب العمل بالمصلحة وهو ان يحل الوقت سببا بكمال لان الاضافة الدالة على السببية وجدت الى جميع الوقت يقال صلوة الظهر والمظهر
اسم لحي الوقت ولما جعل الكل سببا ولا فساد في كل الوقت كان الواجب على دفعة فلا يصح ادائه في وقت ناقص كما في الغرير وقت الطلوع
ولا يقال الاضيف الوجوب الى الكل لزم منه لا يكون الوجوب ثابتا في الوقت فوجب ان لا يكون انما ترك الاداء لانا نقول انما يتصل
الى الكل بعد لباس من الاداء في الوقت فلا يلزم منه انتفاء الوجوب في الوقت فان قيل لو اضيق الوجوب الى جميع الوقت وبمعناه
ما قص في العصر يكون الوجوب ناقصا ضرورة وينبغي ان يجوز قضاءه في وقت مثله قلنا سبب كمال من وجبه ناقص من وجبه والواجب
كذلك فلا يتبادر في الوقت انما قص من كل وجه كذا في مختلفات القاضية المفترضة رحمه الله الا انه يقتضيه انه لو قص في العصر في اليوم الثاني
فوقع اخره في الوقت الناقص كان جائزا وليس كذلك فان وقت التغيير ليس بوقت لقضاء شيء من صلوة كذا ذكر القاضية الامام في قوله
رحمه الله في شرح ابحاث الصغير قيل في اجواب عنه ان الوقت الكامل من العصر اكثر من الوقت الناقص فكان الاعتبار لاكثر الدرس
لحكم الكل في بعض المواضع اولى من اعتبار الاقل وكذا الكامل موجود باصله وصفه والناقص موجود باصله دون صفته فكان الموجود أصلا
وصفا واحدا على الموجود أصلا لا وصفين والمخرج في مقابلة المراج بمنزلة المعدوم فكان الاعتبار للمكامل جهة من الناقص فصار كان كل
كامل في اجواب الصحيح ما ذكره شمس الأئمة رحمه الله انه اذا لم يشتغل بالاداء حتى يتحقق التوقيت بمحض الوقت صار دينا في ذمته فثبت به
الكمال وانما يتبادر بصفة التقصان عند ضعف السبب والم يرد دينا في الذمة وذلك بان يشتغل بالاداء لانه يمنع صير ذمته دينا في
الذمة وهذا هو اجواب عما اذا سلم الكافر او بلغ العجى او طهرت الحائض في آخر وقت العصر ثم قضاها في اليوم الثاني في ذلك الوقت حيث
لا يجوز لانه اذا مضى الوقت صار الواجب دينا في ذمته بصفة الكمال فلا يتبادر ناقصا كذا ذكر شمس الأئمة على ان مصدر الاسلام غير الامام
رحمهما الله وذكر انه لا رواية في هذه المسئلة عن السلف فتميل ان يجوز ولا يقال بثبوت في الذمة بصفة الكمال غير مسلم لان السبب
لما كان ناقصا كان ثابت به في الذمة ناقصا ايضا فبعد عن الوقت لا يتصف بالكمال لانا نقول النقصان في الوقت لم يكن ينبغي

الاداء في كل موقت ولكن ان يحجب عنه بوجه آخر وهو ان لا يصل الى كمال كل الوقت سببا الا انه عدل عنه الى البعض فيحقق الاداء في الوقت فكذا
 اعتبار اجزاء الاداء السببية والانتقال الى الاجزاء التي بعده وتعيين الجهد الاخير على تقدير وجود الاداء فاما على تقدير عدم الاداء في كل الوقت فليس
 اعتبار من غير ان يثبت انتقال وتعيين والجزء الاخير فكان قيل بالانتقال من الكل الى الجزء الاول ثم الى الباقي ثم تعيين الجزء الاخير كما في حق الجهد
 وفي حق غير المودى الكس سببا كما هو الاصل فعلى هذا لا يرد ولا اعتراض على كون وقت معين بخلاف كون سببا او حيا لان الوقت قد لا يكون سببا كما في
 الصوم المنذور المضاف الى وقت معين قد لا يكون معيا لوقت الصلة فكذا في خصها بالذكر الا ترى انه امي الصوم قد يربى الوقت حتى اردوا ما زادوا الوقت
 وانقصوا بتقاضيهم لم يفصل الوقت عن الاداء فيه فكان معيار الاظرافا للمعيار بيقاس به غير في يسوي به هذا الوقت بهذه المشابة بخلاف وقت الصلوة
 فانه ظرف على ما مر سابقا لا يضيف اليه الا يضيف الصوم الى الوقت فيصير صوم شهر رمضان كما يضيفه الصلوة الى الوقت فتقبل صلوة الظهر و صلوة العصر فكان
 سببا لوقت الصلوة لعل ان لا منافاة لسل السببية فانها لا تختص بزمان قوي وجه الاختصاص من اختصاص السبب بسبب بيان قوله ومن حكمه
 اى من حكم هذا النوع من الموقت ان غيره اى غيره هذا الموقت لا يسمي مشروعا فيه اى في هذا الوقت لانه معيار واحد فاذا شرع فيه موم وصار معيارا له لا يسمي
 فيه غيره مع قيامه فيه فكان من ضرورة تغييره في مشروعه ما فيه تفاوتا في مشروعه غير من الاداء لا يتعدى واحد صومين باسك واحد ولا يتصور في هذا الوقت
 الا اسك واحد وهو افضل من المستحق فلا يكون غير مشروعا فيه واذا كان كذلك يصح ان يطلق الاسم اى يتبادى الواجب من الصحيح المقتضية بطلان
 الصوم من بعض الجهة الفرضية من الخطأ في الوصف اى وصف الواجب نوى صوم القضاء والغزاة والكفارة او النفل قال الشافعي رحمه الله لا يتباد
 عن احد الا بنية فرض رمضان لان الصوم متنوع في اوصافه فرضا ونفلا كاصل الاسك المتنوع الى عاوة وعبادة ومعنى العبادة معتبر في الوصف
 كما هو عادة معتبر في الاصل فانه ما يوجب به زيادة ثواب ويستحق تاركه زيادة تعذيب في العقاب فكان الوصف بنفسه عبادة كالاصل ومن المقتضى حصول
 عبادة لاحد اختيار من العبادة كما شرطت الحرية الاصل فنيا للوجوب بشرط الوصف لهذا المنع كما في الصلوة وتعيين محل القبول للمشروع دون غيره لا يعني عن
 تعيين الوصف لانما اعتبره بالنية التمييزية حتى يستطاع اعتبارا بتعيين محل انما اعتبره بالتفصيل على ما بينا ونحن نقول لا بد للوصف من التحصيل بالنية على
 ما قلنا الا ان النية الموجودة شاملة للاصل الوصف وبياننا انما اجتمعا على ان بشرط نية الصوم المشروع فيه حتى اذا نوى بهذا الطريق اجزاء بالاتفاق
 وان لم ينو فرضا هو نية اصل الصوم نوى مشروع الوقت لان المشروع فيه واحد وهو افرض بل بخلاف الواحد في زمان ومكان ينال باسمه نفسه
 كما يقال باسمه من ينال باسمه بالعلم فانما يكوننا انسان او بلبل او غيره في دار كان كاتيل يابيد فكذا انما نحن في دار الاسك قد وجد بصورته
 ومثله لانه نوى الصوم وهو واحد فكذا لا يملك الاسم وكذا لا يملك النوى النفل لان الموصوف بان نفل غير مشروع فقلت نية النفل وبقية نية الصوم
 فصا كما لنوى الصوم مطلقا بغيره فاذا نوى الفرض في غير رمضان لا فرض عليه يكون نفلا لان الوصف لافتي مطلق النية فان قيل الواحد
 في المكان انما ينال باسمه جنسه اذا كان موجودا وهذا الصوم معدوم يوجب تفصيله فكيف ينال المعدوم باسمه جنسه فلما كونه معدوم لم يمنع ان ينال باسم
 نوعه بان نوى الصوم المشروع في الوقت فكذا كذلك باسم جنسه لان اسم جنسه كما ان اسم نوعه باسمه بالالف وان لم يكن موجودا تفصيلا فهو موجودا
 من حيث اشرعيته ومن حيث اشرعيته واحد فينبال باسمه كمن نوى احتفاء في الوصف فان قيل سلمنا انه يتبادى بطلان النية لان سلمنا انه يتبادى
 بنية القطوع او بنية القضاء الا ان المتوعد في محل ينال باسمه جنسه ولا ينال باسمه غيره فان قيل لا ينال باسمه غيره وكان ينال باسمه من
 وجه كيف وان هذه النية معرض عن الفرض لان ما نواه من الوصف لا يتجبع مع فرضه الوقت فلا يمكن ان يجتمع مع الاعراض عنه ثم لا عليه فلما اذ نوى
 اصل الصوم ووصفه والوقت لا تقبل الوصف فقلت نية الوصف فثبتت نية الاصل في ليس من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل لان نوى الاصل ليس بغير

واصل الصوم جنبه الاسم غديره وهو كما لو نادى الرجل سبعين منفردا في الدار بالرجل الاسود يقال بهذا الاسم لان الاسود وان
 بطل بقى اسم الجبل الذي يصلح اسماله بخلاف عرفانه ليس باسم منسب اصلا فلا يقال به والاعراض لو ثبت انها ثبتت في منمن نية التفر
 الوافضاء وقد لفت بالاتفاق فلبوا ما في ضمننا ونظيره الحج طه هذا هو ان قبل لما تعين الفرض مشروعا في هذا الوقت فينبغي ان يتبادر
 بلانية من الصحيح المقيم كما قال زفر جلد لاند لان الامر بالفعل مستلزم لتعلق محل بعينه اخذ حكم التعيين المستحق فصار ما يتصور من الاساس في
 هذا الوقت مستحقا على المكلف فله وجب وجب وقع عن المأمور به كالامر بدفع الغصوب والودائع لما كان متعلقا بمحل بعينه ووقع عن اهمية
 المستحقة على اى وجه وقع وكالامر باداء الزكاة لما تعلق بمحل عين كان الصرف الى الفقير واقعا عن اهمية المستحقة وان لم ينو الزكاة
 وهذا من استاخر ضابطا ليجب له ثوبا بعينه كان الفعل لواقع فيه من جملة ما استحق عليه سواء قصد به التسرع لابتداء الاداء او الواجب باعتد
 بخلاف المريعين والمسافر حيث لا يتبادر يوم الشهر عنهما بلانية لان الاداء فيستحق عليه في هذا الوقت فلا يتعين الابالنية قلنا الشارع وان
 عين الوقت لا اداء الفرض ولم يشرع غيره فيه لكن البقي متعلق بالعهد التي سبها يمكن من اداء العيادة وغيره على ملكه واداء بان يكون
 سبها مستحق عليه من العيادة باعتبار غير فلم يكن بد من الغزبية لانه لم يعزم لا يكون صابرا فاما له الى ما عليه ولا يحصل ذلك بعدم الغزبية
 لان العدم ليس بشئ ولا يقال للاسماك قد وجد منه اختيار فلا حاجة الى التيقن لاختيار لا نقول انما شرطنا الاختيار في صرف
 هذا الفعل من العيادة الى العيادة لا اختيارا للفعل ولم يوجد وانما لم يكنه صرف منافعه الى اداء الصوم اخر لانه غير مشروع لان المنافع مستحقة عليه
 كما لا يمكن ذلك في اليقين وهذا بخلاف الزكاة فان المستحق صرف جزء من المال الى المحتاج ليكون كفاية له من الله تعالى قد تحقق ذلك فالنية
 صارت حيلة من الصدقة في حق مجاز حتى لا يملك الواهب الرجوع فيها لان البتة بهما وجه الله تعالى ودون العرض من المصروف
 اليه وقد حصل كما ان الصدقة على النفي صارت عبارة عن البتة حتى يملك المصدق الرجوع به لانه في المل وبخلاف الاجير فان المستحق
 منافع النكاح اجير واحد الوصف النسي في الثوب ان كان اجير اشترى كافي وذلك لا يتوقف على عزم منه ولا يلزم على ما ذكرنا
 بشرط انية تعين الصلوة عند ضيق الوقت لان التوسعة افادت شرط زائدا وهو التعيين فلا يسقط بالعوارض ولا بتقصير العيادة
 قوله الثاني المسافر يومى واجبا آخر لا شئنا وتعلق بقوله ومع انحطاط في الوصف لا بقوله فيصاب بطلق الاسم على الاصح كما استعرفه
 ليصاب صوم الشهر بنية اصل الصوم ومع انحطاط في الوصف في حق الجميع الا في المسافر اذا نوى واجبا اخر فان هذا الصوم لا يصاب
 في حق هذه النية بل يقع صوم عما نوى عن ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله المسافر كالمقيم في هذا الحكم حتى اذا نوى واجبا اخر في
 رمضان او تطوعا او اطلق النية وقع عن فرض الوقت لان شرع الصوم عام في حق المقيم والمسافر لان وجوبه بشهود الشهر وقد تحقق
 في حقه كما تحقق في حق المقيم ولذا الوصام عن فرض الحجت بحجة عند جمهور الصحابة والفقهاء وقد بينا ان شدة غيبه شرعية الغير فلا
 غير صوم الوقت مشروعا في حق المسافر ايضا الا ان الشرع اثبت له الترخص باللفظ دفعا للشبهة فاذا ترك الترخص كان هو والمقيم سواء فوقع
 صومه عن فرض الوقت بكمال ولا يبي حنيفة ونحوه لاند طريقا ان احدهما ان نفس الوجوب والكان ثابتا في حق المسافر لوجود سببه هو
 شهود الشهر الا ان الشرع اثبت له الترخص بترك الصوم تخفيفا عليه عند وجود السفر الذي يوجب الترخص ان يبي مشروع
 الوقت لنفع يرجع اليه وانما عذروا ان اتعلق في الدنيا بالافطار دفعا للسفر العامل في اتعلق في الاخرة بدفع ضرر العقاب وللمروان
 يصرف ما لا يشاء وبالميل الى الانفاق واشتغل بمواجب اخر كان سفره لان استقاطه من ذمته لكونه اهم اخف وعلمه من استقاطه فرض الوقت

لانه لو لم يدرك مدة من ايام اخر لا يكون موافقاً لفرض الوقت ويكون موافقاً بذلك الواجب لما جاز له الترخص بالفطر لانه احب عليه نظري
 منافع بدنه فلان يجوز له الترخص بها هو اخف عليه نظرياً لمصلح دينه كان اولى و هذا الوجه يوجب انه اذا نوى النفل يقع من فرض الوقت
 كما روى ابن سماعه عنه لانه لا يمكن اثبات معنى الرخصة بهذه النية اذ هو تخيير للمحال لمرارة الجموع ويلزمه قضاء فرض الوقت في الثاني فلا
 فائده في النقل الا الثواب وهو من فرض الوقت اكثر فكان هذا سبيلاً الى لا ثقل لا الى لا غف و اذا لم يثبت معنى الترخص بقى صوم الوقت مع غيره
 فيقتضي نية النفل كما في حق التقيم فان قيل انما يجوز له الترخص باداء واجب آخر كما جاز له الترخص بالفطر اذا كان الوقت قابلاً له والوقت
 ليس بقابل هذا الترخص لعدم شرعية صوم اخر فيه فان المشروع فيه ليس الا فرض الوقت ولما يتبادر بمطلق النية و نية النقل لا يثبت
 فكان نية واجب اخر و نية النقل سواء قلنا لما ثبتت الشرع شرعية الفطر له في هذا الوقت كان ذلك اثباتاً لشرعية واجب اخر في هذا الوقت
 في حقه بطريق الدلالة فكان الوقت قابلاً له كصوم الوقت وكان ينبغي ان يحجب عليه التبيين ولا يتبادر فرض الوقت عنه بمطلق النية لاعتداد
 المشروع فيه في حقه كالطهر المضيئ الا ان ثبوت شرعية واجب اخر على تقديره لا قبالة الترخص والاعراض عن الغزمية ولا يتحقق ذلك
 بهذه النية والثاني انتفاء شرعية سائر الصيامات ليس من حكم الوجوب فانه موجود بالواجب الموصوف بل من حكم تعيين هذا الزمان لا بالواجب
 الفرض ولا تعيين في حق المسافر لانه مخير بين الاداء فيه والتأخير الى مدة من ايام اخر فصار هذا الوقت في حق تسليم ما عليه من الواجب
 بجزءه شعبان فيصح منه اداء واجب حر كما يصح اداء فرض الوقت وهذا الطريق يوجب انه لو نوى النفل ليقع عما نوى وهو رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه وما اذا اطلق النية فعلى الرواية ليقع منه نية النفل لا يشك انه يقع من رمضان لان صومه نية النفل
 لما دفع عن فرض الوقت مع انما لا يحتمل الفرض فيها النية المطلقة التي لا تتكلم اولى ان يقع عنه وعلى الرواية التي يصح نية النفل ويقع عنه
 قيل في اطلاق النية لا يقع من الفرض لان رمضان في حقه لما صار شعبان حتى قيل سائر انواع الصيام لا بد من تعيين النية كما في
 الطهر المضيئ ولان المطلق يشمل الفرض والنفل والوقت يقبلهما فكان الحمل على النفل الذي هو ادنى اولى كما في خارج رمضان وانما
 انه يقع من فرض الوقت على جميع الروايات لان الترخص وترك الغزمية وهي اداء صوم الوقت لا يثبت بهذه النية لانه انما يثبت
 بنية واجب اخر و بنية صريح النقل على رواية الحسن وهذه النية لا تشمل واجبا اخر غير فرض الوقت لانه لا يتاخر بمثل هذه النية في غير رمضان
 ففيه اولى وليست بنية صريح النقل ايضا بل هي تحتمل كما يحتمل فرض الوقت ولما لم يثبت الترخص بالتحقق بالتحقق فاطلاق النية منه يفرغ
 الى صوم الوقت فصار احصاء ان الرخصة هذه متعلقة بالفطر وما في معناه من ترفية يريح الوجدان عما هي متعلقة بالفطر لا غير قوله
 واما المصنف فاصح عندنا الى اخره احترابه عمار و ابو الحسن الكرخي رحمه الله عليه ان الجواب في الموضع والمسافر سواء على قول
 ابي حنيفة رحمه الله وهذه الرواية اخذ شيخ الاسلام حواهر زاد رحمه الله فقال وان كان رمضان او مسافر فافهم رمضان بنية صوم
 اخر فصار ابي حنيفة رحمه الله يصير ما عمار و لو صام بنية التطوع ففي ظاهر الرواية يصير ما عمار من رمضان و روى الحسن عن
 ابي حنيفة رضي الله عنه انه يصير ما عمار و نوى وهو اختيار شيخ الاسلام صاحب البداية والنهاية والامام محمد بن ابي بكر
 رحمه الله والشيخ الكلبى ابو الفضل الكرماني رحمه الله فقد ذكر ابو الفضل في الايضاح فكان بعض مشايخنا رحمه الله يفتي بين المسافر والمريض
 ليس بالصوم والصوم استهتاراً و انما ذكرنا المصنف اتبع فيه غير الاسلام و شمس الائمة رحمه الله حكى وكشف هذا ان الرخصة لا تعم
 بنفس المرض باجل بين الفقهاء لان المرض متنوع الى ما يضره الصوم نحو الحميات المطبقة و وجع الراس والعين وغيره والى ما لا يضره

الصوم كما في مسائل الردية وفساد البعض غير ذلك والترخص لما ثبت للحاجة الى دفع المشقة والضرر فيها لم يبعد ان ثبت فيما لا حاجة فيه الى دفع الضرر فلهذا لم يشترط لونه ففعلنا الى احسن بخلاف السفر فانه يوجب المشقة في كل حال فيتعلق الرخص بفصل السفر وقيامه مقام المشقة لما عرف ثم عندنا ثبت الرخص للمريض بخوف ازدياد المرض بان يلبس على نفسه ذلك او اضربه الطبيب كما ثبت بحقيقة العجز لاختلاف فيبين اصحابنا فان من ازداد وبعده او حماه بالصوم يبلح له الفطر وان لم يعجز عن الصوم ولم يزد من احد من اصحابنا خلاف ذلك فلهذا لم يرض ان يحمل ازدياد المرض وصام من وجب فزالتك ان يرضع عا نوى عندنا في حنفية رخصه الله عنه اذ لا فرق بينه وبين المسافر بل يوجب فطره هذه لا يستقيم الفرق المذكور في الكتاب بالاتباع وهو ان المريض لما تنوع كما ذكرنا تعلق الرخص في النوع الاول وهو ان يرضع بالصوم بخوف ازدياد المرض ولم يشترط فيه العجز الحقيقي وفعال الجرح وتعلق في النوع الثاني بحقيقة العجز لانه وان لم يضره الصوم لكن لما كان امر المريض الى الضعف الذي عجز به عن الصوم لا بد من ان يثبت له الترخص باللفظ فعلا للعلل عن نفسه كما ثبت بالاكراه اذ منتهى العجز ان لم يملك غالباً فاذا صام هذا المريض عن واجب فزاد عن النفل ولم يملك ظهرانه لم يكن عاجزاً لم يثبت له الترخص ففقد عن فرض الوقت فظهر ان مراد الشيخ لسبب احسن من قوله في الجواب في المريض والمسافر سواء المريض الذي لم يضره الصوم وتعلق ترخصه بازدياد المرض ومراد المصنف رحمه الله من قوله لان رخصة تتعلق بحقيقة العجز المريض الذي لم يضره الصوم وتعلق ترخصه بحقيقة العجز ثم الشيخ رحمه الله انما قال فالصحيح عندنا لان رداية الى احسن لان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول في حنفية رخصه الله عنه لو اجريت على ظاهرها وعموماً من غير تاويل لوجب تعميم الحكم في حق كل مريض كعمومه في حق المسافر وذلك فاسد فالشيخ رحمه الله نظر الى عمومها الظاهري وأشار الى الضاد بقوله فالصحيح عندنا اى عندى كذا يؤرخ اذكرنا ما قال شمس الأئمة في المبسوط فاما المريض اذا نوى واجبا آخر فالصحيح انه يرضع منه من رمضان لان اباة الفطر له عندنا العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو والصحيح سواء بخلاف المسافر ثم قال وذكر ابو الحسن الكرخي رحمه الله ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول في حنفية رخصه الله عنه وهو سواء ما اول ومراده مريض يطيق الصوم ونحوه في زيادة المرض فهذا يدل على ما في تال على صحة ما ذكرنا قوله واما المسافر فيجب الرخصة بعجزه مقدرة لانه يستحق الرخص بالافطار بعجزه فتدبري لتحقيق اقيام سبب العجز وهو السفر فانه في الغالب يفضي الى المشقة والتعب ولهذا قيل السفر قطعة من السحر وفي قطع المسافر مسافات والغالب في التحقق شرعاً كما عرف في النوم مع الحدث والتقاء واختنايين مع الانزال فاقوم السبب وهو السفر مقام السبب وهو المشقة فاذا صام المسافر لا يبرق قدرته على الصوم فوات شرط ترخصه بالافطار وهو العجز التقديري لقيام سبب العجز وهو السفر فلا يطل من ترخصه بهذا الصوم فيتدبر اى حق الرخص حينئذ اى حين اذ لم يطل ولاية ترخصه بطور قدرته على الصوم بطريق النية اى بطريق الدلالة الى حاجته الله سبحانه ليمنع جواز الترخص بالافطار باء الصوم لحاجة الدنيا وية وهي دفع المشقة عن البدن في العاجل تنبيه على جواز الترخص باء الصوم لحاجة الدنيا وية وهي دفع العذاب عن نفسه في الاجل بطريق الاولى لانه اهم قوله ومن ذلك ان من غلب ما صار الوقت متعيناً له كشر رمضان للصوم المشرع فيه الصوم المكند ورسنه وقت بعيدة اى في وقت معين مثل ان يقول الله على ان الصوم رجب او يوم الخميس احتد به عن الفذر المطلق مثل ان يقول نذرت ان صوم يوم ما وشهر او سنة لما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو انفل لانه هو الاصل في غير رمضان وسائر الصيامات بنزلة العوارض ولهذا يشترط فيها المتعين والتبيين واجبا لم يبق فلهذا لان الصوم لم يشترط في وقت للقبول وفتحين اى متناهيين كما كان

نفلًا وواجبًا ان انفل بالاستحج العبد العقوبة تبركه والواجب ما يستحق تبركه فاذا ثبت الوجوب بالنذر انما ينفل من جهة قضاء ما على العبد
 المشروع في هذا الوقت واحدا من هذا الوجه اى من حيث انه لا يتل صفة التقلية وان بقى محتملا لصفة القضا والكنفارة ولا يقال ان
 يكون الصوم واجدا فانه شتم على اسكات كثيرة لانا نقول ذلك بحسب الحقيقة ولكن باقتدار الحكم بوجوبه واحد ولهذا لو دخل الفريضة جز
 يشيع في الكل ولان الجملة متى ثبت الخطاب واحد صارت كشي واحد حتى صار جميع البدن كشي واحد في انفسه لدخوله تحت خطاب فاطه
 ولهذا جاز له نقل النية من عضو الى عضو في النفل بخلاف الوقت فاصبحت مطلق الاسم اى يقع من المنذر وبالنية المطلقة ومن الخطا
 في الوصف اى بنية النفل الصوم رمضان وتوقف مطلق الاساك على صوم الوقت وهو المنذر ورحته جاز بنية من المنذر الصوم لفضل
 وصوم رمضان ولكنه اى لناذر ان صامنا اى صوم الوقت او صام الوقت على طريق الاتساع عن واجب اخر من كفارة او قضا
 يقع عما نوى بمعنى اذا نواه من الليل ما اذا نواه من النهار فانه يقع من صوم الوقت وهو المنذر ولان النية من التمار في حق القضا
 والكفارة لغو لاسما من محلات الوقت فصارت نية القضاء ونية النفل بمنزلة واحدة فيقع من صوم الوقت لان التيقين اى التيقين
 الناذر الوقت للصوم المنذر وفيه تعيينه لصوم المشروع وهو النفل المنذر ووجه وجوبه من كونه نفلًا حصل بولاية وولاية لا تعتمد
 اى لا يتجاوز عنه الى غيره فصح التيقين الذي هو تصرف في مشروع الوقت فيما يربح الى مقته وبيان لانه بقى النفل مشروعا فيه فان النفل
 في سائر الايام مشروع مقابل العبادة لينفتح عليه طريق اكتساب الخيرات وتخلل المسعوات من غير عوائق عليه في ذلك عليه تقدير التبرك فانما
 يرجع الى حق صاحب الشرع وهو اى الرجوع الى مقته ان لا يتقيد الوقت بمقتضى فلا اى فلا يصح التيقين بمعنى كان الموجب الاصل
 في هذا اليوم هو النفل مقابل العبادة وصوم القضاء والكفارة كان محتملا فاذا نذر صوم ذلك اليوم فقد تصرف فيما وجبه بالايجاب لا فيما
 هو وقت الشرع وهو اعتبار الوقت صوم القضاء والكفارة اذ لو نظر اثره في ذلك صار كالمبطل للمشروع الذي ليس بمقتضى من قبل
 نفسه وذلك لا يصح كمن سئل عليه سجدة السوء يدب قطع الصلوة لا تكمل رادته فيه لانه تبديل للمشروع فكذلك انما ولا يقال التيقين اى
 بهعله لكن باذن الشارع اياه في ذلك حيث جعل له واجبه الا التزام فينبغي ان يتعدى الى حق صاحب الشرع ايضا كما لو مینه بغيره
 لانا نقول انه مقتصر على التقرب فيما جازى العبد دون غيره فلا يتعدى الى غيره حقه فان قيل لما لم يتعد الى حقه بقى الوقت محتملا
 لصوم القضاء والكفارة فينبغي ان يشترط التيقين ولا يتبادى بطلاق النية ونية النفل كالنظر المضيى لان صحة بهاتين النيتين من
 ضرورة اتحاد مشروع الوقت ولم يوجد فلما صوم القضاء والكفارة من عوارض الوقت ومحتملة وحصل المشروع فيه صوم النفل الذي
 صلا واجبا لنذر وهو واحد فيصرف مطلق النية ونية النفل اليه بخلاف النظر المضيى فان تعيين الوقت للواجب حصل بالعارض هو
 التقصير في الاداء الى زمان التيقين فحصل عدما في حق سقوط التيقين للواجب في حال التمتع كما مر بانه واعلم ان ظاهر اللفظ وهو قوله
 ومن ثم تجسروا ان كان يومهم ان الوقت سبب في هذا القسم ليعود اسم اشارة الى النوع الثاني الذي جعل لوقت معيارا له وسببا لوجوبه لكنه
 ليس بسبب الاسباب فيه هو المنذر دون الوقت على عرف فكان ايراده في هذا النوع باعتبار تعيين الوقت له لا غير قوله والنوع الثاني
 اى من انواع التقيد الوقت الوقت بوقت مشكل توسعه وتقييده وهو كج فان في وقت اشكال من وجهين امد بها بالنية الى سنة واحدة
 فان كج عبادة يتبادى بل كان معلومة فلا يستغرق الاداء جميع الوقت فمن هذا الوجه يشبه وقت الصلوة ومن حيث انه لا يمتد في
 سنة واحدة العاجلة واحدة يشبه وقت الصوم والثاني هو المنذر في الكلام بالنسبة الى سنين العرفان كج فمن العزم وقت سنة

وهي من سنة الاولتين على وجه لا يفضل من الاداء واما اعتبار اشهر الحج من اثنين التي تامة فيفضل الوقت عن الاداء وذلك محتسب في نفسه
 فكان ان شبهها كذا في شمس لائمة وكذا ذكر في الاسلام في شرح التقويم فقال وقت الحج وقت معين بل طرفة لا بد اوج ومنه ثمالة
 انه انما يرجع من هذا الوقت المعلوم له طرفة في هذا السنة وقع الشك والاشكال في ادائه فانه انما شرادى وان مات تحقق الفوات
 فسيبها اشكالا وكذا في التقويم ايضا وهو الصحيح ثم ابو يوسف رحمه الله اعتبر جانب التبيين وقال بتعيين الاشهر من العام الاول
 الاداء كما في وقت الصلوة للصلاة متى لو اخر منه ياتم وعند محمد رحمه الله وجوبه بطريق التوسع حتى لا يتعين اشهر العام الاول للاداء
 ويجوز له التأخير الى العام الثاني والثالث بشرط ان لا يفوت عن العمر فان قيل لما ثبت ان وقت متفريق عند النبي يوسف رحمه الله
 لم يبق شكلا كوقت الصوم ولما ثبت انه متوسع عند محمد رحمه الله زال الاشكال عنه كوقت الصلوة قلنا انما حكم ابو يوسف رحمه الله
 بالتعيين على سبيل الاحتياط حتى لا يردى الى تطويت العبادة لاس من حيث انه انقطع جبه التوسع بالكلية فانه لو اذكر العام الثاني
 حوازا حادة فيه بالاتفاق ولو ادعى فيه كان اداء لا قضاء بالاتفاق وانما قال محمد رحمه الله بالتوسع نظر الى غابر الاحمال لانه لا يحسن
 بالتعيين عنده بدليل انه لو مات قبل ادراك الاشهر من العام الثاني كان اشهر العام الاول متميزة للاداء عنده فيثبت ان الاشكال
 لم يزل باقيا لانه ثم انه لو اخره ومات قبل ادراك السنة الثانية ياتم بالاتفاق اما عند النبي يوسف رحمه الله فظاهر واما عند محمد رحمه الله
 فكان التأخير كان بشرط عدم الفوات وقد فوت فيا ثم استدلى محمد رحمه الله بان النبي صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر من الهجرة وقد نزلت
 في ربيعة سنة ست منها فلو ان التأخير جائز وبان الحج فرض على العمر فكان جميع العمر وقت ادائه الا انه لا يتبادر في كل عام الا في وقت
 خاص هو اشهر الحج فيكون وقته فردا من افراد اشهر الحج لا اشهر الحج من هذه العام بعينها وامن سنة تحنف الاداء يتوهم ادراك الوقت
 بعد ما وانما ثبتت البراءة من الموت فزجنا بحيوة طيبة لان ما كان ثابتا فظاهرها في ان يظلم مزيل وفيه شك فلم يثبت واداءه
 كذلك لا يتعين الاتبعينه فلا الصوم القضاء فانه موقت بالعمر وقت ادائه المنعولن الليالي كما ان وقت الحج اشهر الحج وون بان
 السنة ومع هذا لا يتعين الاتبعين العبد مثلا فكذا هذا واجه ابو يوسف رحمه الله بان اشهر الحج من سنة الاولى في حق الخاطبة
 اخر الوقت فيخرج به عليه التأخير عن مكة فخر وقت الصلوة وذلك لان الوقت في هذا اشهر الحج من عمره لاس جميع الدر والاشهر التي
 من عمره ما كان متصلا بعمره وهذه الاشهر هي المتصلة بعمره يقينا والتي لم تحب بعد غير متصلة بعمره فلا تقصير وقت حجة الا بالاتصال و
 ذلك لشكوك والانفصال في الاحمال ثابت فلا يرفع بالشك على اعتبار الانفصال للسنة وقت الحج في الوقت انما فيه فيكون التأخير
 عنه تفويتا كتأخير الصلوة عن اخر وقتها فلذلك يتعين العام الاول للاداء وهو معنى قوله بتعيين عليه الاداء في اشهر الحج من العام
 الاول متيا لما واخرا من الفوات تحقيقه ان وقت الحج يفوت للحال بحجة يوم عرفه فلا يجرى عودته الا بالعيش الى العام القابل
 وفيه شك لان العيش الى سنة ليس بايج من الموت فلا يثبت العود بالشك ويرتفع حكم الزوات بجان الواجب المطلق من الوقت حيث
 يجوز ما فيه لان الفوات فيه بالموت والعمشات للحال والموت محقق فلا يرفع الشك في انما ثابت بها فاما الثابت بهذا فالفوت بمضت الوقت
 فلا يرفع الشك في انما هو العيش الى السنة القابلة وبهاتين عامين صوم القضاء والكفارة لان الموت في ليلة ناول لم يبعد تفويتا فاما تأخير
 النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك في وقتا لا يردى وبغيره على ان التأخير اتمام من الفوات وذلك بالشك في العيش وقد اوتى ذلك في حجة
 فانه كان يعلم انه يعيش الى ان يبين امر الحج الذي هو اصدار كان الدين ويعلم الناس انما سجد لم يكن علم قبل عام الحج فلما ارتفع

الشک فی حقه التسع الوقت وصار کاول وقت الصلوة و هذا الدلیل لم ینتبت فی حق غیره کذا فی الاسرار واعلم ان ما ذهب الیه
محمد رحمہ اللہ من القول بجواز التأخیر بشرط سلامة العاقبة علی ما ذکر فی هذا الكتاب وماتہ الکتب بشكل لان العاقبة مستورة فلا یکرر
بناء الامر علیها فانه اذا سالنا سائل وقال قد وجب طلعج وارید ان اؤخره الی السنة التی تاتی والعاقبة مستورة عنہ بل یکل لی
التأخیر مع اہل بالعاقبة ام لا فان قلنا نعم فلم یأثم بالموت الذی لیس الیه وان قلنا لا یجملہ فہو علی خلاف مذہبہ و ان قلنا
ان کان نسفہ علم اللہ تعالیٰ انک تموت قبل ادراک السنة الثانية لا یکل لک التأخیر وان کان فی علم انک یجی فکلک التأخیر فیتبدل
وما یدرینہ ما ذانی علم اللہ فاما فتوکم فی حق الجاہل فلا بد من الجہم بالتحلیل والتحریم فیلزم منہ القول بعدم الاثم والاثم والاثم والاثم
لما ہو مذہب الشافعی رحمہ اللہ والاثم بنفس التأخیر وان لم یست كما ہو مذہب ابی یوسف رحمہ اللہ کذا ذکر بعض المحققین
فی اصول الفقه فثبت ان الصحیح من قول محمد رحمہ اللہ ما ذکرہ الشیخ ابو الفضل الکراخی فی منہ اشادات الاسرار ان الحج یجب سوا
یکمل فیہ التأخیر الا اذا غلب علی ظنہ انه اذا احرز یفوت ثم ذکر فی اخر کلام محمد رحمہ اللہ واما اذا مات قبل ان یحج فان کان الموت
فجأة لم یلحقہ اثم وان کان بعد ظهور امادات لشہد قلبہ بانہ لو احرز یفوت لم یکل لک التأخیر ویجوز تنقیحا علیہ لقیام الدلیل فان لم یکل
بدلیل القلب واجب عند عدم الماد لنا قوله قطر ذلک فی حق الماتم لا فی غیرہ یعنی ظهر اثر تعین الاثر من العام الاول للاداء فی التعمیم
او ظهر اثر الاختلاف المذكور فی حق الاثر لا غیر حق لواتی بالبحج فی العام الثاني او ثالث کان اداء بالاتفاق لا قضاء لان
تعین اشر الحج من العام الاول ثبت ضرورة التفرع عن الفوات وبادراک الاثر من العام الثاني فی حق الامر
من الفوات فستقط عام الاول وتبین الثاني للاداء وکذا المحکم فی کل عام فلا یطرح اثر التین فی صغر
الحج قضاء بالفوات عنه وکذا لا یظهر فی حق النقل حتی لو نوى حجة النقل من علیہ حجة الاسلام وتصح عن النقل عن الفوات
عندنا لان هذا الوقت فی نفسه قابل لنقل كما هو قابل للفرض ولما صح الاداء والحج النقل فیه من یوجی حجة الاسلام بالاتفاق الا
انما حکمنا بتیمینہ للفرض فی حقه ضرورة التجوز عن الفوات فلا یظهر هذا التعین فی حق المنع عن صحة النقل کا خروج وقت الصلوة
لما تعین للفرض من ظهر ذلک فی حرمة التأخیر لانه المنع من صیئة صلوة اخری وقال الشافعی رحمہ اللہ لیغویة النقل ویقع عن
حجة الاسلام لان تحمل المشایخ وترك حجة الاسلام واختیار النقل علیہ مع ان الثواب فی اداء الفرض کفروا ان العقاب علی ترکہ
بعد التمكن من اوائیه مستحق علیہ من السفه والسفہ عندی استحق الحج فی امر الدینا سیاتہ لما لہ فی امر الدین اولى فخیل نية النقل
منہ لغوا تنقیحا لمعنی الحج ویقی اصل نية الحج وبتیادے فرض الحج بالاجماع والوجوب ان الحج عبادة وانہا لا یتادی الا من
اختیار فلو حج من النقل وحل حجة واقعا عن الفرض مع ان نية النقل اعراض عن الفرض ما بلغ من ترک اصل النية لکان مودا
للفرض من خیر اختیار نکان القول بباطلا واعتبرت تمامہ فی الکشف قوله وجوازہ عند الاطلاق الی اخرہ جواب عما یقال
لما لم یظهر التیمین فی حق النقل حتی یلحق مشروعا کان مشروعا مستعدا فینبغی ان یشرط التیمین فی النية فلا یتادی الواجب
بطلان النية کا صلوة فی اخر الوقت لان التادی بطلان النية من ضرورات اتحاد المشرع فی الوقت ولم یوجد فقال فی کوا
جواز الحج الاسلام عند اطلاق النية بدلالة تيمین من المودى لان التیمین ساقط لان الظاهر من مال المسلم الذی وجب علیہ
حجة الاسلام انه لا یحکم للمشاغ الكثرة ولا یكلف الحج النقل قضاء الفرض بتیمینا بدلالة الاحمال فاستغنی عن التیمین صریحا وانظر

مطلق الذمة اليه فاذا سمي شيئا فرضا انما فيه ما تضمن به الحال لان دلالة لا تأمروم الصريح كتحقق البلد يتعين في عقود المعاوضة
 بل لالة الحال وهي تيسير الامانة وتبطل من هذا الصريح بذكر نقد بلدا اخر بخلاف سوم الشهر فانه يتعين لامرني امر لا يوجب شيئا بل انما
 فصل في حكم الواجب بالامر وهو اى الواجب بالامر لو كان داء وقضاء الداء انقسم الى داء محض الداء الذي له شبه القضاء والمضطر
 منه ينقسم الى كمال والى قاصر والقضاء ايضا ينقسم الى القضاء المحض والى القضاء الذي له شبه الداء والاول ينقسم الى القضاء
 بشئ معقول والى القضاء بشئ غير معقول والمثل للمعقول ينقسم الى المثل الكمال كقضاء الغائبة بجماعة والى المثل كقضاء سائر
 فصارت الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام توجد في حقوق الله تعالى وتوجد في حقوق العباد فكانت الاقسام اربعة عشر
 بهذا الاعتبار والى لكل اشارة في الكتاب على ما سطره وقوله داء وهو تسليم عين الواجب بسببه الى استحقاقه للسببية ويحتمل
 بالواجب والى يتعلق بالتسليم والضمير في سببه للواجب وفي استحقاقه للواجب اى التسليم اى الداء تسليم نفس الواجب الثابت في
 الذمة بالسبب الموجب له كالوقت للصلوة والشهر للصوم ونحوها الى من يستحق ذلك الواجب او الى من يستحق التسليم اليه وبهذا
 التعريف يشتمل تسليم الوقت في ذمة كالمصلوة والصوم وتسليم غير الوقت كالزكاة وصدقة الفطر ولا يقال كيف يمكن تسليم
 عين الواجب وهو وصفت في الذمة لا يقبل التصرف من العبد لانا نقول لما شتمل الشرع الذمة بالواجب ثم امر بقوله اخذنا
 به فرفع الذمة حكم ذلك الواجب كانه مينة لانه لا يتصور تسليمه الا بهذا الطريق وقيل ان قوله بسببه الى استحقاقه بيان لما يحصل به
 تسليم عين الواجب لاتمام التعريف لان التسليم لو لم يكن بسببه لم يكن تسليم عين الواجب بل يكون تسليم واجب اخر لان الواجب
 يختلف باختلاف الاسباب وكذا لو لم يكن المسلم اليه مستحقا لما سلم اليه لا يكون تسليم الواجب وقوله وقضاء وهو اسقاط الواجب بشئ
 من عنده هو حقه الباء يتعلق بالاسقاط اى القضاء واسقاط ما وجب في الذمة بسببه بشئ من عنده اى تسليم مثل الواجب
 من عند المكلف هو حقه اى ذلك المثل من المكلف واحترز بقوله من عنده عن مثل عرف العصر الى الظهر او ظهر اليوم الى ظهر الغد
 فان ذلك لا يكون قضاء وان كانت المأثلة ثابتة بين الغايت وبين ما يصر فيه اليه لان ذلك ليس من عنده بل من عنده غير
 الذمة الكد بقوله وهو حقه لان المكتوب ان يتوجه اسقاط الدين بعرض داهم الودية اليه يكون قضا حقه لانه اسقاط مثل
 من عنده فذقه بقوله هو حقه اى الداء بقوله من عنده ان يكون ذلك حقه لا مجرأ حفرة هذا حقيقة كل واحد منهما في مطلق
 الصريح ويدل ما ذكرنا قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فانها نزل في تسليم مقلد الكعبة عين اخذنا
 عليه السلام من عثمان بن ابى طلحة وسلمه الى ابى العباس فمضى الخبر فلما نزل رده الى عثمان فرفعه ان لا يؤدوا تسليم عين الواجب
 بقوله عليه السلام ما ادركم فضلا وما ادركم فاقضوا وقوله عليه السلام للتحقيق ما ريت لو كان على ابيك دين فقضيه لكان قبل منك
 احمد بن محمد فعلم انه مستعمل في تسليم المثل بعد ثبوت الاصل فالاستعمال القضاء في موضع الداء مثل قوله تعالى فاذا قضيتهم مناسككم
 او تيم وقوله عز وجل فاذا قضيتهم الصلوة اى ادبت بدليل ان يحجبه لا تقضه واستعمال الداء في موضع القضاء كما يقال ادبر
 فلان ذمة اى قضاها لان اداء حقيقة الدين مستند بل لا يكون لقضه بانها لا باعيا لها على ما عرفت وكما يقال فويت ان ادبر
 ظهر للاسما على معنى لان اداءه لا امر بعده مضى محال فمن باب المجاز فان في القضاء معنى التسليم وفي الداء معنى الاسقاط فيكون
 استعمال احدى العبارتين في الاخرى اليه اشير في التوفيق قوله واختلف المشايخ اى مشايخنا رحمهم الله واللام يدل لاضافة في

ان القضاء واجب بمن قصدوا من قصد به ايجاب القضاء ام بالسبب الذي يوجب الاداء وهو الامر فان وجوب الاداء لطفاً
الى الامر لا الى السبب فلا يثبت بالسبب لافضل الوجوب وان ثبتت اجمعت السبب كما اجمعت الشئ فقلت يجب القضاء بما اوجب الامر
سواء كان الموجب قضاء غيره وقيل بمعنى قوله من قصدوا اي غير سبب الاداء عرف بالنسبة سبب له ويدل على صحة الوجه الاول
ما ذكره في الميزان ان مشايخنا اختلفوا في الامر الموقت اذا خرج الوقت قبل تحصيل الفعل متى وجب القضاء انه يجب بالامر السابق او
بامر مبتدأ وقال بعضهم يجب بامر سابق وقال بعضهم يجب بامر مبتدأ ويكفي ذكره في عامة نسخ اصول الفقه والحاصل ان وجوب
القضاء لا يتوقف على امر جديد وانما يجب بالامر الاول عند القاضى الامام ابى زيد وشمس اللائمة وفخر الاسلام المصنفين عليهم السلام
واليه ذهب بعض اصحاب الشافعية والحنابلة وعامة اصحاب الحديث وعند العراقيين من معانينا ومصدر الاسلام ابى الليث صاحب
اليزان لا يجب بالامر الاول بل بامر اخر اذ يبدل خروجه من جهة اصحاب الشافعية رحمهم الله وعامة المعتزلة والحنوف في
القضاء مثل معقول فاما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن ايجابه الا ببعض جديد بالاتفاق اجمعت من قال بانه يجب بامر مبتدأ وان
الواجب بالامر اداء العيادة ولا بدخل للامى في معرفتها وانما يعرف بالنفس فاذا كان الامر مقيد بوقت كان كون المأمور به عبادة
مقتدياً به ايضا ضرورة توقفه على الامر اذ العيادة مفسدة لانها فعل ياتي به المرء على وجه التعظيم لله تعالى بامره واذا كان كذلك
لا يكون الفعل في وقت عبادة بهذا الامر لعدم دخوله تحت الامر من قال ليزه افضل كذا يوم الجمعة لا يتناول هذا الامر ما عدا يوم الجمعة
بحكم الصيغة كما لو كان مقيد بالمكان بان قيل لم يرب من كان في الدار لا يتناول من لم يكن فيها واذا لم يتناول له الامر كان الفعل
بعد الوقت وقبله سواء فيحتاج الى امر اخر ضرورة ولا يمنع ان يكون افضل مصلية في وقت ونحوه ولهذا كانت الصلوة مخصوصة بوقت
والصوم كذلك ولا يقال نحن لا ندينه انه يتناول من حيث الصيغة لانه لو كان كذلك لما سمى قضاء ولكننا نقول المأمور به لما فات
يضمن بالمش من غير توقف على امر اخر كما في حقوق العباد لا لنا نقول من شرط ايجاب الضمان المماثلة ولا بدخل للامى في مقادير
العبادات وهما يتناولان اثبات المماثلة فيها بالامى وكيف يمكن ذلك والاداء مثل على الفعل واحراز فضيلة الوقت ولهذا
لم يجوز قبل الوقت وقد فانت فضيلة الوقت ولهذا لم يجوز قبل الوقت فضيلة بحيث لا يمكن تداركه قال عليه السلام من فاتته صوم
يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله فكيف يكون الفعل بعد الوقت مثل الفعل في الوقت ولما لم يكن ايجابه بالامر الاول
توقف على دليل اخر ضرورة واجت من قال بانه يجب بالامر الاول لقياس وهو ان الشرع ورد لوجوب القضاء في الصوم والصلوة
قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر اى فانظر فعلية عدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام
عن صلوة او نسيها فليصلها اذ ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى فوجب الحاح فيه المنصوص به وقبانه ان الاداء
قد صاب مستحقا عليه بالاحرف الوقت ومعلوم بالاشقواء في قوله تعالى ان المستحق لا يسقط عن المستحق عليه الا بالاداء او بالاسقاط او بالهجر
ولم يوجد لكل فسخ كما كان قبله اما عدم وجود الاداء فظاهر وكذا عدم الاسقاط لانه لم يوجد صريحا بقتين ولادالة لانه لم يشترط
الاخراج الوقت فهو منه لا يصلح سقطا لان ترك الاستئصال تقرر بخروج الوقت وذلك لا يجوز ان يكون مستقطبا بل هو غير مستقطب
من العدة وانما يصلح الخروج مستقطبا باعتبار العجز والافى حق ادراك الفضيلة لبقاء القدرة على فعل العبادات
لوجود منه حقيقة وحكما فيقتدر السقوط لغيره فيسقط عند استدراك شرف الوقت الى الاثر ان فعل التقويت والى عدم اشتراك

ان كبرن للعجز ويستحق العمل بالعبادة الذي هو المقصود معتمدا عليه بقدرته عليه فيطالب بالخروج من حدة ليرى المثل الميسر كما في
 حقوق العباد فان قيل لا سلم ان القدرة على العمل الواجب تبقى بعد فوات الوقت لان الامر مقيد بالوقت بحيث لو قدم الاداء
 عليه لايصح فيكون الواجب فعلا موصوفا بالقدرة ومن وجب عليه فعل موصوف بصفة لا يبقى بدون تلك الصفة كواجب بالقدرة
 الميسرة لا يبقى بعد فوات تلك القدرة لغوات وصفه وهو ليس قلنا هذا اذا كان الوصف مقصودا ونحن نعلم ان العمل بالوقت بهنا
 ليس المقصود لان معنى العبادة في كون الفعل عملا مختلفا هو النفس اذ لا يكون تعظيما لله تعالى وتثابرا عليه هذا لا يختلف باختلاف
 الماوقات كما يختلف باختلاف الاماكن فكان هذا من امر بان تصديق درهما من ماله باليد الميمن فشلت يده الميمن سيجب ان تصدق
 بالميسرى لان الفرض يحصل فكذا ههنا واما عدم صحة الاداء قبل الوقت فليس لكونه مقصودا بل لكونه سببا للجواب الماوا قبل سبب
 لا يجوز ولما كان الوقت تبعا غير مقصود لم يجوز ان يسقط بسقوط ما هو المقصود والكل وهو العمل بالعبادة كمن تلف ثوبا وعجز عن تسليم
 المثل صورة يسقط عنه ذلك للعجز ولا يسقط بسقوط ما هو المقصود وهو المثل معنى فيجب عليه القيمة كذا ههنا ولما ثبت ان النص معقول
 المعنى تقدير الحكم وهو وجوب القضاء الى الفروع وهي الواجبات بالنذر الموقت من الصلوة والصيام والاعتكاف وغيرها وما وادنا
 خرج الجواب من قولهم ان مثل العبادة لا يغير عبادة الابا لنص لنا سلمنا ذلك ولكن الكلام في ان الفصل الذي شرع عبادة في غير
 هذا الوقت حقا للعبد بل يجب اقامته مقام الفعل الواجب في الوقت عند فواته فنقول بان يجب ان اشترق قرا قاسه في الصوم والصلوة
 بحيث معقول فيقاس عليها غيره ولا يقال لما وجب القضاء في الصوم والصلوة بالنص اذ لولا ذلك لما عرف وجوب القضاء في الصوم
 كيف يستقيم قوله القضاء يجب بالامر الذي يوجب الاداء لانا نقول قد عرفنا بالنص الموجب للقضاء ان الواجب لم يكن ينقطع بمجرد
 الوقت وان هذا النص طلب لتفريع الزمة عن ذلك الواجب بالمثل فكذلك استعمل قضاء ولو وجب به ابتداء لما صح تسمية قضاء
 حقيقة وهذا كمن غصب شيئا وملك عنده يجب الضمان لورود النص للموتبة ولكنه ايضا في النص السابق الموجب للاداء وهو لو لم يميز
 والنص من لتفريع الزمة عن ذلك الواجب قلنا ههنا ونحمل السقوط بمعنى الانتهاء في قوله وسقوط فضل الوقت فحصل تكملة الى لا المثل
 حيث لم يجب من جنسه ضمان حيث لم يجب من خلاف جنسه ايضا فيتمدى اى الحكم وهو وجوب القضاء وابقاء الواجب للقدرة
 على المثل الى المنذورات المتعينة وهذا الكلام يشير الى ان ثمة الاختلافات تظهر فيما ذكر من المنذورات المتعينة فعند العامة يجب
 قضاء بالماقياس وعند الفریق الاول لا يجب لعدم وجود نص مقصود فيه ولكن ذكر ابو اليسر في اصوله انه اذا تم صوم هذا الشهر او
 نذر ان يصلي في هذا اليوم اربع ركعات فمضى اليوم والشهر لم يفت فاقضاء واجبا لاجتماع بين الفريقين ولكن على قول الفرق الثاني
 بسبب اخر مقصود غير النذر وهو التقويت وعلى القول لاخر بالنذر واعلم ان التقويت انما يوجب القضاء عندهم لانه بمنزلة
 نص نقصوا فكانه اذا فوت التزم المنذر ثانيا او التزم قضاء والمنذر وقضاء فلهذا اوقات لا تقويت بان مرض او جرح
 في شهر المنذر وصومه وانما عليه في اليوم المنذر وفيه الصلوة يجب ان لا يقضى عندهم لعدم النص المقصود وعرضا او دلت
 فيظهر ثمة الاختلاف وما ذكره شمس المائنة رحمه الله ان وجوب القضاء عندهم بدليل اخر وهو تقويت الواجب عن وقت على وجه
 هو سعد وفيه او غير سعد ويشير الى ان لغوات جمل التقويت عندهم في وجوب القضاء فحينئذ لا يظهر فائدة الاختلاف في الكلام
 منه ما بانا يظهر في التخرج قوله وفيما اذا نذر الى اخره جواب عما يقال لو كان القضاء واجبا بالعباد لا اول كان ميني

ان لا يجب القضاء فيما اذا نذر ان يتكف شهر رمضان فصلا ولم يتكف لانه لا اثر للسبب الموجب للاعتكاف وهو النذر
 في ايجاب الصوم لكونه مضيا الى وقت لا اثر للنذر في ايجاب صومه يومه فلا يكون ايجاب القضاء بلا صوم لانه لا اعتكاف
 الا بالصوم ولا ايجاب بالصوم لانه يزيد على التزمه فوجب ان يبطل كما ذهب اليه الحسن بن زياد والويلوي سفيان بن عيينه
 وحيث لم يبطل وجب القضاء مقصودا باتفاق بين اصحابنا في ظاهر الرواية دل بانه وجب بسبب اخر غير السبب الاول فبان
 انما وجب القضاء بصوم مقصودا لان السبب الاول موجب في نفسه للصوم لانه شرط صحة الاعتكاف وشرط الشيء تابع له كقوله
 الموجب للاعتكاف يكون موثرا في ايجابه لان ما لا يتوصل الى الجواب الا بسبب كوجوبه تبعاله الا انه امتنع ايجاب الصوم به هنا
 لعارض شرف الوقت وحصول المقصود بصوم الشهر اذ الشرط يعتبر مطلقا وجوده لا وجوده قصدا كالطهارة ولهذا صح نذره
 بهذا الاعتكاف فكان هذا من نذر ان يصلي ركعتين وهو مطهر يجوز له ان يصلي المنذور بتلك الطهارة فلما انفصل الوقت
 عن صوم الوقت بان صام ولم يتكف بقى مطلوب الاعتكاف واجبا في وقتته بذلك السبب صا ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق
 عن الوقت فيظهر اثره في ايجاب الصوم لزوال العارض فكان الصوم المقصود واجبا بذلك السبب بسبب اخر كمن نذر ان
 يصلي ركعتين وهو مطهر لا يجب عليه التوضؤ لاداء المنذور فاذا انتقض وضوءه ونزله التوضؤ حينئذ لاداء المنذور بذلك
 السبب بسبب اخر وهو معنى قوله ما بشرطه اي شرط الاعتكاف وهو الصوم الى الكمال الاصل وهو ان يجب مقصودا بالنذر
 الموجب للاعتكاف وفي قوله لما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت اشارة الى انه لو لم يفصل بان فاته الصوم والاعتكاف
 جميعا فخرج عن العدة بالاعتكاف في قضاء الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر حكما نص عليه في اجماع واصول الفقه شمس
 الائمة ولا يقال لما صار النذر السابق كالنذر المطلق بزوال العارض وهو شرف الوقت فينبغي ان لا يتبادر ادى الواجب
 بصوم القضاء بل يجب له صوم مقصودا لو كان النذر مطلقا ابتداء لانا لقول متناع وجوب الصوم في هذا الاعتكاف جواز
 ان يكون لشرف الوقت ويجوز ان يكون لا اتصال بصوم اشهر فان زال شرف الوقت لم يزل الاتصال
 لبقاء الخلف فيجوز لبقاء احدى العلتين ثم انه لما وجب بصوم مقصود لا يتبادر ادى الواجب اخر حتى لو تحقق هذا الاعتكاف في
 رمضان القابل للجمعة عن العدة عندنا فلا فائز فرحمه الله لان الصوم وان كان شرطا لكنه ما يلتزم بالنذر لكونه عبادة مقصودا
 في نفسه فاذا ظهر اثر النذر في ايجابه لا يتبادر بعد الواجب اخر كما اذا نذر بالاعتكاف مطلقا او مضيا الى شهر غير رمضان
 لا يتبادر بصوم رمضان لما قلنا بخلاف ما اذا نذر المتطهر بالصلوة فان تحقق وضوءه ثم توضا للصلوة اخرى حيث يجوز له اداء
 المنذور بذلك الوضوء لان الوضوء مما لا يلتزم بالنذر اضلالا بل هو شرط محض فكان التوضؤ للمنذور ولو اوجب اخر سواد سنة
 حصول المقصود وهو صحة اداء المنذور فيتبادر ادى باي طهارة كانت قوله ثم الاداء المحض اي الاداء الخالص لكل ما لا يؤدى لان
 بوصفه اي مع وصفه او بطلبه بوصفه على الوضوء الذي شرع مثل اداء الصلوة سيما انه يعني من ادائها الى اخرها لان هذه معلومة
 تقرر عليها معناه من الواجبات والسنن فيكون الاداء كما اذا اداه ادينا عن الاستقصاء وشدة الرعاية وفيها ذلك وهذا
 في الصلوة التي سنت الجماعة فيها مثل المكتوبات والوتر في رمضان وانما ادخنا ما فيها لانتسب الحامية فيه مثل الوتر في غير
 رمضان والنوافل المطلقة على قول من جعل النفل داخلا في قسم الاداء فالجماعة فيه صفة قصور كالاصح الزائفة قوله فان فعل

الى الاراقة التي هي مثل الاراقة الغاية من كل وجه عند حصول القدرة عليها كمن وجب عليه القدرة اذا قدر على حصوله لتسقط عنه القدرة
 وينقل الحكم الى حصول الذي هو مثل الغاية من كل وجه وكمن وجب عليه تهيئة الغرض بالشئ بافطاح الشئ عن الاسواق ثم قدر سبيل
 الشئ قبل حكم القاضي بالقيمة ينتقل الحكم عن القيمة الى الشئ ولما لم ينتقل عرفان القيمة في جهة الاحسان دون خلافه قوله ولهذا قال ابو يوسف
 رحمه الله الى اخره اذا ادرك الامام في الركوع من صلوة العبد في تكبيرات العبد قاطبا ان كان يعلم انه يدرك الامام في الركوع فيكون
 التكبيرات في القيام من كل وجه وان كان هذا اشتغالا بقضاء ما سبق قبل فبلغ الامام كيلا يفوت اصلا فان خاف ان يرفع الامام را -
 واشتغل بالتكبير فانه يكبر لما اقتضت وهو من ثم يكبر الركوع وهو واجب ثم يكبر الركوع تكبيرات العبد من غير ان يرفع يديه لان الرفع
 ووضع الكف على الركبة شتان فلا يجوز الاشتغال بسنة فيها ترك سنة عن ابى يوسف رحمه الله انه لا ياتي بها في الركوع لانها فاقته
 عن موضعها وهو القيام وهو قادر على مثل من عنده قرينة في الركوع فلا يبعج او اذ يانه كالحق والقوت وتكبر لا تقتل فانه اذا انسى الفاقته
 او السورة لا ياتي بها في الركوع وكذا لو ادرك الامام في الركوع الاخير من الوتر في رمضان وخشى انه لو قمت قاطبا يفوت الركوع فركع
 فانه لا يثبت في الركوع وكذا الامام اذا انسى التكبيرات لا ياتي بها في الركوع ووجه ظاهر الرواية ان الركوع يشبه القيام حقيقة
 وحكما لما حقيقته فلا استواء النصف الاسفل فيه وبه فارق القيام بقعود لا باستواء النصف الاعلى لوجوده فيها وما يمكن من نقصان فيه
 بالانحناء وغير مانع من تحقق شبهته لان قيام بعض الناس قد يكون بهذه الصفة والما حكمه فلان من ادرك الامام في الركوع وشاركه فيه
 ليس يدرك تلك الركعة فبقا هذه شبهته لم يحقق الفوات بقا محل الاداء من وجه وقد شرع من جنسها في ناله شبهته بالقيام وهو تكبير
 الركوع حتى ان من سجد منه وهو امام او مسبوق بسجدة للسجود وان سجد من غير ان يذكر في ذلك الركوع كبرونه واذا شرع من جنسها في ناله شبهته
 بالقيام اقل ان يكون سائر ما ملحق بها لا اتحاد الجنس واحتل الفارقة وهذا حكم قد ثبت بالشبهة لان التكبيرات عبادة فكان الاحتياط في
 فعلها بقا جهته الاداء بقا محل من وجه لا باعتبار جهته اقتضاء بخلاف القراءة والقنوت وتكبير لا تقتل لا بها غير مشروعة فيها
 حقيقة القيام بوجه وبخلاف الامام عن انسى التكبيرات لانه قادر على حقيقة الاداء بالعود الى القيام فلا تغل بشبهة وهذا هو عن حقيقة الاداء
 فيعمل شبهة فكان ما ذكرنا نظير الغاية الذي لا شئ له عنده من وجب عليه عند ابى يوسف رحمه الله فيسقط التكبيرات التشريع وعندنا
 نظير القضاء الذي لا شبهة الاداء على عكس نحل اللاحق قوله وهذه الاقسام اى الاقسام السابقة المذكورة يتحقق في حقوق البهائم كما يتحقق
 في حقوق الله تسليم بعد المعصوب بينى على الوصف الذي ورد عليه لغصب اداء كامل لانه ادعى ما عليه اصلا وصفا فكان بمنزلة اداء الصلوة
 بالجماعة في حقوق الله تعالى ورده مشغولا بالدين بان استهلك المعصوب في يده مال انسان فتعلقوا الصلوة به بجمانية بان يحل
 في يده جمانية يستحق بها رتبة او طرفه اداء صلا لانه ادعى الوصف الذي وجب بمنزلة صلوة المنفرد فلو جرد اصل الاداء قلنا
 اذ ملك في يده المالك قبل الوقوع الى ولي جمانية او بيع في الدين على الغاصب والمقصود فيه قلنا اذا وقع او قتل بذلك لسبب او بيع في ذلك الدين
 رجع المالك على الغاصب بالقيمة كان الرد لم يوجد قوله واذا امر عبد الغير اى عبد له يمينه ثم اشتراه كان تيممه ادار يشبه القضاء كفضل
 اللاحق المكونه اذا فلا سلم اليها عين ما وجب عليه بالتسمية فانها قد صحت بالاجماع حتى وجب عليه تسليم قيمته العبد عند العجز لانه لا شئ
 فثبت ان الواجب عليه تسليم لسي في العقد عند القدرة وقد فضل والاشبهة بالقضاء فلان تبدل المالك بمنزلة تبدل العين شرعا بليل
 ان اطلقته رضي الله عنه فصدق بمديته على امره ثم ماتت فور ثباتها بمال من فلك رسول الله عليه السلام فقال عليه السلام

ان الله تعالى قبل صدقك ورد عليك حديثك وان عايشة رضي الله عنها قالت دخل رسول الله عليه السلام والبرقة نفوسا لم يقرب اليه
 خيرا وادام من ادم بيت فقال عليه السلام اتم ابرمة فيها لم قالوا بلى ولكن ذلك لم يقصد به على بريرة وانت لا تأكل الصدقة فقال
 عليه السلام هو عليها صدقة ولنا دية فجعل اختلاف بسبب بمنزلة ائمة من ائمة ولا يقال يصح هذا والصدقة لا تأكل مني باسم ومولاهم
 لاننا نقول انها كانت مولاة عائشة كزبي من بني تيم لاسن بنى باسم كيت وكان ذلك بقصد تطوعا بدليل كونه لها وحرمة محضته بالنسبة
 عليه السلام ولان قبل الوصف تغير حكم بعين حسا وشعرها كالحجر اذا تحملت تغير حكمها الطبيعي من الحرارة الى البرودة ومن الاسكار الى
 عدمه وحكمها اشترى من الحرمة الى اهل وقد تغير فيقبل الملك محل تصرف للبائع الى اخرته وحرمة للشترى الى اهل ايضا يجوز ان يبيع
 بعين باقعا بمنزلة شئ اخر واذا ثبت هذا كان التسليم من الزوج اذا مال من عنده مكان ما تحقق عليه فكان شيها باقعا من هذا
 الوجه فلا اعتبار معنى الادارة لا يملك الزوج ان يبيعه اياها بغير المرأة على القبول كما لو كان في ملكه عند العقد فلا اعتبار بجهة نقصان
 قلنا لا يثبت الملك للمرأة قبل التسليم انقصا فلا ينفذ اعتقادها وتصرفاتها فيه وينفذ اعتناق الزوج وتصرفاته فيه من الكتابة وبيع
 وابتية وغيره لانه مما لا يملك قبل التسليم انقصا فكانت هذه تصرفات مصاد فيه محلها فتنفذ قوله وضمان انقصا بمثل معقول اما كونه
 قصا فانه اسقاط الواجب وهو رد امير بثل من عنده اما كونه بمثل معقول فلان مثل الواجب ان يكون كاملا وهو لثل صورة ومعنى
 كما في المثليات او قاصدا وهو المثل انى كالمثلية زوات القيمة والمماثلة بين الفاتية وبين كل واحد منها مدركة بالعقل الا ان الاول
 وهو المثل صورة ومعنى سابق على المثل معنى لان انقصا واجب بطريق البجران انما صب فوت على المنصوب منه بصورة والمعنى فابخر
 التام ان يتدارك ما اذا مال من عنده هو مثل ما فوت عليه رة ومعنى كالمثلية للمثلية حتى يقوم مقام المنصوب من كل وجه فكان لثقا
 على المثل معنى حتى لو ادعى القيمة في غصب المثل مع انقصا على المثل بل بان يوجه في الاسواق لا يجر المالك على القبول رعاية
 تحقه في الصورة عند الامكان لو ادعى المثل المثل الكامل مع القدره على رد بعين فاذا عجز عن المثل الكامل فحينئذ يجر المالك على قبول
 القاصر بصورة قوله وضمان النفس والاطراف بالمال يعني في حالة الخطا انقصا بمثل غير معقول على مقابلة البقية في الصوم لان المماثلة
 لا تعقل بين الفاتية والمال صورة وهو ظاهر ولا معنى لان الادعى مالك بمثل والمال ملوك بمثل فلا يتماثلان ولان المال جعل
 مثل المال اخر في صورة يتعاضد بهما في قدر المماثلة لا غير وهذا التماثل ليس بالمكان طريق المماثلة بينهما منه اولان المثل يعني
 مباركة عن قيمة الشئ اى قدر المماثلة بالدرهم او الدنانير او الكمين الشئ المالم كمين له قيمة كذا من الاسرار واذا تزوج امرأة على عبد
 بغير عينه تحت تسمية عند اخلاق المشافعي رحمة الله ووجه الوسط فان انا ما بعين اجرت على القبول لانه ادعى عين الواجب
 وان انا ما بالقيمة اجرت على القبول ايضا وان كاتبة قيمة الشئ قصدا له ناجحة اذ هو تسليم مثل الواجب ولكن السبب فيها
 لما كان مجهولا باقبار الوصف لا يملكه تسمية قبل التعيين بالالتعويض فصار قيمة اصلا من هذا الوجه اذ هى بهذا الاعتبار
 مثل تسليم العبد الذى يكلم به فكان تسليم من هذا الوجه اذ لا نقصان لان القضا خلف عن الادا فيثبت بعد ثبوت الاصل
 لا قبله فصار القيمة مثل المسمى في الوجوب لانها اصارت له لا في الايقار اعتبار او العبد اصل تسمية
 فانه جب بالعتق احد اثنين فيخبر الزوج وتخير المرأة على قبول القيمة كما يجزى على قبول المسمى وهو العبد الوصف بخلاف العبد
 العين والمكيل والموزون الموصوف لان المسمى معلوم جنسا وصفه فكانت قيمته قصدا خالصا فلا يعتبر عند القدر

الى الارادة التي هي مثل الارادة الفاتية من كل وجه من حصول القدرة عليها كن وجب عليه القدرة اذا قدر على الصوم لتسقط عنه الفدية
وينقل الحكم الى الصوم الذي هو مثل الفاتية من كل وجه وكن وجب عليه قيمة المغضوب المثل بالقطع المثل عن الاسواق ثم قدر سبيل
المثل قبل حكم القاضي بالقيمة ينتقل الحكم عن القيمة الى المثل ولما لم ينتقل عرفا ان القيمة فيه لا صالحة دون خلافه قوله ولهذا قال ابو يوسف
رحمه الله الى اخره اذا ادرك الامام في الركوع من صلوة العبد قاطنا ان كان يعلم انه يدرك الامام في الركوع ليكون
الكسيرة في القيام من كل وجه وان كان هذا اشتغالا بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام كيلا يفوت اصلا فان خاف ان يرفع الامام را
لو اشتغل بالتكبير فانه يكبر لما فستح وهو فرض ثم يكبر الركوع وهو واجب ثم يكبر الركوع تكبيرات العبد من غير ان يرفع يديه لان الرفع
ووضع الكف على الركبة سنتان فلا يجوز الاشتغال بسنة فيها ترك سنة عن ابي يوسف رحمه الله انه لا ياتي بها في الركوع لانها فاست
عن موضعها وهو القيام وهو قدر على مثل من عنده قرينة في الركوع فلما يبع اداؤه ما فيه كالقراءة والقنوت وتكبير الاقتماع فانه اذا نسي الفاتية
او السورة لا ياتي بها في الركوع وكذا لو ادرك الامام في الركوع الاخير من الترتي رمضان ونسي انه لو قنوت فقام يفوت الركوع فكم
فانه لا يقنوت في الركوع وكذا الامام اذا نسي التكبيرات لا ياتي بها في الركوع ووجه ظاهر الرواية ان الركوع يشبه القيام حقيقة
وحكما ما حقيقة فلا استواء النصف الاسفل فيه وبفارق القيام بقعود الاستواء النصف الاعلى لوجوده فيها وما يتمكن من نقصان فيه
بالانحناء وغيره من تحقق شبهته لان قيام بعض الناس قد يكون بهذه الصفة واما حكمه فلان من ادرك الامام في الركوع وشاركه فيه
ليس يدرك تلك الركعة فبقا هذه شبهته لم تحقق القوات لبقا محل الاداء من وجه وقد شرع من جنسها في حاله شبهته بالقيام وهو تكبير
الركوع حتى ان من سبى عنه وهو امام او مسبوق يسجد للسبوء وان سبى عنه ثم تذكر في ذلك الركوع كبر فيه واذا شرع من جنسها في حاله شبهته
بالقيام احتمال ان يكون سائر ما احتج بها لا اتحاد الجنس واحتمل المغارقة وهذا حكم قد ثبت بالشبهة لان التكبيرات عبادة فكان الاحتياط في
ضلعها لبقا ربه اذا ادرك بقا المحل من وجه لا باعتبار ربه بقضاء بخلاف القراءة والقنوت وتكبير الاقتماع لانها غير مشروعة فيها
حقيقة القيام بوجه وبخلاف الامام عن اداسي التكبيرات لانه قادر على حقيقة الاداء بالعود الى القيام فلا تعلل بشبهة وهذا هو من حقيقة الاداء
في عمل شبهه فكان ما ذكرنا نظير الفاتية الذي لا مثل له عند من وجب عليه عند ابي يوسف رحمه الله فيسقط التكبيرات التشريع وعندنا
نظير القضاء الذي لا شبهة الاداء على عكس فعل الاحتق قوله وهذه الاقسام اى الاقسام تسعة المذكورة يتحقق في حقوق البهائم كما يتحقق
في حقوق الله فتسليم العبد لمغضوب يبنى على الوصف الذي ورد عليه لغضب ادراكه لانه ادعى ما عليه اصلا ووصفا فكان بمنزلة اداء صلوة
بالجماعة في حقوق الله تعالى وردوا مشغولا بالدين بان استهلكا لمغضوب في يده مال الانسان فتعاقوا الضمان برقبته او بالبنانة بان جنى
في يده جنانية يستحق بها رقبته او طرفه اذا قاصد لانه اداء لا على الوصف الذي وجب بمنزلة صلوة المنفرد فلو جود اصل الاداء قلنا
اذا ملك في يده المالك قبل المنع الى ولي بنانية او بيع في الدين على الغاصب والمقصود فيه قلنا اذا وقع او قتل بذلك لسبب او بيع في ذلك الدين
رجع المالك على الغاصب بالقيمة كان الرد لم يوجد قوله اذا امر عبد الغير اى عبدا بعبادة ثم اشتراه كان تسميه اداء يشبه القضاء كفضل
الاحتق الاكونه اداء فلا سلم اليها عين ما وجب عليه بالتسمية فانها قد صحت بالاجماع حتى وجب عليه تسليم قيمة العبد عند العجز لامر المثل
فثبت ان الواجب عليه تسليم اى من العقد من القدرة وقد فعل ما شبهته بالقضاء فلان تبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا لا بدليل
من ابطاله رضي الله عنه فنصدق بمديته على امره ثم مات فورثها معها من مال من ذلك رسول الله عليه السلام فقال عليه السلام

ان الله تعالى قبل صدقك ورد عليك حديثك وان عاشت رضى الله عنك انت دخل رسول الله عليه السلام والبرقة نفوسهم فموتت عليه
جزا وادام من ادم بيت فقال عليه السلام انما ابررته فيها نحو قالى ولكن ذلك لم تصدق به على بريرة وانت لا تامل بعدد قة فقال
عليه السلام هو عليها صدقة ولنا دية فجعل احتملات بسبب بمنزلة احتملات بعين ولا يقال يصح بها والصدقة لا تحل لمنه باشم وموالمهم
لانا نقول انها كانت مولاة عاشت كوى من بنى تيم لاس من بنى باشم كيت وكان ذلك التصديق تلوها بدليل كونه لها وحرمة محضته بالنسبة
عليه السلام ولان بقصد الوصف تميز حكم بعين مسا وشعرها كالحمر اذا تحملت تغير حكمها الطبيعي من الحرارة الى البرودة ومن الاسكار الى
عدس وحكمها الشرعي من الحرمة الى حل وقد تغيرت قبل الملك حل لتصرف للبائع الى الحرمة وحرمة للشترى الى حل ايضا فيكون ان يحل
بعين باعتبار بمنزلة شئ اخر واذا ثبت هذا كان تسليم من الزوج ادا مال من عنده مكان ما استحق عليه فكان شيها با نقض من هذا
الوجه فلا اعتبار معنى الادارة لا ليملك الزوج ان يمنعه اياها بتجوز المرأة على القبول كما لو كان في ملكه عند العقد ولا اعتبار بجهة نقض
قلنا لا يثبت الملك للملكة قبل التسليم انما ينفذ اعتقادها وتصرفاتها منه وينفذ اعتناق الزوج ونقصاته فيه من الكتابة والبيع
والهبة وغيره لانه ملوكة قبل تسليم القضا فكانت منه تصرفات مصدا فيه محلها فتنفذ قوله وضمان انصب قضا بمثل معقول اما كونه
قضا فحالته اسقاط الواجب وهو رد البعش من عنده اما كونه بمثل معقول فلان مثل الواجب ان يكون كاملا وهو مثل صورة ومعنى
كما في المشليات او قاصدا وهو المثل بنى كاليقمة زوات اليقمة والمماثلة بين الغائبة وبين كل واحد منهما مدركة بالعقل الا ان الاول
وهو المثل صورة ومعنى سابق على المثل معنى لان القضا واجب بطريق الجبر فان لم يصب فوت على لم يصب منه بصورة والمعنى فالجبر
التمام ان يتداركه با دمال من عنده هو مثل لما فوت عليه رة ومعنى كالمثلة للمثلة حتى يقوم مقام المنصوب من كل وجه فكان نقضا
على المثل معنى حتى لو ادعى القيمة في غصب البشلى مع القدر على المثل بل بان يوجه في الاسواق لا يجر المالك على القبول رعاية
حقه في الصورة عند الاسكان كما لو ادعى المثل الكامل مع القدرة على رد بعين فاذا جبر عن المثل الكامل فحينئذ يحجر المالك على قبول
القاصر للصورة قوله وضمان لنفس والاطراف بالمال يعنى في حالة الخطأ نقضا بمثل غير معقول على مقابلة البقية في الصوم لان المماثلة
لا تفصل بين الغائب والمال صورة وهو ظاهر ولا معنى لان الادعى مالك بمثل والمال ملوك بمثل فلا يتماثلان ولان المال جعل
مثل المال اخر غاية صورة قضا ويهائى قدر المالية لا غير وهذا التفاضل بالمكان طريق المماثلة بينها منسدا ولان المثل يعنى
مباراة عن قيمة الشئ اى قدر المالية بالدراهم او الدينار او الكين الشئ لا الم يكن له قيمة كذا من الاسرار واذا تزوج امرأة على عبد
غير عبيته صحت تسميته عندا خلافا للشافعى رحمة الله ووجه الوسط فان انا ما بعين اجبرت على القبول لانه ادعى عين الواجب
وان انا ما بالقيمة اجبرت على القبول ايضا وان كاتيم قيمة القضى قضا له لانه لا اذ هو تسليم مثل الواجب ولكن السبب بينها
لما كان مجهولا باعتبار الوصف لا يكتفى بتسمية قبل التعيين الا بالتقويم فصارت لقيمة اصلا من هذا الوجه اذ هى بهذا الاعتبار
مثل تسليم العبد الذى يكلم به فكان تسميا من هذا الوجه ادا لا قضا لان القضا خلف عن الاداء فيثبت بعد ثبوت الاصل
لا قبله فصارت القيمة مثل المسمى في الوجوب لانها صارت له لانه لا يبايعا اعتبارا او العبد اصل تسمية
فكانه جب بالعقد احد الشيين فيخير الزوج وتخير المرأة على قبول القيمة كما يجوز على قبول المسمى وهو العبد الوسط بخلاف العبد
العين والمكيل والموزون الموصوف لان المسمى معلوم محضا ووصفا فكانت قيمة قضا خالصا فلا يعتبر عند القضا رة

على الاصل فان قيل فعل ما ذكرتم يصير كانه تزوجها على عبدا وقيمة وذلك يوجب فساد التسمية فوجب مذهبنا ان مثل اذن كما قال المحقق
رحمه الله الايراني انه لو عين العبد فقال تزوجك على هذا العبد اقيمة لم يصح التسمية فوجب جهالة العبد او لم قلنا انما يفسد
التسمية في المسئلة المذكورة لانه اذا قال على عبدا وقيمة صارت القيمة واجبة بالتسمية ابتداء وهي مجهولة لانها دراهم مختلفة العبد
لانه لا بد من اختلاف بين المتولين مضار كانه على عبدا ودرهم فيفسد الجهالة فاما اذا قال عبيد فقد صحت التسمية لان جهالة
الدرهم المضمون ولم يجب القيمة بهذا العقد لانه ما سها ما فيه لكنها اعتبرت بنا على وجوب التسليم المسمى لما ذكرنا انه لا يتكهن منه الا عرفتها ولما
كانت سببية على التسمية مسمى معلوم جازان ثبت كما اذا تزوجها على عبيد بعينه فاستحق او تلك فان اقيمة يجب جهرا وتصف بطا
قبل الدخول لانها وجبت بنا على مسمى معلوم لا ابتداء كذا في الاسطر قوله ثم الشرح مرق الى اخره اختلاف الامة في جواز
التكليف بالمتنع وهو المسمى بتكليف بالايطاق فقال صحا بنا وجههم ان لا يجوز ذلك عقلا ولهذا لم يقع شرعا وفات الا شرعية
انه جائز عقلا وحتما في وقوعه والاصح عدم وقوعه والاختلاف فيما هو متنع لذاته كما يجمع بين الضدين والعقدين بين شرعتين
فاما تكليف ما هو متنع لغيره كما يمان من علم الله تعالى انه لا يؤمن مثل قوله واني جهل وسائر الكفار الذين ما تواس على كفرهم
فقد اتفق الكل على جوازه عقلا وعلى وقوعه شرعا فلا شرعية متسكو ابا ان التكليف منه تعالى بغيره في عبادة وعماله في عبادة
سواء اطاق العبد او لم يطق وانه الان امتناع التكليف اما ان كالاستحالة في ذاته او لكونه قبيحا لا وجه الى الاول لتصور صدور
الامر من الله تعالى بالمتنع للعبد ولا يلزم الا في الثاني لان القبح انما يكون باعتبار عدم حصول الغرض والقديم بمنزلة عن الغرض
ومتسك احصا بنا رحمه الله بان التكليف العاجز عن الفعل بذلك الفعل بعد شقها في الشاؤم تكليف الاممي بالنذر فلما يجوز نسبة
الى الحكيم حل جهالة حقيقة ان مكنته التكليف هي الابتداء عندنا وانا نتحقق ذلك فيما يفعله العبد باختياره فيثاب عليه اذ يتكلم
باختياره فيجانب عليه فاذا كان بحال لا يمكن وجود الفعل منه كان جبريا على ترك الفعل فيكون معذورا في الامتناع فلا يتحقق معنى
الابتداء وبقا في الكلام يعرف في علم الكلام ثبت بهذا ان القدرة الممكنة وهي اذني ما يتمكن به العبد من اداء العزم مشروط
في جوب ادا كل ما ثبت باثره بطريق محسوس او بطريق العقل به شيئا كان المأمور به ماليا لا خيرا عن الجبر وعن التكليف باليسر في الوسع
ثم هذه القدرة شرطت لوجوب الامور دون وجوب العقول حتى لو قدر على الاداء في الوقت ثم زالت القدرة بعد خروج الوقت
وجوبه بالقضاء لان هذه القدرة شرطت في ابتداء الوجوب لصحة التكليف ولم يتكرر الوجوب في واجب واحد لما بينا ان القضاء
يوجب بالسبب الذي يجب به الاداء كحان وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب بعينه لا وجوبا اخر وقد يتحقق لوجود القدرة في ابتداء
التكليف فلا يحتاج الى اشتراط قدرة اخرى فلهذا كل الوجوب لان الوجوب لا يتكرر في واجب واحد فلا يتكرر شرطه لان وجوب القضاء
يقا ذلك الوجوب وبقا الشيء غير وجوده ولهذا صح اثبات الوجود ولفي البقا بان يقال وجد ولم يبق فلا يلزم ان يكون ما هو شرط
للوجود شرطا لبقاء البقا لان ما هو شرط الشيء لا يلزم ان يكون شرطا لغيره كما يشهد في النكاح شرطا لابتداء دون بقاء ولا يلزم منه
تكميله ما ليس في الوسع لانه بقا التكليف الاول الذي وجد شرط لا تكلف ابتداء هي فلهذا لم يشترط فيه القدرة والدليل عليه
ان في النفس الاخرية من العلم به من غير ان يكون من الصلوات والعبادات واج وغير ذلك وقد يتقنا انه ليس بقادر على تداركها
ولهذا ببقى عليه بعد الموت وليس ذلك كاجزاء الاخيرين الوقت في حق الاداء لانا اعتبرنا ذلك ليعلموا انه في خلقه ولا خلاف

للقضاء فلم يعتبر وقد بقيت القوات عليه فلم ان القدرة مختصة بالاداء ولا يلزم عليه ما اذا فاتته صلوات في ائتمه فقتضانا في المرض قاعده
او مومنا او مضطجها حيث يخرج به عن العهدة ولو لم يشترط القدرة في القضاء لما خرج عن العهدة لان القيام والركوع والجلوس كانت
واجبة ولم يأت بها لنا نقول انه قضاء كما وجب عليه الاداء لان شرط في الاداء اصل القدرة التي يمكنه من الاداء فانما او قاعده
القدرة كميته فظهر بهذا ان استطاعة على القيام ما كانت شرط في الاداء بل شرطنا ذلك لكونه قادرا على القيام لان يكون القدرة
على القيام مشترطة في الصلوة لا يري انه لو كان مريضاً في الوقت يلزمه الصلوة على ما يستطيعه فملم ان الشرط هو مطلق القدرة
لا القدرة المكيهة كذا في بعض الشروح وليس يتضح والحاصل ان بقا الوجوب يستثنى عن القدرة والحالات لا تثبت ابتداء بدون القدرة
فيظهر وثمة فيما اذا مات قبل ان يقدر زماناً ثم ما بينه من القوات بتأخيرها وان لم يكن القدرة موجودة اجملاً لم يأنم فاذا
قدر على الحج مثلاً بملك الزد والراحلة حال من الطريق وجب عليه الاداء فان لم يحج ولم يقدر بعد يواخذ به يوم القيمة وان لم يكن
قدرة عليه اصلاً لم يواخذ به وهذا اذا لم يكن لفعل حاله بقاء مطلوباً سنة فاذا كان مطلوباً فلما بد من القدرة لان طلب الفعل بدون
القدرة لا يجوز الا يري ان المنظور اليه في الشرط القدرة فحال الفعل فيجب الفعل بسبب القدرة في تلك الحالة فان الصلوة اذا جرت
عليه في حالة الصحة قائماً يقضيها في حالة المرض مضطجها ويخرج به عن العهدة ولو وجبت عليه في حالة المرض مضطجها يقضيها في حالة
الصحة قائماً لا مضطجها فلم يشترط القدرة حاله البقاء ولم يكن حال البقاء منظوراً اليها في ذلك ككان الجواب على العكس يومه ما ذكر
في الاسرار في سلكه ان شرط ان الاصل ان القدرة المشتركة لا ابتداء وجود الاداء يشترط بقاء وجود الاداء لانها شرط الاداء فان
القدرتنا لم يكلف اداء ما ليس في القدرة واسقط ما يخرج كثير من حقوته الاداء حقيقة وقت الفعل فيشترط قيام تلك القدرة
المشروطة للاداء وقت الفعل ايضاً الا تسمى اما مشترطة القدرة على التوضيح بالماء حين المباشرة وقيام القدرة على اداء الصلوة
قائماً حين الاداء لا حين الوجوب وبعض الخدق من تلامذة شيخنا كان يقول لا فرق في اشتراط القدرة بين الاداء والقضاء لان
الاداء اذا كان مطلوباً بنفسه اشترط فيه القدرة التي هي سلامة الالات حقيقة ان كان مطلوباً بغيره يشترط فيه نفس التوهم لا غير
ما سميته فكذا القضاء اذا كان الفعل منه مقصوداً اشترط فيه القدرة وان لم يكن الفعل فيه مقصوداً اشترط فيه التوهم ايضاً فليفتقر
الاخير انما يبقى عليه وجوب قضاء الصلوات المتكثرة والمصبات المتعددة بناء على توهم الاستدلال بظهور اثره في المواخذة
كما ان وجب الاداء ثبت في البحر الاخير من الوقت بناء على توهم بظهور اثره في القضاء الا يري ان الاداء انما يفوت مضطجها
اذا كان قادراً على الشغل حتى لو عجز عن الشغل سقط فضل الوقت فلم يكن القدرة شرطاً في القضاء لما سقط ما لمعز الا ان
ما وجب بالقدرة الممكنة يبقى بعد فوات تلك القدرة فتوهم حدوث القدرة فان تحقق التوهم وجب الفعل والظاهر اثره في المواخذة
في الدار الاخرة قوله والشرط كونه اسمى كون القدرة على تأويل المذكور او كون ما يتمكن به من الاداء متوهم الوجود لان
حقيقة القدرة التي بيني التكليف عليها لا يسبق الفعل لما عرفت في سلكه لا استطاعة ولا بد للتكليف من ان يكون سابقاً على الفعل
فدعت الضرورة الى نقل الشرطية الى قدرة سلامة الالات فحتمه الاسباب التي تحدث القدرات حقيقة بها عند ارادة الفعل عبادة
ثبت ان شرط التكليف توهم القدرة لا حقيقةها ولهذا اى ولان شرط هو التوهم فلما اذا بلغ العصبى او اسلام الكافر او افاق الجنون
اعطرت الحالف في اخر جزم من الوقت يلزمه الصلوة عندنا استسماً وقال زفر رحمه الله لا يجب لانه ليس بقادر على الفعل

حقيقة لقوات الوقت الذي هو من ضرورات القدرة فلم يثبت التكليف لعدم شرطه ولا وجه الاعتبار باحتمال حدوث القدرة بامتداد الوقت
لان ذلك احتمال بعيد وهو لا يصلح شرطاً للتكليف لان المقصود لا يحصل به الا ترى ان احتمال سفر الحج بدون زاد وراحلة وما قاتل
القدرة على الصوم للشيخ الغافى واحتمال القدرة على القيام والركوع للمريض بنزول المرض والزمانة واحتمال الابصار للمأذى
بنزول المعى اقرب الى الوجود من ذلك الاحتمال ومع ذلك لم يجعل شرطاً للتكليف وهذا اولى ووجه الاستحسان ان سبب الوجوب
وهو جزم من الوقت قد وجب في حق الابل فثبت به اصل الوجوب اذ هو ليس بنقطة في شئ اخر وشرط وجوب الاداء وهو توهم بقدره
موجود الجواز ان يظهر في ذلك الجزاء استدراك بنقطة شمس فينبغ الاداء فثبت بهذا القدر وجوب الاداء وهو معنى قوله مفسر
الاصل اى الاداء مشروعا اى واجبا بهذا الاحتمال ثم بالجزء المحال يتقبل الحكم لمصلحة خلفه وهو القضاء فان قيل سلمنا ان توهم
القدرة كاف لصحة التكليف اذ كان بنينا على سلامة الالة وجودها ولكن لا نسلم ان توهم حدوث الالة وسلامتها كان لصحة فان توهم
حدوث الالة الطير ان الانسان ثابت وكذا توهم حدوث سلامة الالة الابصار والمشى الماعى والمقدور مع ذلك لا يصح التكليف بالظهور
والابصار والمشى والتوهم الذى ذكرتم من هذا القبيل لان الوقت للفعل بمنزلة الالة كاليد للبطش والرجل للمشى فلا يصح بناء التكليف
عليه قلنا توهم هذه القدرة انما لا يصح شرطاً للتكليف اذ كان المطلوب منه عين ما كلف به فاما اذا كان المطلوب منه غيره فهو كاف
لصحة كالامر بالوضوء اذا كان المقصود منه حقيقة الوضوء لا يصح الاعذار وجود الماء حقيقة فاما اذا كان المقصود منه خلفه وهو التيمم
فتوهم الماء وان كان بعيدا كان لصحة ليعلم اثره في حق وقت شرط حينئذ سلامة الالة لمكان لانه هو المقصود لاسلامته الالة الاصل
وفى مسئلتنا المقصود من هذا التكليف ايجاب الخائف لا حقيقة الاداء في شرط سلامة الالات في حقه وهو القضاء لاسلامته لالات الاصل
وهو الاداء بل كفى فيه توهم حدوثه في طريق الخلف بعض مشائخنا انه باذراك الجزاء الاخير لم يرد السلوقة لان بذلك الجزاء يمكن
من اداء الصلوة بان يأتى بالتحريمة ويشترع فيها ثم يتيمم بعد فروع الوقت لانه اذا شرع في الوقت ثم اتم بعد خروج الوقت كان
ذلك اداء لا قضاء وهذا هو المذهب فيجب على هذا الوجه ثم يخرج عن العدة بالقضاء وهذا فى الظاهر والعصر والمغرب والشائظا هر فافهم
الفجر فلا يجب عليه اداء الفجر لانه لا يتصور بل يجب عليه قدر ما يتصور وهو الشرع في الفجر فاذا لم يشترع في الفجر او شرع ثم افسد
عليه قضاء ذلك بقدر ثم اذا مضى ذلك القدر يجب عليه الباقي صيانة لذلك القدر عن افساد قوله كما كان سليمان عليه السلام
روى ان سليمان لما عرض عليه الخيل الصافات البيا ووفاته صلوة العصر او وادله كان في ذلك الوقت باشتغالها بها واهلك
لكم الخيل بالقرى وضرب الاتفاق كما قال الله تعالى فطفق سحبا بسوق والافاق تشو ما بها حيث شغلته عن ذكر ربه وبما دته وقهر
لنفس منها من حظونها بما زاده الشبان الكرمه برد الشمس لموضعها من وقت اهلوات او الورود بتسخير الريح يد لاهل الخيل
فخرجى بامرهم رعا حيث اصحاب اليه اشبه في كتاب عصمة الانبياء وكتاب خصص الانبياء من مقصص الانبياء عليه السلام كما فى
الحلف على من السماء فان من خلف ليس السماء او يجوز ان هذا الحجب فيها الحق بيمينه عند فالتوهم البرقان السماء عين مسبوقة
قال الله تعالى يا خبارنا من نحن وانا لكنا السماء والملك يبعثون اليها ولو اقدر الله تعالى على صعودها ليعود بها كعيسى ومحمد
عليهما السلام فينقذ بها يمينه بنا على هذا التوهم وان كان بعيدا ثم يبحث في الحال بعرفه عن ايجاد شرط البرطاهر او ذلك كاف
لبحث ولا يقال احادة الزمان الماضى في قدرة الله تعالى ايضا ممكن وقد فضل سليمان عليه السلام فكان ينبغي ان ينقذ لهم من

بهذا الطريق ايضا حتى لزمته الكفاية بها لانا نقول بذاك اخبر عن فضل قد وجد منه كاذبا فالصدق يستحيل فيه فان الله تعالى وان
اعاد الزمان الماضي لا يصير الفعل موجودا من الحالف حتى يفعل فلهذا لم ينعقد الغموس كذا ذكر في المبسوط وهو نظير من عسى
عليه وقت الصلوة اى اعتبار التوهم وان كان بعيدا في وجوب الاداء خلفه وهو القضاء نظير اعتبار التوهم البعيد في حق من يحرم
عليه اى دخل في وقت الصلوة في السفر وانما اختار لفظ الهجوم دون الدخول لان معناه الايمان بغتة والدخول من غير استئذان
وايمان وقت الصلوة بهذه الصفة ولان العجز في هذه الحالة اكثر فان من دخل عليه باستئذان ربانية لذلك فاما اذا دخل عليه
بغته فالظاهر انه لا يمكنه التنبه لذلك فهو في وقت الصلوة على المسافر مع اشتغاله يتعب السفر وعدم من يعلمه بالوقت من مؤذن وكفه
تجقق العجز عن استعمال الماء لعدم تبيته الماء قبل ذلك ومع ذلك يتوجه عليه خطاب الاصل اى الوضوء وهو قوله فاعلموا الله هم
حدوث الماء بطريق الكرامة كما كان لبعض الشيوخ ولهذا يجب عليه الخطاب ان من يقربه ما ثم يقتل بالجرم الظاهري الى خلفه
وهو القرب قوله ومن الاداء ما لا يجب الا بقدره ميسرة للاداء واذا ثبت انه لا بد لصحة التكليف من اصل القدرة فاعلم ان الله
تعالى يقتل على عباده ومن عليهم من بعض الواجبات فبني التكليف فيها على قدرة كاملة دائمة على اصل القدرة وليس قدرة
ميسرة يحصل اليسر في الاداء بواسطة اشتراطها ونبي زائدة على الاولى اى الممكنة بدرجة لان الاصل ان ثبت بها ثم اليسر
وبالاولى لا ثبت الا الامكان ولهذا شرطت هذه القدرة في اكثر الواجبات المالية وبن البدنية لان ادائها اشق على العجز
من البدنيات اذ المال شقيق الزوج محبوب النفس في حق العامة والمغفرة عن المحبوب بالاختيار امر شاق اليه والاشد لولا اليسر
رحمة الله وفرق ما بينها اى بين القدين في الحكم ان الاولى وهى الممكنة شرطت للممكن من اصل الفعل اذ لا وجود له بدونها
فلما تغير بها صفة الواجب بل ثبت اصل الوجوب فكانت شرطا محضا فلم يشترط واما لبقاء الواجب كالطهارة شرط بخوان الصلوة ولم
يشترط واما لبقاء الجواز وكذا الشهود في النكاح والثانية وهى الميسرة شرطت لتيسر فكانت مغيرة صفة الواجب من لجم الامكان
الى صفة السهولة واليسر فشرط بقاء الواجب لالكونها شرطا فان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم ولكن لان صفة الواجب قبل
من اليسر الى العسر بزيادة واليسر بزيادة الالصقة يطل الواجب لانه لم يشترط الا بتلك الصفة فلم يكن ببقاء الواجب من بقائها وليس
التغير ان لم يكن كان واجبا لصفة العسر لقدرة مكنته ثم تغير واشترطت هذه القدرة الى وصف اليسر بل معناه انه لو كان واجبا بقدر
ممكنه لكان جائزا فلما توقف الوجوب على هذه القدرة دون الممكنة صار كان الواجب تغير من اليسر لواسطها فكانت مغيرة
قوله ولهذا اى ولا شرط لبقاء هذه القدرة ببقاء الواجب الذى تعلق اليسر بها قلنا بانه الضمير للشارح ليسقط الواجب وهو الزكوة
بهلاك النصاب والعشر بهلاك الخراج والخراج اذا اضطلع الزرع آتيا سائلا قلنا لان كل واحد منها متعلق بقدرة ميسرة وقال تعالى
رحمة الله اذا تمكن من الاداء ولم يؤد ضمن لان الوجوب تقرر عليه باتمك من الاداء ثم بهلاك المال والخراج عجز عن الاداء لعدم
ما يؤدى ومن تقرر عليه الوجوب لم يبرأ بالعجز عن الاداء فبقى عليه كفاي ديون العباد وصدة الفطر ولان الواجب جزء من النصاب
فلما لم يؤد حتى ذهب المال بعد تمكنه من دفعه لم يمتنع عن عمله فيضمن كمن لم يصل حتى ذهب الوقت ولنا ان الشرع اوجب الاداء بصفة
اليسر لانه حلقها بقدرة ميسرة والحق المستحق متى وجب لصفة اليسر الا كذلك لان الباقي عين الواجب ابتداء كالمالك اذا ثبت
بيعته في ذلك ان ثبت بيمينه كذا وكذا في الذمة من صلوة او صوم او مال واما الواجب وجب ببعض فاما المال حقيقة

او تقدر بما فلو بقي بعد هلاك ذلك المال الذي هو منه لا تغلب غرامته ياتي على اصله فلا يمكن الباقي ما كان واجبا ابتداء بل يكون شيئاً آخر فلا تجب الاسباب جديدة ولا يلزم عليه بقا الواجب بعد استهلاك انصاب وان كان الباقي غرامته محقة لانه لما تعدى على محل مشغول بحق الغير عند المستملك قلنا جرحا عليه فينتج الواجب ببقاء المال تقدير انتم استوضع وجوبها بقدره ميسرة فقال الاتري انه اى الشارع خص الزكاة بالمالي النامي اى علق وجوبها بوصف النماء ليلا يتقص به اصل المال وانما يفوت به بعض النماء غير ان الشارع اقام المدة في انصاب المعد للموت مقام حقيقة يتيسر لان في التعليق حقيقة المنعوض حرج ولذلك اوجب قليلا من كثير وهو ربع العشر فخرنا انها متعلقة بقدره ميسرة فشرط وادامها لبقاء الواجب ولا يلزم عليه ما اذا ملك بعض انصبها حيث يبقى الواجب بقدر الباقي وان كان لا يجب به في الابد ان لان اشتراط انصاب في الابد لم يكن ليسر لان الواجب ربع العشر وادار درهم من اربعين درهما مثل ادرهمته من النامي درهم في اليسر لاشتراط في الابد ليسر المكاف به اهل اللجوء فان المطلوب اعتبار الفقير والغنا بصفة حسن لا يتحقق من غير النامي الا ان الشارع اكد هذا الشرط في باب الزكاة فاعتبر الغنا بالمال الذي جعل سببا للجواب فكان انصاب بهنما بمنزلة القدرة الممكنة في البهائم البدنية فلم يشترط لبقاؤه لبقاء الواجب فكان ينبغي ان لا يستلزم الزكاة بهلاكه الا انما تسقط نفقات النماء الذي تعلق اليسر بالنفقات انصاب واذا ملك بعضه بقي بقسط الباقي لبقاء اليسر بقاء النماء في ذلك بقدر قوله والعشر ما يخرج يعني وجوب الشرع متعلق بالقدرة ميسرة ايضا لانه من ملون الارض وقد تعلق بحقيقة الخارج الذي هو ناء بالبرقبة الارض ولا مال آخر من اسكان اليجاب فيها وجب قليل من كثير من اسكان اليجاب الكل فذلك يشترط بقاءها لبقاء الواجب فاذا ملك خارج يسقط ويخرج بالتمكن من الزراعة يعني انه وجب لصفة اليسر ايضا لانه من ملون الارض كالعشر وتعلق وجوبه بناء الارض لا برقبته حتى لو كانت الارض سخرة لا يجب عليه شيء وكذا لو لم يتيمم الخارج بان ذرها ولم يخرج شيء ولم يتعلق بكل النماء بل ينقطع حتى لو زادها خارج على نصف الخارج يحط الى النصف فثبت انه واجب بصفة اليسر لانه ان النماء هنا اعتبر تقديره بالتمكن من الزراعة لان الواجب ليس من جنس الخارج فمكن اعتبار النماء التقديرى بالتمكن من الزراعة فلا يجعل تقصيره عذرا في البطال حق العزاة ويجعل النماء موجودا وحكما لتقصيره كما يجعل موجودا بعد تحول في مال الزكاة بخلاف العشر لانه اصنافي فلا يمكن ايجابه الا في النماء الحقيقي بخلاف ما اذا اصاب الزرع آفة حيث يسقط الخراج لانه لم يقصر حيث لم يعطها الا انه اصبحت فلا يعزم شيئا لكلا يودى الى استيصاله حتى لو كان بعد الاصل طلام مدة يكون فيها استقلال الارض الى اخر السنة لا يسقط الخراج ايضا كذا سمعت من شيوخنا قدس الله روحه قوله ولهذا اى لاشتراط بقاء القدرة الميسرة لبقاء الواجب المتعلق بها قلنا ان الحاشية في اليمين الذي له قدرة التكفير بالمال اذا ذهب ماله بعد ما وجبت عليه الكفارة بالمال وجب عليه التكفير بالصوم لان هذه الكفارة تجب بقدره ميسرة لو بين احداهما ان الشارع خيره بين الواجب الكفارة وذلك تيسر لان ايجابه اذا ثبت له يوفق بما هو الايسر عليه كالمسافر يخير بين الصوم والفطر لو كان الواجب صينا كان اشق عليه كالقيم يجب عليه الصوم عينا ولا يلزم عليه صدقة الفطر حيث خيره فيها بين نصف صاع من بئر وبين صاع من شعير او تمر وغير ذلك ولم يفد التبخير حتى قلنا انها واجبة بقدره ممكنة لان ذلك ليس تخيير منا فلما يفيد اليسر حقيقة ان المقصود من التخيير قد يكون تأكيد الواجب وقد يكون تيسر الامام على المكاف فظهير الاول قوله تعالى ان اقتصدوا انفسكم

او اخر جواسن ويا ركم اى للبحر ان يصدر واحد منها وقولك لو لم يكن غضبت عليه امان لقولنا الملية ربح القرآن او لقولنا الكتاب
 الفلاس في الكتب كذا جزاء من العلم ثم تنام والالا تمن منك فالمقصود منه تأكيد ما وجبت عليه من الشهادة في القتب لا اليسر عليه
 ومعناه ولا بذلك من ان تفصل احد هذه الاشياء البتة وان لا يعرف منك الشهادة لا محالة ونظير الثاني قولك لعلمك احتسرت هذا
 الدرهم لما اوجز او فاكته فالمقصود منه التيسير معناه اختصر منها بالتيسير عليك ثم يعرف المقصود بالتغييرات الشرعية يكون تلك الاشياء التي
 خيرة المكلف فيها متماثلة في المعنى او غير متماثلة بين لانها اذا كانت متماثلة في المعنى فالتميز على الصورة ولا بغيره بالصورة فيضيد تأكيد التماثل
 وان كانت مختلفة في المعنى غير متماثلة فيه كما في الصلة في شدة تبعده عن التمييز الى المعنى فيضيد التيسير لا محالة فصدقة الفطر من قبيل الاول
 لان الواجب فيها مقدار ثابت لغت مبلع من بروقته صانع من شعيرة او من تساويه عندهم وكذا المقصود دفع حاجة الفقير الى هذا
 اليوم والكل فيه سواء فلا ينفيد التغيير التيسير فمقابل ايضد التأكيد ويصير معناه لا بد من ان يقع الاداء الى ما باء او تصدق صانع
 من برة او غير ذلك مما يماثل في الماليت وكفارة ايمن من قبيل الثاني لان ما يملك الاشياء مختلفة اختلافا ظاهرا فالتميز فيما يقع
 على الصورة والمعنى فيضيد التيسير والثاني انه نقل الحكم الى الصوم بالعجز الحالى مع قويم القدرة فيما بعد ولم يعتبر العجز المستدام في
 العمر كما اعتبر في حق الشيخ الفاني وكما اعتبر عدم الاستمرار في العمل ان لم آت البعيرة فبهدى حرو قوله ان لم اطلقك فانت طالق
 فدل ذلك على تيسر الامر على المكلف وفتح باب التدارك عليه بالخروج من العدة بالصوم في الحال واذا ثبتت انها وجبت بقدر
 سيرة كان اى وجوب الكفارة من قبيل الزكوة في اشتراط بقا القدرة بقا الواجب فاذا ملك المال انتقل الوجوب الى الصوم
 ضرورة قوله الا ان المال اى لكن المال الى آخره جواب عما يقال لما كانت الكفارة من قبيل الزكوة حتى سقطت بهلاك المال
 كالزكوة كان ينبغي ان لا يعود الوجوب بحصول مال آخر بعد سقوط كفا في الزكوة فقال الوجوب في الزكوة متعلق بالعين فان
 الشرح اعتبر القدرة على الاداء للمال الذي وجبت الزكوة بسببه لا بمال اخر وجعل انصاف ظر فالواجب قال الله تعالى
 وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وقال عليه السلام في المرفة ربح الشر في اربعين سنة في خمس من الامل شاة
 فبمصول مال آخر بعد فواته لا ثبت القدرة على الاداء فلا يعود الوجوب فاما في الكفارة فلم يتعلق الوجوب بمال عين بل بطلاق
 المال لان المقصود ما يصلح للتقرب بالوجوب بالثواب المستلزم لمحض وهو لا يشترط فيه المال مكان المال الموجود وقت البحث
 والمستفاد بعده فيه سواء قاي بال اصابه من جدي بعد انحطاط بعد الهلاك واست به القدرة اى حصلت وفتت بخلاف
 الزكوة ولهذا اى ولان المال غير معين في الكفارة سواء بال الاستهلاك منه الهلاك حتى سقط وجوب التكفير بالمال
 بالاستهلاك كما سقط بالهلاك بخلاف الزكوة لان المال فيها لما كان عينيا كان استهلاكه بعد اهل محل مشغول بحق الغير
 فيوجب الزمان ولما لم يتعين المال بهنا لم يكن الاستهلاك بعد اهل حق الغير لو حصل كان الهلاك والاستهلاك سواء قوله
 بما يباح الى آخره يتل ان يكون جوا ليقال المحج وجب بقدره ميسرة بدليل انه يشترط فيه القدرة على الزكاة
 والراحلة وهما انما على اصل القدرة فان ادنى القدرة فيه صحت البدن بحيث يقدر على المشي والكتساب الزكاة في الطريق
 وهذا اصح النثرية ما يشبه لم يشترط بقا بالبقا الواجب حتى لم ينفذ منه اى بقوات القدرة على الزكاة والراحلة بعد تقدير الوجوب
 عليه وجب تحت عهده وكذا لم يمتد الفطر وجب بقدره ميسرة بدليل ان الغنى بالانصاف شرط الوجوب واصل القدرة يحصل بمالك

نصف صاع من براو صاع من شعير حتى ما تم لم يشترط بقاؤه بالبقاء الواجب حتى بقي في ذمته بعد فوات الغنا فاشترى الى الجواب بانكر
 ويقتل ان يكون ابتداء بيان ان بايتين اجادتين تنجبان بقدره محكمة المالك فلا يشترط مئة نفس الاستطاعة كقوله تعالى من استطاع
 اليه سبيلا ولا يتحقق الاستطاعة للناسي عن الكعبة الا بالزاد والراحلة فانها من ضرورات مثل هذا السفر على ما عليه العادة فكانت
 اشتراطها لبيان ادنى التمكن من هذا السفر لا للتيسير لان اليسر لا يقع الا بخدم وراكب واعوان وليست هذه الاشياء بشرط الاجاء
 فثبت ان القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب لا لشرط اليسر فلم يشترط دواها بقاء الواجب وانما لم يعتبر التوهم الذي ذكره
 المسائل في كونه ادنى القدرة كما اعتبر في الصلوة لان في اعتباره فيه حرجا عظيما فانه يؤدي الى الهلاك في الغالب واخرج من معنى واعتبر
 في اداء الصلوة ليعظم اثره في خلفه وهو القضاء لا لغير الاداء ولا خلف الحج فيبقى لمباشرة اخرج فذلك لم يعتبر وكذلك اى وشكل الحج
 صدقة الفطر في انها لا يجب لصحة اليسر بل يجب بقدرة مكملة واشترط بقاؤها ليس ليسر بل يصير الموصوف به اى بالغنا اهل
 لغنا يعني هذه الصدقة وجبت اغناء للفقير عليه سلام اغنوا هم فلم يكن من اعتبار صفة الغنا في المكلف يصير لواسطة المال لغنا
 ادوار الاغناء من غير الغنى لا يتحقق كالتملك من غير المالك واعتبر من عليه بان المراد من الاغناء المذكور في الحديث ليس الاغناء
 والشري بل له ادغناؤه عن المسئلة بآيات كفاية يوم العيد اليه فلا يكون الغنى الشرعي شرطا لا يمتد به واجب عنه بانه ثبت باليسر
 ان المراد من الاغناء كفاية الفقير بقربة قوله عليه السلام عن المسئلة فبقى الغنى المشروط في جانب المودى مطلقا فينصرف الى
 ما هو المتعارف في الشرع وهذا ضعيف لان اشتراط الغنا في المودى ثبت ضرورة وجوب الاغناء فاذا ثبت ان المراد منه ليس الغنى
 الشرعي فكيف ثبت اشتراطه في المودى به فلا ولى ان يقال انما اعتبر الغنا الشرعي لانها شرعت للاغناء الفقير عن السؤال بالغير
 فلو كان الفقير المودى جوبها صارت مشروطة لاحواجه الى السؤال وذلك لا يجوز بآية انه اذا ما يتمكن به من اغناء الفقير عن المسئلة
 وهو نصف صاع من بر مثلا كان هو غنيا من المسئلة به متمكنا من الاغناء فلو اعتبر هذا الغنا وامر بالاغناء لهاد الامر على موضوعه
 بالنقص لانه حينئذ يصير محتاجا الى المسئلة وهذا لا يجوز لان دفع حاجته نفسه لئلا يحتاج الى المسئلة اولى من دفع حاجته الغير ولهذا
 شرط الشافعي رحمه الله ان يملك من وجبت عليه الصدقة ماعا فاضلا من قوته وقوت من يقوته يوم الفطر وليتة الا ان
 عندنا ما دون انصاف له حكم العدم في الشرع حتى حل لملكه الصدقة فشرط انصاف يشترط حكم الوجوب وشرعا فتمتق الاغناء ثم ينضم
 ما ذكر ان الاغناء شرط الالبية لا ليسر بقوله لا يبرح اى هذا الواجب وصدقة الفطر يجب شياب البذلة اى بالثياب اى
 يتبذل وتستعمل في اللبس او شياب الجمال التي تلبس في المواسم حتى لو ملك من هذه الثياب فاضلة عن حاجته الاصيلته ما يساكو
 وجبت عليه صدقة فطر وهذا النوع من المال يحصل حصل التمكن والغنا دون اليسر لان حصوله متعلق بالمال الذي يكون
 الاداء من افضل وليس ذلك بشرط جهنا ولهذا لا يشترط حوالان الحول لمحقق سواء بل اذا ملك لصاحب البذلة الفطر لم يبرح منه صدقة فطر
 ويلزمه بسبب راس بحر والوبر وام الولد والعبد المديون فخرجنا ان الغنا شرط التمكن لا لشرط اليسر فلم يشترط دواها بقاء
 الواجب وانما يمنع الدين عن وجوب هذه الصدقة لانه بعد الغنا لانها وجبت لصحة اليسر والغنا من شرط الالبية فيمتنع الوجوب
 بعده لا لحالة ولهذا لا يمنع الدين العبد من سببته للوجوب اذا ملك المولى لصاحبها فاضلا عن حاجته الاصيلته لان الغنا بهذا العبد
 ليس بشرط ودين العبد لا يمنع حصول الغنا بالآخر فلا يمنع الوجوب بخلاف دين عبد التجارة حيث يمنع وجوب الرقبة لان

يشترط في الزكوة ان تصاب حتى سقطت الزكوة بهلاك تصاب ان كان غنيا بالخردين البعيد عدم انما بهيئته وجوب الزكوة والحق
 في صفه بحسن المأمور به اعلم ان حسن الشيء عند من جعله عقليا عبارة عن كون عاقبة جيدة والقيح بخلافه عند من جعله شرعيا
 وهو ما قلناه العرض والقيح بخلافه ذلك وقيل بحسن عبارة عن كون الشيء مطلوب الوجود والقيح عبارة عن كونه مطلوب العدم وفي تحقيقه
 والقيح وكونه عقليين او غيرهم كلام طويل لنا ولا شعرت به ليس هذا موضع تقريره ثم ان حسن المأمور به من تعضايا الشريعة لاس من موجبات
 الامة لان حقيقة الامر يتحقق في القبح كالكفر والسفاهة والعبث كما يتحقق في الحسن الا يرمى ان الساطع الجايز اذا امر انسانا بالثبات بالانسان
 او نفسه بغير الحق كان امر حقيقة حتى اذا خالف المأمور به ولم يات بما امره يقال خالف المأمور به لان الامر لما كان طلب المأمور به بالكلية
 الوجهة حتى صار واجب الاقدام عليه والشارع حكيم على الاطلاق اتفقوا الامر الصادر منه كون المأمور به حلالا لا يلحق بالحكملة
 طلب ما هو قبح بالكلية الوجهة قال الله تعالى ان الله لا يهدي القوم الفاسقين وقال جل جلاله وينهى عن الفحشاء والمنكر وبالله المنة كون المأمور به
 حسنا والعقل لا يعرف بها الحسن انه موجب لنفسه اذ لو كان حسن المأمور به بالنقل لما جاز وروى الشيخ عليه لان حسن العقل لا يروى عليه
 التمييز بحسن شكر النعم وحسن العدل والاحسان ثبت ان حسن المشروعات من تعضية الشريعة والعقل لا يميز بين الحسن في ذاته
 وفي بعضها في غير با فان قيل الفعل عرض وانه صفة والصفة لا يقوم بها الصفة فكيف يصح وصفه بالحسن والقيح والوجوب حقيقة والقيح
 الفعل قبل الوجود يوصف بكونه حسنا وقبيحا واجبا وجزا لا المعدوم لا يقبل الصفة حقيقة فلما هذه صفات راجعة الى الذات لا الوجود
 للوجود والحدوث مع الحدث وكما عرض الواحد الذي يوصف بانه موجود ومحدث وموضوع وعرض وصفة وكونه وسواء هو متهم بصفات
 راجعة الى الذات لا معان زائدة عليها ولان الفعل يوصف بانه حسن وقبيح لمخوله تحت تحيين التمتع فاعلم انه يوصف بانه
 حادث ومحدث لمخوله تحت احداث الله تعالى لانه محدث قائم به لان ذلك المحدث محدث فيحتاج الى حدوث اخر فيكون حتى الى القول
 لمعان لا نهاية لها وانه باطل ولان هذه صفات اضافية واسماء نسبية والصفات الاضافية ليست بمان قائمة بالذات ولا يكون لها
 موصوفة بها على الحقيقة وانما يقتضي وجود معين علة بين الصفة والموصوف والاسم والمسمى كما في لفظ الاب والابن واللاح فالذات
 موصوفة بهذه الصفات حقيقة لا مجازا وان لم تكن الابوة والبنوة والاخوة معاني قائمة بالذات زائدة عليها ثم يوصف المعدوم بهذه
 الصفات على الطريق الاول والثاني مجازا لان صفات الذات لا يتصور قبل الذات وكذلك الاحداث لا يتعلق بالمعدوم والاحالة
 المحدث وعلى الطريق الثالث على سبيل الحقيقة يوصف المعدوم بانه معلوم وتذكره غير ممكنة كقوله البير ان قوله المأمور به لو كان حسن
 لمعنى في عينه وحسن لمعنى في غيره والذي حسن لمعنى في عينه لو كان ناكرا كان المعنى في موضعه كالمطلوبة فاشياء اخرى بالفعال لا كقوله
 للتعليم والتعظيم حسن في نفسه يعني في صفة الحسن حسن لمعنى في عينه اى الصفة بالحسن بحسن ثبوت في ذاته وحسن لمعنى في غيره اى الصفة
 بالحسن بحسن ثبت في غيره والقسم الاول منقسم على خمسين ما كان المعنى الكلامية اى المعنى للمسمى الصفة به المأمور به بالحسن في موضعه
 من غير نظر الى واسطة كالمطلوبة فانها تسمى بالفعال والاقوال في الذكر على الاقوال لان بين الفعل
 على الافعال الاتري انها تجب على القادر على الافعال دون الاقوال ولا تجب في محله ثم قيام العبد بغيره في الرب واضعا لغيره
 على الشال صارا حرفة الى الارض تعظيم له في نفسه ثم اعتباره بالركوع زيادة في التعظيم ثم التماس السجود في تعظيمه ثم وضع
 الشرف اعضائه على التراب وكذا التمسك بالتمسك والتمسك بالتمسك والتمسك بالتمسك والتمسك بالتمسك والتمسك بالتمسك

التعظیم والمبالغة في التشريف والتقدیس وبذل الجهد في اظهار البعديّة والمسکنة لثقله فثبت ان افعال الصلوة وادکارها جميعا
 التعظیم والتعظیم الله تعالى حسن في نفسه لانه من باب الشکر وشکر المنعم واجب غفلا والايمان من هذا القسم ايضا بل هو اعلیٰ درجة من الصلوة
 لان حسنه لا يتحمل السقوط بحال بخلاف الصلوة ولهذا قدم الامام فخر الاسلام ذكره على ذكر الصلوة الا ان الشيخ لم يذكره ههنا اعتمادا
 على ذكر الصلوة فانه لما ذكر ان حسن الصلوة يعينها عفة الايمان بهذا الوصف اولى قوله الا ان يكون في غير حینه او حال احوال
 طارئة الى التعظیم لانه ان يكون التعظیم في غير وقتة كالصلوة في الاوقات المکروهة وكذا في الفرض قبل الوقت او غير
 حاله كالصلوة في حال الحيض والنفس وحدث والمجاورة فان هذه الحالة ليست بصاحبة للتعظیم لفقده شرط وهو الطهارة وكذا حكمه
 الشرط فيمنه يشترط في هذا العارض فيصيب حرما قوله واما التمتع بالواسطة بما كان المعنى في منه كالزکوة والصوم والحج فان هذه
 الاعمال بواسطة حاجة الفقير الفقير واشتغال النفس وشرف في المكان تضمنت اعناء عباد الله وقهر عوده وتعظیم شعائره فصارت
 حسنة من العبد للرب عزت قدرته بل ثلاث معنى لكون هذه الوسائط ثابتة بخلق الله تعالى مضافة اليه وهو القسم الثاني من القسم
 الاولين فالزکوة صارت جنة بواسطة دفع حاجة الفقير لانها اتياء جزاء مقدر من النصاب المولى للفقير المسلم الذي ليس بهاجة
 ولا مولا ولا يتم هذا العمل الا بواسطة دفع حاجة الفقير الذي هو من خواص الرحمان فصارت حسنة بهذه الوسائط لانه فيها
 لان تملك المال وتنقيصه في ذاته اذا عتبه في حرام شرعا ومنوع عقلا والصوم صار حسنا حصول قهر النفس الامارة
 بالسوء التي هي عدو الله وعدوك كما جاء في الخبر انه تعالى اوحى الى داود عليه السلام عاد نفسك فانها انتصت لمعادني
 وقال عليه السلام اعدى عدوك نفسك التي بين خفيك ولهذا كان ابها ومع النفس اقوى من الجهاد مع اهل الحرب حتى يهي
 الجهاد والاكثر في قوله عليه السلام حسنا من الجهاد الا صغرى الجهاد الاكبر فصار حسنا بهذه الوسائط لانه حسن في ذاته لان
 تجويع النفس ومنع نعم الله عن ملوكه مع النصوص لمصلحة لها ليس بحسن والحج صار حسنا بواسطة انه زيارة امكنة مغفلة
 عظمها الله تعالى وشرفها على غير ما في زيارتها تعظيم صاحبها فصار حسنا بواسطة شرف المكان لانه اذا قطع المسافة
 وزيارة اماكن معلومة يساويا ان نفي ذاتهما سفر التجارة وزيارة البلاد غير ان هذه الوسائط ثبتت بخلق الله تعالى بلام اختيار
 للعبد فان الفقير الفقير ليس بمستحق عباداة اذا العباداة لا يتحقق الا الله تعالى وحاجة الى الكفاية ثابتة بخلق الله تعالى
 جل جلاله بدون اختياره قال الله تعالى وانه هو افنى واقفى اى افقر في قول والنفس ليست بجانية في صفتها بل هي
 مجبولة على تلك الصفة كالنار على صفة الاحراق ولهذا لا يلا امر احد على الميل الى الشهوات ولا يسل عنه يوم القيامة ولا يقال
 لما لم يكن النفس جانية في صفتها كيف استحققت القهر لانا نقول انما وجب قهرها لثقله هو بالملك يقع المرء في الملك
 بسبب متباعدة هو اما كما ان التباعد وجب عن النار احتراز عن الملك وان كانت مجبولة على الاحراق غير فمخافة فيها
 وكذا قتل الحية والعقرب وسائر الموديات جائز وان كانت مجبولة على الايداء غير جانية في ذلك احتراز عن الضرر التي
 ليس بمستحق للتعظيم بنفسه اذ هو محجبه كسائر البيوت بل يجعل الله تعالى اياه مغفلا واهم ايانا بتعظيمه ولما ثبت ان هذه
 الوسائط ثبتت بخلق الله تعالى بلا اختيار للعبد كانت مضافة الى الله تعالى وسقط اعتبارها في حق العبد فصارت حسنة
 لعبادات حسنة فاحتمت من العبد للرب بلا واسطة كالصلوة ولذلك شرطها الاية الكريمة فلا يجب على العبد كالصلوة حسنا

لما ضاع رحمه الله في فضل الزكوة فان قيل الصلوة صارت قرينة بها بواسطة الكعبة ايضا فينبغي ان يكون من هذا القسم كالحق تعالى انما اريد
بالواسطة بينهما فيكون ثبوت الحسن للمأثور به عليه كما بينا ان حسن هذه العبادات يتوقف على هذه الوسائط المذكورة حتى شابهت باعتبارها
الحسن فيغيره والخصية في تقسيم الله تعالى حسن في ذاته من غير توقف له على جهة الكعبة فانها قد كانت حسنة حين كانت القبلة بيت المقدس
وهذا المستحق في وقتي حسنة عند فوات هذه الجهة حاله اشتباه القبلة فلما لم يتوقف حسنها على الوسائط كانت من القسم الاول بخلاف تلك
العبادات فانها لا تكون حسنة بدون وسائطها فكانت من القسم الثاني اشار الشيخ الامام العلامة مولانا بدر الملت والدین في فوائده
التقويم قوله لا حكم بين النوعين وهو ان الواجب متى ثبت لا يسقط الالفعل الواجب او باعتراض ما يسقط بعينه يعني اى احسن لمعنى
في حديثه لما تنقذ هو واحد وهو ان الواجب متى ثبت لا يسقط الالفعل الواجب اى بالاثبات به او باعتراض ما يسقط بعينه اى بالاشتراف
استقاط نفسه بلا واسطة مثلاً الحيض والنفاس ونحوهما وهو اختار ما وجب بغيره فانه يسقط بسقوط ذلك الغير ويتبقى بقاءه كالوضوء والسمي
الى الجملة واغترض عليه بان المراد من الواجب ان كان ما ثبت في الزمة بالسبب يصح قوله باعتراض ما يسقط بعينه لانه قد يسقط بعد
الوجوب بالاعتراض الحادث في الوقت ولكن لا يتقيم ايراده في هذا الموضع انه في بيان حسن ما ثبت بالامر لاني بيان حسن ما ثبت بالسبب
توقفه ان ما ثبت بالسبب وهو نفس الوجوب لا يتعلق بالخطاب وان كان المراد ما ثبت بالامر وهو وجوب الاداء لا يتقيم قوله او
باعتراض ما يسقط لان وجوب الاداء بعد ما ثبت لا يسقط باعتراض واجب عنه بان المراد منه ما ثبت بالسبب الا ان السبب لما عرف بالامر
صحت اضافته ما ثبت به الى الامر بواسطة لما صحت اضافته ما ثبت بالمقتضى الى المقتضى على ما مر بيانه قوله والذي حسن لمعنى في غيره فوكان
القسم الاول فوكان ما يحصل المعنى بعده بفعل مقصوده كالوضوء والسعي الى الجمعة ما يحصل المعنى بفعل الامر به كالصلوة على البيت الحرام
وانما ذكره الله عز وجل فان نافية من الحسن من قضاء حق المسلم وكبت اعداء الله تعالى والزجر عن المعاصي يحصل بنفس الفعل كاقسام الاول
ما يحصل المعنى بفعل مقصود الضمير يرجع الى ما يعني به ان الغير الذي شرع به الامر به لاجله ثبت الحسن له بواسطة لا يحصل بعد
حصول الامر به الالفعل قصدى كالوضوء والسعي الى الجمعة فان الوضوء في نفسه ليس بحسن لانه تبرؤ وتطهر في نفسه وليس في ذلك
حسن وانما حسن التوصل به الى اداء الصلوة فكان حسنا لغيره وكذا السعي ليس بحسن في نفسه اذ هو مشى ونقل اقدام وليس في ذاته حسن
وانما حسن وصار مأثورا به لاقافته الجمعة اذ به يتوصل الى اداها فكان حسنا لمعنى في غيره ايضا ثم الصلوة لا يتبادى بالوضوء بحال الجمعة
لا يتبادى بالسعي لوجوبه لفعل مقصود بعد حصول كل واحد منهما فكان هذا القسم الثالث كالملاقي كونه حسنا لغيره كالقسم الاول
في كونه حسنا لغيره والنوع الثاني من القسم وهو رابع الاقسام ما حسن لمعنى في غيره ولكن ذلك الغير يتبادى بالامر به من غير حاجته
الى فعل مقصود له كالصلوة على البيت والجمعة واقامة الحمد وفان صلوة الجماعة ليست بحسنة في ذاتها اذ هي بدون الميت بحسنة
كذلك ذكره القاضى الامام ابو زيد رحمه الله وانما صارت حسنة بواسطة اسلام الميت الا ترى ان الميت لو لم يكن مسلما كانت الصلوة
عليه قبيحة منهيب عنها قال الله تعالى ولا تقبل على احد منهم بات الا بالآية فيثبت انها حسنة لمعنى في غيره وهو قضاء حتى الميت
المسلم وكذا الجماع ليس بحسن في نفسه لانه تعذيب عباد الله وتعذيب ملاءه وليس في ذلك حسن كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
الا اذى عباد الله من عبادهم بغير اذن الرب وانما صار حسنا بواسطة كفا الكافر فانه لما صار عدا لله وللمسلمين وقصد الى محاسنهم
شجعهم او اعداء الكافرين وقهر لهم واعزازا للدين الحق فكان حسنا لغيره وكذا اقامة الحمد وليست بحسنة في نفسها فانما تعذيب

العباد والاعمال واسم كالمبدأ والكتب احداث حسنة بواسطه الرجم من المعاني المنفصلة الى الفساق وتثبت الى الحق جينا
الغنى والخال والعرض والنسب فكانت حسنة تغير الملك المعنى الذي شرع الاسوار به لاجل حسنة هذا القسم يحصل بنفس الالهي
بالامور به فان قضا حق الميت واعلاء الدين ببقا بعدائه وللزجر من المعاصي يحصل بنفس الصلوة والجماعة واما ما وجد
من غير توفيق على فعل احسن فكان هذا القسم في كونه حسنا غير دون القسم الثالث شبهه بالحسن بعينه من وجه كان حسنة
مقابلة القسم الثاني في كونه حسن بعينه مشبها بالحسن غير دون القسم من غير مشبهه بالحسن بعينه فانما اخبرنا ان هذا القسم
الميت وكفر الكافر وان كان الميت من هذا دون الصوم ونظيره لانها وان كانت بتقدير التفاضل في مشبهه في توفيق
بالختيار القيد وضمنه من طواعية فوجب اعتبارها باذنا لا بغيره كانت العبادة حسنة بمعنى في غير الاثار البليغة تنقسم بالعبادة
للرب عزت قدرته فيكون الواسطه المضافة الى غير الله تعالى في فعل العبد بصورة ومعنى بخلاف تلك الواسطه فانها
تمت بفتح التمدد لا بفتح التمدد فيسقط اعتبارها في حقيقة العبادة حسنة من العبد للرب بل هو اسطه قوله وحكم بين العبد
واحد ايضا كما ان حكم العبد بين الاثنين واحد هو لغيره الواجب لوجوب العبد وسقوطه بسقوط العبد واحدا ايضا
كما ان حكم العبد بين الاثنين واحد هو لغيره الواجب لوجوب العبد وسقوطه بسقوط العبد حتى لو سقطت
الصلوة بجميع او في من او غيرهما سقط وجوب الوضوء وكذا حكم السعي حتى لو نقل من الجاهل كبريا لغير السعي
قبل الجاهل بجملة ثم خلى هذا كالمعنى واجب عليه لوجوبه الى الجاهل او كان متلفا فيه فصلى الجملة سقط اعتبار السعي
ولو انما كان حسنة لقضاء من فيها هو المقصود وان سقطت الجملة بمن لم يعمل او سطر سقط السعي وكذا حق الميتة حتى سقط
الصلوة من مقتضى الى اختياره من معنى او قطع طريق سقطت الصلوة عليه وكذا اذا قام به الولي سقطت من الباقيين حصول
المقصود وكذا اذا لم يشكره شوكه الكفار بالقتال مرة لم يقط الف من وجوب القتال ثانيا ولو استور اسلام الخلق عرج
آخرهم فيقتل من القتال وان كان ذلك خلافا لغيره فان النهي عليه السلام قال لمن يبرح هذا الدين قايما قتال عليه
محضاته من المسلمين حتى تقوم الساعة

الفصل في النهي في الله المذموم ومنه الالهية للعقل لانه ما في حق العقاب وفي اصطلاح اهل الاصول هو استدعاء ترك الفعل بالقول
من يودونه وقيل هو قول القائل من غير الاصل على شئ لا يستعلا ويقتل هو اقتضا كف من فعل على جهة الاستعلاء بدونه للعبارة
بعضها قريب من بعض واليهما من الاختراعات عا ذكرنا في حد الاصل الامر ثم حبيته النهي وان كانت متروكة بين التحريم كقول القائل ولا تقرب
الزنى والكرامة كقول القائل وذروا البيع او متعلا ولا تبأ بها او الحق كقول القائل ولا تمدن عينيك الآية وبيان العاقبة كقول القائل
ولا تخف من الله فاعلم الظالمون والذاع كقول القائل قد استعلا على كل شيء الى نفسي واليه اس كقول القائل لا تعذروا اليوم والارشاد كقول القائل
لا تسألوهم ان يتوبوا ان يتوبوا كقول القائل على الله عليه وسلم لا تعذروا والمذاب كراسي فهي عجزا في غير التحريم والكرامة
بالاتفاق فاما الكلام في انها حقيقة في التحريم دون الكرامة او على العكس او مشتركة بينهما لا يشترك اللفظي او المعنوي
بعدم توفيق فعله ما تقدم من الامر من المذيق والتمسرك كذا في عامة نسخ الاصول ثم وجب النهي بغيره بالجملة ووجوب
الانتباه من مباشرة النهي عند ذلك منه الامر كما ان طلب الفصل بالمعنى الوجه مع بقا اختيار الما طلب المحقق

لوجوب الانتباه فذلك طلب الانتباه عن الفعل بالذات لوجوب تحققه بوجوب الانتباه وذكر في المبدأ ان حكم المنهي صيرورة الفعل المنهي
 حراما ونبوت الحرمة فيها فان الشيء والتحرير لا احد موجب التحريم بوجوب التملك بوجوب الملك بوجوب حكم الشيء من
 حيث انه ينبغي فاما وجوب الانتباه فيكون الشيء من حيث انه امر بصدقه في الحقيقة وجوب الانتباه حكم الامر الثابت بالشيء ويكون الفعل
 المنهي عنه حراما بحكم الشيء وتحتفظ الشيء كسرها فجمع المنهي عنه كما ان مقتضى الامر حسن المأمور به لان الحكم لا ينبغي عن الفعل الاتقي كالملازم
 الشيء الماحضة كاللذات تعالى ونحوه عن الحشاش والمسكر كان القبح مقتضياتة شرعا لا لغة فذلك لك القسم المنهي عن في صفة القبح والقياس
 كما ان القسم المأمور به في صفة كسركم كذلك قوله وجوب الشيء من في صفة القبح فيقسم اقسام الامر في صفة كسركم القبح بعينه وصدقا لا كلفوا بعينه وما
 الحق به بواسطة عدم الاطاعة والحماية شرعا كالمادة المحذرة وبيع السكر والمضامين والملاقيع وحكم الشيء فيها بيان انه غير مشروع املا او
 تبيع بمعنى في غيره وبوجوب ان الشيء المأمور به في صفة كسركم القبح بعينه فضا اسي كان قبيل ان ذاته بحيث يعترف بوجوبه العقل قبل ان يشرع
 كالكفر والعين وان قبح الكفر بالذات عروا بل يعرف بوجوب العقل لان قبح كفران المنعم مكرور في العقل بحيث لا يتصوره الا بالذات فيكون شرعا
 الكفر كما لا يتصور مع وجوب الايمان وكذلك اجبت فانه لما كان عبارة عن فعل خال عن الغاية او عما ليس له عاقبة حسنة على ما قيل يعرف
 بوجوب العقل من غير توقف على جواز الشرع فان الاشتغال به لتضييع للوقت بلا فائدة ومعه لا ينبغي على ذي لب وهذا القسم في
 معاملة الايمان والصلوة بالتحقيق بعينه بواسطة عدم الالبية او المحلثة شرعا كالمادة المحذرة وبيع السكر والمضامين والملاقيع فان البلية
 وان كانت حسنة في نفسه ما كان الشرع لما قصر البلية العبد لا دار الصلوة على حال الهامة عن المحذرة صار فعل صلواته مع المحذرة جنتا
 كحرمه من غير اية تحريم الطاهر والمحبون وكذا البيع وان كان في نفسه مما يتعلق به المضامح لكن الشرع لما قصه عمله على ما لا يتصور
 العبد كحرمه ليس بالان وكذا الملا قبل ان يخلق منه كحرمه ليس بالان صار بيع هذه الاشياء اعتبارا لمحلها في غير محله فحرمه ليس بالان
 ما لا يتغذى به فالتحقيق بالتحقيق بعينه بواسطة عدم الالبية والحماية شرعا كذا في التقويم ونحوه في مقابلته الصوم والمركوة وبيع السكر والمضامين
 ما تضمنه اصلا القول جميع مضامين من ضمن الشيء بمعنى الضمنية يقال ضمن كذا بكذا وكذا كان مضامين كذا بكذا والملاقيع ما في الجلبون
 من الملاقيع جمع ملقوح او ملقوطة من لقحت الدابة او اجبلت وهو فعل لازم فلا ينبغي اسم المفعول منه الا محلا بحرف الجاء الا انهم
 استعملوا هذه الجاء في قوله تعالى ان يقول بعت الولد الذي يحصل من هذا الفعل او من غيره الناذرة وكان ذلك من حادث العرب بمعنى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وحكم الشيء فيه اسي فيما قبح بعينه اما في ضاعته فمما بيان انه اسي المنهي عنه غير مشروع املا
 لان ما قبح بعينه لا يتصور ان يكون مشروع على وجه ثم ان كان المنهي عنه من الافعال كسرية كالمراة وشبهه فيقول الشيء على حقيقة المقار وهو
 تصور المنهي عنه من الافعال المنهي مع تحقق القبح فيه وان كان من الافعال شعيرة كما في بيع السكر والمضامين والملاقيع حراما الشيء
 فيه بمعنى الشيء كالمراة منبها في انقطاع كل واحد منهما عدم الفعل وان كان انقطاع الشيء لعدم من قبل العبد انقطاع الشيء
 من الاصل كقول الله تعالى المنهي جميعا كالمبيع وقت النذر والصلوة في الارض المصنوعة والوطي في حاله كسركم حكم ان يكون
 شرعا وانما الشيء كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم
 كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم
 كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم كالمراة منبها في حاله كسركم

في الطريق فلهذين والا خلاص البيع يوجب بان كثر في الطريق من غير بيع وكذا النسي عن المصلحة في الارض المنصوص يستلزم
الارض حقيقة وهو معنى مجازي قابل للتمكك اذا الشغل يوجب بدون المصلحة والمصلحة يوجب بدون الشغل فكذلك النسي عن الوطى حاله كذا
متعلق باستعمال الارض وهو معنى مجازي للوطى غير متصل به وضعاً فثبت ان النسي عن هذه الاشياء لا يجازيها ولا يجازيها حكمه ليس على النوع
يكون صحيحاً مشروفاً بعد النسي لا خلافاً بين الفقهاء حتى العقد البيع وقت النداء موجب لذلك من غير توقف على التحقيق فلا على الفرض
في الارض المنصوص لان القبح لما كان باعتبار معنى مجازي غير متصل به وضعاً لكونه في الزمان مشروفاً اصله لا وضعاً فالوجوب الحاربه دون الفصل
كالنصائح اذا ترك الصلوة يكون طليعاً بالصوم عاصياً بترك الصلوة ولا يوجب ترك الصلوة في افساد اصل الصوم ولا وصفه لانه مجازي للصوم
غير متصل به وصفه لخصاً لا وان حكمه على النوع كذا وان النسي عن الوطى في النسيض لمعنى مجازي فلاناً ان وطئها في حاله كذا يحسن حكمها
لنوع الاول لمعنى فيما افادتها لثباتها وترويضها بآخر لان حرمته لمعنى مجازي ليقبل التامك فلا يمنع عن حدوث اكمل كما لو ثبت حرمته
وثبت به احصاءه الوطى لمعنى الوطى امرأه ووطئها في حاله كذا يحسن حكمها لخصاً لانه الوطى كما لو طئها في حاله كذا لمعنى الوطى
ذلك كان حدة الزم دون الجدل كذا ولا يسلط الضياء احصاء القذف حتى وجب التحذير على فادفه بعد الوطى كذا في المعنى
وبهذا القسم في مقابلة السعي والظهار قولاً الفصل به المعنى وصفه كالبيع الفاسد صوم يوم آخر لمعنى النوع الثاني مما قبح لغيره الفصل
المعنى الموجب للقيح بحيث صار وصفه لا يتصور انفكاك عنه كالبيع الفاسد وصوم يوم آخر فان البيع الفاسد كبيع الربوا والبيع الوطى
كما لو باع العبد بشرط ان لا يخدم المولى على خلاف مقتضى العقد والبيع بالخمر فلهذا وجب ترك البيع من المولى مما لا يكون فيجاء بصله لكون
الفصل به بالوجوب في وجهه صار وصفه لا في بيع الربوا بشرط الفصل الذي فاته به المساواة والمشروطه بخارج كذا يحسن حكمها
وكذا الشرط المفسد وهو الذي لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاجل المتعاقدين او للمعقود عليه من ان الاستحقاق في معنى الربوا لا الزيادة
عن فضل خال عن العوض مستحق لعقد المعاوضة وهذا الشرط بهذه التثنية فانه حكم الفصل او الشرط اذا دخل فيه صار مستحقه فكان كذا
فما شرطه لا يستلزم لكن التصرف ولا محله ولا الملية العاقبة فلا يزل اصل الشرعية ولكن فاته بشرطه كذا يحسن حكمها فساداً في البيع بالخمر
بما يحلل الذي يمكن في الثمن اذا الخمر ليست بمشترطه وهي مما وجب الاجتناب عنه فلا يجوز تسليمها وتسليمها وانتمج البيع بميزان
الوصف فيفسد ببيع ولا يسلط في صوم يوم آخر لمعنى الموجب للقيح وان كان غير الصوم لكنه اصله وصفه فان الصوم هو الاصل
المفطرات الثلاث منها راح اليه وهو في نفسه من ولكنه قبيح بمعنى الفصل بالوقت الذي هو محل ادائه وهو انه يوم عيد وضيقه وان
داخل في تعريف الصوم كان انحلال الصلوة من قبل الوقت بتميزه الوصف لا فلا يصحوا انفكاك عنه ولما صار المعنى للموجب للقيح في الزمان
بتميزه الوصف كان اشتد اتصاله بين القبح في القسم الذي تقدمه فاوجبنا المشروعة كما اوجب لك القبح الكرامه فيما
تقدمه ليكون الحكم ثابتاً بقدر دليل قوله والنسي عن النسي الافعال المحية تقع على القسم الاول من النسي عن الافعال الشرعية للقيح
على القسم الاخير وقال الشافعي رد في البابين انه ينصرف الى القسم الاول لا دليل ويكون نسخاً لما كان مشروطاً لان النسي
في اقتضائه القبح حقيقة كالا مرفى اقتضاه كمن فيفسد مطلقاً الى الحاصل منه كالا مرفى النسي المطلق احوالاً عن القسمة الدالة
على ان النسي عنه قبيح لعينه ولغيره عن الافعال المحية وهي التي تعرف مساواة الوقت بمقتضى على الشرع كذا ولا الفصل به
اسي محيل على القسم الاول من القبح لعينه لا خلافاً لان اصل ان ثبت القبح باقتضاء النسي فيما انصرفت اليه انما لا يصحف البطلان

منه لا يحصل من غير ضرورة ولا ضرورة هنا لا يمكن تحقيق هذه الافعال مع صفه القبح لانه لو جازع فلا يمنع وجوده بالسبب القبح الا اذا قام
 الدليل على خلافه كالنهي عن العطف في حاله كحيف ومن اتحاد الدواب للرسي والشي في فعل واحد ونحوه بان الدليل قد دل على ان
 عنده المعنى الا انني والمشفة لا يعين هذه الاشياء والنهي في المطلق كما ذكره اذا اورد عن الافعال الشرعية وهي التي يتوقف حصولها
 بتحقيقها على الشرع كالصلوة والصوم والبيع والاجارة وسائر العبادات والمعاملات يقع على القسم الاخير وهو الذي يكون القبح فيه
 نعيه متعللا به وصفا حتى يبقى النهي عنه بعد النهي شرعا باصلا عندنا وان لم يكن شرعا على وصفه وقال الشافعي رحمه الله انه انما النهي في المطلق
 الخالي عن قرينة فيصير الى القسم الاول وهو الذي يكون قبحه لعينه في البابين اسي النوعين هما الافعال المحمية والمشفة عية حتى يبقى
 النهي عنه شرعا باصلا عند النهي عنده اصلها خيا كان او شرعا بالابدليل الاستتار يستعمل ان يكون راجعا الى المهيمن في الصوتين
 اسي النهي عن الفعل المحمي يقع على القبح لعينه عندنا لا بدليل كالنهي عن قربان اسحاق وعن الفعل الشرعية يقع على القبح لغريم ويل
 على القبح المشروعية لا بدليل كالنهي عن بيع المضامين والملاقيج وصلوة كثر وعنه النهي عن الفعل المحمي الشرعي يدل على الغريم في عينه
 عنه وانتهى شرعه لا بدليل كالنهي عن غريم على اسحاق والبيع وقت النهي يستعمل ان يكون راجعا الى نعيه هو الاظهر للمالاة السوق عليه
 اسحاق اصل ان النهي المطلق عن الافعال الشرعية مثل العبادات والمعاملات يدل على بطلانها عند اكثر اصحاب الشافعي رحمه الله عليه
 وهو الظاهر من نعيه واليه ذهب بعض المتكلمين وعند اصحابنا لا يدل على ذلك واليه ذهب المحققون من اصحاب الشافعي
 كالغزالي والابن بكير القفال الشافعي رحمه الله وهو قول عامة المتكلمين والقائلون بانه لا يدل على البطلان اختلفوا فذهب اصحابنا الى
 انه يدل على الصحة وذهب غيرهم كالغزالي وغيره الى انه لا يدل عليها ثم لا بد من تفسير الصحة والبطلان الفساد او مسمى الصحة
 الاقوال فالصحة في العبادات عند الفقهاء عبا وعن كون الفعل سقاطا للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة امر الشرع حيث ان القضا الاول بموجب فصوله بين
 فمن انه متطير ولم يكن كذلك صحته عند المتكلمين لموافقة امر الشرع بالصلوة على حسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها في مستقلة
 للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة يكون العقد سببا لترتب ثمراته المطلوبة عليه شرعا كالبيع للملك والابطال انفعاله في
 العبادات يعدم سقوط القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات تخلف الاحكام عنها وخروجها عن كونها سببا بصفة الاحكام على مقابلته
 الصحة واما الفساد فبإدراك البطلان عند اصحاب الشافعي وكلها عبارة عن معنى واحد وعندنا هو قسم ثالث سغاير للصحة والباطل
 وهو ما كان شرعا باصلا غير مشروع بوصفه على ما سياتي بآراء علم الصحة عندنا فطلق ايضا على عقابيه الفاسد كما يطلق على عقابيه الباطل
 فاذا علمنا على شئ بالصحة فمعناه بانه مشروع باصلا وصفه جميعا بخلاف الباطل فانه ليس مشروع اصلا بخلاف الفاسد فانه مشروع باصلا دون وصفه
 فافهم من التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الاول عندنا من حيث ان المنع عنه يصلح لاسقاط القضاء في العبادات كما اذا نذر مولا يوم آخر
 فيه لا يجب عليه القضاء لترتب الاحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لان ليس مشروع بوصفه وان كان شرعا باصلا فتمسك الفقهاء
 بان الكلام فيها كما تحقير الاستتار والا من النهي وكل واحد منهما موجب اصلي لا ينكض من في اصل الوضع والعمل حقيقة كل واحد منهما
 في الاصل والنهي في القضاء القبح حقيقة كالامر في اقتضائه الحسن يعني حقيقة النهي شرعا ان يكون مقتضا للمع في عين المنهي عنك ان
 الامر شرعا ان يكون مقتضا للحسن في عين المأمور كما ذكرنا من ضرورة ملكة الامر انما هي لا تسمى انه قول في الشارح لا يقتض القبح كذا
 للقائل القول امر الشارح لا يقتض الحسن من تكذيب الثاني من ادراك حقيقة ثم العمل حقيقة الامر واجب حتى ان حقيقة حقيقة حسن المأمور

لغنيه لا غير الا بديل فوجب العمل بحقيقة النسي وهو ان ثبت مع النسي عنه لغنيه لا غير الا بديل لان المطلق يوجب الكمال في النسي
موجود من وجه دون وجه مع مشبهه لعدم ما ثبت حقيقة الوجود والكمال في النسي ان يكون في يمين النسي عند كماله جالس
فكان هذا هو الموجب الاصل في وجوب القول به واذ ثبت ان حقيقة تفتيش النسي عنه لذاته لا يتصور ان يبقى مشروعا بعد العلم بان النسي
وجبات المشروع ان يكون سباحا مطلق الاقدام عليه والبيع لغنيه حرام في نفسه فكيف يتصور ان يكون مشروعا كان النسي عند كماله
بمشقة فلم ينجح الى بقاء التصور بعد المنع قوله ولا يلزم الظاهر لان كل ما في حكم مطلوب تعلق بسبب مشروع لا يبقى سببا له حكم
مشروعا مع وقوع النسي عليه فاما ما هو جازا شرعا راجعا ليعتدل حرمة سببه كالتقصاض جوابا عما قيل من نقصا عليه لغني لا يلزم
على ما ذكرنا ان النسي عن التصرفات الشرعية يقتضي رفع الشبهة في الظاهر فانه تصرف مني عنه موقوف عنه وقد انعقد بعد ما علمنا
سببا لكفارة التي هي عبادته لم نجد من النسي لان كل ما في النسي الوارد من التصرف الموضوع حكم مطلوب شرعا كالبيع للمالك
التي لا يلزم من سببها ذلك الحكم بعد النسي اسم الا الظاهر ليس يتصور موضوع حكم مطلوب شرعا بل هو كذا فان شكري من القول روبر
والكفا فاما وجبت جزا تلك بوجبه وثبوت وصفه الخطي في السبب لا يخرج السبب من ان يكون صاحب الاشياء كذا بل حقيقة كمال
القتل العرفي انه موقوف شرعا وجب القصاص جزا وثبوت وصفه الخطي لم يخرج من ان يكون صاحب الاشياء بل هو الموقوف اجمالا
فكذلك الظاهر وهو حتى قوله في جعل حرمة سببه في يقتضيهما واجتمع من قال بان لا يدل على الفساد ولا على القوة بان النسي يدل على نقصا
الترك في التمسك بغيره فاما الفساد والصحة فامر ان آخر ان يحتاجان الى دليل آخر واللفظ غير موضوع للمعنى واللفظ لا يفسد لغيره فاعطى
ضرورة الفهم فكل ما هو شرعا فانه لم يتعل ذلك صرحا عن الشارع لا بالتواتر ولا بفعل الاحاد وان ضرورة فانه ليس من ضرورة المأمور
ان يكون صحيحا كيف يكون من ضرورة النسي عنه ذلك كذا الوفا للشارع حرمت عليك بيع الرول او ممتلكك منه لكن ان فعلت فم
سببا للمالك لا يكون تناقضا فثبت انه لا يدل على الصحة ولا على الفساد قوله ولما ان النسي يراى بعدم الفعل فعنا قال في اختيار العباد
وكسبهم في التصور ليكون العبد قبل من ان يفت عنه باختياره فيثاب عليه وبين ان يفعل باختياره فيثاب عليها هذا هو الحكم
في النسي فاما البيع فوجب قاسم بالنسي ثبت فتشبهه بحكم فلا يجوز تحقيقه على وجه يطل به وجوب اقتضاه لوجوب العمل بالاصل
في موضوع العمل بالمعنى لقدر الامكان وهو ان يجعل البيع وضعا للشروع في بيعه بشرطه عا بامسكه غير مشروع بوجهه فيصير قاسدا مثل القاس
من الجوهري بانه ان اريد تعالى ابتلى عباده بالاعمال النسي ثابا على اختيارهم فمن اطاع بالاتيما بآثاره والاعمال النسي باختياره فاعل
الوجوه بفساد من عصاه تبرك الاتيما بالاختياره استحق النار بعد ذلك والاتباع بالنسي المتاحق اذا كان بالنسي عنه موقوف
الوجود بحيث لو اقدم عليه المكلف لوجب حتى يبقى العبد مثلي من ان يقدم على الفعل فيثاب او يفت بامسكه من تحقيقه
مجازا فيكون عدم الفعل رضاا الى كسبه واختياره بامسكه حقيقة النسي او انا الفتح فليد ان العمل الموقوف مشروعا لوجوده شرعا
كالوجه الى بيت المقدس من حال الاجرة التي مشروعا واما بالاطلاق فاعلم ان العبد عن ذلك يراى على وجهه فيثاب عليه بامسكه
ولكنه لا يثاب على الامتناع في المنع ونظيره ان كان من منع عن ترك جمع القدرة ثابا عليه لان العبد يراى على وجهه فيثاب عليه بامسكه
لا يحسد بالاثبات عليه لان امتناعه عن ثابا على عدمه ثم النسي كما يقتضيه تصور النسي عنه فيقتضيه تصور النسي عليه ان كان من منع
وجب العمل به والوجه ليرجع في العمل المحسوس ان كان لا يمنع سبب الفهم فاما المقتضى المحسوس في العمل

فيما اجمع منها لانه لا يتحقق مع القبح فوجب المترجح ثم امان بخرج جانب القبح كما هو مذهب النحزم اذ جانب التصور فقلنا مترجح جانب التصور
اولى من وجوه احد بان التصور هو الموجب الاصل للنسبة المعروفة وشرعا انا لثمة فلا نستعدي لازمة وانتهى يقال نهية فانه
كما يقال امره فامر واما عا فلا نه يستقيم ان يقال للاعني لا تبصر واما شر فاعلم قلنا ان يتحقق الاتسار به والقبح ليس كذلك بل هو من
مقتضيات الشرعية فكان اعتبار الموجب الاصل الذي لا يوجد حقيقة به شرعا وعرفا ولذا اولى من اعتبار ما هو دونه وهو ثابت شرعا
وثان لانه قد لا يكون اعتبار جانب القبح معتبرا في التصور ايضا بان يكون القبح راجعا الى الوصف فكان فيه جمع بين الامرين من وجوه وجمع اعتبار
جانب القبح لا يمكن اعتبار جانب التصور لوجه فكان الاول اولى وثالث بان اعتبار جانب القبح يؤدي الى البطلان حقيقة النسبة لانه
حينئذ يصير نسبا وهو غير النسبة صرا وحقيقة وفي البطلان المقتضى البطلان المقتضى ضرورة فكان اعتبار القبح وثباته في عين النسبة فاما على
موضوعه بالنقص وليس في اعتبار جانب التصور ذلك وفيه تحقيق النسبة مع رعاية مقتضاها فكان اعتبار اولى نعم انك قد علمت ان المراد
من امر الشرع ونهيه وجوب الايمان ووجوب الاتسار لوجود الفعل وعدمه لان تكلل المراد عن ارادة الله تعالى محال عند اهل الحق فكان معنى
قوله يراى به عدم الفعل لطلب به عدم الفعل او يراى به عدم الفعل في وصف من غير نظر الى انه صادر من الشارع وقيل معناه يراى به عدم
الفعل في حق من علم الله تعالى منه الانتفاع عن بهما شرع النسبة عنه فاما في حق الكل فالمراد من النسبة وجوب الاتسار لا حصوله ومن
الامر وجوب الاتسار لوجود الامر ووجوب الاول هو الوجه فيعتد التصور الضمير المستكن للنسبة اى يتوقف صحة على صحة تصور النسبة عنه من ان
يكف عنه اى يمنع عن النسبة عنه هو الحكم الاصل في النسبة اى كون عدم مضافا الى اعتبار العبد هو الموجب الاصل اذ لو كان النسبة عنه
متصور الوجود هو الحكم حقيقة الاصل فيه فاما القبح اى قبح النسبة عنه فوصف قائم اى ثابت بالنسبة للنسبة عنه لانه قائم تحقيق النسبة لانه منع من
القبح وذلك حسن ثبت مقتضى به اى ثبت القبح مقتضى النسبة تحقيقا حكمه اى لاجل تحقيق الحكم النسبة وهو طلب الاعلام فلا يجوز تحقيق
اى اثبات القبح الذي ثبت اقتضاه على وجه يبطل به اى بالقبح ما اوجب القبح اى اثباته واقضاء وهو النسبة لما قلنا انه يصير عاملا على
موضوعه بالنقص لان المقتضى حينئذ يصير دليلا على فساد المقتضى بعد ان كان دليلا على صحته بل يجب العمل اضراب من قوله فلا يجوز تحقيق
اى يجب العمل بالاصل وهو النسبة في موضوعه وهو ما ورد النسبة فيه وذلك بالقار مشروطة ليدفع النسبة على حقيقة ويجب العمل بالمقتضى هو
القبح بقدر الامكان وهو ان يجعل القبح وصفا للمشروع اى يجعل القبح راجعا الى وصف النسبة عنه لا اى ذاته فيضرب اى المشروع النسبة عنه
مشروعا باصله اى في نفسه غير مشروع بوصفه لا اتصال القبح به فيصير فساد الفوات وصفه مثل الفاسد من الجواهر الجواهر معرب كونه
والمراد منه ههنا ما هو المضموم فيسبب بين الناس يقال لولوة فاسدة اذ باقى اصلا وذهب المعاندا وبياضها واصفرت
وكذا يقال بحسم فاسد اذ باقى اصلا وتغير وصفه بان تحتم الحكم فكذا التصرف الفاسد ما هو مشروع باصله غير مشروع
بوصفه وفي بعض الشروح الفاسد من الجواهر باقى متفقا باصله العبد ان قام الفساد به بخلاف الباطل فانه لا يتحقق انتفاعا
اصلا يقال للعلم اذا اتقن ولكنه يبقى صالحا للتعذر حكم فاسد واذا صار بحيث لا يبقى له صلاحية التعذر يقال له حكم باطل فكذا لو كان
المسما في في القواطع في جواب ما ذهبنا اليه ان الفعل المشروع وجوده بامر من بفعل العبد وباطلاق الشريعة
فيما النسبة انتهى اطلاق الشريعة فلم يبق مشروع فاما تصور العقل من العبد فعل حالة فيصير النسبة باقية عليه يتيقن العبد في
بالصوم ما هو به وليس في وصفه فلا نيته والاساسك فاما اعتباره ومسيره عبادة فموضوعه في الشرع لا

العبد بما كسبه من الفعل عن الاعتبار وصيوريته صوما الزوال اذن الشارع والاطلاق فلم يكن الفعل صوما نظرا في زوال اطلاق الشارع
 وكان صوما نظرا في فعل العبد واذا بقي تصور الفعل من العبد مع النفي وتحقق ولذا لو ارتكبه كان عاميا مستحقا للعقاب لا لكونه
 كسبه عنه واثباته بما في وسعة وطاقة من فعل الصوم اذ ليس في وسعة في جميع الاحوال الا بالاعتقاد الذي وجد منه قال وصيونا
 ان الصفة والفساد معينان من الشارع وليس الى العبد ذلك وانما اليه اليقاع الفعل باختياره فان وقع على وقف امر الشارع اطلاق
 صحيح والا فلا يقال ولذا ابطالنا صوم ايل وصوم الحائض مع اتحقاق الامساك صا وصورة لانه لما لم يوافق امر الشارع لم يثبت له حقيقة
 الشرعية قلت وحاصله لول في ان النفي راجع الى الفعل المتصور من العبد مثالا لشرعنا وجوب عندنا انما لم يوافق امر الشارع لم يثبت له حقيقة
 اعتبار الشارع اياه ليسي بالاسم الشرعي حقيقة فان الصوم اسم لفعل معلوم معتبر في الشرع فممن اعتبار الشارع لا يسمي صوما حقيقة الا ترى ان
 الامساك في ايل لا يسمي صوما وان وجدت النية لعدم اعتبار الشارع اياه واذا كان كذلك كان صرف النفي اليه مجازا لا حقيقة
 والنفي مدد عن مطلق الصوم ثم يحل على حقيقة هذا الامكان وعدم المنافع يؤمن ان الصوم انما صار صوما بصورته ومغناه وكذا البيع ومعنى الصوم
 كونه صوما في حكم الله تعالى ومعنى البيع كونه سببا للملك شرعا فاذا لم يوجد المعنى لم يبق للصورة عبارة فلا يسمي صوما وبيعا لا مجازا
 كسبية صورة الاسد اذ ما ذكر بعض اصحاب الشافعي رحمه الله ان تصور الفعل عند النفي كاف لصحة النفي فلا حاجة الى البقاء مشروطا
 بعد ذلك فاسد لان النفي لا يعدم النفي عنه من قبل النفي في المستقبل كلامه لا يباد في المستقبل فلا بد من ان يكون متصورا في المستقبل
 ليتحقق الانتساب بالنفي كما في الامر وليس ذلك الا ببقاء الشرع وقا قوله ولا تنافي فالشرع يحتمل الفساد بالنفي كالحرام الفساد
 فوجب اثباته على هذا الوجه رعاية لما نزل الشرعات ومحافظه كدودها استشارة الى الجواب عما يقال ان ما ذكرتم من البقاء المشروط
 بصفة الفساد انما يصح في الافعال الحسية لانهما توجد بصفة البقي والفساد فاما الافعال الشرعية فلا تقبل وصف الفساد مع بقاء شرعيتها
 للثاني بين المشروعية البقي فان المشروعية تقتضي بقاء ما لا يقتضي عدمه فما لم يكن بد من اقامته الدليل على ان الشرعات
 تقبل وصف الفساد مع بقاء المشروعية فقال الشروع يحتمل الفساد بالنفي اسي يقبل مع بقاء مشروعية كالحرام الفساد فان المحرم ما يحل
 جامع قبل الوقوف بعرفة فمدحجه حتى لو مضى على احرام لا يخرج به عن العدة فيجب عليه القضاء في العام اقال ولكن
 بقي احرامه حتى وجب عليه المضى على ذلك ووجب عليه اجزاء باركتاب الخطور في هذا الاحرام وكذا الواحرم مجامع الاله
 فيعتد احرامه بصفة الفساد ثبت ان الجمع بين الفساد والمثلية متصور شرعا لانه لا تنافي بينهما فوجب اثباته كونه للنفي منه
 مشروعا على هذا الوجه اسي منع صفة الفساد ووجب اثباته موجب النفي على الوجه الذي بينا وهو ان يبقى المسمى
 مشروعا مع صفة الفساد رعاية لما نزل الشرعات دس ان ينزل اذ اصل وهو المقتضى في منزله والبيع وهو المقتضى
 في منزله بان لا يجعل البيع مطلقا لاصل ومحافظه كدودها وهي ان يجعل النفي نفيها والنسخ نسخا لان يجعل كلاهما في
 الشرعات واحدا من غير ضرورة وقية تعريف فسادا يوجب اليه الشافعي رحمه الله قوله وعلى هذا الاصل قلنا ان البيع باخر
 مشروع باصله وهو وجوده كونه في محله غير مشروع بوصفه وهو الثمن لان الحرام ما لا يشرع فيه فليس ثمن وجه دون وجه نصا فاسد
 لا باطلا وهو ان النفي من التصرفات الشرعية يقتضي بقاء مشروعية البيع باخر مشروع باصله اني اخبر اعلم
 ان البيع مباح على البديلين لانهما لا يبال بالمال عن تراض لكن الامس في البيع على النفي لانهما يضافان الى البيع

و يشترط القعدة عليه دون القعدة على الثمن ويغنى العقل بملك المبيع دون الثمن وذلك لان المقصود من شرطه هو حصول المبيع
 ما يحتاج اليه من الانتفاع بالاعيان فان من احتاج الى طعام او ثوب مثلاً وليس عنده ذلك لا بد من حاجته الى الانتفاع بالاعيان
 فشرع المبيع وسيلة الى حصول المقصود ولما كان الانتفاع يتم بالاعيان لا بالاثمان اذ ليس في ذوات الاثمان نفع الا من حيث
 الخسيلة الى المتعاضد كانت الاعيان اصولاً في البيعات وكانت الاثمان اثباتاً حالاً فيها بمنزلة الاوصاف فاذا باع عبد احسناً
 بالخمر كان فاسداً لكونه شياً غير ان احاد البديلين وهو الخمر واجب الاجتناب فلا يجوز تسليمه وتسلمه الا انها في ذاتها مال لان المال ما يملك
 اليه الطبع ويمكن اوقاره بوقت الحاجة كذا قيل وقيل هو مخلق اصالح الادنى ويكره فيه الشح والغنية وهي سبيل المشابة لانه الطبع
 تسيل اليها وكذا أموال الخمر للتخليل امر متعارف ومشروع ولا شها كانت مالا متقبلاً قبل التحريم ونبت بالنص حرمة التداول وبخاصة العين
 وليس من ضرورتها انتفاع المال به كماله من النفس المستعين ولكنها ليست بمتقومة لان المتقوم ما يجب القفاد بعينه او بمثلها او بقيمة له
 هي كذلك ولهذا لا يجب الضمان بالافساد فتمت تناسل من حيث انها مال ولم تصلح من حيث انها ليست بمتقومة فلا تنبع اصل الانتفاع
 لان ما هو ركن العقد وهو الايجاب والقبول صدر من الابل معاداً لمحل وهو المبيع من غير خلل في الركن ولا في المحل ولما اخل في المبيع
 الذي هو جارية جري الوصف لتوقفه على الاصل توقف الوصف على الموصوف وهو الثمن فصار العقد مشروطاً باصله غير مشروع بوصفه
 وهو الثمن فكان العقد فاسداً بالاطلا وكذا اذا باع خمر الجيد مبيعاً فاسداً لا يبطل وان دل دخول الباري على الجيد على بانه
 هو الثمن لانه ما يدل في الاتباع والوسائل وان الخمر هي البينة وذلك يقتضيه بطلان المبيع كما اذا باع الخمر بر درهم لان درهم اية مائة
 اى مبيع عرض بعرض محال كل واحد منها ثمنها لاجتماعه فذلك ينعقد في الجيد بالقيمة حتى ثبت الملك فيه بالقبض باذن المالك
 لا ينعقد في الخمر كما في المسئلة الاولى بخلاف بيعها بالدرهم لان الدرهم تعينت للشمية فبقيت الخمر سبعة وثمانين
 لا يصلح لذلك لعدم تقومها فان حصل المبيع فال متقوم مملوك مقدراً لتسليمه ولذلك لا ينعقد المبيع اصلاً وبخلاف المبيع بالمية والدرهم
 حيث يبطل لانه ليس بمال في احوال ولا في المسال ولا يبعد الا في دين سماه فوق العقد بل ان يبطل لعدم ركنه وهو مبادلة
 المال بالمسال قوله وكذلك بيع الربوا غير مشروع بوصفه وهو الفضل في العوض وكذلك الشرط الفاسد في معنى الربوا
 اى مثل المبيع بالخمر بيع الربوا وهو معاداً بمال ببال في احد الجانبين فضل خال عن العوض حتى يعقد بالمعاوضة غير مشروع بوصفه
 وهو الفضل في العوض اى بالفضل لقوت المساواة التي في شرطه يجوز وموجب كالمصنف وكذلك الشرط الفاسد في معنى
 الربوا اذا شرط الفاسد لا بالقيمة العقد ولا بالتعاضدين فيه لفع او ليعتقد عليه وهو ان اهل الاستحقاق والربوا قد يكون اسم
 للعقد نفس الفضل فحق قوله بيع الربوا كذا المراد منه العقد اى بيع الربوا بقوله الشرط الفاسد اى الربوا المراد منه نفس الفضل اى الشرط الفاسد
 في افساد المبيع وعلم المنع من الانقضاء مثل الدرهم الزائد لان الشرط الفاسد على ما وضعنا في معنى الدرهم الزائد من حيث انه فضل
 استحق بمقدار المعاوضة فانه حكمه ثم النقص المستلزم وهو قوله تعالى وحرم الربوا اذ قوله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا
 الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا شور لموارا حديثاً وما روى ان عليه السلام نهي عن بيع وشروط ورد المصنف
 في غير البيع وهو الفضل اى من العوض والشرط الفاسد فلا يندم به اصل المشروع لانه ايجاب وقبول من
 احده في محله ولا يتخلل شئ منها بالدرهم الزائد ولا بالشرط الفاسد فكانا امرين نائمين على التفتيش

لكن ثبت برؤية الفساد وحرمة ملك اليمين كمثل ذلك فان ميسر محرم مملوك للمالك وكذا المحرم وجلبا ليست وحرمة الانتقام
بما فلا كانت حرمة الانتقام في ملك اليمين لا تنافي سببه فكان ينبغي ان لا ينفذ العقد لما ذكرنا ان النسي المنع في غيره الا ان الفضل
والشرط اذ دخل فيه صار من حقوقه وكوصفه فانه يقال بيع راجح المكان زبارة ما اشترى به وبيع لازم وغير لازم المكان بشرط
التجار وبيع حال ونسار المكان الاجل ولما وجد النسي المنع في وصفه لا اصله رفع وصف البيع الاصله ووصف المشروع انه بيع حال
جائز فارتفع الوصف وصار حراما فاصح ابقاءه الاصل موجب للمالك ولما بقي اصله موقفا للمالك كان ينبغي ان لا يتوقف ثبوت
الملك على القبض الا ان السبب لما ضعف بصفة الفساد لم يفسد سببا للملك الا بالان يتقوى بالقبض كالمسبة والتبرعات فلم يثبت
الملك قبل القبض بقصور السبب كذا في الاسرار قوله وكذا العموم يوم النحر شرع بالصلوة وهو الاساس عند تعالي في رتبة غير
مشروع بوصفه وهو الاعراض عن الضيافة الموضوعة في هذا الوقت بالصوم الا ترى ان العموم يقوم بالوقت ولا دخل فيه والنسي مطلق
بوصفه وهو انه يوم عيد فصارت ايامي ومثل البيع بالنحر وبيع الزواجر يوم النحر مشروع بالصلوة في آخر يوم يوم النحر والظفر
وابام التشرقي مشروع عندنا حتى صح التذرية وهو استحسان وعندنا في النسخة والشافعي رحمهما الله غير مشروع حتى يصح التذرية
وهو رواية ابن المبارك عن ابن خزيمة رحمه الله تعالى عنه لان الصوم المشروع اسم كاساك هو قرينة واساك هذه الايام من غير
فيكون معصية فلا يكون مشروعاً الا ان كان لا يصح اذ ارشئ من الواجبات ولو بقي مشدداً بعد النسي ليجز كالصلوة في الارض المغنوة
فخرجنا ان عدم الجواز لم يبرره معصية وعدم لبيت ومشروعية واذا ثبت ذلك لا يصح التذرية بقوله عليه السلام لا تذر في معصية
الله تعالى ونحن نقول بالصوم في هذا اليوم مشروع بالصلوة لان في الصوم حصول التقوى كما يشبهه اولاً مشروع
الان على التقوى منه واليه الاشارة في قوله تعالى فاعلموا ان الله يعلم ما تعملون ايما مسددات وفيه سورة فقد التزم ما عليه الفقهاء
من تحمل برارة الجوع فيحمل على الوسادة اليتم وفيه الطهارة حرمة الشهوة استمداً من النسي للعقاب ورد جراح التقوى الامارة
بالسور والقيام بطاعة مولاهما في غير ذلك من المعاني التي لا تخص فم لا بد لهذه العبادة من تعيين وقت لتعبد بالصوم للصوم
والياني اعدت للسكون والراحة فثبت التمسك في زمان الرغبة الى الاكل والشرب لهذه العبادة ليسكون على خلاف العادة
والتحقق الحكم التي ذكرناها ثم في هذه المعاني مسادة بين هذه الايام وسائر الايام من جميع الوجوه فكان الشرط المذكور في جعل سائر الايام محلاً لهذه العبادة
وارد الاجل في الايام محلاً لها ايضا لئلا يفسد الحكم فيها من جهة ما في ذلك فمنا من غير مشروع باحد وهو في الصوم كاساك مشدداً في وقت ولا
يدل على العقل والشرع ان مثل هذا المشروع لا يجوز ان يكون منبأ منه لانه كان المنع ليس له محالة الا ان ذلك الغير عام
وصار كالموصف لا يثبت الا تصور وجود ذلك الغير الا بالفساد فصار محسوساً غير مشروع بوصفه ثم ذلك الغير ترك الاجابة ولا اعراض
عن الضيافة الموضوعة بل يوم القرابين وتوسعة التعم في هذا الوقت بالصوم والمنع قيد بالصوم لان الاعراض لا يجعل الا بالفساد
حمية او لعدم اشتبار او عدم طعام ليس باعراض بالاجماع والدليل على المغايرة قصور الصوم بدون الاعراض وكيفية ثبوت
المغايرة بين الاثنين تصور وجود واحد منهما بدون الآخر ثم استوضح ما ذكره بقوله الله ان الصوم يقوم بالوقت اى يوجب
لان ميسر لا ولا تصور للصوم بدون ولا دخل فيه اى في الوقت نفسه فلا يجوز ان يتعلق المنع بالصوم باعتبار نفس الوقت بعداً
والمنع متعلق بوصفه اى يتعلق بالصوم باعتبار وصف الوقت وهو انه يوم عيد اى يوم ضيافة والتفتيح بالوقت كالتفتيح بالصوم لانه

يقوم به فادجب فساد الصوم وبقى اصل الصوم مشروعا قوله ولما ايجع النذر به فمنا لانه نذر بالطاعة وانما وصف
 العصية متصل بذاته فعلا لا باسمه ذكر اسي والان صوم يوم النحر شروع باصله مع النذر به عندنا لانه اسي هذا النذر
 نذر بالطاعة لان كلف النفس عن الشهوات في هذا اليوم بذاته مشروعة لما بينا وبه جواب عن قوله الصوم في هذه الايام
 معصية فلا ييجع النذر به وانما وصف المعصية متصل بذاته فعلا لا باسمه ذكر اسي الوصف الذي هو معصية وهو الاخر
 عن الضيافة متصل بفعل الصوم حتى لو شرع فيه يصير عاصيا لا يذكر الصوم لانه ليس باعسا من ولم يوجد بذاته
 ذكر الصوم الذي هو بذاته قربة وهو قوله بعد على ان الصوم يوم النحر او صوم غدا فلهذا يوم النحر فلا يمنع صوته النذر ولهذا ايقن
 له في ظاهر الرواية بالاقطار في هذا اليوم ثم القضا في وقت آخر لتحصل له العبادة على اخلوص وتخلص عن المعصية
 ولو صام في هذه الايام خرج عن العبادة لانه كما التزمه كمن يترنم في هذه الرقبة وبه عينا يخرج عن نذره باقائه لانه
 ما التزم نذره الا بهذا القدر ولهذا لو شرع فيه ثم انفسه لا يجب عليه القضا في ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف رحمه الله
 فيما روى عنه بشر بن الوليد لان المعصية لما كانت متصلة بفعل الصوم صار بالشرع تركها للنهي عنه وهو ترك
 الاجابة فلم يجب عليه اتمامه وحفظ بل امر بقطعه رعاية بحق صاحب الشرع وهو الاحتراز عن المعصية فصار كان حيا
 الشرع قال له اقطع الاجل حتى فلا يجب على القاطع شئ كمن امر غيره باتلاف ماله فالتلف لا يجب عليه شئ يحصل لان
 بامره كذا اذا قوله ووقت طلوع الشمس ودلو كما صحح باصله فاسد بومنه وبه وان فسب الى الشيطان لما

جاءت به السنة الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانه لا يقال لها اعيانها وهو سبها فصارت الصلوة فيه ناقصة لا فاسدة
 فقبل لا ينادى بها الكامل اسي الصلوة في الاوقات الثلاثة المكروية مشروعة باصلها لان النهي يقتضيه الشرع
 ولا يوجب في اركانها من القيام والركوع والسجود لانها تعظيم الله تعالى فكلون حنة في نفسها كما في سائر
 الاوقات ولا في شروطها من الطهارة وسر العورة وبغيرهما المتعقبات بصفة الكمال حسب مقتضى هذه الاوقات
 فبقيت الصلوة مشروعة بعد النهي كما كانت قبل وقت طلوع الشمس ودلو كما اني زوالا او غروبها يقال ذلكت الشمس
 زالت او غابت صبح باصله لانه زمان صلاح لفريفة العبادة كما سائر الاوقات فاسد بومنه وبه وان فسب الى الشيطان كما جاز في هذه
 الصلوة ان النبي عليه السلام نهي عن الصلوة عند طلوع الشمس وقال انها تطلع بين مشري الشيطان
 وان الشيطان يزينها في عين من يعبدها حتى يسجدوا لها فاذا ارتفعت فارقتا فاذا كانت عند قيام الظهيرة فارقتا
 فاذا زالت فارقتا فاذا دنت للغروب فارقتا فاذا غابت فارقتا فلا تصلوا في هذه الاوقات وهذا معنى نسبة الوقت الى
 الشيطان وقرنا الشيطان نا حيتار اسه قيل انه يقابل الشمس وقت طوعه فلهذا سب حتى يكون طوعهما بين مشريه فيقلب
 سجود الكفار للشمس عبادة له وقيل هو مثل تسلطه على الشيطان في هذه الاوقات على عبدة الشمس ويحكم على عبادتها
 وكانت هذه الاوقات في حق الصلوة فيها مثل يوم النحر في حق الصوم فكان ينبغي ان تقع الصلوة فيها ميمومة باصلها فاسدة
 بوصفها كالصوم في يوم النحر اذ النهي في الصورتين لعن في الوقت فاشار الشيخ رحمه الله تعالى عليه الى الفرق بينهما
 بقوله الا ان الصلوة اسي لكن الصلوة لا توجد بالوقت لان الوقت ظرف الصلوة لا مائة للظرف في كجاء المظروف بل به توجد

بافعال معلومة فلا يكون فسادا سوثرافيا لانه مجاوزة للصلاة في الارض المخصوصة بخلاف الصوم لانه يوجد بالوقت لا بمجرد
على ما ذكره وهو سببها اشارة الى الجواب عما يقال فساد الطرف لما لم يوتر في الطرف لانه مجاوز كان ينبغي ان لا يوتر في نقصانها ايضا
حتى يتبادر الى الحاصل كما لا يوتر فساد الطرف المكان فيه مثل الصلاة في الارض المخصوصة حيث يتبادر الى الكمال مع ان النسي فيسا
لفساد الطرف فقال الموقت ان كان ظر فالكنه سبب للصلاة فساد يوتر في السبب المحالة لانه لما كان مجاوزا لم يكن مفاد يوتر في
النقصان لاني الفساد بخلاف الصلاة في الارض المخصوصة فان المكان فيها ليس سبب لا وصف فلا يوتر في الفساد ولا في النقصان بل يجب
كراهية وهي تمنع الاداء الواجب في قوله وهو سببها اشارة الى ان الوقت سبب لما شرع فيه من الفعل كما هو سبب لما شرع فيه من الفرض ولا يستقيم العمل
كلما في الفعل لاني الفرض لا يستقيم عمل قوله وهو سببها على وقت العصر خاصة لان قوله لا يتبادر الى الكمال ويضمن بالشروع بلما قيل في معنى سبب
الوقت ان ادراك كل مان والبقاء اليه فيستدعي شكر امكن غلب على الاشتغال بالخدمة في كل الزمنة شكر الا ان العذر شرخص بالاجابة
في بعض الزمنة دون البعض فاذا اندر اشترع فقد اخذ بما هو العزيمة فثبت ان سطلق الوقت سبب ففعل لا يتبادر الى الكمال في الصلاة
في هذه الاوقات الكمال وهو ما وجب في غير هذا الوقت لان الكمال لا يتبادر الى الناقص فان قيل لا يمنع النقصان عن الجواز كما لا يمنع
الكلامة عنه بدليل ان من ترك الفاتحة والبعض الواجبات في اداء الصلاة او في قضاها ما يخرج عن الوحدة وان لم يكن فيه النقصان حتى
وجب جبره بالسجود وان كان ساهيا واد كان كذلك وجب ان يتبادر الى الكمال لما يتبادر الى الصلاة في الارض المخصوصة فلما انقصا
انما يرخ اذا كان راجعا الى نفس المأمورة اصلا ووصفا لان ذلك داخل تحت الامر فلا بد من ان يمنع قوات ما دخل تحت الامر عن الجواز فاما لم يدخل
الامر ففواته لا يمنع عنه الا لا يدخل بالمأمور به وذلك كمن اتمق رقبته عياد من كفارة يمينه لا يجوز لان الوصف دخل تحت الامر والكانت كفاة
بكونه وان يتمكن فيما نقصان لغوات الايمان لان وصف الايمان لم يدخل تحت الادفقتان لا يمنع عن اداء الواجب ثم الوقت
في الصلاة داخل تحت الامر باللائل القطعية فنقصان يمنع عن الجواز كوصف العمى في الرقبة فاما واجباتها فلم تدخل تحت الامر
فقد اتسا لا يوتر في المنع عن الجواز لغوات وصف الايمان في الرقبة لان المأمور به كامل اصلا ووصفا وانما حكمنا بالنقصان بخلاف الجواز
الاحاد التي لا يرد بها على الكتاب وتوجب العمل لا العلم ولهذا قلنا يخرج بالسجود فلا يغير في حق المأمور به وكذا المكان في الصلاة لم يدخل
تحت الامر فنقص المأمور به فنقصان قوله ويضمن بالشروع والصوم يقوم بالوقت ويعرف به فاذا دال اشترع فسادا لا يفهم
بالشروع حتى لو قطعها وجب عليه العفو ويغني ان تقضيها في وقت محل فيه الصلاة فان قضاءها في وقت اخر كرده اجزا وقد اساء لانه لو
اسما في ذلك الوقت اجزاء قلنا اذا قضينا في وقت مثل ذلك الوقت وقال زفر حمزة بن علي بن عوف بن علي بن حنيفة حمزة بن عبد الله بن يوسف
لاننا منسى عنها فلم يجب صيانتها عن البطالان كالصوم المنسي عنه قلنا ان فساد الوقت لما لم يوتر في افساد ما بقيت صحته وان صارت
ناقصة فوجب صيانتها عن البطالان بخلاف الصوم لانه يقوم بالوقت على ما بينا فيوتر فسادا في فسادا ويعرف به اسي يعرف مقدار
بالوقت حتى اذا زاد باده وانقص بانقضاءه ويعرف بالتشديد ايضا اسي يعرف الصوم بالوقت يعني الوقت داخل في ما بينه حتى قبل هو
الاساسك عن المفطرات الثلاث نارا فاذا دال اشترى اشترى فساد الوقت في الصوم فسادا فلم يفهم بالشروع يمينه ان
الاداء في الصلاة لا يمينه في الشروع لا يمينه في الشروع بلما في الصوم لا يمينه في الاداء بعد الشروع بدون حقيقة الكراهية
فلم يلزم حقيقة الفرق ان ما تركب من اجزاء متفقة كان للبعض اسم الكل كما لاداء الملين والذين نحوها ما تركب من اجزاء مختلفة لا يكون

للبعض منه اسم الكل كالتسكين من السكر والمارد الخ لا يكون للبعض منه اسم الكل فان اخل لا يسمى كسجينا والصور
من القسم الاول لتركيبه من اسما كانت متواليته فيها مشروع فيه يصير صانعا مركزيا للمشي عنه فوجب عليه الامتناع فلا يلزم التقصير
بالافساد والصلوة من القسم الثاني لتركيبه من قيام وركوع وسجود فيها مشروع لا يكون مصليا ولا يصير مركزيا للمشي عنه
واذا كان كذلك انعقدت عبادة مخففة فوجب صيانتها قبل صيرورتها مركزيا للمشي عنه بالتقييد بالسجدة فذلك وجب عليه التقصير
اذا افسد ما فصار احصا ان اتصال القبح بالمشروع على ثلثة اوجه هل هو وسط وانقص فالثلث في موصوم يوم العيد لانه يلحق
الاتصاف فذلك لم يفهم بالمشروع ولم يتاديه الكمال والوسطى في الصلوة في الاوقات المكروهة اذا اتصال القبح بها اقل بالنسبة الى
الصور واكثر بالنسبة الى الصلوة في الارض موصوفة فذلك لا يتاوى به الكمال ويفهم بالمشروع واما الصلوة في الارض الموصوفة فاقبح
فيها اقل من القسمين الاولين فذلك ثبت فيها الكراهية ولم يورث الفساد ولا الاتصاف لان القبح فيها على طريق المجادة المجردة كذا في
بعض الشروح قوله ولا يلزم النكاح بغير شهوة لانه مني بقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهوة فكان نسخا ولان النكاح شرع للملك فمرد
لا ينفصل عن اكل والتحريم بعبادة بخلاف البيع لانه شرع للملك اليقين واكمل فيه تابع الا ترى انه شرع في موضع احرمته و
فيما لا يعمل اكل اصلا كالاتمة الجوسية والعبيد والبائس ولا يقال في العصب بانه ثبت الملك مقصودا به بل ثبت شرطا حكم شرعي
وهو الضمان لا بشرع جبراصحة افعوات وشرطا حكم تابع لفصار حسنا بحسنه اسمى لا يلزم على الاصل المذكور وهو بان النسي عن المشروع
يقض بقار مشروع وعيته النكاح بغير شهوة فانه لم يبق مشروع فامع انه مني عنه بدليل تحقق حكم النسي فيه وهو احرمته وبدليل انه لو حصل قوله عليه السلام
النكاح الا بشهوة على حقيقة يلزم اتخاذه في كلام صاحب الشرع بوجود النكاح بغير شهوة ابتداء عنك كانه وقار عندا بجمع فوجب حمل ما النسي
كما تحمل قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج عليه هذا المعنى لانه لا يملك بل نقول هو شئ فكان ذلك انفرادا عن غيره
كقوله عليه الصلوة والسلام الا بالمشقة وكقولك لا رجل في الدار وذلك لا يوجب بقار المشقة وعيته بل يوجب انتفاء ما ضرورة صدق
الخبر وما ذكر انه يلزم اختلف غير مسلم لان الكلام في النكاح الشرعي وهو مفق اذا سقطوا احد ذنوب النسب وجوب العدة
والهزينة فلهذا شبهة وهي وجود صورة التقيد في محله لا انتفاء اصل العقد وهذا الاحكام ثبتت بالشبهة على ما عرف ولان النكاح شرع للملك
فمرد مني يعني ولو كانت صيغة نية لا يمكن العمل بتحقيقها والقول ببقار المشقة وعيته ولو وجب صرفها الى النسي ايضا لان النسي
انما يوجب بقار المشقة عهدها امكن اثبات سوجه وهو احرمته مع المشقة عيته لا فيما لا يمكن ذلك والنكاح من هذا القبيل لانه شرع
للملك فمرد مني لا ينفصل عن اكل لان الاصل فيه ان لا يكون مشروع عالا لانه استيلاء على حرة مثله في الشرف والكراهية وقار
لها حكما من غير جنسية ولكنه انما شرع ضرورة بقا النسل اذ لو لم يشرع لاجتماع المذكور الثلاث على وجه الانتفاع باقية المشقة فيه
من الفساد لا يخفى فشرع النكاح سببا للملك ليظهر اثره الاستمتاع ولما سمي بذلك الملك حلا في نفسه ولما لا يظهر
اثره فيها وادراك ذلك حتى بقيت حرة مالكة لاخرانس ومنافضا بعد النكاح كما كانت قبله حتى لو قطع طرفها اجزت نفسها او وطئت
بشبهة كان الارش والاجر والعقر لسادن الزوج واذا كان الموجب الاصل في النكاح اكل وموجب النسي احرمته لا يمكن
الجمع بين موجب انتفاء دينها بحرمته ناجية بالاجماع فيندم اكل ضرورة ومن ضرور عدمه خدوع السبب من ان
يكون مشروعا لان السبب انتفاء دينها بحرمته يزداد الاحكام لانه اذا كان من ضرورة خرج بسبب عن اقامة المشقة في ضرورة

لمضى النقي والنسخ بخلاف البيع حيث يمكن القول فيه بقرار المصلحة وبعية والعمل بحقيقة النقي لأن البيع شرع لمالك المبيع والتمسك به
 يغضاه فالحكم الصحيح منبها لأن الترخيم ليس ببيع بل هو موضوع للحل لا محالة فبفوات
 التمتع عند وجود ضده لا يلزم فوات الأصل الآخر كذا في البيع اذ ملك المبيعين شرع في موضع آخر كالاته الموجبة وفيما لا يمكن
 التحل أصلا كالعبيد والبائيم والاخت من الرضاع ولو كان التحل مقصودا لمالك المبيعين كما هو المقصود بملك النكاح لم يشترع المبيع
 في الملك في هذه الصور لعدم القاعدة ولا يلزم على ما ذكرنا انعقاد النكاح وبقاؤه مع حرمة الاستمتاع في حالة الاحرام والاعتكاف
 لا يخفى وكذا بقاؤه مع الظهار الموجب للحرمة لأنه إنما انعقد وتبقى في هذه الصور ليعبر عنه بعد زوال هذه العوارض فانما تنزل إلى المحل
 فالاحرام يمتنع بنفسه ولا يخفى غيتي بالظهور حرمة الظهار نزول بالكفارة فكان بمنزلة من تزوج امرأة وهناك مانع لا يمكن الوصول
 إليها حسا إلا برفعها لا يمنع ذلك من صحة النكاح لأن اثره يظهر بعد رفع المانع فاما فيما نحن فيه فاحرمة ليست بمنع فإني يمكن الظهار شر
 النكاح بعد انتهائهما فلا يكون في الانعقاد فائدا مضافا إلى ما ذكره جواب عما يراد نقضا على الأصل والتحلف فيه وهو ان النقي عن التعريف
 الشرعية يوجب بقاء المشرعية فلما فرغ من هذا انشأ إلى الجواب عما يراد نقضا على الأصل المتفق عليه وهو ان النقي من الافعال الشرعية
 انعقاد المشرعية أصلا وما يراد نقضا عليه من النقص فانه فعل حسن قبيح الحية منى عنه بقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم
 بالباطل ثم انتم جعلتموه مشروعا بعد النقي سببا للملك المنصوب عند ادوار الضمان وكذا الزنا فعل حسن قبيح الحية منى عنه بقوله تعالى ولا تقربوا
 الزنا وقد قلتم بشرع وعقوبة بعد النقي حيث جعلته سببا بحرمة وممارسة التي هي لعمري اذا النية لا تنال إلا بسبب شرع وهذا تناقض ظاهر
 فقال نحن لا نقول في النقص بانه ثبت للملك مقصودا به كما ثبت بالبيع والهبة وكما ثبت اكل النكاح بل ثبت الملك على
 كذا وبما نرى ان الضمان الواجب بالنقص بدل العين عند لا يدل اليه كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى لان الضمان إنما يجب
 بمقتضى ما هو المقصود ومقصود صاحب الدرهم مثلا عين الدرهم لا استسلام كسبه ويده وإنما يجب بطريق الكسب بالاتفاق
 حتى لو غصب جماعة عيناه وهلك في اليد بسم تجب عليهم قيمة واحدة كحصول الكسب بها فالكسب يثبت على القوت لا محالة لان الغائب هو الذي
 يجره وان القائم مكان من ضرورة القضا لقيمة العين عدم ملكه في العين لتكوين جبر المافات ولما لا يجمع البديل والمبدل في ملك
 واحد ولا يتحقق المماثلة التي هي شرط لمان العدوان وما لا يمكن اثباته لا بشرط فاذا وقعت الحاجة إلى اثباته يقدم شرطه عليه لا محالة عند
 وقوع الحاجة إلى اثباته كما في قوله تعالى عبدك عني على الف درهم فاقبضه يقدم التمليك على نقود العتق عند ضرورة كونه شرط
 في التحل لان يكون قوله اعقبه منى سببا للتمليك مقصودا وتبين بما ذكرنا ثبت بالعدوان التحض ما هو حسن شرعي وهو نقضا
 بالقيمة جبر الحجة في الغائبة ثم انعدام الملك في العين لما كان من شرط هذا الشرع ثبت به فيكون حسنا بمنزلة وضع الامر ما يجب البديل و
 ان لم يثبت شرط بعدد موعود ملك الأصل اذا كان الشرط مما ثبت بالاثبات بغيره فمقتضى كماله بالامتناع مع وان لم يثبت ملك العبد لانه
 ثبت بمقتضى الائتمار فاذا عتق ثبت الملك بالشرع او لا ثم اتم العتق كما اوضح بالشرع ثم امر بالاحتياط فكذا هنا نزول ملك الأصل لا يقتضي
 ثم يترتب عليه ملك البديل كما لو اتى بما ينص على الازالة من زمان بيع وتبين ان النقص يجب للمالك في العبد كالمبيع الا اذا وجب
 افتقار الشرط ونقصا شرط شيئا تلحق له لانه ثبت بالتعظيم لغيره لان ثبت مقصودا بنفسه لانه ثبت بشرطه وبشرطه لا يقطع كالاته لا يقطع
 ثبت للملك لغيره سبب الذي شرط حسنا بحسن الحكم الشرعي الذي هو شرطه وهو الضمان لان قبح ان لو ثبت للملك النقص مقصودا بالنقص لا يلزم

محسوب المدير حيث لا يوجب الملك فيه الغاصب ان ادعى الضمان لانا نقول بزيادة الممنوع ملك الغاصب منه بعد ان حققنا القيمة
 بتحقيقنا لشرط المشروعية وهو الضمان ولذا لو لم يظهر المدير لجهة ملك فظهر له كسب كان للغاصب دون الغاصب منه ولكن لا يدخل في
 ملك الغاصب بمانته تحت المدير فان حق العلق يثبت له بالتدبير والملك في المدير تحت الزوال ولكن لا يحتمل الاستقلال الزوال بل
 لتحقيق الشرط فيثبت هذا القدر وتطير الوقت فانه يخرج عن ملك الواقف ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ونقول القيمة في المدة
 ليست يبدل عن العين لان ما هو شرط وهو عدم الملك في العين متخذ في المدير فيجعل خلفا عن النقصان الذي حل بيه ولكن
 عند الضرورة ففي كل محل امكن ايجاد الشرط فيه لا يتحقق الفقرة فيجعل بدل العين اذا تعذر ايجاد الشرط فيه فيجعل خلفا عن النقصان
 الذي حل بيه قوله وكذلك الزنا لا يوجب المصاهرة اصلا بنفسه انما هو سبب للمصاهرة والمصاهرة سبب للولد انما كان الغاصب
 لا يوجب الملك بنفسه قصدا لا يوجب الزنا حرمة المصاهرة بنفسه اصلا يعني نحن لان ثبت حرمة المصاهرة بالزنا من حيث كونه زنا
 لكن جعلناه موجبا لهذه الحرمة من انه سبب للمصاهرة كالوطى اكمال والمصاهرة سبب لوجود الولد الذي هو الذي هو المستحق للمكرامات
 المحرمات ويان ان اصل هذه الحرمة في الوطى اكمال ليس بشئ الملك ولكن بمعنى البغض وهو ان ما لا يصلح لغيره لغيره في الحرم
 فيصير ان شأنا واحدا ثبت له حكم الانسان لعلقه ويومس له ويورث وبين الوطى ونه طهار بغضه وكذا بين الموطوءة وهذه الممار
 فيصير بعضها مختلفا لبعض فيثبت حكم البغض التي بينها وبين ايمانها والبغض التي بين الوطى وابنائها لذلك الممار هو بعضها
 واذا ثبت للممار والبغضها تعدت البغضية اليها ثم لما صار هذا الممار انسانا استحق سائر المكرامات البشعة ومن حملتها حرمة
 المحرم فثبت احرمته في حق البغضية اعني تحرم عليه احوال الموطوءة وبناتها واباها الوطى وابنائها للبغضية الحقيقية التي بينه و
 بينهم ثم تعدى من هذه الحرمة الى الطرفين لتعدى البغضية منه اليهما اعني تعدى حرمة اباه الوطى وابنائها من الولد الى المرأة
 وحرمة احوال الموطوءة وبناتها من الرجل لصيرورة كل واحد من الرجل والمرأة بغضا لاخر بواسطة لان جزءه صار جزءا منها
 اذ الولد كماله مضاف اليها وجزءها صار جزءا منه لانه مضاف اليه بجماعة ايضا فصار الولد على هذه التحقيق سببا لثبوت احرمته
 بينهما بالبغضية التي تحدث بينهما بواسطة حكما والى ما ذكرنا اشار عمر رضي الله عنه في تعليقه عدم جواز بيع احوال الاولاد لقولك كيف
 ينبغي نحن وقد اختلفت كقولكم بل هو من واما وكم بدا نحن ثم اتسم الوطى مقام الولد لان الموقوف على حقيقة العلق تتعذر
 هو سبب ظاهر فغض اليه فاقيم مقامه وجعل الولد كما حصل تقديره اذ اعتبار الاصل والكمالات لعلنا انما نعلم ان الوطى هو الموقوف
 من غير تعلقه به فغض الى ان يفرض ان يقوم مقامه في اثبات احرمته ايضا فكان ينبغي ان تثبت احرمته بين الوطى والموطوءة
 لما بيننا ان كل واحد منهما صار بغضا لاخر والاستمتاع بالبغض حرام بقوله تعالى فمن اتبعني ذلك فادلك سم العادون بقوله
 عليه السلام نال اليد ملعون الا انما شركناه في حق الموطوءة ضرورة اقامة النسل كما سقط حقيقة البغضية في حق آدم عليه السلام
 لهذا المعنى حتى صلت جوارحه وقد خلقت منه حقيقة حرمته بينه ثم هذه المعصية لا تختلف باكمل واحرمته فلا يختلف حكم احرمته
 فبيننا بما ذكرنا ان هذا الفعل من حيث انه الزنا موجب للحد لا يصلح سببا للمكرامة ولكنه مع ذلك حرث للولد وهو سبب
 هذا الوجه لعلنا ان يكون سببا للمكرمة والمكرامة باعتبار انه حرث فتكون هذه احرمته مضافا لى ما هو سبب لى ما هو مخلوق
 الا ترى ان في جانبها الفعل زنا ثم هو اذا جعل به كان لذلك من احرمته بالغيب ومن سبب آدم ويكون

نسبة ثابتا ويجرم به عليه ويتوقف في رحم الام الى ان تلد وينقطع الوضاع وتثبت هذه الاحكام كلها بطريق الكراهة لا بد من هذه الاحكام
 زنا ولدك ههنا فان قيل فاعلم لمكرتم يكون الزنا مخطورا من وجه مباها من وجه وبها قول باطل فانه لو كان كذلك لمسا
 وجب به احسنه كما في الجارية المشتركة قلنا هذا الفعل من حيث كونه زنا مخطورا من كل وجه ولكن من حيث كونه سببا للمصيبة
 بمخطور ويجوز ان ثبت للفعل جهتان احدهما شرعية والاخرى مخطورة فكل امر بالتحرك الى اليمين فمضى عن التحرك الى اليسار فحرك
 امامه فكان هذا التحرك تحركا للتحرك الى اليمين الذي هو واجب وترك الواجب حرام وترك التحرك الى اليسار الذي هو محرم ترك الزنا منه
 واجب وهذا الترك فعل واحد في ذاته ووصف بالوجوب بل هو بمثابة شقين فلهذا ههنا وجوب احدين حيث كونه زنا من
 هذا الوجه هو مخطور من كل وجه بثبوت وصف آخر لاصل الفعل لا يقع في الفعل من حيث كونه زنا لا لا الوجوب فيه لمكانا لا شبهة
 ملك فلا يوجب خلافا فيما هو سبب للمصيبة المحرم فيكون ان يقال الشرح اعرض عن تلك الشبهة لعدم الاحتراز عنها قول
 والولد هو الاصل في استحقاق المحرمات ولا عصيان ولا عدوان فيه ثم تجدي منه الى الطهارة ويتعدى الى سببه
 ما قام مقام غيره مما يجعل لعله الاصل الاتري ان التراب لما قام مقام الماء ينظر الى كون الماء مطهرا او قاطرا فذلك ههنا
 بيد وصف الزنا باحرمته لقيامه مقام الا بوصف بذلك في ايجاب حرمة المضاهة اى المحرمات الاربع وحرمة اجابات
 المرأة وحرمة بناتها على الرجل وحرمة ابائه وحرمة ابناؤه على المرأة ولا عصيان بالنظر الى حقوق الله تعالى ولا عدوان بالنظر الى
 حقوق العباد ايضا في الولد لانه مخلوق خلق الله تعالى فلا عصيان ولا عدوان في صفته ولما استحق هذا الولد جميع كرامات البشر
 التي استحقها المخلوق من مائة الف سنة كما ذكرنا ثم تجدي اى المحرمات المذكورة منه اى من الولد الى الطهارة اى طهارة بها الاب
 والام لا غير لان حرمة اجابات الموطوءة وبناها لا يتعدى منه الا الى الاب وكذلك حرمة ابار الواطي وبناها لا يتعدى منه
 الا الى الام فلا يستقيم تفسير الاطرافة بالابوين والاجلها بجملة كما هو مذكور في عامة الشروح فانهم يتعدى اى سببية ثبوت
 هذه المحرمات وهي حرمة المضاهة والتضمير مستكن راجع الى المفهوم لا الى المذكور ولا يجوز ان يكون راجعا الى ما رجع
 التضمير المتكمن في تتعدى الاول لان المحرمات لا تتعدى الى الاسباب لهذا العيد لفظه تتعدى والا لكان يكفي ان
 يقول والى اسبابه اى اسباب الولد من النكاح والوطي والتقبيل والتمس بشهوة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله عليه
 والنظر الى الفرج بشهوة خلافا لابن ابي ليلى رحمه الله عليه وما قام مقام غيره فانما يعمل لعله الاصل
 بالمعنى الذي يعمل الاصل من غير نظر الى اوصاف نفسه وصلاحيته احكام بل ينظر في ذلك الى صلاحية الاصل بالنوم
 والتعارف الختائين والسفر لما اقيمت مقام خروج النجاسة وخروج البنية والمشفقة عملت علما من غير نظر الى وصف
 نفسها وصلاحيتهما الحكم كالتراب لما اقيم مقام الماء في المأفاداة التنظيم نظر الى صلاحية الماء للتنظيف ولم يتعد
 الى وصف التراب التي هو مخلوق فذلك ههنا لا قسم للتراب مقام الولد بمنزلة سببية فاخذ حكم الولد ابيده مغللتا بالجملة
 مع هذه الصفة سبب صانع المولود لهذا اقيم مقامه والولد لا يوصف بالمحرمات والقبول لما ذكرنا وما روي في عليه السلام
 ولد الزنا شر الثلاثة فذلك في مولود داخل الانثى ايد ان ولد الزنا يكون اصل ومنفعة اعدوا الى الناس من ولد الزنا
 كذا في الطريقة صدد الجمل قطب الدين القنطري رحمه الله عليه لقيامه اى الزنا مقام الا بوصف وهو الولد بذلك

أما لو حلت الحرمة في إيجاب حرمة المصاهرة أي قياصه مقام الولد وادبر وصف الحرمة في حق هذا الحكم خاصة لاستحقاق سقوط الحرمة

فصل في حكم الأمر والنهي في ضد النسيان اختلف العلماء في ذلك والخلاف عندنا في الأمر بالنسيان يقتضي حرمة ضدته لأن يكون موجبا له أو ليلاء عليه لأنه ساكت عن غيره ولكنه ثبتت حرمة الضد ضرورة حكم الأمر والثابت بهذا الطريق يجوز تابعا بطريق الافتقار دون الدلالة يعني ضد المأمور به والنهي عنه فان طلب الفعل في قولك استحرك نسوب إلى التحرك وسدده السكون وطلب الاتساع في قولك لا تسكن نسوب إلى السكون وضده التحرك فاذا قيل تحرك بل لا أثر في المنع من السكون حتى كان بمنزلة قوله لا تسكن واذا قيل لا تسكن بل لا أثر في طلب الحركة حتى كان بمنزلة قوله تحرك فهو محل اختلاف وهذا الفصل ببيان اختلاف العلماء يعني الذين قالوا بان موجب الأمر الوجوب في ذلك أي في حكم الأمر والنهي في ضد النسيان السيد الميرزا محمد باقر ابن أبي فديب عامة العلماء من أصحابنا داموا صاحب الشافعي حجة الله عليه صاحب الحديث إلى أن الأمر بالنسيان من ضدته ان كان له ضد واحد كالأمر بالإيمان نهي عن الكفر وان كان له تضاد كالأمر بالقيام فان له اضداد من تقوى والركوع والسجود والاضطجاع ونحو ما يكون الأمر بنسيان عن التضاد كلها وقال بعضهم يكون نسيان عن واحد منها غير علة فصل بعضهم من أمر الإيجاب والندب فقال أمر الإيجاب يكون نهي عن ضد المأمور به أو تضاد لكونها مائة عن فعل الوجوب وأمر الندب لا يكون كذلك فكانت تضاد الندب غير منسوبة عنها لا تنهي تحريم ولا نهي تنزيه ومن لم يفصل جعل أمر الندب نسيان عن ضده نهي ندب حتى يكون الاتساع عن ضد الندب سندا كما يكون فعلة مندوبا والنهي عن النسيان فامر بضده ان كان له ضد واحد بالتفاهم كالنهي عن الكفر يكون أمرا بالإيمان والنهي عن الحركة يكون أمرا بالسكون واذا كان له تضاد فحده بعض أصحابنا وبعض أصحابنا لا يكون أمرا بالتضاد كلها كما في جانب الأمر وعند عامة أصحاب الحديث لا يكون أمرا بجميع التضاد ثم عند بعضهم لا يكون أمر بالنسيان منها وعند بعضهم يكون أمر بالواجب من التضاد غير علة وهذا بيان اختلاف من أجل الاستفهام المتعذر فقد اتفقوا على أن عين الأمر لا يكون نسيان عن ضد المأمور به وكذا النسيان عن النسيان لا يكون أمر بالنسيان عنه لكنهم اختلفوا في أن كل واحد منهما بل يجب حكما في ضدها أضيف إليه فذهب أبو حاشم ومن تابعه من متأخري المعتزلة إلى أنه لا حكم له في ضده أصلا بل هو مسكوت عنه واليه ذهب الغزالي وإمام الحرمين من أصحاب الشافعي حاشم وذهب بعضهم منهم عبد الجبار وأبو الحسين جميعا الصمد إلى أن الأمر لوجب حرمة ضدته فقال بعضهم يدل على حرمة ضده وقال بعضهم يقتضي حرمة ضده بكذا ذكر صاحب الميزان وغيره وقال بعض الفقهاء يدل على كراهية ضده ونحو ما ذهب إليه من يقتضيه كراهية ضده وهو المختار للفاضة الإمام أبي زيد وشمس الأئمة وفخر الإسلام ومحمد بن أبي بكر بن تميم من التاجين وذكر صاحب القواعد أن المسئلة معصورة فيما إذا كان الأمر لوجب تحصيل المأمور به على الفور فالأمر إذا كان الأمر على التراخي فلا تظهر المسئلة في الظهور بكذا ذكر شمس الأئمة وأبو اليسر وذكر عبد القاسم البغدادي أنه ان الأمر بالنسيان لا يكون نسيان عن ضده إذا كان المأمور به مضيئ الوجوب لا يدل وتخيير كالصوم فاما إذا لم يكن كذلك فلا يكون نسيان عن ضدته كالغفارات واحدة منها واجبة مأمور به غير منهي عن تركها بجزء تركها إلى غير هذا واحتج العامة به

بان الامر يوجب الاتية بالغ الوجه فكان من ضرورة حرمة الترك الذي هو ضده والحرمة حكم انهي فكان موجبا للثبوت
 من ضده بحكمه يستوي في ذلك ما يكون له ضد واحد وما يكون له اضداد لانه باحي ضدا شتغل بفوز ما هو المطلوب
 الا ترى ان لو قال بغيره اخرج من هذه الدار الساعة سواء اشتغل بالعمود فيها او بالاضطجاع او بالقيام فيؤثر في الحرمة
 وهو الخروج فاما انهي فلما عدا ام النهي عنه بالغ الوجه فلان كان له ضد واحد لا يمكن اعدام النهي منه الا باثبات ضده
 فيكون النهي حينئذ امرا بفسده وان كان له اضداد لا يمكن ان يجعل امرا بجميع الاضداد لان الامر بالاضداد ثابت ضرورة
 النهي وانما ترتفع ثبوت الامر بفسده واحد فلا يجعل امرا بجميع الاضداد ثم قال بعضهم اذا لم يجعل امرا بجميع الاضداد لا يمكن اثبات
 الامر بفسده واحد ايضا لان بعض الاضداد ليس باوحد من البعض فلا يثبت بخلاف جانب الامر لان الاتيان بالامور
 لا يمكن الاترك جميع الاضداد وترك جميع الاضداد مستصور فان ترك افعال كثيرة في ساعة واحدة من شخص واحد متصور
 لما بهنا فيمكن تحقيق حكم النهي باثبات ضده واحد فان الاتيان بافعال شتى لا يتصور من واحد في ساعة واحدة وانما لا يتصور
 الاتيان بفعل واحد ولكن ذلك الفعل غير متعين فلم يجعل امرا به ايضا يوضح الفرق بينهما ان التصريح بالاباحة لا يقتضي مع تصحيح
 بالنهي فياله ضد واحد فانه لو قال نهيتك عن التمرك واجبت لك السكون او انت نهيتني في السكون كان كلاما مغتلا لان
 موجب النهي تحريم النهي عنه وذلك يوجب حرمة الاشتغال بالفسد والاباحة والتحريم نافية فاما اذا كان للنهي عنه اضداد
 فيستقيم التصريح بالاباحة في جميع الاضداد بان يقول لا تسكن ولا تحرك من اتى جهة شئت او تقول لا تقم واجبت لك
 ما شئت من القعود والاضطجاع وكذا وكذا ثبت انه لا موجب لهذه النهي في شئ من الاضداد وقال بعضهم يجعل امرا بواحد
 من الاضداد غير معين لان النهي لا يقتضي امرا بفسده ضرورة تحقيق حكم النهي ولا يمكن تحقيقه الا بتكرار النهي عنه
 فكلما ثبت الامر بفسده واحد غير معين والامر قد ثبت في الجمول كما في واحد انواع الكفارة وآجبت المعتزلة بان كل واحد
 من الامر والنهي بخلاف الآخر ضيغه وهو ظاهر ومعنى لان الامر لا يطلب والنهي للمنع فلو كان الامر بالشئ نهيا من ضده
 وبالعكس لصار الامر نهيا والنهي امرا وهو محال وبان كل واحد منهما ساكت عن غيره السكوت في شئ بهما الوضع
 لا يصح دليلا الا ترى ان الامر بالشئ وضع لا طلب ولا دلالة على ثبوت موجب وهو الطلب فيسأل لم يثبت له الا
 بطريق التمسيل لانه ساكت عنه فلان لا يكون دليلا على ثبوت ما لم يوضع له وهو التحريم فيسأل لم يثبت له ولا كان
 او لم يذكر الشيخ ابو المعين رحمه الله تعالى عليه في التبصرة ان عندنا الامر بالشئ نهيا من ضده
 وعلى القلب لان كلام الله تعالى عندنا هو بفسده امرا ونهيا مني عما نهى فكان ما هو الامر بالشئ
 نهيا من ضده وعلى العكس وعند المعتزلة كلام الله تعالى هذه العبارات والامر ضعيفه مخصوصة
 وكذا النهي فلا يتصور كون الامر نهيا ولا كون النهي امرا ولا شك ان ضده المباح هو به مني عنه وضده النهي عنه
 ما هو به فاختلفت عباراتهم وزعم بعضهم ان الامر بالشئ يدل على النهي من ضده وعلى العكس
 وزعم بعضهم ان الامر بالشئ يقتضي نهيا من ضده وعلى القلب ومنهم من يسلق ما يتفق له من اللفظ
 ولا يفسد في بين لفظ الدلالة ولفظ الاقتضاء وتساك من قال منهم الامر بالشئ يوجب حرمة

حرمة عندنا بما سكت به العامة الا انه قال لما لم يكن جعل الامر بها والشيء امر صيغة جبل كل واحد منها موجبا في ضدها اضعيف اليه من المأمور
بهذا الشيء عنه ضدها اوجب فيها اضعيف اليه ضرورة تحقيق حكمه كالنكاح اوجب السجل في حق الزوج البصينة والحرمة في حق الغير حكمه دون صيغة
ومن اختار لفظ الدلالة قال لما لم يكن بين القول بحرمة الضد ولم يكن اضماعها الى الصيغة جعلت ثابته بطريق الدلالة اذا الصيغة
تدل على الحرمة وان لم تكن هي من مرجعياتها كالشيء من التانيف يدل على حرمة الضرب وان لم تكن هي من موجبات لفظ التانيف وتدل
فاختار لفظ الكراهية دون الحرمة قال ثبت بهذا النوع من الشيء وهو الشيء الثابت في ضمن الامر اقل مما ثبت به اذا ورد مقصود الا ان الثابت
ضرورة للغير لا يكون مثل الثابت بنفسه مقصودا وكان هذا الشيء بمنزلة شيء ورد لشيء في غير الشيء عنه نصيبت به الكراهية دون الحرمة ووجه
ما اختاره الشيخ في الكتاب ما اشار اليه ان الشيء الثابت بالامر ثابته بطريق الضرورة والاتقاء لان طلب الوجود بالادق يقتضي طلب
اتقائه ضده فكان ينبغي ان ثبت الحرمة في الضد باقضاء الامر الا ان الضرورة ترفع باثبات الكراهية فلا ثبت الحرمة فذلك
قلنا ان الامر يقتضي كراهية الضد لانه يوجبها لو يدل عليها لان الثابت بالدلالة مثل الثابت بالنص او اقوى منه وليس لسراد
بالاقتضاء مذهبنا جعل غير المنطوق بنطوقا يقتضي المنطوق اذ لا توقف لصحة المنطوق عليه بل المراد به انه ثابت بطريق الضرورة غير
مقصود كما ان مقتضى ثابته بطريق الضرورة فكان شبيها بمقتضيات الشرع من حيث ان كل واحد منهما ثابت بضرورة فذلك ثبت
موجب الشيء بالامر مذهبنا بقدر ما ترفع به الضرورة وهو الكراهية والترغيب كما يجعل مقتضى ذكره كراهية ترفع به الضرورة وهو جهة
الكلام وذكر الشيخ ابو المعين في البصرة في مسألة الاستطاعة ان بعض المتأخرين من اهل الديار اذا ذكر ان الامر بالشيء يقتضي كراهية ضده ولا
اقول انه شيء من ضده ولا انه يدل وست اورد ما اذا كان رايه ان توجبه الوعيد على تارك المأمورية لا رنكا به ضد الشيء عنه وهو التارك الذي قال
هو فعل كما هو مذهب جميع اهل القبلة ام لا فعدم الامر به من غير فعل انكبه كما هو مذهب اهل الماشي فان كان الوعيد متوجبا لا فعدم المأمورية بكونه
اي بالماشيم فاي حاجة الى اثبات الكراهية في الضد الوعيد به ومنه متوجه وان لم يكن به لتوجبه الوعيد من فعل مخطويرة انكبه وذلك لعل التارك ايضا يحرم
بتوجبه كل الوعيد لتارك الفرائض وثبوت العقوبة ولو لم تغدبه التدبير حرمة لما يشترط فعل مخطويرة وليس بمشايخي عنه ولا مخطويرة هذا مما يراه
جميع اهل العلم واليه اشار صاحب البيان ايضا فقال وما قال بعض المشايخ انه يقتضي كراهية ضده فهو خلاف الرواية فان ترك
صلوة الفرض والامتناع عن تحصيله حرام يعاقب عليه المكروه لا يعاقب على فعله وحسب به ان الضد انما يجعل مكره اذا لم
يكن الاشتغال به مضمونا للمأمورية فاذا نقص الاشتغال به لغو لا محالة فحينئذ يحرم بالنظر الى التقويت ويعبر سببا لتوجبه الوعيد
ويستحق العقوبة وان كان في ذاته مباحا كصوم يوم اخر حرام بسبب العقوبة باعتبار ترك الاجابة وميل بل عبادة وسبب
لنيل الثواب باعتبار نفسه على ما عرف وكونه حراما لغيره لا يمنع استحقاق العقوبة ككل مال لغيره قوله وقائمة هذا الاصل ان المحرم
لما لم يكن مقصودا بالامر لم يعتبر الا من حيث انه يفيوت الامر فاذا لم يفيوت كان مكره ما كالا مراه بالقيام ليس بهي عن العتود
اصلا حتى اذا قد تم قام لا فسد صلواته لكنه كره وهو ما ذكرنا ان الامر بالشيء يقتضي كراهية ضده ان التحريم لما لم يكن مقصودا
بالامر لان الامر لم يوضع للتحريم وانما ثبت التحريم ضرورة على ما ينالم يعتبر اي لم يجعل التحريم في الضد ثابته بالامر حيث تقويت الامر
اي المأمورية يعني انما يجعل التحريم ثابته في الضد اذا ادعى الاشتغال به الى فوات المأمورية حينئذ يحرم لان تقويت المأمورية
حرام فاذا لم يفيوت اي لم يفيوت الاشتغال بالامر المأمورية كان الاشتغال بالامر مكره لا حراما كالا مراه بالقيام يعني في الصلاة

ليس من العقود بطريق الامانة والعقد متى اذ اقدمتم قام لم تفسد معلونه بنفسا العقود لانه لم يثبت به ما هو الواجب بالامر ولكنه احيى
العقود ويكره لان الامر بالقيام اتقضى كراهته ثم سيق هذا الكلام فيمنع الى ما ذهب اليه العامة في التفتيق لانهم خبروا عنه المصنف على فوائد
الماور به ايضا كما نبهه الشيخ رحمه الله فلا يظهر الخلاف معهم الا في الامر المطلق لان الواجب المقتضى على الفور بالاتفاق مثل الصوم فيفوت
الماور به بالاستئصال لبعده في اى جزء حصل من اجزاء الوقت فيجوز بالاتفاق والواجب الموضع مثل الصلوة على التراخي بالاتفاق فلا يحكم
العقد الا عند تضييق الوقت لان التفويت لا يتحقق قبله ويكون كرهه على ما اختاره الشيخ في رواية ينفى ان لا يكون كرهه وانما لم يكن التاخير كرهه
لعدم ما دونه في اى جزء من اجزائه او كرهه فاما الامر المطلق فعلى التراخي عندنا كالوسع وعلى الفور عند بعضهم كالفيض فلا يحرم العقد عندنا لعدم التفويت
ويكره على ما اختاره الشيخ رحمه الله فكان ينبغي ان يكون الكراهية على تقدير كراهية التاخير كما قلنا وعند بعضهم يحرم العقد لفوات الماور
به واختلاف في التفتيق راجع الى ان الامر المطلق على التراخي امر على الفور ولم يكشف في سره السلك قال صاحب الميزان في فصل
قوله وعلى هذا القول يحتمل ان يكون النهى مقتضيا في حقه اثبات سنة يكون في القوة كالواجب ولهذا قلنا ان المحرم لما نهي عن ليس
الخطي كان من سنة ليس الا ازار والرداء وهو ان الامر يقتضي كراهية حقه يحتمل ان يكون النهى مقتضيا في حقه اى حقه النهى عنه
اثبات سنة يكون في القوة كالواجب لان النهى الثابت في ضمن الامر لما اتقضى الكراهية التي اى ادنى من الحرمة بدرجته وجب مقتضى الامر
الثابت في ضمن النهى سنة النهى اى ادنى من الواجب بدرجته اعتبارا لاحدهما بالآخر ولم يرد باستثناه ما هو المعطى بين الفقهاء وهو
ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لان ذلك لا يثبت الا بالنقل وانما اراد به ترضيا يكون ترضيا الى الواجب وانما قال يحتمل
لانه لم ينقل هذا القول نصا عن السلف ولكن القياس اقضى بذلك قال القاضي الامام ابو زيد رحمه الله في التوقيم اني لم اقف
على اقوال الناس في حكم النهى على الاستقصاء كما وقف على حكم الامر ولكنه ضد الامر فيحتمل ان يكون للناس فيه قولان على حسب احوالهم
في الامر ولهذا اى ولان النهى يقتضي سنة النهى قلنا ان المحرم لما نهي عن ليس الخطي فبقوله عليه السلام لا يلبس المحرم القبايل
القميص ولا السراويل ولا القلنسوة ولا الخفين الا ان لا يسجد الغليل فيقطع ما اسفل من الكعبين رواه ابن عمر رضي الله عنهما كان من السنة
ليس الا ازار والرداء اى كان لبسهما مرغوبا فيه بهذا النهى لانه لما نهي عن ليس الخطي كان ما هو لبس غير الخطي اقتضاء فيثبت بهذا
الامر سنة ليس الا ازار والرداء لانها ادنى ما يقع به الكفاية عن غير الخطي

فصل في بيان اسباب المشرع اعلم ان اصل الدين وفروعه مشروعية باسباب جعلها المشرع اسبابا لى بيان الطرق التي
تعرف بها المشروعات وتثبت بها قال عامة اعياننا رحمهم الله وبعض اصحاب الشافعي وعامة المتكلمين ان الاحكام الشرعية اسبابا لى
اليها والموجب للحكم في الحقيقة والشارع له هو الله تعالى ودون السبب لان الايجاب الى الشرع دون غيره وهو اختيار شيخنا ابي منصور
وقال جمهورنا لا شعيرة للعقوبات وحقوق العباد واسباب لىها فاما العباد واستفاد لىها وجوبها الى ايجاب التمسك
وخطابهم بعضهم الاسباب محلا وقالوا الحكم في المنصوص عليه يثبت بظاهر النص وفي غير المنصوص عليه يثبت بالوصف الذي جعل حله
ويكون ذلك امارا لىثبوت الحكم في الفرع بايجاب الله تعالى واثباته متمسكين في ذلك بان الموجب للاحكام والشارع له هو الله تعالى
لما ان الموجب للامور المحسوسة وخالقها هو الله تعالى وصفته الايجاب صفة خاصة لا يجوز ان تصاف بالصفة الحقيقية فكان
في اضافته الايجاب الى الاسباب قطعه عن الله تعالى وذلك لا يجوز لكنه تعالى جعل بعض الوصف بالصفة والامانة على الاحكام

في الفروع فيقال اسباب موجبة او على موجبة مجازا الظهور الاحكام الله تعالى عند ما بان الاسباب كانت موجودة قبل الشرع والاحكام
 بعضها وقد توجد بعد الشرع ايضا بالاحكام في حق المجانين والمعتبين وغيرهم ولو كانت عللا للاحكام لما تصور انفكاكها عن الاحكام
 كما في اهل العقلية فان الكسر لا يتصور بدون الانكسار والدليل عليه ان العبادات لا تجب على من لم يتبع الدعوة وهو الذي اسلم
 في دار الحرب ولم يهاجر اليها ولو كان الوجوب بالاسباب دون الخطاب لوجب عليه العبادات لتحقق السبب في حقه واجتبه من فرق
 بين العبادات وغيرها ان العبادات حيث كانت على الخصوص فتضاف الى الجاهل لانها لو كانت واجبة بالاسباب لكانت تضاف الى الاسباب
 لانها حاصلة كسبب العبد فتضاف اليه وبان الواجب في العبادات ليس الا الفعل ودوجوبه بالخطاب لا يجمع فلا يمكن اضافة الى
 شيء اخر فالعبارات قالوا جيب فيها شيان المال والفعل فيمكن اضافة وجوب المال الى السبب اضافة وجوب الفعل الى الخطاب
 وكذا العقوبات فان الواجب على الجاني ليس الا تسليم النفس وتحمل العقوبة وانما وجب الفعل على المولاة فيجوز ان يضاف ما وجب
 عليه الى السبب وما وجب على المولاة الى الخطاب لتوجيه اليهم حيث قيل فاقطعوا ايديهما فاجلدوهم ثم ثمانين جلدة فاجلدوا كل
 واحد منهما مائة جلدة فعلى هذا الطريق يجوز ان يضاف العبادات المالية الى الاسباب عند عدم الضمان اما العامة فقالوا لو ان
 كل شرع للعبادات اسبابا لضاف وجوبها اليها والموجب في الحقيقة هو الله تعالى كما شرع لوجوب القصاص والمحدوم سببا
 لضاف لوجوب اليها والموجب هو الله تعالى فجعل سبب وجوب القصاص القتل وسبب وجوب الضمان الاتفاق سبب على الوطى
 النكاح وكذا شرع لوجوب العبادات اسبابا عرفت سببها باشارات المخصوص الضمان اكره جميع الاسباب وعطلها وادضاف
 الى اسباب الى الله تعالى فقد خالف النص والاجماع وصار جبريا خارجا عن مذهب السنة والجماعة ومن انكر البعض واقرب لبعض
 فلا وجه له ايضا لانه لما جاز اضافة بعض الاحكام الى الاسباب بالدليل جاز اضافة سائر ما الى الاسباب ايضا بالدليل
 وقولهم لو اضيف الوجوب الى الاسباب لزم ان لا يكون مضافا الى الله تعالى فاسد لاننا نقول لا نجعل الاسباب موجبة بذاتها
 اذ لا يسجد والا لزم لا يتصور الا من مفترض الطاعة لكن السبب ما يكون موصلا الى الحكم وطريقا اليه فاضافة الحكم الى السبب
 لا يمنع من اضافة الى غيره فان من قتل انسانا بالسيف يحصل القتل حقيقة بالسيف ثم لا يمنع ذلك من اضافة الى القاتل حتى
 وجب القصاص عليه وكذا الشئ يحصل بالطعام والارواء والماء ثم يضاف ذلك الى المظلم والساقى فكذا هذا وقولهم الاسباب
 كانت ولا حكم فاسد لاننا نجعلها موجبة يجعل الله تعالى اياها كذلك فلا تكون اسبابا قبل ذلك كما سباب العقوبات
 وحقوق العباد كانت موجودة واسل ما ذكرنا اشار شيخ رحمه الله بقوله باسباب جعلها الشرع اسبابا واما الذي
 اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فانما لا تجب عليه العبادات قبل بلوغ الخطاب اليه لانه لا وجه الى اسباب
 الاداء في حقه تحقيقا ولا تقدير اذ لا ثبوت للخطاب في حقه اصلا ولا اسل ايجاب القضاء لانه مبني على
 الاداء ولان في ايجابها عليه جازا لا اجتماع عبادات كثيرة عليه لطول مدة مقاسني دار الحرب ماوة فيستقط
 ونما للوج والقصور لندرة ملحق بالكثير وسياتيكم باقي الكلام في اثبات التفسير قوله اعلم ان اصل الدين وهو الايمان بالله تعالى
 كما هو باسماؤه وصفاته وقروعه وهي سائر الاحكام الشرعية والعبادات والمعاملات والكفارات والعقوبات مشروعة هي
 مما ثبت في الشرع باسباب جعلها الشرع اى الشايع اسبابا كما اى تلك الفروع والاصل والمراد بالاسباب العلل لانها هي القوت

موجودة وزيادة وهي ان بين كل يومين وقتا لا يصلح للصوم اذ اوله لا قضاء ولا تقلا فكان كل عبادة مستلقة بسبب على عدة وذلك بالطريق
الذي قلنا ولان الله تعالى اذا جعل وقتا سببا لعبادة فذلك بيان شرف ذلك الوقت بحق تلك العبادة والعبادة في الايام دون الايام
فانه صنع الله تعالى فلم يستقم الوقت الثاني للاداء اشترط سببا لوجوبه فعلم ان الاسباب هي الايام دون الليالي والاسباب هي كلام شمس الائمة
رحمة الله ان شرف الليالي باعتبار شرعية الصوم في ايامها وكان شرفها باعتبار الشرف الايام او شرفها باعتبار انما اوقات لقضاء رمضان
وكلاهما في شرف يحصل باعتبار سببية وذلك بان يكون محلا لا واسبب واما عدم سقوط الصوم عن المحنون الذي سبب لم يقق
الافى جزء من الليلة فلانه اهل للوجوب مع المحنون الا ان الشرع اسقط عنه عند نقصان الواجبات ونقص المحن واجبه المخرج في
حق الصوم باستغراق المحنون جميع الشهر ولم يوجد ما جاوز النية في الليل فباعتبار ان الليل جعل تابعا لليوم في حق هذا الحكم ضرورة
تقدرا وان النية باول اجزاء الصوم الذي هو شرط فاقبست النية في الليل مقام النية المتقدمة باول الصوم ولا ضرورة فيها
فيه قوله والمصلحة باوقات سبب وجوب المصلحة المفروضة اوقاتا التي شرعت فيها بدليل انما تنسب اليها فيقال صلوة المفروضة
والفطر وانما تكرر تكرارا لا اوقات وها من المرات اسببية والعقوبات باسبابا بسبب العقوبات النجاشيات التي تنضاف اليها مثل حد الزنا
ومعد الشرب ومعد السرقة وحد القذف فانما شرعت جزاء على النجاشيات فكانت النجاشيات هي الموشرة في ايسر بابا فكانت اسبابا لما قبلها
التي هي دائرة بين العبادة والعقوبة بما تنضاف اليه من سبب متردد بين الخطر والاباحة بسبب وجوب الكفارة ما نفيقت الكفارات اليه من امر
متردد بين خطر وابطاحه مثل الفطر الحمد في رمضان والقتل الخطاء وقتل الصيد في حالة الامراء والمهين المنقذة المنتية باحث وذلك
لان الكفارة دائرة بين العبادة والعقوبة لانها تدعى بما هو عبادة كالصوم والاحقاق والصدقة ولانها تكون الذنب نحو
ولمذ اسميت كفارة ولن يقع التكفير الا بما هو عبادة وللمذ كانت النية فيها شرط فاقبست النية في الايام دون الليالي من وجبت عليه ليود بها
باختياره تحقيقا لمعنى العبادة فان العبادة فعل يبشره العبد باختياره لله تعالى فكان في ادائها معنى العبادة ولكنها لم
تجب الاجزائية على افعال توجد من العبد فيها معنى الخطر كالحمد ودون لم تجب عقوبة على وجه الله تعالى كما وجبت للنجاشيات
فكان في ايسر بابا معنى العقوبة اذا العقوبة هي التي تجب جزاء على ارتكاب الخطور الذي يستحق الموت ثم به اذا كانت مترددة
بين الامرين وجب ان يكون سببا مستلقة على معنى الخطر والاباحة ليكون معنى العبادة مضاعفا الى صفة الاباحة ومعنى
العقوبة مضاعفا الى صفة الخطر لان الاثر ابدانها يكون على وقف الموشرة لذلك لا يصلح الخطور المحض كقتل المحن لمين المحن
سببا لما كما لا يصلح المباح المحض كقتل محن والمهين المقودة قبل بحث سببها ثم الا فطر حمد امباح من حيث انه يلاقيه
فعل نفسه الذي هو مملوك له وخطور من حيث انه جناية على الصوم فبطل سبب الكفارة ولا يلزم عليه الكفارة بالزنا وبشره الحمر
لان الزنا وشرب الحمر ليسا بسببين للكفارة بدليل انه لو كان ناسيا لصومه لا يجب الكفارة وتو انما الوجوب للكفارة الفطر وقد
بين ان الا فطر من حيث انه يلاقي فعل نفسه الذي هو مملوك له فكنت فيه جهة الاباحة والاتقادات في تحقيق هذه الجهة من
ان يكون الا فطر بالزنا وشرب الحمر او بوقوع الابل وشرب الماء ولم يقترب هذه الشبهة في سقوط الحمد لان الشبهة الدارئة
للحرمية التي تورث خلاف حرمة الزنا وشرب الحمر هي ليست بهذه المثابة ولان الصوم لما لم يكن حقا مسلما الى صاحب الحق
انما وقت النجاشية اذا كسما به بالا فطر لا تصور لعبد التمام كان الا فطر قاصدا في كونه جناية فيمكن باعتبار القصور شبهة

الواحدة فيه من هذا الوجه وان كان حراما في ذاته باعتبار كونه زنا ومثرب الحرام في العاصي المأمور بالابتعاد في الاسرار او الثاني في رمضان
 فذلك الزنا حرام في نفسه لا بحق الصوم وحرام غيره وهو الصوم فوجب كونه حراما في نفسه لحد الذي هو معتقده بسبب المعنى الآخر كقوله لا
 ما صار حراما لغيره بالنسبة الى الصوم لا بد من ان يأخذ شبهة بالحال بهذه النسبة من حيث ان الغير لو لم يكن لما كانت هذه الحرمة ثابتة وقيل
 الخطأ والسر من الخطر والاباحة ايضا لانه من حيث الصورة رعى الى صيد او الى كافر وهو مباح وباعتبار ترك التثبت وباعتبار المحل هو
 مخطور لانه احباب او مشايخ مناصبوا فيصعب سببا لما وكذا الاصطلاح مباح في الاصل وباعتبار الاحرام مخطور فيكون متروك من الامرين
 وكذا اجمع في الميمن العقودة منقضا لخطرها والاباحة من وجوب احدها انها تعظيم الله تعالى وذلك مندوب اليه ولهذا اشترعت في بيعته
 نصرة الحق فانهم كانوا يحلفون في البيعة التي عليه السلام على انهم لا يثيرونه ولا يثرون انفسهم على نفسه وعلى من كان يحلف في
 السببية لبعض وهي ايضا منى منها لقوله تعالى ولا تجعلوا القدر حصة لايمانكم اى بذلة في كل حق وباطل وقوله غراسه واحفظوا ايمانكم
 اى استقروا عن الميمن وخطبوا انفسكم عنها والثاني ان الميمن الصادقة عقد مشرعى يحلف بها في الخصومات وتلزمنا شرعا وكذا
 سبابة الما انما تأخذ معنى الخطر باعتبار المحنت فكانت دائرة بين الامر فيقتل سببا للكفارة وهذا الوجه يشير الى ان الميمن مع المحنت سبب
 والوجه الاول يشير الى ان نفس الميمن سبب المحنت شرط الى كل واحد ذهب فريق من العلماء وعلى هذا الوجه يخرج سائر اسباب الكفارة
 قوله والعاملات تعلق البقاء المقدر وتعلقها بالبادى الاولى متعلقة بمشروعة والثانية بالتعلق والعاملات مشروعة بكذا سبب
 مشروعية العاملات تعلق البقاء المقدر اى المحكوم من الله تعالى وهو بقاء العالم والنفس والمحسوسات كلها اى بما شرعها من تلك
 فكلان يتعاطى كذا اى يخوض فيه ويتناوله ولا يقال لما كان البقاء متعلقا منها كانت هي سببا للبقاء فكيف يكون البقاء سببا
 لما لاننا نقول وجوده سبب البقاء ولكن تعلق البقاء بها واققراره اليها سبب لشرعيتها وهو امر سابق على شرعيتها فيصالح سببا
 لما وبينا ما ذكر الشارح التلخيص لقاضى الامام ابو زيد شمس الائمة وفخر الاسلام رحمهم الله تعالى تعلق هذا العالم وقدر بقاءه الى
 قيام الساعة وهذا البقاء انما يكون بقاء المحسوسات بقاء المحسوسات بالتماسل وذلك بايتان المذكور الانا في مواضع الحديث فشرع له طريق
 يتناول به ما قدر الله تعالى من غير ان يتصل به فساد ولا انقضاء وهو طريق الازدواج بلا شركة في المرأة لان في التقلب فسادا
 وفي الشركة منقضا فان الاب متى اشتبهت بعد رايها بالزوجة عليه وليس للامر قوة كسب الكفريات في اصل الجملة وكذا لا طريق لبقاء
 النفس الى اجل غير اصابه المال بعضهم من بعض وما يحتاج اليه كل نفس كفايتها لا يكون حاصلا في يدنا وانما يتكمن من
 تحصيله بالمال فشرع سبب اكتساب المال وسبب اكتساب ما فيه كفاية لكل واحد وهو التجارة عن تراض لما في التقلب
 من الفساد والله لا يحب الفساد قوله والايمان بالايات الدالة على حدوث العالم ووجوب الايمان بالله تعالى كما هو
 باسمائه وصفاته ثابت بايجاب الله تعالى في الحقيقة كسائر الايجابات لكنه في الظاهر منسوب الى حدوث العالم لان ايجابه غير ثابت
 فنسب الى سبب ظاهر يمكن الوصول الى معرفته الايجاب بواسطة تبشير اهل العباد وقطعا شعبة المعاندين او لو لم يوضع له سبب
 ظاهر ربنا انكر المعاندين وجوبه ولم يكن الا لازم عليه فوضع السبب لظهور الزمان المحمدي عليه وقطعا شبهة بالكلية وحدث العالم
 يصلح سببا لوجوبه لانه يدل على الصنعة والحدوث وهي تدل على المصانع ولهذا يسمى حاله لانه علم على وجوده وحدانيته
 فيستدل به على ان له صلا لم يوصف بالصناعات الكمال منزه عن النقص والزال واكيد اشار عمر رضي الله عنه لقوله العبرة

ثم دل على البعير وأما المشتى يدل على السيف فهذا الهيكل العلوي والركن النقطي أما يدل على الصانع العليم الخبير هذا الذي ذكرنا هو
 طرية القاضي الامام ابي زيد وما لقيه فيها عامة المتأخرين فاما المتقدمون من مشائخنا فكلوا بسبب وجوب العبادات نعم الله تعالى
 على كل واحد من عباد الله فانه اسدى الى كل واحد منا من انواع النعم بالقصر العقول على الوقوف على كميتها فضلا عن القيام بشكرها
 واوجب هذه العبادات علينا بازائها ورضي بها شكر السوانع نعمه بفضل وكبره وان كان بحيث لا يمكن لاحد ان يخرج عن شكر نعمته وان
 سده عمره وان طالت فالايام وجبت شكر النعمة الوجود وقوة النطق وكل العقل الذي هو النفس الواجب والصلوة وجبت شكر النعمة
 الاعضاء السليمة والصوم وجبت شكر النعمة اقتضاء الشهوات والاستمتاع بها والزكوة وجبت شكر النعمة المال والبر وجبت شكر النعمة
 فان الله تعالى لما اضاف الى نفسه كرامته له صار امان الخلق لحرمة فوجبت زيادته اداء لشكر هذه النعمة وتقصيها لا امان من النيران
 فثبت ان اسباب هذه العبادات النعم والى هذا الطريق مال صدر الاسلام وصاحب الميراث من المتأخرين قوله وانما الامر بالزمام
 اداء ما وجب علينا بسببه كالبيع يجب بالثمن ثم لطلب بالاداء رد لقول من قال وجوب هذه العبادات بالنحو لا بالخير لان
 الوجوب لا يستفاد الا بالامر فقال ليس الامر بالزمام اداء ما وجب به او هو جواب عما يقال لما ثبت الوجوب بالاسباب
 في حقنا فما فائدة الامر فقال انما ورد الامر بالزمام اداء ما وجب علينا بسببه كالبيع يجب به الثمن في ذمة المشتري ثم لا يلزمه
 الاداء الا بالطلب فان قيل لا يفهم من وجوب العبادات شي سوى وجوب الاداء فلا ثبت وجوب الاداء بالنحو لا الذي
 يكون واجبا بسبب الوقت قلنا الواجب بسبب الوقت ما هو المشروع لفظا في غير الوقت الذي هو سبب الوجوب وبيان هذا في
 الصوم فانه مشروع لفظا في كل يوم وجب الاداء اول يومه وفي رمضان يكون مشروعا واجبا بسبب الوقت سواء وجد الخطاب
 بالاداء لوجود شرطه وهو تمكن من الاداء اول يومه كذا ذكره شمس الائمة قوله ودلالة هذا الماصل اجماعهم على وجوب الصلوة
 على النائم والمجنون والمنع عليه اذ لم يزدوا بمجنون والاعمال على يومه وليدة اى الدليل على ان فضل الوجوب بالسبب
 وجوب الاداء بالنحو اجماع الفقهاء على وجوب الصلوة على من لا يصلح للخطاب مثل النائم والمجنون والمنع عليه اذ لم يزدوا
 الاعمال والمجنون على يومه وليدة حتى امروا بالقضاء بعد الانتباه والافتاقه والقضاء لا يجب الا بدلا عن الفائت فثبتنا
 ان الوجوب في الوقت ثابت في حقهم بالسبب لوجه الخطاب اليهم اذ لو لا الوجوب لما تصور الفوات والقضاء ولا يقال
 ذلك ابتداء عبادته يجب عليهم بعد الانتباه والافتاقه بخطاب جديد يوجب عليهم لاننا نقول يجب رجاءية شرط القضاء فيه
 كالنية وغيره ولو كان ذلك ابتداء فرض لما رعت فيه شرط القضاء فكل كان ذلك اداء في نفسه كالمؤدى في الوقت الا ان
 ان الصلوة متى لم تجب في الوقت لا يجب قضاءها بعد خروجه الوقت كالكاقر والصبي والحائض اذا اسلم او بلغ او ظهرت بعد
 خروجه الوقت لا يجب عليهم القضاء لعدم الوجوب في الوقت حيث وجب بهنا ومع الوجوب رجعت شرط القضاء على
 ان الامر على ما ذكرنا واعلم ان التمسك بالاجماع والالتزام به على انهم انما يستقيم في حق النائم ودون المنع عليه والمجنون
 لان الصلوة عند الشافعي رحمه الله لا تجب على المجنون والمنع عليه اصلا حتى لا يجب عليهم القضاء بعد الافتاقه اذا كان
 المجنون او الاغما مستوعبا وقت صلوة واحدة الا اذا كان الكلام مع من انكر سيده الاوقات للعبادات من اصحابنا فثبت
 بصرح التمسك بالاجماع في حق المجنون والمنع عليه ايضا ويكون المراد من الاجماع اتفاق علماءنا دون جميع العلماء قوله وانما

يعرف السبب بسببه الحكم اليه وتعلق به لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سببا له وانما اضافة الى الشرط مجازا ثم بين ان الشيء انما يكون سببا فقال انما يعرف السبب اى سببية الشيء بنسبة الحكم اى اضافة اليه كقولك صلوة الظهر وصوم الشروع البيت وحده الشرط وكفاية الفعل وتعلق به اى تعلق الحكم بالسبب بان لا يوجد بدونه ويكرر تنكيه لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون الشيء المضاف اليه سببا للشيء وان يكون الشيء المضاف سببا له بان لا يوجد بدونه ويكرر تنكيه لان الاضافة لما كانت موصوفة للتمييز كان الاصل فيها اضافة الى اخص الاشياء ليحصل التمييز ونقص الاشياء بالحكم سببه لانه ثابت به فكانت الاضافة اليه اصلا فاما الشرط فانما اضافة اليه لانه لو وجد عند مشابه العلة من هذا الوجه فكانت الاضافة اليه مجازا والمعتبر بموا الحقيقة حتى يقوم دليل المجازية حقيقة ان الاضافة التكرير فان المضاف تكررة قبل الاضافة وقد عرف بعد ما بالضاف اليه لان الاضافة لتوجب الاختصاص والشيء متى اخص منه نفسه تخرج فاذا كانت جازية غلام كان تكررة لشيئونه في الغلمان ولو قلت جازية غلام زيد مارة معرفة لاختصاصه به ثم اخصنا من الشيء بغيره فيكون بمان فاختصاص الغلام بزيد بمعنى الملك واختصاص الابن بالاب في قولك ابن فلان بمعنى النسب اختصنا به بزيد يعني في قولك بزيد يعني الجزئية وقس عليه ثم تعرف الصلوة والصوم باضافتهما الى الوقت اما بمعنى سببية بان يكون كل واحد منهما واجبا بما اضيف اليه او بمعنى الشرطية على معنى ان الوجوب يثبت عنده او بمعنى الظرفية باعتبار ان وجود الواجب يحصل في هذا الوقت ثم تخرج معنى سببية على الشرطية والظرفية فان مطلق اضافة الحادث الى شيء يدل على حدوثه به كقولك عبد الله وكفاية الفعل فكذا كسب فلان وتكرره والوجوب هو الحادث فدل على انه كان بالوقت قوله وكذا اذا ما زمة فتكرره بكونه ولان اضافة اليه دليل قوله وتعلقه به لاني كما ان الاضافة تدل على سببية تدل ملازمة الشيء وتعلقه به وتكرره بتكرره على سببية ايضا لان الامور تضاف الى الاسباب الظاهرة فلما تكرر الحكم بتكرر الشيء دل على انه حادث به اذ هو السبب الظاهر لحدوثه ثم الوجوب فيما نحن فيه امر حادث فتكرره فلما دل على من سبب ايضا اليه وليس منها الا لاهل الوقت ولا يجوز ان يضاف الى الامر لان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار ولا يستعمله وان تعلق بوقت او بشرط فان من قال لعبد تصدق بدينهم من مالي اذا ايسيت او اذا دلت الشمس لا يقتضي التكرار كما لو قال تصدق من مالي بدينهم مطلقا على ما مر به فمقتضى ان الوقت هو السبب لان اصل الوجوب مضاف اليه وان تكرره بسبب تكرره كسائر الاحكام المتعلقة بالاسباب مثل الحدود والكفارات فانما يتكرر بتكرر اسبابها قوله وفي صدقة الفطر اسما جعلنا الراس سببا والفطر شرط عام وجود الاضافة اليها لان وصف المؤنة يبرح الراس في كونه سببا وتكرره بالوجوب بتكرر الفطر فمقتضى التكرر وجوب الزكاة بتكرره لا محمول لان الوصف الذي لاجله كان الراس سببا وهو المؤنة تجدد بمعنى الزمان كما ان المال الذي لا ملكه كان المال سببا لوجوب الزكاة تجدد وتجدد لا محمول وليصير السبب تجدد والوصف بمنزلة التجدد بنفسه جواب عما يقال لما كانت الاضافة دليل سببية شرعا وفي صدقة الفطر وجدت الاضافة الى الراس كما في قول الشاعر زكاة رؤس الناس بكرة فطرهم لا يقول رسول الله صلح من التمر وقد وجدت الاضافة الى الوقت فمقتضى صدقة الفطر والمراد وقتها وكذا يتكرر الواجب بتكرر الوقت مع استحالة الراس كما يتكرر الراس مع استحالة الوقت فلم يجعل الراس سببا والوقت شرطا ولم يجعلوا الوقت سببا كما جعله الشافعي رحمه الله تعالى مع ان اضافة هذا الواجب الى الوقت اشهر من اضافة الى الراس فقال لما وجدت الاضافة اليها رجحنا الراس في كونه سببا بوصف المؤنة فان هذه الصدقة وجبت وجوب المؤنة من فلان الذي سببها

اجرا مجرى المومن في قوله عليه السلام او يمن نحو كون اى يحكم هذه المنة بمن وجبت منة عليكم والاصل في وجوب المون راس في مدينون الوقت فان نفقة العبيد والحر واجب بالراس لا بالوقت اذ الراس هو المحتاج الى المنة و دون الوقت وكذلك منة الشئ سبب بقائه وذلك يصور في الراس و دون الوقت فغرفنا ان الراس سبب الوجوب كما هو سبب وجوب النفقة والوقت شرط لا لتمامه في حق المسافر واما تكرار الوجوب عند تكرار الوقت مع اتحاده الراس فليس لتكرار الوقت بل لتكرار الراس تقديره فان الراس لما صار سببا بوصف المنة دى تجدد في كل وقت كان الراس نهي له التجدد تقدير العبد المنة كالنصاب لما صار سببا بوصف النما صار كالنجد وعند تجدد النما يجوز لان السجل متى تكرر وجوب الزكاة يتكرر السجل في نصاب واحد قوله وعلى هذه التكرار العشر والخارج مع اتحاده بسبب وهو الارض

النامية في العشرة حقيقة بالخارج وفي الخارج حكما بالنسبة من الرعاة اى سبب هذا الطريق الذي ذكرناه ان السبب تجدد الوصف بصيرته حكما لتكرار العشر والخارج مع اتحاده السبب فان سبب كل واحد منهما الارض النامية كما ان السبب المذكور المال النامي والدليل على سببية الارض اضافة العشر والخارج اليها يقال عشر الارض وخارج الارض وتوصف الارض بما كما يقال ارض عشرية وارض خارجية باعتبار صفته النماء ان العشر اسم مجزى من النماء فلا يمكن ايجابه بدون النماء وان الخراج يسقط اذا اصطلم الزرع آفة ولم يبق من شئ ما يمكن استغلال الارض فيه فغرفنا ان صفة النماء معتبرة في الارض كما هي معتبرة في مال الزكاة الا ان النماء الحقيقي اعتبر في العشر لانه مقدر بخروج من الخارج فلا يمكن ايجابه الا بعد تحقق الخارج وفي الخراج اعتبر النماء التقديرى بالتمكن من الزراعة لان الخراج من غير خبز من الخارج فلا حاجة الى تعليقه بالنماء الحقيقي بل يكفي فيه بالنماء التقديرى رعاية بجانب الثاقلة ثم ان كل ما منها يتكرر بتكرار النماء مع اتحاده الارض لان الارض بصيرته كالتجدد وتجدد النماء تقديره فذلك الراس في صدقة الفطر

فصل في الغرمية والرخصة الغرمية في احكام الشرح اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالعوامش فالرخصة اسم لما بني على اعداء العباد والغرمية في اللغة القصد المؤكد يقال عرمت على كذا عرما وغرمية اذا ردت فعلة قطعت عليه ولهذا كان قوله اهرم ان لا افعل كذا او ان افعل كذا يمينا لان توكيده بصيرته يمينا ويقال عرمت عليه اى قسمت عليه الرخصة في اللغة اليسر والسهولة ومنه رخص الشئ رخصا اذا تيسرت اصابته وفي الشريعة الغرمية اسم لما هو اصل من الاحكام كما ذكر في الكتاب والمراد به ما ثبت ابتداء باثبات الشارع وقوله غير متعلق بالعوامش بيان لاصالتها لانه تقييد في التعريف ويدخل في هذا التعريف ما يتعلق بالفعل كالعبادات وما يتعلق بالترك كالحرمات والرخصة اسم لما بني على اعداء العباد كالاذن بوجوب كناية المكفر على اللسان عند الاكراه او اباحة الاطعام في رمضان لعذر المرض والسفر وعبرة لبعضهم الغرمية ما استمر على الامر الاول واستقر علينا بحكمه انه النما ومن عبده والرخصة ما تقرر من حصر الى ليسر بواسطة عذر المكلف قوله والغرمية اقسام اربعة فرض وواجب وسنة وفعل ويدخل في هذه الاقسام الفعل والترك فان الترك المنهي عنه فرض ان كان الدليل مقطوعا بترك اكل الميتة وشرب الخمر وواجب ان دخل فيه شئ ترك اكل الغنم والحب بالشرط غير سنة ونقل النكاح وانه ترك ما قيل فيه بالباس ويؤيده ما ذكره شخص الامنة الواجب ما يكون واجب الاداء شرعا وواجب الترك فيما يرجع الى المحل والحرمة وقيل في تخصيص هذه الاقسام ان الغرمية تأخذ من ان كفى جازم او لا الاول هو الفرض والثاني لا يحلوا من ان يعاقب بتركه الاول هو الواجب والثاني لا يحلوا من ان يستحق تركه لتمامه او لا الاول هو سنة والثاني هو الفعل ويدخل في القسمين الاخير المباح ان جعل المباح من الغرام

وذكر في بعض نسخ اصول الفقه لاصحابنا ان الفعل الصادر عن المكلف لا يخلو من ان يترجم جانب الاداء فيه او جانب الترك او لا
 به اول ذلك اما الاول فاما ان يكفر جاحده وليس له وهو كفرض او لا يكفر وذلك اما ان يتعلق العقاب بتركه وهو الواجب او لا يتعلق
 وذلك اما بان يكون ظاهرا او ظاهرا عليه رسول الله عليه السلام وهو سنة المشهورة او لا يكون وهو النفل والتطوع والمندوب واما
 الثاني فاما ان يتعلق العقاب بالاثبات به وهو الحرام او لا يتعلق وهو المكروه واما الثالث فهو المباح او ليس في ادائه ثواب
 ولا في تركه عقاب قوله فالفرض ما ثبت وجوبه بدليل لا شبهة فيه وحكمه للزوم علما وتصديقا بالقلب وعملا بالبدن حتى كفر
 جاحده وليس في تركه باعذار الفرض لغة هو القطع والتقدير قال الله تعالى سورة انزلنا وفرضنا اى قطعنا الاحكام فيها قطعا
 وقال عز ذكره فاصفوا فافترس اى قد تم بالتمسك والتمسك فى فرض القاضى بالنفقة للمرأة اذا قطعها وتقدر لها وفي الشريعة
 هو ما ثبت وجوبه اى لزومه بدليل لا شبهة فيه كما ذكر في الكتاب مثل الايمان والصلوات الخمس والزكاة وهو حسن مما قيل
 به بالاعتقاد المكلف على تركه وثواب على تحصيله لانه ليس بآيات يخرج الصلوة في اول الوقت والاصوم في السفر عنه فانما يقع
 فرضين ولا عقاب على تركهما ولان له لدخول الواجب فيه وهو غير الفرض على ما سنبينه وحكمه اى الاثر الثاني ما ثبت بالفرض للزوم
 علما وتصديقا بالقلب اى يحصل العلم الشطبي بثبوته ويجب اعتقاده حقيقة لشبوه بدليل مقطوع به وهذا الاعتقاد هو الاسلام حتى
 لو تبدل لغيره يكون كفا لانه انكار الدليل القطعي وعملا بالبدن اى يجب اتقا مته بالبدن ايضا حتى لو ترك العمل به غير
 مستحق به يكون فاسقا اذا كان بغير عذر ولكنه لا يكون كافرا لانه ترك ما هو من الشرائع لا ما هو من اصول الدين لبقاء
 الاعتقاد على حاله حتى يكفر جاحده باسكان الكاف اى ينسب الى الكفر من الكفرة اذا دعى كافرا ومنه لا تكفر اهل قبلتك اما
 لا تكفر اهل قبلتك فغير مثبت حجة رواية والكان جازيا لغة قال الكسيت يخطب اهل البيت شعرو طائفة قد كفر وسنة
 بحكمهم وطائفة قالوا سبوا ومنه نشك انى الغريب قوله والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة وحكمه للزوم علما بالبدن
 لا علما باليقين حتى لا يكفر جاحده وليس في تركه استحسانا بخبار الواحد وهو ما خذ من الوجبة وهى السقوط سمي به لانه ساقط
 في اثبات العلم اليقيني ملحق بالمعدوم وان كان في ايجاب العمل ثانيا موجودا اول لانه ساقط على المكلف بدون ان يتحمله
 باختياره لعد العلم بوجوبه عليه قطعا بخلاف الفرض فانه لما ثبت قطعا يتحمله عن اختياره وشرح صدره او هو ما خذ من الوجيب
 وهو الاضطراب سمي به لتردد واضطراب في ثبوته وتخييل ان يكون ما خذ من الوجوب وهو للزوم لان العمل به لازم والهم
 ثبت العلم به وهو في الشرعية اسم لما ثبت لزومه علينا بدليل فيه شبهة مثل لقين الفاتحة وتعديل اركان الصلوة وصدة
 الفطر والاضحية ونحوها وحكمه الواجب لزومه علما بالبدن يجب اتقا مته كما يجب اتقا مته الفرض لكن لا يجب اعتقادا ولزومه قطعا
 لان دليله لا يوجب اليقين ولكنه وهم الاعتقاد مبنى على الدليل اليقيني حتى لا يكفر جاحده لانه لم ينكر اثبات قطعا قوله وليس في تركه
 اذا استخف باخبار الواحد او ترك العمل بالواجب فهو على لغة اوجه اما ان تركه مستحسنا باخبار الواحد بان لا يترجم العمل
 بها واجبا او تركه مستحسنا لانه لا يترجم غير مستخف ولا متناول ففي القسم الاول يجب التخليد وان لم يكفر لانه راو خبر الواحد
 وذلك بدعة وفي القسم الثاني لا يجب التخليد ولا التفسير لان التناول من السلف وانخف في النصوص عند التنازل
 وفي القسم الاخير ليس في التخليد لان العمل به واجب كان الاداء طاعة والترك من غير تأويل معصية فمقتضاها هو المكروه

في حاشية الكتب وعليه يدل كلامهم خمس الائمة وهو صحيح وما ذكره من هياشير الى ان تركه لا يوجب تضليل اصلا ولا وجوب تضيق بشرط ان يكون مستغنا ولا يوجب اذا كان متاردا وليس فيه ولا لاسطة التضيق في القسم الثالث بل هو ساكت عنه ومبارك الله المصنوع بطل على انه لا تضليل فيه ولا تضيق الا في القسم الاول فانه ذكر فيه الواجب كالتكليف في لزوم العمل والمنفعة في الاحتياط وحقق لا يوجب كغيره جازما ولا تضليل وحكمه انه لا يغير التبعات بل يبيد ولا يفسد تبركه مما لا ان يكون مستغنا باخباره الا لاحاد ضغفقه ولكن الجميع ما ذكرناه اولاً لان وجوب العمل بخبر الواحد ثبت بدلائل قطعية فتاركه على وجه الاستغناء فيكون ضالاً مبتدعاً وبدون الاستغناء وان قيل يكون ناسفاً قوله فاما متارداً فلا اي امارك متارداً ولا فلا يفسد ثم انما في التفرقة بين الفرض والواجب وقال هامة اذ كان متعلقاً في معنى واحد وهو الذي يدرج تاركه ويلزم شرعاً لو ثبت دليل قطعي او ظني قال واختلف طريق البتة لا يكون اختلافاً في نفسه فان اختلف طريق النوافل لا يوجب اختلافاً حقيقياً وكذا اختلف طريق الاحرام بالقطع والظن لا يوجب اختلافاً في نفسه من حيث هو احرام قال وتخصيص اسم الفرض بالمقطع والواجب بالظنون يحكم لان الفرض لغة هو التقدير سواء كان مقطوعاً به او ظنونياً وكذا الواجب هو الملازم او الساقط سواء كان مقطوعاً به او ظنونياً وكان تخصيص كل واحد بقسم حكماً ونحن نقول انه ان انكر كونها متباينتين لغة فلا معنى له لما بينا من معنى كل واحد منهما من مسانعة احد المعنيين الاخر وانكر التفرقة بينهما حكماً بان يقال لا تفاوت بينهما في لزوم العمل بل لعل الكاره لان التفرقة بين ما ثبت بدليل مقطوع به وبين ما ثبت بدليل ظنون به ظاهرة لان ثبوت المدلول على حسب الدليل فمتى كان التفاوت ثابتاً بين الدليلين لا بد من ثبوت من المدلولين وقوله تخصيص كل لفظ بقسم حكماً في سبب لاننا نخصص الفرض بقسم باعتبار معنى القطع ونخصص الواجب بقسم باعتبار معنى السقوط على الوجه الذي بينا ولا يوجد معنى القطع في الواجب ولا معنى السقوط على الوجه الذي بينا في الفرض فاني يلزم الحكم وسائر الاسماء الشرعية والعرفية بهذه التباينة فالحاصل ان عند التباين في وجوب العمل في الواجب مثل وجوب العمل في الفرض او في وجوبه في الواجب وبما ان النص المقطوع به وهو بينهما ثابت في وجوب العمل الصالح حتى كان وجوب العمل في الفرض او في وجوبه في الواجب وبما ان النص المقطوع به وهو قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن اوجب قراءة القرآن في الصلوة او المداومة القراءة في الصلوة بالاجماع وهذه النص باطلاته وعمومه يتناول الفاتحة وغيره فيقتضي ان يخرج المكلف عن العدة بقراءة غير الفاتحة كالحج بقراءة غيرها وخبر الواحد وهو قوله عليه السلام لا صلوة الا بالفاتحة الكتاب اوجب الفاتحة حيناً فوجب العمل بخبر الواحد على وجه لا يلزم منه تغير موجب الكتاب وذلك بان يجعل قراءة الفاتحة واجبة بحيث لا يمكن العمل بها من غير ان يكون فرضاً ليقدر الكتاب على حاله ويجعل بالمدلولين سطة مرتبتهما قوله وبنسبة هي الطريقة مسلوكة في الدين وحكمها ان يطالب المرء باقامتها من غير اقتراض ولا وجب لانا طرفة امرنا باحساناً فاستتمت الائمة تهركتها وامن لو كان السنة لغة الطريقة مرضية كانت غير مرضية ومن اطرق مظهرة وسطه وليس لعل برنق من باب طلب مال اخذت السنة منه فباعتبار ان المار لعل ويجري في جوارح المداومة قول الشاعر عرسه حسنة باعناك الطي الاباح وهي في الشرعية اسم الطريقة المحسنة مسلوكة في الدين من غير اقتراض ولا وجوب كما اشار اليه الشيخ في بيان الحكم سواء سلكها المرسل عليه السلام او غيره ومن هو علم في الدين وحكمها كذا قال في خمس الائمة حكم السنة هو الاتباع فقد ثبت بالدليل ان رسول الله عليه السلام متبع فيها سلك من طريق الدين وكذا الصحابة بعده وفيما الاتباع الثابت بمطلق السنة خال عن جهة الفرض

والواجب الا ان يكون من اعلام الدين نحو صلوة العيد والاذان والاقامة والصلوة بالجماعة فان ذلك بمعنى الواجب في حكم العمل
لانها طرية امرنا باحيائها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولقوله عز اسمه وما اتاكم الرسول فخذوه وما ينهى عن
فانتهوا وقوله عليه السلام عليكم بسبتي والحديث ولقوله عليه الصلوة والسلام من ترك سبتي لم تنله شفاعة والاحياء في الفعل فترك الفعل يستوجب
الائمة اي الملائكة في الدنيا وحرمان الشفاعة في البقي وذكر الوالد البشير واما حكم سنة فهو ان كل فعل واخطب عليه رسول الله عليه السلام
مثل التشهد في الصلوة وسنن الرواتب فبذلك الى تحصيله ويلازم على تركه مع حقوق اسم لا يبرر كل فعل لم يواظب عليه رسول الله عليه السلام بل تركه
في بعض الاحوال كالطهارة لكل صلوة وتكرار الغسل في اعضاء الوضوء والترتيب فانه يندب الى تحصيله ولكن لما يلازم
على تركه ولا يلحقه تركه وزروا ما التزوا به في رمضان فانما سنة الصحابة رضي الله عنهم اذ لم يواظب عليها رسول الله
عليه السلام بل واخطب عليه الصحابة رضي الله عنهم وهي مما يندب الى تحصيله ويلازم على تركه ولكنها دون ما واخطب عليه
رسول الله عليه السلام فان سنة النبي عليه السلام اقوى من سنة الصحابة رضي الله عنهم قال وهذا عندنا واصحابنا فنعى
رحمه الله ليقولون السنة فعل واخطب على النبي عليه السلام فاما الفعل الذي واخطب عليه الصحابة رضي الله عنهم فليس بسنة وهو
على اصلهم مستقيم فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة فلا يرون افعالهم الصالحة وعندنا اقوالهم حجة فيكون افعالهم
سنة وذكر غيره انه لا خلاف وان السنة هي الطريقة السلوكية في الدين سواء كانت للنبي عليه السلام او لغيره من اعلام
الدين ولكن الاختلاف في ان المطلق لفظ السنة يقع على سنة رسول الله عليه السلام او يحتمل سنة عليه الصلوة والسلام وسنة غيره وعلى ما هو
بقوله سنة المدي يعني سنة اخذنا من تكميل المدي اي الدين وهي التي تتعلق بتركها كراهية او اسائة ودون الكراهية مثل
الاذان والاقامة والجماعة وصلوة العيد وسنن الرواتب ولهذا قال محمد رحمه الله في بعضها انه يصير مبيها بالترك في
بعضها انه يسم في بعضها يجب القضاء وهي سنة الحج ولكن لا يعلق تركها لانها ليست بواجبة واذا اضطرر الى تركها في الاذان والاقامة
اصروا بها وان البراءة تلو على ذلك بالسلاح عند محمد رحمه الله كما يقاتلون عند الاصرار على ترك الفرائض والواجبات
وقال ابو يوسف رحمه الله القابلة بالسلاح على ترك الفرائض والواجبات فاما السنن فانما يردون على تركها ولا يقاتلون
عليه لغير الفرق بين الواجب وغيره ومحمد رحمه الله يقول ما كان من اعلام الدين فالأصرار على تركه تنافي بالدين فيقاتلون
على ذلك كذا في المبسوط قوله وماركها يستوجب اسائة وكرامته اي يستحق جزاء الاسائة وجزاء ارتكاب المكره وهو
القوم والعتاب او سمي جزاء الاسائة وارتكاب المكره اسائة وكرامته كما قال الله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها قوله
والزوائد وماركها لا يستوجب اسائة النبي صلى الله عليه وسلم في قيامه وقعوده ولباسه وعلى هذا يخرج الالفاظ المذكورة في
باب الاذان من قوله كره او قد اساء او لا بأس به حيث قال لا يبعد ذلك من حكم الواجب اي النوع الثاني لسنن الزوائد
التي اختلفا حسن ولا يتعلق بتركها كراهية ولا اسائة نحو تطويل القراءة في الصلوة وتطويل الركوع والسجود وسائر افعال السنة
كان ياتي بها في الصلوة في حالة القيام والركوع والسجود وادخاله عليه السلام خارج الصلوة من شيء والبس والاكل
فان المصدا لا يطالب باتمامها ولا ياثم بتركها ولا يصير مبيها ولا افضل ان ياتي بها على هذا اي على ان السنن نوعان وان
ترك ما هو من سنن المدي لوجب الكراهية والاسائة وترك ما هو من سنن الزوائد لا يوجب شيئا منها اختلفت اجوبة مسائل

باب الاذان من البسوط فيقول مرة كبره ومرة اساء ومرة لا باس وذلك مثل قول محمد رحمه الله كبره الاذان فاعدا لما روي في
حديث الرويان الملك تمام على جذمة حائط اى اصله وكبره تكرر الاذان في مسجد محله وكبره ترك استقبال القبلة للغة
السنة وان سخط اهل مصر سجا حجة بغير اذان ولا اقامة فقد اساء والترك السنة المشهورة وان صلين باذان واقامة جازت
صلواتهم مع الاسادة فالاسادة للغة السنة والترك للسنة ولا باس بان يؤذن رجل ويقيم آخر لان كل واحد منهما
ذكره مقصودا فلا باس بان ياستكمل واحد منهما رجل آخر ولا يؤذن الصلوة قبل دخول وقتها وليا في الوقت لان المقصود
هو اعلام الناس بدخول الوقت ولم يحصل وليا واذان الخشب وكذا واذان القاعد في بعض الروايات لانه خلاف السنة
التواترة كما ذكرنا وامثاله يخرج على هذا الاصل قوله والنقل اسم للزيادة من افعال العبادات روايد مشروعة لنا لاحدين وحكمه ان ثياب
المرء على فعله ولا لياقرب على تركه النقل في اللغة اسم للزيادة ومنه سميت الغنية فلما لانا زيادة على ما شرع له انجما وهو اهلاد دين الله
وكبت عند الله تعالى وتحصيل ثواب الاخرة وسمى ولد الولد نافلة لكونه زائدا على مقصود النكاح فانه شرع لتفصيل الولد من صلبه وولد الولد زائد
عليه كذا النقل في الشريعة اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجبات وسن وشرح لنا لانا عينا حتى لم يتعلق بتركه علامة وحكمه ان ثياب
المرء على فعله لان فعله عبادة واداء العبادات سبب لنيل الثواب ولا لياقرب على تركه تحلوه من الفرضية والوجوب ولا لياقرب
العينا تحلوه عن صفة السنية قوله والضمن بالشروع عندنا لان المودى صار الله تعالى مسلما اليه اذا شرع في فعل العبادات
ليؤخذ بالضمي فيه ولو لم يفيض ليوخذ بالقضاء عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يؤخذ لوان احدهما لان النقل شرع
خير لازم حتى ثياب على فعله ولا لياقرب على تركه وجب ان يمتنع كذلك بعد الشروع لان حقيقة الشيء لا تتغير بالشروع
الا ترى انه بعد الشروع نقل كما كان قبله ولهذا يتبادى بنية النقل ولو اتمه كان موديا للنقل لا مستقلا للواجب ولا يمنع
صحة التحلوة عندكم ويباح الاقطار بعد الزيادة ولو صار فرضا لما ثبتت هذه الاحكام واذا كان فعلا حقيقة وجب
ان يكون مخيرا في الباقي كما كان مخيرا في التابتا تحقيقا لفظية لكن اخرج عشرة دراهم للتصدق فعلا فتصدق بدراهم
وسلم كان باختياره في الباقي وكذا اذا التصدق ولم سلم كان باختياره في التسليم وكذا اذا صلى ركعة كان باختياره في
الركعة الاخيرة واذا ثبت له ان اختياره في الباقي وحل له ترك ما لم يات به لانه لم يلزمه به واذا تركه يظل المودى
ضمنا وتبعيا لترك ما ليس عليه فلا يكون ابطالا حكما كسافر على الظاهر لا يحل له ابطالا لكن يحل له اقامة الحجمة ثم الظاهر
يظل حكما لما حل له وجعل اليه ولكن احرق حصا ارض نفسه فاحرق ارض جاره او سقى ارض نفسه فمقت ارض جاره لا يحل
ذلك اتلافه لانه ثبت تبعيا لما هو حلال له ولما كان البطلان المودى امر حكما لا يصنع لا يصنع بالتصاكن شرع في
صلوة او صوم على ظن انه عليه فثبت ان ليس عليه يصير شارعا في النقل بالاتفاق ولو افسده لا يجب عليه القضاء لما ذكرنا
انه مخير في الاداء وان البطلان ضمنى كذا جهتها ولا معنى لاعتبار الشروع بالنذر لان النذر التزام بالقول وله
ولاية ذلك فاذا اتى بكلمة الالتزام لم يزمه فاما الشروع فليس بالتزام بل هو اداء بعض العبادات ولم يوجبها
بعض التزام بالقول فلا يلزمه والظهور الكفاية مع القرض او الصدقة فان الكفيل لما التزم بالقول يلزمه ما التزم
فاما القرض او التصديق فلم يلزمه بالقول وكه شرع في الاعطاء فيقدر ما دى يصح ولا يلزمه ما لم يعط على ان الشروع اداء

بالفعل والنداء ايجاباً في الذمة بالقول ثم في النذر يتركه بقدر ما سمي فكذلك في الشروع يتركه بقدر ما أدى وما لم يتركه كما ان ما لم يسلم لم يترك
ولا يترك منه ونحن نقول ان المؤدى صار للنداء سلباً الى ان لا يشرع في الصوم او الصلوة واوحي جزء الامنة فقد تقرب الى الله تعالى باداء
ذلك الجزء صار العمل لله تعالى حقاً ولهذا لو مات كان مثلاً باعلى ذلك يعني الغير محترم لا يجوز التعرض له بالانسان ومضمون عليه ثلاثة اشهر
والاجماع واجب حفظ وصيانة احترام من الكتاب المحرم ووجوب الضمان والا لوجب الى حفظه الا بالانسان الباقى فوجب عليه الاتمام ضرورة
صيانة حق الغير فان قيل لا نسلم ان المؤدى صار عبادة لله تعالى لان ما شرع فيه عبادة صوم او صلوة وسببه مما
لا يتجزئ فلا يكون الموجد طاعة لا بالقصام الباقى اليه واذا لم يكن طاعة لم يحرم البطالة ولئن سلنا كونه عبادة
فلا نسلم ان اداء الباقي شرط لبقائه عبادة لانه عرض يستحيل بقاءه فكما وجد الله تعالى وان عدمه ولا يتصور التغير
بعد العدم والتدليل عليه ان المؤدى باعتراف الموت لا يخرج عن كونه عبادة كما سئل نبال به الثواب بلا خلاف
بين الامنة ولو كان اداء الباقي شرط لبقائه عبادة لبطل نفقات الشرط ولئن سلنا كون الباقي شرط لبقائه
عبادة فلا نسلم ان الامتناع عن اداء الباقي ابطال له لان ابطال انما يحصل بمصادفة الفعل المجلد في ذلك
فيما مضى محال ولكنه اذا امتنع فبات وصف العبادة عن المؤدى فلا يكون منساقاً الى فعله كما ذكرنا من التناظر
فلما نحن لاندرى ان المؤدى صوم او صلوة في الحال ولكننا نقول هو من انمال الصوم او الصلوة على
معنى انه يصير مع غيره صوماً ما شرعياً فكان له عريضة ان يصير صوماً او صلوة بلضم الغير اليه فيكون المؤدى
متقرباً الى الله تعالى بهذا الفعل فيكون عبادة من هذا الوجه ولكنه باعتبار انه جزء مما لا يتجزئ لا حكم له بدون
الاجزاء الاخر ضرورة الاتحاد فكان كل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده من الاجزاء اذ لا بد له
من التعلق بضرورة الاتحاد فجعل هو عبادة وجعل كل جزء تقديم عليه شرطاً لانفاؤه عبادة وكل جزء
يوجد بعده شرطاً لبقائه على وصف العبادة فان فقد الجزء الاول عبادة وجعل شرطاً لانفاؤه الاجزاء اللاحقة
بعده عبادة وان فقد الجزء الاخير عبادة وجعل شرطاً لبقائه الاجزاء التي تقدمت على وصفه العبادة وكل
جزء من اجزاء المتوسطة في فقد عبادة وكان شرطاً لبقائه ما تقدمت على وصفه العبادة بشرطاً لانفاؤه ليعقبه
عبادة فقلنا بهذا عملاً بالادلة لكل بقدر الامكان ولا معنى لقولهم انه لا يحتمل التغير بعد العدم لان ذلك خلاف
النص والاجماع فانه تعالى قال اولئك الذين حبلى اعمالهم وقال غراسهم ولا تبطلوا اعمالكم وقال جل ذكره
لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى ولا يروى والنبي الاعمال يتصور ولا خلاف بين الامنة ايضا ان امره يبطل الاعمال
المقدمة وان كان قد اعطى لها حكم التمام والفراغ ولما كان انتم على الايمان شرطاً لبقائه ما مضى فلم لا يجوز
ان يكون وجود الجزء المتعقب شرطاً لبقائه ما تقدمت على وصفه العبادة فاما في اعتراض الموت فجعل في التقدير
كان العبادة لم يكن مشروطة في حقه الا بهذا القدر لانه قال جل ذكره في حق المهاجرين ان لم يحصل ما هو
المقصود بالهجرة من تأكيد البعض بالبعض والتقوى على الذم من الكثرة فكذلك فيما نحن فيه وذلك لان الموت منه لا يبطل على ما عرف وتوهم
الاستلزام عن اداء الباقي ليس بابطال فاسد لانه لما في بياننا قضا العبادة فبذلك اجزاء المقدمة ولم يوجد سوى فعله ووجد القساو

لأسمائه عند هذا الفعل فجعل هو مفسد إلا أن الفساد فعل يحصل به الفساد وليس من ضرورته أن يفسد ذلك العمل الذي جعل فيه الفساد
 كمن قطع جبلا مملوكا له علق به قنديل غيره فسقط القنديل وانكسر جبل سلفا له حقيقة وشرا وان لم يفسد فبعد القنديل وكذا
 شق زرق نفسه وفيه ما يلحقه ومثله إحراق المحصاة وسقي المارض غير لازم فان ذلك غير منضاف الى تعديل الى رخاوة
 المارض وهبوب الريح واشباه ذلك لا ترى ان ذلك يتفصل عن فعله على العادة التجارية بخلاف ما نحن فيه حتى لو كان ذلك
 على وجه يحصل به الفساد لا محالة بان كان الماء كثيرا بحيث يعلم ان ارضه لا يحتمل ان كان الاحراق في يوم بريح اضعف
 اليه فمضت من المارض والذرع واما من صلة النظر اذا راع الى الجهة فبطل الصفة القرينية الصفة ان ليس ينبغي عنه لانه
 نقض والبطل المؤدى احسن مما أدى والى ما دام ليؤدي احسن مما كان لا يبدل ما عرنا وشرا كما دام السجدة يعني احسن مما كان
 لا يعد ساعيا في خرابه وصار الحاصل ان ما أدى لوجب عليه حفظ المؤدى وطريق حفظ المؤدى وطريق حفظه او الباقي نصا
 المشروع موجبا لاداء الباقي بهذه الوساطة وكل صوم او صلوة واجب ادائه وجب حفظه واذا افسد قوله هو كما لنذر
 صار الله تعالى تسمية لافعاله وجب لصيانة ابتداء الفعل فلان يجب لصيانة ابتداء الفعل ابقاؤه اولى اى الشروع في العبادة
 في كونه موجبا للمعنى غير مثل النذر والجزء المؤدى بمنزلة المنذور من حيث ان كل واحد منهما صادر عن الله تعالى اما المؤدى
 فلما ذكرنا انه وقع لله مسئلا اليه واما المنذور فلانه جعل لله تسمية ولا شك ان ما وقع لله تعالى فعلا اقوى مما صار له تسمية لانه
 بمنزلة الواحد وان ايجاب ابتداء الفعل اقوى من ايجاب بقاءه لما عرف ان البقاء اشهد من الابتداء حتى شرطت الشهادة في ابتداء
 التكليف دون بقاءه وحده الغير يمنع ابتداء التكليف دون البقاء والتشجيع يمنع صحة ابتداء الهبة دون بقاءها ثم وجب لصيانة
 ادنى الامر من وهو التسمية ما هو اقوى الامر من وهو ابتداء الفعل فلان يجب لصيانة ما هو اقوى الامر من وهو ابتداء الفعل
 ادنى الامر من وهو البقاء الفعل واتمامه كان اولى وما ذكرنا ان النذر والشروع بمنزلة الكفالة والاقراض منصف
 لان الكفالة والكفالت كالنذر باعتبار انها التزام فالشروع ليس بمنزلة الاقراض لان الاقراض والتصدق شرع بغير
 والمقصود منه رفع حاجة المستقرض او الفقير فلا يثبت ذلك قبل التسليم فكان كل واحد قبل التسليم نظير الهبة في الصلوة والتطهير
 وبتقبل القبلة واما المقصود في البدنيات فعل مستوفى وقد حصل البعض لكنه كان كبعض المال التسليم الى الفقير والمستقرض
 واليه اشير لقوله مسلما اليه ثم اذا تصدق بعض المال فله ان لا يطلبه بل يرجع فله ان اذا اتى ببعض العمل وصار مسئلا الى الله تعالى
 لزمه ان لا يطلبه بالامتناع عن اداء الباقي وانما اقرت قاص حيث ان القدر الموجود من الصدقة يبقى صدقة بدون ما لم يجد
 والقدر الموجود من فعل الصلوة والصوم لا يبقى قربة بدون الباقي فيلزم المضي ههنا ولا يلزمه في الصدقة واما فصل الزكوة
 والقياس فيه ما قاله زفر رحمه الله ان المؤدى انفق عبادة فيجب ميانتهما بالمضي فيه الا ان علمائنا استحسنوا وقالوا ان سجدت
 وهو المشروع صادق الواجب فيلزم ان الوجوب لا يتكرر في شيء واحد كما قال الله تعالى في اليوم وذاك لان العبادة انما الواجب
 بها منه لا بما عند الله تعالى لان ذلك ليس في نفسه وعنده انه مشروع في الواجب فكان كما لو شرع في التطهر والصوم القضاء
 ثم انفسه لا يجب عليه بهذا الشروع والافساد شيئا هكذا اذا نحن لا نقول بان جميع القرب يلزم حفظها والقياس المراد بانفسه لا يجب
 عليه حفظ عبادة افضل التزامها وحصلها باختياره وهذه القرينة حصلت له بدون اختياره من جهة الشرع واذا لم يلزمه باختياره

ضامنا للعمدة فلا يجب عليه صيانته قوله واما الرخص فالنوع اربعة نوعان من الحقيقة احدها حق من الآخر ونوعان من المجاز احدهما اتم من الآخر اما الحق نوعي الحقيقة فاليستباح مع قيام المحرم وقيام حكمه جميعا لما كانت الرخصة مبنية على اعذار العباد وهدايتهم تختلف باختلاف النوع الرخص فالتستباح على النوع اربعة وعرف ذلك بالاستقرار وهو تقسيم لما يطلق عليه اسم الرخصة للحقيقة الفهمية الحق من الآخر يجوز ان يكون فعل تفصيل من حق الشيء اذا ثبت اى احدهما في كونه حقيقة اتوحي من الآخر ويجوز ان يكون من حق كمال فعل كذا انى انت خليفه بمعنى احدهما في اطلاق اسم الرخصة عليه اولى من الآخر اتم من الآخر اى الكل في كونه مجازا فاليستباح اى ليعامل به معاملة المباح لانه ليعبر بمباح حقيقة لان دليل الحرمة قائم والاباحة لغفلة الحرمة فلا يمكن الجمع بينهما الا انه لم يؤخذ بتلك الحرمة بالنص وهو قوله تعالى الا من اكره وتلقه مطعون بالايمان وليس من ضرورة سقوط المواخذة انتفاء الحرمة فان من اترك بكبيرة وعفى الله عنه ولم يؤخذ به لا تسمى مباحة في حقه لعدم المواخذة ولهذا ذكر صدر الاسلام ابو القاسم ترك المواخذة بالفعل مع وجود سبب المحرم للفعل هو حرمة الفعل وترك المواخذة ترك الفعل مع قيام السبب الموجب للفعل وكون الفعل واجبا ثم لما كانت الحرمة مع سببها قائمتين في هذا القسم ومع ذلك شرع للمكلف الاقدام على الفعل من غير مؤخر بناء على عذره كان هذا القسم في اعلى الدرجات الرخص لان كمال الرخصة الكمال الفهمية فلما كانت الفهمية كاملة كانت الرخصة في مقابلتها كذلك قوله مثل اجراء المكروه بما فيه الجاه وكلمة الشرك على لسانه اى مثل ترخص من اكره بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضاءه حتى يفسد اختياره والغدر رضاه باجرا وكلمة الشرك على لسانه مع الطينان قلبه بالايمان فان الفهمية في نصيبه والامتناع عنه لان حرمة الكفر ثابتة معصية لا تنكشف بجمال بناء على ان حق الله تعالى في وجوب الايمان به قائم لا يحتمل السقوط لان الواجب وهو وحدانية الله تعالى وحقيقته صفاته وجميع ما اوجب الايمان به قائم لا يحتمل التغير لكن العبد رخص له الاجراء على اللسان عند الاكراه التام لان حقه في نفسه ليقوت عند الامتناع صورة تخريب البنية ومعنى تبرهق الروح وحق الله تعالى لا يقوت معنى لان التصديق الذي هو الركن الاصيل باق ولا يقوت صورة من كل وجه لانه لما اقر مرة وصدق بقلبه حتى صح ايمانه لم يلزم عليه الاقرار ثانيا اذ التكرار في الاقرار ليس بركن في الايمان فلم يفيت حقه من هذا الوجه لكن يلزم من اجراء كلمة الكفر بطلان ذلك الاقرار اى حال البقاء فبطل حقه في الصورة من هذا الوجه فكان له تقديم حقه في نفسه باجرا وكلمة الكفر على اللسان بغيره ولو بدل نفسه لاقامة حقه واعذاره دينية لصيانته حرمة عن الشرك كان مجازا شديدا والاصل فيه ما روى ان سبيلا الكذاب خذ رجلين من اصحاب رسول الله عليه السلام فقال لاحدهما ما تقول في محمد صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله فقال ما تقول في قال انت ايضا فقال وقال لا اخبر ما تقول في محمد صلى الله عليه وسلم قال رسول الله فقال ما تقول في قال انا اصم فاعاد عليه ثلثا فاعاد جوابه فقتله فبلغ ذلك رسول الله عليه السلام فقال اما الاول فقد اخذ رخصة الله تعالى واما الثاني فقد صدق باسحق فبينما له فثبت انه ان امتنع عنه حتى قتل كان اخذها بقرينة قوله وانطاره في شهر رمضان اى اذا اكره الصائم على الاطعام او اضطر اليه بحقيقة لذلك لان حقه في نفسه ليقوت اصلا وحق الله تعالى ليقوت الى بدل وهو القضاء فانه ان يقدم من نفسه وان صبر ولم يغير حتى قتل وهو صحيح معتمد كان باجرا لان حق الله في الواجب لم يسقط فكان له بذل نفسه لاقامة حق الله تعالى وفيه انظار الصلابة في الدين وقراره الا انه اذا كان مسافرا او مرضيا لم يغير حتى قتل كان اثم لان الله تعالى ابلغ في لفظه بقوله من كان منكم مرضيا او على سفر فذمه عن ايام اخره عند خوف

الهلاك رمضان في حقه كشبان في حق غيره فيكون اثماً بالاعتناع حتى يموت بمنزلة المضطر في فصل الميتة وكذا حكم الجنابة على الاحرام لان من صاحب شرع لا يسقط بالاكراه قوله وانما في مال الغير وجنابته على الاحرام وتناول المضطر مال الغير اى اذا اكراه على اتلاف مال فيه رخص له ذلك لرحمة الله في النفس فان مقتضى مقتضى النفس صورة ومضى وحق غيره لا يفوت معنى لا يجبره بالصانع فاذا صبر على قتل كان شهيداً لان السبب الموجب للموت وهو الملك وحكمه وهو حرمة التمرض قائمان فان حرمة اتلاف ماله لمكان عصمته واحترامه وذلك للثقل بالاكراه فكان في الصبر اخذاً بالغرمة مقيماً من الجهاد انه اتلف نفسه صيانة لمحق الغير صورة فيكون مثلاً كذا ذكره في الاسلام رحمة الله في هذه المسئلة فان ابي ان يفعل مع قتل كان ماجوراً ان شاء الله قبيحاً بالاستثناء ولم يذكر الا فيما سواه لانه لم يجد فيه نصيباً بعينه وانما قال القياس على الاكراه على الافطار فافساد الصلوة ونحوها وليس هذا منى ملك المسائل من كل وجه لان الاعتناع من الاتلاف ههنا لا يرجع الى عزاء الدين فلهذا قيد به على هذا تناول المضطر مال الغير منة لوصية ما جوعا لم يكن اثماً ان يكون شاباً اخذاً بالغرمة الا انه لو ترخص اكل يجب عليه الفمان لصاحبه بخلاف ما اذا اكراه على الاتلاف لما عرف في العوارض قوله وترك الخائف على نفسه الامر بالمعروف وحكمه ان لاخذ بالغرمة اولى الامر بالمعروف مثل الامر بالصلوة ونحوها والناهي عن المنكر مثل شرب الخمر اذا خاف التلف على نفسه رخص له ان يترك لانه لو اقيم يفوت مقتضى صورة وسنة لو ترك يفوت مقتضى صورة لاسمى لان اعتقاد حرمة الترك باق ويدل عليه قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تقوا منهم تغاة وان فعل حتى قتل كان ماجوراً لان الامر بالمعروف فرض مطلق والصبر عليه عزيمة قال الله تعالى اخبروا واما بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على الاصابا فان ذلك من عزم لا سوادا وتمسك بالغرمة كان باذلاً لنفسه في اقامته مع الشروع لان القوم لما كانوا مسلمين يعتقدون وجوب ايامهم بوجوب حرمة ما ينهون عنه لا بد من ان يتركوا فعله في قلوبهم وان كانوا لا يظهرون ذلك فيكون ماجوراً بخلاف الفارسي اذ حمل على المشركين من غير ان يطلع في مكانه فيهم حيث لا يكل له ذلك ولو قتل ياتم لانه يتلف نفسه من غير منفعة المسلمين ولا نكاسته في المشركين لان قتله لا ينكا في باطنهم ولا في ظاهريهم فيكون ملقياً بنفسه في التهلكة من غير ان يكون عالماً لربه في اعزاز الدين فياثر قوله واما النوع الثاني فما يستباح مع قيام سبب تراخي حكمه كقطر المريع والمسافر مع قيام وترائى حكمه وبذا صرح الاداء منها ولو ما قبل ادراك مدة من لياليهم لم يلزمها الاحرام بالفتنة وهو الذي دون القسم الاول في كونه رخصة فما يستباح اى يعامل به معاملة المباح لعذر من سبب قيام السبب اى السبب المحرم موجباً للحكم وترائى حكمه الى زمان زوال العذر فمن حيث ان السبب الموجب قائم كانت الرخصة حقيقة ومن حيث ان الحكم يتراخي غير ثابت في الحال كان هذا القسم دون الاول لان كمال الرخصة كمال الغرمة فاذا كان الحكم ثابتاً مع السبب فتواقوى مما تراخي حكمه كالبعض بشرط الخيار مع البيع البات والبيع ثمين موجب من البيع ثمين حال فان الحكم وهو الملك مع البيع والمطالبة بالتمش في البات متراخي من سبب المقرن بشرط الخيار والاصل كذا ذكره في التمسك بالامر بمرحلة كقطر المريع والمسافر اى كافتارها فانه يستباح مع قيام سبب موجب للصوم المحرم للفطر وهو شهود الشهر وتوجه احتياطاً لعدم نحوها وهو قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه الا ان الحكم وهو وجوب اداء الصوم وحرمة الافطار تراخي في حقها الى احوال عدة من ايام اخر فكانت الغرمة ادنى حالاً الرخصة منها في المكروه على الافطار في الصوم لان الحكم هناك وهو حرمة الافطار لم يتاخر من سبب فلا جرم كانت الرخصة المبنيّة على هذه الغرمة اوسع حالاً من الرخصة المبنيّة

على الغزمية الاولى لان كمالها وانها صليها كمال الغزمية وانتقامها من هذا الوجوه اخذت شيها بالجواز لان الحكم وهو الوجوب حرم
 الا فطر لما تراخي ولم يكن ثابتا في الحال لم يمار من رخصة وهي بآية الافطار وترك الصوم حرمته فكان شيها بالافطار في غير رمضان
 فلم يكن رخصة حقيقة محضة لان الجواز فيها مدخل من هذا الوجوب ولم يكن مدخل في القسم الاول بوجبه ولهذا اى ولان السبب قائم موجب
 للحكم في وقتها كما هو موجب في حق غير ما يصح الاداء منها في الحال ولان الحكم لما تراخي في وقتها الى ادراك عدة سنين لم يفرم يلزمها الامر
 بالهذية لو ما قيل ادراكها كما لو ما قيل ادراك رمضان ولو كان لوجب ثابها للزمها الامر بالهذية لان ترك الواجب بعد رخصة لا يترتب
 ولكن لا يسقط الخلاف كما المذكور على الفطر في رمضان اذا فطر ومات قبل ذلك زمان القضاء يلزمه الامر بالهذية وكذا الحال لعن فرفنا
 ان الحكم ليس بثابت في الحال قوله وحكمه ان الضرر افضل عندنا كمال هبة وتروى في الرخصة فالغزمية تؤدى معنى الرخصة من حيث
 تضمنها ليس بواجبة المسلمين اى حكم هذا النوع ان العمل بالغزمية اولى حتى كمال الصوم في السفر افضل من الافطار منه اذا قال الشافعي رحمه الله
 في امد قوله ان العمل بالرخصة اولى حتى كان الافطار في السفر افضل وهو قوله الشيخ وسعيد بن اسيب والاداء
 واحتمار اعتبار الظاهر تراخي حكم الغزمية فانه وجوب اداء الصوم لما تراخي الى ادراك عدة من ايام اخر يقتضيه ان لا يجوز الاداء قبله كما
 في هبالية اصحاب الظاهر لانه تركه في حق عدم الجواز لا عاديث الواردة فيه فيبقى معتبرا في افضليته ونحن نقول ان السبب الجواز
 وهو مشهود اشره كما لما كان قاعدا وتأخير الحكم بالاصل غير مانع من تعجيل كالدبرين الموبل كان المودى للصوم عالما لله تعالى في
 اداء الفرض من المفضل بالافطار ما لا يفسد فيما يوجب الى الغزمية فكان الاول اولى وتروى في الرخصة يعني لم يتبين السبب في الفطر
 في الغزمية نوع ليس العينا فان الصوم مع المسلمين في شهر رمضان اليس من التقرب به بعد من الشهر فكانت الغزمية تؤدى اى
 تحصل معنى الرخصة وهو ليس من هذا الوجوه فكلت الغزمية لحصول معنى الرخصة فيمن تحقق معنى الغزمية وهو اقامته حق التيقن
 وحقيقة المعنى فيه ان الغزمية كانت ناقصة باعتبار تأخير ملكها الى زمان الاقامة وهذا يقتضيه ان يكون الرخصة اولى كما قال المشرك
 الا ان هذا التاخير ثبت لرفع المسافر وليس الامر عليه وفي الصوم نوع ليس العينا فان خبر فلما انفصلان بهذا ليس فمقت الغزمية فكلت
 وكان لاخذها اولى كما في القسم الاول قوله الا ان يفتنه الصوم فليس له ان يتبدل نفسه لاقامة الصوم لان الوجوب باق
 عنه كملات النوع الاول استثنى من قوله الصوم افضل يعني اذا ضعف الصوم فحينئذ كان الفطر اولى ولو صبر حتى بات كان
 اثمالا لان الافطار لزمه في هذه الحالة فلو تبدل نفسه لاقامة الصوم صار قتيلا بالصوم وهو المباشر لفضل الصوم فيصير قاتلا لنفسه
 بما صار به مجابها وهو الصوم من غير تمصيل المقصود وهو اقامته من الله تعالى لانه اخر عنه وذلك حرام لمن قتل نفسه بالسيف الك
 مما به من الكفار كان حراما وفيه تقييد للشروع ايضا لان المشروع في حقه الا التاخير او جواز التعميل على وجه تعين ليس اولا التعميل
 على وجه هو الى الملك فليس بشرع فكان عقله تقييد للمشروع فيكون مراداه هو معنى قوله لان الوجوب اى وجوب الاداء منه
 ساقط اى متاخر الى ادراك عدة من ايام اخر فلا يكون له نصب على الملك تقيما من التذرع لتمام النعم الاول لان الحكم
 لما لم يتاخر عن السبب لم يسقط كان النصاب على الملك تقيما من التذرع تعالى منظر الطاعة فكان ما جودا لان ذلك عمل الجاهدين
 قوله واما التاخير الجواز فما يمنع حنا من الاصر والافعال فان ذلك ليس رخصة مجاز لان الاصل ساقط لم يبق مشروعا فله
 يكون رخصة لا مجازا من حيث هو ليعتبر تخفيفا تسميته ما حط عنا من الاصل والافعال التي وجبت على من قبلنا رخصة مجازا لان

وجب علينا ولا يلزم غيرنا لا يسمى رخصة أصلا وهي لما وجبت على غيرنا كان سقوطها في حقنا كسقوطه في حقنا لو سمي تخفيفا أو تأمينا فليس من إطلاق اسم
 الرخصة علينا باعتبار الصورة يجوز التحقيق لأن السبب لموجب الرخصة مع الحكم بعدم أصلا بالرفع والنسخ والاحتياط على غير ما لا يكون حقيقيا في حقنا
 رخصة في مقابلة التضييق والاصلاح لا المال والاشارة والأحكام المتعلقة بقتل النفس في التوبة قطع الأعضاء والفاطنة والأغلال واللبان
 اللازمة لزوم الفعل كالأثر المعاني وفي الكشاف لا أثر للفعل الذي يصر صاحبه أي بحسبه من الحركات الثقيلة وبمثل مثل تكليفهم وضيق
 نحو اشتراط قتل النفس في صحة التوبة وكذلك الإفلال مثل لما كان في غيرهم من الأشياء الشاقة نحو توبت القضاء والقصاص من كان
 أو خطا من غير شرع البدية وقطع الأعضاء الخاطئة وقرض موضع النجاسة من الجلود والثوب وحرمان الغنائم وتخريم العروسة
 في اللحم وتخريم السبت وروى أن الأصغر في بني إسرائيل في عشرة أشياء وكانت الطيبات تحرم عليهم بالذنوب وكانوا لا يمسحون
 بأيهم خشكين مملوءة في اليوم والليلية وركبتهم كانت ربح المائل ولا يلبسهم من الجنابة والمحدث فيه الماء ولم يكن سلوهم بارة
 في غير المسجد ويحرم عليهم الأكل أبدا النوم في العصور ويحرم الجماع عليهم بعد العتمة والنوم كالأكل وكانت علامة قبول قربانهم
 احتراقه نار تنزل من السماء ومساكنهم كانت بواحدة ومن أوجب منهم ذنبا بالليل كان يصيح وهو مكتوب بسطة باب دله ففوت هذا
 الأمر عن هذه الملة كريمة للنبي عليه السلام ورخصة لهم عليهم قوله فاما النوع الرابع فاستقط عن العبادات كونه مشروعا في الجملة
 وبه القسم الأخير من أنواع الرخص فاستقط عن العبادات بالسبب من أن يكون موجبا للحكم في محل الرخصة مع كون ذلك الساقط
 مشروعا في الجملة فمن حيث أنه سقط في محل الرخصة أصلا كان نظير القسم الثالث فكان مجازا كما لا يفسر في مقابلة عزيمية ومن حيث
 أنه بقية السبب الحكم مشروعا في الجملة انخرشها بالحققة فصنعت وجبة المجاز فكان دون القسم الثالث ولكن جهة المجاز فالبقية سلم
 شعبا حقيقة لأن جهة المجاز بالنظر إلى محل الرخصة وشبهة الحقيقة بالنظر إلى غير مجاز فكانت جهة المجاز اقوى ونسب هذا النوع
 رخصة استقاط على معنى أن حكم العزيمة فيها ساقط أصلا قوله كالعينية المشروطة في البيع سقط اشتراطها في نوع سنة أصلا
 وهو اسم معي كانت العينية في المسلم فيه مفسدة للعقد وروى أن النبي عليه السلام منى عن بيع ما ليس عندا الإنسان ورضي عن
 وكان من عادتهم أنهم يبيعون الشيء التمسك لا يملكونه ثم يشترونه بثمن رخيص ويسلمونه إلى المشتري فالنبي عليه السلام منى عن
 بيع ما ليس عندا الإنسان ورضي في السلم للماجة فشرطت العينية في عاتمة البيوع تثبت القدرة على التسليم ثم سقط هذا الشرط
 في السلم بحيث لم يبق مشروعا حتى كانت العينية في المسلم فيه مفسدة للعقد لا محذور له وذلك لأن سقوط هذا الشرط التفسير على
 المجازيين لم يتوصلوا إلى مقاصدهم من الثمن قبل إدراك غلاتهم مع توصل صاحب الداهم إلى مقصوده من الربح فكانت رخصة مجازا
 حيث أن العينية سقطت فيه أصلا كالتخييف ولم يبق مشروعية كالأمر والأغلال ولكن لما شبه بالحقيقة من حيث أن العينية مشروعة في
 الجملة قوله وكذلك البقية وأما سقوط حرمته من المكره والمنظر أصلا للاستشارة لا سيما الصبر عنها أي وسقوط العينية في السلم سقوطا
 حرمته وأما البقية من المكره والمنظر حيث لم يبق مشروعة أصلا عندنا وتبدلت بالإلزام ودعى من أبي يوسف رحمه الله أن لا
 لا يرتفع ولكن يرضى الفصل في مائة الاضطراب الباطل لم يمسح في الكراه على الكفر والكل إلى غير ذلك في باب الشافعي رحمه الله في الحديث
 وكثير من علماء وفائدة الاضلال تظهر إذا أصبحت ما لا يكون إنما عدهم ويكون إذا حدثنا وفيما إذا طعن لا يأكل مرابحة
 بأكل جزء المرات في مائة الخمسة مدهم ولا يثبت عندنا تمسكنا في ذلك بقوله تعالى فمن اضطر في نفسه فليس عليه لعنة الله

مختص بغيره اي فرائض هذه الضرورة الى تناول شئ من هذه المحرمات المذكورة في محامه غير ما لم يلبس ثوبه وهو ان ياكل فوق المنكر
 فان المنكر مختص بغيره ما اكل ما حرم عليه حين اضطر اليه ريميم باوليائه في شرع الرخصة لهم في ذلك كما قال ابن عباس رضي الله عنهما
 فذل طلاق المنفرة على قيام المحرم لانه تعالى رفع الموانع رخصة على عباده كما في الاكرام على الاقربان حرمة هذه الاشياء بناء
 على صفات فيها من الخبث والضرر ولا تستخدم تلك الصفات في حالة الضرورة فبقيت محرمه كما كانت وخص الفعل للضرورة ولنا
 قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فاستثنى حالة الضرورة والكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء الاستثنى
 فيثبت التحريم في حالة الاختيار وقد كانت سبابة قبل الترخيم فبقيت في حالة الضرورة على ما كانت وهذا مذهب من جعل الاصل
 في الاشياء الاباحة قبل الشرع واما على مذهب من قال بالحل والمحرم لا يعرفان الاشتهار فقال الاستثناء من الخطر بانه فصار كانه
 قال هذه الاشياء محرمه في حالة الاختيار سبابة في حالة الاضطرار فثبتت الاباحة في الاضطرار بالنص ايضا ولا يلزم عليه استثناء
 اجزاء كلامه الكفر في حالة الاكراه قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فانه لم ينزل بانه الا لا نسلم انه استثناء من الخطر ليل
 على الاباحة بل هو استثناء من التعذيب والعذاب والتقدير من كفر بالعد من بعد ايمانه فليعلم غضب من الله ولهم عذاب عظيم الا
 من اكره فينتفي الغضب والعذاب بالاستثناء ولا يدل اتفاقهما على ثبوت الحل وحرمة الخمر والميتة ثبتت صيانة للعقل عن الاعتكاف
 والتبذير من تعدي خبيثته الميمنة فاذا خاف بالامتناع فوات نفسه لم يستقم صيانة البعض لفوات الكل لان في فوات الكل فوات
 البعض ضرورة فسطح المعنى المحرم كان طلاق ذلك الفعل في هذه الحالة اسقاطا لحرمة هذه الاشياء فاذا صبر لم يصير موديا من الله
 لانه قد سقط بل صار ضيعا ومن غير تحصيل هو المقصود بالمحرمه فكان انما يؤيد ما قل من سقوط وغيره من اضطر الى ميته ولم
 ياكل حتى مات وغل النار الا ان حرمة هذه الاشياء وشروطها في الجملة فلم يكن هذه الرخصة مثل سقوط الاصل والافلال بل كانت
 في المجازية كما قلنا في العينية اما اطلاق اسم المنفرة مع الاباحة بما قبل ان الاضطرار المخصص لتناول يكون باجتهاد وعسى يقع
 التناول في ذلك على قدر ما يحصل من سد الرق وبقاء المحبة اذ مثل من ابتلى بهذه الخففة لميسر عليه رعاية هذا الاضطرار المخصص للتناول
 بعد الحاجة فانه تعالى ذكر المنفرة لهذا التفاد قوله ولكن الرجل يقطعه مسلمانا مرة اسبح اصلا لعدم حرمة الحديث اليه
 وكذلك قصر الصلوة في من المسافر رخصة اسقاطا عن مسلمانا ولهذا قلنا ان فخر المسافر ونحوه سواء لا يتكفل الزيادة اي وكما سقط
 العينية والمحرمه فيما تقدم سقط غسل الرجل الذي هو عزيمة في حال شرعية رخصة اسبح وسبح حال التخفف لان استئثاره القام بها
 بمن سرية الحديث الى عدم ولا يجب غسل في من المدين بدون الحديث اصلا في الطهارة الحكمية فيثبت ان افضل ساقط والوا
 اسح مفرغ للتيسر بعد الا ان الواجب من غسل الرجل يتلوهى به الا ترى انه يشترط ان يكون الرجل طاهرا وقت اللبس ان يكون
 اولي الحديث بعد اللبس طاهرا على طهارة كاطمة ولو كان افضل يتلوهى به اسح لما شرط ذلك لان المسح حينئذ يصلح راقعا للحديث
 كالغسل السارح الى اقدم ففرقنا ان اشترج اخرج السبب الموجب للحديث من ان يكون مالم في الرجل وذهب مسترة بانف وذهب عنهم
 على الرجل في قبولي حكم الحديث فعمله ما نفا من سرية الحديث الى عدم لان غيب الحديث في الرجل يجب غسل غم فبوت المسح عنه الا ان
 اصل السبب في موجب الجملة كما كان في حال عدم التخفف فكانت رخصة المسح نظير رخصة السلم فكانت رخصة اسقاط قوله ولا كما هي في
 ما تقدم الاشارة قصر الصلوة في من المسافر رخصة اسقاطا من تنا وقال الشافعي رحمه الله هو رخصة ترفع فيه والغرض من سبب الايج حتى لو فات

الوقت يقضي اربعاً سواء قضاه في السفر او في الحضر في قول في قول ان يقضي في السفر ركعتين دون الحضر واخرج بقوله تعالى اذا
 قرأتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة شرع القصر لم يخط الاجماع وانه للاباحة دون الایجاب وبيان كون
 سبب الرابع والسفر سبب للقصر على رفع الاصل وتغييره فانه لو اقتضى بمقيم مع ويلزمه الرابع ولو ارتفع لما لزمه
 لمصلحة الفجر او اقتضى بمن يصلي الظهر فيلزمه ما شاء الا ان القصر سبب خارجي فاما لم يصح به لا يرتفع حكم الاصل وهذا كما عرفت
 اذا اذن له ماله بالجمعة بتغيير بين ان يؤدى الجمعة ركعتين وبين ان يؤدى الظهر ركعتين فكذلك المسافر يسير الى ايها
 شاء وكذا المسافر في حق الصوم بالخيار ان شاء واخر فان شاء وعمل ولا يسقط بياصل الفرضية المتعلقة بالوقت الا
 ان تترك بالترك والتأخير وعندنا القصر رخصة استقاط حتى قلنا ان ظهر المسافر وفجره سواء لان السبب في حقه لم يمت موبها
 الاركعتين فكانت الاخرى ان نافذة وخط النقل بفرض قصر الاصل واول النقل قبل كمال الفرض فسد للفرض واول
 اربعاً وقدر على من الركعتين كره ذلك ان لم يقدر فسدت صلوة كما في الفجر قوله وانما جعلنا استقاطاً محضاً استدلالاً
 بدليل الرخصة ومعناها اما الدليل فما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال انقصر الصلوة وعن ابن عمر فقال عليه السلام هذه صفة
 تصدق الله بها فاقبلوا صدقة سماه صدقة والتصدق بالاحتمال التملك استقلاً محض لا قبل الرد كالعفو عن القصاص اي
 هذه الرخصة استقاط للفرجة استدلالاً بدليل الرخصة اما الدليل فما روى عن علي بن ربيعة الوادي قال سألت عمر رضي الله عنه بالانقصر
 الصلوة والاختاف شيئاً وقد قال الله تعالى ان حقت فقال غفل على ما اشكل عليك فقلت مولد عليه السلام فقال ان في
 صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة وفي بعض الروايات انها صدقة والغنية واسم الاشارة راجع الى الصلوة المتعلقة
 او الى القصر والتاميث لتأنيث الخبر كما في قوله تعالى بل هي فدية فاشاءت فتمسك بهذا الحديث وقال عمر رضي الله عنه عليه السلام
 ان القصر صدقة والصدقة لا تثبت ولا تتم الا بقبول المتصدق عليه ولهذا قال فاقبلوا فقبل قبوله بقوله فاقبل فاشاءت
 ادرج في تقريره رد هذا الكلام وقال سماه اي القصر صدقة والصدقة والتصدق بالاحتمال الرد ولا يتوقف على قبول
 الصديق فيكون معنى قوله فاقبلوا صدقة فاعملوا بها واعتقدوا بما قال فقال فلان بل اشترى اي اعتقداً وعمل بها وادار بقوله
 بالاحتمال التملك لا لا يتملكه من كل وجه فاما تملك التملك من وجه دون وجه فالتصدق به وتملكه لا يكون استقاطاً محضاً
 لو قال لمديونه تصدقت الدين عليك او ملكك فقبل وسكت يسقط الدين ولو قال لا قبل بدينه لان الدين يحمل التملك
 من الديون ولا يتملكه من غيره لانه مال من وجه دون وجه فلا يكون التصديق به استقاطاً محضاً فيه ينعى التملك ولهذا
 لم يصح تعليقه بالخطر لملك العين فيرد بالرد وانما قلنا ان التصديق بالاحتمال التملك استقاط محض لان التصديق احد
 اسباب التملك والتملك المضاف الى محل قبله مثل ان يقول لاخبره وبهت لك هذا العبد او ملكته او تصدقت به عليك او
 صدر من العبد قد قبل الرد حتى لو قال لاخبره لا تثبت لاجل ان التصديق فيه اول صدقة من الله تعالى لا يرد بالرد لانه
 يقر من الطاعة لا يمكن رد ما ثبته وادوية سواء كان لنا او علينا مثل المارث فانه تملك من الله تعالى للورث فاذا قال
 لا قبل لا يعتبر قوله بالتملك المضاف الى محل لا يقبله اذا صدر من العبد ولا يقبل الرد مثل ان يقول لاخبره وبهت ملك
 الطلاق والنكاح منك او تصدقت به عليك ويقول دلي القصاص لمن عليه القصاص وبهت القصاص لك او ملكك او

و قصدت بملكك تطلق المارة ويسقط القضاء من غير قبول ولا يبرأ بالرد لان معناه الاستقلال والساقط لا يحتمل الرد فان
 الصادق من الله فيها لا يحتمل التعليل وهو شرط المصلوة اولى من ان لا يحتمل الرد لما يتوقف على قبول الله لانه مفتر من المصطفية
 ان المراد من التصديق الاستسقاط وقد سمي الساقط تصديقا في قوله تعالى وان تصعدوا فاصبروا له ولما لا يتصور الاحوال
 لا تصعد الذات على ما عرف واما المعنى قوله وهو ان الرخصة لطلب الرفق والرفق متعين في القصر فسقط الامكان صلا والان لا يقتضي
 بين القصر والامكان من غير ان يتعين فقالا يلحق بالعبودية بخلاف الصوم لان النهي عام في التخيير وكون العبد قد
 التخيير لطلب الرفق اولى لاستدلال بمعنى الرخصة فوجدنا ان الرخصة الحقيقية اذا ثبتت نفخت في ثوب العبد الخيارات بل لا يلزم
 على الرخصة وبين الايمان بالغزبية لان الرخصة وان تضمنت ليس في الغزبية اما ان تضمنت فضل ثواب لتضمن الغزبية في الاكراه
 على الكفر فوالله انما هو الرخصة او تضمنت ليس في الغزبية في ذلك في الرخصة كتحقق الصوم في السفر ليس موافقة المسلمين فاذا لم يكن فيها فضل
 ثواب ولا نوع ليس سقطت لمصلحة بل الرخصة وتعين اليه فيها وفيما نحن فيه لتعين اليه في القصر وهو ظاهر ولا يتحقق الامكان
 فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد بجميع ما عليه الا في هذا الركنات والمساخر قد لا يجمع ما عليه كما لم يقيم فكان كالمجموعة والغير
 مع الظاهر فانه لا فضل للظن المقيم على فخره ولا للظن العبد على حجة الحق اذ كان كذلك وجب القول بقول الامكان الصلا والثاني ان
 التخيير لو ثبت لا يتحقق رخصا بالعبد ولا اختيارا في الخلق من الرفق ليس الا بتدبير من الله تعالى في الفعل لا يشاء ونحوها من غير رفع يعود
 اليه او منزهة تنفذ منه لان اثبات مثل هذا التخيير لا يلحق بالعبد لا ينزع الى الشركة فيها هو من خصائص الربوبية فيكون فاسدا
 بخلاف الصوم لان دليل الرخصة فيه لا يدل على الاستسقاط لان النهي عام فيه بالتاخير لقوله تعالى فعدة من ايام اخذون الصلوة
 فحقيق الصلوة مشروطة لان الموصل مما قبل التخييل كالدين الموصل واذا زلزلت الزلزلة قبل الحول وكذا معنى الرخصة لا يدل على سقوط الرخصة
 ايضا لان النهي فيه اعم في الصوم تتعارض فان النهي اعم اصله ما نسب لغزبية بسبب موافقة المسلمين بعارض اليه اصله في جانب
 الرخصة فيجوز ان يثبت التخيير فيه بين العزبية والرخصة لاختيار العبد ما هو الارض عند فم شرع في جواب ما يرد ونقصا على هذه الادل
 فقال لا يلزم العبد المأذون في المجموعة لان المجموعة ولهذا لا يجوز ان يثبتها واحد على الاخر وهو المعاصرة لا يتعين الرفق في الاقل عدد
 اما طهر المسافر والمقيم واحد في التخيير بين التقليل والكثيرة لا يتحقق شيء من معنى الرفق اذ اذن العبد في المجموعة اعم حيث يخير بين ان يصل
 اربعا وهو الظن وبين ان يصل في اثنين وبالمجموعة وهذا تخيير بين التقليل والكثيرة من غير رفع لان الاسلام لا يخير بينهما بل الواجب عليه
 المجموعة بينهما من الاذان كما في اخره لا تختلف عنها لكنه في احوالنا في المعنى ولكن سلمنا ان التخيير ثابت فهو غير لازم
 ايضا لان المجموعة والظن مختلفان حتى لا يجوز اداء احد بها بنية الاخرى ولا يصح اقتداء على الظن بحصل المجموعة ولا عكسه ويشترط اجتماع
 ما لا يشترط للظن فيمع التخيير طلبا للرفق بخلاف ظن المسافر والمقيم لانها واحد وهذا مع بناء احد على الاخرى فمتبين الرفق في الاقل
 فلا ينفذ التخيير بين التقليل والكثيرة لعدم قصده رخصا قوله وعلى هذا يخرج من فذر بصوم سنة ان فعل كذا افضل وهو مستقر تخيير بين صوم
 عشرة ايام وبين صوم سنة في قول من هو في غاية من ان عليه رخصة الكثرة مع التخييل مودة بثلاثة ايام لانها مختلفان علما احد
 قرية معصومة والاخر كفارة وفي سلسلتها مساو فصار كالمذبح اذ اعمى لزوم مولا الاقل من الارش ومن القيمة بخلاف العبد لما قلنا
 اى على جواب الذي ذكرنا في العبد يخرج ما اذا كان له صوم سنة ان فعل كذا بان قال ان فعلت الدار فعله صوم سنة فذلكما هو

من الرافد بالنداء وهو موصوف بن كفاية الميرى وهو موصوف بثلاثة أيام عند رومي عن أبي حنيفة أنه رجع القليل حوته بثلاثة وهذا تخيير على
 في الكثرة في خاتمة أحدهما أي موصوف بثلاثة أيام فمما كان منى والى تفصا صوة لان موصوف سنة قرينة مقصودة قاله شيخ الرافد وهو
 وهو موصوف كفاية الميرى خلفه أبو بكر الموكد باليمين وفيها معنى العقوبة والزجر فصح التخيير طلبا للارتق عنده وهذا إذا كان التخليص بشرط
 لا يريد وقوه كما ذكرنا فان المقصود منه المنع من الدخول فان كان التخليص بشرط يريد وقوه مثل ان يقول ان شفي الله مريضى او ان
 قدم ناسى فعلى كذا فلا تخيير بل الواجب هو الرافد بالنداء لا غير وهو الصحيح وفي مسئلتنا اى في مسئلة طهر المقيم المسافر مما سوا اى المقصود
 الكمال سواد يليل اتفاق الاسم وله شرط فلا يفيد التخيير شيئا فصار اى ما ذكرنا من تعيين القصر في حق المسافر وتخيير العبد المأذون في حق
 لطيف تعيين لزوم الاقل من الارش والقيمة على المولى في جنائيه المديون وتخيير بين الرفق والعداء في جنائيه العبد فان المديون اذا جنى لزوم
 المولى الاقل من الارش ومن قيمة المديون غير خياره في ذلك لا اتحادا كبش ذالمالية هي المقصودة لا غير تعيين الرفق في الاول
 كما لقصر في حق المسافر بخلاف العبد اذا جنى حيث غير المولى بين الرفق والعداء وان كانت قيمة العبد اقل واكثر من العداء لان العبد
 والغنى او مختلفان صورة ومعنى فاستقام التخيير طلبا للرفق كتحخير العبد المأذون في اجمته بينهما وبين الغنى ولا يلزم على ما ذكرنا تخييرنا تخيير
 موسى عليه السلام في الرعى بين ثمانين سنة وعشرين سنة على ما حيز الله تعالى عنه بقوله قال ذلك منى ويحك ايما الاجلين قضيت
 فلا عدوان على فانه تخيير بين الاقل والاكثر في جنس واحد لا لا تسلم ان الزيادة على الثمانية كانت واجبة بل لم هو الذي ثمان
 سنين لا غير افضل كان تراسنه بليل قوله كما فان تمت عشرة فمضى منك وبكذا نقول لغرض في مسئلتنا ركتان والزيادة عليها فضل
 مشروع للمدبر من عنده لان الاشتغال باداء الفضل قبل كمال الاكراه نفسه للغرض وبعد كما لم قبل ابتداء التحريم كرهه ولا يلزم
 ايضا ما ذكرنا من بيلوا فل يصلح اربعا قبل العصر وان شأركم بين واربع بعد العشاء وان شأركم بين وما ذكرنا في باب الاذان والاقامة
 صلوة اذن المأذون والقيام وكان خيرا في الباقية ان شاء اذن واقام وان شأركم على الاقامة فان هذه كله تخيير بين القليل والكثير
 في جنس واحد لا لا تسلم ان الرفق تعيين في القليل بل في الكثير دياوة الثواب وان كان في القليل بل فكان التخيير مقيدا على هذا
 احرف يخرج جميع ما يرد ونقطعا عليه السلام واذا فرغنا بحمد الله على جلاله من بيان القسم الاول والبحث عن حقايقه والغرض من
 غوايه والكشف عن دقائقه فلنشرع في تفسير القسم الثاني وتفكيكه بآيتين الحمد في تقديره وتقرية مستعينين بالله عز وجل
 في استنباط لطائفه وتحقيق معانيه مستعينين بالتوفيق منه في استخراج غرائبه وتمهيد مسامحة شاكرين له على نعمائه ومصليين على خير سلفه
 وانبيائه واسمائه والواو

باب في بيان اقسام السنة اعلم ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حاكمة للامر والنهي والعامر والعامر والعامر والعامر
 التي سبق ذكرها وهذا الباب لبيان ما يختص به الحسن فنقول فما اختار لفظ السنة دون لفظ الخبر كما ذكره فيه لان لفظ السنة شامل
 لقول الرسول فعله عليه السلام ومنطلق على طريقة الرسول عليه السلام والصعابة فيه الله عز وجل ما عرف واشيخ قد ارجح باختر القسم
 بيان افعال النبي عليه السلام واقتوال الصحابة رضي الله عنهم فاختار لفظا يشمل لكل ثم السنة واعني بها قول النبي صلى الله عليه وسلم
 الكتاب في اقسام المذكورة من الخاص الى العمومي لان قوله عليه السلام محبة مثل الكتاب وهو كلام مستحب لوجوه الفصاحة والبلاغة
 فيجوز في هذه الاقسام ايضا ويكون بيانها في الكتاب بيان فيها لانها فرع الكتاب في كونها محبة اذ هي صلات محبة الكتاب وتغافلها

في طريق الاتصال بيننا فان الكتاب ليس له الطريق واحد وهو التواتر والسنخه طريق مختلفه كما استتقت عليها وهذا الباب لبيان تلك
 الطريق وما يتعلق بها ولما كان هذا القسم كلاما في الاخبار لا يبين بيان حقيقة الخبر فنقول الخبر يطلق على قول مخصوص من الاقوال
 وسط الاشارات الاحالية والدلالات المعنوية كما يقال خبر تخي ميناك ومنه قول في الطيب فيكم الظلام ايل عنده من يذبح ان الما فية
 كذب . ولكنه حقيقة في الاول تبادر الفهم عند اطلاق لفظ الخبر دون الباقي واختلف في تحديده اقل انه لا يحد لانه مروي عن النبي
 اذ كل واحد يعلم بالضرورة الموضع الذي يحسن فيه الخبر ويفرق بينه وبين الموضع الذي يحسن فيه الامر ولولا ان هذه احتمالات معصومة مرفوعة
 لما كان كذلك ودربان العلم الضروري بالتفرقة بين ما يحسن فيه الامر وما يحسن فيه الخبر بعد معرفتهما انما قبل ذلك فغير مسلم وقيل هو الكلام
 الذي يدخل فيه الصدق والكذب وقيل بدلالة التصديق والتكذيب في قيل ما يحتمل الصدق والكذب وآثر من عليها بان خبر الصدق كما
 خبره رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخلو من الكذب لا يحتمل ان الكذب ايضا فلا تكون جامعة ونحوها البعض ان الخبر هو ما تركب من امرين حكم
 فيه فبمسلم احدهما الى الاخر نسيته خارجية بحسن السكوت عليها وانما قال امرين دون كلمتين والفظنين ليشمل الخبر النفساني وقال حكم فينبية
 يخرج ما تركب من خبر لسته وقال يحسن السكوت عليها ليخرج المركبات التقيدية وتقييد النسبة بالخارجية ليخرج الامر ونحوه اذ المراد بانما
 ان يكون لتلك النسبة امر خارجية بحيث يحكم بصدقتها ان طابقت وبكذبها ان خالفت وليس الامر ونحوه ذلك قوله الشنخ نوعان
 مرسل ومسل فالمرسل من الصحابي محمول على السماع ومن القرن الثاني والثالث على انه وضع الامر واستبان له الاسناد الا ارسال غلام
 التقييد لنفسه وكان هذا النوع الذي نحن بصدده سمي مرسل لعدم تقييده بذكر الواسطة التي بين الراوي والمروي عنه وهو من مصطلحات
 المحققين ان يترك التاب في الواسطة التي بينه وبين الرسول عليه السلام فيقول قال رسول الله عليه السلام كذا كما كان يفعل سعيد
 بن اسيد بن كحول الدمشقي وابراهيم النخعي والحسن البصري وغيرهم فان ترك الراوي واسطة بين الراوي وبين مثل ان يقول من لم يصح
 الابهريه قال ابو هريرة فذا السبع عندهم منقطع فان ترك اكثر من واحدة فهو مسند بالمفضل عندهم واكمل مسند ارساله عند الفقهاء
 والاصولين وهو اربعة اقسام ما رسل الصحابي وما رسله القرن الثاني والثالث وما رسله العدل في كل عصر بعدهم وما رسل من بعدهم
 والتصل من وجه اخر وهذا القسم لم يذكر في الكتاب والمقسم الاول هو مرسل الصحابة مقبول لا لاجماع صحابة روايتهم على السماع بانفسهم
 اذ الاصل فيهم السماع لتحقيق الصحابة في حكم الا اذا مروا بالرواية عن النبي وعلى عن الشافعي انه قال اذا قال الصحابي قال النبي عليه
 كذا وكذا حملت الا ان اعلم انه ارسله وكذا المحدث وما رسل القرن الثاني والثالث فجه عندنا وهو من هذا لك واحمد بن حنبل في
 احاديث الروايتين عنه واكثر المتكلمين وعند اهل الظاهر وجماعة من ائمة الحديث لا يقبل اصلا وقال الشافعي لا يقبل الا اذا اقر
 به ما يتقوى به فيمنه قبل ذلك بان يتأكد بان يرويه مشهورة او موافقة قياس او قول صحابي او تلقته الامه بالقبول وعرف من حال
 المرسل انه لا يروى عن غيره من جهالة او غير ما اشتهر ان في رساله عدلان ثقتان بشرط ان يكون شيوعهما مختلفة او ثبتت لهما
 بوجه اخر بان اسند مرسله مرة اخرى قال انما قبلت مرسل سعيد بن اسيد في تبعتها فوجدتها سائدا واكثر تارة ومرسلها انما سمع
 عن عمر بن الخطاب قال من هذا حاله احب قبول مرسله ولا يستطيع ان يقول ان الحجة تثبت بكثيرتها المتصل تسلك من اني قبول المرسل
 بان الخبر انما يكون محبة باعتبار اوصافه في الراوي ولا طريق بمعرفة تلك الاوصاف في الراوي اذ كان خبره معلوم والعلم بانما يحصل
 بالاشارة عند حضرته وبذكر اسمه ونسبه عند غيره فاذ لم يذكره اصلا لم يحصل العلم به ولا باوصافه فتتقن انقطاع هذا الخبر عن قبوله

فالمسلمون حجة يوضحه انه لو فكر المروى عنه لم يبد له ولحق بمجول لم يقبله فاذا لم يذكره فاجعل تحملا ان من لا يعرفه عنه كيف يعرف
عدالة ولا معنى لقول من قال رواية العدل عنه تعديل وان لم يذكر اسمه لان طبع معرفة المبرح والعدالة الاجتهاد وقد يكون
الواحد عدلا عند انسان مجروح عند غيره بان يثبت منه على ما كان عليه لاخر لا يثبت عليه والمعتبر عند من لا يدري له دلو قبلنا الرواية
من غير كشف لنا قبلنا هذا تقليدا لا على كيفية تجعل رواية العدل تعد جالده وروايتنا وقد يما عمن لم يجد دافعه الرواية
لعمري قال الشنخي الحارث وكان دافعا كذا في كذا وشبهة وسفيان عن جابر الكوفي مع ظهوره في كذا في كذا عن جابر الكوفي مع ظهوره في كذا في كذا
من جابر الكوفي مع ظهوره في كذا في كذا عن جابر الكوفي مع ظهوره في كذا في كذا عن جابر الكوفي مع ظهوره في كذا في كذا عن جابر الكوفي مع ظهوره في كذا في كذا
فيه وهو ابو يوسف ومحمد بن الحسن بن عماره وعبد الله بن الحارث وغيرهما من المرويين فاذا كان كذلك فيمكن ان يجعل المروى في كذا
المروى عنه بخلاف ما اذا قال حدثني فلان فلو عدل لانه يمكن للمروى ان يتامل فيه فان سلمت نصيب قوله قبله ولا يخص عنه
حسك من قبله بالاجماع والدليل المعقول بالاجماع فمن وجبت احدها اتفاق الصلابة على قبول المرسل فانهم اتفقوا على
روايات بن عباس بن عمر والنعمان بن بشير وغيرهم من احاديث الصحابة الذين لم يكن لهم كثرة صحبة وكانوا يرسلون لم يرد
عن واحد منهم انكار ذلك ونقصانهم ورواه عن رسول الله عليه السلام باسطة او بغير باسطة فصار ذلك جافا عنهم على جرد ذلك
ووجوب قبوله ولا يقال قبول مرسل الصحابة فلهذا عنهم مسلم لان عدالتهم تثبت قطعا بالنصوص انما الكلام في مراسيل من احاديثهم
لانا نقول لافرق في هذا بين الصحابة والتابعين لان عدالة التابعين تشبه بشهادة الرسول عليه السلام ايضا خصوصا اذا كان المرسل
من وجوه التابعين مثل عطاء بن ابي رباح وصحيد بن مسعود وسائر الفقهاء السبعة سديد بن المسيب القاسم بن محمد بن ابي بكر
ومروية بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وابو سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن عيينة وسليمان بن يسار وقد ايدى بعضهم
بابي سلمة وخارجة سالم بن عبد الله بن عمر وابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وكلهم من اهل البصرة والاشعث والحفي وبابي العاتية
والحسن وامثالهم فانهم كانوا يرسلون ولا يظن بهم الا الصدق والثبات في العلم ومن كان المرسل عليه السلام الى يومنا
كانوا يرسلون من غير تحاش وابتناع ويقولون قال رسول الله كذا وقال فلان كذا واما الكتب منها ولم يرد ان واحد من
الامة انكر عليهم ولو كان المرسل مودعا لا تنفوا من روايته ولم يرد عليه فكان ذلك اجافا عنهم على قبوله واما الدليل المعقول فاف
اشير اليه في الكتاب ان العدل لهذا واضح لطرح الاتصال استبان الانشا وارسل يقضنا شيئا مروى واعتماد على صحة واذا لم
تتفصح الامر لسبب المروى الى من سمعه منه كجمله لا يحمل عنه ولا يضيف الظن اليه عند ظهور زيادة قال الحسن متى قلت لكم حديثي فلان فهو
حديثي لا غير ومتى قلت قال رسول الله عليه السلام سمعته من سبعين او اكثر وقال بن سيرين ما كنا نسمع الحديث الا ان وقعت
الفتنة وقال الاعمش قلت لابن ابي عمير اذ رويت لي حديثا عن عبد الله بن مسعود لي فقال اذ اقلت لك حديثي فلان عن عبد الله
بن مسعود الذي روي ذلك واذ قلت لك قال عبد الله بن مسعود الذي روي ذلك واذ قلت لك قال عبد الله بن مسعود الذي روي ذلك واذ قلت لك
المتا والامر اني لو اسند الي غيره قبل سلوه ولا يظن به الكذب المروى عنه فلان لا يظن به الكذب على رسول الله عليه السلام
مع قوله عليه السلام من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار كان اولى قوله وهو المرسل فوق المسند فان من لم يتفصح لالام
نسبه الى من سمعه منه لم يحمل حجة لكن هذا من جهة ثبوت الاجتهاد فلم يجر النسخ بتمثيل على ترجيح المرسل على الحديث عند التعارض

وهو منسوب عيسى بن ابيان واختيار الامام فخر الاسلام فانه قال في بعض خطبائه المرسل عندنا مثل المسند المشهور وقول من سنده
 الواحد الا انه لا يجوز الزيادة به على الكتاب وهو منسوب الى الجبار الى انما يستويان وهو منسوب الى تزييف المسند على المرسل لتحقيق المعقولة
 برواية المسند وعد التتم دون روية المرسل ولا شك ان رويته من عرفت عدالة ولا نقية تسلك من سوي فيها بان المراسل الكبير
 اجراه على ظاهره لانه يقتضيه الجزم بصحة خبر الواحد وهو غير جائز فيكون معنى قوله قال رسول الله كذا اني اظن ان قال كذا فكان
 مثل الاسناد وان معنى الاسناد هذا ايضا فان قال الراوي في الحديث فقد حدثتني من جماعة من الثقات فيمنع ذلك يكون مسلم
 اقوى من سنده اسنده الى واحد لاجل الكثرة وارجح من حجج المرسل بما ذكر في الكتاب وقوله ولكن هذا ضرب من مزية جوابها عما يقال لما
 كان المرسل عندهم فوق المسند كان المرسل من ذلك مثل المشهور او لا واسطة بين الا واحد والاشرة فينبغي ان يجوز الزيادة به على الكتاب
 التي سببه في معنى النسخ كما يجوز بالمشهور فقال هذه من جهة اى فضيلة ثبتت للمراسل بالاجتهاد والراي فيكون مثل قوة ثبتت باقرار
 وقوة للشهرة ثبتت بالتصديق ثبت بالتصديق فيثبت بالراي فلا يكون المرسل مثل المشهور فلا يجوز الزيادة التي سببه في معنى النسخ به لانه يورث
 له الزيادة على الكتاب بالاجتهاد ومن وجه قوله دام امرايل من دون هولاء فقد اختلفت فيه اى دون القرون الثلاثة وهو التتم
 الثالث من اقسام المراسل فقد اختلفت فيه يعني اختلفت في قبولها مشائخنا وتذكر الغيبة بما اوردنا في كتابنا قال الشيخ ابو الحسن الكرخي
 يقبل مرسل كل عدل في كل عصر لان العلة التي تعيب قبول امرايل القرون الثلاثة وسبب العدالة والضبط تشمل سائر القرون قال
 عيسى ابن ابيان لا يقبل لامرايل من كان من ائمة انقل مشهورا ياخذ الناس العلم منه وان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل منه
 وليوقف مرسله الا ان يعرف من على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارسال من بعد القرون الثلاثة الا اذا اشتهر بانه لا يروى
 الا من هو عدل ثقة شهادته النبي عليه السلام على من بعد القرون الثلاثة للكتاب بقوله ثم يفتشوا للكتاب فلا تثبت عدالته من كان
 فخر من شهد النبي عليه السلام على اهل الكذب الا برواية من كان معلوم العدالة ويعلم انه لا يروى الا من عدل كذا ذكر شمس الامية
 وذكر في المعتمد اذا قال لانسان في عصرنا قال النبي كذا يقبل ان كان ذلكما نذكر معروفا في جملة الاحاديث وان لم يكن معروفا لا يقبل
 لانه مرسل ولكن للاجتماع وبه قد ضبطت ومجبت فلا يعرف اصحاب الحديث منها في وقتنا هذا فهو الكذب وان كان العصر الذي
 ارسل فيه المرسل عصر لم يضبط فيه ائمتين قبل مرسله وقوله الا ان يروى الثقات مرسله كما روى اسنده قبل ارسال محمد بن الحسن اشاله
 وقال تشافى عدلنا لا قبل الامرايل بعيد بن اسيب فاني تتبعتهما فوجدتهما سائلين للاجتهاد والاستفتاء من قوله قد اختلفت فيه
 يعني اختلفت في قبول مرسل من بعد القرون الثلاثة لان يروى الثقات مرسله الضمير يرجع الى من كما روى مسنده فحينئذ يقبل وذلك
 المرسل من غير ائمتين من اصحابنا لان رواية الثقات قد قبلهم ذلك المرسل تعديل له وشهادة على اتصال ذلك المرسل برسول الله عليه السلام
 فقبل مرسل القرون الثلاثة وفي المرسل امرايل اسم جمع المرسل كالمناكير المنكر وفي غيره المرسل جمع المرسل في الابداء فيها لا يشاهد كمانه
 الدراهم والعمير ليعني واما القسم الرابع وهو ارسال من وجه واسد من وجه سواد اسده هذا المرسل او غيره فوجهه عند العامة لان المرسل
 ساكت عن حال الراوي والمسند ناظر بها والتساكت لا يعارض لنا طعن قوله والمسند اقسام المتواتر وهو ما يروى قوم الاكثريين
 ولا يتوجه لهم توابعهم على الكذب كشرتهم وعدالتهم وتباين ما كتمهم ويروى هذا العهد الى ان يميل برسول الله عليه السلام وذلك مثل نقل
 الخبر ان واصولة الخضر من اعداء الركاكات وقاوي الزكوات فاما الخبر ذلك هو الخبر المروى عن علي بن ابي اسطة ابو جابر الطوسي عن غير النقطان

واسطة بين الدين والسياسة فاستند من استند هو الفصل كمن سول الله عليه السلام من غير انقطاع واسطة من بين وهو ما خوذ
 من السند وهو ما استند اليه من ما لا يوافق غير فكان الراوي يرفع الراوي الى من سجع منه يستند اليه ويعتمد عليه وهو ثلثة اقسام
 متواتر وشهور وخبر واحد فالمتواتر خبر جماعة ينفذ فيه العلم بعدد وقيل ينفذ فيه الخبر الذي عرف صدق العالمين فيه بالقرائن
 الزائدة كخبر جماعة وافق دليل العقل وول قول الصادق عليه السلام والمتواتر ثلثة مراتب اعم واحدا بعد واحد وهو ما خوذ من التواتر
 قوا ترات الكتب اى جاد بعضها في اثر بعض متواتر من غير ان ينقطع ومنه قولهم جاد وانترى اى يتتابعين واحدا بعد واحد
 وانما قيد الشيخ رحمه الله المتواتر بقوله الفصل كمن سول الله عليه وسلم لانه كفى بيان المتواتر من استند فاما قوله في الخبر
 المتواتر بالنظر الى ذاته فلا يحتاج الى هذا القيد كالخبر من البلدان القاضية والملك الماضية ثم اتفقوا على ان من شرط تميز الخبر
 كثر قترن من صدور الكذب منهم على سبيل الاتفاق والمواظفة وهو من قولهم لا يتوهم تواترهم على الكذب اى تواضعهم على الكذب
 وان يكونوا عالمين بما اجزوا علامته الى الحسن لا الى غيره كدليل العقل مثلاً فان اهل بغداد ولو اخبروا عن حدوث العالم لا يحصل
 لنا العلم بخبرهم وان يكون الخبرون في الطرفين والوسط مستويين في الكثرة والاستناد الى الحسن والياشيع بقوله ويدوم هذا الحد
 واحتملوا كفى اقل وهو يحصل بعد العلم فبعض هو خمسة لان لا دو منها مائة بشرعية يجوز للقاضي عرضها على المذكورين يحصل غلبة الظن و
 لو كان العلم حاصله لما كان كذلك وقيل عشرة بعد وثقبا بنى اسمايل فانهم صور بذلك العدد لحصول العلم بقولهم وقيل ربعون
 لقوله تعالى ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا اربعين فلو لم ينفذ قولهم العلم كمن يتابعهم حسابا لا اعتبارا الى من يتواتر
 به امره وقيل سبعون لقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا وانما ختمهم لما لم يظن ان هذه المحكمات فاسدة وانما
 تمسكوا باليسين شبهة فغلبت حجة لانها من تعارضها وعدم مناسبتها المطلوب مضطربة اذا من عدد يفرض به حصول العلم لقوله تعالى
 ويمكن ان لا يحصل العلم به لآخرين والآخرين في واقعة اخرى فلو كان ذلك العدد هو الضابط لحصول العلم لما اختلف بل الصحيح انه
 منحصر في عدد مخصوص من ضابطه حاصل العلم به عنده فيحصل العلم العزوي يستدل على ان العدد الذي هو كمال عند الله تعالى
 قد توافقت واسطة الاخذ لانا نستدل بكما الى العدد على حصول العلم والدليل على انه غير مختص بعدد وانما نقطع حصول العلم بالخبر المتواتر
 من غير علم بعدد مخصوص اصلا بل لو قلنا انفسا مائة ذلك العدد والحالة التي تكمل فيها خبر اليها في العادة سبيلا لانه يحصل تواتر
 الظنون على تدرج خبري كما يحصل كمال العقل بالتمسك وكما يحصل الشئ بالاكمل فاللازم بالماء والسكر بانهم بالتدرج والقوة البشرية قائمة
 من الوقوف على فضل ذلك فمما نطق الكتاب يشير الى شروط بعضها تنفي عليه وبعضها مختلف فيه فقوله لا يتوهم تواترهم ويدوم هذا
 امر يشير الى احوال شرط متفق عليه كما ذكرنا وقوله لا يتوهم تواترهم يشير الى اشتراط خروج عدد الخبرين عن الاحصاء واحتمل اليه
 ذهب قوم لا يعم منه كانوا معصومين كان لا مكان التواتر لم يفلح في خبرهم عاودة فشرط خروجهم عن الاحصاء واحتمل اليه
 الا مكان فذهب الجمهور الى انه ليس بشرط فان الجمع احوال الجانع لواخبر واحد من واقعة صدقهم من الحج او من الصلوة يحصل الخبر
 من كونهم معصومين وقوله بعد التمسك يشير الى اشتراط الاسلام والعدالة كما قاله قوم لان الاسلام والعدالة ضابطا للصدق والتفتيح
 والكفر والفسق مغلطتا للكذب والمجازفة فشرط عدلها ومن العدالة لا يشترط العدالة ولا الاسلام للقطع بان اصل سطينية لواخبر واحد
 بل هو حاصل العلم بالخبر وان كان كافرا فجازا وقوله وتبين انما انهم اجمع تواترهم يشير الى اشتراط اختلاف بلادهم واطرافهم ومجملاتهم وهو

وهو مختار البعض لانه اشد تأثيرا في وقع المكالمات والتواضع وعند الجمهور لا يشترط ذلك ايضا حصول العلم باخبار متوسطة بقية واحدة
او ببلدة واحدة ولان اشتهر اكثر الاشياء كمالا له ولكما بينا بدفع هذا الامكان وكان الشيخ انما اشار الى هذه المعاني لانهما اتفق على كمال
واظهر في الالتزام على الصلوات والاشهاد حقيقة بحيث يتوقف ثبوت العلم بالاشهاد على اشتراط حقيقة ما ذكرناه بديا وما اتية فذلك
مثل ان يشترط ان يكون قاعد الطواف والوقوف بعرفات قوله وانه لو ثبت علم اليقين بنزلة العيان وهو ذهب جمهور العقلاء وذهب مائة
وهو قوم من عبادة الاصنام والبراهمة وهو قوم من منكري الرسالة بارض الهند الى ان يخبر لا يكون حجة اصلا ولا يتبع العلم به بوجه لا علم
يقين ولا علم طمانينة بل يوجب ظنا وذهب قوم منهم النظام من المعتزلة واليه عبد الملك النخعي من الفقهاء الى انه لو ثبت علم طمانينة لا علم طمانينة
يعبر به وان جانب الصدق يترجح فيه بحيث تطمئن اليه القلوب فوق ما تطمئن بالنظر ولكن لا ينتفي عنه توهم الكذب وانما علم
والقائلان بانه لو ثبت علم اليقين اختلفوا فذهب عاينهم الى انه لو ثبت علم طمانينة وذهب ابو القاسم الكوفي والابو الحسين البصري من المعتزلة
والابو بكر الدقاق من اصحابنا لانه لو ثبت علم طمانينة استدلوا به من انكروا حصول العلم به بان المتواتر صار جملة
وخبر كل واحد يحصل للكذب حالة الافراد بانضمام المتصل الى المحتمل لا يزداد الا الاحتمال اذ لو انقطع الاحتمال ولم يجر الكذب عليه لم يجر
الانقلاب بآثار متناهية فثبت ان الاجتماع محتمل للتواضع على الكذب الا ان منى الذي لا جلبة لا يثبت علم اليقين حالة الافراد وهو الجمهور
غير معصوم عن الكذب موجود حالة الاجتماع واذا جاز الكذب عليهم حالة الاجتماع انتفى اليقين عن خبرهم على ان اجتماع الجمع الغفير على
الاخبار خبر واحد صحيح اختلفا في الاداء وتصديق الصدق والكذب غير متصور اتفاقهم على كل طعام واحد في صحبة يوم واحد وقوله
العلم اليقيني به يثبت على تصوره لا محالة ثم اذا انتهى اليقين عنه فاما ان ثبت به كما قال لفرع الاول وطمانينة كما قال لفرع الثاني
واجب الجمهور المتواتر بوجه يوجب علم اليقين كما حسن فالحال العلم بالملوك للملاهيبة والبلدان النائية احاصل بالمتواتر مثل العلم بالحق
بالحسن من غير فرق وسجد المعرفة بحجة الكعبة اخبارا مشاهير متناهية لها سواء ومن انكر ذلك فهو مكابر ومنع من المعقول وهو ان الخبر
المتواتر اما ان يكون صدقا او كذبا ولا يجوز ان يكون كذبا لانه اما ان يقع اتفاقا للمعتدين او للمواضع منهم عليه اولدع دعاءهم اليه
الاول فاسد لان صدور الكذب اتفاقا من جماعة كثيرة لا يتصور عادة كما لا يتصور اجتماعهم على ما كل واحد في زمان واحد اتفاقا وكذا الثاني
لان اجتماع مثل هذه الجماعة على الكذب تدبر متتابع كون العقل صار فاعنه فدعاها الى الصدق وعدم دعوة الهوى والطبع اليه لعدم اللذة و
الراحة في نفس الكذب امر غير متصور عادة وكذا الثالث لان كثرة تهم واختلاف جهات مانع حتم المواضع عادة وكذا الرابع لان الداعي
بما الرغبة والرهبة وهذا الداعي لا يتصور شموله في الجماعة العظيمة واذا لم يجز ان يكون كذبا يثبت كونه صدقا افلا واسطة بين اهل
والكذب في الاخبار فكان غيضا للعلم كذا في الميزان وذكر بعض المحققين ان فتح باب الاستدلال في هذه المسئلة فيفضي الى تطويل الكلام في
اذ ذاك اشكالات واعتراضات لا تحتمل المقصود الا بالاجواب القاطع عنها ولا يمكن الجواب عنها الا بعد تدقيقات عظيمة ومن البين
لكل عاقل ان علمه بوجود ذلك ومحمد عليه السلام اطهر من علمه بصحة الاستدلالات المذكورة في هذه المسئلة بالليل الخفي مع وجوه الدليل
الظاهر بناء الواقع على الخفي غير جائز فثبت به ان الحق ما ذكرناه ان حصول العلم به ضروري والتشكيك والترديد في الضرريات باطل
من قال انه لو ثبت علم طمانينة لا يثبت بان الاستدلال ليس بالترتيب مقدمات صاوتة وهو موجود فثبت بان العلم به لا يحصل الا بعد
ان يعلم ان الخبر خبر امر محسوس وان الخبرين جماعة الاحمال لهم على التواضع على الكذب وان يعلم ان كما ان ذلك لا يكون كذبا فثبت

الصدق لعدم الواسطة وبأنه لو كان منزه يالما اختلفوا فيه لما لم يختلفوا في ان الشيء اعظم من جزئه وان الموجودة لا يكون معدوما حيث
اختلفوا فيه علمنا انه مكتسب كما علمنا بالنبوة عند معرفة المعجزات وجه قول العامة انه لو كان استدلاليا لاختص به من يكون من اهل الاستدلال
وقد بان ان الاستدلال لا يختص بهم فان كل واحد في صفة بعلم اياه واسم بالجزء كما يعلمها بعد البلوغ مع انه لا يثبت الاستدلال اصلا ولا يعلم
بالملوك الماضية والبلدان الثانية يحصل من غير استدلال وصنع من جهة العالم وهو عدل الضروري لانه لو كان استدلاليا لجاز
الاختلاف فيه عقلا لان شان العلوم الاستدلالية كذلك وانما يشتغل بعض العلماء بالاستدلال للاكراه على من ينكر الضرورة تعذرا وكفا
وهو يعتقد العلم الاستدلالي فيقوم عليه الحجة ثم من يخالف فيه فانما يخالف بلسانه او بطنه في عقله او عناء ولو تركنا ما علمنا ضرورة على انك
لنترك ترك المحسوسات بسبب خلاف السوفسطائية وقولهم لا بد فيه من ترتيب المقدمات قلنا لا يلزم من ترتيبها كون الحقيقة السامعة
منها نظرية لان صورة الترتيب او التركيب ممكنة في كل ضرورة حتى في اظهر الضروريات كقولنا الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون
بان يقال للكون وهو الوجود واللاكون وهو العدم متساويان والمتساويان يمنع انقصات اشياء الواحد بها فاشيئان يكون اما ان يكون
وانما كان كذلك لان امكان صورة الترتيب لا يفي في كون العلم نظريا بل يحتلج مع ذلك الى العلم بارتباط تلك المقدمات بالملوك منها
الواسطة بالمعصية اليه قوله والمشهور هو ما كان من الاما حادثة في الاصل ثم انتم تصار نيقله قوم لا يتوهم توطؤهم على الكذب وهم
القرن الثاني ومن بعدهم واولئك قوم ثقات اسمته لا يتهمون فصار شيئا وهم وتصديقهم بنزلة المتواترة قال الجصاص في
احد من المتواترة قال عيسى بن ابيان يفضل حادثة ولا يفرق هو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة السلف صريحة للعمل بنزلة
فصحت الزيادة على كتاب الله تعالى وهي نسخ عندنا وهو القسم الثاني من قسم المسند وهو اسم لغيره كان من الاحاد في الاصل اسي
الاجتهاد ثم انتشر في القرن الثاني حتى روت جماعة لا يتوهم توطؤهم على الكذب وقيل لما تقهت العلماء بالقبول والاعتبار للاشتداد
في القرن الثاني والثالث ودون القرون التي بعدهم فان عامة اخبار الاحاد اشتهرت في هذه القرون فلا تسمى مشهورة حتى لا يجوز
الزيادة بها على الكتاب بل خبر الفاشحة والتسمية في الوضوء وغيره ما ليس مشهورا وستفيضا من شهر يشهره شهر أو شهر فاشتهر
اسي وضع ومنه شهر سيفه اذا سلمه واستفاض الخبر اسي شغل وغيره يستفيض اسي منتشر بين الناس واما حكمه فمختلف فيه فذهب
بعض اصحابنا الى ان الحق سيجري الواحد فلا يفيد الا لفظا وذهب ابو بكر الجصاص وجماعة من اصحابنا الى ان مثل المتواتر فثبت
به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة وذهب عيسى بن ابيان من اصحابنا الى انه لا يوجب علم علمانية لا علم يقين
دون المتواتر فون خبر الواحد حتى حازت الزيادة على كتاب الله تعالى لانه في النسخ وان لم يجز سبب النسخ مطلقا
وهو اختيار القاض الامام الى زيد وعامة المتأخرين محمد بن زيد وقال ابو اليسر رحمه الله وحاصل الاختلاف راجع الى الكافر عند
الفرق الاول من اصحابنا لا يفرج جاحده وعند الفرق الثاني لا يفرج وليس نحن الاية على ان جاحده لا يفرج بالاتفاق واليه اشير
في الميزان وعلى هذا لا يظهر اثر الاختلاف في الاحكام وجه قول الفرق الاول ان التابعين لما اجماعوا على قبوله ولعل به ثبت صدق
لانه لا يتوهم اتقا قم على القول لاجماع جميعهم عليه وليس ذلك التابعين جازبا لصدق في الرذات ولذا سمي العلم الثابت بالاستدلال
لا هو ديا لانه لا يفرج جاحده لان انكاره ومجوده لا يودي الى تكذيب الرسول لانهم سمعوا الرسول صلى الله عليه وسلم عدوا لا يفرج توطؤهم
على الكذب بل هو غير واحد قبلت العلماء في العصر الثاني وانا بودي الخطية لعلنا في القبول اتهاهم لعدم التأمل في كونه من الرسول فان

التام في عطية لم يست كبريل جي بدعة ومضال بخلاف الكمال المتواتر فانه يودعي الى كذب الرسول والمتواتر بمنزلة المسموع
 منه وتكذيبه كفر كذا في قول الفرق الاخران الرواية في الاصل لم يبلغوا حد المتواتر فليتمكن فيه شبهة لا محالة ولهذا لم يكفر جاحده لان
 الكفر لا يثبت بانكار ما فيه شبهة ولا يمكن اعتبار هذا الشبهة في سقوط العمل به لان الشبهة الثابتة في خبر الواحد والقياس هي فوق
 هذه الشبهة لا يؤثر في استقاط العمل بها فمذه اولي فيجب اعتبار ما في حق العلم فلا يثبت به اليقين ولكن يثبت به علم طمانية تقرب
 الى اليقين فوق السطن الذي يحصل بخبر الواحد للاتفاق والعلم من العدد الثاني ومن بعد جملة قبوله العمل به فصار مثل المتواتر من حيث
 هذا الوجه فيجوز به الزيادة على الكفاية التي هي نسخ معنى لانه متواتر من غير ان يفسخ النظم للخطا ودرجته عنه صورة وذلك لان الزيادة
 بيان من حيث انها تبين محتمل اللفظ ونسخ من حيث انها ترفع الاطلاق وتبدله بالتقييد الذي هو منزه على ما يعرف في مفصل
 النسخ ان شاء الله تعالى في تمام الزيادة لو كانت بياناً محضاً كبيان التفسير لجازت بالمتواتر والمشهور والاحاد ولو كانت نسخاً محضاً
 لم يجوز الابالمتواتر لاشتماله على التام في ذلك وفيه ولما كانت بياناً من وجه نسخاً من وجه جوازنا بالمشهور الذي هو من الاحاد ومن وجه بين
 المتواتر من وجه توفيره على الشبهين خطما وقوله عندنا احتراز عن قول لشافعي واصحاب الحديث رحمهم الله فان الزيادة بيان
 عندهم على ناسياتيك بانه ان شاء الله تعالى قوله وذلك مثل زيادة الرجم والسم على الخفين والتتابع في صيام كفارة امير
 لكنه لما كان من الاحاد في الاصل لم يثبت به شبهة سقط بها علم اليقين اي الزيادة على النص بالخبر المشهور مثل زيادة الرجم في حق
 المحسن بقوله عليه السلام الشيب بالثيب جالباً بالجم بالحجارة ويرجم النبي عليه السلام ما عدا وعزها والسم على الخفين سجدة لغيره
 وغيره والتتابع في صيام كفارة التين بقراءة عبد المدين مسود في حديثه فيها فصيام ثلثة ايام متتابعات وكانت قرائته مشهورة
 فيجوز الزيادة بها وقد تحقق النسخ معنى في هذه الصور بهذه الزيادات فان عموم قوله تعالى الزانية والزاني تينان اول المحسن
 لما تينانول غيره فزيادة الرجم نسخ حكم الجدة في حق وكذا قوله تعالى وارحم من ادرككم بتناول حالة التحقق في اجاب النسل فزيادة السمع نسخ
 الحكم في هذه الحالة وكذا اطلاق قوله تعالى فصيام ثلثة ايام يوجب جواز التقرون والتتابع فيه فيقتضيه بالتتابع نسخ
 جواز التفريق وليس ما ذكرنا من قبيل التخصيص لان من شدة عمدنا ان يكون التخصيص مثل المحصول منه في القوة
 وان يكون متصلاً بالمتراخيا ولم يوجد له طاق في قوله لكنه اسي المشهور لما كان كذا اجاب عما يقال لما صار المشهور بشهادة
 السلف بمنزلة المتواتر فيجب ان يوجب علم اليقين دون علم الطمانية فقال لما كان من الاحاد في الاصل يثبت به اي يكون من الاحاد
 شبهة فيقطع بها علم اليقين قوله وغير الواحد وهو الذي يرد به الواحد والاثنتان فصاعداً بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر فيقوم
 الاخير من اقسام المسند هو الخبر الذي يرد به الواحد اي الخبر الواحد والاثنتان فصاعداً لا عبرة للعدد وفيه يعني لا يخرج عن كونه من اخبار
 الاصل بان كان المبرر مستعدراً بعد ان لم تبلغ درجة المتواتر والاشتمار وقوله الواحد والاثنتان اشارة الى رد قول من فرق بين الاثنان
 والواحد مثل الجبائيه من القبر لم يقتل غير الاثنتين دون الواحد مستدلاً بان امر الدين لما كانا عظم واهم من المعاملات كان باسرها
 العدد وفيه والى رد قول من شرط عدد الاربعة تنسكابان امر الدين لما كان اهم يعتبر فيه اقصد عدو اعتبره الشيع في باب اشعر في
 باب الشهادة وهو الرابع الا اننا نقول ان قول الثاني لما لم يوجب زيادة علم لم يكن ثابتاً بالاول لم يكن في مقتضى قاعدة الاستدلال
 في المعاملات على خلاف القياس كاشتمال لفظ الشهادة واقل في الفرق بينهما ان جانب المدعى عليه قد يقوى في الصدق بمسك

بالاصل وبمبارة الذمى والمدعى ساواه معا فثبت بالشاهد الواحد فلا بد من شأنا اخر لترجح جانبه في ظهور الصدق فاما في امور الديانات
فلا معارض من جانب السامع وقد ترجح جانب الصدق في الخبر بالعدالة فلما حجة الى اشتراط العدد وفيه قوله وعلمه اذا ورد وغير خلاف
الكتاب ولم يثبت المشورة في عاونة لا تتم بها البلوى فلم يظهر من الصحاب الاختلاف فيها وترك المجانب به انه يوجب العمل بشرطه
ترامى في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل الكامل والفسط فلا يوجب العمل خبر الكافر والفاسق والصبي والمعتوه والذمى
اشتهرت غفلة عامة او مسامحة او محاذفة والمستور كالفاستق لا يكون خبره حجة في باب الحديث ما لم تظهر عدالة خبر الواحد اذا
شراطة التي ذكرها يوجب العمل لا يوجب اليقين ولا الظانته بل يوجب الظن وهو مذهب جملة الفقهاء والاشراة والعلم وسن الناس
من ابي جواز العمل به مقلد في امور الدين مثل الجبل في جماعة من المتكلمين متمسكين فيه بان صاحب الشريعة قاطع في اثبات ما شرعه باوهم
دليل فامى ضرورة له في التجاوز عن الدليل القطعي الى لا يفيد الا الظن بعلامات المعاملات حيث قيل فيها خبر الواحد اجب اذا
شراطة بلا خلاف لان قبوله فيها من باب الضرورة فانما نجح عن اظهار كل حق لنا بطريق لا يتبع فيه شبهة فلما
جوزنا الاعتماد فيها على خبر الواحد ومنهم من منعه سمعنا مثل القاشاني وابي داود والرافقة مستروحين بقوله تعالى ولا تقف على
لك به علم اى لا تتبع ما لا علم لك به وخبر الواحد لا يوجب العلم فلا يجوز اتباعه والعمل به لظاهر هذا النص قالوا ولا شئنا لقول من يقول
العلم ذكر كرامة في موضع النفي فيقتضيه انتفاؤه اصلا وخبر الواحد لا يوجب نوع علم وهو علم غالب الظن الذي سعاد الله تعالى ملا
في قوله عن ذكره فان علمتموه من مومنات فلا تبنوا له النسي لاننا ان سلمنا انه يفيد الظن فهو محرم لا اتباع ايضا لقوله تعالى ان
تتبعون الا الظن الاية وذهب اكثر اصحاب الحديث منهم احمد بن حنبل وداود الطاهري الى ان الاخبار التي علم اهل المدينة لمصحتها
يوجب علم اليقين لان خبر الواحد لو لم يفيد العلم لما جاز اتباعه لنسبته تعالى عن اتباع الظن لقوله ولا تقف ما ليس لك به علم وذمته على
اتباعه في قوله جل ذكره ان تتبعون الا الظن وان تقولوا على ذلك الا تعلمون وقد انعقد الاجماع على وجوب الاتباع فستلزم
انفاة العلم بالحالة وتمسك العامة بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب قوله تعالى فلو انفر من كل فرقة منهم طاعة الاية او
المر تعالى على كل طائفة خرجت من فرقة الامم وهو الاخبار الموثوق عند الرجوع اليهم وانما وجب لانذار طلبها للخبر لقوله تعالى
لعلمهم بخبر روي والشرع من الله تعالى في محال فنجس على الطلب للالزام وهو من الله تعالى امر يقتضيه وجوب الحذر والتمسك بفرقة
والطائفة منها الواحد او اثنين فاذا روى الراوى ما يقتضيه المنع من فعل وجب تركه لوجوب الحرز السامع واذا وجب العمل
بخبر الواحد او الاثنين ههنا وجب مطلقا اذا قابل الفرق ولا يقال لو كان الراجح ما مورا بالانذار بما سمعه لا يدل ذلك على ان
السامع يكون مورا بالقبول كالشاهد الواحد مورا باداء الشهادة ولا يجب القبول لم يتم نصاب الشهادة وما لم يظهر العدالة بالشرع
لانا نقول وجوب الايزار مستلزم لوجوب القبول على السامع كما بينا كيف وقوله تعالى لعلمهم بخبر روي في يلى وجوب القبول والعمل فاما
الشاهد الواحد فلا سلم ان عليه وجوب اداء الشهادة لان ذلك لا ينفع المدينه وربما يضر بالشهادة بان يحد القذف اذا كان الشهود
بزنا ولم يتم نصاب الشهادة واما السنة فبقبول رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر سليمان في المدينة والصدقة وخبر سلمى في الهدايا ايضا
الملك يهودي يعلى ايدي رسول وكان يقبل قوله ولما شك ان الابداء منهم لم يكن على ايدي قوم لا يتصور توأطوهم على الكذب وقد
اشتهر واد استغاض بطريق التواتر عنه عليه السلام انه ثبت الافراد الى لا فاق لتبليغ الرسالة وتعليم الاحكام فبعث معاذ الى اليمن

الميرزا الشرايع وعقاب بن اسد الى مكة ووجه كتابه الى قيصر وهر قتل المروم وخدافة السهمي كتابه الى كسري وعمر بن مهته
 الضمير في التاج وعثمان ابن ابي العاص الى الطائف وقاطب بن ابي ملتقى الى مقرئ صاحب الاسكندرية وشجاع بن وهب
 الاسدي الى الحارث بن ابي شمس الغساني بدمشق وولي على الصدقات عمر قيس بن عاصم والمك بن نويرة والزهري قان بن بدر
 وزيد بن حارثة وعمر بن ابي عمرو بن حزم وهامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف وابا عبيدة بن جراح بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن كرم
 وانما بعث هؤلاء ليدعوا الى دينه وليقيم الحجة ولم يترك في موضع ما نهى عنه في وجه واحد واية بلغون جبال التواتر وكوا حجاج في كل
 رسول الى نفاذ هذه التواتر مع لم يفت بذلك جميع اصحابه ولغات وارجحة عن اصحابه والصدارة ولكن منه اعداؤه وفسد النظام
 والتدبير وذلك وهم باطل قطعاً فبين بهذا ان خبر الواحد وجب للعمل مثل التواتر وهذا دليل قطع لا يفتيحه مع عذر في المناقصة
 كذا ذكر الغزالي رحمه الله واما الاجماع فموان الصحابة رخص الله عنهم ملوا بالامام وواجبها في وقائع خارجة عن المحرر والحد
 من غير تكثير سنك ولا دافعة دافع لما بنا بعضنا في الكشف فكان ذلك اجماعاً منهم على قبولها وصحة الاحتجاج بها وعلى هذا جرت
 سنة التابعين كعه الحسين ومحمد بن طه وسعيد بن جبيرة ونافع بن جبيرة وطاوس وسعيد بن المسيب وفقهاء الحرمين وفقهاء البصرة
 كالحسن وابن سيرين وفقهاء الكوفة وتابعيهم وعليه من بعدهم من الفقهاء من غير الكبار عليهم من احد في عصره وكذا الاجماع
 منعقة من الامم على قبول خبر الواحد في المعاملات مع انه قد ثبتت على خبر الواحد في المعاملات ما هو حق البطلان في الاخبار
 بطهارة الماء ونجاسته والاخبار بان هذا الشيء او هذا الجارية اهدى اليك فلان وان فلاناً وكلني ببيع هذه الجارية او بيع
 هذا الشيء واحبوا ايضا على قبول شهادة من لا يقع العلم بقوله مع انها قد تكون في اباحة دم واقامة حدود مستباحة فرج وطه
 قبول قول المفتي المستفتي مع انه قد يحجب بما بلغه عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطريق واحد فاذا جاز القبول فيما ذكرنا من امير الدين بن النجاشي
 جاز في سائر المواضع وما ذكرنا من الفرق بين المعاملات والخيار الدين ليس بصحيح لان الضرورة بتحقيقه في اخبارنا لا يفتي في المناقصة
 لان التواتر لا يوجد في كل ما دونه فلو رد خبر الواحد شبهته في النقل لتطل المعاملات فاسقطنا اعتبار ما في حق العمل كما في القياس في
 واما الجواب عن تسكهم بالتبيين فهو اننا لانسلم ان المراد منها المنع من اتباع الظن مطلقاً بل المراد المنع من اتباعه فيها ما هو مطلوب
 منه العلم اليقيني من بطول الدين او فزعه على انما اتبعنا الظن فيه وانما اتبعنا الدليل القاطع الذي يوجب العمل بخبر الواحد من
 السنة المتواترة والاجماع واما دعوى حصول علم اليقين به فمفسدة لانا نجد في انفسنا عدم حصول العلم به بطريق الضرورة كما نجد
 حصول العلم بالتواتر قال الغزالي رحمه الله خبر الواحد لا يفيد العلم وهو معلوم بالضرورة فاما التصديق بغير التبيين ولو صدقنا في التبيين
 خبر ان كيف تصدق بالصديقين قال وما حكم عن بعض المحدثين انه يورث العلم العلم لادوا به يفيد العلم بوجوب العمل اذ العمل بخبر الواحد
 معلوم الوجوب والوجوب بدليل قاطع اوجب عند ظن الصدق او سمو الظن علماً ولهذا قال بعضهم يورث العلم الظاهر ليس له ظاهر
 وباطن وانما هو الظن فخر قبول خبر الواحد وجوب العمل به متعلق بشرط ثمانية على ما اشار اليه الشيخ في الكتاب اربعة في نفس الخبر
 واربعة في الخبر فالاربعة الاولى ان لا يكون مخالفاً للكتاب وبينا ان خبر الواحد ان ورد مخالفاً للنص للكتاب ان لم يكن تأويله من
 غير تعسف يقبل على التأويل الصحيح وان لم يكن تأويله لا يتعسف لم يقبل بلا خلاف لانه لا يمكن قبوله من غير تأويل لان النص للكتاب
 قطع وخبر الواحد قطع ولا تعارض بينهما فيقطع الظن بمقتضى القطع ولا يجوز ما يليه لانه لو جاز التأويل مع التعسف بطل التناقص

من الكلام كله كذا قيل فان خالف خبر الواحد عموم الكتاب وظاهره فذلك عندنا حتى لا يجوز تخصيص العموم ومحل الظاهر على
المجاز به كما لا يجوز ترك الناحي من الكتاب وبه وعندنا الشافعي وعامة الاصوليين يجوز تخصيص العموم به وثبت الكتاب
بمينه وبين ظاهري الكتاب بناء على ان ظواهر الكتاب وعموماته لا يوجب اليقين عندنا وانما قيل غلبته الظن كخبر الواحد فيجوز
تخصيصها ومعارضة ما به عندهم وعندنا اعماليين من شافعيين والقاسمي الامام اسبغ كذا ومن تابعه من المتأخرين لما
افادت عمومات الكتاب وظواهرها اليقين كالنصوص والخصومات لا يجوز تخصيصها ومعارضة ما به فالاعتدال من جعلها ظنية من
مشائخنا مثل الشيخ ابي المنصور ومن تابعه من مشائخ سمرقند فيتمثل ان يجوز تخصيصها به كما ذهب اليه الفريق الاول والآخر
انه لا يجوز عندهم ايضا لان الاحتمال في خبر الواحد فوق الاحتمال في العام والظاهر لان الشبهة فيما من حيث الشبهة وهو
احتمال ارادة البعض من العموم واردة المجاز من الظاهر دون النظم والعبارة والشبهة في خبر الواحد في النظم والمنسجعا
لان المنسجعة مودع في اللفظ وتابع في الثبوت فلا بد من ان تؤثر الظن المتكثرة في اللفظ في ثبوت معناه ضرورة ولهذا
لا يكفر منكره ولا منكرا معناه بخلاف منكر العام والظاهر من الكتاب فانه يكفر واذا كان كذلك لا يجوز ترجيح خبر الواحد على
ظاهري الكتاب ولا تخصيص عموم به لان فيه ترك العمل بالدليل الاقوي بما هو اضعف منه وذلك لا يجوز ومثاله حديث مس الذكر
دبو ماردي عليه السلام قال من مس ذكره فليتبوء ضا فانه مخالف الكتاب لان الله تعالى منع المتطهرين بالاستنجاء بالما
بقوله عز اسمه في رجل لم يجز ان يتطهر واذا نزلت فيه والاستنجاء بالما لا يتصور الا بمس الفرجين وقد ثبت بالنص
انه من التطهير فلو جعل المس حدثا لا يتصور ان يكون الاستنجاء تطهيرا لان التطهير انما يحصل بزوال الحدث فلا يثبت مع
اثبات حدث اخر كما لو توفى مع سيلان الدم والبول من غير عذر وكذلك قوله عليه السلام احرم لا يمس عاصيا ولا فدا
بدم يخالف عموم قوله تعالى ومن غلبه كان امنا وقوله عليه السلام لا صلوة الا بقائمة الكتاب يخالف عموم قوله تعالى فزادنا
من القرآن وحديث التعمير في الوضوء يخالف ظاهر قوله تعالى فاضلوا وجوبكم وايدكم الاية فلا يترك العمل بالكتاب
هذه الا حادوث وثانها ان لا يكون مخالفا لثلاثة المشورة لان خبر المشهور فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على
الكتاب ولم يجز خبر الواحد ولا يجوز ترك الاقوي بالاضف ومثاله حديث القضاء بالشاهد واليمين دبو ماردي عن ابن
عباس رضي الله عنهما ان الربيعا لعدي عليه السلام قضي بشاهد ويمين الطالب فانه ورد مخالفا للحديث المشهور دبو ماردي عن محمد
بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي عليه السلام قال البيضة على المدعى واليمين على المدعى عليه وفي رواية على من انكر
وبيان المخالفة من وجهين احدهما ان اشرح محل جميع الايمان في جانب المنكر دون المدعى لان اللام تقتضي استغناء
الجنس فمن محل يمين المدعى حجة فخره خالف النص المشهور ولم يعمل بموجبه وهو الاستفراق والثاني ان اشرح محل المحذور فبين
قسما بدعيًا وقسما منكرًا او الحجة تسمين قسما بينة وقسما بينا وحضر من اليمين على من انكر من البيضة على المدعى وهذا يقتضي قطع
الشركة وعدم الجمع بين اليمين والبيضة في جانب العمل بخبر الشاهد واليمين يوجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور فيكون
وثانها لا يكون في حادثة يعم بها البلوى لان العادة تقتضي استفاضة نقل ما عم به البلوى لان البيضة عليه السلام فيما عم به
البلوى لم يقتصر على الحاجة الا على بل بلية الى عدد يحصل التواتر والشهرة صالحة في اشاعة الحاجة الحلق اليه ولهذا تواتر

نقل القرآن وشتراخبار البيع والتكاح والطلاق وغيره ولما لم يشترطنا انه سواء منسوخ وهذا فنكر الشيخ الى الحسن الكوفي
 المتأخرين من اصحابنا وعندنا ما لا مولى من قبل اذ صح سنده وهو ذهب الى ان في جميع اصحاب الحديث خلاف
 ومثاله حديث الجهر بالتسمية ويوماروسي ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يحجر بسم الله الرحمن الرحيم
 لما شذت اشتراط السحافة لم يعل به حديث من الذكر الذي رويته سيرة فانه شاذ لا يروى ما يروى به عموم الصحابة
 معرفة ذلك على رايه اذ القول بان النبي عليه السلام خصها بتعليم هذا الحكم مع انها لا يحتاج اليه ولم يعلم سائر الله
 رضى الله عنه من شذت الحاجة اليه شبه الممال كذا ذكر خمس لائمة رحمه الله ورايها ان لا يكون متروك الحاجة به عند ظهور رايه
 فانهم اذا تركوا الحاجة به مع وقوع الاختلاف فيها بينهم يكون مروودا عند بعض اصحابنا المتقدمين واما المتأخرين وهم
 في ذلك غيرهم من المولى من قبل اذ ثبت سنده وصح خلاف الصحابي اياه وترك
 والحاجة لا يوجب بعده لان الجنس جهة على كافة الائمة والصحابة مجموع بكيفية من رده اجماع بان الصحابة رضي الله عنهم كانوا
 في نقل الدين لم يهملوا ترك الاحتجاج بما هو حجة والاستئصال باليسر بمجة مع ان عنايتهم بالحق اتوس من عنايتهم
 بها فترك الحاجة والسئل به عند ظهور الاختلاف فيهم دليل ظاهر على انه سواء منسوخ وشتاله ماروه
 عن زيد بن ثابت رضى الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال الطلاق بالرجال فان الصحابة اختلفوا في هذه المسألة
 فذهب عمر وعثمان وزيد وعائشة الى ان الطلاق معتبر بحال الرجل في البرق والحريه كما هو قول الشافعي وذهب
 وابن مسعود الى انه معتبر بحال طراة كما هو ذهبنا ومن ابن عمر انه يعتبر بمن رقى منها حتى لا يملك الزوج اليها ثالثا
 الا اذا كان حرين ثم نعم فيكم في هذه المسألة بالرأى واعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث مع ان روايته بنو زيد فيه
 ذلك على انه غير ثابت او منسوخ ولكن ثبت فهو ما دل بان ايقاع الطلاق اسل الرجال وقوله ولم يظهر من الصحابة
 الاختلاف فيما اى في السحافة وترك الحاجة به بشرط واحد اى لم يظهر منهم ترك الحاجة به عند وقوع الاختلاف في السحافة
 الاربعة التي في الخبر فالعقل والعدالة والضبط والاشراط العقل هو نور في الباطن يدرك به حقائق العلويات كما يدرك
 الحسي المبصرات فلان الخبر كلام لا محالة والكلام في الشاهد وضع لانظار المعنى الذي في القلب لا يحصل ذلك بدون العقل لا ترى انه قد
 من بعض الظهور من غطوة ويسمى ذلك لانا لا كلاما لعدم صدور ما من عقل ولعلنا لا يجب بقراءة البغاء سجدة التلاوة من
 اكثر الحقيقتين واما اشراط الضبط وبسطة ما ذكره في الاسلام رحمه الله سبحانه الكلام كما يحق سماعه ثم نعمه بمعناه ثم حقه
 ببذل الجهد وشم الثبات عليه بما فظة حدوده ومراقبة بما ذكرته على اساسة الفطن بنفسه الى معين اذ انه فلان الحق هو الام
 الصدق واصل الصدق لا يحصل بدون الضبط واما اشراط العدالة فمسببة الاستقامة على الطريق الحق فلان الضابط
 يكذب وقد يصدق لان كلاما في خبر غير معصوم عن الكذب فلم يكن بد من حجة ترجح جانب الصدق للقبول وذلك
 بالعدالة واما اشراط الاسلام وهو قبول الدين الحق والتصدق بما جاء به من عليه السلام فليس لثبوت الصدق
 الكفر لا يناسب الصدق ولكن لان الكفر يبدت تهمته زائدة في غير تدل على كذبه لان الكلام في الاخبار التي ثبتت
 احكام اشهر والكفار يعادوننا في الدين اشده المحادات فيعلم المعاداة بسطة التسمية في مدحها كما نراها داخل باليس منه

والیه اشارت تمام بقوله لا یأثم ذی الامی لا یقرون فی الاقسام علیکم فلم یقبل خبر الکافر لانه التهمة الزائدة کما لم یقبل
شهادة ذی الضمن وکما لا یقبل شهادة البالد لولده لانه دايدة تمکن ثبته الکذب بن شهادة وهو الشفقة والمیل الیه
طبعاً و ذکر بعض الامور ان الاعتماد فی رواية الکافر علی الاجماع المنقذ علی سلبه من البلیة بهذا المنصب فی الدین لخصته
وان کان عدلاً فی حین نفسه ثم کل واحد منها علی قسین ظاهر و باطن ونسب بالظاهر ما فی نوع تصور البلیة الی الباطن بالباطن
ایو کمال فالظاهر اسی القاصر لعل ما یحدث منه فی الانسان فی حال لصبا و الکمال منه باطن او نسب درجات الکمال والاعتدال
وهو یحصل بالبلوغ من غیره والظاهر من الضبط حفظ المتن بعینه وسنائه لغة و الباطن الکمال منه ان یفهم الی ما ذکرنا بضبط
سنائه فمقامه وشریفة والظاهر من العدالة ما ثبت بمنزلة الاسلام و العقل فاما سیملان المراسل الاستقامة ویدعو الیه و الباطن
الکمال منها ما عرف بالاختیار والاستیلال بان کان المفرد منسجماً عن صفوات دینه بان لم یرکب کبیرة ولم یرس علی صغیرة
فیستدل بظهور اثر دینه و عقله فی التزجارج عنها علی ظهور اخری ما فی الامتناع عن الکذب فی الدین والظاهر من الاسلام و بیان
بالسلیة و بین المسلمین ونشوه علی طریقه و ثبوت احکام الاسلام تبعث الابوین و الباطن منه ما ثبت بالبیان بان یصف السید
کما یو علی سبیل الاجمال وان لم یقدر علی تفصیل وان یصدق فی یحیی ما یحب تصدیقه من الرسالة و امور الاخرة و غیره و اذا
عسرت بذافا علم ان الشرط فی باب الروایة من عقل و العدالة الکمال منها دون القاصر منها فی حکم العدم فلا یقبل
روایة العصبی لقصور عقله و لا البالیغ المعنیه و هو الذی یسے اختلط کلامه و افعله و کانت بین افعال المجامین و افعال العقلاء
لانه لم یحکم بالصبر فی جمیع الاحکام و لا روایة الفاسق لغوات اصل العدالة و لا المستور فی زماننا و هو الذی لم یعرف فتنة و
عدالة لقصور عدلته و اما الظاهر من الضبط فشرط لصحة اصل الروایة متى لم یقبل روایة من اشتدت غفلته خلقة بان کمال
سهوه و نسیانه انقلب من حفظه او مسامحة اسی سبالة و مجازفة وان وافق القیاس لغوات اصل الضبط بالنسیان او بعدم
الاجتهاد بشان حدیث و المسبلة عدم المبالاة بالسوء و الخطاء و المسبلة لغو لا یأخذ فی الامور بالجزم و المجازفة بالحکم
من غیر خبره و یتوقف فارسی معرب و الکمال منه شرط القبول علی الاطلاق حتی قدرت روایة من لم یعرف بالفتنة فلا یعارز
روایة روایة الفقیه بل یرجع الثاني علی الاول فی الروایة لکمال الضبط فی الثاني دون الاول و یقارن روایة الفقیه علی
القیاس لا یقدر روایة غیر الفقیه و اما الاسلام فلا یکتفی بظاهره فی صحة الروایة بل یشترط فی الکمال و هو البیان احوالاً
کما فی سائر الشذوذ الا ان یظهر امارات نحو اقامة الصلوة بالجماعة و ایتاء الزکوة و اکل و شرباً فحیثما یشتد شرط البیان
لکمال و یكون ذلک بمنزلة البیان منه فی حکم کمال ایمانه و احوال ان البیان لثبوت کمال ایمان احوال شرط فی حق
من لم یوجد منه الدلالات للظاهرة علی الاسلام فاما من وجبت منه فیه قایمة مقام الملبیان فلماذا لا یقبل خبر الکافر
لغوات اصل ایمان و لا غیر من لا یرف اسلامه بالبیان او الامارات الظاهرة لانه اسو حال من المستور و ان حکمنا فی حقه بظاهره
الاسلام بالاملا و بین المسلمین قوله الا فی الصدر الاول علی ما نبین و روى الحسن عن ابی حنیفة رضى الله عنه انه مثل العمل
فیما ینبى عن سبالة الماء و ذکر فی کتاب الاستحسان انه مثل الفاسق فیه و هو الصبیح متصل بقوله لا یكون خبره حجة و اراد بالصد
الاول قرن الصحابة رضى الله عنهم من فی منابه من القرینین الا غیرین غیر المستور فی باب السحد یس استختم بانفاق

الروايات كثر الفاسق اليه اشار الامام محمد بن الاسلام لما ذكرنا من خوات العدالة الباطنة لآخر المستور من اعتدال
الثلاثة فانه مقبول بشروط ذكرها لان العدالة اصل في ذلك الزمان بشهادة النبي عليه السلام لهم بالخيرية و
الحسن تعديل قومي من تعديل صاحب شيع واحد يقول في باب الحديث عن باب القضاء فان القاضي لو قضي بشي
المستور جاز عند ابي حنيفة رحمه الله نظر الى العدالة الطاهرة فاما في الاخبار بخباسته الماء فقد اختلف الرواية في خبره
فروى الحسن عن ابي حنيفة انه كالعديل في هذا الخبر وهو ظاهر في مذهبه فانه يجوز القضاء بشهادة المستورين اذا لم يظن
انهم لن يثبتوا عدالتهم ظاهر القول عليه السلام المسلمون مدلل بعضهم على بعض وكذا نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعدا من
صاحب شيع تعديل كل مسلم وتعديل صاحب شيع اصل من تعديل المزك و ذكر محمد رحمه الله في كتاب الاحسان
انه مثل الفاسق فقال واذا حضر المسافر الصلوة ولم يجد ماء الا في اداء خبره رجل انه قد روي وهو عنده رجل مسلم فمضى
لم يتوضأ به وان كان فاسقا فله ان يتوضأ بذلك الماء وكذلك كان مستورا الحق المستور بالفاسق وهو الصحيح لانه
لا بد من اشعاط العدالة لترجح جانب الصدق في الخبر وما كان شرطا لا يتحقق بوجوده ظاهر لكن قال بعده ان
لم تدخل الدار اليوم فانت حرمت من فضة اليوم فقال العديل ادخل وقال الموالي دخلت فالقول قول الموالي لان عدم
الدخول شرط فلا يكتفي بثبوته ظاهر القول للفتح قوله وقال محمد رحمه الله في الفاسق الذي يخبر بخباسته الماء انه
يحكم السامع رآته فان وقع في قلبه انه صادق تيمم من غير اراءة الماء فان اراقة فهو احوط للتيمم ثم ذكر محمد
في الفاسق والمستور ان السامع يحكم رآته فان كان اكبر رآته صادق تيمم ولا يتوضأ به لان اكبر الرأى فيما لم يثبت
على حقيقة كاليقين وان اراقة ثم تيمم كان احوط لاحتمال انه كاذب في خبره واطل بهذا التقدير لا يجوز كالتيمم فكان
الاحتياط في الاراقة ليصير عادلا كما يجوز له التيمم يقين وان كان اكبر رآته انه كاذب توضأ به ولم تيمم قال قيل
كان ينبغي ان تيمم ايضا احتياطا لغير التعارض في كونه الفاسق كما في سور الحمار يجمع بين التوضأ والتيمم احتياطا للثقة
الالة في سور الحمار قلنا حكم التوقف في خبر الفاسق معلوم بالنقص في الامر بالتيمم بهنا مل سجيده من وجه فكان سكتا
النقص اذا ثبت التوقف في خبره يقي اصل الطهارة في الماء فلا حاجة الى حكم التيمم اليه قوله وفي خبر الكافر والفسق

والمعتوه اذا وقع في قلبه السامع صدق بخباسته الماء يتوضأ ولا تيمم فان اراقة الماء ثم تيمم فهو افضل شكاف
اذا خبر بخباسته الماء لا يعمل السامع بخبره وان وقع في قلبه صدق بل يتوضأ بذلك الماء ولكن ان اراقة الماء
اذا وقع في قلبه صدق ثم تيمم بعده كان ذلك افضل وان تيمم من غير اراءة وصل لا يجوز صلوة لان الكافر
لما يلزمه موجب بالخبر لكونه غير مخاطب بالشرايع كان خبره لم يزل على النية ابتداء والكافر ليس من اهل الالزام وكذا
الصبي والمعتوه عند عاتية المشايخ رحمه الله لان موجب بالخبر لم يلزمهما فلو قيلما خبرهما صاروا على النية وليس
لها ولاية الالزام على الغير يوجب الاية لهما على انفسهما فكيف ثبت لهما ولاية على الغير لان احتمال الصدق
غير منقطع من خبرهم اذا كفر والصبا والعتبة لا يثبتان في الصدقة واطل تقدير الصدق لا يحصل الصدق الطهارة بالتوضأ
به وتيسر الاعضاء فكان الاحتياط في الاراقة ثم التيمم بعده لتصل الطهارة والاحتراز عن الغفلة بيمين ولا يجوز

اليتم من غير اقامة لانه واحد للماء الطاهر بقر قوله وفي المعاملات التي تمك من معنى الالتزام كالوليات والمضاربات
 والاذن في التجارات يستبرج كل مبدء لعموم الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط فان الانسان قلم يجد الجميع
 لذلك الشرائط يثبت الى وكيله او علامه ولا دليل مع السامع ليعمل به سوس هذا الخبر ولان اعتبار هذه الاشروط ليرجع
 جهة الصدق في الخبر فيصالح ان يكون لمن ماؤ ذلك فيما يتعلق به اللزوم من المعاملات احتراز به عما فيه الزام محض من حقوق
 العباد والمقوق التي تجر في المضاربات فان خبر الواحد لا يقبل الا بشرط العدد ولغلبة الشهادة والابلية بالولاية
 لانه لما كان من قبيل الارادات لم يكن بمن ابلية الولاية للخبر ليصل خبره للالزام ومن زيادة تأكيد بشرط لفظ الشهادة
 والعدد ونحو التلبين وصيانة الحقوق المعصومة واما ما فيه الزام من وجه دون وجه كعمل الوكيل ونحو الاذن ونحوها
 فان فيه بشرط احد شرط الشهادة العدالة او العدد عند اني خيفة رحمة الله اعتبارا لمعنى الالتزام من وجه واما ما ليس
 فيه الالتزام بوجه كالوكالات والمضاربات والاذن في التجارات فيقبل فيه خبر كل من غير عد لا كان او غير عدل صبي كان او
 بالغ مسلما كان او كافرا الوجهين احدهما عموم الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط المذكورة سوى التبيين فان
 الانسان قلم يجد العدل كمر البالغ المسلم في كل زمان ومكان يثبت الى وكيله او علامه فلا يشترط في هذا القسم ما ذكرنا
 من اشراط لقطط المصلح وفيه مرجع عظيم لقطط اشراطها للضرورة لان لها اثر في التحقير وقوله ولا دليل مع السامع
 يعمل به سوى هذا الخبر بيان للزوم الضرورة بهنا واحتراز من اخبار الفاسق بنجاسته الماء ونحوه حيث لا يعمل به بدون تحكيم
 الراي لان الضرورة فيه ليست شلما فيما نحن فيه اذ تمسك بالاصل هناك ممكن وهو ان الاصل في الماء الطهارة فلو تمسك
 الضرورة لازمة فوجب ضم التحكيم اليه فاما هنا فلا اصل يعمل به فعمل الفاسق بدوا وجوز قبول خبره مطلقا فحسب العادل ان
 ان الخبر بهنا لازم لان العبد والوكيل يباع لهما الاقدام على التصرف من غير ان يلزمها ذلك فاذا اعتبار هذه الاشروط في
 الخبر ليرجع جانب الصدق في خبره فيصالح الخبر للالزام وذلك اعتبارا لما ذكرنا انما نحن فيما يتعلق به اللزوم من امور
 الدين ولا وجه الى اشتراطها بنا للالزام فيه اسلا من المعاملات قوله وانما اعتبر الفاسق في كل الطعام وحرمة وطهارة
 الماء اذا نأيد بأكبر الراي لان ذلك امر خاص لا يستقيم تلقيه من جهة العدل فوجب التحريم في خبره للضرورة وكونه مع الحق
 اهل الشهادة وانتقاء التهمة حيث يلزمه سببه ما يلزم غيره الا ان هذه الضرورة غير لازمة لان العمل بالاصل ممكن وهو ان
 الماء في الاصل ظاهر فلم يجعل الفاسق بهرا ولا ضرورة في المصير فاية في امور الدين اصلا لان في العدل لكثرة وجه
 حنية فلا يصار اليه بالتحريم ثم جواب عما يقال لما شرطت هذه الاشروط في امور الدين لما يتعلق بها من اللزوم ان العمل
 خبر الفاسق في الاخبار بنجاسته الماء وطهارة وعل الطعام وحرمة وان تايد اى تقوسه اكبر الراي لان ذلك من امور الدين
 كما لا يقبل خبر الكافر والصبي والمعتوه في ذلك فقال انما اعتبر خبره في ذلك لان ذلك اى الوقوف على طهارة الماء و
 نجاسته وعل الطعام وحرمة خاص اى بالنسبة الى رواية الحديث يعني ليس بام يقف عليه جميع الناس من امكن التلطف
 من جهة العدل بل ربما يقف عليه الفاسق وهو الغالب فيه لانه لا يكون الا في الغيا في والاسواق والغالب فيها الفاسق
 فوجب قبول خبره مع التمسك للضرورة ثم اشار الى الفرق بين خبره وبين خبر الكافر والصبي الوجهين فقال وكونه اى كون كفا

مع صفة الفسق اهل الشهادة حتى لو فسق القاضيه بشاؤنه فيخذوا الثمنه ائتمه ائتمه الكذب من خبره حيث يلزمه بخبره
 من الاجتناب والاقدام ما يلزم غيره فلا يكون خبره لما على الغير ابتداء بخلاف الكافر والصبي فان الكافر ليس باهل
 الشهادة على السلم والصبي ليس باهل الشهادة اصلا فلا يلزمها بخبرها بما يلزم غيره بما فيكون خبرها لما على الغير ابتداء
 من غير ائتمه الزام فلا يقبل نعم اشار الى الجواب مما يقال لما تحققت الضرورة بهنا ينبغي ان يقبل خبر الفاسق من غير وجوب
 تكليم الراي كما قبل في المعاملات التي تنفك عن معنى الالزام فقال الان اي لكن هذه الضرورة غير لازمة لانه لما تكلم
 بهما بالصدق والكذب في خبره امكن تركه والرجوع الى الاصول وهو ان الماوية في الاصل ظاهر وكذا الاصل في الطبع
 وهو محل فعل به واذا كان كذلك لم يحل الفسق بدراي غير متفق من وجهه لم يقبل خبره بدون ضم تكليم الراي اليه بخلاف
 المعاملات التي تنفك عن معنى الالزام لان الضرورة ثمة لازمة على ما بينا وبخلاف الاحاديث حيث لا يقبل فيها خبر الفاسق
 اصلا سواء وقع في قلب سابع صدقه او لم يقع لانه لا ضرورة في المعصية في قبول روايته لان في الدول الذين تلقوا
 نقل الاخبار كثره يكن الوقوف على معرفة احمدية بالسمع منهم فلا حاجة الى الاعتماد على خبر الفاسق قوله واما صاحب
 الهوى فالذهب المختار انه لا يقبل روايته من حمل الهوى ودعا الناس اليه لان الحاجة والدعوة الى الهوى سبب
 داع الى التعطيل فلا يؤمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك الهوى يذل النفس الى استلزامه من
 المشوات من غير داعية الشرع والاتصال تمام النعمة وبنه الملة الى الدين اعلم من اتبع الهوى من حجب الفارة
 كعمالة الجسمة والردافض ويسمى الكافر المتداول ومنهم من لا يجب الكفارة ويسمى الفاسق المتداول واختلف في اقسام
 الاول فذهب جماعة من المتأولين الى قبول شهادته وروايته لانه اذا لم يخرج من اهل القبلة وكان تحجب جباة بظلم
 للدين غير عالم بكفره يحصل ظن الصدق في خبره فيقبل خبره كخبر الواحد العدل والمسلم وذهب اكثرهم الى رد ما لان الكافر
 ليس باهل للشهادة ولا لرواية لما بينا وكونه متداولاً متفكاً عن المعصية غير عالم بكفره لا يجعله اهل ما فان كل كافر متداول
 اذا اليهود لا يعلمون بكفرهم وقورعه عن الكذب كتورع النصراني فلا يلتفت اليه كذا ذكره الفراء واختلف في اقسام الثاني
 ايضا فذهب القاضيه الامام ابو بكر الباقلاني ومن تابعه الى رد شهادته وروايته جميعا لان الفسق في العمل مانع من القبول
 والفسق في الاعتقاد او لانه اقوى غاية ما في الباب انه جابل بفسقه لكن بفسقه فسيق اخرا تفسق الى فسق فكان اكد
 بالتحريم ولم يكن عذرا بجهل نفسه وبرقمها وذهب الجمهور الى قبول الشهادة الفاسق انما لا يقبل لتتمه الكذب والفسق من حيث
 الاعتقاد ولا يدل عليه لانه انما وقع فيه لعلوه في الاحتراز عن المحذور حيث قال ليفر من ارتكب احدى الذنوب او عجز
 من الايمان فهذا الاعتقاد يكمل على التحرز عن الكذب اشد الاحتراز على الاقدام عليه فكان هذا الفسق نظير متداول
 ستر وك التسمية عمدا او غيبا التمسك على اعتقاد الالباحه فلا يصير به مردود الشهادة الا الخطأية من الردافض فان
 شهادتهم لا تقبل لانهم يتدينون بتصديق المبدء اذا اختلف عنه هم انه محرم ويقولون المسلم لا يخلف كاذبا فاعتقادهم
 انها يمكن تهمته الكذب في شهادتهم فالرواية بهذا القسم مقبولة على الاطلاق عند بعض من قبل شهادتهم لما ذكرنا من
 اعتقاد تهمته الكذب فان من احتراز عن الكذب على غير الرسول كان اشد تحزرا من الكذب عليه وعند بعضهم لا يقبل اذا كان

عدالة ولم يكن واحدا للناس الى جواه ولا يقبل اذا كان كذلك وهو مختار الشيخ ونذهب عامة اهل الفقه والى بيت
لان دعوتهم للناس الى جواه ومما جئته في ذلك سبب ادع الى القول اى الافتراء الكذب فيورث ذلك تهمة في
رواية كما في شهادته ولو لدلوا عليه فلا يقبل وذكر ابو العباس محمد السداني المبتدع ان كان ممكن كيف لا يقبل خبره وان كان
ممكن لا يكفر فان كان ممن يعتقد وضع الاحاديث على رسول الله عليه السلام لا يقبل خبره لتوجيه الكذب كالكرامية
فانهم يعتقدون جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب وان لم يكن ممن يعتقد الوضع وكان عدلا يقبل خبره ولرجحان
صداقه على كذبه قوله اذا ثبت ان خبر ابو احمد حجة قلنا ان كان الراوى بالغة والتمه في الاجتهاد كما انما كان الراشد
والعبادة الثلاثة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابى موسى الاشجري ومائشة بن عبد الله بن مسعود وغيرهم ممن اشتهر
بالغة والتمه كان حديثهم حجة تيرك به القياس ودان كان الراوى معروفا بالعدالة والحفظ والعظيمة ودان الفقه
الى هيرة والس بن مالك رضي الله عنهما فان والتمه حديثه القياس كل به وان غائمه لم تيرك الا بالضرورة والسند
باب الراوى ولما بين الشيخ رحمه الله شرعا قبول خبر الواحد وكونه حجة شرعا شرعا بيان شرط تقدمه على القياس فقال
ان كان الراوى معروفا بالغة كالجائز المذکورين كان حديثه حجة تيرك به القياس عند الجمهور ويكفي عن ذلك رحمه الله
القياس يقدم على الحديث لكن شبهات كثيرة فيه فانه يجوز ان يكون الراوى ساهيا او غافلا او كاذبا ويجوز انه لم يكن
من النبي عليه السلام والقياس ما تملك فيه الاشبهة واحدة وبسبب الخطا وما فيه شبهة واحدة او في شبهات كثيرة
واجب الجمهور بالجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم كانوا تيرك كون احكامهم بالقياس اذا سمعوا خبر الواحد وبان خبر الواحد
يقين باصله لانه قول الرسول عليه السلام في الشبهة في طريقة وهو النقل والرسالة محتمل باصله في كل وصف وكل وصف من صفات
النفس محتمل ان يكون هو الموثق في الحكم وتتمثل ان لا يكون وكان الاحتمال الثابت في الاصل قوس من الاحتمال الثابت
في الطرفين بعد التيقن بالاصل فكان الاخذ بما هو اضعف احتمالا وهو الخبر اوسل والعبادة اما تتبع مبدل فان من لم يتر
من يقول في عبد عبد بن زيد بن زيد عبد وضعها كالمسا للامانة وضم عند افتقار عبد الله بن مسعود وعبد الله
بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عبد الله بن الزبير مقام عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم والكان الراوى
معنى فاما العدالة والعظيمة ودان الفقه فان وافق حديثه القياس عمل به وان خالف القياس لم تيرك الخبر الا بالضرورة
والسند او باب الراوى من كل وجه حتى اذا كان موثقا للقياس ومثالا للقياس لم تيرك احاديث وقوله والسند او باب الراوى
تفسير للضرورة يعني اذا كان مخالفا للقياس من كل وجه تيرك بالقياس لان ضبط حديث رسول الله عليه السلام ولا عظمته لانه عليه
قد اوتى جوامع الكلام والوقوف على كل معنى نعمته في كلامه امر عظيم وقد كان نقل احاديثه بالمتن متفيضا فيهم كقوله فاجاء
في كثير من الاخبار امر النبي عليه السلام بهذا او من عن كذا فاحتمل ان هذا الراوى نقل معنى كلام رسول الله عليه السلام بعبارة
لا يتفهم المعاني التي انطوى عليها عبارة الرسول عليه السلام لتعريف فهمه عن ذلك كما اذا نقل بالمتن لا يتفهم المعاني فيدخل في هذا
الخبر فكلية واحدة يخلو عنها القياس فان شبهة في القياس ليست الا في الوصف الذي هو اصل القياس تملك شبهة في
متن الخبر بعد ما تملك شبهة في الاتصال فكان فيه شبهتان وفي القياس شبهة واحدة ميتا في مثل هذا الخبر ترجح

ما هو اقل شبهة وهو القياس عليه قوله وذلك مثل حديث ابى هريرة في المصراة اى ومثال ما ذكرنا حديث ابى هريرة
 رضى الله عنه في المصراة وهو روى عن ابى هريرة رضى الله عنه ان النبى عليه السلام قال لا تصروا الابل والغنم فمن اجتنب
 بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضىها امسكها وان سخطها رد بها وصا عا من تمر والتصريف في اللثة اجمع
 يقال صريت المار ودرية اذ جمعت والمراد بها في الحديث جمع اللبن في الضرع بالشدة وترك الحلب ودرية التخييل في شدة
 انما عزيرة اللبن والشايف حمله المتكلم على التفرقة بينا حتى كان للمشتري الخيار اذا تبين بعد الحلب خلاف ما تخيله فمسك هذا
 الحديث وهو حديث صحيح مخرج في الصحيحين وعندنا التهرية ليست بعيب ليس للمشتري ولاية الرطب بها من غير شرط
 لان البيع يقتضى سلامة المبيع وقبله اللبن لا تقوت منفعة السلامة لان اللبن ثمرة وبعدها لا ينعدم منفعة السلامة
 قبله اذ لو سلم فاما الحديث فمخالفة للقياس لان ضمان العدد وان فماله مثل المقدر بالمثل وفيما لا مثل المقدر بالقيمة بالايجاب
 نعم اللبن ان كان من ذوات الاشكال فيضمن بالمثل ويكون القول في بيان المقدار قول من عليه وان لم يكن مثليا
 فيضمن بالقيمة فاييجاب التمر مكانه يكون مخالفا للقياس فيكون ناسخا للكتاب والسنة المومنين للعمل بالقياس معارضا
 للاجماع الموجب للعمل به فيكون مردودا لانه انما يقبل من احاديث ابى هريرة رضى الله عنه ما لا يخالف القياس فاما
 ما خالفه فالقياس مقدم عليه كذا في الاسرار والمبسوط فان قيل انكم علمتم بنحو الفقه على مخالفة القياس مع ان رواته
 مصابيحكم وانه لم يرد في الفقه بين الصحابة رضى الله عنهم فبهم المصراة اولى بالقبول والعمل به لانه اثبت منها ولا
 واقوى سند ورواية وهو ابو هريرة رضى الله عنه على رتبة في العلم من المصنف قلنا قد روى عنه خبر القصة كثيرة
 من الصحابة مثل ابى موسى الاشعرى وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين واسامة بن زيد وعمل به كبار الصحابة والتابعين
 مثل على وابن مسعود وابن عمر وجابر والحسن وابراهيم وكحول رضى الله عنهم لذلك وجب قبوله وتقديمه على القياس
 اليه اشير في الاسرار واعلم ان اشتراط فقه الراوى لتقديمه على القياس هو مذاهب طائفة ابن ابي حنيفة
 القاضى الامام ابو زيد وخرج عليه حديث المصراة وتابعه اكثر المتأخرين فاما عند الشيخ ابى الحسن الكرخى ومن تابعه من
 اصحابه فليس فقه الراوى شرطا لتقديمه على القياس بل القيل فبر كل عدل ضابط اذا لم يكن مخالفا للكتاب والسنة
 المشهورة ويقدم على القياس قال صدر الاسلام ابو الليث واليه مال اكثر العلماء لان التفسير الحسن الراوى بعد ثبوت
 عدالته وضبطه موثوم والطاهر انه روى كما سمع ولو غير غيره على وجه لا يتغير المعنى هذا هو الظاهر من احوال الصحابة
 والرواة العدد ولان الاخبار روت بلسانهم فعلمهم باللسان ينفع عن غفلتهم عن المعنى وعدم فهم اياه وعدالتهم وتقويم
 تدفع جملة الزيادة والنقصان عليه قال ولان القياس هو الذي يوجب دهنه في رواية والوقوف على القياس
 الصحيح تنعذر فيجب القبول كيلا يتوقف العمل بالخبر واستدل غيره على صحة هذا القول بان عمر رضى الله عنه قبل حديث
 حمل بن مالك فاجابين وتفضيه وان كان مخالفا للقياس لان الجنيين ان كان ميا وجبت الكدية كاملة وان
 كان ميتا لا يجب فيه شيء ولهذا قال كذا ان نقصه فيه برأينا وفيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل خبر الضحاك في توريث
 المرأة من وية زوجها وكان القياس عنده خلاف ذلك لان الميراث انما ثبت فيما كان يملك المورث قبل الموت والزوج

لا يملك الدية قبل الموت لأنها انما تجب بعد الموت ومعلوم انها لم يكونا من فقهاء الصحابة ولم يفعل بهذا القول عن صحابة
 ايضا بل المنقول عنهم ان خبر الواحد مقدم على القياس لم ينقل التفصيل لا تسمى انهم علموا بخبر ابي هريرة في المسائل
 او اكل او شرب ناسيا وان كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة لولا الرواية لقلت بالقياس وقد ثبت عن
 ابي حنيفة رحمه الله انه قال جازنا عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 اشترطوا الفقه في الرواية فثبت انه قول مستحدث واجاب عن حديث المضرة واشباهه فقال انما ترك اصحابنا
 العمل بالخلاف الكتاب وهو قوله تعالى فانتم واعلموا ان الله تعالى ما يقدر عليكم والكنة المشورة الموجهة لا يسحب القيمة
 عند تعذر المشورة وسبق قوله عليه السلام من اعتق شقصا له في عبد قوم عليه نصيب شره ان كان مؤسرا
 احد حديث ولما افته الاجماع المنقولة ويوجب المثل والقيمة عند فوات العيين وتعذر الرد لا لقوات فقه الراوي على
 انما انسلم ان ابا هريرة رضى الله عنه لم يكن فقيها بل كان فقيها ولم يعد من شيئا من اسباب الاجتهاد وقد كان يفته
 في زمان الصحابة رضى الله عنه ما كان يفته في ذلك الزمان لان فيه مجتهد مع انه كان من المهاجرين من علمية
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره في القواطع وقد دعا النبي عليه السلام له بالكف عن استجاب العدل فيه سنة اثني عشر
 في العالم ذكره وحديثه وتقال اسحاق النخلة ثبت عندنا في الاحكام ثلثة الاف من الاحداث روى ابو هريرة
 منها الفا وخمسمائة وقال البخاري روى عنه سبعمائة نفر من اولاد المهاجرين والانصار وقد روى جماعة من الصحابة
 عنه فلما وجه الى روى عنه بالقياس قوله وان كان الراوي مجهولا لا يعرف الا بحديث رواه او سجدتين مثل
 ما يفتي بن معمر وسليمان بن ابي حنيفة روى عن السلف في حديثه او سجدتين او سجدتين مثل حديث
 المعروف وان اختلفوا فيه من نقل اتفقت عنه فكذا ذلك عندنا وان لم يظهر من سلف الا الرد لم يقبل حديثه وصاحبه
 مستنكرا وان كان لم يظهر حديثه في السلف فلم يقبل بحدوثه ولا قبول لم يجب العمل به لكن العمل به جائز لان العدل
 العمل في ذلك الزمان مثل رواية مثل هذا القول في زماننا لا يخل العمل به لظهور الفسق فصار المتواتر لوجب
 عدم اليقين والمشهور علم الطائفة وخبر الواحد علم غالب الراي والاستنكر منه يفيد الظن وان الظن للشيء نعم الحق
 شارة المستتر في خبر الواحد لعل به دون الوجوب اعلم ان عامة السلف وما همير اختلفت اتفقوا على عدالة مبعين
 الصحابة لان عدالتهم ثبتت بتعديل الصحابة هم وثناهم عليهم في امة كثيرة مثل قوله لولا السابقون الاولون من
 المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه الآية وقوله عز اسمه والذين آمنوا
 على الكفار الآية وقوله جل ثناؤه لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة قد رضى الله عنهم وشواهد لها كثيرة ويقول
 الرسول عليه السلام صحابي كالجنوم بايهم اتهمتم اتهمتم ولا شك انه لا ابتداء من غير عدالة وقوله عليه السلام
 لا يتركروا صحابي الا بخبر فلو اتفق احدكم مع الناس في ذمها ما ادرك احدكم ولا تصيغه وقوله طه السلام ان الله تعالى
 اختار لي اصحابا وانصارا واصحابا واخيارا الله تعالى لا يكون لمن ليس يعدل ولا تعديل اعلى من تعديل عليهم السلام
 الفتيوب وتعديل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف ولو لم ير والثناء لكان ما اشتهر وتواتر من حاله في الحجة والجماد وبذلهم المخرج والثناء

وقتلهم لاجلهم والاولاد في مولاة الرسول ونصرة كافيا في القطع بعد التعم والماجرى بينهم من الفتن فبنوا على التاويل والاجتهاد فان كل فريق ظن ان الواجب باماره وانه اوقع للدين واصح لامور المسلمين فلا يوجب ذلك طعنا فيهم ولكنهم اختلفوا في تفسير الصحابة فذهبت عامة اصحاب الحديث وبعض اصحاب الشافعية الى ان من صحب النبي عليه السلام لحظة فهو صحابي لان اللفظ ما خوذ من الصعوبة وبمعنى القليل والكثير وذهب الجمهور الاصوليين الى انه اسم لمن اخص النبي عليه السلام وطالت صحبة معه على طريق التتابع له والماخذ منه وكذا لا يوصف من جاءه عالم الساعة بانه من اصحابه وكذا اذا طال المجامعة مع اذ لم يكن على طريق التتابع له والماخذ عنه وكذا اوصف زيد انه ليس صاحب عمر وقد صحبه لحظة لا يثبت بالاتفاق قال الغزالي رحمه الله الاسم لا يتعلق بالاسم من صحبة ثم كيف للاسم من حيث الوضع الصعوبة ولو ساءت ولكن العرف يختص الاسم بمن كثرت صحبة وليس ذلك بالتتابع والمقتل الصحيح ولا حد لتلك الكثرة بتقدير بل بتقريب وسمعت من شيخنا رحمه الله ان ادناها ستة اشهر وعين عيسى بن اسيب انه قال ولا تعد من الصحابة الا من اقام مع الرسول ستة اشهرين وغزاه غزوة او غزوتين و
اذا عرفت هذا علمت ان الجمهور في الصدر الاول لا يكون من الصحابة لان المراد منه من لم يسرف في اتيه
الابرواية الحديث الذي رواه ولم يثبت عدالة ولا نسقه ولا طول صحبة واليه اشير بقوله لا يعرف الا برواية
حديث او حديثين وقد عرفت عدالة الصحابة رضي الله عنهم بالنصوص واشتهر طول صحبتهم فكيف يكون هو خلا
فيهم وعلمت ان وابنته سلمة وسقلا وان راوا النبي عليه السلام لا يعدون من الصحابة على ما اختاره الاصوليون
لعدم معرفة طول صحبتهم وقوله لا يعرف الا بحديث او حديثين بيان للجملة اذ كان مجهولا في رواية الحديث
حتى لا يعرف الا بهذا واحراز عن مجهول النسب فان هذا اللفظ قد يطالع عليه وتلك الجملة غير مانعة من القبول
عند عامة الاصوليين واهل الحديث وان كانت مانعة عند البعض مثل وابنته بن معبد وهو ابن معبد بن
عبيد قيس بن كعب نزل الكوفة ثم تحول الى الجزيرة ومات بهاروى ان رجلا على خلف الصفوف وحده
فامره النبي عليه السلام ان يعيد وسلمة بن الجهم بكسر الباء لا غير كذا في المغرب واصحاب الحديث يروونه بفتح
الياء واسم الجهم معمر بن البليد بن اسحارث ويقال سلمة بن عمرو بن الجهم نسب الجهم وروى عن ابنه عليه السلام
انه قال فمين وسط جارية امراته فان طاعة وحجة فمعه له وعليه مثله وان استكره لم يضره مرة وعليه مثله ولم يضره هذا
الحديث لان القياس الصحيح يرويه وهو كالحالف للكتاب ولسته المشهورة والاجماع كحديث المصراة ومعتل بن شاذان
بن اشجع بن زهير بن غطفان ابو محمد ويقال ابو عبد الرحمن شهد فتح مكة مع رسول الله عليه السلام وسكن الكوفة
وقتل يوم احمر بالمدينة سنة وثلاث وستين روى قصة برقع كما ينهها في رواية مثل هذا المجهول على خمسة اوجه ان
روى عنه السلف وشهدوا بصحة حديثه او بصحة المروى يعني روايته عنه للقبول والعمل به لا الرواية عليه
او سكتوا عن الطعن والرواية عنهم رواية صادقة في هذا من الوجوه مثل حديث المروى بالفتح والعدالة
والضبط فيقبل ويقدم على القياس لانهم كانوا اهل فقه وضبط وتقوى ولم يهملوا بالتفسير في امر الدين وكانوا

الحديث حتى لصح عند بلهم مروى من رسول الله عليه السلام وقد ظهر منهم رد ما خالف القياس من روايتهم فلا يكون قبولهم
 الا لعلهم بعد الله هذا الراوى حسن ضبطه اولاً لانه موافق لما سمعوه من رسول الله عليه السلام اول رواية بعض
 المشهورين عنه وكذا السكوت في موضع الحاجة لا يخل الا على وجه الرضا بالمسوع والمروى فكان سكوتهم عن الرد
 دليل التقرير بمنزلة ما لو قبلوه ردوا عنه اذ لو لم يكن كذلك لتطرقت نسبة التقصير اليهم وانهم لم يتيهوا بذلك وكان اختلاف
 فيه اى في صحة حديثه من نقل الثقات عنه وهو الوجه الثالث فكذلك اى ان عمل بعض البعض ورواه البعض لقبول ايضاً
 مثل حديث المعروف لا بد لما قبله بعض الفقهاء المشهورين صار كانه رواه بنفسه مثل حديث معقل بن سنان يماروى
 ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن تزويج امرأة دلم يسم لها مهر حتى مات عنها ولم يجب شهر او كان السائل وميرود اليه
 ثم قال بعد شهر اجبت فيه برامى وان كان سواءاً فمن الله وان عيّن خطأ فمن ابن ام عبيد وسنة رواية سمعته
 ومن الشيطان والله ورسوله منه برامى ارى لها مهر مثل نساءها لا وكس لا شطط اى لا انقص ولا مهازاة حد فقام معقل بن
 سنان الاشجعي وابو ابحر صاحب رواية الاشجعين وقالا نشدان رسول الله عليه السلام نفسه في بروع نكبت واشتق
 الاشجعية بمثل ففناك هذا وقد كان هلال بن مرة مات عنها من غير فرض مهر ودخل فسر بذلك ابن مسعود رضي الله عنه
 لم يكن يسر مثله بعد اسلامه ووافق قضاة قضاة رسول الله عليه السلام وقبل حديثه ورواه على رضي الله عنه وقال بعضهم
 يقول عربى بوال على عقبية حسبها الميراث لا مهر لها لانه القياس الذى عنده وهو ان المعقود عليه عا والمهر سالماً
 فلا يتوجب بمقابله عوضاً كما لو طلقها قبل الدخول بها وجعل الراى اولى من رواية مثل هذا المجهول وهو نديننا ايضاً
 وقيل انما رده لمذهب قزوين وهو انه كان يحلف الراوى ولم ير هذا الرجل في يحلفه ولما اختلفت في قبوله اخذنا به
 لما ذكرنا ان الثقات روى هذا الخبر عنه مثل ابن مسعود رضي الله عنه من القرن الاول وعلقتة وسروق ونافع بن جبير
 وابحن من القرن الثاني فثبت بروايتهم عنه وعلمهم بخبره عدالة وقوله اعرابى بوال على عقبية اشارة الى انه من
 الذين غلب فيهم الجهل من اهل البوادي وسكان الرمال اذ من عادتهم الاعتناء في المجلس من غير ازار والبول
 في المكان الذي جلسوا فيه اذا احتاجوا اليه وعدم المبالاة باصابتهم اعتنائهم وذلك من الجهل وقلة الاحتياط و
 قوله عندنا يشير الى اختلافات في هذا القسم فان ثبت فوجه انه الرد لما عارض القبول لتساوقاً ويصير الخبر بمنزلة
 ما لو لم يلقه رد ولا كغيره فيلحق القسم الخامس والجواب ما ذكرنا ان قبول البعض من الثقات وعمله به بمنزلة رواية ذلك
 الخبر بنفسه فلا يؤثر فيه رد غيره وان ظهر حديثه ولم يظهر من السلف الا الرد وهو الوجه الرابع فلا يجوز العمل به اذا
 خالف القياس لانهم كانوا لا يهتمون بروايتهم عن رسول الله عليه السلام ولا تبرك العمل به وترجيح الراى
 بخلافه عليه فاقفاهم على رد دليل على اهميتهم في هذه الرواية ولو قال الراوى او همت لم يعمل برواية فاذا ظهر
 ذلك ممن فوقه وهو روى الفقهاء من الصحابة رضي الله عنه كان اولى كذا ذكر شمس الاية رحمه الله عليه ويسمى هذا النوع
 منكراً او مستنكراً لان اهل الفقه والحديث لم يعرفوا صحته وهو دون الموضوع في احتمال الكذب فان الموضوع المحتمل
 ان يكون حديثاً مثل مروى محمد بن سعيد عن حميد عن انس بن رسول الله عليه وسلم قال انا خاتم النبيين لاني

بعدى الما ان يشاء الله فوضع هذا الاستثناء لما كان يدعى اليه من الاحاد والذقة ويدعى النبوة فاما المستكر
 فيتمثل ان يكون حديثا لان كونه حديثا ان لم يكن معلوما عند اهل الصناعة فكونه موضوعا ليس بمعلوم لهم ايضا وكان
 من الجائز ان يكون الرواى صادقا في الرواية ولكنه مع هذا الاحتمال ليس بحجة في حق الوجوب ولا في الجواز وذلك
 مثل حديث فاطمة بنت قيس ان زوجهما اباع مروين فقص الخبر وسمى طائفا ثلثا فامر بفقته اصوع من شعيرة فاستعملها
 وكان النبي عليه السلام بهته مع على رضي الله عنه الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد في نفر من بني مخزوم الى النبي عليه السلام
 فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابا عمر وطلق فاطمة ثلثا فقص لما نفقة فقال عليه السلام ليس لها نفقة ولا سكنى
 فان رسل اليها ان تنقل الى ام شريك ثم رسل اليها ان ام شريك يايتها الما جردن الاءلون فانقل الى ابن ام مكتوم
 فانك اذا وصفت ثمارك لم يرك فزوه عمر بنى الله عنه وقال لا ندرع كتاب ربنا ولا نشت نبينا يقول امرأة لاذر من هبت
 ام كذبت احفظت ام نسيت اتحمها بالكذب والغفلة والزيان ثم اخبرانه وردنا لثا للكتاب والسننة فاذل على ان
 في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه السلام نفقة لهذه المعتدة وقال عيسى بن ابان انه اراد بقوله كتاب
 بناؤنة نبينا عليه السلام القياس الصحيح فانه ثابت بالكتاب والسننة اذ لو كان المراد من النص والسننة تكملة النص وردت
 السننة واشار ابو جعفر الطحاوى في شرح الآثار الى انه اراد بالكتاب قوله تعالى لا تحزبون من بين يميني ولا من خريفي
 ومن السننة ما قال عمر رضي الله عنه سمعت رسول الله عليه السلام يقول لها النفقة والسكنى فوده ايضا اسامة ابن
 زيد وسلمة بن عبد الرحمن وابو اسحاق والاسود وسعيد بن المسيب الخنف والثوري وعمران بن الحكم وروى عن كاز
 بحضرة اصحاب رسول الله عليه السلام ورضي الله عنهم ولم ينكر ذلك عليه احد فدل تراكم النكاي على ان نذاهم فيه
 كذبهم فثبت ان هذا الحديث منكروا ولم يجرأ على ان كان لم ينظر حديثه في السلف اى لم يبلغهم حديث المجهول
 ولم يظهر رد ولا قبول ثم ظهر من بعده وهو الوجه الخامس لم يحجب العمل به ولكن العمل به جائز ليعنى اذا اختلف القياس
 او اذ لم يخالف القياس لان من كان في الصدر الاول فالعدالة ثابتة له باعتبار الظاهر لما بينا من غلبة العدالة
 في ذلك الزمان وباعتبار هذا الظاهر ترجح جانب الصدق في خبره وباعتباره لم يشتر في السلف فيمكن تهمته
 الوجه فيه فيجوز العمل به اذا اختلف القياس على وجه حسن الظن به ولكن لا يجب العمل به لان الوجوب شرعا لا يشتر
 بهذا الطريق الضعيف كذا ذكره شمس الائمة رحمه الله فان قيل اذا اختلف القياس لم يجب العمل به كان الحكم ثابتا
 بالقياس فما فائدة جواز العمل به قلنا بى جواز اضافته احكام اليه فلا يمكن نفيه القياس مع من هذا الحكم كونه مقصفا
 الى الحديث فاما روايته مثل هذا المجهول في زماننا فلا يقبل ولا يصح العمل بخبره مالم يتأيد بقبول عدول لعلبة الضيق
 على اهل الزمان ثم نحقق الشيخ الكلام وبين حاصله فقال فصار المتواتر اى الخبر المتواتر لوجوب علم اليقين وبني مقابلة
 الموضوع لا لقطع احتمال كونه حجة بالكلية والمشهور علم طمانينة وسنة مقابلة المستكر لان المشهور حجة يتمثل ان يكون غير
 حجة والمستكر على عكسه والمراد من الظن في قوله والمستكر منه اى من اخبره في الظن الوجه فان الظن ما كان جانب
 الثبوت فيه راجحا وهو الذي غير عنه بغالب الراى والوجه ما كان عدم الثبوت فيه راجحا والمستكر بهذه المثابة وخبر الوا

لم نألبس الرأى اى خبر الواحد الذى هو معروف بالضبط والعدالة وفى علم المعروف وفى مقابلة المستتر اى خبر الجمهور الذى لم يقبل برده ولا قبول لان ذلك يوجب العمل وبذلك لا يوجب قوله ويسقط العمل بالحديث اذا ظهر مخالفته قولاً او عملاً من الراى بعد الرواية اذا اتفق الراوى بخلاف ما رواه او عمل بخلافه فذلك للخلاف من ان يكون قبل روايته الحديث وقبل بلوغه اياه او بعد البلوغ قبل الرواية او بعد الرواية ولم يعرف تاريخه ولا يخفى كل واحد من ان يكون خلافاً بيقين اى لا يتبين ان يكون مراد من الخبر او لا يكون فان كان قبل الرواية وقبل بلوغه اياه لا يوجب ذلك جرحاً فى الحديث بوجه لان الظاهر ان ذلك كان مذهباً وانه ترك ذلك الخلاف بالحديث ورجع اليه فعمل عليه اصحابنا للظن به وكذلك ان لم يعرف التاريخ لان الحديث حجة بيقين فى الاصل وقبح الشك فى سقوطه فوجب العمل بالاهل وسئل على انه كان قبل الرواية ولان العمل على حسن الوجهين واجب بالاثبتين خلافاً لذلك ان كان بعد الرواية ولم يكن خلافاً بيقين ما كان اللفظ عاماً فعمل بمقصوده دون عمومته او كان مشكوكاً او بمعنى المشكك فعل بما جدوج به لان ظاهر الحديث واحتماله للمعاني لانه لا يتغير بتأويله وحمله بخلاف الظاهر وتأويله لا يكون حجة على غيره كما لا يكون اجتاده جميعاً من حق غيره فوجب عليه التامل والنظر فيه فان انضح له وجه وجب اتباعه وان كان بعد الرواية او بعد بلوغه اياه وذلك خلاف بيقين فذلك يوجب جرحاً فى الحديث لان خلافاً ان كان حقاً بان غالف الوقت على انه منسوخ وليس بنائب وهو الظاهر من حاله فقد بطل الاحتجاج به لان المنسوخ او ما سار ثباته ساقط العمل والاعتبار وان كان خلافاً باطلاً بان خالف قلعة المبالاة والتهادون بالحديث او لنفخته ونسائه فقد سقطت بذلك روايته لانه ظهر انه لم يكن عدلاً فكان فاسقاً وظهر انه كان منعكاً وكل من كان مانعاً عن قبول الرواية ولا يقال انما صار فاسقاً بالخلاف لونه مقتصر على الحال فلا يقدح ذلك فى قبول ما روى قبله كما لو مات او من بعد الرواية لا نقول قد بلغ الحديث منه اليقينة وقد ثبت نسقه ولا بد من الرواية من الاسناد اليه فكان بمنزلة ما رواه فى الحال وهذا لان العدالة امر باطن لا يوقف عليه الا بالاستدلال بالامتناع عن مخطوئته فاذا لم يحترز ظهر انها لم تكن نائبة بخلاف الموت والمجنون لانه الحيوة والعقل كانا ثابتين بيقين فلا يظهر بالموت والمجنون عدمه او مثاله ما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي عليه السلام قال لبيل لانا من ولون الكلب سبعاً ثم صح من فتواه انه يظهر بالنفس ثلثاً فيسقط العمل بما روى ويكره على انه عرفاً فانتساخته بعد ما روت عائشة رضى الله عنها ان النبي عليه السلام قال يا امرأة لمحت نفسها بغير اذن وليها فكما ساطل باطل باطل ثم صح انها زوجت حفصت بنت اخيها عبد الرحمن بن المذنب بن الزبير حين كان عبد الرحمن غائباً فلما لمحت فقد جوزت فكاح المرأة نفسها دلالة لان العقد لما انعقد بعبارة غير المتروكة من النساء فلان نية عقد بعبارة الاولى فيكون فيه عمل بخلاف ما روت عائشة رضى الله عنها فثبت به نسقه قوله او من غيره من ائمة الصحابة والحديث ظاهراً ولا يحتمل الخفاء وعليه وسئل على الانتساح اى يسقط العمل بالحديث ايضا اذا ظهر مخالفته الحديث من غير رواية من ائمة الصحابة فيرد بقوله من ائمة الصحابة لان مخالفة غير الصحابة من ائمة الثقل وطعن فيه لا يسقط العمل به على الاطلاق بل هو على التفصيل فان طعن طعنهما لا يقبل كما لا يقبل فى الشهادة وكذا ان كان مفسراً بما مرجمه فيه كان الطعن بالاسرار وبشرب النبيذ لمن يفتقد اباحته وبركض الدواب وكثرة المزاج ونحوها وكذا ان كان مفسراً بما يوجب الجرح بالاتفاق

وفي اصطلاح الأصوليين هي تقابل كجملتين متساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما وتبين بالاستدلال من غير جلالان التدرج لا يتحقق بين
القوى والضعيف بل ترجح القوى عليه فالمشهور لا يقابل المتواتر ومنه الواحد لا يعارض المشهور لعدم إمكان الجمع احترازاً عن إمكان الجمع
بينهما فإن استدافع المذاهب هو لكن في المعارفة لا يقطع عند إمكان الجمع لوجه ثم التعارض لا يتحقق إلا بالوجه المحكوم به والمحكوم عليه لا يتحقق
مناقض الكلايين ولا تناقض المانع اتحادهما فأنك إذا قلت كل غريم يشوي لا ينافي قوله كل حمل لا ينجح ولا يشوي إذا أردت ترجيح الحمل
لاختلاف الحكم عليه إذا قلت المكرة لا يراى له قدرة على الانتاج لا ينافي قوله المكرة ليس يختار على معنى أنها قدرة له وشيوة لا يختار
المحكوم به وينجح فيما ذكرنا بشرط فيه من جهة الزمان المكان الامتلاء والقوة والفعل المشروط لذلك إذا قلت زيد جالس في بيته لا يوافق في المكان
زيد ليس جالس في زمانه مكان آخر كان المحكوم في الاول غيره في الثاني وكذا إذا قلت زيد اب لعمرو زيد ليس بابي لعمرو إذا كان المحكوم
منه الاول قوة عمرو في الثاني ابوة خالد وقيل في المسكن في البيت أي بالقوة المحرر ليس بكر في البيت أي بالفعل إذا المحكوم فيها امران
متغايران ولو قلت ارجو اسوداد جلدك الشيعة ليس بأسوداسه جميع اجزائه كان المحكوم عليه في الاول بعين الامراء وفي
الثاني كلها فيمتاثران وكذا إذا قلت المحرم غربي المحرم أي بشرط لو كانا بموضع ليس بمحرم للبطري بشرط لو كانت اسوداد المحكوم عليه في
الجسم الموصوف بالبيان في الثاني الجسم الموصوف بالسوداد وهاهنا متاثران وبالمجمل ينبغي ان لا يفترا حاك الكلايين الاخر في شئ البتة الا في
اللفظ والاشياء فينبغي احدهما ما ثبتت الاخرية من كمال المحكوم عليه بعبارة من غير تفاوت قوله وكل المعارفة بين التبيين المستند
او بين اثنين المصير الى القياس احوال الصعوبة على الترتيب ايج ان كان التعارض متى ثبت بين اثنين فساقتا لا تدر فاعلم ان
شما بالآخرى فيجب المصير الى البعد هما من جهة اذا اردت نصان متناقضتان فاسمى في الرجوع الى طلب التاخير فان علمنا بغيره
العمل بالمتاخر لكونه متاخرًا للتقدم وان لم يعلم ولا يمكن الجمع بينهما سقط حكم التبيين لاعتزال العمل بهما وما دينا لان العمل بهما ليس
من العمل بالآخر فلا يمكن الترتيب بل ارجح ولا ضرورة في العمل بهما ايضا لوجه الدليل الذي يمكن العمل بهما فلا يجب العمل بهما
باعتبار انه منسوخ واذا تساقتا وجب المصير الى العمل بهما لان الحاد في مقتضىهما اذا لم يوجد فيه نص الكتاب يسقط العمل بهما
فلا بد من دليل آخر يعرف به حكم الحاد في مقتضىهما ان كان التعارض بين اثنين وجب المصير الى السنته او وجدت وهو من قوله ان كان
الصعوبة والقياس ان لم توجد وان كان بين اثنين وجب المصير الى ما بعد السنته ما يمكن اثبات حكم الحاد في مقتضىهما من جهة وجود تظليل الصعوبة
مطلقا فيما يدرك بالقياس فيما لا يدرك بشئ في سعي البدوي وجب المصير الى احوالهم اذا كان لم يوجد في القياس يؤيده ما ذكرنا من احوالهم
في شرح التقويم حكم المعارفة انه اذا وقع التعارض بين اثنين فالميل الى السنته وبعيدان وقع بين اثنين فالميل الى احوال الصعوبة
وان وقع بين اقوى الصعوبة فالميل الى القياس لا تعارض بين القياسين من قولين قول الصعوبة ومن قولين من الاوجه بقليل الصعوبة
فيما يدرك بالقياس مثل اني احسن الاخرى وجب المصير الى ما ترجح منه من القياس قول الصعوبة لان قوله لما كان بناء على الذي كان جلية
قياس آخر فكان بمنزلة التعارض قياسين فيجب العمل بهما بشرط الترتي ثم مختار الشيخ رحمه الله ان القول الاول يكون قوله
على الترتيب في كل متعلق بالجموع اى حكم المعارفة بين اثنين المصير الى السنته وبين اثنين المصير الى احوال الصعوبة في كل
والقياس لكن على الترتيب لا على تساوت فيصير الى احوال الصعوبة رفعه عند منكم ولا فم تساهل القياس وان كان القول
الثاني يكون قوله على الترتيب في كل متعلق بما تقدم لا بقوله الى القياس احوال الصعوبة اى الكتاب تقدم على السنته

فَعِنْدَ الْعُجْرَيْنِ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ إِلَى السُّنَّةِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ وَاقْرَأْ أَيْضًا بِرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَعِنْدَ الْعُجْرَيْنِ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَكَرُنَ
 الْمَوَاسِطُ بِهَذَا الرَّجْعِ مَعْنَى أَوْ قَوْلُهُ تَسَاطُطًا أَيْ سَطَطَ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَمْ يَقِيلْ تَسَاطُطًا لَكَانَ أَحْسَنَ قَوْلُهُ وَعِنْدَ الْعُجْرَيْنِ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ
 تَقْرِيرُ الْأَصُولِ أَيْ إِلَى مَا بَعْدَ التَّعَارُضَيْنِ مِنَ الدَّلِيلِ بَأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ بَعْدَهَا دَلِيلٌ آخِرٌ يُعْلِلُ بِهِ أَوْ وَجَدَ التَّعَارُضُ فِي الْبَعْضِ يَجِبُ تَقْرِيرُ
 الْأَصُولِ أَيْ يَجِبُ الْعِلُّ بِالْأَصْلِ فِي جَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّعَارُضَيْنِ كَمَا فِي سُورَةِ الْحَافِطِ مَاسْنِيَّةً ثُمَّ قِيلَ لِنَظَرِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْعِيَارِ
 إِلَى أَسَنَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى فَاقْرَأْهُ وَمَا تَشِيعُ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا فَإِنَّ الْأَوَّلَ لِمَعْنَاهُ يَوْجِبُ الْقِرَاءَةَ
 عَلَى الْمُتَعَدِّدِ لَوْ رُوِيَ فِي الصَّلَاةِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَبَدَلَالَةِ السَّاقِ وَالسِّيَاقِ وَالثَّانِي يُبَيِّنُ وَجُوبَهَا عِنْدَ الْأَلْفَصَاتِ لَا يَكُنْ
 مَعَ الْقِرَاءَةِ وَانْوَازِي فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فَيُتَيَّارُ ضَرَانُ فَيُضَارُّ إِلَى الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَانَ
 أَمَامَ قُرْآنٍ أَلَا مَامَ قُرْآنَهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ وَإِذَا قُرِئَ فَانصتوا ولا يعلوا صوتهما قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تُلَوِّحُوا
 الْأَلْيَافَ تَحْتَ الْكُتُبِ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ فِي نَفْسِهِ تَقْدِيرُ أَوْ بَلْفِي الْفَصِيلَةَ عَلَى مَا عُرِفَ وَنَظِيرُ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْعِيَارِ إِلَى الْقِيَاسِ مَا
 رَوَى النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صَلَّيَا عَلَى صَلَاةِ الْكُفُوفِ كَمَا تَقْلُدُونَ رُكْعَةً بِرُكْعَةٍ وَتُجَدِّدُونَ وَمَا رَوَى
 عَالِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا صَلَّاتُ بَارِعَ رُكُوعَاتٍ وَارْبَعَ سَجَدَاتٍ فَأَنَامَا لَمَّا تَعَارَضَا إِلَى الْقِيَاسِ وَهُوَ الْأَعْتَابُ لِبَسَائِرِ
 الصَّلَاةِ قَوْلُهُ كَمَا فِي سُورَةِ الْحَافِطِ لَمَّا تَعَارَضْتَ الدَّلَالُ وَلَمْ يَصْلُحِ الْقِيَاسُ شَاءَ لَأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِنَصْبِ الْحُكْمِ ابْتِدَاءً قِيلَ إِنَّ الْمَارِفَ
 طَاهِرًا فِي الْأَصْلِ فَلَا يَتَجَسَّسُ بِالتَّعَارُضِ وَلَمْ يَزَلْ بِهِ الْحَدِيثُ فَوَجِبَ ضَمُّ التَّيْمِيمِ إِلَيْهِ وَلَيْسَ شُكْلًا فِي سُورَةِ الْحَافِطِ وَلَمْ يَكُنْ الْعِلُّ بِالْعِيَارِ
 بَقِيَّ مُشْتَبِهًا فَوَجِبَ تَقْرِيرُ الْأَصُولِ وَبَيَانُ التَّعَارُضِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَخْبَارَ تَعَارَضَتْ فِي أَبَاحَةِ الْحَرَامِ وَحَرَمَةِ فَانْ
 حَبَدَ اللَّهُ بَنِي آدَمَ فِي رُوحِي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَرَّمَ الْحَرَامَ الْأَهْلِيَّةَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَرَوَى عَالِبُ بْنُ الْحُرَّانِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 أَبَاحَ الْحَرَّمَ الْأَهْلِيَّةَ فَوَجِبَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً فِي حَرَمِهِ وَلَيْزَمَ الْأَشْتِبَاهُ فِي سُورَةِ لَأَنَّهُ مَسْتَوْلٍ مِنَ الْحَرَمِ فَيُؤْخَذُ حُكْمُهُ مِنْهُ وَأَعْرَضَ
 عَلَيْهِ بَأَنَّهُ التَّعَارُضُ خَيْرٌ مِنْهُ لَأَنَّهُ قَدْ تَرَجَّحَ النُّجْمُ الْحَرَامُ عَلَى الْبَيْعِ حَيْثُ حَكَمْتُمْ بِحَرَمِهِ لَوْ فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْتَبِذَ نَجَاسَةَ سُورَةِ الْفِيضِ إِلَى
 يَرْسِي أَنَّ حُكْمَ نَجَاسَةِ سُورَةِ الْفِيضِ مَعَ تَعَارُضِ أَخْبَارِ الْحَرَمِ وَحَرَمِهِ فِي حُكْمِهَا بِأَعْتَابِ تَرْجِيحِ الْحَرَمَةِ وَجِبَاطُ بَأَنَّهُ التَّعَارُضُ يَنْتَبِذُ نَجَاسَتَهَا
 فِي حَقِّ الْحَرَمَةِ لِأَحْتِيَاطِ وَدُونَ السُّورَةِ الْأَحْيَا فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ دُونِ التَّرَابِ وَلَوْ تَحْكُمُ نَجَاسَتُهُ لَوْجِبَ التَّيْمِيمُ لِأَخِيرِهِ وَلَيْسَ فِيهِ قِتْلٌ
 لَا حَتْمًا لَكُنْ السُّورَةُ مَطْهُرَةٌ وَدُونَ التَّرَابِ وَالثَّانِي مَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأُسْمَةِ الْبَهِيْقِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْكُفَايَةِ أَنَّ الْأَخْبَارَ تَعَارَضَتْ فِي
 طَهَارَةِ سُورَةِ نَجَاسَتِهَا فَانْ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَ عَنْ تَوْحِيدِ الْاِثْنَيْنِ أَمْ قَالَتْ الْحَرَمُ قَالَتْ نَعَمْ وَهَذَا الْعَمَلُ
 عَلَى أَنَّ سُورَةَ طَاهِرَةً وَرَوَى النَّسَّابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ حُرْمَةِ الْحَرَمِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْ تَارَعَسَ وَهَذَا يُدِلُّ
 عَلَى أَنَّ سُورَةَ نَجِسَةً وَقَدْ تَعَارَضَتْ الْأَثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَيْضًا فَانْ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْرَهُ التَّوْحِيدَ لِلسُّورَةِ
 وَالدَّلِيلُ يَقُولُ إِذَا رَجَسَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ أَنَّ الْحَرَامَ لَيْفَ الْقَتْلِ وَالِثْنَيْنِ سُورَةُ طَاهِرَةٌ لَا بَأْسَ بِالتَّوْحِيدِ بِهِ
 وَلَمْ يَصْلُحِ الْقِيَاسُ بِهَا لِأَنَّ السُّورَةَ أَحْتَبَرُ بِالْعَرَقِ يُبَيِّنُ أَنَّ كَيْفَ طَاهِرٌ إِذَا عَرِقَ طَاهِرٌ فِي الرِّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ وَأَنَّ اعْتِبَارَ الْبَلْبِ
 يُبَيِّنُ أَنَّ كَيْفَ نَجَسَ الْأَلْبَسُ نَجَسَ فِي أَصْحَابِ الرِّوَايَتَيْنِ أَوْ قِيلَ لَمْ يَصْلُحِ الْقِيَاسُ شَاءَ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْحَاثَةُ لِلسُّورَةِ الْكُتُبِ فِي نَجَاسَتِهِ
 صَلَاةُ حَرَمِهِ بِالْمَوْجِبِ لِلْمَوْجِبِ طَهَارَةُ السُّورَةِ فَانْ يَرْتَبِطُ فِي الدُّرُودِ وَالْفَتْنَةِ وَبَشِيرِ بْنِ الْوَادِ

وول الحكم فان يطوف حول الابواب لاني المردود والمسيح ولا يمكن الحاشية سور المرقس في الطهارة بعدة المطوف لان الضرورة فيه
 في البرية لانه لا بد من الضائقة التي يدورها البرية فلو انشأنا النجاسة او الطهارة لكان اشياء كلها من غير علمه جاسعة من الاصل والدم
 وكان نصيب الحكم الشرعي ابتداء بالرأى وذلك لا يجوز فثبت ان التعارض متحقق واذا كان كذلك فبقي الاستنباط في الحكم وصاها مشكلا
 تقريره الماصول كونه هو الخاتمة ما كان على ما كان فلا يتجرب ما كان ظاهرا او لا يطهر ما كان نجسا لان الطهارة او النجاسة عرف ثابتة
 بيقين فلا يزول بالشك فذلك وجب فهم التمسك اليه ليحصل الطهارة بيقين ولا يقال لما وجب تقرير الماصول وقد عرف الماء طاهرا وهو
 بيقين لزم ان يبقى كذلك لا يزول واحدها بالشك لانا نقول من ضرورة تقرير الماصول زوال صفته الظهورية عن الماء لانهما
 لم يثبت لزال الحديث والنجاسة به او لا معنى للظهورية في عرف الفقهاء الا انزاله احداث والنجاسة ولو قلنا يزول لهما لا يكون
 هذا تقرير الماصول بل يكون علما باحد الاصلين وابدأ بالآخر فوجب القول بزوال الظهورية واعني به وقوع الشك الاستنباط
 فيها لانها زالت بالكلية بدليل وجوب الحق بنية وبين التمسك قوله واما اذا وقع التعارض بين القياسين لم يسقطا بالتعارض
 ليجب العمل بالحال بل لعل المجتهد بايها شاء لشهادة قلبه لان القياس حجة لعل به اصحاب المجتهد الحق به او اخطا وكان العمل بايها
 وهي حجة اطلاق قلبه اليها بنور الفراسة اولى من العمل بالحال لم يسقط العمل بها بسبب التعارض كما تسقط العمل بالنصين عند التعارض
 ووجب الرجوع الى ما بعدهما من الدليل بل لعل المجتهد بايها شاء لشهادة قلبه احيى حجة العمل عليه باحدهما بشرط التحري لانا لو
 قلنا بالتساقط لودي ذلك الى العمل بلا دليل لانه حينئذ يضطر الى معرفة حكم الحاشية ولا يمكن ذلك الا بدليل وليس بعد القياس
 دليل شرعي يرجع اليه في معرفة حكم المحاشية فنفسط الى العمل باستصحاب الحال الذي هو ليس بدليل واحد القياسين حق
 عند الله تعالى لاصحاته وحجة يقينا وكل واحد منها حجة في حق العمل به اصحاب المجتهد الحق او اخطاوه فكان العمل باحدهما وهو
 حجة في حق العمل اولى من القول بتساقطهما والعمل بالحال الذي هو عمل بلا دليل بخلاف النصين المتعارضين لان احدهما وهو
 المنسوخ منهما لم يبق حجة اصلا وقد ترتب عليها دليل شرعي يرجع اليه في معرفة حكم المحاشية وهو القياس ولا ضرورة في ترك
 الدليل الشرعي والعمل باليس حجة اصلا فان قيل لما كان كل واحد من القياسين حجة يجب العمل به وجب ان يختار ايها شاء
 من غير تحري كما في اجناس ما يقع به التكفير قلنا كل واحد منها حجة في حق العمل به لكن كلاهما ليس حجة في حق اصحاب الحق
 لان الحق عند الله تعالى واحد القياس دليل عليه كل وجه وقلب المؤمن تورد يدرك به ما هو باطن لا دليل عليه كما
 قال عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله تعالى واصابة الحق غيب فوصل شهادته القلب حجة في حق ذلك
 فمن حيث انما جئنا في حق العمل وجب ان يثبت التمييز بين غير تحري كما في الكفارات ومن حيث ان الحق عند الله تعالى
 واحد وجب ان يسقطا لان احدهما خطأ والاخر صواب ولا يدري ايها الصواب كما في النصين ولما وجب العمل من وجه
 وسقط من وجه قلنا يحكم فيه راءه فيعمل بشهادة قلبه ليجز جانب العمل بخلاف الكفارات كما ذكر في الاسلام محمد الله في
 شرح التوقييم وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله دليل بايها شاء من غير تحري ولما اصداره في مسألة واحدة قوله ان ما قول
 واما الروايتان اللتان رويانا عن اصحابنا رضي الله عنهما في مسألة واحدة فانما كانتا في وقتين مختلفتين لا عدلهما في مسألة
 فائدة ولكن لم تعرف الاخرة منها كما الحديث الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتين مختلفتين في مسألة واحدة

فقد قالوا في ما بين من لم يعرف الاصل من الفرائض فلو يقع فيه وفي الصحيح الفرائض بالكراس من قولك كرست فيه
 غير اني ابصرته وعلمت وهو يفرس اني ثبت رقيقه وقول من ربح فليس النظر وانا فرس منه اى اعلم والبصر قبل من يفرس من الحرام
 واسك نفسك من الشهوات وعم وقته بدوام المراقبة وتوكل لكل الحلال لم تخلف فرائضه قوله ثم التنازع بين المجتنبين
 كل واحدة منهما ضد ما توجهه الاخرى في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في القوة والاختلاف بين المجتنبين على سبيل الممانعة
 ركن المعارضة لان ركن الشئ ما يقوم بذو كذا الشئ والاختلاف بهذه الصفة لان المعارضة لا تحقق بدونها وانما هو محل والممانعة
 وتساوي المجتنبين بشرط لا يمكن الجمع بدون الاولين وعدم حصول المقابلة على سبيل الممانعة بدون الثاني وقد مر تفسير التنازع
 بين ان شرطه قوله واختلف متاخرهم المتدني ان خبر النكاح بل ليارض خبر الاثبات واختلف عمل اصحابنا المتقدمين رحمهم الله
 في ذلك فقد روى ان بريرة اعققت وزوجها عبيد روى انما اعققت وزوجها جميعا فمعه ان كان عبدان فاصحابنا جميعا لم
 اخذوا بالثبت وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وروى انه تزوجها وهو محرم وانفقت روايات
 انه لم يكن في أصل الأصل فعمل اصحابنا رحمه الله العمل بالتناهي اولى وقالوا في الجرح والمقتدر اولى وهو المقتدر والاصل
 في ذلك ان النكاح متى كان من جنس يعرف بالليل او كان مما يشبهه حال لكن عرف ان الراوى اعقل وليلا المعرفة كان مثل اثبات
 والا فلا فالنكاح في حديث بريرة مما لا يعرف الا بطائفة الاحمال فلم يارض الاثبات وفي حديث ميمونة مما يعرف بالليل وميمونة
 المحرم فوقت المعارضة وجعل رواية ابن عباس انه تزوجها وهو محرم اولى من رواية يزيد بن الاصم لانه لا يبعد في الأصل
 والاتقان الدليل المقتدر هو الذي ثبت امره ارضا والثاني هو الذي ينفي العارض ويبقى الامر الاول فاذا تنازع
 لسان احداهما فمقتدر والثاني اخرج المقتدر عند الشيخ رحمه الله الى الحسن الكرخي وهو من مذاهب اصحاب الشافعي رحمه الله
 لان المقتدر يخرج عن حقيقة والثاني اعتمادا على ما يكون قول المقتدر بما لا اشتغال على زيادة علم كما في الجرح والمقتدر
 اذا تنازعنا ترجح قول الجرح على قول المعدل لانه يخرج عن حقيقة والمعدل لم يتجر على الظاهر وقال عيسى بن ابيان في
 عبد الجبار من التفرقة انما يتعارضان لان ما يستدل به على صدق الراوى في المقتدر من العقد والقبض والاسلام والاول
 موجود وقوى الثاني في تعارضه وانما يليب الترجيح من وجه آخر واختلف عمل اصحابنا المتقدمين يعني ابا حنيفة رضي الله عنه وابا يونس
 ومحمد بن ابي ذلك اى سبب تنازع النفي والاثبات ففي بعض الصور علموا في المقتدر وفي بعضها في الثاني ففي مسألة خيار العتاة وسبب
 ما اذا اعققت الامة المنكحة وزوجها حر فثبت لها خيار فسخ النكاح كما اذا كان زوجها عبدا خلافا لشافعي رحمه الله اخذوا بالثبت
 فان عودها بن الزبير رضي الله عنه روى عن عائشة رضي الله عنها ان بريرة اعققت وزوجها عبد فخيرها الرسول عليه السلام
 وهو نافي لانه مبقى على الاصل الا على ان لا خلاف في ان العبودية كانت ثابتة قبل النكاح وروى عن ابراهيم بن الاسود
 عن عائشة رضي الله عنها ان زوجها كان حرا حين اعققت وهو موقت لانه ثبت امره ارضا وهو الحر فاحذوا بالثبت في
 مسألة جواز نكاح المحرم اخذوا بالتناهي فان يزيد بن الاصم يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو
 حلال اى خارج عن احرامه وهو موقت لانه يدل على امره ارضا روى عن الامام وروى ابن عباس رضي الله عنه انه تزوجها
 وهو محرم وهو نافي لا يبرح على الامر الاول فلان الامام لم يكن كما يتقبل بالترجيح فاخذوا به وقوله وانفقت الروايات

مما قال ابو الحسن ان محرمی رحمه الله انما اخذوا بهذه الروایة لان الاحرام عارض واكمل اصل مكان هذا منهم مما بالثبت لا
 بالنافي فقال التفتی الروایات انه لم یکن فی المحل الاصل وانما اختلفت فی المحل لغرض علی الاحرام فكان المحل عارضا والاحرام
 اصلا والمراد من اتفاق الروایات اتفاق عامتها فانه قد روی ان ابی بنی علیه السلام بعث ابا رافع سولاه ورجلا من اهل انصار قریة وجاه
 سیدة بنت الحارث ورسول الله علیه السلام بالمدينة قبل ان یكرم کذا فی معرفة الصحابة رضی الله عنهم المستغفری وقالوا فی تعارض
 الجمع والتعديل بان اخبر فکی ان هذا الشاهد عدل اخبر اخره بحجج ان الجمع اولی وهو مثبت لانه ثبت امر عارضا وخیر المعدل
 نافی لانه یقتضی علی الامر الاول اذ العدالة هی الاصل فعلا بالثبت واذا اختلف علم لم یکن بد من اصل جات هذا الجنب وهو
 ان النفی لا یخلو من ثلثة اوجه اما ان یمکن من جنس ما یعرف بدلیل بان یمکن من جنس ما لا یعرف بدلیل بان
 لا یمکن من جنس ما لا یستصحب الذی هو لیس بدلیل او مما یثبت به حاله اسی یجوز ان یمکن من جنس ما لا یعرف بدلیل بان
 فان کان من جنس ما یعرف بدلیل کان مثل الاثبات لان الدلیل هو العبر لا صورة النفی والاثبات فاذا کان النفی مما یعرف بدلیل
 ووضح طریق العلم به صار مثل الاثبات فیقع التعارض بینما لتساوی فی القوة والکان مما لا یعرف بدلیل لا یعرض الاثبات لان
 ما لا یعرف لا یقابل بالثبت بالدلیل وان کان مما یثبت به حاله وجب التخصص من حال الخیر فان ثبت انه فی ظاهر الحال
 لم یقبل خبره لانه اعتمد بالیس بحجة وهو استحباب الحال وان ثبت انه اخبر عن دلیل المعرفة کان مثل المثبت فیقع التعارض
 فالنفی فی حدیث بریة مما لا یعرف الا بظاهر الحال اسی هو منی استحباب الحال لاسی دلیل یوجب للعلم فان من روی ان
 زوجه کان عبدا بنی خبره علی انه عرف العبودیة ثابته فیه ولم یعلم بالدلیل المثبت للحریة فلم یعارض الاثبات الذی هو منی
 علی الدلیل ولا یقال خبر العبودیة راجع علی خبر الحریة لان راوی عروة بن الزبیر والقاسم بن محمد بن ابی بکر عن عائشة
 رضی الله عنهما وهی كانت خالة عروة وعمه قاسم فكان ساهما مشافهة وراوی الحریة الاسود عن عائشة رضی الله عنهما
 وسامعة عنهما من وراء السجاب فكان الاول اولی لزیادة یتقن فی المسموع عند عدم السحاب لانا نقول ان یتقن فیا قلنا
 اکثر لاثباته علی الدلیل ولان فیما قلنا عملا بالروایتین لانه یمکن ان یحیل حرانی حال وعهدانی حال والحریة یمکن بعد
 الرق ولا یمکن الرق بعد الحریة المعارضة فیجعل الرق سابقا والحریة لاحقة جميعا بنیما مع ان الروایات لم یفقت علی انه
 کان عبدا لم یف ثبوت التحیر اذ کان زوج المقتة حر لانه ما قال انی خیرتها لان زوجه کان عبدا ولو قال ذلك لانی
 التحیر ایضا عند الحریة لان عدم العلة لا یدل علی عدم الحكم والنفی فی باب التعديل والجمع من هذا القبیل ایضا لان الحال
 علی التزکیة عدم وقوف المرکب من الشاهد علی ما یخبر عدالة والبنا علی ظاهر الحال اذ لا طریق للمزکی الی اللوقوف
 علی جمیع احوال الشاهد فی جمیع الاوقات فلا یعد التزکیة اجماع الذی سبناه علی الدلیل وهو المعانة فكان الجمع اولی
 والنفی فی حدیث میمونة مما یعرف بدلیل لان الاحرام ما یدل علیه احوال ظاهرة من الجرم وهو محسوسه فصارت مثل الاثبات
 فی المعرفة فوقعت المعارضة فوجب التصیر الی ما هو من اسباب التزکیة فی الروایة بحجج راوی ابن عباس رضی الله عنهما
 لفقاهته وضبطه واقفانه اولی من روایة یزید بن الاسم الذی لا یجاء له فی شیء مما ذکرنا فان قوة الضبط علی طایفه اجمع
 والخط وقوله والافلا اسی ان لم یکن النفی من جنس ما یعرف بدلیل او کان مما یثبت به حاله ولم یعرف ان راوی محمد

ولعل المعرفة فلا يكون مثل الاثبات قوله وطهارة الماء اصل الطعام والشراب من جنس ما يعرف بدليله مثل النجاسة والحرمة
فيقع التعارض بين الخبرين فيما وعنده ذلك يجب العمل بالاصل يعني اذا اخبر مخبر لطهارة ماء آخر نجاسة ولو اخبر بكل طعام
او شراب بالآخر نجاسة فالأخبار بالطهارة والحل متوافقة ميق على الامر الماصلة والاخبار بالنجاسة والحرمة متضادة
لانه ثبت امر عارضاً فانفس في هذه الصور من جنس ما يمكن ان يعرف بدليله لان الانسان اذا اخذ الى من نرجس في اناء
ظاهر ولم يغيب ذلك الا اناء عنه كان عارفاً بطهارته بدليل موجب للعلم ويحتمل ان يكون النفي بناء على ظاهر الحال فان
ثبت انه اخبر بنجاسة ظاهر الحال وهو ان الماصلة في الماء هو الطهارة لم يقبل خبره لانه اخبار لا عن دليل فلا يعارض
الخبر المثبت وان ثبت انه اخبر عن معرفة يقع التعارض بين الخبرين اعني خبر الطهارة والحل وخبر النجاسة والحرمة فهما
في الماء والطعام لان كل خبر مبني على الدليل وعنده ذلك اي عند ثبوت التعارض يجب العمل بالاصل وهو الطهارة
في الماء والحل في الطعام لان استصحاب الحال وان لم يصح دليله لكنه يصلح من مجاميع خبر الثاني في قوله ومن الناس

من يجمع لفصل عدد الروايات لان القلب اليه اميل وبالدلالة في العدد دون الافراد لان به حكم اجماع في
العدد واستدل بمسائل الماء لان هذا متروك باجماع السلف لا يخرج احد الخبرين على الآخر بكثرة الرواية ولا بالزكوة
والحرية عند مائة اصحابنا رحمهم الله وهو قول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله وذو هب الكثرهم الى صحة الترجيح بكثرة
الرواية وبه قال ابو عبد الله الجرجاني ثمن اصحابنا وابو الحسن الكوفي في رواية لان الترجيح انما يحصل بقوة لا عدد
الخبرين لا توجد في الآخر ومعلوم ان كثرة الرواية نوع قوة في احد الخبرين لان قول الجماعة اقوى في الفقيه بعد
من السهو واقرّب الى افادة العلم عن قول الواحد فان خبر كل واحد يقيد بالنظر ولا ينبغي ان الظنون المجمع كما كان
اكثر كان المصدق اغلب على الظن منتهى الى القطع يؤيده ان خبر اثنين في الشهادة يبرح على الخبر الواحد حتى
كان خبر اثنين حجة على اربعة اقلب ليه وون خبر الواحد كذا في الاخبار وبالفكرية في الحرية اي رجحانها ايضا في
العدد دون الافراد حتى قالوا خبر المحرمين راجع على الخبر العبدية وخبر الرطبين راجع على خبر الرأتين فاما خبر رجل
واحد مثل خبر امرأة واحدة وخبر حر واحد مثل خبر عبد واحد لان خبر الرطبين المحرمين حجة تامة دون خبر العبدية
ودون خبر الرأتين فيخرج الاول على الثاني كفا في الشهادة بخلاف الافراد فان خبر كل واحد منهما ليس بحجة فكان خبر
حر واحد كخبر عبد واحد وخبر رجل واحد كخبر امرأة واحدة وهو معنى قوله لان به اي بما ذكرنا من وجوه المذكورة والحرية
تتم الحجة في العدد واستدل اي من يجمع بما ذكرنا بمسائل الماء فانه اذا اخبر واحد بطهارة الماء واثنان بنجاسة
او على القلب يجب العمل بخبر الاثنين ولو اخبر عبد ثقة بطهارة الماء وحر ثقة بنجاسة او على القلب يفتق التعارض
ولعل السامع باكر راء وان اخبره باحد الامر من مملوك كان لقمان وبالماء الآخر حران لقمان اخذ لقول المحرمين في
سطر ما ذكرنا في المبسوط واذا ثبت ما ذكرنا في المسائل الماثلة في الاخبار ايضا الا ان هذا ما ذكره مؤلفنا
من الترجيح بالعدد والذكرية والحرية متروك باجماع السلف فان الناظر ان جرت من وقت الصحابة رضي الله عنهم
الى يومنا هذا اخبار الامجاد ولم يرد في شيء منها استغناء لهم بالترجيح بنجاسة عد الرواية ولا بالذكورة والاحتمالية

حتى صار بحيث لا يمكن ان يفهم من ظاهره في المسائل ان يقول الرجل لامرأته انت طالق ثم يتوب من ذلك فيكون الطلاق من ذلك انما هو
رفع قيد النكاح لان الطلاق وان كان في الاصل رفع القيد مطلقا صار مقننا بالنكاح شرعا وعرفا فنصارا لطلاق قوله في النكاح حقيقة
شرعية وعرفية واحتمل رفع كل قيد باعتبار اصل الوضع ولهذا لو لم يصدق ديانة لا قضاء فكان ذلك بمنزلة المجاوزة لهذه الحقيقة
مقبولة عنيت به الطلاق من النكاح فسد مقتضى الكلام وقطع به احتمال الجواز ونص هذا البيان موصولا ومفصولا بالاتفاق لانه
مقرر لكم انما هو محجوز مفصولا كما يجوز موصولا قوله وكذلك بيان التفسير وهو بيان الجمل والمشتراك اى وشمل بيان
التفسير بيان التفسير في انه يصح موصولا ومفصولا بيان التفسير وهو بيان ما فيه خفاء من المشترك والشكل والجمل والمفصلي
له اختصاص بالمشتراك والجمل فكان المراد من المذكور في الكتاب بيان الجمل والمشتراك ونحوهما وذلك مثل محقوق البيان عن
البنى عليه السلام بقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة فان الصلوة والزكوة كانتا محملتين لفهم الصلوة بالقول والفعل
والزكوة بقوله عليه السلام لا تؤاخذوا بغير عشر امور اكلهم وبالكذب الذي امر بكتابته لعمرون بن خزيمة وشمل محقوق البيان لقول
الرجل لامرأته انت بائن او انت حرامه ونحوهما بقوله عنيت بهذا الكلام الطلاق فانه يكون بيان التفسير اذا لم يفتقر
اخره مشتركة تحتها للمعاني فيكون بيانه تفسير او دعائلا بهام ثم بعد التفسير يجب العمل باصل الكلام معقبة البيضة والحكمة
ثم لا يجوز تأخير هذا البيان عن وقت الحاجة اى في الفعل الاخذ من يجوز التكليف بالحال واما تأخير الى وقت الحاجة
الفعل فجاز عند عامة الفقهاء خلافا للبيان في ابنه ابى تاشم وعبد الجبار ومنا لعيسى والظاهر في المناهضة واليه ذهب
بعض اصحاب الشافعي رحمه الله كما في صحيح المروزي وابي بكر الصيرفي والقاضي ابى حامد تسكب من ابى جواز تأخير بان
المقصود من الخطاب هو ايجاب العمل بالكليف به وذلك يتوقف على الفهم والفهم لا يحصل بدون البيان فلو جاز تأخير
البيان ادى الى تكليف باليسر لا الوسع ولا ايقال كما ان الفعل مقصود فالعلم والاعتقاد مقصودان ايضا والاحمال لا تستلزم
لا يتبعان من وجوب الاعتقاد لانهم قالوا الفعل هو المقصود والاصط والاعتقاد تابع وتأخير البيان يحل بالمقتضى الاصط
فلا يجوز وارجح من جواز تأخير بان الخطاب بالجمل قبل البيان صحيح فانه يفيد الابتداء باعتقاد الحقيقة فيها هو المراد به في
الحال مع انتظار البيان للفعل به والابتداء باعتقاد الحقيقة فيها هم من الابتداء بالعمل به فكان حسنا صحيحا من فيها الوجه
الايرى ان الابتداء بالشيء الذي اليسا من بيانه صحيح باعتبار اعتقاد الحقيقة فالابتداء بالجمل الذي ينتظر بيانه كان اولى
بالصحة وليس فيه تكليف باليسر في الوسع كما ذهبوا لان وجوب الفعل قبل البيان ليس ثابتا بل هو متأخر الى البيان فقول
واى بيان التفسير يجوز التعليق والاشتناء فانما يصح بشرط الوصول لشيء من جهة الله والاشتناء بيان التفسير والنسخ بيان تبديل
هو انما لا نام في الاسلام نظر الى ان الشيخ بيان اشتناء بدلة الحكم فيقول ان يجعل من اقسام البيان وجعل الامام نفس الامارة
رحمة الله لا اشتناء بيان التفسير والتعليق بيان تبديل متا بقا للقاضي والامام ابى زيد رحمه الله ولم يجعل الشيخ من اقسام البيان
عظا في نسخ غير البيان لان البيان الجدار حكم السجادة في جهة جبر ولا ابتداء وانسخ نسخ لعبد النبوت فلم يكن بيانا نظرا
ان الشيخ وان كان بيانا ابتداء في حكمه في حق صاحب السيرة فانه في حق السجادة فهو رفع الحكم الثابت والبيان بيان
الى السجادة فان جميع الاشياء ظاهر معدوم لصاحب السيرة فلا يكون ان يجعل من اقسامه باعتبار كونه بيانا ابتداء

من ان يكون الالها معتق نبوت الحكم في محل عدم القلة مع صورة الحكم بها كذا الاستثناء واذ قال لفلان على الف الاله صار
عنده ما كان قال ابتداء لفلان على كسماة كانت لم يحكم بالالف في حق لزوم الاله وصدار عنده كذا قال الاله فانه لم يثبت على
فلان لم يزم الاله للذليل المعارض الاول كلامه لا الاله يصير بالاستثناء كانه لم يحكم به قوله وسقط هذا الاصل اعبر مصدر الكلام
في قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء عام في القليل والكثير لان الاستثناء عارضة في المكمل خاصة في
عاما فيما لا عارضة وقتنا هذا استثناء السام فيكون الصدور عام في الاحوال وذلك لا يصلح الا في المقدرا حتى يصحبا جازمهم الله
بقوله تعالى فليتبهم ألف سنة الا خمسين عاما فاخمسين لغيره وللعدو الثابت بالالف لا حكمه مع بقاء العدد لان الف سمي
لغيت العالم ليصلح اسما لما دونها بخلاف العام كاسم المشتكين اذ اخص منه نوع كان الاسم واقعا على الباقي بلا تطفل اى
ان محل الاستثناء بطريق المعارضة عنده اعبر الشافعي رحمه الله مصدر الكلام عام في قوله لا تتبعوا الطعام بالطعام الا
سواء بسواء في القليل والكثير فان معناه عنده لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء لا يطعم مساويا لطعام مساو فان لم يكن ان يتبعوا
او سواه الا سواء بسواء فانما اذا صار متساويين جاز لكم ان تتبعوا بها ثبت حرمة البيع لصدور الكلام عامته في القليل والكثير
اعني ما يدخل تحت الكليل وما لا يدخل فيه مثل الخففة والخففتين لان الطعام اسم جنس وقد دخله لام التعريف فاستغرق جميع
فلا يستثنى المساوي امتنع الحكم فيه بالمعارضة فيبقى ما وراءه داخل تحت الصدور ثم المراد من التساوي هو التساوي
في الكليل بالاتفاق فيثبت المعارضة في الكليل خاصة فيبقى بيع الخففة بالخففة وبخففتين داخل في صدر الكلام فيجوز وقتنا هذا الاستثناء
حال يعني عندنا لما كان لكلنا بالباقي جيلنا هذا الاستثناء عالا لان محل الكلام على حقيقة واجب ما أمكن ولا يمكن استخراجه
المساواة من الطعام فيحل صدر الكلام على ما يفسر استثنى منه ليتحقق الكلام بالاستثناء والاستثنى حال وهي المساواة
فيحل الصدور على عموم الاحوال نصار كانه قيل لا تتبعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة
والمساواة الا في حالة المساواة ولا تتحقق هذه الاحوال الا في الكثير وهو ما يدخل تحت الكليل لان المراد من المساواة
هو المساواة في الكليل اذ السوي في الطعام ليس الا الكليل باجماع بدليل قوله عليه السلام كيلا كيليل بدليل العرف فان
الطعام لا يباع في العادة الا كيلا وبدليل الحكم فان اطلاق ما دون الكليل في الطعام لا يوجب التمثل بل يوجب التميز
لفوات النسوي والمفاضلة والمجازفة مبيتان على الكليل ايضا اذ المراد من المفاضلة رجحان احداهما على الاخر كيلا
ومن المجازفة عدم العلم بتساويهما وبفاضلهما مع احتمال المساواة والمفاضلة فيثبت بما ذكرنا ان صدر الكلام لما يتناول
القليل الذي لا يدخل تحت الكليل لعدم جريان هذه الاحوال فيه فلا يصح الاستدلال به على حرمة بيع الخففة بالخففة او
بخففتين فان قيل لا نسلم ان الاحوال منحصرة على الثلثة المذكورة بل القلة من احواله كالمفاضلة والمجازفة فيكون
المعنى لا تتبعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من القلة والكثرة والمفاضلة والمجازفة والمساواة الا في حالة المساواة
فيبقى القليل داخل تحت الصدور قلنا انما حكمنا بتخصرنا في الثلث لانه عليه السلام نهي عن بيع الطعام بالطعام
اذا ذكر مقرونا بالبيع يراد به الخففة ومقرونا بغيره ملاوحي في رواية اخرى لا تتبعوا البر بالبر الا سواء بسواء او الحكم
لا يجزى باسم الطعام او الخففة بدون الكليل فان الاسم يتناول الخففة الواحدة ولا يبيها احد ولو باعها لم يجز لانها

ليست بتقوية فخرنا ان المراد منها ما عارضه ما لا يعرف بالية الطعام الا بالكيل بحيث وصف الكيل بتقضي النفس فيصير كانه
 كيل لا يتبع الطعام الكيل بالطعام الكيل لا يسوء ليسواء واذا كان كذلك انحصر الاحوال فيما ذكرنا وهو معنى قولنا ذلك
 في عموم الاحوال لا يصلح الا في المقدور وهو الذي يدخل تحت الكيل لوضوحه انه انما يندرج في المستثنى منه ما يناسب المستثنى بوصف
 خاص لا بوصف عام فانك اذا قلت ليس في الدار الازيد ايدرج فيه انسان لا حيوان ولا شئ فنهنا انما يندرج ما يناسب
 المساواة في الكيل وهو المفاضلة والمجازفة لا القلة التي هي بمنزلة الحيوان والشئ في تلك الصورة وذكره شمس الائمة
 رحمه الله ان قوله لا يسوء ليسواء استثناء لبض الاحوال فيكون توقفتا للنفي بمنزلة العارية وثبت بهذا النص ان حكم الربو امر
 الموقفت في المحل دون المطلقة وانما تحقق الحجة الموقفة في المحل الذي يقبل المساواة في الكيل فانما فيها لا يغلبها لو ثبت فانما
 ثبتت حجة مطلقة وليس ذلك من حكم هذا النص فلماذا لم يثبت حكم الربو في القليل والسطوم الذي لا يكون كيلا اصلا ثم شافى
 رحمه الله الشرح فيها فذهب اليه من حكم الاستثناء بان اهل اللغة اجمعوا على ان الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي
 اثبات فلا يستقيم ذلك الا بان يكون الاستثناء حكم على ضد موجب صدر الكلام ليعارض الاستثناء به حكم مستثنى منه ولو كان
 كلاما بالباقي لما صح ذلك وبان الاستثناء لا يرفع الحكم بقدر المستثنى حقيقة لان الكلام بعد ما وجد حقيقة لا يتصور ان يحيل عنه غير
 موجود حقيقة واذا بقي الحكم صيغة بقي حكمه لان بقاء الدليل يدل على بقاء المدلول فخرنا انه لا يسيل الى القول بارتفاع
 التكلم بالاستثناء المؤدى الى التكارر المحقق فيجب القول باستناع الحكم بالمعارضة بين الاستثناء وصدور الكلام في القدر
 المستثنى مع قيام التكلم واستناع الحكم لما عارضه بقاء التكلم سائقا لبيع بشرط الخيار والطلاق المضاف وكالعام لمخصوص منه
 يتنوع حكمه في القدر المخصوص لوجود المعارض صورة وهو دليل المخصوص لعدم التكلم بالدليل الموجب فاما القول لعدم
 التكلم مع وجوده فما لا نظير له واجتمع اصحابنا رحمهم الله بقوله تعالى فليث قيم الف سنة الا خمسين عاما انه تعالى استثنى
 خمسين عن الالف في الاخبار عن لبث نوح في قوسه قبل الطوفان فلو كان عمل الاستثناء بطريق المعارضة لما انتقام
 الاستثناء في الاخبار ولا اختص بالايجاب كدليل المخصوص وذلك لان حجة النجدة عما كان بناء على وجود النجدة في الزمان
 الماضي والمنع بطريق المعارضة استحقق في الحال لاني زمان الماضي وكذا في الاخبار عن امر في المستقبل لا يتصور المنع
 بطريق المعارضة ايضا لانه ليس بوجوه وثبت ان جعله معارضا لا يستقيم في الاخبار لان التكلم بالباقي يحكم لم يقبل الاستناع
 بما عارضه في الاثبات في الحال فاذا عارضه مانع محتمل ان لا يثبت الا ترى انه لو ثبت حكم الالف بحجة كتم
 عارضة الاستثناء في الخمسين لزم كونه نافيا لما اثبتة او لا فخرم الكذب في احدي الامرين اما الاول والثاني فيقال
 عن ذلك ولزم ايضا اطلاق اسم الالف على مادونه واسم الالف لا يطلق على مادونه لوجه لان اسم العدد علم
 لمدلوله ابي علم خمس كاسمته لا اسد ولهذا يمتنع صرفه اذا انضم اليه سبب آخر لقولنا في نصف سنة كذا قيل والاسم
 العلم لا يطلق على غير مدلوله وكذا لو لم يكن علما لا يجوز اطلاقه على غير مدلوله بطريق الحقيقة وهو ظاهر ولا بطريق الجواز
 لا نسداد بانه اذا لا مناسبة بينه وبين غيره من الاحداد معنى النسبة عامة وهو كون كل واحد عددا والنسبة
 العامة لا يصلح طريقا للمجاز ولا صورة الامن حيث الجزاء والكل وهو لا يصلح طريقا له ايضا ههنا لان من شرطه

ان يكون الجوز ومختصا بكل فصيح المطلق اسم الكل على لازمه وهو الجزاء المنفصل به ومنها ما دون الالف مثلا كما يصح خبره لالفاظ الجوز
جزء الالفين ولثمة الالف وحشة الالف وغير ما خذ الجزاء المنفصل طريقا للجزاء ايضا فثبت انه لا يمكن خبره وهو معنى قوله لان
متى بقية العالم يصح استعماله ومنها قوله فالتحسين اى استثناء تحسين تعرض للعدد والمثبت بالالف اى منع العدد والذي بالالف
عن الثبوت والذوال تحت الاسم فلا يثبت به الا الهاتى بعد الاستثناء لا حكمه اى لانه تعرض بحكم الالف بالمعارضة مع
بقاء الالف والاسم على مدلوله والما حصل ان ونقول الاستثناء على الالف صار في له من مدلوله الى الباقي بعد الاستثناء
وما نه من ان يكون والاسم عليه لان مدلوله ثابت واستمع الحكم في البعض بالمعارضة على مثال التليق بالشرط فانه يمنع
الحكم عن العقادة موجبا للحكم في السحال لانه معارض للحكم وما نه من الثبوت من غير تعرض للحكم عن اللانفكا وقمار استثنى
مع المستثنى منه كلاما واحدا والاسم على الباقي كما ان لفظ التسليمة خمسين والى عليه وقوله بخلاف العام جواب من قوله بغيره
ودليل انخصوص معنى انما يعمل دليل انخصوص بطريق المعارضة صورية لانه اذا عارض العام في بعض افراده منع الحكم
بعض الاسم والاسم على الباقي لما حصل فلم يكن التخصيص تعرضا للحكم بلفظ العام بل يكون تعرضا للحكم مع بقائه بصيغة على حالها
فيمكن ان يعمل بطريق المعارضة وفيما نحن فيه لا ينطبق الاسم على الباقي بعد الاستثناء فيكون الاستثناء تعرضا للحكم على
الاسم على قوله ثم الاستثناء نوعان منفصل وهو الاصل والغير وما ذكرنا منفصل وهو الاصل استخراجه من الاول لان
العدد لم يتناول فيجعل مبتداء مجازا اى ما يطبق عليه لفظ الاستثناء نوعان متصل وهو الاصل اى الحقيقة وتفسيره
ما ذكرنا اى اشترنا الذي في قوله فيكون نكنا بالباقي بعده فانه يشير الى ان الاستثناء حقيقة ما يمكن ان يعمل نكنا
بالباقي بعد الاستثناء ومنفصل ويسمى منقطعا وهو الاصل استخراجه عن الاول اى صدر الكلام بان لا يكون الاستثناء
من جنس الاول لقوله لك جاني القوم الاحرار وقيل في تعريفه هو ما دل على مخالفة بالآخر الصفة او احدى خواصها
من غير اخراج فجعل مبتداء اى بغيره كلام مبتدا حكمه بخلاف حكم الاول لعل به بنفسه لا تعلق له باول الكلام الا من حيث
الصورة وقوله مجازا نصب على التفسير والمراد ان المطلق اسم الاستثناء على هذا النوع بطريق المجاز وان كان اللفظ
لا يتناول لان جعل مبتدا الى التفسير المراجع الى المنفصل اى جعل الاستثناء المنفصل مبتدا وكان قوله مجازا تمييزا عن الجملة
اى جعل المنفصل مبتدا من الكلام بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة فتصرف المجازية الى كونه مبتدا من الكلام بطريق
المجاز لا الى كونه استثناء والمراد هو الثاني دون الاول وكان ينبغي ان يقال فجعل مبتدا وجعل استثناء مجازا قال
شس الأئمة رحمه الله الاستثناء حقيقة ما يشاء ما هو مجاز منه فهو الاستثناء المنقطع وهو معنى لكن اى معنى العطف
قوله كما في قوله تعالى فانهم عدوى لارب العالمين اى لكن رب العالمين ومنه بعض النسخ قال الله تعالى
قال اخرتكم ما كنتم تعبدون انتم واولادكم الا قد يكون فانهم عدوى لارب العالمين اى كل ما عبادتموه انتم واولادكم
الا قد يكون ومنهم الذين قالوا في سائر السور على الكفر فاني احاديثهم واقترب عبادتهم وتطعيم لارب العالمين فاني
احده واحكمه والعدد يقع على الجمع لان ضمرا العدد وان كان واحدا الكثير والارب العالمين استثناء منقطع بمعنى
لكن فانه تعالى ليس منهم وسبح ان يكون القوم عبدا لاصنامهم مع الله تعالى فقال جميع من عبدتم عدوى لارب العالمين

لا يتردد الاستمرار بالشك فاعلم ان قد تقرر انما يتبدون الا الشك عز وجل فانه لم يشر من عباده ولا وذا قول مقابل وسطره ان
 ولا يستلزم استدلاله واما بيان الضرورة فهو نوع بيان يقع بغير ما وضع له وبذلك على اربعة اوجه منه ما هو في حكم المنطوق
 به نحو قوله تعالى وورثه فلان الله الثالث صدر الكلام اوجب الشك في تخصيص الامر بالثالث دل على ان الاب لا يحسن
 الباقي فصار بيان العدد الكلام ولا يحسن السكوت اى البيان الذي يقع بسبب الضرورة فهو نوع بيان يقع بغير ما وضع له
 اى الموضوع له المنطق وبما يقع بالسكوت الذي هو ضد وهو اربعة اوجه لانه اما ان يكون ثابتا بضرورة كثيرة الكلام
 الاول هو الاول هو الرابع والثاني اما ان يكون ضرورة وبع الضرور اى الاول هو الثالث والثاني اما ان يكون
 في حكم المنطوق اى الاول هو الاول والثاني هو الثاني كذا قيل ما هو في حكم المنطوق اى المنطق يدل على حكم السكوت
 عنه فكان بمنزلة المنطوق الا ترى ان ما ثبت بدلالة النص له حكم المنطوق وان كان النص ساكتا عنه صورة دلالة
 عليه معنى فكذلك هنا نحو قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابوه فاعلم ان الله الثالث صدر الكلام وهو قوله تعالى وورثه ابوه
 اوجب الشك في سطره حيث اضيف اليها من غير بيان نصيب كل واحد منهما ثم تخصيص الامر بالثالث بقوله فلان
 الثالث دل على ان الاب يستقيم الباقي ضرورة ثبوت الشك في الاستحقاق فصار اى تخصيص الامر بالثالث بيان نصيب
 الاب لصدر الكلام الموجب للشك لا يحسن السكوت اى لو بين نصيب الامر من غير اثبات الشك لصدر الكلام لا يغير
 نصيب الاب بالسكوت لوجه فصار بدلالة صدر الكلام كانه قيل فاعلم ان الله الثالث ولا يبيد الباقي فصل بالسكوت بيان
 قوله ومنه ما ثبت بدلالة حال المتكلم مثل السكوت من صاحب الشرع عند امره لبيان عن التغير يدل على حقيقة وفي
 موضع الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت الصاحب حين يقوم منفعة البدن سنة ولد المعروف اى ومن
 بيان الضرورة ما ثبت بيانا بدلالة حال المتكلم وهو مجاز اى بدلالة حال الساكت المشاهد فانه لما جعل سكوت
 بمنزلة الكلام سمي نفسه متكاملا مثل سكوت صاحب الشرع عند امره لبيان من قول او فعل من التغير يدل على الحقيقة اى
 حقيقة ذلك الامر مثل ما شاهد من بياعات ومعاملات كان الناس يتعاملون فيها بينهم واكل وشارب كانوا يستقروا
 مباشرة بان قريم عليها ولم يذكرها عليهم فدل ان جميعها صباح في الشرع اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان يقر الناس
 على منكر مخطور فان الله تعالى وصفه بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله عز ذكره يا اقرهم بالمعروف
 ونهيهم عن المنكر فكان سكوت بيانا ان ما اقرهم عليه داخل في المعروف خارج عن المنكر ورايت في بعض نسخ اصول الفقه
 ان النبي عليه السلام اذا علم لفعل او قول صدر عن مكلف وسكت عنه وقرره ولم يذكر عليه مع كونه قادرا على الانكار
 فلا يخلو من ان يكون من الافعال او الاقوال التي سبق من النبي عليه السلام النبي عنها وتقرمها ومن المباشرة
 عليها واقفا واما حتمها ولا يكون كذلك فان كان الاول كسكوت عند روية كافر يمشي الى كنيته عن الانكار
 فلا يدل على جواز ذلك الفعل ولا على كون النبي منسوبا بالاتفاق والكان الثاني فقد اختلف فيه قالى قوم
 ان لم يسبقه تحرير فمقر به دل على الجواز ونفى الصحيح وان سبقه تحرير فمقر به يدل على النسخ وذهب طائفة الى
 ان تقر به لا يدل على الجواز بالنسخ متسكين بان السكوت وعدم الانكار يحمل اذ من الجواز ان عليه السلام سكت عليه

بأنه لم يلبس التيميم على من الفعل عليه أو فاك حراما أو سكوت لانه انكر عليه منعه فلم يخرج فيه الا انكاره وحده ان انكاره ثم اتيا لا يفتد فله
 ما يردده وافرده على ما كان عليه واذ كان كذلك لا يصح دليل على الجواز والشع وجبة الفرقين الاول ان سكوت عليه المستأجر
 لم يدل على الجواز ان لم يبيع التيميم وسقط البيع ان سبق لزوم انكاره بغيره وهو باطل وذلك لان الفعل والقول والحق والظاهر
 لو لم يكن جائزا كان التيميم عليه السكوت عن الانكار مع القدرة عليه حراما في حق غيره البني عليه السلام كيف في حقه مع قوله عليه السلام
 السكوت عن الحق شيطان اخرس وفيه ايضا ما فيه البيان عن وقت الحاجة لان السكوت عن الباطل يوجبهم الجواز او البيع
 وانه غير جائز بالاجماع الا عند من يجوز تكليف الحال وقوله محتمل ان لم يلبس التيميم فلما عدم لزوم التيميم اليه غير مانع من الاعلام والاعلام
 ان ذلك الفعل والقول حرام بل الاعلام بالتيميم واجب حتى لا يقع اليه ثانيا والا كان السكوت موقفا عدم التيميم وليس ذلك
 اذ ابلغ التيميم ولم ينزجر بالانكار موقوف كونه مستمعا للبني عليه السلام يجب تجديد الانكار ونفعا للتيميم المذكور وبذلك بخلاف
 اختلاف اهل الكوفة الى كمالهم لانهم غير متعينين ولا متعقدين بتيميم ذلك فلا يتوهم نسخ ذلك بسكوت البني عليه السلام عن الانكار
 عليهم قوله وفي موضع الحاجة الى البيان يدل على البيان لا يخرج من انتباهه لان ضمير يدل ان يرجع الى ما يوجب اليه تغييره يدل
 الاول على معنى ان سكوت صاحب الشرح يدل على الحقيقة وعلى البيان في موضع الحاجة اليه لا ليطالبه الشال المذكور وهو مكوث
 الصعوبة وان جعل ضميره لطلق السكوت كما هو مراد المصنف باباه العطف اذ هو معطوف على سكوت صاحب الشرح ولو قرأ
 مثل بالنصب على معنى سكوت صاحب الشرح يدل على كذا مثل دلالة سكوت الصحابة عليه لا يستقيم ايضا لان فيه اعتبار سكوت صاحب
 الشرح بسكوتهم وهو قلب الاصل ولو جعل مثل معطوف على الشال لا دلالة له ولا لغيره او وهو جائز عند بعض النحاة لا يستقام وان كان فيه
 تحمل وصار موافقا لعبارة الامام شمس الكوفة حيث قال واما النوع الثاني فنحو سكوت صاحب الشرح الى ان قال وكذلك
 سكوت الصحابة المعز من طلبة الامارة معتمدا على ملك يمينه او انكاره على ظن انه حرة فله منه ثم يستحق قوله هذا حرة بالقيمة لان امة
 ابلقت فانت بعض القبائل وانتمت الى بعض قبائل العرب فزوجه رجل من بني ادم عذرة فذنت والطبائخ ثم جاءه لانا فرفع
 ذلك الى عمر ففرض بها لولا ما قضى على ابني الا والادان ليعدي اولاده وكان ذلك بخبر من الصحابة فعمل على الاجماع منهم
 انهم حكموا به بالسجارية على مولانا لا يكون الولد حرة بالقيمة ولو جوب الفقر وسكوت اسن بيان قيمة منقطة بدن ولد المعزورد وجوبها
 المستحق على المعزورد فيكون سكوتهم دليلا على ان المنافع لا تضمن بالاتلاف الجور عن العقد وعن شبهة العقد دلالة عالمهم لان
 المستحق جاء طلبا حكم السجادة وهو جاهل بما هو واجب له وكانت هذه السجادة اولى حادثة وقت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم مما لم يسبقوا فيه لفا وكان يجب عليهم البيان بصفة الكمال والسكوت بعد وجوب البيان دليل على كذا قال شمس الكوفة
 ولا يقال انما سكتوا عن بيان تيميم المنفعة لان الولد كان صغيرا لم يكن له منفعة لانا نقول قد ثبت في الروايات كلها انهم
 قد سكتوا عن تقويم منافع هذا ان المنافع كانت موجودة وان الولد كان كبيرا قوله ومنه ما ثبت ضرورة دفع الغرر
 مثل سكوت الشفع وسكوت المولى حين يرمى عبده ببيع واشترى اى من بيان الضرورة ما ثبت ضرورة دفع الغرر عن المالك
 مثل سكوت الشفع عن طلب الشفعة بعد العلم بالبيع جعل رد الشفعة لدفع الغرر عن المشتري فانه يحتاج الى التصرف
 في المشتري فاذا لم يجعل سكوت الشفع اسقاطا للشفعة فاما ان يمتنع المشتري من التصرف او يقيض الشفع عليه فله ذلك

الضرر والضرر وجعل ذلك السكوت كالنقص منه على السقاط التفتة وان كان السكوت في موضع البيان بسكوت على المولى من سيرة
عبد مبيع والشيء في اى المولى اذا ساء عبده مبيع والشيء في منك من المولى كان سكوتة اذنا له في التجارة مقال الشافعي لا يكون
اذا لم لا ان سكوتة عن الشيء تحمل قد يكون للرضاء بقصره وقد يكون لفظا فيظن وقلة الالتفات الى الضرر لعل انه يجوز من ذلك
شرا ولا يحمل لما يكون حجة ونحن نقول لو لم يكن سكوت المولى اذنا له في التجارة او الى الضرر انفسه وروى فيها وجوب
نقد له عليه السلام لا ضرر ولا ضرر رضى الاسلام وقوله عليه السلام من غشنا فليس منا وذلك لان الناس ليا يكون اتقيد
ولا يتقيدون من ذلك عند حضور المولى اذ كان ساكنا فاذا كلفه ويون ثم قال المولى كان عبدى مجورا عليه
مناخضرا لليون الى اذنت عمقه ولا يدري متى ليقن وهل ليقن او لا ليقن فكان التواء حتم وتحميم فيه من الضرر ولا
ينجى ويصير المولى ضارا لهم فلدفع الضرر وانفسه وجعلنا سكوتة بمنزلة الاذن في التجارة والسكوت تحمل كما قال
الشافعي رضى الله تعالى عنه ولكن دليل العرف يرجح جانب الرضاء قال عاوة ابن من لا يرضى يتصرف عبده
ان يظهر الشيء اذا راه يتصرف ويلو به على ذلك وانما يستحق عليه ذلك شرعا لدفع الضرر والغشور فلهذا دليل
رجحنا جانب الرضاء لدفع الضرر عن المشتري او البائع قوله ومنه ما ثبت بضرورة الكلام مثل قول قال عاونا
رحمهم الله تعالى فحين قال لفلان مائة ورسم او مائة وقفه خطه ان العطف جعل بيانا للاول مقال
الشافعي رضى الله تعالى عنه قوله في بيان المائة كما اذا قال له مائة وثوب وتلنا ان حذف العطف
عليه متعارف ضرورة كثرة العدد وطول الكلام وذلك فيما ثبت وجوبه في الذمة في عامة المعاملات كالبيع والارضا
دون الثياب فانهما لا يثبت في الذمة الا بطريق خاص وهو السلم اى ضرورة طول الكلام وكثرة الكلام مثل
قول عاونا رحمهم الله وليس الخلاف في هذا الاصل فان المشافعي رضى الله تعالى عنه يوافقنا في ان السكوت
يجعل بيانا لضرورة الكلام كما في عطف الجملة الناقصة على الكاملة وكما في عطف حدود المقر على المبيع انما الخلاف
في هذه المسئلة فنحن نأبى منبئية على هذا الاصل وعنده ليست بمنبئية عليه وجه قوله وهو القياس انه اجم الاقرار بالية
وقوله ورسم المبيع تفسير له لانه عطف عليه بحرف الواو والعطف لم يوضع للتفسير لئلا ياترى ان من شرط صحة العطف
الغايرة حتى لم يجز عطف الشيء على نفسه ومن شرط صحة التفسير ان يكون حين التفسير فان الدراهم في قوله عشرة دراهم
حين العشرة لا غير فكيف يصلح العطف مفسرا واذا لم يصلح مفسرا فثبت لمائة بجملة فيكون القول قوله في بيانها كما
في قوله مائة وثوب ومائة وشاة ومائة وحيد بخلاف قوله على مائة وثلاثة دراهم لانه عطف احد البهيمين على الاخر
ثم فسره بالدراهم فيصرف التفسير اليها كما جاز كل واحد منهما الى التفسير كما لو قال مائة وثلاثة وثوب وجه قولنا
وهو الاستحسان ان قوله ورسم ونحوه جعل بيانا عادية لان حذف تفسير العطف عليه وتميزه في العدد
متعارف اذا كان في العطف ولعل عليه ضرورة طول الكلام ليقال لعبت هذا منك بمائة وعشرة دراهم
ومائة وعشرين درهما ومائة ودرهم وسبائة ودرهمين ويراو بالجمع الدراهم من غير فرق بين هذه الصور
فلما صلح عطف واحد درهم على المائة في المبيع مفسرا لها باعتبار العرف كذلك يصلح عطفه مفسرا لها في الاقرار ايضا

الاعطاف العبد والمفسر لذلك بخلاف عطف العبد على الله تعالى ما عطف عليه حيث لم يجعل مفسرا له لان العبد
 لا ينفذ كثر الاستعمال اكثر من اسباب التخصيف وهي انما تحقق في المقدار الذي ثبت وينال في الزمة عالا او موقعا
 في الكلمات والموت واثبات لانه لما ثبت وينال في الزمة مطلقا كثر العقود والباقيات به فانما غير المقدار فلم يوجد فيكون
 الاستعمال لانه لما لم يجب وينال في الزمة الاسنى عقدا خاص وهو السلم او فيها هو في معناه وهو البيع بالقبض الموقوف
 سواء لم يقع العقود والعاملات به وكثرة الوجوب في الزمة والعاملات جاز الحذف وصار العطف مفسرا فاذا
 لم يوجد لثبت المائة محله فربما في تفسيرنا اليه قوله واما بيان التبدل في النسخ فنقول النسخ في حق صاحب الشرع
 بيان لدة الحكم المطلق الذي كان معلوما عند الله تعالى الا انه اطلعه فصار ظاهرا والبقاء في حق البشر فكان تبديلا في حقنا
 بيانا مضافا في حق صاحب الشرع وهو كالتبديل فانه بيان محض للاجل في حق صاحب الشرع لا غير وتبدل في حق القائل وقيل معنى النسخ
 فانه لا زالة يقال نسخت الشمس نطقا اي ازالته ورفقته ونسخت الريح الاشارة اذا محققا ونسخ الشيب الشباب اي احمده وقيل
 معناه النقل وهو تحويل الشيء من مكان الى مكان او حالة الى حالة مع بقاء في نفسه يقال نسخت النخل النسل باء الغلة من عليه الى
 غيره ومنه مناسخ الموارث فالتحقيق ان قوم الى قوم والا ولى في الشرع ان يكون بمعنى الازالة لان نقل الحكم الذي هو منسوخ
 الى ما هو لا يتصور واما الازالة وهي الابطال والاعدام فتصوفا كقولهم قيل هو في الشريعة عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل
 شرعي متاخر فقيده بالشرع احتراز عن النسخ لان رفع الاحكام العقلية القابلة قبل ردو الشرع التي ليس بها
 بالبلع حكم الاجل بدليل شرعي متاخر لا يسمى لغنى بالاجماع وقيد بدليل شرعي احتراز عن الرفع بالموت وقوله متاخر احتراز
 عن التقييد بالغاية والاستثناء ونحوها فان ذلك لا يسمى لغنى وقيل هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي في
 تقديره واما ما استمراره لولاه بطريق التراضي يخرج عنه الموقت لانه ليس في ومنها استمراره وانقصيص على قول من جوزه
 متراخيا لانه غير مراد من الاصل لانه استمر بعد الثبوت اليها فيميز الميزان وهو في حق صاحب الشرع بيان محض لانتهاء
 الحكم الاول ليس فيه معنى الرفع لانه كان معلوما عند الله تعالى يعني في وقت كذا لا في نسخ فكان النسخ بالنسبة
 عليه تعالى مبينا للمدة لارادها الا انه اطلعه اى لم يبين توقيتا الحكم المنسوخ من شرعه فكان ظاهرا والبقاء في حق البشر
 لان اطلاق الامر بشئ ليو مينا بقاء ذلك على التاميد من غير ان يقطع المقول به في زمن الموحى فكان النسخ تبديلا بالنسبة
 الى ظاهر الاستمرار الذي في حق العباد بيانا مضافا لمدة الحكم في حق صاحب الشرع قال صاحب الميزان بدفع
 مستقيم لانه لو وحى الى القول بتبديله الحق وادعى واحد في الشرعيات والقبليات واجيب عنه بان الحق واحد
 بالنسبة الى صاحب الشرع واما بالنسبة الى العباد فتقدم معنى وجب لكل مجتهد العمل بالاجتهاد ولا يجوز له تقليد
 غيره ومنها الحق بالنسبة الى صاحب الشرع واحد هو كونه بيانا لارادها وابطالها هو اى النسخ في انه بيان في
 حق صاحب الشرع ابطال في حق العباد كالتبديل فانه بيان محض للاجل المعلوم في حق صاحب الشرع لان التبدل
 حيث باجده لا يشبهه عندنا اذ لا اجل له سواء كما نفس وقت تعالى بقوله تعالى لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
 ولا يستقدسون والموت الذي حصل فيه تعلق الله تعالى كما حصل في الميت خلف الله لا يفعل القاتل على ما عرف في حق

القائل بتبديل وتغيير الى بطلان قطع طريق الموت لانه هو اهل الحشر بسبب الموت حتى استوجب عليه القصاص ان كان قتل والدته على ما قلناه
 ان كان خطا ثم انه جازر خطا وواقع شرعا فلا يليق ولعنم الله فان تكاح اخوات كان مشروعا في شريعة ادم عليه السلام وبه
 حصل التماسل وقد ورد في التوراة ان الله امره بتزويج بناته من نبيته وكذا الاستنعا بالجز وكان ملا لادام عليه السلام فان زوجته
 حواء كانت مخلوقة من جملته ثم نسخ ذلك من شرائع وكذا البع بين اثنين كان مشروعا في شريعة يعقوب عليه السلام ثم نسخ ذلك
 المباحة في التوراة والاعمال النبية كان مباحا قبل شريعة موسى عليه السلام ثم نسخ بشريعة موسى عليه السلام وترك الختان كان جائزا
 في شريعة ابراهيم عليه السلام ثم نسخ بالوجوب في شريعة موسى عليه السلام فعرفنا انه لا وجه للمكان وقد بيا المسئلة بتامها في الكنف
 قوله ومحل النسخ حكم الموت في نفسه محتمل للوجود والعدم ولم يتحقق به ما ينفي النسخ من توقيت او تأييد ثبت نصا كما في قوله تعالى
 خالدين فيها ابد اودلالة كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول الله عليه السلام لما ثبت ان النسخ بيان مدة الحكم في الحقيقة وان كان
 رفعا في الظاهر لا بد من ان يكون محله حكما محتمل ان يكون موقفا الى غاية وان لا يكون كذلك ليكون النسخ بيان المدة حكم وذلك
 المنين احدهما ان يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم اي محتمل ان يكون مشروعا وان لا يكون مشروعا اذ لو لم يكن محتمل ان يكون
 مشروعا ما كان لا يفسد عدم شريعته والنسخ لا يجري في معدوم ولو لم يتصل ان لا يكون مشروعا كما لا يمان بالله ومقاتلة لا تفسد شريعته
 ضرورة فلا تجري فيه النسخ لان النسخ توقيت ودفع وذلك مناف لما لازم لما تقرر وجودة ثبوت ان محل النسخ جائزات العقول والاعمال
 والثاني ان لا يكون محققا ما ينفي النسخ والتبديل اي لم يتحقق به بعد الثبات في نفسه محتملا للوجود والعدم ما يتحقق لموت النسخ الكثر
 هو بيان مدة الشريعة وذلك ثلثة اوجه توقيت نصا او تأييد صريحا او تأييد دلالة ما لا دل فيقول مشايخ اذنت لكم
 ان تغفلوا اذ الى سنة او قال حلت هذا الشيء الى غير سنين او مائة سنة فان النسخ عنه قبل مضي تلك المدة لا يجوز لانه من الدائم
 والغلط والنسخ المؤدى اليه باطل قال القاضي الامام ابو زيد رحمه الله وليس لهذا القسم مثال من المعصومات مشروعا وقد ذكره بعض الحكماء
 ان مثاله قوله تعالى ترزعون سبع سنين اباؤكم قبل ذكره تمتوا في ايام ثلثة ايام ليس بسديد لان ذلك ليس من الاحكام الشرعية
 وكلاما فيها واما ان في قول تعالى خالدين فيها ابد او وصف اهل الجنة بالاقامة وسبب قبل الزوال فلما اقترن بها الابد صدق
 بهما لا قبل الزوال ولا يجري في هذا القسم النسخ ايضا لان بيان التوقيت بالنسخ بعد التفسير على ان لا يكون الا على وجه الباطن
 وظهور الغلط والله تعالى شغال عنه ولا تعال هذا المثال من الاجراء من الاحكام واقتناع النسخ فيه كونه خبرا لا تقابلا بالقول
 القصور داية او المثال للتأيد نصا ولم يوجد في الاحكام ما يبيد صريح وقد حصل المقصود بآية اوه فذلك اوده هنا على انه يتصل به
 وجوب اعتقاد تأييد اهل الجنة والنار فيها وهو من الاحكام ليصح ايرادها من هذا الوجه واما ان في قول تعالى ترزعون سبع سنين
 الرسول صلى الله عليه وسلم فانها مؤيدة لا تكمل النسخ لانه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ولا ينسخ بعده ولا نسخ الا بوسع الله سبحانه
 فلا يتحقق احتمال النسخ بعد هذه الدلالة وقطره ثبوت تأييد الجنة والنار والدلالة لانها لما كانوا مؤمنين فيها كانوا مؤمنين مطلقا
 واعلم ان الاصوليين اختلفوا في هذا الفصل فذهب الجمهور منهم الى جواز نسخ الرخصة لا الجبر او توقيت من اللزوم والنسخ وهو من بابية
 راصحابنا واصحاب الشافعي وهو اختيار هذا الاسلام في اليسر وذهب ابو بكر الجصاص والشيخ ابو منصور والقاضي الامام ابو زيد و
 الشافعيان وجماعة من اصحابنا رحمهم الله الى انه لا يجوز ولا خلاف ان مثل قوله الصوم واجب باستمراره لا يقبل النسخ لانه من بابية النسخ فيه

[illegible]

الوقت دل على قيمته في ذلك الوقت لكون الحسن والتج من مميزات الامر والمنهج واجتماعها بشي وهد في وقت واحد حال مكان القول
 بجواز النسخ الذي يوجب اليه فاسدا وكان هذا النسخ من باب البقاء والعلو لانه انما ينهي عما يرغبه اقله من حال المأمور به الم
 يكن معلوما له من امره والبداء على الله تعالى لا يجوز وماتة العلماء وتسكوا بساوي ان النبي عليه السلام امر بمسكين صلوة ليلة المعراج
 ثم نسخ ما زاد على الخمسين وكان ذلك نسخا قبل التمكن من الفعل لانه كان بعد عقد القلب عليه فدل وقومه على الجواز فان قيل هذا
 حديث غير ثابت والمعتبر ينكرون المعراج اصلا ومن اقرب منهم ومن غيرهم يقولون لم يرو عنه حديث المسراج ذكر نسخ
 خمسين صلوة خمس صلوات وذلك شيء زاده القصاص فيه لما زادوا غيره والدليل عليه انه لا بد فيه من التمكن من الاعتقاد فكان لا
 بجميع صلوة على ما زعمتم للامة لا للشيء عامته ولم يوجب التمكن من الاعتقاد للامة لانه لا يتصور قبل العلم قلنا الحديث ثابت مشهور
 لما تقرر الامة بالقبول وهو في معنى التواتر فلا وجه الى انكاره واهل النقل وناقده والحديث كما روي اصل المعراج روي من خمسين صلوة
 ونسبها بحسن وذلك مذكور في الصحيحين وغيرهما من كتب الاحاديث فوجب قبوله كما وجب قبول اصل المعراج ولم يوجب القول بكونه من
 زيادات القصاص وقوله لم يوجب التمكن من الاعتقاد فاسدا لان رسول الله عليه السلام هو الاصل هذه الامة وقد وجدته معقدة
 على ذلك فيجوز اصل النسخ فان الدليل المأمور على جواز النسخ دل ذلك على جوازه قبل وقت الفعل اذ لا فرق بين ان ينسخ قبل وقت الفعل
 او بعد وقته لانه يجوز ان يكون المراد بالاعتقاد الوجوب والعزم على الفعل اذ احضروا ويكون الابتلاء بهذا القدر وهذا الابتلاء
 صحيح لان الايمان راس الطاعات فيجوز ان يتقبل الله تعالى عبادة بقبول هذه العبادة ايمانا ولا يلزم منه البلاء الذي يرضى ان يكون
 منا قد يامر عبده بشيء وقصوده من ذلك ان يظهر عند الناس من طاعته وانقياده له ثم ينهيه عن ذلك بعد حصول هذا المقصود
 قبل ان يتمكن من بياضه الفعل ولا يجعل ذلك البلاء وان كان الامر من يجوز عليه البلاء فلان لا يحصل النسخ قبل التمكن من فعل بعد
 عزم القلب واعتقاد الحقيقة موهما للبلاء وفي حق من لا يجوز عليه البلاء اولى والحاصل ان حكم النسخ عندهم بيان مدة العمل بالبدن
 لانه هو المقصود بالتكليف لاجل حصول الابتلاء به وعندنا علمه ببيان مدة عمل القلب والبدن تارة وبيان عمل القلب وهو العقد بانفس
 اخرى لان الابتلاء كما يحصل بالفعل يحصل بالعقد ايضا لانه عمل القلب بكمالات هو نفس العمل بالجوارح ولما فرغ الشيخ من بيان
 الشرط شجع في تفصيل النسخ اعني الدليل الذي يثبت به النسخ بقوله ولا خلاف بين الجمهور اسي مل للناس وعظم ان القياس
 لا يصلح نابغا القياس المظنون لا يكون ناسخا لشيء عند الجمهور جلليا كان او خفيا ونقل عن ابن عباس بن شرح من اصحاب الشافعي
 ان النسخ يجوز به لان النسخ بيان كالتخصيص فما جاز التخصيص به جاز النسخ به ايضا وكان ابو القاسم انما طعن من اصحابه لا يجوز
 بقياس الشبه فيجوز بقياس متخرج من الاصول وكان يقول كل قياس هو مستخرج من القرآن يجوز نسخ الكتاب به وكل قياس
 هو مستخرج من السنة يجوز نسخ السنة به لان هذا في الحقيقة نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالسنة فنشوت الحكم بمثل هذا القياس
 يكون محال به على الكتاب والسنة اذا القياس كثير محال النسخ تسلك الجمهور باتفاق الصحابة رضي الله عنهم فانهم كانوا جميعين على ترك
 الرأي بالكتاب والسنة فان كانت السنة من الاحاديث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث الجهمين كذا لان تقضي خفيه برأينا وقية
 سنة عن رسول الله عليه السلام وقال طرقي الله عنه ولو كان الدين بالوحي لكان بطن الخف بالمسح اولى من ظاهره ولكن لا يتبع
 رسول الله عليه السلام مسح على ظاهر الخف دون بطنه وبان الحكم على القياس المظنون الذي يبيح به ان كان قطعا لا يجوز

المتقدمة لا تعاد ولا جمل على وجوب تقديم القاطع على غيره وترك الانسحق بالاقوس وان كان ظاهرا فلا نسخ الا ان العمل بالمتقدم
 المتقدم انما ثبت مشروطا بوجاهته على ما يعارضه وينافيه اذ لو ترجح عليه قياسي اخر بطل شرطه واكمل به وخرج من كونه مقتضيا لكم
 فقيس من القياس الرابع ان حكم المظنون المتقدم لم يكن ثابتا واذ لا ثبوت له فلا رفع ولا نسخ واما اعتبار النسخ بالتحقيق فنقول
 بديل العقل والاجماع ونحو الواحد فان التخصيص بها جائز دون النسخ فكيف يتساويان التحقيق بيان والنسخ وقع وابطال
 وما ذكره الانما على ضعيف ايضا فان الوصف الذي به يزوي الفرع الى الاصل المنصوص عليه في الكتاب وليسته غير متطوع بانه هو الذي
 في الحكم الثابت بالنسخ حتى لو كان ذلك المصلحة مقطوعا به بان كان منصوصا عليه جاز النسخ به ايضا كالنسخ
 وكما لا يصلح ناسخا لا يصلح منسوخا الا اذا كان قطعا فانه جاز ان يكون منسوخا كذا في بعض اشروع من الراجحة
 خلافا للحنابلة وعبد الجبار من المتعزلة لان ما بعد القياس قطعا كان وظاهرا بين زوال شرط العمل بالقياس المظنون وهو
 رجحانه ان حبان القاطع والظن المتأخر عنه عليه والاصح لنسخ المتقدم واذ ازال شرط العمل به فلا حكم له فلا رفع ولا نسخ قوله
 وكذا الاجماع عند اكثرهم لان الاجماع عبارة عن الاجتماع الارادة ولا مدخل للراي في معرفة نهاية وقت الحسن والفتح في الغنى
 منذ امد تعالى اسي وكما قياس الاجماع عند اكثرهم الاجتماع بكونه ان يكون ناسخا للكتاب وليسته والاجماع عند بعض مشايخنا هم
 عيسى ابن ابان واليه ذهب بعض المتعزلة تمسكين بما روى ان عثمان رضي الله عنه لما حجب الامم من التثنية الى اسدس باخوين
 قلل بن عباس كيف تجهها باخوين وقد قال لمد تعالى فان كان له اخوة فلامنة السدس والاخوان ليسا باخوة فقال مجيبا
 قوله بالظلام قبل على جواز نسخ بالاجماع وبان المؤلفة لكونهم سقط نصيبهم من الصدقات بالاجماع المتعزلة زمان الى
 رضى الله عنه وبان الاجماع محبة من محج اشريع موجهة للعلم كالكتاب وليسته فيجوز ان ثبت النسخ به كالمنصوص لا تركة
 اقوس من النسخ المشهور والنسخ بالنسخ المشهور جائز حيث جاز به الزيادة على الكتاب التي هي نسخ فبالاجماع اولى وعند جمهور
 العلماء لا يجوز النسخ به لانه عبارة عن اجتماع الارادة في شئ ولا مجال للراي في معرفة نهاية وقت الحسن والفتح في غنى عند ائمة
 ثم اذ ان النسخ على حيوة الرسول لا تقاوت على ان النسخ بعده وفي حال حيوة ما كان شيعة الاجماع بدون
 رايه وكان الرجوع اليه موجهة فمنا دابة اوجب البيان منه فالجواب للعلم قطعا هو البيان السموع منه وانما يكون الاجماع
 موجهة للعلم بعده ولا نسخ بعده فعرفنا ان النسخ بديل الاجماع لا يجوز كذا اذ كثر شمس الائمة رحمه الله ولان الاجماع لا ينفك
 اليه خلافا للكتاب وليسته فلا يصح ان يكون ناسخا لما دلو وجد الاجماع بخلافه لكان ذلك بناء على نص اخر ثبت عند
 انه ناسخ للكتاب وليسته ولا يصلح ان يصير منسوخا بها ايضا لعدم تصور حدوث كتاب او سنة بعد وفات النبي عليه السلام
 فكذلك لا يصلح ناسخا للاجماع ولا منسوخا به لانه الاجماع الثاني ان كل من بطلان الاول لم يجز ذلك الاجماع لا يكون باطلا
 وان بطل الاول كان صحيحا لكن الاجماع الثاني مرم العمل به من بعد لم يجز ذلك الا بديل شئ متجدد وقع لا قبل الاجماع من
 ان يكون سنة والراي كان موجودا من قبل ثم ظهر بعد ذلك بطلان الاول فاحتماله حدوث كتاب او سنة بعد وفاته عليه السلام
 ولعدم جواز انقضاء الدليل لنفسه يدل على ان من الاجماع الاول على ان لا ينفك عنه ولا يخطأ وكذا لا يصلح ناسخا للقياس لا يجوز
 به لما رواه ائمتكم بقرينة عثمان رضي الله عنه ضعيف لانها ناسخ على النسخ بالاجماع اذا ثبت كون المنصوص محبة قطعا حتى يكون نسخ الله

من حيث المفهوم فان علم يلين له اخوة فلا يكون الالة السدرس بل لتلك واذا ثبت ايضا ان لفظ الاخرة للمطلوع على
الاخوين قطعاً ولم يثبت واحد منها كذلك فلا يلزم النسخ على انه لا يلزم النسخ بالاجماع على تقدير اثبتوها لا مكان تقدير ليرتفع
الدال على المحب اذ لو لم يقدر بذلك كان للاجماع على المحب خطأ وينبغي ان يكون النسخ هو النسخ من الاجماع وكذا تمسك بقوط
نصيب المولفة فلو سلم ان ذلك لم ينسخ بالاجماع بل هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء موجهه على عرف قوله وانما يجوز النسخ بالكتاب
والسنة ويجوز نسخ احدهما بالآخر عندنا قال الشافعي رحمه الله عليه لا يجوز لانه يكون مدرجة الى الطعن وانما نقول النسخ بيان
دلة الحكم وجائز للرسول عليه السلام بيان حكم الكتاب فقد ثبت مبنيًا وجائز ان يقول الله تعالى بيان ما جرى على لسان
رسوله صلى الله عليه وسلم ويجوز نسخ الفتاوة والحكم جميعاً لانه لما ثبت ان القياس لا يصلح تاسخاً ولا منسوخاً ولذا الاجماع لم يرد
ما يصلح لذلك الا الكتاب والسنة لاخصاً ولا لاشراً على هذه الاربعه فيجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة اذا كانت الثانية
مثل الاولى او فوقها في القوة بلا خلاف ويجوز نسخ احدهما بالآخر اي نسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة عندنا وهو
جمهور الفقهاء والمكملين من الشافعية والمعتزلة واليه ذهب المحققون من اصحاب الشافعي رحمه الله وقال الشافعي لا يجوز نسخ الكتاب
بالسنة قولاً واحداً وذهب بسبب كثر اهل الحديث ولان نسخ السنة بالكتاب قولان الاطهر من مذهبه انه لا يجوز والاخر انه يجوز وهو
الاوّل بالحق كذا ذكره السبكي من اصحاب الشافعي في الفتاوى واليه مال كثير من ائمة جواز نسخ الكتاب بالسنة استدلالوا في عدم
جواز نسخ الكتاب بالسنة بقوله تعالى ما نسخ من اية او نسيها من غير مناسبات غير منها او مثلها فانه يدل على ان الآية لا تنسخ الآية لان الآية
قال ناسخ منها او مثلها وهو يدل على ان البديل غير او مثل على انه من جنس البديل لان قول القائل لاخذ منك درهم الا تاتي
بغير منه يفيد انه ياتي به درهم غير من الدرهم الماخوذ والسنة ليست غير من الكتاب ولا مثله ولا من جنس الكتاب لان الكتاب كلام الله
تعالى وهو معجز وله سنة كلام الرسول وهو غير معجز فلا يجوز نسخه بها ولانه تعالى قال ناسخ منها وهو يدل على ان الآية ناسخة وغيره
هو الله بل ذكره وذلك بان يكون النسخ من الكتاب ايضا بقوله تعالى ما يكون الى ان ابدله من تلقه نفسه ان اتبع الامم ما يوسوس
الي اخبر ان الرسول ليس له ولاية التبديل وانه متبع لما وحي اليه لا مستبد به والتبديل اطلاقه يتناول تبدل اللفظ وتبدل الحكم فينتفي
الا حرام جميعاً فلا يكون له ولاية تبدل الحكم كما لا يكون له ولاية تبدل اللفظ وفي عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله لتبين للناس
ما نزل عليهم جعل قول الرسول بيننا وبينكم للنزل فلو نسخت السنة بغيره اخرجت من كونها بيننا لانها لما وبقوله عز اسمه ونزلا عليكم الكتاب بياناً
لكل شيء والسنة شيء فيكون الكتاب بياناً للحكم لا لافعالها وذلك في ان يكون مؤيداً لان كان موافقاً وبيننا للفظ فيما ان كان
مخالفاً وما اشنا في نسخ رحمه الله في الكتاب وهو شمل الوجوه في نسخة في ان القول بعدم جواز نسخ احدهما بالآخر صيانة الرسول
من شبهة الطعن لانه لو نسخ الكتاب بالسنة يقول المعاصرون هو اول قائل واول عامل بخلاف ما يزعّم انه انزل اليه لكيون يقتد
على قوله ولو نسخت سنة بالكتاب يقول البطون قد كبر رتبة فيما قال فكيف تصدق خصوصاً قوله انه اى النسخ احدهما بالآخر
يكون مدرجة اى طريقه وسيله الى الطعن وان كان كذلك كان مبدل كل واحد منهم معينا ومؤيد الاخره اولى من جيلهم رافعا
وطلبا لاصحابه من اهل البيت لعلنا انهم معون عما يوصم الطعن واجه الجمهور بان النبي عليه السلام كان يتوجه الى الكعبة في
الصلوة حين كان بكعبة ولما اوجر الى المدينة كان يتوجه الى بيت المقدس في الصلوة ستة عشر شهرا ثم نسخ ذلك بالتوجه

الى الكعبة كان التوجه الى الكعبة حين كان بكثرة ثباتها بالكتاب فقد نسخ بالنسبة موجبة للتوجه الى بيت المقدس ان ثابت بالنسبة بالاشارة
لانه لا يتصل في القرآن فيكون فيه دليل جواز نسخ الكتاب بالنسبة فان لم تثبت ذلك فلا شك في ان التوجه الى بيت المقدس
الثابت بالنسبة قد نسخ بالكتاب وهو قوله تعالى قول وجعل شطر المسجد الحرام فليكن وليلا طلع جواز نسخ السنة بالكتاب وما ذكر
في الكتاب وهو ان نسخ احد هما بالآخر لم يمتنع عقلا ولم ير دمج منه سمعا فوجب القول بالجواز وذلك لان النسخ في الحقيقة بيان
مدة الحكم كما بينا فاذا ثبت حكم الكتاب لم يمتنع ان يمتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقائه بوجه غير متعلق كما لم يمتنع ان يمتنع ان
تلك وكما يمتنع ان يمتنع نحل الكتاب بعبارة لم يمتنع ان يمتنع مدة حكم المطلق بعبارة الاتية ان النسخ استقاط الحكم في بعض
الازمان الداخلية تحت العموم كما ان تخصيص استقاط الحكم في بعض الاعيان الداخلة تحت العموم فاذا لم يمتنع تخصيص الكتاب بالنسبة
المتواترة لم يمتنع نسخها ايضا واذا ثبت حكم بالنسبة لم يمتنع ايضا ان يتوالت من بعد تعالى بيان ان العلم بتبديل الصلوة كما لم يمتنع ان
يبينها الرسول بنفسه لان الحكم الثابت على لسان الرسول بعبارة هو حكم ثابت من بعد تعالى بديل مقطوع به فنثبت ان ذلك
ليس يمتنع عقلا ولم ير دمج ابعده جوازه ايضا لان ما لو اسن الايات لا يدل على عدم جوازه فنثبت انه جائز وقوله هذا من جهة
الى الطعن فاسلان النسخ لو امتنع بمثل هذا الطعن لم يمتنع نسخ الكتاب بالكتاب والنسبة بالنسبة ايضا لان الطاعن يقول ان
يقع في كلامه ويتقل عن الله تعالى كلاما متناقضا فكيف يعتمد عليه ثم لم يندفع نسخ الكتاب والنسبة بالنسبة بهذا الطعن فكذا
ما نحن فيه وهذا لان علم بالمعجزات الدلالة على الصديق رسالة وان مبلغ وان اجمع من عند الله تعالى فليمتنع طاعن مجال
واما تمسكهم بالايات فهاكذا لان المراد بالخيرية وهو الخيرية فيما يرجع الى مراقفة العباد ومصلحتهم وكذا اما المماثلة للخيرية والمماثلة
في العلم وقد ذكر ان حكم السنة الناسخة غير امثلة الحكم الاية المنسوخة في الصلوة والثواب نحوها وكذا نسخ الكتاب بالنسبة ليس
تبدل حكمه نفسه بل بوجه من بعد تعالى الا انه غير متلو وكذا المراد من قوله التبين للتبليغ ولو كان المراد حقيقة فالنسخ بيان ايضا
فهم مثال نسخ الكتاب بالكتاب نسخ ايات المسئلة التي هي اكثر من اية ايات القتال ونسخ وجوب ثبات الواحد للعشرة الثابت
بعقوله تعالى ان يكن منكم مغرور سارون يعلبوا ما يتبين لو جرت ثباته لا يتبين بقوله عز اسمه الان خفت الله عنكم وعلم
ان فيكم ضعفاء الاية ومثال نسخ السنة بالنسبة قوله عليه السلام اني كنت نيتكم من ثلاث من زيارة القبور فزورها فقد اذ
لم يمتنع زيارة قبره ولا تقولا بجراد ومن لم الاصح ان يمتنعه فوق ثلثة ايام فاسكوه ما يدرككم وتزودوا بانما سئلكم لتيسر
به موسمكم على معكم ومن التبيد في الداء والغنم والمنزلة والنفقة فاشربوا في كل طرف ولا تشربوا سكرام ومثال نسخ السنة
بالكتاب نسخ التوجه الى الكعبة وكما قلنا من نسخ ما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة على رد نسائهم بقوله تعالى فان علمتموهن مومنات
فلا ترجعوهن الي الكفار ومثال نسخ الكتاب بالنسبة ما قالت عائشة رضي الله عنها ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام حتى اباح الله
تعالى له من النساء ما شاء فان ثبت هذا الخبر كان بدلهما الكتاب وهو قوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد بالنسبة وبه
اخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اباح لذلك كذا قيل قال في نسخ الامام ابو بكر لم يمتنع كذا في نسخ السنة الا لاطلاق
الزيادة على النص قول ويجوز نسخ التلاوة والحكم جميعا ويجوز نسخ احد هادون الاخر لان النظم معين جواز الصلوة وما ذكره
بمنه للصيغة وكل واحد منهما مقصور بنفسه فاحتمل بيان المدة والوقت وما فرغ من تفصيل النسخ اشار الى تفصيل المنسوخ بالكتاب

وهو اقسام اربعة نسخ التلاوة والحكم جميعا ونسخ الحكم دون التلاوة وعكسه نسخ وصف الحكم مع بقاء اصله نحو نسخ قرصية صوم عاشور
اما الاول فنقل النسخ من القرآن في نبوة الرسول لالسار وصف القلوب عنه على ما روى ان سورة الاغراب كانت تقول
سورة البقرة وقال الحسن ان النبي عليه السلام اوتى قرآنا ثم نسيه فلم يكن اى لم يبق منه شيء لما رفع الله تعالى من قلبه ذلك
وكان هذا النوع من النسخ جائزا في نبوة الرسول للاستثناء المذكور في قوله تعالى في سورة البقرة فلا تنسى الا ماشاء الله تعالى ولم
يتصور النسيان لا قبل ولا ذكر استثناء من لفظة وقوله تعالى او تنسها يدل على الجواز ايضا فاما بعد وفاته فلا يجوز خلطا للملحمة
وبعض الروافقة لانه تعالى قال تعالى نحن نزلنا الذكر واتنا له الحفظون وعلوم انه ليس المراد احفظ الديث فانه تعالى من ان
يتركه نسيان او غفلة نعرفنا ان المراد الحفظ الدنيا فان الضياع محتمل من قصد الكمال للكتاب والفتنة والسيان في بيان
منايكل واحمد منها فيقول الحفظ الا ان يحفظ الله تعالى فانها انما هو كما حفظ لما انزل على رسوله من التنزيل والمحو من القلوب مباحة
للدين الى اخر الدهر فلا يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته بطريق الاندلس ما وادى باب حفظه من طوب العباد واما القسم الثاني وهو نسخ
الحكم دون التلاوة وعكسه هو نسخ التلاوة دون الحكم فصيحا عند الجمهور من الفقهاء والمحققين واكثر فرقة شاذة من
المعتزلة يجوز في القسمين متمسكين بان المقصود من النسخ حكم المتعلق بمغناه اذا ابتداء يحصل وانص وسيلة الى هذا المقصود فلا
يتبع انص بدون حكم سقوط اعتبار الوسيلة عند قوات المقصود كوجوب الطهارة للبيته بعد سقوط الصلوة بالحيض والحكم ثابت
بالنقل لا بغيره فلا يتبع بدنه كالمالك الثابت بالبيع لا يتبع بدون البيع بان انسخ وتمسكت بالعلمة في القسمين بالمنقول فان
الايداء باللسان للزنا وامساك الزواني في البيوت والاعتداء بالحوال للقتل في عناد وجهاء وتهديم الصدقة على نجي الرسول
والتمني بين الغدنة والصوم ومسألة الكفار وقتل الواحد للعشرة احكام نسخت مع بقاء تلاوته الايات الموجبة لها فدل ذلك على
جواز النسخ احكام دون التلاوة وكذا القراءة المشهورة التي لم تثبت بالتواتر مثل قراءة ابن سعد وغيره عنه فصيام ثلثة ايام متتابعات
مثل قراءة ابن عباس فاظهر ضرورة من ايام اخر مثل قراءة سعد بن ابى وقاص وله في او تمت لام فكل واحد على ما كان
رواية عمر بن الخطاب عنه الشيخ والشيخة اذا دنيا فارجموها البتة كما لا من لئلا نسخت تلاوتهما في نبوة الرسول عليه السلام لان
الله تعالى القلوب عن حفظها في نبوته الا القلوب هو لادى ولبقت احكامها لم يظفر ونقلهم بعد وفاة الرسول عليه السلام وهو على ما
كان في وجوب العمل فدل ذلك على جواز نسخ التلاوة وبقاء الحكم بالمنقول وهو ما ذكر في الكتاب ان الحكمين اى
ما يتعلق بالنفس من الاحكام على قسمين قسم يتعلق بنفس النظم مثل جواز الصلوة والاعجاز وغيرهما وقسم يتعلق بالمعنى وهو ترتيب
عليه من الوجوب والحرمة ونحوها وكل واحد منهما مقصود بنفسه اما يتعلق بالمعنى فظاهر واما يتعلق بالنظم فلان في القرآن ما هو
متشابه ولم يثبت به من الاحكام الا ما يتعلق بالنظم من جواز الصلوة والاعجاز ومرتبة القراءة على الخلق والحب ونحوها
واذا كان كذلك جاز ان يكون احدهما مصلو دون الاخر فلا والله ما يتعلق بالمعنى جاز ان يتبع ما يتعلق بالنظم من جواز
به الاعجاز لكونه مقصودا به وكذا عكسه كالصوم والصلوة لما كان كل واحد منهما مقصودا باجاء لبقاء احدهما مع عدم الاخر
بما ذكرنا ان قولهم المقصود من النسخ حكمه وكنهه فاسد لان الحكم المتعلق بالنظم مقصود ايضا وكذا قولهم الحكم ثابت بالنسخ
فلا يتبع بدنه لان بقاء الحكم لا يكون له سبب الجواب بل لا نسخ التلاوة لا نسخ الحكم قوله والرواية على النسخ

معدنا علما للشأن من زيادة بزيادة يصير كل المخرج بعض الحق واللبس حكم الوجود فيجب تحاشد تعالى لانه لا
الوصف بالتعريف حتى ان المعنا بعد اذ امر من بعد اصحابه ثم اقامه لتبين مسكننا لم يحزه فكانت الزيادة نسخا من ميت اعني وم
القسم الرابع من الاقسام المذكورة انطلق العلماء على ان الزيادة على النسخ ان كانت عبارة مستقبله بنفسها كزيادة وجوب
الصوم والركوة بعد وجوب الصلوات لا يكون نسخا لحكم المزيد عليه لانها زيادة حكم في اشياء من غير تغيير المائل واختلفوا في غير هذه
الزيادة اذا وردت متأخر عن المزيد عليه تاخر يجوز القول بالنسخ في ذلك القدر من الزمان كزيادة مشروط الايمان في رتبة
وزيادة التعقيب على الجدة في حد الزنا بعد انفاقم على ان مثل هذه الزيادة لو وردت متعاقبة للمزيد عليه لا يكون نسخا كورد
الشهادة في حد القذف متعاقبا للجلد فانه لا يكون نسخا للقران فقال عامة العراقيين من شأنا واكثر المتأخرين من مثل ما ديارنا
رحمهم القدر انها يكون نسخا بمعنى وان كان بياننا صورة وقال اكثر اصحاب الشافعي انها لا يكون نسخا واليه ذهب بعض اهل الجدل
وابو اشم وجماعة من المتكلمين ونقل عن بعض اصحاب الشافعي ان الزيادة ان غيرت الميز عليه تغير اعتبارها بحيث لو فعله كما
قد كان يفعله قبل الزيادة يجب استينافه كانت نسخا كزيادة ركعة على ركعة الفجر وان لم يكن كذلك لا يكون كزيادة التعقيب
نسخا حد الزنا زيادة عشرين على ثمانين في حد القاذف لو فرضنا ورود الشرع بهاد اكلية ذهب الغزالي وعبد الجبار الهادي
من المعترلة اثر اختلاف يظهر في جواز الزيادة على الكتاب والخبر المتواتر والمشهور تخبر الواحد القياس عندنا لا يجوز لكون الزيادة
نسخا وعندهم يجوز لكون الزيادة فتحا وعندهم يجوز لكونها بياننا تسك من قال ان الزيادة ليست نسخا بان خفيته النسخ
لم توجد في الزيادة لان حقيقة تعديل ورفع الحكم المشرع وهم حكم اخرالية والتقرير ضد الرفع فلا يكون نسخا الا بالبر
ان المحاق صفة الايمان بالرقبة لا يخرجها من ان يكون مستحقة الامتثال في الكفارة والحق النسخ بالجلد لا يخرج بالجلد من ان
يكون واجبا بل هو واجب بعده كما كان قبله فيكون وجوب التعقيب ضم حكم الى حكم وذلك ليس بنسخ كوجوب حبرة بعد عبادة وهو
بمنزلة من ادعى على اخر الفاء ونسبته وشهد له شاهدان بالف واخران بالغ او خصامة حتى قصته له بالمال كله كان مقدار الالف تقضيا
بشهادتهم جميعا والمحاق الزيادة بالالف بشهادة الالف بشهادة الاخرين يوجب تقرير الاصل في كونه مشروبا به لادفعه لتبين
بهذا ان الزيادة لا تترس لاصل الحكم المستروح فلا يكون فيما معنى النسخ بوجه يوضحه ان النسخ انما ثبتت بدليل متأخر مناف
للاول بحيث لو وردا معا لا يمكن الجمع بينهما لتناقضهما وهما ان وردت الزيادة متعاقبة للمزيد عليه وجب الجمع فلا يكون منافقة
له فكيف ثبت بها النسخ اذا وردت متعاقبة بل يكون بياننا واجح من جعل الزيادة نسخا معنيها بان النسخ بيان انتهاء حكم بائدا
حكم اخر هو موجود في الزيادة على النفس فيكون نسخا وبياننا ان الاطلاق بمعنى مقصود من الكلام وله حكم معلوم وهو اخرج
من الصدة بالاتيان بان يطلق عليه الاسلام من غير نظر الى قيد والتقييد منه اخر مقصود من الكلام على مفادة المعنى لا دلالة
التقييد ثبت القيد والاطلاق رفعه وله حكم معلوم له اخرج من الوحدة بمباشرة ما وجد في القيد دون ما لم يوجد فيه ذلك فاذا احصا
المطلق قيدا لا بد من انتهاء حكم الاطلاق بثبوت حكم التقييد لعدم امكان الجمع بينهما للتناقض فان كان الاول يستلزم المحذور
القيد والثاني يستلزم عدم المحذور وانه اذا انتفى الحكم الاول بالثاني كان الثاني نسخا من ضرورة يوضحه ان المطلق معنى صائدا
سار كان معناه قبل تقييد بعض المقيد الشئ بالمقيد على معنىين احدهما اول عليه المطلق والثاني اول عليه المقيد والمقيد

حكم الوجود فيما يجب خالصه تعالى على ما ليس له من حصة من عبادة أو عقوبة أو كفارة حكمه وحده بجلته لمجرد الحكم
 وعبادة في نفسه بدون انضمام الباقي اليه فان الركعة من صلوة الغير لا تكون فيها ولا لبعض الغير بدون انضمام الباقي اليها
 وكذا المظاهرة صام شهر ثم عجزنا فلم نعلم ثلثين سكتنا لا يكون كغيره الاطعام ولا بالاصوم وكذا الواقيم بعض الحمد على الزينة لا
 يتعلق به شيء من احكام الحمد من طهارة الحدود وخرج الامام من عبادة اقامته الواجب وسقوط شهادة القاذف اذا كان
 حد القذف عندنا فيثبت ان الحكم الاول قد انتهى بالزيادة فيكون نسخا من حيث المنع وان كانت بيانا معلومة وانما قيد
 بقوله فيما يجب خالصه تعالى احتراز عما يجب خالصا للعبادة فانه ما قبل الوصف لم يجره ثبوتنا كما بينا فيما اذا ادعى القاذف عسامة
 واذا ادعى هو ظاهره لو كان مما لا يقبل الجور لا يكون لبعض حكم الوجود ولا يمنع كما كان عبارة من الاستحباب والقبول جميعا
 لم يكن لاحد الثميين حكم الوجود بدون الاخر لم يجره قوله وهذا المجهول ملاذنا قراءة الفاتحة بكتلة الصلوة بغير الواحد لان الزيادة
 على النص وابو زيادة الشفاعة حادثة زنا البكر وزيادة الطهارة شرطان في طواف الواوذة وزيارة صفته الايمان في رتبة
 الكفارة بغير الواحد والقياس احيى ولان الزيادة على النص لم يحيل ملاذنا قراءة الفاتحة ركنا اي فرضنا في الصلوة بحيث لا
 يجوز الصلوة بدونها وان جعلها واجبة لان طلاق قوله تعالى فاقرء ما تيسر من القرآن ومومه يقتضيه الجواز بدون ان تامة
 فكان تقييد القراءة بالفاتحة نسخا لذلك الاطلاق فلا يجوز بغيره الواحد وهو قوله عليه السلام لاصلوة الا لفاتحة
 الكتاب وابو زيادة الشفاعة حادثة زنا البكر لم تجوز وزيادة الشفاعة وهو تغريب عام على كل الذي هو جوازنا
 بالبكر لان الشفاعة اذا نحن بالجلد بطريق احد لم ينعج الجدة بنفسه حدا بل صار بعض احد وليس لبعض حكم الوجود ولما
 تقيون نسخا للحكم الثابت بالكتاب وهو قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تقبلوا
 وهو قوله عليه السلام بالبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام اى حدنا بالبكر كذا واهترز بقوله حدا من النسخ سياسته فانه يجوز اذا ما
 الامام المصلحة فيه وزيادة الطهارة شرطان في الطواف اى لو ان تكون الطهارة شرطان في الطواف من لا يجوز بدونها لانه زيادة
 على الكتاب وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت لتيقن بغير الواحد وهو قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة وشرطه صلوة
 الا ان السد تعالى ابلح فيه لخلق وزيادة صفته الايمان في رتبة الكفارة اى بزيادة صفته الايمان شرطان في رتبة الكفارة
 اى كفارة اليقين والظاهر وقوله بغير الواحد يتعلق بالصورة الثلث وقوله والقياس يتعلق بالصورة الاخيرة وبغير الواحد في الصورة
 الاوليين ما في زيادة الصورة الاخيرة ما روى ان رجلا ما دى النبي عليه السلام بقبته ثم اذ قال على من رتبة من الكفارة افترق
 ان اعتقها فاستخبر رسول الله عليه السلام فوجد ما مومنة فقال اعتقها فانها مومنة فاعتقها عليه السلام ثم امره بالامتنان و
 تعليله بكونها مومنة يدل على ان الامتنان شرط فيها وكذا القياس يدل عليه فان النص شرط الايمان في الكفارة الفصل الخامس
 الموطن الذي هو اثر الكفر في شرط الكفارة لان لكل منسب واحد على رواية الا ان شرط الزيادة على
 النص المطلق بغير الواحد والقياس فلا يجوز قوله والذي يوصل السنن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمي اربعة ام
 سراج وتجب و واجب وفرض وفيما قسم اخر وهو الذي لكنه ليس من هذا البيان فمنه لانه لا يصلح لاقتداء ولا لخلق من الاثبات
 ببيان انه ذل في سائر افعاله والجميع اقاله كخاص ان امكن من افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم واقعا على حدة لا يقدّم

بهی ابقاعہ علی تلک البیئۃ و ما لم تعلم علی اسے جتہ فعلہ فقلنا فعلہ علی اوئے منازال افعالہ و ہوا الاباحۃ ان التجماع اصل فوجہ تفسیر
 : حتی یقوم دلیل خصوصیتہ و تفسیر بالنسب افعال النبی علیہ السلام لانہا طریقہ و بمعیتہ فلیصح بیان احکامہا بہذا الباب ایضا
 علی حدیثین مالیس لہ صنفہ رائدۃ علی وجودہ لبعض افعال الانبیاء و الساجی فانہ لا یوصف بحسن و لا قبح و مالہ صنفہ رائدۃ علی وجہ
 کسائر افعال المکلفین و انہا تنقسم لہ حسن و قبح و احسن منها ینقسم الی واجب و مندوب و مباح و التحجج منها ینقسم الی محظور
 و مکروہ و الاقسام الثلثۃ سومی القسم الاخر یصح وقوعہا من جمیع المکلفین من الانبیاء و غیرہم و اما القسم الاخر فیصح وقوعہ من
 غیر الانبیاء من نبی ادم لکن لا یصح وقوعہ ما ہو معصیۃ من الانبیاء علیہ السلام فانہم عصموا من الکبائر عند عامۃ المسلمین عن
 الصغائر عند اصحابنا خلافا لبعض الاشاعرة و ان لم یعصوا عن الزلات فتبین ان المراد من افعال النبی علیہ السلام ہما الواقع عن قصد
 لان ما یقع لا عن قصد مثل ما یحصل فی حالۃ النوم و الاغما و السہو لا یصلح للاقتداء و ہوسے بیان احکام ما یصلح للاقتداء
 بہ فیہ ثم الفعل الواقع منہ عن قصد قد یكون زلۃ و بہ اسم لفعل حرام غیر مقصود و فی ذلک لفاعل و لکنہ وقع فیہ عن فعل مباح قصد
 فلم یوجبہ القصد فیہما الی عینہما و لکن وجہ القصد الی اصل الفعل کمن زل فی طریق و لم یوجبہ القصد منہ الی الوقوع و لکن وجہ
 القصد الی الشیء بخلاف المعصیۃ فانہا اسم لفعل حرام مقصود بعینہ للفاعل و انکان اشیء قد اطلق اسم المعصیۃ علی الزلۃ
 محاذرا و الزلۃ لا یخلف من اقتراہ بیان ہما انہما ذلۃ اما من جتہ الفاعل کقولہ تعالیٰ اخبارا عن موسے علیہ السلام صلی علیہ کثر
 القبط فقلنہ قال ہذا من عمل الشیطان امی یج غصبہ حتی ضربتہ فوق قتیلا فانما ضاقت الیہ لہمیا او من الصد تعالیٰ کما قال عز و جل
 و عصا ادم ربہ امی باکل الشجرۃ لست منہ عن الاکل منها فوسے امی اخلا و حیث طلب الملک و الخلد باکل ما منی عنہ و اذا کان
 البیان مقرونا بالزلۃ لا محالۃ علم انہما غیر صالحۃ للاقتداء بہ فیہما فلم یکن مما نحن بصددہ و ایضا کما ذکرنا فی کتاب و قد یكون
 بیاننا لکل کتاب و ہوتا یلزمین کفی الوجوب و الذب و اللباۃ بلا خلاف و قد یكون امتثالا و تنفیذ الامر سابق و ہوتا یلزم
 ایضا بالاتفاق فی الوجوب و الذب و لیکون مختصا بہ علیہ السلام لوجوب الفصح و التجدد و الاباحۃ الزیادۃ علی الاربع فی النکاح
 و الاباحۃ منہ المنع و خمس الخمس و ہوما لا یصلح للاقتداء بالاتفاق ایضا ثم بعد ذلک ان علمت صنفہ ذلک الفعل فی حقہ علیہ السلام
 فالتجسس علی ان امۃ مثلہ فی الایمان بشکل ذلک الفعل علی تلک الصنفۃ حتی یقوم لہ دلیل مخصوص و قال ابو الحسن لکر فی شرح
 من اصحابنا و جمیع الاشعریۃ و ابو بکر الدقاق من اصحابنا انہ علیہ السلام مخصوص منہم دلیل علی مشارکۃ غیرہ
 الیہ فیہ و ان لم تعلم صنفہ فان کان ذلک الفعل من جتہ المعاملات ففعلہ یدل علی الاباحۃ بالاجمل کذا ذکرنا امام ابو الیہ و انکا
 من جتہ القرب فاختلف فیہ قال بعضہم یحیی التوقف فیہ فلا یکرم فیہ شئ و ثبت لنا فیہ متابعتہ حتی یقوم دلیل بین الوصف و ثبت
 اشکرۃ و الیہ ذہب عامۃ الاشعریۃ و جماعۃ من اصحابنا لک فی کمال الغزالی و ابی بکر الدقاق و ابی القاسم بن کج و قال مالک و یزید
 شریح من اصحابنا الشافعی و ابو سعید الاسطخری و الحنابلہ و جماعۃ من المعتزلۃ انہ یزیدنا الاتباع فیہ فیکون واجبا فی حقہ علیہ السلام
 و فی حقنا و قال ابو الحسن لکر فی حقہ الاباحۃ منہ حقہ علیہ السلام و لا یشیت للوجوب و الذب الابلیل و لا یكون لنا اتباعا
 فیہ الابلیل ایضا و قال ابو بکر الجصاص الرازی ان علمت صنفہ ذلک الفعل فی حقہ فیتدے بہی ابقاعہ علی تلک الصنفۃ کما یجوز
 الجہور و ان لم تعلم فیتقد فیہ الاباحۃ فی حقہ و لنا اتباعہ فیہ حتی یقوم دلیل علی الخصوص و ہو محتمل القاضی الامام ابی زید و یزید

والمصنف وجه قول الواقعية ان فعله عليه السلام مثل جوب بانحو الوجوب والادب والاباحة فقبل من فعله الفعل لا يمكن اتباعه لان المتابعة
 الاتيان بشئ فعل الغير على الوجه الذي فعله من اجل انه فعله حتى لو لم يكن هذا الفعل مثل الاول كالقيام والقعود او لم يكن على الوجه
 الذي فعله بان كان احدهما واجبا والاخر نفيا او لم يكن من اجل انه فعله بان سلب رجلان النظر مفردين اشتتالا للامر لا يكون متعاقبة
 فعرفنا المتابعة لا تكون قبل معرفة صفة الفعل وبعد معرفة صفة الفعل يجوز ان يكون الفعل مصلوحي في حق النبي عليه السلام ولا يكون
 مصلوحي في حقنا فقد ارجح له ما لم يرجح لنا مثل حل التسبيح وصفه المنعم وجب عليه ما لم يجب علينا مثل فعله الليل وصلوة الفجر واذا كان
 كذلك وجب التوقف الى ان يظهر وصف الفعل بالليل والى ان يقوم دليل الشركة واحتج من قال بوجوب الاتباع بالنصوص الموجبة
 لطاعة الرسول واتباعه على الاطلاق مثل قوله تعالى واتبعوه لعلمكم تتقون اطيعوا الله واطيعوا الرسول قل ان كنتم تحبون
 الله فاتبعوني يحكم الله فان هذه النصوص وانما لها وجوب اتباعها مطلقا من غير فصل بين الفعل والقول وتمسك الكثر بان
 الاباحة سبب التاتية في حقه بيمين لتحقته في كل الافعال فوجب اتباعها ولو لم يجب اثبات غير ما لا بدليل لوقوع الشك فيه ولما
 ثبتت الاباحة في حقه لم يجوز متابعتها في الايدل لان قد ثبت اختصاصه عليه السلام باباحته لبعض الافعال لما ذكرنا وثبتت مشاركة
 الامة اياه في البعض وهذا الفعل كمثل الوجبين على السواء فيجب التوقف حتى يقوم دليل ترجيح احد الوجبين ووجه القول لمخاره وهو
 قول الجصاص ما اشير اليه في الكتاب ان الاتباع هو الاصل في حق رسول الله عليه السلام لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة فهذا تخصيص على جواز التماسه في افعاله وقال الله تعالى فلما قبض زيد منها وطرا وبنا كما يليك ليكون على المؤمنين
 حجة في ازواج او صياحهم فيه بيان ان ثبوت اصل في حقه مطلقا وليس بثبوت في حق الامة الا ترى انه نص على تخصيصه فيما كان
 فهو مخصوصا به لقوله فالقصة لك من دون المؤمنين وهو النكاح بغير مهر فلم يكن مطلقا فعله وليلا الامة في الاقدام على مثله
 لم يكن كقوله تعالى فالقصة لك من دون المؤمنين فائدة فان اختصاصه ثابته بدون هذه الكلمة وهذا ان الرسل اية الله
 بهم فالاصل في كل فعل منهم جواز الاقتداء بهم الا ما ثبت فيه دليل اختصاصه واذ كان الاصل بهذا في كل فعل يكون منهم بصفة
 الخصوص يجب بيان اختصاصه بمقارنا به اذا الحاجة تاسيته اليه عند كل فعل يكون حكمه بخلاف هذا الاصل والاسكوت من البيان
 بعد تحقق الحاجة اليه دليل لسنه فترك بيان اختصاصه يكون وليلا على انه من جملة الافعال التي هو فيها قدوة امته فاحتمل
 ان عند النبي احسن الاصل هو الاختصاص والاشتراك لعرض وعنده ابي بكر الجصاص الاصل هو الاتباع والخصوصية بعارض و
 العارض لا يثبت الا بدليل ثم ايشخ رحمه الله قسم افعاله القصصية سوى الزلة على اربعة اقسام فرض وواجب ومستحب ومباح متبا
 للتخصيص فحب السلام وممسك لائمة رحمهما الله وقسمها القاضية الامام ابو زيد وسائر المولى على ثلاثة اقسام واجب ومستحب
 وسباح واداء بالواجب الفرض وهو اقرب الى الصواب لان الواجب الاصطلاح اثبات بدليل في اضطراب ولا يتصور ذلك في
 حقه عليه السلام لان الدلائل الموجبة كلها قطعية في حقه ويمكن ان قيل على ان المراد تقسيم افعاله بالنسبة اليها وبينه يتحقق فيها
 الواجب الاصطلاح لقصور ثبوت وجوب بعض افعاله في حقنا بدليل مضطرب قوله وتيسر بالسنان بيان طريقة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اظهار احكام الشرع بالاعتقاد واختلف في هذا الفصل ولجميع عندنا انه كان دليل الاجتهاد واذا انقطع طمعه عن الحق
 فيها ابتلى به وكان لا يترك على الخطا فاذا قرع في حق من ذلك كان دلائل قاطعة على الحكم بخلاف ما يكون من غيره من البيان

بالرأى وهو نظير الالهام فانه محبة فاطمة في حقه وان لم يكن في حق غيره هذه الصفة لاختلاف في انه عليه السلام كان يبين الاحكام
بالوحى وان ذلك المنصب مختص به لانه بعث مينا لما اوصى اليه من اشرار والاحكام وامر بتبليغه الى الناس فكان ذلك من خصمه
لا شركة لامدفيه بلا محبة واختلاف في كونه متعبا بالاجتهاد فيما لم يوح اليه من الاحكام فانكرت الاشعية واكثر المعتزلة كون
الاجتهاد خطأ للنبي عليه السلام في الاحكام الشرعية وقالت عامة اهل الاموال كان لا يصل في احكام اشيع بالوحى والراى
جميعا وهو مستقول عن ابي يوسف حسن اصحابنا وهو مذنب بالكل والشافعية وعامة اهل الحديث وقالوا كثر اصحابنا بانه كان متعبا
بانتظار الوحى في حادثة ليس فيها وحى فان لم ينزل الوحى بعد الانتظار كان ذلك دلالة الاذن بالاجتهاد ثم قيل مدة الانتظار
مقدرة بثلاثة ايام وقيل بمقدرة نحو فوت الفرم وذلك يختلف بحسب الاحداث تمسك الفريق الاول بقوله تعالى وما ينطق عن
الروحى ان هو الا وحى يوحى اخبرانه لا ينطق الا عن وحى واحكم المصادر عن الاجتهاد لا يكون وحيا فيكون داخل تحت الشك وبان
النبي عليه السلام كان ينصب احكام الشرع ابتداء والاجتهاد راسى العباد ومحمّل الخطأ فلا يصلح لتبليغ الشرع ابتداء لان ذلك
حق الله تعالى فكان اليه نصيبه لا الى العباد ونبيه ان المصير الى الراى الذى هو محتمل للخطأ انما يجوز عند الضرورة حتى لم يحجب الاستعمال
مع وجود النص الضرورة انما ثبت في حق الامة لا في حق اذابه في ما تيمم في كل وقت فكان اشتغاله بالرأى كاشتغاله بالنسب
مع وجود النص تمسكت العامة لقوله تعالى فاعتبروا يا اولى الابصار امر بالاقتدار عاما لا دلى الابصار اذ المراد من البصر البصيرة
والنبي عليه السلام اعظم الناس بصيرة واصفاهم سريرة واصوبهم اجتهادا واحسنهم استنباطا فكان اولى بهذه القضية وبالذوق
تحت الخطاب وبجدىث التلميح فانه عليه السلام اعتبر فيه دين المذكي من العباد وذلك لبيان بطريق القياس بان الاجتهاد
يسبغ على العلم بمكانة النصوص والوقوف على طريق الاستعمال ورسول الله عليه السلام اهل الناس في ذلك حتى كان يعلم المشقة
الذين لا يعلم احد من الامة وبعد العلم بالمعنى الذى هو متعلق احكام والوقوف على طريق الاستعمال لا وجه لمعنه عن ذلك لانه
نوع محرم وذلك لا يلحق بملو ورجية مع اطلاق غيره فيه وجه القول المختار ان النبي عليه السلام لم يرم بالوحى غالب احواله لانه
لا يتخلل عن الوحى والرأى ضرورى فوجب عليه تقديم طلب النص بانتظار الوحى لاحتمال صابة النص بنزول الوحى كما وجب على
المقيم طلب الماء في موضع ريح وجودة فصار انتظار الوحى في حقه كطلب النص النازل الخفى بين النصوص في حق سائر المجتهدين
ومدة الانتظار باقية ما دام رجاء نزول الوحى باقيا فاذا خاف ان تنفوت الحادثة بلا حكم فحينئذ ينقطع طمعه عن الوحى فيحكم بالرأى
ثم اجتهاد عليه السلام لا يقتل الخطأ عند اكثر العلماء لان الامر بابتهامه في الاحكام بقوله عز اسمه فلا دريك لا يؤمنون حتى يحكموا
فيما شئتم بينهم ثم لا يجدر وانفسهم خرجا مما قنيت وبغير ذلك من الايات فلو جاز الخطأ فيه لكانا مومنين باتباع الخطأ وذلك
غير جائز وعند اكثر اصحابنا يتحمل الخطأ بدليل قوله عز اسمه عفا الله عنكم لما ذنبت لهم فانه يدل على انه اخطأ في الاذن
لهم وبدليل نزول الكتاب في اسارى بدر وغيرهما من الدلائل لكنه لا يتحمل القرار على الخطأ لما ذكرنا انه يودى الى الامر باتباع
الخطأ فاذا قرأ الله تعالى على اجتهاده دل انه كان هو الصواب فتوجب علم اليقين كالنص فيكون مخالفة حراما وكفر اجمالا
اجتهاد وغيره من الامة حيث يجوز مخالفة المجتهدين لانه احتمال الخطأ والقرار عليه جائز ان في حق الامة فلا يتعين الصواب
في حق احد وان كان الحق لا يعدوهم فجز كل واحد مخالفة الاخر بالاجتهاد الاحتمال الصواب في اجتهاده واحتمال الخطأ

نے اجتہاد غیرہ و جو اسی الاجتہاد نے انہ قطعاً من النبی علیہ السلام و ان فیہ نظیر الامام و ہوا لفظہ فی القلب من غیر غرض
 فی نفع استدلال بحجۃ فانہ حجۃ قاطعہ فی حق النبی علیہ السلام حتی کہ بحجۃ واحد مخالفۃ بوجہ التیقن بانہ من عند اللہ تعالیٰ و معصیت
 من القرار علی الخطاء و الامام غیرہ لیس بحجۃ اصلاً و الیقین و المعصیۃ و عدم دلیل یدل علی انہ حجۃ و اما تسک بحکم بقولہ تعالیٰ
 و ما یطیع عن الہوی ان ہوا لا یرعی یوسے ففاسد اذ لا دلیل فیہ علی موقع النزاع فانہ نزل فی شان القرآن و لما دہم لفظ
 انہ افتراء من عندہ فکان معناه ان ما یطیع بہ قرآنہ و ہو لا من ہوی لا ان ما یطیع بہ مطلقاً کذلک و لکن سلما ان المراد بہ التکلیف
 فلا نسلم ان اجتہادہ مع التقریر علیہ لیس ہوی بل ہو ہوی باطن لان تقریرہ علی اجتہادہ یدل علی نہ ہوا الحق حقیقہ کما اذا ثبت بالوہی
 ابداً و اقولہ و ما یصلح سنتہ نبینا شرک من قبلہ و القول الصحیح فیہ ان ما قصہ اللہ تعالیٰ و رسولہ منها من غیر الکافیہ من اجل انہ
 شرعیۃ رسولنا لا ما لما یقین الی اثبت النبی علیہ السلام و صارت شرعیۃ لہ لما سنتہ کانت من سنتہ و اعلم انہ یجوز ان یعبد اللہ تعالیٰ
 بنسبہ بشریۃ من قبلہ من الانبیاء و یا مرہ باتباعہا و یجوز ان یتعبدہ بالنسبہ عن اتباعہا و لیس فیہ ذلک استبعاد و لا استنکار فان مصباح
 العباد قد یقف و قد یختلف فیجوز ان یکون لفظہ مصلیہ فی زمان النبی الاول و ان الثانی و یجوز حکمہ و یجوز ان یکون مصلیہ فی زمان
 الاول و الثانی و یجوز ان یتکلف الشرائع و یتفق الا ان العلماء اختلفوا فی وقوع التعبد بہا فی موضعین احدهما علیہ السلام بل کان
 متعبد بشرع احدہن الانبیاء قبل البعث فابی بعضہم ذلک کابی الحسن البصری و جماعۃ من المتکلمین و اثبتہ بعضہم مختلفین فیہ ایضاً
 فقیل کان متعبد بشرع نوح و قیل بشرع ابراہیم و قیل بشرع موسیٰ و قیل بشرع عیسیٰ و قیل کما ثبت انہ شرع و توقف فیہ لبعضہم کالغزالی
 و عبد الجبار و محل بیان ہذہ المسئلۃ اصول التوحید و الثانی ان النبی علیہ السلام بعد البعث و امثہ بل کانوا متعبدین بشرع یلقون
 و بنسبۃ الکتاب فذهب کثیر من اصحابنا و عامۃ اصحاب الشافعی و طائفتہ من المتکلمین الی انہ علیہ السلام کان متعبد الشرائع من
 قبلنا من الانبیاء و ان کل شرعیۃ تثبت للنبی فیہ باقیۃ فی حق من بعده الی قیام الساعۃ الا ان یقوم الدلیل علی الانتساع فیہ
 ہذا یؤید منا شرعیۃ من قبلنا علی انہا شرعیۃ ذلک النبی علیہ السلام الا ان ثبت فلنحکم و ذہب اکثر المتکلمین و طائفتہ من اصحاب
 الشافعی علی انہ علیہ السلام لم یکن متعبد الشرائع من قبلنا و ان شریعہ کل نبی منہی بوفاتہ او بعثت فیہ اخر الا تکمل التوقیت و
 الانتساع فطعن ہذا لا یجوز اعمل بہا الا بما قام الدلیل علی بقائہ و قال بعضہم یلزمنا العمل بالقل من شرائع من قبلنا فیما لم یثبت نہا
 علی ان ذلک الشرعیۃ لبینا و لم یفصلوا بین ما یصلح معلوماً نہا من قبل بل للکتاب او براۃ المسلمین عما یرسیم من الکتاب و من
 ما ثبت من ذلک بیان فی القرآن و اسنتہ و ذہب اکثر شافعیان رحمہم اللہ شہم اشہخ ابو منصور و القاسمی الامام ابو زید و الشیخان
 شمس الائمۃ و غیرہ الاسلام و عامۃ المتأخرین الی ان اثبت بکتاب اللہ تعالیٰ انہ کان من شریعۃ من قبلنا و بیان من الرسول
 یلزمنا العمل علی انہ بشریۃ نبینا ما لم یطہرنا سقہ فاما ما یلزم نقلہ من الکتاب او بغیرہ المسلمین من کتبہم فانہ لا یجب اتباعہ لقیام دلیل بوجہ
 العلم علی انہم حر فوالکتاب فلا یتبر نقلہم فی ذلک و لا فہم المسلمین ذلک من کتبہم التوہم ان المنقول لہم من جملة ما حر فوا و یلزم
 و کذا لا یتبر قول من سلم نہ فیہ لانه انما یرف ذلک بطاہر الکتاب او بتقل جماعتہ و لا جماعۃ فی ذلک لما قلنا اصح الفریق الاول بقولہ
 اولئک الذین ہدی اللہ فبداۃ ہم اقتدرہ امر النبی علیہ السلام بالاقترار سجدۃ الانبیاء و الہدی اسم لایمان و اشراعیہ جمیعاً لا
 الاجتہاد و یقتضی بالکل فیجب علیہ اتباعہ بشرعہ و یقولہ تعالیٰ نعم او جئنا لیک ان تسمع لایاہم خفیفاً و الامر للوجوب و بان الرسول لہدی

و احتياطاً في امر الدين ولا حجة لهم في قوله تعالى ولكل جعلنا حكمه شعرة ومننا حاله لا يدل على نسخ الاصل بل هو لا يدل على استلزامها بالكلية فبما ينسب لغيره
 شرعية للتأخر قوله والمحقق به حتم بما لا يشك باب متابقة اصحاب النبي قال ابو سعيد البرقي تقليد الصحابي واجب تترك بالقياس
 لاحتمال السماع والتوقيف لفضل اصحابهم في نفس الراي بشهادة احوال التنزيل وسفره اسبابه وقال ابو الحسن الكرخي رحمه الله لا يجوز
 تقليد الصحابي الا فيما لا يدرك بالقياس وقال الشافعي لا يقلد احد منهم وبه اختلف في كل ما ثبت عنهم من غير اختلاف فان بينهم من غير ان ثبت
 بلغ غير قابلية مسلمة واما ان اختلف في نفسه فالحق لا يرد واقاويلهم محي لا تكمل لاحد ان يقول بالراي قولاً خارجاً عن قواعدهم ولا يستقل به
 بالبعض بالتعارض لانه تعين وجه الراي لما لم تجز الحاجة بينهم بالحدوث لم يفرغ محل القياس بالانحياز فان بعضهم في الفتوى يجوز تقليد غيره ببعض مشايخنا
 خلافاً للبعض لان شبهة السماع لما تحققت في قول الصحابي ناسبان ليقول باخر اقسام السنة اذ الشبهة بعد احقية في الرتبة لا ان
 ان فذهب الصحابي اما كان او حاكماً او مفتياً ليس بحجة على صحابه اخرنا المخالفات في كونه محبته على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين
 فقال ابو سعيد البرقي وابو بكر الرازي في بعض الروايات وجماعة من اصحابنا انه حجة وتقليده واجب تترك بقوله او يذهب القياس
 وهو مختار للفتن واسم اليسر والمصنف وهو يذهب اليه والحمد لله بن خليل في احد الروايتين وانشأه في قوله القديم وقال ابو اسر
 الكرخي وجماعة من اصحابنا لا يجوز تقليده الا فيما لا يدرك بالقياس واليسيل القاض الامام ابو زيد على ما يشير اليه تقريره في التوقيف
 وقال الشافعي رحمه الله في قوله لا يجزى تقليد احد منهم وان كان فيما لا يدرك بالقياس واليه ذهب الاشاعرة والمتنزهة ومنهم من جوزه
 التقليد وان كان لا يوجب التقليد بطلان الانسان غيره فيما يقول او يفعل متفقاً للحقيقة فيه من غير نظر وتامل في الاليل كان هذا
 المتبع جعل قول غيره او فعله فمادة في ضعفه من غير مطالبة دليل فقلناه الا يكون اتباع الصحابة تقليداً حقيقياً لانه عمل بالدليل سعة
 التقليد تا لا بنيا الا انه سعة تقليد باعتبار الصورة تسلك القالون بعدهم جواز تقليد الصحابة بانه قد ظهر فيهم انفسهم بالراي طهوا
 لا وجه للاكراه واحتمال الخطا في اجتماعهم ثابت لكنهم غير معصومين من الخطا وكسائر المجتهدين الاتري ان كان يخالف بعضهم بعضاً
 ويرجع الواحد منهم من فتواه الى فتوى غيره وكانوا لا يدعون الناس الى قولهم ولولم يكن متملاً للخطا لما جاز لهم مخالفة اباهم واولادهم
 عليهم دعاء الناس اليه وقد قال ابن مسعود ان اخطأت فمئة وسن الشيطان واذا كان قول الصحابي متملاً للخطا لم يجز لمجتهد اخر
 تقليده كما لا يجوز تقليد السابقين ومن بعدهم من المجتهدين ولان قول الصحابة لو كان حجة لكان حجة لكل منهم اعلم وافضل من غيرهم
 لما ثبتهم التنزيل وسماهم التاويل وقومهم من احوال النبي عليه السلام ومرواه من كلامه على ما لم يقف عليه غيره ولو كان كذلك لكان
 قول لاعلم والا فضل صحابياً كان او غيره حجة على غيره لوجود العلة والامر بخلافه اذ ليس للمجتهد تقليد من هو افضل منه ثم انشأه
 لم يفرق بين ما لا يدرك بالراي من المقادير ونحوها وبين غيره لانه يجوز انما افعي فيما لا يدرك بالقياس لغيره ولعلنا ولا يكون كذلك
 ومع جواز ان لا يكون دليلاً لا يلزم فيه كالا اجتماعاً لما احتمل ان لا يكون دليلاً لا يكون حجة على مجتهد آخر الا ان كان قول السابقين
 وسائر المجتهدين فيما لا يدرك بالراي ليس بحجة مع انه لا يظن بهم المجازفة والكذب وكذا قول الصحابي وافر ابو الحسن الكرخي ومن
 تابعه فيما يقبل قول الصحابة فيما لا يدرك بالقياس لتعين جهة السماع فيهم اذ لا يظن بهم المجازفة في القول ولا يجوز ان يحل قولهم
 على الكذب فان الدين انتقل اليها بر دأيمهم وفي حل قولهم على الكذب والباطل تفسيقهم وذلك يبطل روايتهم ولا مدخل للراي
 فيه فتعين السماع وصار فتواه فيه كرواية من رسول الله عليه السلام بخلاف قول السابقين حيث لم يكن حجة لان احتمال اتصال

قولہ بالسمع کیونکہ بواسطہ و تلک بواسطہ لایکین اثباتاً بغیر دلیل و بدوئنا لاثبت السماع بوجہ فاما الصحابہ
فقد کان مصاحباً لمن نزل علیہ الوحی فکان الاصل فی حقہ السماع فلا یجوز قولہ منقطعاً عن السماع الا اذا ظہر دلیل غیبر
وہو الرامی و لم یوجد فلا یتبث الانقطاع بالاحتمال الیہ اشیر فی التقریم سے انا لانسلم ان الفتوے فیما لا مدخل للراوی
فیہ قد وجد من بعد الصحابۃ من غیر ظہور یس کما نقل عن الصحابۃ و لو ثبت عنہم قول فیما لا مدخل للراوی فیہ قلنا
انہ سبب سے نقل و کجملنا حجتہ و ایضاً و لکنہ لم یتبث و اتجہ القائلون بوجوب التعلیل بالنص و ہو قولہ تعالیٰ و انما استقیم
الا ولون من المهاجرین و الانصار و الذین اتبعوہم باحسان مع الصحابۃ و التابعین لہم باحسان و انما استقیم
التابعون لہم ہذا المذہب علی اتباعہم باحسان من حیث الرجوع الی راسخ و من الرجوع الی الکتاب و السنۃ
لان فی ذلک استحقاق المذہب باتباع الکتاب و السنۃ لا باتباع الصحابۃ و ذلک انما یكون فی قول و بدوئنا لہم و لم
یظہر من بعضهم فی خلاف فاما الذی فی اختلاف بنہم فلا یكون موضع استعماج المذہب فانہ ان کان یتحقق المذہب
باتباع البعض یتحقق الذم تبرک اتباع البعض فوقع التعارض فکان النص دلیلاً علی وجوب تعلیلہم اذالم
یوجد بنہم اختلاف ظاہر کذلک لہم ان و یا لم یقول و ہوسن و مہین کما اشیر الیہا فی الکتاب احبہما ان احتمال
السمع فی قول الصحابۃ ثابت بل الظاہر الثالث من حالہ انہ لیتبہ بالخبر و انما لیتبہ بالراے عند الضرورة و
تشاور القراء لاحتمال ان یكون عندہم خبر و اذالم یجوز لیتبہ بالقیاس و قد ظہر من عادۃہم انہم کانوا یتسکتون عن
الاسناد و عند الغموض اذا کان عندہم خبر یوافق فتوایہم کما کانوا یتسکتون الی اللبۃ علیہ السلام لان الواجب
بیان حکم عند السؤال لا غیر و اذا ثبت احتمال السماع فی قولہ بل ہو الاصل فیہ کان مقدماً علی الراے الذی یس
مسند صاحبہ خبر یواقفہ و یقرہ فکان تقدیم قول الصحابہ من ہذا الوجہ بمنزلۃ تقدیم خبر الواحد علی القیاس و
الثانی و الیہ اشیر بقولہ و لفضل صاحبہم ان قولہ کان صادراً عن الراوی فی الصحابۃ اقوی من رامی غیرہم لانہم شاربوا
طریق رسول اللہ علیہ السلام ستمہ بیان احکام الحواث و شاید و الاحوال الیہ نزلت فیہا النصوص و المحال
الیہ تنبیہ باعتبار الاحکام و لہم زیادہ جد و حرص فی بذل مجهودہم فی طلب الحق و القیام بما ہو بسبب قوام الدین
و زیادۃ احتیاط فی حفظ الاحادیث و ضبطہا و التامل بالانص عندہم فیہ غایۃ التامل و فضل درجۃ لیس
ذلک لہم فی ذہم المعانی ترجیح راہیم علی راے غیرہم و عند تعارض الرایین سنا اذا ظہر لاحد ہما نوع ترجیح
و جب الاخذ بذلک فلذا اذا وقع التعارض بین الرای الواحد منا و راے الواحد منہم و جب تقدیم راہیم راہیم
لما ہذا قوۃ فی راہ من الوجہ الیہ ذکرنا ہا و بما ذکرنا خرج الجواب عن قولہم انہ محتمل فلا یجوز تعلیلہ لانا و ان
سئلنا ذلک و لکن لیست الدلائل المتعلیہ علی منط و احد فان خبر الواحد مع امتکالہ معتد علی القیاس و کذا
قول الصحابہ رضی اللہ عنہ لکونہ اقرب الی الصواب لکونہ اقرب الی الصواب لکونہ اقرب الی الصواب لکونہ اقرب الی الصواب
علی تاویل غیرہ و لم یتبر فیہ ہذا الاحوال و کذا فی الفتوے بالراے قلنا التاویل یكون بالتامل فی وجہ
اللغة و معانی الكلام و لامزیۃ لہم فی ذلک الباب علی غیرہم من یعرف معانی اللسان یتقدم

اللسان فانما الاجتهاد في الاحكام فانما يكون بالتأمل في معاني النصوص التي هي اصل في احكامهم شرع وذلك يختلف باختلاف
الاحوال ولا جلة ظهرت لهم لزمية بشهادة الاحوال على غيرهم ممن لم يشاهدوا بين الشيخ محل النزاع بقوله وبهذا الخلاف اسي اختلاف المذاهب
في كذا ذكر في الميزان وصورة المسئلة اذا اورد قوله عن الصحابي في حادثة لم يحتمل الاشتغال فيها بين الصحابة بان كانت مما لا يقع به
البلوى والحاجة لكل ولم يكن من باب ما اشتهر عادة ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين ولم يرو عنه غيره من الصحابة خلاف
ذلك فاما اذا كان القول في حادثة من جهة الاشتغال لا محالة ولا يحتمل اخفاها بان كانت اسماحة والبلوى نعم العامة واشتهر
مثليها فيما بين اخصا ولم يظهر خلاف من غيره فيه فهذا اجماع يجب العمل به وكذا اذا اختلفوا في شيء فاحتجوا لا يلزم واذا اختلفوا
الى آخره في الكتاب وفي بعض النسخ وصورة المسئلة فيما اورد قوله من الصحابي فيما يذكرك بالقياس ولم ينقل عن غيره
تسليم ولا انكار واذ كان ووده فيما لا يذكرك بالقياس كان حجة بلا خلاف بين اصحابنا ولو نقل من غيره تسليم كان اجبا
فلا يجوز خلافه ولو نقل من غيره رواه كان ذلك اختلافاً فاشتم في ذلك الحكم بالراسي ذلك يجب الترجيح او العمل عند
تعدد الترجيح بانها اشار وعدم جواز احداث قول آخر لانهم اذا اختلفوا على قولين او اقوال فقد اجمعوا على انحصار الاقوال
فيما قالوا ضرورة تعدد اجتماعهم على الخطأ وخروج الحق عن اقوالهم فكان القول انما يخرج عن اقوالهم خطأ رقيقين فيكون هو السقط
البعض البعض اسي لا يسقط بعض الاقوال بعضها ولا يطلب فيها تاسيخ ليعجل الآخرنا سخا للمقدم لانهم لما اختلفوا اذ لم يحل
بينهم بالسماح من النبي عليه السلام تعيين وجه الراسي والاجتهاد في اقوالهم محل القياس في حل قول الصحابي محل القياس فصار
تعارض اقوالهم كعارض وجوه القياس في التسخ في القياس فكذا في اقوالهم بل يجب الترجيح ان المكن في العمل المجتهد بانها
بشهادة القلب قوله واما التابعي فكذا اجمعوا ان التابعي اذا لم يبلغ درجة الفتوى في راسن الصحابة ولم يراهمهم في الراسي كان مثل سائر
امية الفتوى من السلف لا يصح تقليده اكان ممن ظهر فتواه في راسن الصحابة كالحسن البصري رده وسعيد بن المسيب رده
الشيخ في الشيع وشريح ومسروق ويعقوبه فعن ابي حنيفة واثان احدهما انه قال لا اقلدهم رجال اجتهدوا ونحن رجال اجتهدوا وهو
الظاهر من المذهب والثانية ما نقل عن النوازل ان كان من امية الفتوى في راسن الصحابة في الفتوى وسوغوا الاجتهاد فانما اقلدهم لانهم لما
سوغوا الاجتهاد اذ رخصهم الصحابة في الفتوى صار مثلهم تسليماً من احمة اياهم الا ترى ان علياً تمسك الى شريح وكان عمر رضي الله
ولاه القضاة مخالفاً لغيره في رد الشهادة الحسن رضي الله عنه كالمقاربة وكان من راسي على من جاوز الشهادة الابن لابي خالف
مسروق ابن عباس في النذر بدمج الولد فاجب مسروق فيه شاة بعد ما وجب ابن عباس فيه مائة من الابل فرجع الى قول مسروق
سل ابن عمر رضي الله عنهما سئله فقال سلوا عني سعيد بن جبير فهو اعلم بامني وكان السن بن مالك فمضى الله عنه اذا سل عن مسألة
فقال سلوا عنها سولانا احسن فثبت ان الصحابة كانوا يسوغون الاجتهاد للتابعي ويحبون الى اقوالهم ويعزونها من جملة من اعلم لما
كان كذلك يجب تقليدكم تقليد الصحابة وجه الظاهر ان قول الصحابي انما جمل من الاحتمال السماع وبفضل اصابتهم في الراسي بركة
صحبة النبي عليه السلام وذلك مقتضى ان حق التابعي وان بلغ درجة الاجتهاد اذ اجمعهم في الفتوى لا حجة لهم فيما ذكره اسر لا يشك
لان غاية ذلك انهم صاروا مثلهم في الفتوى وراهمهم فيها وان الصحابة رضوا سلوا العلم والاجتهاد ولكن المعاني التي هي
عليها وجوب التقليد وجواز من احتمال السماع وشأبه احوال التنزيل بركة الرسول صلى الله عليه وسلم فمقتضى في حكمهم صلا فلا يجوز

تقليد هم بحال كذا في ادب القاضي للصدر الشنيد والقد علم بالصواب

باب الاجماع الاجماع في اللغة هو الغرم يقال اجمعت فلان على كذا اذا غرم عليه ومنه قوله تعالى اخبارا فاجموا امركم اي
 اؤمروا عليه وقوله عليه السلام لا يصح من لم يجمع الصيام من الليل اي لم يجمع عليه والاتفاق ايضا ومنه قوله اجمع القوم على كذا اي
 اتفقوا عليه والفرق بين المجتدين ان الاجتماع بالمعنى الاول يتصور من واحد بالمعنى الثاني لا يتصور الا من اثنين فما فوقهما وفي اشتراك
 بوجوبه عن اتفاق المجتدين من هذه الامور في كل عصر على امر من الامور فاري بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد او القول او
 الفعل واذا طبق بعضهم على الاعتقاد وبعضهم على القول او الفعل الدالين على الاعتقاد واحترز بلفظ المجتدين باللام لم يجمع
 للجمع عن اتفاق غيرهم كالعادة والاتفاق بعضهم ويقولون من هذه الامة عن المجتدين من ارباب الشرائع السابقة وتلك
 في كل عصر عن اربابهم ان الاجماع لا يتم الا باتفاق المجتدين جميع الاعصار الى يوم القيمة لتناول افظ المجتدين جميعهم وانما
 قيل على امر من الامور ليكون متناولا لافاقه او المفعول والاثبات والنفي والاحكام العقلية والشرعية وهذه التعريفات هي
 على قول من لم يعتبر موافقة العوام ومخالفتهم في الاجتماع اصلا فلان من اعتبر موافقتهم فيما لا يحتاج فيه الى الراس فشرط فيه
 اجتماع الكل كما يشي اليه كلام المصنف رحمه الله تعالى في هذا ان يقال هو الاتفاق في كل عصر على امر من الامور من جميع من
 هو اله من هذه الامة فقوله من هو اله يشي الى المجتدين فيما يحتاج فيه الى الراس دون غيرهم ويشتمل الكل فيما لا يحتاج فيه الى
 الراس فيصير جامعاً ومانعاً ومقطوعاً بما عند عامة المسلمين من اهل الاديان من لم يجعله حجة مستلزمة لاجلهم النظام و
 القاشالي من المعتزلة واخواجه واكثر الروافض متمسكين بان وقوعه سقيم لانه لا يمكن ضبط اقوال ارباب العلماء مع كثرة تباينهم
 الاتري ان اهل بغداد لا يعرفون اهل العلم بالمشرك بالمشرك فنعلم ان يعرفوا اقوالهم في احوادث فثبت ان معتزلة قول
 الامة باجمعهم في احوادث معتزلة وكيف يتصور اتفاق اربابهم في احوادث مع تفاوت افطن والفرق واختلاف المذاهب المطالب
 اخذ كل قوم جزءا من اساليب الظنون فيكون تصويها جماعهم في الحكم المظنون بمنزلة تصوير العالمين في صيغة يوم على قيام او
 تعود او اكل نوع من الطعام ونحوه فاسد لان الاجتماع كما كانت تتصوره اهل الاخبار المستغنية فيكون متصورا في الاحكام ايضا لانه
 كما يوجد سبب يدعو الى اجتماعهم على الاخبار المستغنية فيوجب دعوا الى اجتماعهم في احوالهم والاشياء التي يمنع عن نقل عادة اذا لم يكونوا
 مجتدين باحثين فاما اذا كانوا كذلك فلا اختلاف في القرائن فيما يمنع من الاتفاق فيما هو من اهل الدنيا يوجب من حيث لا يخفون فيه بل يوجب
 اجتماعا لكل بالنظر فيه الى حكم واحد ويطلب جميع ما ذكره بالافق فاما العلم عند الراس فيجتمع الصواب على تقديم بعض القاطع على
 باليس كذلك وباجماع جميع اخصاف التسمية في الصلوة باجماع جميع الشافعية على اطلاق النكاح بغير وفي الوقوع
 واصل احوال زيادة وتمسك العامة الكتاب السنة والمقول ان الله يقول لا تعبدوا الا الله لا شريك له ان الله قد علم ان الله لا يعبد الا الله
 وتبع غير سبيل المؤمنين قوله تعالى ولله حنم وجه التمسك بانه تعالى نوعا على متالفة غير سبيل المؤمنين كما توعد على مخالفة
 الرسول عليه السلام وسوسى بينهما في اتباع السبيل له بخلاف اللسان لنفسه لا دعوها ولم يكن ذلك محرما لما توعد عليه
 فلما حسن احوال بينه وبين مشاورة الرسول في الوعيد لا يحسن اجمع بين الكفر والكل بخلاف البراءة في الوعيد لا يجرم اتباع غير سبيل المؤمنين
 وجب اتباع سبيلهم فيكون الاجتماع حجة لانه سبيلهم لا منتهى لقول من يقول ان اتباع غير سبيل المؤمنين توعد عليه بشرط مشاورة الرسول

فلا يثبت التوبة يومها اذا لم يلحق بالشروط معدوم قبل وجود الشرط لانه قد ثبت ان المشاققة بالفرد باسبب استحقاق الوعيد لقولنا
ومن يشاقق العبد ورسوله فان الله شديد العقاب وقد ساعدنا الله في ذلك وليكن المجموع سببا لاستحقاق العذاب بل يثبت
ان لا يكون المشاققة بالفرد باسبب ادوات النفس والاجتماع وان كانت المشاققة بالفرد باسبب كالان اتباع بالفرد سببا لغيره
اذ لم يجعل سببا له لم يبق له ذكره فانه وصار كقولنا تعالى والذين نأيدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بحق و
لا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثاما في ان كل واحد من هذه الامور الثلاثة سبب الاثم قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
وكونوا مع الصادقين فوجه التمسك به بانه تعالى امرنا ان نكون مع الصادقين والمراد من الصادق هو الصادق في كل الامور
اذ لو كان المراد به الصادق في البعض لزم منه الامر بواجبة لكل الشخصين لان كل واحد منهما صادق في البعض الامر ثم لا يجوز ان يكون هذا
امرا بالمتبع في بعض الامور لانه غير مبين في هذه الآية فيلزم منه الاجمال والتعليل ثم نقول انك الصادق في كل الامور التي يجب متابعتها
كل الامور اما مجموع الامة او بعضهم والثاني باطل لان التكليف بالكون معهم يستلزم القدرة عليه ولا يثبت القدرة الا بمعرفة
ايمانهم وقد علم الغيرة انما لا تعرف احدا يقطع فيه بانه من الصديقين ثبت ان الصديقين الذين امرنا بالكون معهم مجموع الامة
وذلك يدل على ان الاجماع حجة واما السنة فما تطايرت الروايات عن الرسول عصمة هذه الامة عن الخطا بالغالط مختلفة على سائر
الاشقات من الصحابة لقوله عليه السلام لا تجمع امتي على الضلالة او على ضلالة لم يكن المصلحة امتي على ضلالة وفي كل على خطا بارادته لم يزل
حسنا فهو عند الله حسن عليكم بالسواد الاعظم من خرج من الجماعة قيد شبه فقد خلع ربقة الاسلام عن عنقه الى غير ما من الاحداث التي
لا يحصى كثيرة ولم تنزل كانت ظاهرة مشهورة بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم متمسكا بها في اثبات الاجماع من غير
خلاف فيما لا نكسر الى زمان النجاشي والعادة قاضية باجماله اتفاق مثل هذا الخلق الكثير مع تكرار الزمان واختلاف هذا بهم
همهم ودواعيهم مع كونها مجبولة على الاختلاف على الاحتجاج بما لا اصل له في اثبات اصل من الشريعة وهو الاجماع من غير ان يبينه
احد على فساد او اطالة او اجماله انك فيه واما المعقول فهو انه قد ثبت بالدليل القطعي ان نبينا عليه السلام خاتم الانبياء وشريعة الله مائة
يوم القيمة فتى وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع من الكتاب والسنة واجمعت الامة على حكمها ولم يكن اجماعهم وجبا وخرجوا عن
ووقعوا في الخطا واختلفوا في حكمها وخرجوا عن احوالهم فقد انقضت شريعة فلا يكون شريعة قطعا دالة فيؤدي الى الخلاف في
اجزاء الشريعة وذلك محال فجب القول بكون الاجماع حجة قطعية لتدوم الشريعة لوجود حتى لو يودي الى المحال وقد اعترضوا على هذه
الدالة بوجوده وقد ذكرنا بعضها مع اجوبتها في الكشف فلان طول هذا الكتاب يذكر باختلاف القائلين بان الاجماع حجة فبين في عقيدتهم الاجماع
قال بعضهم لا اجماع الا للصحابة وهو من ذهب داود ومن تابعه من اهل الطوائف من قبل في احاديث الروايات عنه لان الاجماع انما يصح
بعضه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما عرف والصحابة هم الاصول في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانهم كانوا هم الخا طبق لقوله
كنتم خير امة اخرجت للناس لقوله كذلك جعلناكم امة وسطا ومن غيرهم اذا اخطأ بقبول الموجود دون المعدوم ولانه لا بد في الاجماع من الغلظ
الكل واعلم بالاتفاق الكل لانياني الانبياء جميع المحصور كما في زمان الصحابة ايا في سائر الازمنة فيستحيل معرفة اتفاق المؤمنين
على شيء مع كثرتهم وتفرقهم في مشارق الارض ومغاربها وقال بعضهم هم الزيدية لانيانية من الروافض لان الاجماع الالعة الرسول
اسمى قرأته متمسكين بذلك بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ليطهركم اخبرني عن الرجس عنكم بكتب

انما احصاة الدلالة على اتفقنا عنهم فقط وانحطوا من الرجب فيكون منفي عنهم فقط ولقوله عليه الصلوة والسلام الى تارك فيكم
 الثقلين فان تمسكتهم بما لم تفلحوا الكتاب منه وعترتي حصرتمكم بجماعتهم لا يفد اقامة حجة على غيرهما وبانهم اختصوا بالشفعة
 النسب وكانوا اهل بيت الرسالة ومبطل الوحى والمهوى ووافقوا على اسباب التناول ومعرفته النادريل وافعال الرسول اقواله بكثرة
 الخاطئة فكانوا اولي بحضرة الكرامة وقال بعضهم لا اجماع الا لاهل المدينة نقل عن مالك رحمه الله انه قال اهل المدينة اذا اجمعوا على
 شئ لم يعد بخلاف غيرهم متمسكا بقوله عليه الصلوة والسلام ان المدينة طيبين تنفي خبثها كما ينفي الكبر خبث الكبر حيث اكدوا وخطا من
 انجبت فكان منفي عنهم واذا اتفق منهم وجبت متابعتهم ضرورة بان المدينة دار حجة النبي عليه الصلوة والسلام وموضع
 ومبطل الوحى وجميع الصحابة رضوا واستقر الاسلام وبنوا الايمان وفيما ظهر العلم ومنها صدر فلا يجوز ان يخرج الحق عن قول اهلها
 كيف وانهم شابهوا التزليل وجمعوا النادريل وكانوا اعرف باحوال الرسول عليه السلام من غيرهم فوجب ان لا يخرج الحق عن
 قولهم والصحيح عندنا ان اهلية الاجماع تثبت بصفة الاجتهاد والعدالة لان النصوص التي جعلت الاجماع حجة تدل على
 اشتراط ما ذكرنا اما اشتراط العدالة فلان حكم الاجماع ويكونون من اهل البيت بالهوية اذ الشهاداة كرامته لهذه الامة كما قال الله تعالى
 وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وهي تثبت بالعدالة وانفسا يسقط العدالة فمقتضى
 اهل الادارة الشهاداة ولا يوجب اتباع قوله لان التوقف في قوله واجب وذلك ينافي وجوب الاتباع الذي ثبت كرامته فثبت ان
 الفاسق ليس من اهل الاجماع وانه لا اعتبار بقوله وافق امر خالف ولهذا كان اتباع الهوى مانعا من اهلية الاجماع اذا كان
 صاحبه وداعيا اليه او اجانبه او غاليا اليه بحيث يكفر به لانه اذا كان يدعو الناس الى معتقده سقطت عدالته لا يتعصب
 لذلك تعصبا باطلا حتى يوصف بالسفاهة فيصير منافي امر الدين فلا يعتبر قوله في الاجماع وكذا ان تجن به اى لم يبال بما قال فاصنع
 وما قيل له لان ترك الميالات مسقط للعدالة ايضا وكذا ان غلا فيه حتى وجب الكفارة به لا يعتبر خلافه ووفاءه ايضا لعدم
 دخوله في امة المشرك ولها بالعصمة وان صلى الى القبلة واعتقده نفسه مسلما لان الامة ليست عبارة عن المصلين الى القبلة
 بل عن المؤمنين وهو كافر وان كان لا يرى انه كافر ما اذا لم يدع الناس الى عبادة ولم يغفل فيه فلا يعتبر قوله وخلافه فيما يضل به
 وهو معنى قول فيما يسبوا الى الهوى لانه اذا يضل لمخالفة تعصبا وجبا للعلم بكل قول كان بخلاف النص فهو باطل وفيما سوى
 ذلك يعتبر قوله ولا يثبت الاجماع مع مخالفة لانه من اهل الشهاداة ولما كان يعقوب الشهاداة في الاحكام وعند بعض العلماء
 لا يعتد بقوله في الاجماع اصله لان الاجماع حجة تثبت كرامته للامة وانه ليس من الامة على الاطلاق فلا يستحق هذه الكرامة وهو مختار
 شمس الائمة وصاحب الميزان واما اشتراط الاجتهاد فيها يحتاج فيه الى الرأى كتحصيل احكام النكاح والطلاق والبيع فيعتقد الاجماع
 فيه بالتفاق اهل الرأى الاجتهاد ولا يشترط اتفاق غيرهم حتى لو خالفهم بعض العوام فيما اجمعوا عليه لا يعتبر خلافه عند الجمهور لان الرأى العام
 باطل بالطلب للصواب اذ ليس له هذا الشأن وهو كالعصبي والمجنون في نقصان الامة ولا يغفر من عصمة الامة من انحطاد الاخصصة من تصديق الاخصا
 لا ينفذ قال الغزالي هذه مسألة فرضت لا وقوع لها اصل لان العلم العاقل نفوذ باليد الى من يدركه فيما اجمع عليه احواس فالعوام متفقون
 على ان الحق فيما اجمعوا عليه لا ينفذون فيه خلافا فهو مجمع عليه من جهة احواس والعوام ومن ليس من اهل الرأى لا ينفذون
 من العلماء حكمهم حتى لا يتعد بخلافه كما لشككهم الذي لا يعرف الا علم الكلام والكلام والمنفعة الذي لا علم له بطريق

الاجتهاد والحدوث الذي لا يصير له في وجود الراسي وطرق المقاسم والفتوى الذي لا معة ذلك بالادلة الشرعية في الاحكام لان
 هؤلاء باعتبار نقصان التمسك في ذلك الاحكام بمنزلة العوام وانما فيما لا يحتاج فيه الى الراسي ويشترك في ذلك انما هو
 العوام كالصلوة ونحوه وجوب الصوم والركوة ونحوها فيشتغل في انعقاد الاجماع فيه اتفاق الكل من انخاص والعوام حتى
 لو فرض خلاف بعض العوام فيه لا ينعقد الاجماع الا انه غير واقع وهو قول الا فيما يستغنى عن الراسي قوله ولا عبرة بقول
 العلماء وكثير تهم ذهاب بعض الاصوليين كما ما ام اكرمين وغيره الى اشتراط عدد التواتر في انعقاد الاجماع لان المجعدين
 اذا بلغوا حد التواتر لا يتصور لواطهم على الخطا مع اختلاف قرائهم وفطنهم ودعوة طابعهم الى الاختلاف كما لا يتصور
 توأهم على الكذب في الخبر فيصير قولهم حجة فاما اذا لم يبلغوا ذلك العدد فيقتضون انهم على الخطا كما يتصور على الكذب
 فلا يكون قولهم حجة وذميب الجمهور الى انه لا يشترط ذلك بل الاجماع من علماء الامة حجة وان كانوا ثلثة نص عليه في الفتوى
 لان الاجماع انما صار حجة كرامة لهذه الامة نصا لا لانقطاع توهم اجتماعهم على اخطا والفضل عقلا والادلة البسيطة المحببة
 لكونه حجة لا يختص بعدد دون عدد ولفظ الامة والمؤمنين يصدق على ادا دون عدد التواتر ويوجب عصمتهم عن اخطا وجوب اجماعهم
 واختلاف في انه لو لم يبق من المجتدين الا واحد بل بقي الحجة بقوله امرائهم قال يكونون من مضمون الدليل السمعى
 ان لا يخرج الحق من هذه الامة من غير تفصيل لانه اذا لم يوجد من الامة سواه صدق عليه لفظ التواتر تعالى ان ابراهيم
 كان امة قانتا منه خيفا والاصل في الطلاق حقيقة واذا كان امة دخل تحت النصوص الدالة على جمة الامة عن اخطا فيكون
 قوله حجة وتسهم من قال لا يكون حجة لان الاجماع شعرا بالاجماع واقل ما يكون ذلك انما يكون بين اثنين فلا يكون قول
 واحد اجماعا ولا حجة واجبة الاتباع وهو الاظهر ورايت في بعض النسخ ان اقل ما ينعقد به الاجماع ثلثة من علماء
 لان الاجماع مشتق من اجماعه واقل اجمع الصريح هو التلثة واليه اشار عبارة تسمى الامة رحمة الله حيث قال والاصح عننا
 انهم اذا كانوا اجماعة والتفقوا قولوا او فتوى من البعض مع سكوت الباقين فانه ينعقد الاجماع به وان لم يبلغوا حد
 التواتر قوله ولا بالثبات على ذلك حتى يموتوا ولا بالخلفه اهل الفتوى فيما نسبوا الى الفتوى ولا بالخلفه من الراسي
 نعم في الباب الا فيما يستغنى عن الراسي انقضت العصر وهو موت جميع من اهل الاجتهاد في وقت نزول احكامه بعد انقضاء
 على حكم فيما بشرط لان انعقاد الاجماع وصيرورة حجة عند البعض منهم احمد بن حنبل والوبكر بن نور كاشف في قول وعند
 الجمهور ليس بشرط وهو الاصح ذهب الشافعي رحمه الله واختلف القائلون بالاشتراط في فائدة فقال احمد بن حنبل وهو
 من تابعه من جواز الرجوع قبل الرجوع قبل الانقراض لا يدخل من سجدت في اجماعهم واعتباروا فنعقد الاجماع حتى لو اجتمعوا وانفردوا
 مصرين على ما قالوا يكون اجماعا وان خالفهم المجتهد الا حتى في زمانهم وقياس هذه الطريقة لان يكون للخلف فارقا للاجماع
 ايضا لوقوع اختلاف قبل الحكم بالانعقاد والاجماع فاذا انقضت لم يبق ذلك اختلاف معتبرا او يكون خلاف الاجماع وذميب الباقون انما جاز الرجوع
 ادخال من ادرك عصرهم من المجتدين في اجماعهم واعتباروا فنعقد الاجماع لان يودى الى ان ينعقد الاجماع اصلا
 اجمع من شرط الانقراض لان الاجماع انما صار حجة بطريق كرامته بناء على وصف الاجتماع لا يثبت الاجتماع الا باستقرار الاداء استقرار
 لا يثبت الا بالقرائن الحصر لان الناس قبله في حال ملو تفحص فكان مجموع الكل والبعض محتملا ومع احتمال الرجوع لا يثبت الا باستقرار

وصورة المسألة ما إذا نص بعض أهل الإجماع على حكم في مسألة قبل استقرار المذهب على حكم تلك المسألة وانتشر ذلك
 بين أهل العصر ومضت مدة القابل فيه ولم يظهر مخالفت كان ذلك إجماعاً عند جمهور العلماء وليس إجماعاً سكونياً ونقل عن
 الشافعي رحمه الله أنه ليس بالإجماع ولا جزم به مذهب هبسي بن إمام بن أبي بكر الباقلاسي من الأشعرية لا والله
 وبعض المعتزلة تسكون في ذلك بأن السكوت قد يكون للمعاقبة والتقوية كما قيل لابن عباس رضي الله عنه لما ظهر قول في القول
 وقد كان ينكره قلت هذا في زمان عمر رضي الله عنه وأنه كان يقول بالقول فقال كان رجلاً مذهباً مجتهداً وفي رواية منعه عن ذلك
 دية وقد يكون لأنهم لم يتأملوا في المسألة لا شغلهم بالجهاد وسياسة الرعية إذا تأملوا فلم يودوا جهادهم إلى شئ فقفوا وقد يكون لكون
 القائل أكبر سناً منه اسم أعظم خيرة واتوسى في الاجتهاد فلا يردون الابتداء أسل الأكارم لمصلحة احترامه وإذا كان محتملاً لهذه المعاني
 لا يكون حجة خصوصاً فيما هو موجب للعلم قطعاً وتسلطت بحاشية بأنه لو شرط لانقضاء الإجماع التخصيص من كل واحد على قولاً فاطماً
 الموافقة مع الآخرين قولاً أدى إلى أن لا يعتقد الإجماع لالة لا تصور إجماع أهل العصر كلهم على قول يسع ذلك منهم إلا نادراً بل إنما
 يكون ذلك بانتشار الفتوى من البعض وسكوت الباقيين والكفاية على كون الإجماع حجة دليل على بطلان قول هذا القائل وهذا
 لأن المتعذر كما لم يمنع ثم تعليق الشئ بشرط هو ممتنع يكون نفيها كذا تعليقه بما هو مستعذر ولأنه إذا ظهر قول من بعض أهل الإجماع فسكو
 سائرهم إلا أنهم لم يجتهدوا أو اجتهدوا فلم يودوا جهادهم إلى شئ أو أدى إلى بطلان ذلك القول إجماعاً صريحاً ولا يجوز أن لا يكونوا اجتهدوا
 لأن العادة بخلافه فإن ترك الاجتهاد من إجماع الغير في حادثة تنزلت خلاف العادة وسودا في إجماع حكم الله تعالى فيها فشرع
 وجوب عليهم لكونهم مجتهدين والظاهر عدم إجماعهم من إجماع المتدين ومودا في خروج الحق من أهل العصر فثبت ترك الاجتهاد
 بعضهم بالعدول عن طريق الصواب لم يكن ذلك القول حقاً ولا يجوز أن يكونوا اجتهدوا فلم يودوا جهادهم إلى شئ لأن ذلك
 يؤدي إلى إجماع الحق مع ظهور طرق على جميع الأمة وهو محال ولا يجوز أن يكونوا اجتهدوا أو أدى إجماعهم إلى خلافه إلا أنهم كتموا لأن
 الظاهر الحق واجب لا سيما مع ظهور قول هو باطل عندهم والتعليق بالسببية التقية بالطل لا أنهم كانوا يظنون الحق ولا يبايون
 أحد وإذا بطلت هذه الأوجه تعين الوجه الأخير وتبين أنهم سكتوا لرضائهم بما ظهر من القول فصارت كالتطوق ولا يقال يجوز أنهم سكتوا لأن
 أن كل حجة مصيب لا نقول لا ينفع ذلك عن مباحثته وطلب الكشف عن مأخذه كالعادة كجارية بناطرة المجتهدين في طلب الحق
 كفاً ثم في مسائل الجهد والعول ودية الجنتين على أنه لم يكن في الصحابة من ينقض ذلك على ما عرفت في موضع ذكره من إجماع
 أبو اليسر أن هذا الإجماع لا يخلو من نوع شبهة لما ذكره خصوصاً ويكون إجماعاً مستنداً عليه ويكون دون القواطع من وجوه الإجماع
 لكنه مع ما تقدم على القياس قولهم ثم إجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفاً أي لم يظهر فيه قول صحابي
 أصلاً كما جاعلهم على صحة الاستقناء لأن هذا ليس بإجماع عند من قال الإجماع إنما للصحابة فلما وقع في معرض الاختلاف انحلت
 درجته عما هو مستحق عليه والضمير المنصوب في سبقهم راجع إلى من الأول والمستكن راجع إلى من الثاني والضمير المحذوف في فيه
 راجع إلى الحكم ووقع في بعض النسخ قول من سبقهم مخالف بالجر على أن يكون بطلان من أي لم يظهر فيه قول مخالف سبقهم بالمرح
 على الف علية اللهم فظهر وقول بالنصب على المنعولية لمخالفة أسس لم يظهر مخالف قول من سبقهم وليس لصحيح لأن
 المراد يعني بظهور قول السابقين أصلاً لا في قول المخالف منهم خاصة الدليل عليه ما ذكر في التوفيق ثم إجماع أهل كل عصر

بعدهم على حكم لم يستقيم فيه قول بوجوه انه لو لم يظهر لاجماع القرن الثاني قول مخالف من سبقهم فظهر قول موافق كان حكمه حكم ما لم يظهر فيه قول من
سبقهم أصلا في انه يكون سقطا عن وجه اجماع الصحابة فلم يكن لهذا القيد فائدة قوله ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف وقت
اختلف المشايخ في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا يكون اجماعا لان نبوت المخالف لا يبطل قوله وعندنا اجماع كل عصر حجة فيما سبقت
فيه الخلاف وفيما لم يسبق اجماع من بعده الصحابة على قول ابي على حكم سبقهم فيه مخالف فقد اختلف العلما راسي الذين قالوا
بان اجماع من بعده الصحابة حجة في هذا الفصل وصحة ما اذا اختلف اهل عصر في مسألة على قولين استقر خلاصهم فذلك بل يمنع الا
في العصر الذي بعده على احد قوليه في تلك المسألة وهل يكون عدم الاختلاف شرطا لصحة ذهب اكثر اصحاب الشافعي رحمه الله
وعامة اهل الحديث الى انه يمنع ويبقى المسألة اجتهادية كما كانت واختلف مشايخنا في ذلك فقال اكثرهم انه لا يمنع من انعقاد
الاجماع ويرفع الخلاف السابق به عندنا الثلاثة وهو مختار المصنف وهو الاصح واليه ذهب ابو سعيد الاطرشي والبيهقي
القول من اصحاب الشافعي وقال بعضهم فيه اختلاف بين اصحابنا عند ابي حنيفة رحمه الله ومن الانعقاد وعند محمد رحمه الله لا يمنع الا
في بعض الروايات مع ابي حنيفة وفي بعضها مع محمد وهو الاصح اجمع من جعل عدم الاختلاف السابق شرطا لانعقاد اجماع با
اجتهاد اتفاق كل الامم ولم يحصل الاتفاق لان المخالف الاول من الامم لم يخرج بموته من الامم ولم يبطل قوله به اذ لو بطل لم
يتق المذاهب بموت اصحابها كذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما ليصار قول الباقي من الامم فيما اذا اختلفوا في حكم على قولين
ومات احد الفريقين اجماعا لكونهم كل الامم في هذه الوقت وهو باطل واذا لم يحصل اتفاق كل الامم لا يكون اجماعا بوجوه
خلافه اعتبر له دليله لا لعينه لا قول غير صاحب الشرع لا يعتبر له دليل ودليل المخالف باق بعد موته فكان كبقا نفسه مخالفا ولا نه
يلزم من تهيؤ نسبة بعض الصحابة الى الضلال لانه تبين باجماع من بعدهم على احد القولين ان الحق مذهب اليه المجمعون
ولان القول الآخر خطأ يتبين فيجب نسبة فالكثرة في الضلال اذ الخطأ يتبين هو الضلال واحدا لا يظن بابن عباس رضي الله
انه ضل في انكاره القول وفي توجيه الامر تكمل المال في زوج والذين وان اجمع التابعون على خلاف قوله في مسلمتين
ولا يابح مسعود بنه في توجيهه ذي الارحام على موافق العقائد وان اجمعوا بعده على خلاف ذلك ووجه قول من لم يجعل
الاختلاف السابق مانعا من انعقاد اجماع ان الدلائل التي عرفناها كون اجماع حجة لا توجب الفصل بين اجماع سبقه خلاف
بين اجماع لم يسبقه خلاف فخصر فيها الى ما لم يسبقه خلاف فقيده لها من غير دليل لوجه فكان باطل الاثر فكان الاختصاص
بזה الامم بهذه الكرامة ثبت باعتبار الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك انما يتصور من الاجابة في كل عصر دون من
ما قبلهم فكذلك لا يعتبر توجيه قول من يات بعدهم بخلاف قولهم في منع نبوت اجماع لا يعقبه قول من مات قبلهم
اذا جئوا الى عصرهم على خلاف لانهم كل الامم في هذا الوقت يثبت ان الصحابة رضي الله عنهم لو اختلفوا في مسألة على قولين
ثم اجمعوا على احدهما يسقط الاختلاف المتقدم بالا جملة المتأخر فكذلك في مسلمتنا لان اجماع التابعين مثل
الجمعة في اجماع الصحابة فلما سقط اختلاف الصحابة لاجماعهم سقط باجماع التابعين العقائد بحسب دليل الخصم باق
سلم لكنه لم يبق محتسبا موقولا به بعد ما انعقد لاجماع على خلافه كمن ينزل بخلاف القياس كمن من ان يكون
معرولا بلا يمين ان لم يكن دليله بل كان شبهة ولا يلزم تفصيل ايضا لان الراس كان حجة قبل ظهور اجماع فاذا ظهر

القطع مقتصر على الاحكام الصالحة اذا اختلفوا في امر بالراسي فلا عزموا ذلك على الرسول وقد قول البعض لا ينسب صاحب
 الضلل كصلوة اهل قبل قبلا بعد نزول النفس قبل بوع الخبر اليهم قوله لكنه فيما لم يسبق فيه اختلاف بمنزلة المشهور من
 وفيما سبق فيه اختلاف بمنزلة الصحيح من الاحاديث لكن اجماع من بعد الصحابة في حكم لم يسبق فيه اختلاف بمنزلة المشهور
 بين الحديث حتى لا يكفر حاحده شبهة الاختلاف ولكن يجوز الزيادة التي هي في معنى النسخ بل ان الاختلاف الواقع فيه
 مما لا يعارضه واجماعهم فيما سبق فيه خلاف بمنزلة الصحيح من الاحاديث حتى كان موجب للعمل دون العلم بشرط ان لا يكون
 مخالفا لما اصول فكان هذا الاجماع حجة على ان في المراد كذا في التقويم وينبغي ان يكون مقدما على القياس كخبر الواحد
 قوله فاذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر واذا انتقل اليها
 بالافراد كان كمنقل السنة بالا حاد وهو يفتي باصله لكنه لما انتقل اليها بالاحال اوجب العمل دون العلم وكان مقدما على
 القياس الاجماع احد الاوقات القاطعة مثل السنة فلما ثبتت السنة في حقاير دليل قاطع وبديل ظني في شبهة فسلك الاجماع
 فاذا انتقل اليها اجماع الصحابة باتفاق كل عصر على نقله كان بمنزلة نقل السنة بالتواتر فيكفر حاحده عند من جعل اجماع
 كخبر الواحد السنة المتواترة ذلك مثل اجماعهم على خلافه ابي بكر رضي الله عنه واجماعهم على قتال بالنبي الزكوة واذا انتقل
 اجماع اليها بالافراد اسي بنقل الاحاديث بان روى ثمة ان الصحابة اجمعوا على كذا كان اسي هذا النقل بمنزلة السنة الاحاد
 او كان هذا الاجماع بمنزلة السنة المنقولة بالا حاد فيوجب العمل دون العلم ويقدم على القياس عند اكثر العلماء لان الاجماع
 حجة قطعية كقول الرسول عليه السلام ثم اذا نقلت السنة اليها بطريق الاحاد كانت موجبة للعمل مقدمة على القياس فكذا
 الاجماع المنقول بالا حاد ذلك مثل ما روى عن عبيدة السلماني ان قال ما اجمع اصحاب رسول الله عليه السلام رضي الله عنه
 على شئ كاجتماعهم على النخلة على الاربعة قبل النظر على الاسفار بالفجر على تحريم كحاح الاخت في عدة الاخت ونقل من بعض اصحاب
 وبعض اصحاب السلفي منهم اخرا الى ان لا يوجب العمل لان الاجماع دليل قاطع يحكم به على الكتاب السنة المتواترة ونقل
 الوارد ليس بقطعي فكيف ثبت به قاطع واليجاب انما لا ثبت بنقل الواحد اجماعا قاطعا موجبا للعلم بمتن نبوته بل ثبت به
 اجماعا جليا موجبا للعمل بثبوت بنقل الواحد غير ممنوع كخبر الواحد ولكنهم يقولون وجوب العمل بخبر الواحد ثبت بدلائل
 قاطعية وهي اجماع الصحابة والالات النصوص ولم يوجد منها دليل قاطع يدل على وجوب العمل به فلما ثبت لكان باقيا
 على خبر الواحد لا يدخل القياس في اثبات اصول الشريعة لانه نصب الشرع بالراسي فلا دفع لهذا الا بان يجعل وجوب العمل به ثابتا بطريق
 الدلالة بان يقال نقل الواحد لا يدل الظني موجب للعمل قطعا كما خبر الذي تخلفت واسطة بين ناقلة الرسول فنقل الواحد لا يدل القطعي هو اجماع
 الذي لم يتخلل منه وبين ناقلة واسطة اولى بان يوجب العمل قطعا لان احتمال الضرر في مخالفة القطوع اكثر من احتمال مخالفة الظنون اذا ثبتت
 العمل في هذه الصفة ثبت فيما اذا تخلف نقل واسطة او ساطعهم القائل او لم يعلم ان اتيا الفراع سجدة تابعة بدائية ترميده عن بيان الاصول
 الثلاثة وشرح حقايقها ونفع فضلائها وتوضيح قائلها فلنشر في بيان الاصل الرابع المذكور هو بيان القول وسيران القول وسيران القول
 الفكر ومضار باب النظر جادين في تحقيق سوانه جادين في تحقيق سوانه جادين في تحقيق سوانه جادين في تحقيق سوانه جادين في تحقيق سوانه
 باب القياس وهو يشتمل على بيان نفس القياس وشرطه وزكته وحكمه ودفعه اما الاول فالقياس هو تقدير حقايقها

قياس النعل بالنعل انتهى وقوله واجله نظير الاخر وهو يشتمل اسي باب القياس يشتمل على بيان نفس القياس اسي لغة
 شرعية وشروطه وركنه وحكمه ودفعه لان الكلام لا يصح الا بمعرفة معناه وضعاً واصطلاحاً اذ لو لم يكن له معنى لم يكن مقيساً
 فكان مهماً كالحال الطيور ولا يعتبر الا عند شرط لان توقف الشرط على الشرط كتوقف صحة الصلوة على الطهارة وصحة
 النكاح على حضور الشهود وامر طاهر ولا يقوم الا بركنه لان ركن الشئ نفس ذلك الشئ او بعض ما يورده في ما بهيته
 ولم يشترط الا حكمه لان الشئ المتأخر من حد السفة والبعث الى حد الحكمة يكون مفيداً وذلك لما يتحقق بالحكم وبعد تحققه
 الحكمة بقي للسائل دلالة الدفع كما ستعرفه فلم يكن يبين بيان هذه الحكمة بالفسير لغة فالتقدير يقال قست الارض بالقبض
 اذا قدرتها بما وقاس الطيب الجرح اذا سبره بالمسبار ليعرف مقدار غوره ثم التقدير لما استدعى امرين يضاف احدهما
 الى الآخر بالمساواة استعمل ليعنى المساواة ايضاً فقيس قس النعل بالنعل اسي سواً بالصاحبة واسم النعل سواً سماعي الا ان الشيخ
 ذكر ضمير بالنظر الى ظاهر اللفظ وصحة القياس في اللفظة هي الباء الا ان كلمة على جعلت صلة في الشرع فقيس قاس عليه فبين
 سمي البناء ليدل على ان القياس الشرعي للبناء لا للاثبات ابتداءً وهو ابتداء وهو مصدر قاس وقاس يقال قاس قيس
 قياساً وقاس يقيس يقاس مقياسه وقاساً قوله والفقهاء اذا اخذوا حكم الفرع من الاصل سمو ذلك قياساً التقدير من الفرع
 بالاصل في الحكم والعلة في الاحكام الشرعية سمو ذلك قياساً التقدير من الفرع بالاصل وتسويهم اياه في الحكم والعلة
 اشارة الى المعنى الاصطلاحي من غير ان يكون تجديداً للقياس والمعتول عليه في تجديده ما نقل عن الشيخ ابي منصور رحمه الله انه
 اباة مثل حكم احد المذكورين بمثل علة في الآخر واختار لفظ الاباء دون الاثبات لان القياس منقول وليس مثبتاً بالثبوت
 هو استدسجانه وتلغاهي وذكر مثل الحكم ومثل العلة احتراز عن لزوم القول بانتقال الادوات فانه لو لم يذكر لفظ المثل لم يميز
 ذلك وذكر لفظ المذكورين ليشتمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين كقياس عدم العقل بسبب اجنون على عدم
 العقل بسبب الصغر في سقوط الخطاب عنه بالعجز عن فهم الخطاب واداء الواجب ثم التعبدية في جائر عقلاً وواقع سمعاً عند
 جميع الصحابة والمثابطين وجمهور الفقهاء والمثابطين وقالت الشيعة كلها وانما اوجب سوا النبيات منهم بغير اجماع النظام جماعة من معتزلة
 بغداد وروى التعبدية ممتنع عقلاً وقال داود الطائفي وانه محمد وجميع اصحاب الطوائف والفاطمية انما ليس بمتنع عقلاً لكن
 الشرع لم يرد بالتعبدية بل منع من العمل بالقياس فكان باطلاً والفقهاء القائلون بوجوه التعبدية سمعاً على ان الدليل السمعى
 الوارد بالتعبدية قطعي سوسى ابي الحسين البصري من المعتزلة وقد بينا المسألة بدلائلها وشبهها في الكشف فلا فتشغل بذلك فهنا
 قوله وما شرطه فان لا يكون الاصل مخصوصاً بحكم نبض آخر كقبول شهادة خرمية وحده كان حكماً ثابتاً بالنقض اختصاص
 بكرامته لا لانه من بيان الاصل والفرع لكثرة دورهما في المسائل في هذا الباب فنقول الاصل في القياس عند اكثر العلماء
 من اهل الفقه والنظر وهو محل الحكم المنصوص عليه كما اذا قيس الارز على البرقي تخريجهم بغيره منه شفاً فلا كان الاصل هو
 عند حم لان الاصل ما كان حكمه انقض كتمية اعز وروى الفقيه ذلك هو التبر في هذا المثال وعند المشايخ هو الدليل الدال
 على الحكم المنصوص عليه من نفس اوجام كقوله عليه الصلوة والسلام يحفظه باحفظ مثلاً مثلاً في هذا المثال لان الاصل بالنقض عليه
 غيره والحكم المنصوص عليه تنفر على النص فكان النص هو الاصل وذهب طائفة الى ان الاصل هو الحكم في محل الخصوص

عليه لان الاصل ما يقتضي عليه غيره وكان العلم به موصلا الى العلم والنظر فيكون هذه الخاصية موجودة في الحكم لانه محل لان
حكم الفرع لا يتفرع على المحل ولا في النص والاجماع اذ لو تصور العلم بالحكم في المحل دونها بدليل عقلي او ضرورة لا يمكن القياس فلم يكن
النص اصلا للقياس ايضا وهذا النزاع لفظ لا سكان اطلاق الاصل على كل واحد منهما لانه حكم الفرع على الحكم في المحل والخصوص
عليه وعلى المحل والنص لان كل واحد اصله واصل الاصل اصل لكن الاشبه ان يكون الاصل هو المحل كما هو ذلك في الجواب لان الاصل
يطلق على ما يقتضي عليه غيره وعلى ما لا يقتضي غيره ويستقيم اطلاقه على المحل بالمعنيين اما بالمعنى الاول فلما قلنا واما بالمعنى الثاني
فلما افتقر الحكم ودليله الى المحل ضرورة من غير عكس لان المحل غير مقتضى الحكم ولا الى دليله لان المطلوب بيان الاصل الذي
يقابل الفرع في التركيب القياسي ولا شك انه بهذا الاعتبار هو المحل واما الفرع فهو المحل المنبسط عند الاكثر كالان في المثال المذكور
احد الباقيين هو الحكم الثاني بتفسيره بالقياس كتحريم البيع فبما يتفادى هذا الى لانه الذي يقتضي على التفسير ويقتر عليه دون المحل الا انه
لما سموا المحل المنبسط اصلا سمو المحل الآخر فعادوا ثابت هذا فنقول ان كان المراد من الاصل منها النص المثبت للحكم فالمراد من
الخصوص التفرع كما في قولك فلان مخصوص بعلم الطب اى متفرد به من بين العامة لا يشترك فيه احد الا بخصوص من طبيعة عامة
فانه غير مانع عن القياس الا ترى ان اهل الذمة لما اخصوا من عموم آية القتال اتحن بهم الشيوخ والصبيان والراعي وغيرهم
بالقياس والبار في حكمة مع وفي نص آخر للسببية والخصص به غير المذكور والضمير راجع الى الاصل اى يشترط ان لا يكون النص
المثبت للحكم في المحل مختصا مع حكمه بذلك المحل بسبب نص آخر يدل على اختصاصه بذلك المحل مثل قوله عليه السلام
من شمله خزيمة فبما يتفادى هذا الى لانه الذي يقتضي على التفسير ويقتر عليه دون المحل الا انه
اختصاصه به وهو قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فانه لما اوجب على الجميع مراعات العدد ولم منه نفى قبول شهادته
الفرد فثبت بدليل في موضع كان مختصا به ولا بعد هذه النص الثاني غيره وان كان المراد منه محله الحكم كما هو ذلك في الجواب فالمراد
من الاصل هو النص المتفرد كما قلنا والبار في حكمة صلبة مخصوص في نص آخر للسببية اى يشترط ان لا يكون محله الحكم مختصا بالحكم المنبسط
فيه بسبب نص آخر يدل على اختصاصه بهذا الحكم مثل خزيمة رضي الله عنه فانه مختص اى منفرد بقبول شهادته وحده لا يشترك
فيه غيره وعرف هذه الاختصاص بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وعلى هذا الوجه يدل عبارة التقويم او المراد من
الخصوص خصوص العموم الا انه اراد به خصوص الطريق الكرامة لا مطلق اخصص فانه لا يمنع من القياس البار في نص صلبه اخصص
والنص الآخر الدليل اخصص منه غير المذكور يعني يشترط ان لا يكون محله الحكم مخصوصا عن قاعدة عامة مع حكمه او ملقب بالحكمة
اخره فخصمه مثل خزيمة رضي الله عنه فانه مختص بحكمه وهو قبول شهادته وحده عن العمولات الموجبة للحد مثل قوله تعالى واستشهدوا
شهيدين واستشهدوا اذ هو عدل منكم بقوله عليه السلام من شمله خزيمة فبما يتفادى هذا الى لانه الذي يقتضي على التفسير ويقتر عليه دون المحل الا انه
سواء كان مثله في الفضيلة او قوته او دونه لتناوب احقاق الغيرة الى الباطل الكرامة الثابتة له بالنص الموجبة لا لقطع شريكه الغير
وهذا بخلاف الدليل الذي لا يخلو في العام حيث يجوز لانه لا يجب الباطل شئى لبقا فيفة العموم والدليل المختص على ما كان قبله حتى لو اد
الى ابطال النص بان لم يبق بعد التعليل الا واحد او اثنان لا يجوز ايضا لانه يصير الباطل للعموم بالقياس الى اهل الوجه انما يصح على قول
جزءاخير دليل الخصوص من العام فلما على قول من اشتراط الاتصال فلا يمكن حمله على خصوص العموم لان الحكم الموجب لاشتراط الاتصال

سابقا على حديث خزيمة فكان حديثه باسحا فخصوا الضمير في اختصاصه بخرية وفي ذلك الحكم اثبت النفل فخصاص بخرية بهذا الحكم وهو قبول التكليف
 ويجوز ان يكون على العكس اي ثبتت اختصاص الحكم بخرية كرامة الاول وفق نظام قوله ان لا يكون الاصل مخصوصا بخرية فخرية انما هي على البعد
 اشترى ثمة من عرابي او فاه منها ثم جسد استيفائها ثم جعل يقول بل ثم شهد فقال عليه السلام من شهد لي فقال خزيمة بن ثابت انما شهدك يا رسول الله انك
 الاعرابي فمن لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تشهد لي ولم تحضرنا فقال يا رسول الله انا صدقك فيما تاتينا به من خبر السماء فلا تصدك فيما
 تنجز به من ادائهم اليه فقال عليه السلام من شهد لي فخرية حسبكم الى البيضا قال شيخنا العلامة مولانا حافظ الملة والدين قدس سره انما يخص هذه الكرامة
 لا اختصاصه من الحاضرين فيقيم حواش الشهاد للرسول عليه السلام بنار علي فوكروا ان الشهاد لغيره بنار علي العيان فان قوله عليه السلام في افادة العلم بمنزلة العلم
 فكان قول الرسول عليه السلام بذلك في قوله وان لا يكون الاصل معدودا بين القياس كايضا الطهارة بالتحقة في الصلوة اي حكم الاصل معدودا بين
 القياس الضمير في بارجع الى الاصل العباد المتعدية فالاعدل لازم وهو الميل عن الطريق فلا يتأتى الجول عنه الا بالباء ويكون معناه مع الباء
 الفاعل اي ومن شرط ان لا يكون الاصل اي حكمه عادلا عن من القياس كما لا داعي لعني لا يكون على خلافه لان حاجتنا الى اثبات الحكم في الفروع
 بالقياس على الاصل هو اتفاق النفع فاذا جاز انفس في محل مخالفا للقياس لم يمكن اثبات الحكم في الفروع بالقياس في القياس به وهذا الحكم يقتضي عدمه فلا يستقيم
 اثباته به لانفسه في اوردنا في حكم لا يستقيم اثباته به لانه يصير فيا ومنتها الشيء واحد في زمان وذلك مثل ايجاب الطهارة بالتحقة في الصلوة فانه ثبت مخالفا للقياس
 لان الطهارة متروكة بالمعنى في هو النجاسة ولم يوجد الا الشرع حكما نزلية للطهارة في الصلوة المطلقة على خلاف القياس فليكن احاق غير ما باحى لوارثي
 الصلوة العباد لا يقتضي به الطهارة وان كان الازداد اعظم جنسية بالتحقة ولا يمكن بعدية حكما الى صلوته بخلافه وبجدة التلاوة لانها جملت جزا في صلوته
 ساطقة بخلاف القياس فيقتصر على هو النص في ذكر بعض التحصيلات في هذا الشرط فقال يخرج من القياس على لوعة او واجدا ما استثنى وخصص عن قاعدة
 عامة ولم يقتضيه من تخصيص فلا قياس عليه غير تخصيص خزيمة ليقول شهدا وحده وثانيها ما شرع ابتداء ولا العقل معناه فلا قياس عليه غير تخصيصه
 كاعادة الركعات ونصب الركوة ومقادير الحدود والكفارة وتسمية هذا القسم معناه عن القياس يجوز ان لم يسبق له عموم وقياس حتى يسمى المستثنى خارجا عن القياس
 بعد دخوله فيل معناه انه ليس معناه عدم تعقل عليه وثالثها القواعد المبتدأة العدمية النظر لا قياس عليها غير ما مع انما تعقل معناه لانه لم يوجد له
 خارج ما توافر النفع والاجماع وتسمية خارجا عن القياس كخمس المسافر والسبع على تعين فانما يعلم السبع على تخمين انما جاز اعتبار السبع وسبع كجاء
 الى استصحابه كالبقياس على العمامة والظنفة والقفازين لا يستلزم جميع القدم لانما القياس والخف في احاطة بالشرع وعموم الوقوع فمذاهب اقسام الحكم
 فيما القياس بالاتفاق في ابعاما مستثنى عن قاعدة سالفة لطرق الى استثناء معنى لمجرد ان القياس عليه كل مسلمات بين المستثنى والمستثنى فاشترى
 في حلة الاستثناء عند عامة الاصول ليجل في البعض على عرف فبين هذا الى الازداد العقل على القياس من انما لا العقل معناه اصلا ويخالف القياس من كل
 فانه اذا كان موافقا لم يجرى القياس عليه المستحتمات قوله وان جعدي الحكم الشرعي الثابت بالنص اجبته الى فرع هو نظيره ولا نص في
 يستقيم التعليل لاثبات اسم انحر سائر الاشارة لانه ليس بحكم شرعي ولا لصحة طهارته الذي لكونه غير المبررة المتناسبة بالكفارة في الاصل الى خلافا
 في الفرع عن الغاية ولا تعدية الحكم من الناس في الفطران المذكورة انما هي لان عذرهما دون عذرهما كان تعدية الى ما ليس بنظيره ولا شرط الايمان
 في رتبة كفارة يمين وانطهار وفي مصف الصدق لانه تعدية الى ما فيه نص بتغييره الضمير بعينه عائد الى الحكم في نظيره الى الاصل المضموم من التغير
 وفيه الفرع وهو البشروط انما كان في الحقيقة لتضمنه اشتراط التصدق وكونه حكم فخرية بعد تغييره في الفرع فان قوله بعينه اشيرة الى ما كان الفرع الاصل وهو
 هو النص في الفرع الا ان الكل لما كان راجعا الى تحقيق التعدي فانه يتم باجماع جعل الكل شرطا واحدا بخلاف الشرطين الاولين فانما يلبس

من التعدي بل من شرط التعدي كذا في أصل الشرع وإنما شرط التعدي إلى فرع هو نظير الأصل لأن القياس هو التسوية بين من فلا يتحقق إلا في
 محل قابل له التسوية لا يتحقق في شيء واحد ولم يتعدى الحكم إلى فرع بالتعميل كان المحل شيئاً واحداً فلا يتحقق المقابلة وإنما اشتراط أن يكون المقصد
 حكماً شرعياً فمذهب جمهور الفقهاء قال ابن شريح من أصحاب الشافعي والقاضي الباقلاني لا يشترط أن يكون الحكم شرعياً بل يكفي القياس الاستدلال بالقياس
 وهو مذنب جماعة من أهل العربية قالوا إننا نأينا عصب العنب لا يسمى خمر قبل المشقة المطرية فإذا حصلت تلك المشقة يسمى خمر إذا زالت الالاسم والشرع
 يفيد غلبة الظن في غلبة ظننا أن العلة لذلك الاسم هي المشقة فنتى رأينا المشقة حاصلة في النبيذ غلب على ظننا أنه سمي بالخمر وقد علمنا أن الخمر
 حكماً بغيره فالتسمية لا توجب عموم قوله على الإسلام حرمت الخمر فيها وأوجبنا أحد بشر القليل والكثير منه كما في شرابكم وكذا سائر الاشربة المسكرة
 لعموم العلة وتسلك الجمهور بقوله تعالى في علم آدم الأسماء كلها فإنه يدل على أنها باسرها توقيفاً فيمنع أن يثبت شي منها بالقياس مع بان القياس
 إنما يجوز عند التعميل الحكم في الأصل وتعميل الاسم غير جائز لأنه لا مناسبة بين شيء من السميات وبين المعنى القياس التبعة قال الغزالي أن العرب لم يفتنوا
 بتوقيفها إنما وضعوا اسم الخمر مثلاً للمسكرة المقصود من العنب خاصة فوضعها لغيره فعملوا بشرع فلا يكون الغنم بل يكون خدعاً من جبننا وإن عرفنا أنها
 وضعت لكل ما يخرج من العقل فاسم الخمر ثابت للنبيذ فيقوم القياس ما لم يختم غير هو أن كل شيء يطلع فأنما سمينا فاعل الضرب ربا كان ذلك عن توقيف
 لا عن قياس أن سكتوا عن الاسم فيقول أن يكون اسم الخمر ما يفتقر من العنب حصة وأسم غير فلم يحكم عليهم بأن الغنم بها وقد رأيناهم يضعون الاسم لعلان
 ينحصونها بالمحل كما يسمون الفرس أوهم سواداً كميناً لحرته ولا يسمون المشرب المتلون بذلك إلا الآدمي المتلون بذلك الاسم لأنهم وضعوا الاسم
 ولكميت للأسود والأحمر بل لفرس أسود وأحمر كما سموه الأراج الذي تفرقه للمالعات قارورة أخذوا من الفراء لا يسمون الكوز أو الكوز
 قارورة وإن تفرقه الماء فإنما كل ما ليس على قياس التصرف الذي عرف منهم بالتوقيف الأسباب التي تباينة ووضعها بالقياس فيثبت بهذا أن التوقيف
 وتوقيف لا يحمل القياس فيها أصلاً وإنما اشترط أن يكون التعدي حكم لم يصر بعينه كمثل حكم من غير تغييره في الفرع زيادة وصحة وسقوط أو كذا في السواء
 الأصل الفرع في حكم التحقيق مع التغيير كذا في التعيين مع التغيير كذا في الفرع ابتداء غير الحكم التباين في الأصل وهو الأصل فإنه لا يستقيم التعميل إلا بثبت
 الذي كما ذهب إليه الشافعي حيث قال وجوب الظهار بحرمة والذي من أن الحرمة كالسالم من أصل الكفاية لأنه من أصل الحكم والاعتقاد بأن لم يكن الأصل
 لا يمنع صحة ظهارة كالعبرين بل لا تكفي إلا في الظاهر صحيح ولكن لم يكن بل الكفاية فهو أصل الحرمة فيعتبر ظاهراً في حق الحرمة كما اعتبر الوضيفة أياها الذي في حق
 الإطلاق وإن لم اعتبر إلا في الكفاية قلنا هذا التعميل باطل لأن حكم الظهار في حق السلم حرمة متناهية بالكفاية ولا يمكن إثبات مثل تلك الحرمة في حق الذي ظن
 ليس بالالكفاية فوضع ظهارة ليشتمل حرمة مطلقة فيكون تغيير الحكم الأصل في الفرع هو باطل لما قلنا أنه ليس بالالكفاية لأن التعدي بالكفاية لا يتطوّر لتغييره في حق
 من العباد حتى سبوا بالهجوم الذي هو جارية لسيادة الابنية العبادية وليفتى بها ولا يقيم عليه كذا والكافة ليس بل التباين والتطوّر إلا العباد بخلاف تعبد الله
 من أصل الكفاية إلا أنه عاجز عن التغيير بالمال لعدم الملك بمنزلة أغفر حتى لو عصى وأصاب لا كانت كفاية بالمال أيضاً لا فقير أو أراست حتى يجازي إلا إذا كان طلاقاً
 والذي من أصل الإطلاق أن الحرمة التباينة بالبر من مطلقة لا سوتها بالكفاية ولذا لا يجوز التكييف قياساً حيث يجازي التطوّر والماثلة في الأصل الفرع فلما
 ذكرنا أن القياس هو المجازاة بين الشيء العلة وكما فلو لم يكن الفرع نظير الأصل لا يتحقق القياس يكون إثبات الحكم في الفرع حينئذ شرعاً بالعلم ابتداءً فلو لم يكن
 الأصل لتعميل التعدي الحكم من الناس في العطر إلى الخاطي والمكره في الإفطار كما فعل الشافعي حرمة فعل الإنسان الناس لما لم يقصد العطر لغير التعدي المقصد
 إلى الشيء مع عدم العلم لم يجعل فعله فطر وإن جرد من القصد في نفس الفعل فلا يكون فعل الخاطي فطر مع أنه لم يقصد العطر ولا الغض في كل ذلك المكره
 على العطر لأن الأكره إذا كان بغير حق انتقل فعل المكره إلى ما كان عليه إذا انتقل إليه لم يبق لفعل لفعل الناس لما أضيف إلى صاحب الحق لم يبق

الكتاب على فعل لانه لا مساواة بين الناس من انما علم المكون في الموضع عدم القصد لان النسب انما جعل عليه الانسان لا يمنع له فيه ولا يمكن الاختيار
 يجوز فكان سماويا محضاً فمساوياً الى صاحب الحق من كل وجه كما اشار اليه قوله عليه السلام انما اطعمتكم الله وسفك سبي هو الذي اتقى عليك الشيطان
 حتى اكلت وشربت فلم يعلم الضمان حق لانه صدر منه فاستقام ان يجعل الركن باعتباره فاما حكمه فاما انما خطا فلا ينعكس عن نقص من جهة انما علم
 ببركها الباعثة في التخرؤ ولذا يجب الهدية والكفارة على ما علم في القتل والاكراه حادث يصنع مضاف الى العبد لا الى صاحب الحق وكذا لا اكل
 له الاقدام على الفطر بالاكراه وهو معنى قوله لان عذرهما دون عذره اى عذر الناس فتعديته احكم من الناس اليها يكون تعديته الى باليسين بنظره فتكون
 فاسدة واما اشتراط خلق كفر من النص فمذهبنا فان التعليل التعدي احكم الى موضع فيه نص يجوز عند عامة اصحابنا سوار كان على قاق النص
 الذي في الفرع او على خلافه وهو اختيار القاضي الامام ابى زيد ومن تابعه من المتأخرين عند الشافعي ان كان على خلاف النص الذي في الفرع كان خطأ
 وان كان على خلافه من غير ان جهة زيادة وثبتت زيادة لم تعترض لها النص كان صحيحاً لانه اذا كان موافقاً له كان ممكنة الموجه ان كان شيئاً لزيادة
 كان النص عنهما ساكناً يكون بياناً والكلام وان كان ظاهراً فمحملاً لزيادة البيان يجوز التعليل بتحصيل زيادة البيان ولكنه لا يحل
 خلافه موجب فيبطل التعليل على خلافه ولكن القول بالتعليل لاثبات الحكم في محل فيه نص ان كان موافقاً للحكم الثابت فيه بالنص فلا فائدة فيه
 لان الحكم لما ثبت بالنص لا يجوز اضافته الى العلة كما لا يجوز اضافته في النص المعلل الى العلة وان كان مخالفاً فهو باطل لان التعليل
 لا يصلح بمطل الحكم النص بالاجماع وان كان مثبتاً لزيادة لم تعترض لها النص فهو باطل ايضا لان اثبات زيادة لم يتبادر لها النص
 بمنزلة النص والرفع فان جميع الحكم في موضع النص كان ما ثبت بالنص وبعد الزيادة يصير بعضه قد بينا ان ذلك ليس واختيارنا
 سمعنا على ما يثير اليه كلام صاحب المنهاج ان يجوز التعليل على موافقة النص من غير ان ثبتت فيه زيادة وهو الاشبه لان فيه تأكيد
 النص على معنى انه لو لا النص لكان الحكم ثابتاً بالتعليل ولا مانع في الشرع والعقل عن تعاضد الادلة وما كذا بعضها ببعض فان شرط
 قد ورد بايات كثيرة واحاديث متعددة في حكم واحد وقد بلغ السلف كتبهم بالتسك بالنص والمقول في حكم واحد وقالوا انما الحكم ثابت
 بالكتاب والسنة والمعقول او ينقل عن احد في ذلك فكيف كان ذلك جماعاً على جواز توضيح الحديث الغريب بحج قبوله ان موافقاً للمقتضى
 بقوله عليه السلام اذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافقوه فاقبلوه وما خالف فرددوه مع انه لا فائدة في قبوله الا لتكثير
 الكتاب بهذا التعليل على موافقة الكتاب يجوز لانه الفائدة ثم عند الشافعي لما جاز انما لم تعترض لها النص بالتعليل في المواضع المنصوص
 عليه بصفة الايمان في رتبة كفارة كيمين الظهار بالقياس على كفارة القتل بشرط صفة الايمان ايضا في مصروف الصدقات الواجبة مثل
 الكفارات وصدق الفطر حتى يخرج منها الى الفقير الكفارة اعتباراً بمصروف الزكوة فان الايمان فيه شرط بالاجماع ولنا هذا التعليل
 لان خصوص الكفارات صدقة الفطر مثل قوله تعالى او محرقة فخر بركة من قبل ان تيمسا ومن لم يستطع فاطعام اثنين مسكينين كفارة
 اطعام عشرة مساكين غنوم خمس السنة في مثل هذا اليوم مطلقاً غير مقيدة بالايمان فتقتضي بطلانها اخروج عن العمد باعاً في رتبة الكفارة وبالف
 الى المساكين الكفارة فمقتضى هذا الايمان بالقياس بكونه غير الموجه بالبراي فان تقييد المطلق بغيره كالطلاق المقتضى كذا قوله تعالى لا ينسك احد
 الذين لم يلقاوه الا بالية يدل على جواز صرف الصدقات الى اهل الذمة فكان شرط الايمان بالتعليل مخالفاً واما اشتراط الايمان في مصروف
 الزكوة باحدث المشهور الذي ينوبه على الكتاب هو قوله عليه السلام لا تأخذ من عبيدك الى العبيد ثم علم ان الله تعالى فرض عليكم صدقة
 من انفسكم ثم دخل فقره وقاؤه الشرط الى ان بقي حكم النص المحلل للتعليل على ان كان بل التعليل لان تغيير حكم النص في نفسه

بالرأى باطل كما اطلبناه في ذاته بالرأى باطل سواء حصل التغيير حكم نص في الاصل وهو المقس على حصول التقييد بحكم النص كما بينا في قوله
والاصل فيه هو معنى قولنا اطلبناه في ذاته بالرأى باطل سواء حصل التغيير حكم نص في الاصل وهو المقس على حصول التقييد بحكم النص كما بينا في قوله
كما ان تغيير حكم في الفرع باطل على ما بيناه في ظاهر النفي والضمير في نفسه على هذا الوجه اجماع النص ذلك لان التغيير لما اطلب في الفرع مع
انه لم يغير من النص فلان اطلب في الاصل مع تضمنه معارضة النص كان ادولى والمراد من التغيير تغيير المعنى المفهوم من النص
دون التغيير كاحصل من ان خصوص الى العموم فانه من ضرورة التعليل اذ الافادة لا التقييد حكم النص وذلك مثل ما قال الشافعي رحمه
ان المسبوع التي لا ياكل لحمها لحمي ما ينحس الفواسق حتى لو اقبل اللحم منها لا يجب عليه شئ لان النبي عليه السلام انما استثنى لحم
لان من طبعه لا ياكل ما يكون من طبعه الا ياكله كان شئ من النص بمنزلة انهم قلنا اننا تعليل فاسد لاننا لو جعلنا الاستثناء
يا اعتبار مع الايداء خرج المستثنى من ان يكون محصورا في عدد ونحس فكان تغيير الحكم النص المعلق بالتعليل وكذلك تجدوا اشتراطا
فوق ثلثة ايام باعتبار ان شرط اختيار المنظر والناس يتفاوتون في احكامه الى مدة النظر فوجب ان يكون ذلك مفوضا الى اهل
فيجوز فوق ثلثة ايام كما جاز ثلثة من هذا القبيل لان فيه الطال حكم نص وهو التقدير ثباته ايام فلم يكن تعدية حكم النص وذكر في بعض
نسخ اصول الفقهاء ان تعليل حرمة الربوا في الاشيار الاربعة بالقوة كما قال مالك من هذا القبيل لا تقضي عدم الحكم في المبيع ثم استدلوا
الى اجواب عن النقوض التي ترد على هذا الاصل منها ما ذكره اصحاب الشافعي من انه قد يفرق بالتعليل حكم النص في قوله عليه السلام لا يبيعوا
الطعام بالطعام الاسوار لسوار فان اشترى ليعم القليل والكثير فوجب حرمة في القليل الذي لا يكال لما يوجبها في الكثير الذي
يكال وقد خصصتم القليل منه بالتعليل حيث علقتم حرمة بعضه الكيل فانها لما علق بعضه الكيل لم يبق نص تناوذا للقليل لانه ليس للقليل
فكان هذا التغيير الموجب بالتعليل لا تعدية حكمه فقال انما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا يبيعوا الطعام بالطعام الاسوار لسوار
لان استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الاحوال ولئن ثبت اختلاف الاحوال لما في ذلك نصا في التغيير بالنص منها جبا
للتعليل لانه وانما خصصنا القليل لانه الاستثناء لا بالتعليل ذلك لما عرف ان المستثنى من النفي انما لم يكن كذا ثبت تقديره على حق المعنى تحقيقا
لاستثناء فانه لا يبيع الا في خمس من حيث حقيقة حتى لو قال ان كان في هذا الاربع فباعه حرما كان المستثنى منه بواوهم كانه قال ان كان في هذا الاربع
فلا يبيح وجود الدابة او المتاع فيما لو قال الاسوار كان المستثنى منها جميعا بالنسبة فيسجد بالسكينة حتى لو كان في بيعه لا يبيح في قوله لا يبيعوا كان المستثنى منه
كل شئ يقصد بالسكينة هو اساك في الحق لو كان فيها انسان وادب او شئ سوا ذلك مما يقصد بالاساك في الدابة بحيث منها المستثنى حال القول الاسوار لسوار
اذ المراد منه حال تساوي الكيل والمد في صدر الكلام لم يبيح من استثناء الاحوال في الجوانب بل في الحقيقة كما كان يحتمل الصواب بل في الجوانب بل في الحقيقة
منقطعا ولكن الجواز خلاف للاصل فعل ان الاستثناء لم يقطع عما تناوذا في اللفظ لانه لو كان الاستثناء لغيره لكان اللفظ هو اشعر والتفاح نحو ما بل
على تغيير اللفظ من ارجاء البيع فثبت عموم صدر الكلام بهذه الدلالة في الاحوال كما في قولك ما تاني زيدا لا كباي ما تاني في شئ من احوال الاموال
حالة الركوب كمان في التستريل لا ياتون الصلوة الا وهم كمان اي لا ياتونها في شئ من احوالهم لاني حاله الكسل لا يذبحوا بوث النبي لما ان يؤذن لهم
الحج يتخلوا في جميع الاحوال الاحكام الاذن في عموم الاحوال للطعام حال التساوي والتفاضل في الجواز في الاحوال للطعام كونه في الاحوال على
بيناه في الاستثناء ولئن ثبت هذه الاحوال المختلفة لاني الكثير لان المراد من التساوي هو المساواة في الكيل بالاجماع والتفاضل عبارة عن فضل احد
التساويين كقوله الجواز في عبارة عن عموم المساواة والتفاضل مع احتمال كونهما محال ان احكامهما ليدل على ان اوله ثم يتناول القليل نصا في التغيير

قيمتها فان ذلك درجة اخرى فنقول فاذا هي عين الشاة يصير الفقير قابضا حقها من حيث استمال متقوم مطلقا من حيث استمال مقيد
 بانها شاة او لم يكن لان مطلق المال هو الموقوف وقبض حق السد يحصل بقبض حق نفسه فانه انما يقبض الله ما يصير قابضا
 اليه لنفسه بدوام اليد عليه فلا يكون الفقير قابضا ما لا يقيد الا ان المطلق غير المقيد فتحققت الحاجة الى ابطال قيد الشاة ويصير حق
 السد تعالى مطلقا ليمكنه قبضه وحقق نفسه او الاصل في كل حقين مختلفين يتبادران قبض واحد ان يجعل الحق الاول على وصف
 الحق الثاني ليتبادر الاول قبض صاحب الثاني في حق كل واحد على اخر كحظته وعليه ما لم يرد بهم لآخر فطلب الدراهم صانبة فقال للذي
 عليه الخطة او الدراهم التي على يده عندك من الخطة فادس الدراهم الى صاحبها كان صاحب الدراهم قابضا على نفسه وانما
 حق صاحب الخطة منها الى الدراهم في ضمن الاداء ليمكن جعله قابضا للدراهم بقبض صاحب الدراهم فان قبضه يتضمن قبض حق
 صاحب الخطة حق نفسه الا ان الفرق ان هناك يحتاج الى الاستبدال بالانفراد وهنا يحتاج الى ابطال القيد واذا ثبت انه
 عند ادائها شاة يصير ثوبا حق السد تعالى باليتما من حيث انها متقومة بعشرة دراهم مثلا لاس من حيث انها شاة كانت
 الشاة وغيره بل في ذلك سواء فاذا ادسى يجوز بطريق الدلالة كذا في الطريقة البربرية قوله وانما التعليل لحكم شرعي وهو صلاح
 المحل للصرف الى الفقير بدوام يده عليه بعد الوقوع السد تعالى بائداء الميرد وهو لظننا جواب عما يقال لما حصل التفسير
 جواز الاستبدال بالنص لا فائدة في التعليل بعد اذ فائدة تعدية الحكم الى محل لائن فيه ولم يوجد ههنا فاجاب بان جواز الاستبدال
 وان تممت بالنص الا انه قد يكون بما يصلح للمنفعة حاجه الفقير وبما لا يصلح له فالتعليل لبيان ان الاستبدال انما يجوز بما يصلح للمنفعة
 حاجه الفقير من الاموال لا بما لا يصلح للمكان لا سكن الفقير واداره مرة بنية الزكاة لا يجوز عن الزكاة لان المنفعة لا تصلح بدوام
 العين سنة في الباب لان العين خير من المنفعة على ما عرفت او مورد الكلام انخصم فانه لما عزم ان تعليلنا وقع لا بطلان حق استحقاق
 للفقير للتعدية حكم شرعي الى موضع لائن فيه بين الا ان التغيير ان حصل حصل بقبضه انص وحين ثانيا ان التعليل لم يقع الا الحكم
 شرعي فان لهذا النص ملين وجوب الشاة وصلاية الشاة الكفاية حتى الفقير فحق نفع صلاحية الشاة ونسب المنفعة الذي
 به صارت الشاة صلاحية كفاية حتى الفقير لتعدية بها به الى الا انص فيه وبينا ان تسليم الزكاة الى الفقير يقع السد تعالى على المحل
 في اجراء القبض قرينة مطهرة للمودع عن الاقام كما قال الله تعالى الم يعلمون ان السد تعالى للتوبة عن عباده وياخذ الصلة
 وقال جل ذكره فخذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها ثم يصير الفقير بدوام يده عليه لمن امر الاخران بسبب افلان عشرة
 دراهم على انه منها من ففعل يصير الموهب له قابضا للام والاثم قابضا لنفسه بدوام يده واذا وقعت قرينة مطهرة صارت من الاوكل
 كما المستعمل على ما وقعت الاشارة النبوية اليه في قوله عليه السلام يا معشر بني اسرائيل ان الله تعالى كره لكم اوساخ الناس
 سنة رواية غسالة الناس وعوضكم منها خمس الخمس من القيمة وكان ينبغي ان يحرم الاتضاع بها اصلا لما كان لذلك في الامم
 الماخضية حتى كانت النار تنزل فتخرج القبول من الصدقات ولم يكن يتبع بها عدالا انها اكلت لهذه الامة بعد ان ثبتت
 خبثها بشرط الحاجة كما اكلت الميتة بالضرورة ولما لم تحمل للنفس اذا لم يكن عاظا لعدم الحاجة فنثبت ان حكم النص صلاحية
 المحل للصرف الى الفقير لان حكم النص ما اوجب النص والمنص موجب للشاة اوجب صلاحيتها للصرف الى الفقير
 بعد ما اطلعت في الامم الكاشية فيكون ثبوت الصلاحية حكم النص وانما جدت هذه الصلاحية

الصلحية للشاة باعتبار انها مال متقوم لان حاجته الفقيه تندفع باعتبار التقوم المادي ان الدرهم خمسة الواجبة سقطا من غير
منها او نصف شغال من الذبب الواجب في عشرين شقالا منه لو لم يكن متقوما لم يندفع به حاجته الفقير اصلا قلنا بذلها
الصلحية لعلته التقوم و عدينا بذل الى سائر الاموال لا شراك في العلة على موافقة سائر العلل فان حكما تقيم حكم النص مع
بقا حكم النص في المنصوص عليه قراه و بهنا بهذه التارة فان صلحية الشاة لا وادحق الفقير لم تبطل بهذا التعليل
بل بقيت كما كانت فالصالح ان وجوب الشاة تمنع من كون الشاة حق المد تعالى عينا و صلحية الشاة للفقير
حق الفقير والاول لا يقيد التعليل والثاني يقبله ولكن قبوله التعليل لا يفيد المقصود مع بقا الاول على حاله لان الفقير
انما ياخذ حق المد تعالى من العمد برزقه لاحق العبد وحق المد تعالى لما بقى في الشاة عينا كيف يمكن اخذ غير الشاة من
والعبد باعتبار انه صلح للفقير مع ان حق المد تعالى لم يثبت فيه الا انه لما ثبت بدلالة النص ان حق المد تعالى في مطلق
المال لان في عين الشاة امكنه اخذ غير الشاة لثبوت حق المد تعالى في بالذلة و تعدية الصلحية اليه بالتعليل و لو لم يثبت
حق المد تعالى في غير الشاة بدليل ولم يتعد الصلحية اليه لم يثبت الجواز كما في ملكه فثبت انه لا بد من كلا امرين فذلك
ذكر الشيخ رحمه الله قوله و انما التعليل حكم شرعي الى اخره بعدما بين ان سقوط حق المد تعالى في الصورة حصل باذنه
والمد اعلم و منها ان الشيخ عين المال و فصل الثوب انفس لقوله عليه السلام ثم اغسلوه بالماء و قد غيرتم بالتعليل بكونه عزيا
للعين و الاثر هذا الحكم حيث جودتم تطهير الثوب انفس باستعمال سائر المائعات مثل الخمل و نحوه و منها ما قالوا ان المشرع
اوجب التكبير لافتتاح الصلوة بقوله تعالى و ربك فكبر و قوله عليه السلام مفتاح الصلوة الطهور و تحريما التكبير و قوله عليه السلام
للاعرابي الذي علمه الصلوة ثم قل الله اكبر و انتم بالتعليل بالناء و ذكر المد تعالى على سبيل التنظيم غير تم هذا الحكم في النص
عليه حيث جودتم افتتاح الصلوة بغير لفظ التكبير مثل قوله لا بد لجل او الرحمن اعظم و منها ان المشرع على المفارقة بالوقوف
لقوله عليه السلام للاعرابي الذي قال و اقيمت امرت في نهار رمضان اعتكف رقبته احدث و قد غيرتم بالتعليل
حكم النص حيث علقتم الكفارة بالفطر و اوجبتم بالاكل و الشرب علا فاشد الشيخ رحمه الله ان الجواب عن هذه الفتوى
الثلاثة بقوله و هو ان الجواب مطلق المال و تعدية الصلحية الى غيره الحكم الشرعي الى غير الشاة لطيف قلنا في مسئلة
ازالة النجاسة بالمائعات ان الواجب ازالة النجاسة عن الثوب لئلا يكون استعمالها حالة اداء الصلوة و الماء و آله
صاحبة للازالة كما ان الواجب في الزكاة دفع الحاجة الفقير و الشاة الصالحة الا ان يكون استعمال المال واجبا
بمعينه بدليل ان من اتقى الثوب للنجس و قطع موضع النجاسة بالمقراض او حرته بالنار سقط عنه استعمال الماء و لو كان
استعماله واجبا بمعينه لم يسقط بدون العذر كما في ازالة احدث ثم كونه الصالحة للازالة حكم شرعي لان الازالة
لا تحصل به الا بالحكم بعدم تنجسه حالة الاستعمال و اختلاطه بالنجاسة اذ لو حكم بنجاسته باول الملاقاة لم تحصل الازالة اصلا
و لبق الثوب نجسا ابدا كما لو ازالها بالبول و الحكم بعدم تنجسه في تلك الحالة شرعي كما ان الصلحية في تلك المسئلة امر
شرعي فمضى عدينا هذا الحكم الى سائر المائعات كالتخل و كل ما ينقص بالعصر فقد بقى حكم النص و هو كون الماء الصالحة للتطهير على
ما كان قبله من غير تغيير و هذا بخلاف التطهير عن احدث حيث لا يجوز الا بالماء و لانه ثبت غير معقول المعنى فيقتصر على مورد

النفس علی ما بناه فی الکشف وكذلك التکبیر لیس بواجب لعیته کما زعم الخصم بل الواجب عمل اللسان مثل ثنائه علی الله تعالی
 والتکبیر شرع لتفصیل عمل اللسان بذکره بمنزلة الالة للفعل لان الصلوة عبادة بدیة والمستحق فیها افعال تحمل علی
 اعضاء مخصوصة تنجی عن التبعیض کما لقیام للقدم والركوع للظهر والسجود للجنبه واللسان من جملة البدن ومن الاعضا
 الظاهرة من وجهه وكان المستحق استعماله بما یحصل به التعلیم ما هو ثناءه علی الله سبحانه فممن اشترع التکبیر لان یحصل
 التثانیه الا انه هو المستحق فی نفسه کما ان المستحق فی السجود ان یصیر کجبه ساجدة لا ان یصیر الارض مسجوداً بها وکما
 ان المستحق فی ذکر کلمة الشهادة اداها علی اللسان من عمل الایمان وهذه الكلمة الاله بها یحصل الاداء لان یلین الرکن
 ان تصیر هذه الكلمة مذکورة بلسانه ولما اقام مقامها سائر الکلمات بالفارسیة والعربیة وغیرهما واذ ثبت ان الواجب
 عمل لسان مع التعلیل واقامة غیر التکبیر مقامه لان عمل اللسان لا یتبدل به وانما یتبدل الالة والالة فی تحصیل العمل لا تجب تقصوه بل الخضوع
 تحصیل العمل بها الصلاح لذلک العمل کما لیس للجمعة والتمثال القم للکتابه والسکین للتفتیحة فلم یکن لها صنفه فی نفسها الا صلاحیه
 للعمل والتعلیل واقامة الاله اخرى مقامها لا یتبدل عملها وانما تتبعه صالحة بعد التعلیل کما كانت ویبقى استعمالها واجباً
 اذا اضطرر الی تحصیل العمل بان لا یجد الاله اخرى وهو قوله صلی الله علیه وسلم لیستغ بثلثة احوار فان تعین الحرج لا یدل
 علی عدم جواز اقامته المذمومة بل الحرج آله یجوز ان تعین ویجوز ان یتخیر بینها و بین ما فی معناها ولا یلزم علیه القراءة
 حیث لا یقوم ذکر اخر مقامها لان الواجب عمل اللسان عمراً قراءة وللقراءة فضیلة لیس لغیرها من الاذکار وسبب ان یقر
 ومن عند الله تعالی ویجزم علی المانع وانجیب قراءة فلا یجوز اقامته غیرها من الاذکار مقامها الا یرى ان غیر لقائه
 من المنسوز لما سبب الفاتحة فی الفضیلة الذکورة قام مقامها فی اجواز وان غیبت الفاتحة بالحدیث ولا یلزم علیه
 الاذان ایضاً لان الواجب هو الاعلام بحضور الصلوة والاعلام لا یحصل الا بهذا الذکر المنصوص وکذا الکفارة متعلقة
 بالافطار الذکر هو السبب الموجب لما لانه هو الجنایة علی الصوم ولما اضيفت الیه قیل کفارة الفطر والجماع الیه صالحة
 للفطر وکما ان الاکل والشرب الیه صالحة للفطر ایضاً ففی عدینا هذا حکم الی الاکل والشرب یتبع الجماع الیه صالحة
 کما كانت من غیر تفسیر بالتعلیل شیئاً من احکام النصوص قوله وبهذا یبکین ان اللام فی قوله تعالی انما الصدقات
 للفقراء والمساکین لام العاقبة اے یصیر بعاقبته اولانه اوجب الصرف الیم بعد ما صار صدقة وذلک بعد الاداء
 الی الله تعالی فصاروا علی هذا التحقیق مصداق باعتبار الحاجة وهذه الاسماء السباب الحاجة وهم یجلبون للزکوة بمنزلة
 الکسبة للصلوة کما توفیه للصلوة وکل جزء منها قبله لما كانت الزکوة حقاً مستحقاً للفقیر قبل الاداء عند الشان فیرحم الله
 حمل اللام فی قوله انما الصدقات للفقراء علی لام التعلیل فقال وجب الشرع الزکوة للاصناف المذکورة فی هذه
 الایة واذنا فیما الیم باللام الموضوعی لتعلیل فتدل علی استحقاقهم بالشرکة بقضیة اللام من اوصی بثلث مال لاسما
 اولاده ولا فقراء والمساکین کان الثلث مبین علی الشرکة بقضیة اللام فثبت ان حکم النص حمل الصدقات مشترکة من
 الاصناف المذکورة حتی وجب صرفها الیم ولم یجوز الاقتصد علی صف واحد وقد اطلعت بموجب الصرف الی صنف واحد
 والی فقیر واحد حق الباقین بالتعلیل وهو خلاف موجب النص لا تعدیه حکم فاشار الشیخ الی اجواب بقوله وبهذا تبین

بين اى بما ذكرنا ان المودع يتبع الله تعالى على اكله من ثمنه او لغيره ثم يصير الفقير في حالة البقاء به وام يده عليه انها
 الدليل على تبيين ان اللام في يده اليه لام العاقبة كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وفي قول
 الشاعر فلكموت تعدوا لولدات الخراب لودتني للساكن اى يصير الواجب او ما هو حق الصدقة على اكله اكله ببقية الفقراء
 وان لم يكن لهم فيه حق في الابتداء كما ان التقاط آل فرعون لموسى صار ببقية للعداوة والحزن لما دوى اليها وان لم يكن
 في الابتداء كذلك الفرض وكما ان الغداء والبناء صار ببقيتها للموت او الحزن والخراب وان لم يكونا في الابتداء لغيره
 وذكر في المطلق ان اللام لقصر فضل الصدقات على الاصناف المذكورة الممدودة وانما محققه بها لا يتجاوزها الى غير بالاستحسان
 جميعا كما يقال فما استخافه القرش يرا ولا يستداهم ولا يكون لغيره ويكمل ان تصرف الى الاصناف كلها وان تصرف الى بعضها وهو
 مذهب عمر وعنه ابن عباس وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن جبير والفضاك وابى العالى و ابراهيم النخعي ويحيى بن محمد
 وغيرهم من الصحابة والتابعين فانهم يرون انهم يرون قوله لانه اوجب له اليهم بعد ما صار صدقة دليل اخر على ان اللام للعاقبة معطوف
 على الاول من حيث المعنى يعني لان الواجب لما كان خالص حق الصدقة لكانت اللام للعاقبة ولان النص اوجب الصرف بعد
 ما صار صدقة حيث قيل فما الصدقة للفقراء فلم يقل فما المال لى وجب او ما للفقراء وذلك اى صيرورة المال صدقة انما
 يكون بعد الاداء الى الصدوق ذلك لا يتحقق قبل قبض الفقير كانت اللام للعاقبة لان الواجب قبل التسليم ليس بعد قبض له صلاحية ان
 يصير صدقة بالقبض كما لا يفتقر بعد قبض وصيرورته صدقة لانه لما كان في الحال فيكون اللام للعاقبة اى يصير الواجب ببقية
 صدقة والمال للفقير فيمثل ان يكون مناه ان سلطان اللام للتيك لا يدل ذلك على ان الواجب قبل الاداء يكون للمال للفقير لان
 النص والصدقة لى اوجب الملك لهم في المال بعد ما صار صدقة وذلك انما يكون بعد الاداء الى الصدقة لى قبض الفقير فلا يكون في
 الاية دليل على ان الواجب قبل قبض حق الفقير فلا يجب صرفه الى جميع الاصناف المذكورة وتعيين انما ابلغنا بالصرف الى صنف واحد
 حق الباقيين لانه لو لم يكن لهم فيه حق قبل التسليم نصاروا على هذا التحقيق مصارف باقتدار الحاجة يعني لما ثبت ان الواجب خالص
 حق الصدقة لى وان ذكر هذه الاصناف ليس لبيان الاستحقاق لانهم لا يصلحون لذلك العبادة كان ذكرهم لبيان المصروف
 الذي يكون المال بقضهم الصدقة لى فالصالح لى لى في هذا الحق الواجب الصدقة لى لى هو لى باقتدار الحاجة فانهم يحتاجون
 وفقرهم صاروا مصارف لهذا المال الذي صار من الاصلح لى لى والاسم فان الغريم وابن السبيل والغارس من سبيل الله
 تعالى ولو لم يكونوا فقراء لاكل لهم الزكاة ولو صاروا مصارف الاسم لجاز التصرف اليهم مطلقا من غير اشتراط الحاجة كما في الموارث
 وكذا الواجب في شخص واحد اسم مختلف وان كان مكاتباً وابن السبيل وسليماً وغارماً لا يستحق الاسماء واحدا ولو كان لا يستحق
 بالاسم لا يستحق بكل اسم سماء عظيمة كما في الارث اذا جمع سببان في شخص واحد بان كان زوجاً وابن عم يستحق بهما جميعاً فعلم ان
 وجوب الصرف اليهم باقتدار الحاجة لا ان الحاجة تقع بهذا الاسباب في الغلب فذكر الله تعالى هذه الاسماء التي هي اسباب الحاجة
 لتدل على ان الفقير يستحق بحاجة شارة غيره لما احتاج وان لم يكن سبب الفقير فعلم انهم مصارف ببلدة الحاجة نصاروا وجبوا
 كانه قيل فما الصدقة للحاجة بين اى سبب احتاجه ان تعلق الحكم بانه ما يطلق عليه اسم شخص على ما بينه وبين حكمته للزكاة مثل الكعبة للصلاة يعني
 لما ثبت ان الفقير لا يدل على استحقاقهم الواجب على صاحب المال بل يدل على انهم مصارف ما كلفوا الواجب اليهم كما في الزكاة للفقير فانما ليست

بستحقاقه للصلوة ولكنها صالحة المصروف التوجه اليها في الصلوة فلما ان جميعها قبله وكل جزئها قبله كان جميع الاصناف المذكورة مصرفا وكل واحد منهم مصرفا وتبين بما ذكرنا ان حكم النقص بيان انهم مصارف الزكوة وبالتعليل لا يتغير في الحكم لانهم مصارف للصرف اليهم بعد التعليل صرفت اليهم ام لا كاللجنة قبله وصالحه تصرف الصلوة اليها اذ واستقبالا لمفعول العباد لا ويشين ان المقسوم بينهم حكم ان كانوا مصارف الزكوة وقد ثبتوا كذلك فلا يجوز لاحد ان ينكر كونهم مصارف الا ما استثنى من المولفة قلوبهم فانهم كانوا مصارف بعدة اخرى وهي اطاعة الله تعالى واعزاز دينه بالاحسان لا الحاجة المصروف اليه الى المفقود وكان ذلك بابا على حدة كباب العامل اليوم يعطى على الحاجة بل جزاء على حدة في العمل للفقر في جنات الصدقات كذا في الاسرار قوله واما ركنه اى ركن القياس فما جعل اى الشيء الذي جعل علما الى اخره لكن الشيء جانبا الاقوى لغة ففي عرف الفقهاء ركن الشيء مالا وجوده لذلك الشيء الابر كالتقيام والركوع والسجود للصلوة ولما لم يكن للقياس وجود الابر المعنى الذي هو مناط الحكم كان ذلك للمعنى ركنه فافهم وانما ساءه علما لان الموجب في الحقيقة هو الله تعالى والتعليل اسرار على الاحكام في الحقيقة لا موجدات فكان ذلك للمعنى معناه الحكم الشرعي في الحل وهو معنى العلم ثم الحكم في المنصوص عليه ان كان مضافا الى النص موافقا للفرع الى العلة كما هو مذنب مشائخنا العراقيين والقاضي الامام ابى زيد والشيخين ومن تابعهم يكون ذلك المعنى علما على وجود حكم النص في الفرع وان كان الحكم مضافا الى العلة في الاصل والفرع جميعا كما هو مذنب مشائخنا يسمونه من اصحابنا وجهود الاصوليين يكون ذلك المعنى علما على ثبوت حكم النص في الاصل والفرع معهما اشتمل عليه النص يعني ينبغي ان يكون ذلك المعنى الذي جعل علما على حكم النص من الاوصاف التي اشتمل عليها النص لما بصيغته كاشمالي نص الربا على الكيل والجنس او بغيره صيغة كاشمالي نص النهي عن جميع الاباق على العجز عن التسليم لان ذلك المعنى كما كان مستطاس النص لا بد من ان يكون ثابتا بصيغة او ضرورة وجعل الفرع نظير الذي حكمه بوجوده فيه الضمير في له وحكمه راجع الى النص وفي وجوده يراجع الى ما هو البالسبيبه وفي فيه للفرع يعني وجعل الفرع ماثلا للنص اى المنصوص عليه في حكمه من الجواز والفساد والحل والحريم بسبب وجوده فكما المعنى في الفرع وقيل هو حاصر عن العلة القاصرة وكثير بعض المحققين ان اركان القياس الاصل والفرع وحكم الاصل والوصف الجامع اما حكم الفرع فتمرة القياس لتوقفه عليه ولو كان ركنه فميتوقف على نفسه وهو محال وهذا احسن لان انعقاد القياس كما لا يتصور بدون المعنى لا بد من الثلاثة الباقية قوله وهو الوصف الصالح المعدن بظهور اثره في جنس نفسه لما جعل علما واعلم ان القياسين اتفقوا على ان كل اوصاف النص بحيلتها لا يجوز ان يكون علة لانه لا تأثير لكثير من الاوصاف في الحكم فان من المعلوم انه لا يدخل الوصف المذكور المذكور في قوله عليه السلام للجامع في تخار رمضان اعتق رقبته في الحكم فان التركي والسندى فيه سوار ولا المعنى الحرة ولا الوقاع الا بل فان الكفارة تجب على العبد بالزنا ويوطى الامة وكذا الحكم في سائر الاحداث فانما يشتمل على سكان كذا وزمان كذا ولا يدخل لشل في الاوصاف في الحكم فيثبت التحليل لجميع الاوصاف فيستقيم التحليل لجميع الاوصاف لتعليل كالاتي عدمي لان جميع الاوصاف لا يوجد في المنصوص عليه وذلك فاسد واتفقوا ايضا على عدم جواز التعليل لكل واحد من الاوصاف لما بينا انه لا تأثير لجميع الاوصاف في الحكم الاير في ان الخلطة تشتمل على اعضا مكيكة مطعومة مقتاتة جسم شتى ولم يقل احدا ان كل وصفت من هذه الاوصاف ملته الحكم الوجب فيها بل العلة بعض هذه الاوصاف واتفقوا ايضا على انه لا يجوز للحلل ان يحلل باى وصفت شار من غيره دليل لان اذ عاد وصف من الاوصاف انه علة بمنزلة دعواه الحكم فلا يسبح من غير دليل اذ لم يكن بد من اقامة الدليل

وهو ان الحكم فلا يسمع من غير دليل واذا لم يكن به من اقامة الدليل فالنقص يصلح دليلا على العلة بخلاف سواد دل عليها بطريق التبعيض
 لقوله تعالى ثم الصلوة لعلكم تتقون قوله عليه السلام كنت نبيكم من ادخالكم الاضاحى لاجل الرقة على القافلة او بطريق التبيين
 والاشارة مثل قوله عليه السلام اريت له تضرعت بما ان ينقص الرطب ذابعت ثمرة طيبة وماء طهور من يدر دينة فاقتلوه
 وكقول الراوى سبي رسول الله عليه السلام فسجدت لى ما عز فرجم وكذا الاجماع يصلح دليلا عليها بالاجماع وعند عدم النقص والاجماع اختلافها
 يصلح دليلا على العلة فقالت جماعة منهم الاطرا وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير ان يعقل فيه معنى من تأثير او اخالة تصاح دليلا عليها
 ظهور الدلائل التي جعلت القياس حجة يقتضى جواز التعليل لكل وصف من غير ان يعقل فيه معنى الا انه اذا لم يكن بطر داول على عدم اعتبار الشرع اياه
 لان خلف الحكم عن العلة اماره النقص ذلك غير جائز على صاحب الشرع ولان ملل الشرع امارات على الاحكام اذ الموجب في الحقيقة هو الله تعالى ولم
 يشترط فيها ان تكون محقولة المعامل الشرط في الوصف الذي كان هو علة ان تميز عن سائر الاوصاف بدليل قطعي او ظني والاطراف
 يصلح لذلك لان الدوران بها حاصل ولم يكن مانع من الحكم بالعلة وحصل العلم او الظن عادة يكون المدار وهو الوصف
 علة للدائر وهو الحكم كما اذا دعى الانسان باسم فغضب ثم ترك دعواه به ولم يغضب وتكرر ذلك مراراً عظم ان دعاة بذلك الاسم هو سبب الغضب
 وقال عاتقهم لا يصح الوصف حجة بحد الاطرا لان الاطرا كما يوجد بين الحكم والعلة يوجد بين الشرط والممكن بدس معنى يعقل وهو قبول
 جمهور الفقهاء من السلف والخلف رضى الله عنهم وذلك لعنى ان يكون الوصف صالحا للحكم ثم يكون معدلا واتفق هؤلاء على ان
 المراد بصالح الوصف ملائمة اى سوافقة ومناسبة الحكم بان يصلح اضافته الحكم اليه ولا يكون نابيا عنه كحاشية ثبوت الفرقة باسلام
 احدى الزوجين الى اياه الاخر عن الاسلام لانه يناسبه لا الى وصف الاسلام لانه ناب عنه لان الاسلام عرف عام للمحقوق لا
 قاطعا لما ذكره المحطور يصلح سببا للعقوبة والمباح سببا للعبادة ولا يجوز عكسه لعدم الملازمة وهو المراد من قوله وهو ان يكون اى جعل الملازمة
 في الوصف ان يكون الوصف الذي جعل علة على سوافقة العلل لنقوله عن الرسول عليه السلام وعن السلف خول انهم فانهم
 كانوا يعلمون باوصاف ملائمة مناسبة للاحكام غير نابعة عنها فما كان موافقا لما يصلح ان يكون عامه وما لا فلا قال الخراساني
 رحمه الله المراد بالملائمة ما هو منهاج المصالح بحيث اذا اضيف اليها الحكم انظم لقولنا حرمت الخمر لانها تزيل العقل الذي هو مدار التكليف
 وهو مناسب لقولنا حرمت لاسنها تقذف بالزبد وتحفظ في الدين فان ذلك لا يناسب واختلفوا في تفسير العدة فعدت العدة الوصف
 تثبت بالتأثير وهو ان يكون الجنس ذلك الوصف تأثير في جنس ذلك الحكم في موضع اخر فعند اجماعنا كذا ذكره الاسلام في بعض مصنفاته وقال بعض اصحاب
 الشافعي علة الوصف تثبت بكونه تخيلا اى موقعها في القلب خيال القبول والصحة ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على الاصول
 بطريق الاحتياط لا بطريق الوجوب لانه يتحقق سلامته عن المناقضة والمعارضة وقال بعضهم بل العدة تثبت بالعرض فان
 لم يرد اصل مناقض ولا معارض صار معدلا تسكوا في ذلك بان الاثر من الوصف لا يحسن ليعلم ما يحسن والايوجه العقل
 ايضا لان ثبوت الوصف علة بالشرع لا بالعقل اذ العقل لا يستدعي اليه فوجب النقل عنه الى شهادة القلب التي هي المعبرة
 عند انقطاع الادلة كالتحريم جعل حجة في باب القبلة عند تعذر العمل بسائر الادلة ويؤيده قول النبي عليه السلام لو ابصرت من معبد
 ضع يدك على صدرك فاستقت قلبك فما حك في صدرك فدعه وان افاك الناس فثبت ان العدة تثبت
 بالاخالة والعرض بعد ذلك للاحتياط للوجوب بمنزلة ما لو كان الشاهد معلوم العدة عند القاضي جائز له العمل بمشاهدته والعرض

العمل به عندنا ما لم يكن موثراً وعند اصحاب الشافعي رحمه الله ما لم يكن محملاً فاذا ظهر اثره او اضلاله فحينئذ يجب العمل به فالعلة لا تشرط لجواز العمل
بالعمل والتاثير والماخلة شرط لوجوب العمل بها قال وسعني قولنا يجوز العمل بالعلة قبل ظهور التاثير لوجوب العمل بها قبل نقد العمل ولم يقع كما
لوقضى القاضي بشبهه وغير ظاهر العدة لانه اى الوصف يحتمل المردح قيام الملازمة كما يحتمل المردح من الشارع بان لم يعتبر علة كالاكل باسباب محتملة
علة للاظهار ان الشئ لا يبقى مع قوت ركنه لم يجعل علة لان الوصف ليس بعلة لذاته بل يجعل الشرع اياه علة فلم يكن بمن وبل تعرف به صحة
وامتبارها في الشرع بظهور ملازمة وذلك ان يظهر اثره في مواضع من المواضع على ما بينا فحينئذ يجب العمل به كالمصغري ولاية المال فان
العجز لما كان طائفاً للمصغر لقصور عقله فيم من هو كامل الرأى واقرا الشفقة مقامه في التصرف في طاعة الاجماع فكذلك يقوم مقامه في التصرف
في نفسه ايضا لعجزه فثبت ان التعليل بالمصغري ولاية الاكل لتعليل الوصف موثراً وهو اى تعرف صحة الوصف بظهور الاثر نظير تعرف صدق
الشاهد بظهور اثره دينة في منعه اى منع الشاهد وهو اضافة المصدر الى المفعول والمانع الدين وتحمل ان يكون اضافة المصدر الى الفاعل
منع الدين اياه عن تعاطي اى مباشرة مخطورة دينة فالموثرو الدين والاستدلال بالاحتمار عن سائر محظوظات استدلال بظهور اثره على
ثبوت اثره وهو الصدق في الشهادة كما ان الوصف هو الموثر والاستدلال بظهور اثره في موضع استدلال بظهور اثره على ثبوت اثره اخر
وهو الحكم الثابت بالقياس قوله ولما صارت العلة عندنا علة باثرها فثبتنا القياس على الاستحسان الذي هو القياس الخفي اذ هو اى اثره وثبتنا
القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر اثره دفع مسادة لان العبرة بقوة الاثر وهو دون المظهر والاستحسان في اللغة مستعمل
من الحسن وهو عدل شئ واعتقاده حسناً نقول اتحسنته كذا اى عتقته حسناً وفي الاصطلاح قيل هو العدة على من موجب قياس الى قياس
اقوى منه وليس بجامع اذ لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالاثرا والاجماع والمضروبة وقيل هو تخصيص قياس بدليل اقوى منه وليس
تصحيح لانه يشير الى انه تخصيص العلة وليس كذلك وعن الشيخ ابى الحسن الكرخي رح وهو ان يعمل الانسان عن ان يحكم في المسئلة بنقل الحكم
في نظائرها الى خلافه لدليل اقوى يقتضي العدة عن الاول واعترض عليه بانه يلزم ان يكون معنى ما قال هو منفيته مع في بعض المواضع
تركزت الاحسان بالقياس اى تركت الدليل الاقوى بالضعف وانه غير جازم واجيب عنه بان المترك سمي استحساناً لانه اقوى من
القياس نفسه ولكن اتصل بالقياس معنى اخر صار ذلك المجموع اقوى من الاستحسان فترك العمل به اخذ بالقياس وقال بعض اصحابنا
الاستحسان المعنوي هو القياس الخفي كما اشير اليه في الكتاب وانما يسمى به لانه في الاكثر الاغلب يكون اقوى من القياس الظاهر فيكون المأخذ
مستحسناً ولما صار اسم هذا النوع من القياس بقى الاسم وان كان من جوده بالقياس الظاهر فاذا قال ابو حنيفة تركت الاستحسان اى تركت
القياس اراد بذكره البينة على ان فيه علة سوى علة الاصل او معنى اخر يوجب ذلك خلافاً لغير الاصل وان الحسن ان يذهب اليه يمكن لما
يرجع عندى لانضمام معنى اخر الى القياس الظاهر لوجوب العمل به اخذت به وذكر صدر الاسلام ابو الميسر رح ان الاستحسان اذا كان اكثر الاشياء كان
استحساناً تسمية لا معنى والاستحسان معنى هو القياس واعلم ان بعض القلايين في المسلمين طعن على ابى حنيفة واصحابه رحمه الله تعالى في
تركهم القياس بالاستحسان الثابت بالرأى وقال ان حجج الشريعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستحسان
قسم خامس لم يعبر فيه احد من جملة الشريعة سوى ابى حنيفة رحمه الله تعالى واصحابه انه من دلائل الشريعة ولم يقيم عليه
دليل بل هو قول بالتشبي فكأن ترك القياس به تركاً للحجة الشرعية باليسحجة لا تباع هو اى شهوة نفس فكان باطلا ثم قال
ان القياس الذي تركوا بالاستحسان ان كان حجة شرعية فالجزة الشرعية حق فماذا بعد الحق الا الضلال وان كان

لاتباع بوي اى شئ نفس فكان باطلا ثم قال ان القياس الذى تركوه بالاستحسان ان كان حجة شرعية فالجواب الشرعية حق فما اذا بلغ
الحج الا الفضل وان كان باطلا فالباطل واجب الترك وما لا يشتمل بذكرة وانتم قد ذكرنا في بعض مواضع اننا نأخذ القياس
وترك الاستحسان به فكيف يجوزون الاخذ بالباطل والعمل به وذكر من هذا الجنس ما يدل على قلة النوع وكثرة الثبوت وكل ذلك
طعن في غير رتبة وقبح من غير وقوف على المراد فابونيفة جاهل قذا واشد ديانة من ان يقول في الدين بالتشكي او بعمل
بما استحسنته من غير دليل تام عليه شرعا فالشيخ رحمه الله اشار الى دفع طعنهم بقوله قد منا على القياس الاستحسان الذى هو القياس الحقيقى
المعنى اصحابنا احد نوعى القياس فانه ينقسم الى حلي وخطي والاستحسان الذى هو وقع التنازع فيه هو القياس الحقيقى لا انه قسم
اخر غير القياس لخرعه بالتشكي ولا شك ان القياسين اذا تعارضا في حادثة يترجح احد بهما دليل ان امكن وترك العمل
بالاخر الا انه سمي بهذا الاسم للتمييز بين القياس الظاهر الذى يذهب اليه او يأم اهل اجتهاد وبين الدليل المعارض له واشاره
الى انه هو المعمول به في الاغلب ليرجح على الاخر واعلم الصانع كل واحد من القياس والاستحسان المعنى في مقابلة الاخر على وزن
فاحد وجهى القياس باضعف اثره ومنه بالنسبة الى مقابلة من كل وجه وهو الاستحسان والثاني مانه ضعفه ومنه اثره بالنسبة
الى مقابلة في الظاهر ولكن انضم اليه معنى خفي هو المؤثر في الحكم في التحقيق فاندفع به فساد ظاهره وقوم به وجه القياس واحد
نوعى الاستحسان ما قوى اثره بالنسبة الى مقابلة من كل وجه والثاني مانه اثره بالنسبة الى القياس في الظاهر ولكن فيه فساد خفي
بالنسبة الى معنى اخر انضم الى القياس ثم العلة لما صارت علة باثره عندنا ظاهرا فالاول الطرد وغيره قد منا النوع الاول من الاستحسان
لقوة اثره وان كان خفيا على النوع الاول من القياس وان كان جليا وقد منا النوع الثاني من القياس الجلي لقوة اثره الباطن
على النوع الثاني من الاستحسان الذى ظهر اثره وخفي فساد له لما ذكرنا ان العبرة بقوة الاثر ومحمته دون الظهور فان الدين
ظاهره والعقبي باطنه وقد ترجع الباطن لقوة اثره وهو الدوام والخلود والصلوة على الظاهر لضعف اثره وهو الغنى والكدر في الدنيا
العقل راجح وان كان باطنا على البصر وان كان ظاهرا لقوة اثره اذ ركه وضعف اثره اذ ركه البصر بالذات اليه فان قيل هذا لا
للمعنى لعله بمنزلة العدالة للشاهد ثم بعد ما ثبت اصل العدالة في الشهود لا يترجح البعض على البعض لقوة العدالة فينبغي ان لا
الترجيح في الاقضية لقوة الاثر بعد ما ثبت اصل التأثير فيها قلنا صيرورة الشهادة حجة بالولاية الثابتة بالحرية والاسلام لما
بالعدالة بل العدالة شرطا ترجح جانب الصدق فبعد ما ثبت اصل العدالة لا يمكن الترجيح بقوة العدالة مع مساواة الكل في القوة
فاما صيرورة الوصف حجة فبالاثر فيجوز ان يترجح ما هو اقوى اثره على غيره انما لا نسلم ان القوة او الزيادة في العدالة متصورة
لان المراد بالعدالة هو الاجتناب عن مخطورات الدين وفيه لا يتصور الزيادة بل اذا اجتمعت الكل كان عدلا وان ارتكب
واحدة منها لم يبق عدلا فاما قوة الاثر لبعض المعاني فمتصورة فيجوز ان يترجح بها البعض على البعض كذا قيل قوله بيان
الشك الى اخره ولمسنا استلزم كل قسم من القياس بمقابله من قسم الاستحسان ولم يكن يد من تقديم احد جانبي
الاخر عند نقابهما الى الامر الى قسمين تقديم الاستحسان على القياس وعكسه واشيخ رحمه الله اشار الى القسم الثاني وبين ان
بقوله بيان الثاني اى بيان القسم الثاني وهو تقديم القياس على الاستحسان بقوة اثر القياس وضعف اثر الاستحسان
فمن تلاية السجدة في صلوة انه يركع بها قياسا الى اخره اذ اقرت السجدة خارج الصلوة وركوع بها لا يجوز لان الركوع خارج

الصلوة ليس بقربة فلا ينيب عما هو قربة وان قرأ في الصلوة فان كانت السجدة في آخر السورة ان شاء ركع وان شاء سجدة قليلة معناه ان
 ركع ركوعا على حدة لتلاوة ان شاء سجدة لما غير ان الركوع يحتاج الى النية والسجدة لا يحتاج اليها لان الركوع يحتاج الى النية وانما ركع وانما
 سعى فمن حيث انه لو افتقرا معنى يتبادر الى الواجب ومن حيث انه يحتاج الى النية بخلاف السجدة لانها هي الموجب لا السجدة
 فلا يحتاج فيها الى النية ونيل معناه ان شاء اقام ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة واليه مال اكثر المحققين وان كانت السجدة في وسط
 السورة ينبغي ان يسجد لها ثم يقوم فيقرأ ما بقي ثم يركع وان ركع في موضع السجدة اجزاء وان ختم السورة ثم ركع لم يحزه ذلك عن السجدة
 فلو ان ركعها لم ينيبها لانها صارت دينا لغوات محل الاداء ولغيره وتمازينا صارت مقصورة بنفسها لان لا يكون مقصودا ولا يجب بنا
 في الذنبة كما ظهر في التلاوة التي تليها فصار بمنزلة الصلوة فلا يتبادر بالركوع ولا سجدة الصلوة ايضا لشيء في المبسوط والذخيرة فالما حصل
 ان الركوع لا ينيب عن سجدة التلاوة الا بشرطين احدهما النية والثاني ان لا يتخلل بينهما فاصل وذلك مقدار ثلث ايات ثم ان اراد
 ان يركع ركوعا على حدة فلاجل سجدة التلاوة على الفور غير ركوع الصلوة او اراد ان يقيم ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة
 على الفور اجزاء في القياس وبه نأخذ وفي الاستحسان لا يجزى الا السجدة فمحتاج منها الى بيان وجه القياس والاستحسان
 اوله ان بيان قوة اثر القياس وضعت اثر الاستحسان ثانيا ليقنع هذا الكلام بوجه القياس ان الركوع والسجدة متشابهان
 في معنى التخصيص ولهذا اطلق اسم الركوع على السجدة في قوله عز ذكره وخرركما هي ساجدان الخ وروى السقوط
 موجود في السجدة وركوع الركوع ويقال ركعت النخلة وسجدت اذا طأ طأ راسا او كما ثبت التشابه بينهما في
 الواجب عنه بالركوع كما يسقط الواجب عنه بالركوع كما يسقط بالسجدة او يقال لما ثبت التشابه بينهما ينيب بالركوع
 عن السجدة كما ينيب لقيمة من الواجب في باب الزكوة فهذا قياس ظاهر لاحاجة فيه الى زيادة تأمل بل هو اعتبار
 لاحد الفعلين بالآخر لظاهر التشبيه فظاهر قوله لان النص قد ورد به اي بالركوع في مقام السجدة وقال الله تعالى وخرركما
 واناب اي ساجدا وان كان يدل على ان ذلك تسك بظاهر النص وليس بقياس لكن المقصود منه ما ذكرنا ووجه الاستحسان ان
 اشرع امرنا بالسجدة وقوله فاسجدوا لله واسجدواقترب والركوع خلاف السجدة اي عينية حقيقة لا يرعى ان
 الركوع في الصلوة لا ينيب عن سجدة الصلوة ولا السجود عن الركوع فكلان ينيب عن سجدة التلاوة
 كلان اولي لان القرب بين ركوع الصلوة وسجودها من حيث ان كل واحد منهما موجب للحرمة المهر من القرب بينه وبين سجود
 التلاوة لا يرعى انه لو تلاها خارج الصلوة فركع بها لم يخرج عن السجدة في ظاهر الرواية ففي الصلوة اولي ان لا يقيم ركوع الصلوة
 مقام السجود لان الركوع مستحق بحجة اخرى وكذا ان التي بركوع علمية لانه ليس من افعال الصلوة اذا التحريم لم تنعقد لغيرها
 اي ما ذكرنا ان الركوع خلاف السجدة حقيقة الى احده اثر ظاهر لان الماسورة لا يتبادر بالاثان بما يخالفه ففسد
 وجه القياس مما مر جوا لان هذا عمل بحقيقة كل واحد منهما فلما وجه القياس فبما محض اي ثابت بدليل
 هو مجاز يخص لان المراد بالركوع السجود باتفاق المفسرين فاثبات التشابه هو القرب بينهما هذا الدليل وبما
 القياس عليه يكون بمنزلة العمل بالمجاز في مقابلة الحقيقة ولهذا سمينا الثاني استحسانا لانه اقوى واخفى بالنسبة الى الاول
 كما ترى فهذا بيان ظهور اثر الاستحسان وظهور فساد القياس بمقابله لكن القياس اولي اي بالعمل به باثره بالظن

أي بسبب قوة اثره الباطن الذي يتفنن فيه والاستحسان بيانه أي بيانه أي بيان الاثر الباطن للقياس بين السجود عند التلاوة
لم يشترع فيه مقصود أي لم تجب قرينة بعينه الدليل على انه غير مقصود بنفسه انه غير مشروع بطريق الاستعداد بنفسه ولما
لا يلزم بالنذر كما لا يلزم الطهارة به وإنما المقصود محجور ما يصلح تواضعاً ليحصل به مخالفة المشركين الذين استغفروا عن السجود
لله تعالى استكباراً والاعتداد بالقرينين الذين تبادروا إلى السجود تقريراً واقتداراً كما أخبر الله تعالى عن الفريقين في مواضع
السجود وفي النصوص المذكورة في تلك المواضع مثل قوله تعالى أو لم ير إلى ما خلق الله من شيء فيفوق ظلاله من
اليمين والشمال سجداً لله ثم إن الله سبحانه من في السموات ومن في الأرض ومن في السموات والارض
طوعاً وكرهاً وسجداً في السموات وما في الأرض من دابة إشارة إلى ان المراد من السجود والتواضع والتواضع
بأنه انقياد وكذا عدم اقتصاره بالركوع كما في السجود والصلوة وشرعية التداخل فيه دليل على ان عينه ليس بمقصود بل المقصود
منه التواضع لكن بشرط ان يكون عبادته بقوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته وبالاجماع ولما اشرط
فيه الوضوء واستقبال القبلة والركوع في الصلوة يجعل هذا العمل أي يحصل ما هو المقصود من السجود بالركوع في
الصلوة للحصول على التواضع والعبادة فيه فيقطع عنه السجود به كما سقطت الطهارة للصلوة بطهارة وقعت لغير الصلوة
وكما سعى إلى الجهد يستطاع السعي لعبادة المرئى بخلاف سجد الصلوة حيث لا يجوز اقامة الركوع مقامه ولا عكسه لان
كل واحد منهما مقصود بنفسه ثبت ذلك لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا أو قوله عليه السلام
لما جئ بعتك على الأرض امرت ان اسجد على سبعة أعضاء وغير ذلك من الآثار فلا يتأدى بغيره والركوع في غير ما
أي بخلاف الركوع في غير الصلوة حيث لا يوجب عن سجود التلاوة في ظاهر الرواية لان الركوع في غير الصلوة ليس بعبادة
والشرط فيما يتأدى به السجود ان يكون عبادته فصار الاثر الخفيف للقياس وهو حصول المقصود بالركوع مع انفساء
الظاهر وهو اعتبار نفس التشبيه والعمل بالمجاز مع ان كان العمل بالحقيقة اولى من الاثر الظاهر للاستحسان وهو العمل
بالحقيقة مع انفساء الخفة وهو جعل غير مقصود مساوياً للمقصود قوله أي القياس الذي يرجع على الاستحسان لقوة اثره
الباطن قسم عن وجوده أي قل فانه لم يوجد الا في ستة مسائل اوسع منها ما اذا ادعى الرمن الواحد رجلاً من كل واحد
منها يقول رثنى بالالف وقبضته وقيم البنية في الاستحسان يقتضي بانه مرسون عندها ويجعل كأنهما ارثناسا لجمالية
التأرجح كما في الخرق والمدي كما لو ادعى الشراء في القياس تبطل البينات المتعذر انقصا بالكل لكل واحد
منها للاستحالة وتعذر القضاء كواحد بعينه لعدم الاولوية ولكل واحد بنصفه لتأدية إلى الشيوع المانع من صحة الرمن
ففتعين التهاوتر واخذنا بالقياس لقوة اثره الباطن فان كل واحد منهما يدعى عقداً عظمى وثبتت فيه جميعاً يكون وسيلة
إلى مثل الالف في الاستيفاء وبهذا القضاء ثبت عقد واحد وجس يكون وسيلة إلى الشطر في الاستيفاء فيكون
قضاء على خلاف مقتضى الحجة بخلاف الرمن من رجلين فان العقد بينك واحد فتمكن اثبات موجب للعقد بتحداه
في المحل بخلاف دعوى الشراء وانما لم يجعل ذلك كأنهما اشترى باسعاد لوجعل كذلك لما ثبت الخيار لهما كما لو باع منهما
جميعاً يعتقد واحد منهما اذا وقع الاختلاف بين المسلم اليه ورب المسلم في ذرعان المسلم فيه في القياس بخلاف ما

فاختار في الاستحسان القول بقول المسلم المبيح والاستحسان ان المسلم فيه مبيح فلا اختلاف في ذمائه لا يكون اختلافاً في
 اصله بل في وصفه من حيث الطول والسعة وذلك لا يوجب التخالف كما لا اختلاف في ذمائه الثوب المبيح بعينه وجه القياس
 انهما اختلاف في المستحق بقوله المسلم وذلك يوجب التخالف ثم اثر القياس ستة ولكنه قومي من حيث ان عقد السلم انما يتعقد بالاول
 المذكور لا بالاشارة الى المعين فكان الموصوف بانه سيج خسر في سيج غير الموصوف بانه اربع في ست وبهذا اتين ان
 الاختلاف هنا في اصل المستحق بالعقد وذلك يوجب التخالف فلذلك اخذنا بالقياس وسنأما اذا قرأنا السجدة
 في ركعة فسجد لها ثم اعادها في الركعة الاخرى في الاستحسان يلزمه سجدة اخرى وهو قول محمد بن وفي القياس لا يلزمه وهو
 قول ابى يوسف رح الاخر وسنأما ان الرهن بمهر المثل رهن بالمتعة استحسانا وهو قول محمد وفي القياس لا يكون هنا
 بها وهو قول ابى يوسف رح ومنها غاصب العقاد في الاستحسان ضامن وهو قول محمد وفي القياس ليس بضامن
 وهو قول ابى يوسف رح فابى يوسف جمع في هذا المسائل من الاستحسان الى القياس لقوة قوله فاما الاول فتعظيم
 الاستحسان لقوة اثره على القياس فاكثرت ان يحصى كما قالوا فيما اذا دخل جماعة الخمر فتولى بعضهم اخذ المال
 قطعوا جميعا في الاستحسان وفي القياس يقطع الحامل وعده وهو قول زفر رح لان السرقة تتم بالاضراج
 ولم يوجد الاخراج الا من الحامل ووجه الاستحسان ان الاخراج وجد عن الكل معنى للمعاونة كما في السرقة الكبيرة
 فيجب قطع الكل وكما قالوا فيمن حلف لليلبس بذ الثوب وهو لا يلبس منه ساعة لا يحنث استحسانا وفي القياس
 يحنث لوجود الملبس بعد ايمين وجه الاستحسان ان ايمين تعقد للبر ولا يتحقق البر الا باشتداد زمان النزع عن ايمين
 ضرورة تحقق البر وكما قالوا في سور سباع الطير انه طائر مكره استحسانا وفي القياس يحس اعتبارا بسور سباع البهائم وجه
 الاستحسان ان السبع ليس بنجس العين بدليل جواز الانتفاع شرعاً من غير ضرورة وقد ثبت نجاسة لحمه لان الحرمة لا للكرامة
 مع صلاحية الغذاء دليل النجاسة فثبت صفة النجاسة في لعانه بقوله من اللحم وانه يشرب بلسانه الذي هو رطب
 بلعابه فينجس سورة ضرورة مخالطة لعابه الماء فاما سباع الطير فيشرب بالمقار وهو طائر ذئابة لانه عظم جاف فلا يكاو
 الماء بملاقاة نجاسته فيبقى ظاهراً الا اثبات صفة الكراهية لعدم تحايلها من الميتة والنجاسة فكانت كالدجاجة الحية ففي جنس ذئبة
 المسائل جمع علما وناجيه الله الاستحسان لقوة اثره الباطن على القياس الذي ضعف اثره فثبت ان الاعتبار لقوة
 الاثر عند عدم الظهور او النقص فثبت المستحسن بالقياس الحق اعلم ان الاستحسان لا يقتصر على القياس الخفي الذي ذكرنا
 بل هو انواع اربعة استحسان بالاثار وهو ان يرد النص بخلاف القياس واستحسن العمل بالنص ويترك القياس بمثل
 السلم فان القياس يابي جوازه لان المعقود عليه الذي هو محل العقد معه وم حقيقة عند العقد والعقد لا يتعقد في
 غير محله الا انما كنا القياس بالاثار الموجب للترخص وهو قول الراوي ورحض في السلم وهو قوله عليه السلام من سلم
 منك فليسلم في كيل معلوم والحديث واقنا الذمة التي هي محل السلم فيه مقام ذلك المعقود عليه في حكم جواز السلم والاستحسان
 بالاجماع وهو ان يتعقد اجماع على خلاف القياس الظاهر مثل الاستقضاء فيما فيه للناس تعامل بان يامر انسانا بالحرز له
 خفاشاً بكذا وبين صفة مقداره وما يذكر له اجلا ويسلم اليه الدرهم ولا يسلم فانه يجوز القياس يقتضيه عدم جوازه لا ينو

نتج معدوم الحال حقيقة وهو معدوم وصفا في الذمة ولا يجوز بيع شيء الا بعد تعيينه حقيقة او ثبوت في الذمة كالسلم فاما مع عدم
 كل وجه فلا يصحور عقد لكنهم استحسنوا تركه بالاجماع الثابت بمعامل الامته من غير تكليف لان جهة الخطأ في القياس بالاجماع يتعين
 في هذه الصورة كما يتعين بالنقض فيكون واجب الترك ولا يقال بالاجماع وقع معارضا للنقض في هذه الصورة وهو قوله عليه السلام
 لا يتبع ما ليس عندك لانا نقول قد صار النقص مخصوصا في حق هذه الحكم بالاجماع فيبقى القياس النافي للجواز معارضا للاجماع
 فقط اعتبارا لمعارضته بالاجماع واستحسان بالضرورة وهو ان يترك القياس الظاهر لضرورة دعت اليه مثل تطهير
 الحياض والايار والادوات فان القياس بابي لمارة هذه الاشياء بعد تجديدها لانه لا يمكن صب الماء على الحوض والبلية تطهر وكذا الماء
 الذي اخل في الحوض والري يمنع من البتر تجسس بملاقاة الخبث والدلو يتجسس ايضا بملاقاة الماء ولا يزال يعود ويوجب نجاسة
 وكذا الاناء اذا لم يكن في اسفله ثقب يخرج الماء منه اذا جرى اعلاه لان الماء انجس بجمع في اسفله فلا يحكم بطهارة الاناء
 استحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة المحوجة الى ذلك لعامة الناس وللضرورة تاتر في سقوط الخطأ واستحسان
 بالقياس الخفي لما ينفى فالشرح اشار الى اقسامه وفرق بين القسم الاخير وبين سائر الاقسام فقال المستحسن اي الاستحسان
 بالقياس الخفي يصح تعديته الى محل اخر لانه وان اخص باسم الاستحسان فهو قياس شرعي في الحقيقة وعلم القياس الشرعي
 التعدي على ما ستعرف بخلاف الاقسام الاخر فانها غير معلولة بل هي معدول بها عن القياس فلا يقبل التعدي ثم من شلا لما ذكر
 فقال الا ترى ان الاختلاف في الثمن قبل قبض الثمن والبيع لا يوجب سمين البائع قياسا لانها لما اتفقا على البيع فقد
 اتفقا على ان البيع ملك للمشتري والمشتري لا يكون مدعيا على البائع شيئا في الظاهر بل البائع يدعي زيادة الثمن والثمن
 يكتسب فكان القياس بالنظر الى سائر الخصومات ان يسلم البيع الى المشتري بما اقرب ويخلفه البائع على الباقي وفي الاستحسان
 يجب اليقين على البائع كما يجب على المشتري لان المشتري يدعي عليه وجوب تسليم البيع باحضار اقل الثمن الذي يقره والبائع
 ينكر تسليم البيع بما يعرفه المشتري من الثمن والبيع كما يوجب استحقاق الملك على البائع يوجب استحقاق اليد عليه عند
 وصول الثمن اليه وبذلك وجوب التحالف قبل القبض حكم تعدي الى الوارثين حتى لو مات المتعاقدان ووقع لاختلاف بين
 وشما في مقدار الثمن قبل القبض تجري التحالف بينهما لان الوارث قائم مقام المورث في حقوق العقد فوارث البائع
 يطالب وارث المشتري بتسليم الثمن ووارث المشتري يطالبه بتسليم البيع فيمكن تعدي التحالف اليهما وتعدي الى الاجارة ايضا
 حتى لو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجارة قبل ان ياخذ القصار في العمل يتحالفان لان التحالف مشروط برفع
 الضر عن كل واحد منهما بطريق الفسخ ليعود اليه راس المال وعقد الاجارة يحتمل الفسخ قبل اقامة العمل كالبيع ويمكن ان يجعل كل واحد
 منهما مدعيا ومنكر على الوجه الذي قلنا فيجري التحالف بينهما فاما بعد القبض اي الاختلاف الذي وقع بعد القبض في الثمن فيجب
 اي لم يجب باليمين على البائع الا بالاثار لان المشتري لا يدعي نفسه شيئا على البائع اذ البيع يسلم اليه فكان ثبوت التحالف بالاثار
 محلي خلاف القياس عند ابى حنيفة مع والي يوسف فيقتصر على مورد النص لا يتعدى الى الوارث حتى لو اختلفا وارث البائع ووارث
 المشتري بعد موت المتعاقدين والسلعة مقبوضة فائمة كان القول قول وارث المشتري ولا يجري التحالف لان التحالف
 بعد القبض معدول به عن القياس مستحسن بالاثار وهو قوله عليه السلام اذ اختلفت التبايعان في السلعة قائمة ببعثتها تحالفا وتزاد

هذه الترتيبات التي جريان التحالف بعد القبض اذ الترتيب لا يتصور الا بعد القبض فانه كلما يتعدى الى غير المضمون عليه وعند محمد بن يحيى في التحالف في
 جميع هذه الصور لان التحالف انما يصار اليه عند ما يعتبر ان كل واحد منهما يدعي عقداً يتكبر والاخر اذ البيع بالعين بالعين لا يرى ان
 يتكبر في البيع اذ اختلاف في مقدار الثمن لا يقبل الشهادة والدليل عليه انه لو انفرد كل واحد منهما باقامة البينة وجب قبول بينة طرفه
 ان كل واحد منهما يدعي عقده يتكبر الاخر فيجاء كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا المعنى يتحقق قبل القبض وبعد قبض التحالف في البيع
 ويتعدى الى الوارثين والجاراة والجواب اننا لا نعلم ان كل واحد منهما يدعي عقداً الاخر فان العقد لا يختلف باختلاف الثمن لا ترى ان الوكيل
 بالبيع بالعين يملك البيع بالعين وان البيع بالعين قد يصير بالعين بالزيادة في الثمن وقد يبيع بجملة ما به المخط عنه وكذا لو كان المشتري
 جارية من المشتري وطهره او لو كان الاختلاف في الثمن بوجوب اختلاف العقد بل لا يخلو له وطهره كما اذا ادعى احدهما البيع والاخر البينة واختلاف
 الشاهدين في مقدار الثمن لم يمنع من قبول الشهادة لاختلاف العقد بل لان المدعى يكذب احدهما وقبول بينة المشتري عند الانفرد
 باعتباره انه يدعي صورة لا يعتنى وذلك كان لقبول بينة ولكن لا يتوجب اليقين على خصمه كالمودع اذا ادعى رد الوديعة لا يتوجب اليقين
 على خصمه وان كان بينة تقبل عليه قوله ثم الاستحسان ليس من باب خصوص العلل الى اخره اعلم ان تخصيص العلة المستقبلية وهو كلف
 الحكم من الوصف الذي علة في بعض الصور لما منع جازع عند القاضي الامام ابي زيد والشيخ ابي الحسن الكرخي والي بكر الرازي في الترتيبات
 وهو مذهب مالك احمد بن حنبل وعامة المعتزلة وذهب شاذليارنا قديماً وحدثنا الى انه لا يجوز وهو ظاهر قول الشافعي في مختار
 المحققين من جورة بان العلة الشرعية اماراة على الحكم وليست بوجوبية بنفسها وانما صارت اماراة يجعل جاعل فجاز ان يجعل اماراة
 الحكم في محل ولم يجعل اماراة في محل كما جاز ان يجعل اماراة في وقت ووقت ويخلق الحكم عنها في بعض المواضع لا يخرجها عن كونها
 اماراة لان اماراة لا تتلزم وجود الحكم في كل المواضع بل يشترط فيها غلبة وجود الحكم عند وجودها كالغرم الرطب في الشتاء اماراة لا يطر
 وقد يتخلف المطامير في بعض الاغصان وذلك لا يدل على انه ليس بامارة وتلك من ابي جواز ما من وجود العلة مع تخلف حكمها
 وتفسد به وذلك لان الوصف الذي جعل علة اذا وجد مستغنيا عن الحكم لا يخلو ان يكون امتناع حكم لما منع او لما مانع والثاني لما مانع
 الفساد اذا تخلف لما مانع من مقتضى بلا خلاف وكذا الاول لان على الشرع امارات وادلة على احكام الشارح فكان بمنزلة ما لو
 نص الشارع في كل وصف ان هذا الوصف دليل على هذا الحكم ايها وجد فاذا دخل الدليل من المدلول كان مقتضى وباقى الكلام
 المذكور في الكشف ثم اجاز من شاذلنا مع تخصيص العلة نزع ان ذلك مذهب علمائنا الثلاثة مستدلين بانهم قد قالوا بالاستحسان
 وليس ذلك لا تخصيص وجود العلة مع عدم الحكم لما مانع والاستحسان بهذا الصفة فان معنى وجود العلة فان حكم القياس قد استغنى
 صورة الاستحسان لما مانع مع وجود العلة فثبت انهم قالوا بان تخصيص فرد الشيخ ذلك قال الاستحسان ليس من باب خصوص العلل
 يعني انه ليس بدليل مخصص للقياس بل عدم حكم القياس لعدم العلة وذلك لان القياس اذ اماراه استحسان لم يبق القياس
 لان دليل الاستحسان ان كان نفعاً فلا اعتبار للقياس في مقابلة اذ من شرط صحة عدم النص وكذا ان كان اجماعاً لانه مثل النص
 في ايجاب الحكم ابتداءً وكذا ان كان اجماعاً ضرورة لان في موضع الضرورة اجماعاً وكذا ان كان قياساً خفياً لانه اقوى من القياس
 الجلي وارجح منه فكان المرجح في مقابلة الراجح بمنزلة المعدوم فثبت ان عدم الحكم لعدم العلة لما مانع مع قيام علة فلم يكن
 من باب تخصيص في شيء وكذلك نقول في سائر العلل المؤثرة في مثل ما قلنا في القياس مع الاستحسان من عدم الحكم لعدم

العلمة فتقول في سائر العلل المؤثرة اذا تخلف عنها احكامها في بعض المواضع يعني نفي عدم العلمة في جميع الصور لا الى المانع
 وبيان ذلك في بيان ما قلنا من عدم الحكم لعدم العلمة قولنا في الصائم اذا سب لما في حلفه بالاكراه وهو ذكر الصوم لان صومه عليه
 خلافا لغيره لان ركن الصوم وهو الاساك قد فات يوصل الفطر الى جوفه وهذا التعليل بوصف سوتر ولزم عليه الناسي
 فاصلا لايضد مع فوات الركن حقيقة فمن اجاز وخصوص العلل اى تخصيصها قال استنع حكم هذه التعليل ثم اى في صورة الفساق
 المانع وهو الاثر الوارد فيه من قيام العلمة وقلنا نحن عدم الحكم في الناسي لعدم هذه العلمة فانها صحت بسبب زياده ما حقق
 بهادى ان فعل الناسي نسب الى صاحب الشئ الذي هو صاحب الحق لقوله عليه السلام انما الحكم لله وسنالك فصلا
 فعله بهذه النسبة ساقط الاعتبار ولم يبق فيه معنى الجبائية وصار للفعل عقو اى ساقطا وان لم يبق مغلبة لا شرعا كان
 العدم باقيا محكما وكان عدم الحكم وهو الفطر لعدم العلمة الموجبة للفطر لا مانع من الفطر مع قيام العلمة لموجبه له قالوا فيه انكار
 الحس والعقل والشرع وانقلاب الحقيقة اما الحس فلان الاكل قد وجد مسا والفعل الحسن لا يقبل الارتفاع حقيقة ولا احكاما اذا
 الاصل هو المطابقة واما العقل فلان المناقاة بين الاكل والكف تتحقق وقد حكم حكم صرح العقل بوقوع احد التناقضين بالباب
 فاستغنى الاخر ضرورة واما الشرع فلانه لو حلف لا يفطر فاكل ناسيا بحث في ميته واما انقلاب الحقيقة فادوية الاكل حقيقة فاقولنا
 بعينه يودى الى ما ذكرنا والجواب اننا نجعل الماكل غير الاكل حقيقة ولكن لا نجعل سببا للفطر نسبة الى صاحب الحق من حيث
 التسبب ومسئلة الفطر منه فاذى جعل منهم دليل المخصوص اى الشئ الذى جعل عند اهل التخصيص مانعا للحكم مع قيام
 العلمة من نفس او غيره جعلناه ذلك الشئ دليل عدم العلمة وهذا اى جعل باصية ورة دليل المخصوصة دليل عدم اصل هذا
 الفصل وهو تخصيص العلمة فاحفظ هذا الاصل واحكمه بفتح الهمزة ففيه فقه كثيرة ومخلص كبير اما الاول فلان العمل يحتاج في
 رعاية هذا الاصل الى ضبط جميع اوصاف العلمة في كل صورة ليتمكن رد ما يرد نقضا عليه بهذا الطريق واما الثاني فلان جميع
 صور التخصيص تبطل بهذا الاصل فكانت رعاية واجبة قلت ان الخلاف في سلة التخصيص راجع الى العبادة في التحقيق لا
 العلمة في موضع تخلف الحكم عنها صحيحة عند الفريقين وفي موضع التخلف الحكم معدوم بلا شبهة الا ان عدم صفات الى المانع
 عندهم وعندنا الى عدم العلمة وقد اوضحناه في الكشف قوله واما حكمه اى حكم القياس فتعدية حكم النص اى تعدى حكم الى ما لا ينفع فيه
 اى اثبات شئ حكم المنصوص عليه في محل لا ينص فيه وزاد القاضي الامام والامام والادليل فوق الراى اذ من شرط صحة القياس
 عدم دليل اخر فوجه لثبوت فيه الضمير راجع الى ما اى لثبوت الحكم في ذلك المحل بغالب الراى لا بطريق القطع اذ القياس من
 الادلة الظنية دون القطعية وان كان وجوب العمل به بطريق القطع وقوله على احتمال الخطا إشارة الى ان المجتهد يحل
 ويصيب كما سوبه بعبادة والتعدى حكم لازم للتعليل عندنا حتى لو صلا لتعليل من التعدية كان باطلا فكان القياس والتعليل
 عنهما بمنزلة الترددين عند الشافعى مع وهو صحيح اى التعليل صحيح من غير اشتراط التعدى وحكم ثبوت الحكم في المنصوص عليه العلمة
 ثم ان كانت العلمة تعدية ثبتت الحكم بها في الفرع ويكون قياسا وان لم تكن تعدية بقى الحكم مقتصر على الاصل ويكون التعليل مقتضا
 بمنزلة النص الذى هو عام والذى هو خاص فعلى هذا يكون التعليل اعظم من القياس والقياس نوعا منه وحاصل هذا الفصل ان
 اهل الاصول اتفقوا على ان تعدية العلمة شرط صحة القياس وعلى صحة العلمة الفاصلة الثابتة بمنزلة واجماع وانقلوا في صحة القاعدة

الاستبط كتحليل حرمه الربوا في التفتيش بعله الشبهة فذهب ابو الحسن الكرخي مع من اصحابنا المتقدمين ومائة المتأخرين منهم كالقاضي
 الامام ابي زيد وستانبينة الى مضادها وهو قول بعض اصحاب الشافعي مع وابي عبد الله البصري من المتكلمين وذهب جمهور الفقهاء
 والمتكلمين مثل الشافعي مع وعلته اصحابنا واحمد بن حنبل والقاضي ابي بكر الباقلاني ومعه الجبار والي الحسن البصري صحته
 مذهب مشايخ سمرقندي اصحابنا رئيسهم الشيخ ابو منصور ومعهم مختار صاحب الميزان تسكوا في ذلك بان هذا هو الرأي المستقيم
 من الكتاب والسنة من حيث الحجج التي ينخلق بها احكام الشرع فوجب ان يتعلق به الايجاب اسي الحكم مطلقا سواء التعدي الى
 فرع او لم يتعد كسائر الحجج من الكتاب والسنة فان الحكم يثبت به خاصا كان او عاما وهذا لان الشرط في الوصف الذي يجعل الاصل
 به قيام دلالة التميز بين سائر الاحكام من التأثير والامالة والمناسبة وذلك تحقيق في الوصف الذي يققه على المنصوص عليه
 كما يتحقق في الوصف الذي يتعدى عن المنصوص عليه الى فرع اخر وبعد ما وجد فيه شرط صحة التعليل لا يثبت الحجر عن التعليل الا ان
 دونه غير مستند لا يصح ان يكون مانعا للاجماع على صحة العلة القاصرة المنصوصة انما لما نفي ما يخرج به من ان يكون حجة كما في النص لم
 يوجد وبان صحة العلة لو كانت موقوفة على تعدد ما كان تعدد ما موقوفا على صحتها لانه يلزم من ذلك توقف الصحة على التعدد
 وتوقف التعدي على الصحة وهو دور والتعدي متوقف على الصحة بالاجماع فيلزم منه بطلان توقف الصحة على التعدي وتسك
 الفريق الاول بان دليل الشرع لا بد ان يوجب علما او عملا اذ لو خلا عنها لكان عشا واشتغالا بالماضي وهذا هو التعليل لا يوجب
 علما لانه دليل لمنى بلا خلاف ولا يوجب علما في المنصوص عليه لان وجوب العمل في المنصوص عليه مضاف الى النص لا الى العلة لان
 فوق التعليل فلا يصح قطع الحكم وهو ايجاب العمل عن النص بالتعليل اذ العدول عن اقوى الحجتين مع اسكان العمل به الى
 اضغما ما يرد العقل فليس للتعليل اثر الا في الفرع ولا يثبت ذلك لا بالتعدي فعرفنا انه ليس للتعليل حكم سوى التعدي الى الفرع
 فاذا خلا التعليل منه كان باطلا فان قيل الحكم بعد التعليل مضاف الى العلة عند في الاصل كما في الفرع لا الى النص وكانت العلة
 دليل الحكم والنص دليل الدليل اذ لو لم يكن كذلك لم يكن للتعدي الى الفرع اذ لا بد لها من اشتراك للماصل والفرع في العلة
 ترى لك تقول انها الحكم ثبت في الاصل بهذا المعنى وهو موجود في الفرع فيتعدى الحكم اليه واذا كان كذلك كان التعليل مينا لان
 الموجب للحكم هو العلة فيكون مفيدا فيصح كما اذا كانت العلة منصوصة قلنا اضافة الحكم الى العلة في المحل المنصوص عليه بعد
 التعليل غير مستقيم لان الحكم قبل التعليل كان مضافا الى النص فلو اضيف الى العلة بعد التعليل كان مبطلا للنص لانه لا يبقى له
 حكم والتعليل على وجه يكون مغير الحكم النص باطلا فكيف اذا كان مبطلا لانه يوضح ان العلة انما جعلت موجبة عند عدم النص باجماع
 الصحابة رضي الله عنه والمسلمين فلو جعلت موجبة في مورد النص لجعلت علة في غير موضعها وانه لا يجوز لانها ملة شرعية فلا يمكن ان
 ان تجعل علة فيها تجعلها الشرع علة فيه وقولهم العلة ما يتعلق به الحكم سلم ولكن في الفرع لاني الاصل واما اعتبارهم الاصل بالفرع
 ان الحكم فيه مضاف الى العلة ففاسد لان الفرع يصير بالاصل فالاصل فلا يعتبر بالفرع في معرفته حكم محال واما صحة التعدي فلا
 الحكم في الاصل بالنسبة الى الفرع مضاف الى العلة وان كان مضافا الى النص بالنسبة الى نفسه فيحقق شرعا التعدي وهو اشتراك الاصل
 والفرع في العلة وهذا كتوقف اول الكلام على اخره اذ اعطى عليه جملة ناقصة فان التوقف ثابت بالنسبة الى الباقية فيحقق الاشتراك
 في البر لا بالنسبة الى نفسه كما في تحقيقه في اول الكتاب فكذا في هذا وهذا انما العلة القاصرة المنصوصة فان الشارع كما نص عليها

اقامتلك ملا بانها هي المؤثرة في الحكم ولا فائدة اعظم منها ولم يلزم منه تغيير حكم النفس بالراي الضال بل حكم مضاف الى العلة اعتبارا بالمر
 فكانت صحيحة ولا يلزم مما ذكرنا تخصيص العلة لانه انما يلزم اذا قطع الحكم عن العلة في النصوص على كل وجه ولم يجعل كذا كسبيل في
 الحكم الى العلة بالنسبة الى الفرض كما بناه اليه اشار ابو اليسر رحمه الله فان قيل انما يلزم انحصار الفائدة على ما ذكرتم فانما اذا احدهما اثباتا
 الحكم بالنفس كما ذكر في الكتاب يستفصل التعليل بالتعدي الى الفرض بعد ما عرف اختصاص الحكم به وانما ما سطره الحكم المبدئية للقلوب الى
 الظلمانية والقبول بالطبع والمنازعة الى التصديق فان القلوب الى قبول الاحكام العقلية اميل منها الى قهر الحكم وحرارة التبعيد وثالثها
 المنع من التعدي عند ظهور علة اخرى متعدية اليه دليل على استعظام التعدية بالعلية على ترجحها على القاصرة وكذا القاصرة لتعدي
 الحكم بما من غير توقف على دليل مرجح وهي من الفوائد الجلية واذا ثبت هذا الفوائد وجب القول بصحتها قلنا حصول هذه الفوائد بما
 انا الاولي فلان الاختصاص يحصل تبرك التعليل لانه كان ثابتا قبل التعليل اذ النفس لا يدل بصحة الا على ثبوت الحكم في النصوص عليه
 وانما يتم حكم النفس بالتعليل فاذا ترك التعليل بقي على ما كان ضرورة فلم يحصل بهذه التعليل ما لم يكن ثابتا على ان التعليل بما لا يتعدى
 لا يمنع التعليل بما يتعدى لانه كما يجوز ان يجمع في الاصل وصفان كل واحد منهما يتعدى الى فروع واحده اكثر تعديا من الاخر
 يجوز ان يجمع وصفان يتعدى احدهما ولا يتعدى الاخر فيجب التعليل جنيته بالوصف المتعدى لانه اقرب الى اعتبارا لما مر به من غير
 المتعدى فثبت انه لم يثبت بهذا التعليل لاعتصاص اصلا وكيف ثبت وبالاجماع بنينا ونهيم عدم العلة لا يوجب عدم الحكم كما يجوز
 ان ثبت الحكم لعلته انما فوجوه القاصرة لا يدل على عدم الحكم وغير المنصوص عليه يجوز ثبوت لعلته انما ايضا اليه اشار
 شمس الائمة رحمه الله واما الثانية فلان الوقوف على الحكم من باب العمل والراي لا يوجب علما بالاتفاق فلا يحصل هذه الفائدة بهذا
 التعليل فانيته انه لا يفيدها بحكمة الحكم ولكن اشرح لم يعتبر الظن الا الضرورة العمل بالبدن والقاصرة لا يتعلق بها عمل فوجب للعرض
 عنها بالنظر الى ما يعيد العلم او لوجب العمل واما الثالثة فلانا لا نسلم ان القاصرة تعارض التعدية على وجه يحتاج الى دليل مرجح
 لان التعدية اذا ظهرت في موضع القاصرة فظهر تأثيرها في العلة عند نادون القاصرة وعندكم التعدية راجحة على القاصرة لكونها
 اكثر فائدة ولكوننا متفقا عليها على النفس في القواطع والحصول وغيرهما فاذا هو لم يتوقف ترجح التعدية على دليل اخر واذا كان كذلك
 لم يكن القاصرة واقعة للتعدية لوجه فثبت انه ليس فيها فائدة فكان وجودها وعدمها بمنزلة واما ما ذكره من الدور فليس لازم
 لانه انما يلزم لو كان يتوقف كل واحد من الصحة والتعدي توقف تقدم اعني مشروطا بتقدم كل واحد منهما على الاخر وليس كذلك
 بل هو توقف معية كما في توقف وجود كل واحد من المتضامين على الاخر وانه ليس بدور قوله واما دفعه الى اخره ولما فرغ الشيخ
 من بيان القياس بشرطه وحكمه شرع في بيان دفعه فقال العلل ثمان طردية ومؤثرة فالعلة المؤثرة ما ظهر اثرها بنص او اجماع
 في حجب الحكم المعلق بها مثل التعليل لعلته الطواف في سقوط نجاسته سور سواكن البيوت اعتبارا بالبرق على ما مر بيانه والعلة الظاهرة
 هي الوصف الذي اعتبر فيه دوران الحكم معه وجودا وعند البعض او وجودا وعند البعض من غير نظر الى ثبوت اثره في موضع بعض
 او اجماع والاحتجاج بالطرد فاسد عند اهل التحقيق لانه لا بد من التمييز بين العلة والشروط والطرد لا يصلح مزية لانه لا يوجد مع الشرط
 كما يوجد مع العلة ولان اقوى دليل في القياس اجماع الصحابة ولم يرو عن احد منهم انه تسك بطرد لا يناسب الحكم ولا يؤثر
 فيه وانما نظر الى الاصلية من حيث المعاني وشكلها بطريق المصالح والمرشد التي تشير الى سحاشن الشرعية ولو كان بطرد

صحيحاً لما عطلوه ولا اهلوه وكذا سائر الائمة المتعدي بهم الا ان الاحتجاج بالعلل الطرؤية لما شاع بين المجاهدين وما الى حاشية
 اهل النظر وجب دفعا بالطرق التي تلجى اصطحاب الطرود الى القول بالتأثير فنفسه ايشع في بيانه وقال واما وجد دفع العلة الطرؤية
 فاربعة وقد قدم القول بموجب العلة لانه يرفع الخلاف مما اوجبه عند استدلال فكان اولى بالتقديم لان المعير الى النزاع مع ما يمكن
 الوفاق وحصول المقصود به اشتغال بما لا يفيد ونوع من السعة وقد علمنا ان السعة على فساد الوضع والمنفعة لان النزاع فيها بل
 بالنسبة الى ما دونها ولا نحتاج الى اساس المناظرة في تعيين العواد والجيب من السائل وكان اولى بالتقديم وقد علمنا ان السعة على فساد الوضع والمنفعة
 لانه اقوى في الدفع كما سبق فيه قوله انا القول بموجب العلة فالزام ما يلزمه المصل بتعليق وفي ذلك مثل قولهم اى انه قبول السائل بالترتيب
 المصل عليه بتعليق يعني مع بقا الخلاف في الحكم المقصود ويدل عليه عبارة عامة الاصوليين هو تسليم ما اتخذه الاستدلال حكماً لا يلد على
 وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه وهذا النوع من الاعتراض انما يستقيم فيما اذا ثبت المصل بتعليق البطلان ما يقوم به اخذ
 الخصم بما لزام السائل بموجب دليله مع بقا النزاع في الحكم تبين ان ذلك ليس باخذ للخصم كما لو قال الخصم ان الشرع في صلوة
 الففل او صوم الففل غير ملزم لانه باشر ففل قربة لا يرضى في فاسداً فلا يلزمه القضاء باصداً كما لو ضوئكم نلتزم ذلك
 والقول عندنا لا يجب القضاء بالافساد حتى ان يجب اذا فسد لا باختياره بالكان يتيمماً قد كفي رجلاً بالكلية يصير مضموناً عليه بالشرع وفوت
 المصرون في ضمانه لوجب القضاء وكما لو قال في المتخلة انها منقطعة النكاح فلما يلحقها الطلاق كمنقضية العدة فيلزمه وجوبه فيقول لا يلحقها
 الطلاق بهذا الوصف ولكن يلحقها بوصف انها متقدمة عن نكاح صحيح او ثبت لعدة انه محل النزاع فلا يكون كذلك فيكون السائل وضعاً لزمه وجوبه
 مع بقا المقصود كما في المسئلة المذكورة في الكتاب فانها لما التزمنا ان الوصف الذي ذكره لوجب تعيينه وان
 التعيين واجب تبين ان التعيين ليس محل النزاع بل النزاع في ان الطلاق منه لعين ام لا فعنده ليس بتعين لعدم وجوبه المقصد
 الى الوصف كما في الصلوة وعندنا هو لعين لان هذا الصوم لما انفرد بالشرعية وعدم المزام في هذا الوقت صار اطلاق لنية
 فيه بمنزلة ما لو نوى الصوم الشرع فيه وتتميز بجزء دون التعين وكذا من انصرف مطلق الاسم اليه واكثر القول بالوجوب
 يتحقق في القسم الاول نكاحاً ما هذا الاحكام كشرتها وشبهها وعدم الوتوف على ما هو معتقد لخصم من حملتها بخلاف محل النزاع وهو
 الاحكام المتشكك فيها فانه دل ما يتفق انه يمول عنها وهذا المشترك في معرفة الاحكام المنقولة عن الائمة انما هو من العوم
 وكون معرفة المدارك والقول بالوجوب فيضطر اصحاب الرد الى القول بالاعتناء بالفقهاء المؤثرة لانهم لما راوا ان الاستعانة
 بالطرود لم ينفذ عنهم شيئاً حيث امكن رده بهذا النوع من الاعتراض اعرضوا عنه وذكره البعدى المناظرة او صافاً مؤثرة لا
 يمكن ردها بهذا النوع من الاعتراض او لانهم لما تسكروا بطرود وصف ورد عليهم بهذا الاعتراض اضطرروا الى بيان التأثير لذلك الوصف
 ليصير حجة على خصم قوله واما لما فاته انهم المتألفه استناع السائل عن قبول ما اوجبه الجيب من خير دليل في اهل المناظرة لانها وضعت
 على مثالي الخصومات في الدعوى الواقعة في حقوق العباد والمصل يدعى على السائل لزوم ما دام اثباته عليه والسائل مدعى
 عليه فكان سبيل الانكار رده المدعى عن نفسه والاصل في الانكار لما فاته انهم المتألفه فكانت هي اساس المناظرة فلا يلحق السائل ان
 يتعدى الى غير ما لا عند الضرورة وهي تلجى اصطحاب الطرود الى القول بالتأثير لان السائل لما لم يسلم ما ذكره من غير اقامة دليل
 لا دليل عليه سوى بيان الاثر اضطر الجيب الى بيانه لكونه الاثر ازم على الخصم ثم المتألفه في العلة الطرؤية على اربعة اوجه

لما ذكرنا في الكتاب مما قلنا في الوصف بان يقول الا لا سلم ان الوصف الذي تدعيه موجود في المتنازع فيه وفي صلاحه الحكم بان
يقول بعد تسليم وجود الوصف لا سلم انه صالح للعلية وفي نفس الحكم بان يقول بعد تسليم وجود الوصف وصلاحه للعلية لا سلم ان الحكم
ثابت وفي نسبة الحكم الى الوصف بان يقول بعد تسليم وجود الوصف وصلاحه للعلية وجود الحكم لا سلم ان الحكم ثابت بالوصف
لا الوصف بل يجوز ان يكون ثابتا بالوصف اذ قيل في الفرق بين الماهية في نفس الوصف وبين الماهية في نسبتها الحكم الى الوصف
ان الماهية في نفس الوصف هي من تعلق الحكم بالوصف المذكور في الفرع مع تسليم تعلقه به في الاصل والماهية في نسبة
الحكم الى الوصف هي من تعلق الحكم بالوصف المذكور في الاصل شامل لقسم الاول فتعلق في قول انهم في كفارة الاوطاني
رمضان انها عتوبة متعلقة بالجماع فلا تجب لغيره من الاكل والشرب كحد الزنا فانما لا تسلم ان الحكم وهو وجوب الكفارة متعلق
بفرع هذا الوصف وهو الجماع مع تسليم تعلق الحكم به وهو وجوب الحد به في الاصل بل الكفارة متعلقة بالافطار عندنا
اذ اكمل جنباية لا بالجماع بدليل انه لو جامع ناسيا لصومه لا يفسد صومه لعدم القطر وان كان الوطى زالا لوجب الحد ولو جامع
ذاكر الصومه لفسد لوجود الاطوار وان كان الوطى حلالا في نفسه وهذا لان الجماع آلة الخطر والحكم لا يتعلق بالماله كما في الجرح
وان من جميع النساء واثبات الجرح به يجب القصاص ولا يتعلق وجوبه بالماله وانما يتعلق بالجماع الحاصل بالماله فمرقنا انها متعلقة
بالافطار على وجه الجنابة وهذا الوصف عام تينا ول الجماع والاكل والشرب على السواء فثبت الحكم لكل واحد وعند هذا النوع الخط
الى بيان حرف المسئلة وهو ان القطر بالجماع فوق القطر بالاكل والشرب في الجنابة فلا يمكن لحاق الاكل والشرب به قياسا
ولله لالة وفي قوله في بيع التفاحة بالتفاحة انه بيع معلوم بمعلوم من جنسه مجازفة فيفيل كبيع العبرة بالعبرة من جهة فانما يقول
يزيد بالمجازفة مجازفة ترجع الى الذات او الى الوصف من الرواية والجملة فلا تجد بد من القول بالمجازفة في الذات لان
التفاوت والتساوي في الوصف ساقطا الاعتبار في الاموال الربوية بالاجماع ثم نقول تريد مجازفة في الذات باعتبار
صورتها التي عرفت بها التفاحة اعم مجازفة بالنظر الى المعيار الذي وضع لمعرفة القدر من الاشياء فلا بد من القول بالجنابة
من حيث المعيار لان المجازفة من حيث الصورة لا يمنع جواز البيع بالاتفاق فان بيع قفيز من جنس قفيز منها جائز مع وجود
المجازفة في الذات صورة فان من قال لاحاجة الى هذا التفصيل بل اريد بها مطلق المجازفة لا سلم ان مطلقها مانع من
صحة هذا البيع لا ببيان من المجازفة لا يمنع بيع المعلوم بالمطعم بالاجماع فاذا لا يجد بدا من ان يفسر المجازفة بالمجازفة في
المعيار وهو الكيل واذا فسرنا بها لا سلم وجودها في بيع التفاحة بالتفاحة لان التفاحة لا يدخل تحت المعيار والمجازفة في الكيل
فيها لا يدخل تحت الكيل لا يتصور فقد ادعى الاستفسار الى الماهية في الوصف فيضطر بعد هذا المعيار الى الرجوع الى حرف اصل
المسئلة وهو ان الاصل هو الحرمة في بيع المطعم بالمطعم لان الطعم عنده عند تحريم البيع في المطعمات والجنسية مشروط
به المساواة كيدا لمخلص من الحرمة فبيع التفاحة بالتفاحة قد وجد العلة والشرط ولم يوجد لوجه المخلص لعدم تصور المساواة فيها
كيدا فثبت الحرمة كما لو تابت المساواة بالفضل على احد الكيلين وعندنا الاصل في هذه الاموال جواز العقد كما في سائر الاموال
فما لفسادها باعتبار فضل موجد ام وهو الفضل على المعيار ولا يتحقق ذلك الا فيما يتحقق فيه المساواة في المعيار فاذا الفضل كان
بعد تلك المساواة ولا يتحقق فيه المساواة فيها لا يدخل تحت المعيار اصلا فيجوز بيع التفاحة بالتفاحة عملا بالاصل ودالما لغير

ومما يشهد به المماثلة ما علمنا في تعليمهم بان المانع لا يقتضي على خيه عند الدخول في ملكه لعدم البعوضة كما بين العلم بالنسبة ان حكم الأصل
 وهو العلم بالحق في أصل العلم عندنا بحيث لعدم البعوضة بل بعدد القرائة وعدم الحرمة في قوله فاما فساد الوضع فكذلك فساد الوضع
 مما لا بد من كون المحاسن في القياس حيث لم يثبت اعتبارها في أصلها بل في القياس الحكم ومما لا بد من بعض فساد الوضع ان لا يكون
 القياس على الميتة الصالحة لا اعتبارها في ترتيب الحكم كقوله التضييق من التوسيع والتضييق من التعليل والاثبات من التلخيص
 وبالمعنى وهو فوق المناقضة في المدعى كما بينا لان المناقضة محل مجلس يمكن الاحتراز في مجلس آخر بالتقضي من عمدة المقتضى
 بالحواس او بزيادة قيد فيندفع به النقض واما فساد الوضع فيفسد القاعدة التي هي طيسا الجيب كلاما صلا فانه بعد ظهوره
 لا يمكن الاحتراز عنه في هذا المجلس بل في مجلس آخر ولا وجه سوى الانتقال الى ملكه اخرى قال شمس المائنة بحمد الله فساد الوضع
 في العمل بمقتضى فساد الاداء في الشهادة وانه مقدم على النقض لان لا طرده انما يطلب بعد صحة العمل كما ان الشاهد انما
 يستعمل بعد يده بعد صحة اداء الشهادة منه فاما مع الفساد في الاداء فلا يصار الى التعليل لكونه غير مقيد فاذا اورد على الجيب
 هذا السؤال اضطر الى الرجوع عن الطرد الى بيان الملائمة والتأثير في القياس وبيان الجمع بين الضيق والاصل فان تيسير
 والاصل ينقطع انما لا يشتغل بعد بالطرد احتراز عن ورود مثل هذا السؤال عليه وذلك مثل تعليل اصحاب الشافعي لليجاب بالفرقة
 اى لاثباتها باسلام احد الزوجين اى بسبب سلام احدهما والباي وصلة التعليل اى جعلوا النفس الاسلام حلة لا يجاب بالفرقة
 في غير المدخول بها حيث قالوا اسلام احدهما يوجب اختلاف الدين فيوجب الفرقة في حق غير المدخول بها من غير توقف
 على قضاء القاضيه على انقضاء العدة كروية احدهما والابقاء النكاح اى مثل تعليمهم لابقاء النكاح مع ارتداد واحد من الزوجين
 انقضاء العدة في المدخول بها حيث قالوا بذه فرقة وجبت بسبب طارى على النكاح غير مناف اياه فوجب ان يتأمل الى
 انقضاء العدة في المدخول بها كالطلاق فاحصوا الفرقة بنفس الاسلام في مسئلة اولى وعلموا بابقاء النكاح مع الردة
 في مسئلة الثانية والجماع ان احدي الزوجين الكافرين اذا اسلم ولا يمكن ابقاء النكاح بعد اسلامه مع كفر الثاني وادعى
 احد الزوجين المسلمين ان كان الاسلام والردة قبل الدخول تثبت الفرقة بنفس الاسلام والردة عند الشافعي رتبة المدخول
 غير توقف على شيء وان كان بعد الدخول يتوقف على القضاء وثلاثة اقراء فانه اى تعليمهم في المسلمين كما بينا فاسد في وصفه
 لان الاختلاف حصل في مسئلة الاولى باسلام احدهما وابقاء الآخر على الكفر في مسئلة الثانية حصل برودة احدهما وابقاء الآخر على
 الاسلام وحكم ايضا في اى احوال ابدى الى اخر الاوصاف وجودا واحدا في مسئلة الاولى هو الاسلام وكذا
 اخرون صنفين وجودا هو الاسلام لا غير فلو اتبعنا الفرقة لوجب اضاقتها الى الاسلام الذي هو خلاف ذلك لا يجوز
 لان الاسلام شرع ماصح للمعقود في الاطلاق لا قاطعا لها وفي المسئلة الثانية احوال وجودا واحدا وهو الارتداد وهو آخر الوصفين
 وجودا فوجب استقامة الفرقة اليه وهو مناف للنكاح لانه يبطل عصمة النفس المال جيبا والنكاح مبني على العصمة واذا كان كذلك
 يتعين ابقاء النكاح الى انقضاء العدة بعد تحقق الارتداد فاسد في وصفه لانه تعليل لابقاء شيء مع ثبوت نفيه وهو منتهى قوله
 الردة لا يصلح معقودا لانه لا يثبت النكاح مع الردة التي هي منافية له لزم ان يثبت الردة وهو اى وفي حكم المدوم يمكن الحكم ببقاء
 النكاح كما حصل الاكل كذا في مسئلة التماسي لوجوب الاصل ان يكون سقوطا لكونها في نهاية التمس قوله كذا اما المناقضة فكذا

المتأققة تحلف الحكم عن الوصف المدعى عليه سواء كان المانع او لغير مانع عند من لم يجوز شخص الصلاة او انقضى
 منها قسمة عند من جوده سجد تحلف الحكم عما ادعاه المعلن للعلل لالمانع وسبب تحلف اصحاب الطرد الى القول بان
 مثل لاقسام المتقدمه لان الطرد الذي تمسك به الجيب الذي لما اتفقوا بما اوردوه السائل من ان نقض لايجب الجيب بغير
 عنه بيان الفرق وروده فتعذوا لا يعقن ذلك الا بالعدول من ظاهر الطرد الى بيان المعنى وهذا ان لم يحل ذلك القطع بالوسيلة
 السائل ولم يناقشه في المشروع في بيان الفرق والتاثير فاما اذا جعل نقطا حالما هو منسحب لبعض ولم يسامحه السائل في ذلك
 بان يقول انما يجب على باطراد هذا الوصف وقد اتفق ذلك بما اوردته فلم يبين حجة فلا ينعنه بيان التاثير والشروع في الفرق
 من هذا المجلس لان ذلك انتقال من حجة وهي الطرد الى حجة اخرى وهو التاثير لاثبات المطلوب الاول فلا يسمع منه فيضطر الى
 التسك بالتاثير والرجوع من الطرد فيما بعد من المجالس مثال هذا القسم فيما عدا عن الشافعي رحمه الله في اشتراط النية في الوضوء
 بانها هي التيمم والوضوء طهارة لان لاجل الصلوة فكيف افترق في النية هو استنباط ما يحسن الاثبات كما راي يفرق في اشتراط النية
 وهذه فكتة منقولة عن الشافعي رحمه الله وهذا الى القول والتعليل فيقتضى غسل الثوب والبدن من النجاسة الحقيقية فاعطاه
 للصلوة ولا يشترط فيه النية فيضطر الجيب عند ذلك لبيان وجه المسألة اي المعنى القسمة الذي سجد به انقضى ويقع به الفرق
 وهو ان الوضوء تطهير على تعبد غير معقول المعنى لا العقل من عمل النفس بنجاسته تزول بهذه الطهارة لانه طاهر حقيقة وحكم بالليل
 الوضوء وهو حال حدث جازت صلوة وكل الذي قام به التماسه وهو الخروج لم يجب غسله واذا ثبت انه تعبد به كان مثل التيمم
 الا ان معنى التعبد في التيمم في الالة وفي الوضوء في العمل فيشترط النية فيه كما في التيمم تحقيقا لمعنى التعبد والعبادة لا يتاخر
 بدون النية بخلاف غسل الثوب لغيره لا يعقل المعنى اذا المقصود في ازالة النجاسة من العمل لا معنى للتعبد فلا يتوقف على النية
 ونحن نقول للماد في التطهر على بطبيعته كما انه منزل ومر بطبيعته لانه خلق مهورا في الاصل قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء
 طهورا والطهور هو الطاهر بنفسه المطهر لنفسه كذا فسر ثعلبي من ائمة اللغة او هو مبالغة في صفته الطهارة وذلك بان يكون مثرا
 في غيره اذا كان كذلك فيل في التطهير من غير قصد كما قيل في الازالة والري من غير قصد وكما قيل النار في الاحراق من غير قصد
 واما قوله هو تطهير فقول التمييز الثابت في العمل وهو صيرورة موضوعا بالنجاسة غير معقول المعنى بطهارة الاحضاء حقيقة وفيها
 اما حقيقة فلانه لم يصيرها جملة بعد ما كانت ظاهرة واما شرعا فلان المحدث لو غس يده في الماء او غسل في الخشب وذلك لا يوجب
 تسمية صفته المطهر فيقع الماء على ما بطبيعته ما كان والنية يشترط للفعل القائم بالماء والمحدث الثابت في العمل وكان غسل هذا العمل
 مثل غسل الخشب في عدم افقده الى النية بخلاف التراب فانه ملوث بطبيعته فكان أجناس التطهير غير معقول المعنى فيحتاج فيه الى النية
 ليظهر فعله على خلاف ويصير مطهرا ويبدأ صاير مطهرا بالنية وصار بمنزلة الماء المتقن من النية كما استقن الماء عنها ويحصل الطهارة
 باستعماله بغير نية كما في استعمال الماء فثبت انها بمنزلة واحدة وانما المفارقة في صفته الطهوية لالة وانه لا يتسك للنجس في
 مسألة التيمم ولا يقال المسح غير في الوضوء مطهرا وهو غير معقول المعنى في التطهير لاثاره في كونه النجاسة لا في الازالة وان كان العمل
 في انه ملوث لا يطهر فينفي ان يشترط فيه النية كما في التيمم كما نقول هو ملوث بالنجاسة فيكون العمل في ذلك العمل فان الال
 فيه غسل لينة المحدث اليه كسرية الى سائر البدن المان الحكم انتقال من غسل الى مسح المحدث فشرح فيه مسح ابتداء فخطا

وفيه العلم ان مقام الفصل اخذ حكمه فاستغن عن التلخيص كالفسل وذكر اننا نحن الانام في الاسرار في جواب هذا السؤال ان الماء مطهر بغيره
 لا بغيره الا انه لا يعمل حتى لم يكن سببا لضعف من التطهير للتجاسة الحقيقة لان تطهير بار الله عنهما فيها نحن فيه التجاسة ضعيفة لانها ليست
 بوسيلة وانما هي من الاستغناء عن الغريرة لا فائدة منها المطهر فصار العليل كالمسائل بل الذي يقدر على الازالة من افادة المطهر فمذهبه
 الوجه احيى الوجه الرابع المذكور في كماله فتنظر اصحاب الطرية الى القول بالتأثير حيث لا بد من لهم عن هذه السؤالات الاباكر
 الى بيان التأثير فيما ذكره من لا وصف في الطرية او يظن بهم الى القول بالتأثير فيما بعد من الجالس والاضراس من
 الاستعمال بالطرية حيث لم يكن ذلك منهم شيئا كما اشترى ما اليه قوله وانما العليل المؤثرة الى اخره اعلم ان وصف العليل
 المؤثرة لا يتصور ببيان مثلا والوضع لان التأثير لا يثبت الا بالكتاب او المستلزام والاثبات بهذه الادلة لا يمكن ان يكون
 فاسدنا في وضعه وكذا لا يتصور بالمناقضة الحقيقة لما ذكرنا ان التأثير يثبت بهذه الادلة وهي لا يمكن للتناقض الحقيقة وكذا
 التأثير الثابت بها بخلاف رفضا بالمناقضة فثبت بحوزة الجهور مع ان هذه الادلة لا يمكن حقيقة المتعارض كما لا يمكن حقيقة التناقض
 الا انها قد يحتمل لزوم التعارض صوة بحيث يحسب انها تزداد الرجوع الى دليل اخر لعلنا بالتأثير والمضوح فكذلك العليل المتنبطة
 شهابية وان يتعارض لعلنا بما هو ملة الحكم حقيقة لكنها لا يمكن للتناقض فثبت فكذلك العليل الثابتة بها وحقيقة لعلنا في ان التأثير
 يجل تحس اليل ويلزم منه نسبة الجهل والشفقة الى صاحب الشرح وهو مشهور عنها فاما التعارض فلا يجل اليل بل يقرر ويلزم منه
 نسبة الجهل الى صاحب الشرح وذلك جائز كذا قيل فان قيل ان اردتم بفساد هذا النوع من الدخ فسادا فمهل فلو اشرى كونه
 وصحة فذلك فيسلم لان الدخ بالمانعة لما صح لاحتمال عدم صحة الوصف وعدم تأثيره مع بالمانعة وفساد الوصف لهذا الال
 ايضا كما في العليل الطرية وان اردتم بفساد بعد ظهور صحة الوصف وتأثيره فذلك سلم ولكن المانعة بعد ثبوت الاثر فسادا ايضا
 لان تأثير الوصف لما ثبت بدليل محج عليه لم يرب محال للمانعة ولم يصح بعده الا للمعارضة فلكنا اردنا به فسادا قبل ظهور التأثير لكنه
 يبين بالتأثير لانه لما ثبت بالدليل تأثير الوصف قبل ان لم يكن محتمل للمناقضة وفساد الوصف بخلاف المانعة فانها في الحقيقة
 الدليل على صحة الوصف وتأثيره وبعينه ولم يبين ان ذلك المطلوب كان باطلا والتحقيق فيه ان محجب لما كان من قصده
 التلخيص بوصف مؤثر معين وصفه من اوصاف النفس للتبليغ لا محتمل ذلك الوصف للمناقضة وفساد الوصف اعتبارا قبل بيان التأثير
 وبعده اذ لو احتلها قبله وبعده لا يكون مؤثرا حقيقة والتعديروا انه مؤثر في الحقيقة فاما اذا عطل بوصف طوي محتمل ان يكون محج
 لعلنا فمحتمل ان يكون فاسدا اذ الطرية يوجب في الاوصاف الفاسدة كما يوجب في الاوصاف الصحيحة فمحتمل حقيقة المناقضة وفساد
 الوصف فيجوز للسائل وفيه بها ثم اشترى رحمه الله ذكره هنا انه ليس للسائل بعد المانعة الا المعارفة كما ذكرنا الشيخ المانعة في الاسلام
 في اصوله وذكر في نسخة اخرى بعد بيان انواع المانعة ان التأثير اذا ثبت للوصف سببا والسائل عن المانعة الى القول بوجوب
 الجاهل ان الممكن ثم الى العليل ثم الى العليل كما شمر الى المعارفة وهو موضح لان الدخ اذا لم يكن تسليم اطله اعظم مع بقا اختلاف
 بين المانعة من المانعة كان الاولى من الدخ الى المعارفة التي هي استواء السائل قوله تلك المضمرة لئلا ان اذا تصور
 بها فتنظر كس في دفع صورته لعلنا المؤثرة بوجوب ذلك المحقق بوجوب اربعة بخلاف العلة الطرية
 محتمل لا يمكن ولعلنا لان المحقق الاربعة بطلان الحقيقة اذ لا يظن بغيره ان لا يمكن وصفه بوجوب الاول

بان يقول ما ذكرته علمه ليس بوجوده في صورة النقض فحكم فيها لا يدل على قسا والعلّة والثاني بالمعنى الثابت بالوصف دلالة
وهو الاثر بان يقول ليس بالمعنى الذي يصل لوصف به علمه وهو الثاني غير موجود في صورة النقض فلا يكون الوصف بدونه علمه واذا
لم يكن علمه لم يكن نقضا والثالث بان يقول ليس الحكم المطلوب بالوصف مستقلا عن الوصف بل هو موجود ولكن لم يظهر لوجوده
فلا يكون نقضا وهذا النوع من الدقة انما يستقيم على قول من جوز تخصيص العلّة فاما عند من يابا فلا يتأتى هذا الدقة على وجه
والرابع بان يفر من المطلوب بالتعليل كما نبه وما حل من خروج عن المناقضة ان المصل متى اكتمل الجمع بين علمه وبين ما يقصد من الغاية
لم يكن ذلك نقضا حقيقة لان الجمع بين التقيضين غير ممكن ومنه لم يكن الجمع لزمه نقض وبهذه الوجه يمكن الجمع من غير وجود
من الاول فيصح الدقة بما كنا نقول في الخارج من غير السبيلين انه نجس خارج من بدن الانسان فكان حدثا كالبول فيور
على هذا التعليل اذ لم يسلم اي لم يتجاوز من النجس نقضا فانه خارج نجس وليس بحدث ومثله حدث في السبيلين بالاعلاف فتدفعه
او بالوصف اى بان يقول لا نسلم ان ذلك خارج لان الخرج هو الانتقال من مكان باطن الى مكان ظاهر كما هو الحال
يخرج من الدار ولم يوجد هذا المعنى فيما اذا لم يسلم لان النجاسة بعد في محلها لم تنقل عنه فان تحت كل جلدة رطوبة وفي كل عرق
وما والجلد ساكنة لها فاذا ازلت الجلدة صار تحتها ظاهر الا خارجا لعدم الانتقال من مكان باطن الى مكان ظاهر كما هو الحال
ما كان مسترا به يكون ظاهرا لا خارجا وانما يسمى خارجا اذا فارق البيت او نجاسة الاخرى اى انه لا يجب غسل ذلك الموضع بالاجماع
وان جاوز قدر الدبر ولم يوثب وصف الخرج بوجوب غسل ذلك الموضع عند قليل كان او كثيرا ولو جب عندنا اذا جاوز قدر الدبر اهم
وليس اذ كان ما دون الدبر حيث لم يجب ولم يسلم بالاجماع دل على انه ليس بخارج لان هذا حكم النجاسة التي في محلها قوله نعم
نرفع بالمعنى الثابت بالوصف لا بالكلية اى بالمعنى الثابت بدلالة هذا الوصف وهو التأثير فان الخارج النجس انما صار حدثا بان
انه مؤثر في نجس ذلك الموضع ايجاب تطهيره حتى وجب غسل ذلك الموضع للتطهير وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه
اى بسبب ما يخرج من البدن لا بحال الوصف بالتجوز فيجب غسل كذا ثم يجوز الاقتصاء على الاعضاء الاربعه كما في البول واد
يقوله باعتبار ما يكون منه عن اصابة النجاسة من الخارج فانها لا يجب غسل ذلك الموضع ولا وجوب غسل جميع البدن بالاجماع
كما بينا ولم يكن كالبول في ايجاب الطهارة وفي محلها كذا او غير محلها ثبت بدلالة التأثير ان غير محلها فتبين بدلالة التأثير ان
غير السائل لم يدخل تحت التعليل وان عدم الحكم هناك هناك لعدم الوصف بسحق وان يوجد صورة وشك يكون مرجحا للعلّة فليكن
يكون نقضا قوله ويورد عليه صاحب المخرج لسائل في دفعه بالحكم ببيان اى على التعليل للملكة نقضا صاحب المخرج للسائل فان
من جرحه خارج نجس من بدن الانسان وانه ليس بحدث حيث لم ينقض به الطهارة ما دام الوقت باقيا او ما دام يصلي الفرض فانه
عن نوافل فقد نفع بالحكم بالوصف اى برفع النقض الوارد بمنع عدم الحكم في صورة النقض وهو القسم الثالث بان يقول لا نسلم انه
ليس بحدث بل هو حدث ولكن تأخر حكمه الى بعد خروج الوقت من ذروة الكلفة على الخرج من كلفة التطهير وهذا المزمع
الطهارة الصاوة اخرى بعد خروج الوقت بذلك الحدث لا بالخروج فانه ليس بحدث بالاجماع ولا يجوز له السج على اثنين بعد خروجه
الوقت اذ اجماع السيلان والحكم قد متصل بالسبب وقد تأخر عنه لما في كماله بشرط الخبر وهذا النوع من الدقة انما يستقيم
على قول من جوز تخصيص العلّة كما نبه وبالفرض اى بدفعه بالفرض وهو القسم الرابع بان يقول الفرض من التطهير

الفرع بالأصل التسعة منها في معنى المريب للمركب وقد حصل من الخارج من إحدى السبيلتين حدث فاذ الزم أي وام صار معروضاً للقيام
وقت الصلوة أي لأجل قيام وقت الصلوة فانه مخاطب بالأداء فيلزم أن يكون قادراً عليه ولا قدرة الا بقوله لا يثبت في هذه الحالة
وكذلك هنا أي فمثل الأصل المربع وهو الخارج من غير السبيلين في أنه اذا صار لازماً يصح معفو القيام وقت الصلوة ولو لم يجعل معفو
في المربع عند الزوم كما في المربع مخالف الأصل وذلك لا يجرى ثبت أنه التقوية التي هي مقبوضة من التعليل
في جله معوا كالأصل فلا يكون ذلك مقتضياً قوله أنا المعارفة فكذا المراد من المعارفة هنا تسليم المعترف من لالة ما ذكره
المستدل من الوصف على مطلوبه وانما دليل آخر يدل على خلاف مطلوبه وتبطل أي منافته في الحكم بقاء دليل المستدل اذا السائل يقول
لماذا ذكرت من الوصف وان دل على الحكم لكن عندي من الدليل ما يدل على خلافه فليس فيه تعرض لدليله لا بطلان ثم المعارفة
من المسائل مقبول عند جمهور المحققين من الفقهاء والمحققين وروى بعض الجهاديين انها غير مقبولة منه لانه يقتضيه مستدلاً وليس
له ذلك بل له الاعتراض أصح وذلك لان العلة لا تصح الا بعد اقامة الدليل على صحتها فاذا انتفى السائل لذلك كان بدلياً
لا بد من اعتراضه ومجبه الجمهور ان المعارفة اعتراض على العلة فيكون مقتضاه كالمالعة وذلك لان العلة التي تمسك بها الجيب لا تقيم حجة
ما لم تسلم من المعارفة فان المعارفة توجب دقوف الجهة بدليل البيئات وبذلك ان لقرا انما صادرت حجة عند السلامة من المعارفة
فكانت المعارفة اعتراضاً على العلة من حيث المعنى فيكون مقبولة وان التمسك في القياس قوة الظن فاذا عارض الدليل ان يقوت به
قوة الظن ونجرح كل واحد منها حينئذ من ان يكون حجة الى ان تخرج احدها فكانت المعارفة بيان ان ما ذكره المستدل ليس بعلة
فيكون اعتراضه صحيحاً ثم المعارفة على نوعين معارضة خالصة أي مخفية لا تبين البطلان ومعارضة فيها مناقضة أي معارضة متضمنة
البطلان تحليل المعلق وذلك لان المعارفة اثبات وصف مبتدأ له وجب خلاف ما اوجب دليل المستدل من غير تعرض لدليله لا بطلان والمناقضة
البطلان دليل بيان تخلف الحكم عن الوصف الذي ذكره علة في بعض الصور من غير اقامة دليل مبتدأ في الفرع والأصل فلا تضمن
هذا النوع من المعارفة احدياً خاصاً بالمعارضة مسبباً لها علة مبتدأة واحدياً خاصاً بالمناقضة وسبباً لبطلان الدليل سمي معارضة
فيما هنا ففقه وجعلت المعارفة اصلاً لانها قصده والمناقضة ضمنية فان قيل كيف يصح الجمع بينهما وبينها فان اذ المعارفة تسلم
تسليم دليل المستدل ومعه دلالة على الحكم والمناقضة تبين بطلان دليله وخسار دلالة على الحكم وقد اختار الشيخ رحمه الله ان
المناقضة لا تروى على السبيل الموثرة فليكن تبين هذا النوع من المعارفة بعد ظهور التاخر قلنا ليست المعارفة تسليم الدليل مطلقاً بل هي
مخالفة في الحكم صريحة ومخالفة في الدليل معني يدعي عدم سلامته من المعارفة فلا يكون بينهما تناف اذا المقصود من كل واحد منهما
الابطلان ثم هذه المناقضة ثبت ضمن المعارفة فلا يمنع القول في العبرة في مثله المتضمن دون المتضمن ولان الدليل بعد بيان التاخر
لما قبل الا بطلان علم انه لم يكن مؤثراً وان ما ذكره المعلق مشبه بالاثار وليس ياتر في التحقيق والمناقضة انما تمنع
على ما هو مؤثر حقيقة كذا ذكر الامام العلامة مولانا حميد الدين رحمه الله قوله وهو نوعان اولى آخره اولى العقبان
نوعان العقبان في اللغة يستعمل للمعنيين احدهما ان الشيء اعلاه واعلاه اسفله كعقب القصعة والكوز والثاني ان السبل باطن الشيء
ظاهراً ظاهره باطنه كعقب الجواب والثوب وكلاهما يرجع الى معنى واحد وهو تفسير الشيء على خلاف البنية التي كان عليها فكذا
في القياس استعمال العقبين وكلاهما يرجع الى معنى واحد وهو تفسير الشيء على خلاف البنية التي كان عليها فكذا

المعلول ملة واحدة معلول على مثال قلب الامانة فان المعللة لكونها اصلا كان اعلى من الحكم الحكم لكونه متبعا كان اقل منها وهذا هو
 البصير على التعليل اسفله وهنالك اطلعه فكان قلب الامانة وانما يصح هذا النوع من اقلب فيما اذا اهل الاستدلال بالحكم بان يحمل حكما في الاول
 ملة الحكم اخره في ثم عداه الى الفرع فاما اذا اهل بالوصف محض فلا يرد عليه هذا القلب لان الوصف لا يصير حكما بوجوه ولا يصير حكما
 ملة له اصلا لانه سابق على الحكم مثل قولهم اى تحقيق هذا النوع من اقلب وشمل قول اصحاب الشافعية رحمه الله ان الاسلام
 ليس من شرائط الاحسان حتى لو زل في احدى الشبكتين لم يرد عليهم الكفار منسجلا بغيرهم بانه ويرجم شيعة المسلمين اى الامم
 وبقولهاية اشار الى ذلك فان البكر من العبيد لما لم يجلد بانه لم يترجم اليه منهم والبكر والغيب يقعان على الذكر والانثى فجلدوا
 بجلد المائة عليه لوجوب الرجم فلما المسلمين بجلد بغيرهم لان ترجم شيعة لان بجلد بغيرهم فجلدوا ما نصبه ملة في الاصل
 وهو بجلد المائة حكما واجعله حكما فيه وهو بجم الشيب ملة فهذا القلب معارضة صورته حيث عمل لسان التعليل بدل على خلاف الحكم الذي
 اوجبه المعلن وفيها معنى المناقضة لان ما جعله المعلن ملة لما صار حكما في المقيس عليه لتعليل القلب واحتل صيرورة حكما فسد الاصل وخرج
 من ان يكون مقيسا عليه للمستدل في الحكم المطلوب فبقية قياسه بالمقيس عليه فبطل فهو معنى قوله فلما احتل اى بالتعليل لا انقلاب فسد
 الاصل وبطل القياس اذ لم يوجع الا قولهم الكفار منسجلا بغيرهم بانه في ترجم شيعة وبذلك ليس شبهة فضلا من ان يكون حجة او لا تستند
 اصلا والثاني اى النوع الثاني من اقلب ان يحمل لسان الوصف المعلن شا به النفس بعد ان كان شا بها عليه وهو ما خذ من قلب
 الجواب فانه الضمير للشان او لا وصف كان ظهرا اى ظهر الوصف اليك حيث كان شا بها لك يستخرج منك فصار وجه اليك حيث صا
 شا بها عليك بما جاك من خصك وهو لسان لما ان ظهر الجواب كان اليك وبما اقلب يصير لبطنة اليك وان كان المراد من كان لسان
 السائل معنى قوله كان ظهرا اليك كان معضا عينك وعاذ لا لك بان كان بدا عليك فصار وجه اليك اى صار شا بدك مقبلا عليك
 بالامانة وهذا النوع معارضة من حيث انه تعليل لوجب خلاف ما اوجبه المعلن وفيها مناقضة لان المطلوب هو الحكم والوصف الذي
 يشهد بنبوته من وجهه وباتفاقه من وجه اخر يكون متناقضا في نفسه بمنزلة الشاهد للاحصاء على الاخر في عا دة ثم انضم الاخر عليه
 في عين تلك الحادثة فانه يتناقض كلامه بخلاف المعارضة لقياس آخر حيث لا يكون متناقضا لان التعارض يوجب للاختبا ه
 فيتعذر العمل للاختبا ه الى ان يتبين رجحان لاحد على الآخر وهذا لا يوجب تناقضا لانه اى هذا النوع من اقلب لا يكون التحقيق
 الا بوصف زائد على الذي ذكره المعلن فيه اى في ذلك الوصف نفسه وتقرير الوصف الاول لانه تفسير له وهو جواب عما يقال اقلب
 يكون تعليل الحكم بعين ذلك الوصف فاذا زيد عليه وصف اخر لم يبق بعينه ملة فيكون بتا تعليل الحكم بعله اخر فيكون معارضة
 مضمة غير شفهية لا يبطال فقال هذه الزيادة تفسير الوصف الاول وتقرير له لا تفسير له فلا يصح في حكمه اى في مثال
 ما يجرى فيه هذا النوع من اقلب قول اصحاب الشافعية صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتا دى الاتيين التنية كصوم القضاء
 فخلقوا وجوب ايتين بوصف العرضية فقلنا لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين التنية بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه اى صوم
 القضاء وانما يتعين بعد اتيان فيه وهذا اى صوم رمضان يتعين قبل اتيان فيه لانتفاء سائر الصيامات من الوقت فزاد في
 اقلب بعد تعيينه وهو تفسير لما بهم اخصم حيث لم يبين انه يتعين في هذه الوقت لعدم بقا غيره من الصيامات بشرط ما
 في هذا الوقت تلميح على فخر من زعمه الزيادة وما ذكره اخصم وبنينا على قولهم فكان قياس هذا الصوم من القضاء ما يملك

ومن ثم بعض الأصوليين ان القلب هو الذي لا يتعرض له تغير من في القلب بيقين حكم المستدل فلا يقيح ذلك في الدليل لجواز ان
 يكون انما العلة الواحدة ولا اصل الواحد حكمان بحيث يتأخرون وان تعرض للثبوت فلا يمكن اعتبارها باصل المستدل ولا اثباته بعلة كمال
 اجتماع اليقين في محل واحد واستحالة اقتضاء العلة حكيمين متنافيين لتعذر تباينها اياها واجوب عن الاول انه ان لم يتغير
 اليقين حكم المستدل فلا يخرج بذلك عن كونه قاطعاً في الدليل فيكون ما تعرض اليقين من لوازم حكم مستدل عن الثاني ان شرط القلب
 احتمال الاصل على حكيمين غير متنافيين في ذاتها فلا تنافي اجتماعاً في الفرع بليل منفصل وان لا يكون مناسبة الوصف للعلة
 حقيقة لاستحالة واذا كان كذلك فيجوز حصولها في الاصل من غير استحالة لعدم تنافيا في ذاتها فيمكن ان يكون العلة مناسبة للحكم
 في نظر المستدل وللقضية في نظر السائل واذا ادعت الاستحالة مع القلب لما ثبت ان القلب صحيح وهو معارضة كان للمستدل
 ان يمنع حكم القلب في الاصل وان يقيح في تأثير العلة فيه بالنقض وعدم التأثير وان يقول بوجوب اذا مكنته بيان ان اللزوم
 لا ينافي حكمه وان يقلب قلباً لم يكن قلباً لقلب سنا قضا حكم لان قلباً بقلب اذا فسد بالقلب الثاني سلمه اصل القياس من القلب
 كذا في مائة نسخ الاصول واديت في بعض نوادر اصول الفقه لا يلزم القلب المنقضى على القلب لانه خرج مخرج الافساد والكلام انهم
 الا على سبيل التعليل فلا يندفع الابتيان ان هذا القلب لا يخرج في دلالة الوصف على الحكم ولكن الاول صح لانه تعليل في
 مقامه تعليل لعل في غير عليه ما يرد على الاول واعلم ان تجوز الاعتراض على العلة المؤثرة بالقلب ممن يمنع الاعتراض عليها بالمتأثرة
 وفساد الوضع مشكل لان العلة بعد ما ثبت تأثيرها بالليل مجمع عليه لا يمكن القلب حقيقة كما لا يستعمل المتناقضة وفساد الوضع فانه
 لو ثبت التأثير لوجب ابعاده في ايجاب الرحم في حق المسلمين لا يمكن تعليله بالرحم علة للجلد الا يرى ان التأثير في قولنا في المذبة
 ملوك تعلق حقيقة بمطلق موت المولى فلا يجوز فيه كام المولى لما ظهر لتعليل القتل بالموت في اثنى عن البيع في ام المولى لا يمكن تعليله
 بان يقال انما تعلق القتل بالموت لان البيع لم يجر. وكذا لا يمكن القلب بيان التأثير لتعليله بعد ما ظهر تأثير التعليل الاول في
 التأثير لا يقبل منه قوله لان القلب معارضة وغير المؤثر لا يصلح معارضة للمؤثر واذا كان كذلك فيجب ان لا يرد حقيقة القلب
 على السبل المؤثرة كفساد الوضع والمتناقضة ولو وروى صورة القلب في بعض العلل ترفع بيان التأثير كما ترفع صورة المتناقضة بال
 المذكرة وانما حقيقة القلب على العلة للطريقة يؤيده اذ كرمه الاسلام ابو اليسر بعد ما بيان نوع القلب والقلب الاول
 انما يجب في كل طرف جعل الحكم فيه علة والقلب الثاني يجب على لم يظهر التأثير اذ كرمه نسخة اخرى من اصول الفقه والمخلص من القلب
 تأثير الوصف في الحكم الذي على دون الحكم الذي قاله خصمه فثبت ان الاعتراض بالقلب بعد التأثير غير صحيح وانه كالمناقضة
 وفساد الوضع من غير نوق واصل علم قوله وقد قلبت علة من وجهاً آخر وهو صدق فاسد مثاله هذه عبادة فلا معنى في
 فاسد با فلا تلزم بالشروع كالوضوء فيقال لهم لما كان كذلك وجب قول اصحاب الشافعي في ان الشروع في صوم التطوع او
 صلوة التطوع لا يوجب المحض فيه حتى لا يجب القضاء بافساده هذه اي هذه العبادة وسبب الصلوة او الصوم لتعلل التي شرع
 في عبادة لا تعني في فاسد المعنى اذا فسدت لا يجب ولا يجوز ان تمامها والمعنى فيها ما حذرنا من الحج فانه وجب بالشروع الا ان
 يجب عليه بعد الفساد فيجعل ان يلزم بالشروع كالوضوء فانه لما لم يمتنع في فاسده لم يلزم بالشروع فيقال لهم لما كان ذلك اي لما كان
 الشان كما بينا ان ما خرج فيه عبادة لا معنى في فاسده لا يجب ان يتوسى فيه التي لما شرع فيه من العبادة ملزم للشروع

لما وقع النزاع الاسمي حيث انه يندفع ملكا للعلية في هذا الموضع وقد ثبت ان عدم العلة لا يوجب عدم الحكم ولا يصلح دليلا على عدم صحة البيع
 يصلح دليلا على عدم صحة البيع في حصة بيع المحسوس بجملة متفادلا بانه كليا قول بجملة قيمه بجملة متفادلا كالمصلحة
 فيعارضه السائل بان المعنى ليس في الاصل ما ذكرت ولكن الاحتياطات والاودار وقد فقد هذا المعنى في الفرع فكذا المعنى يقتضي ان يصلح عليه
 الاثر والخرن ونحوها اذا لا يناقض المحسوس السائل فيها لكن المعارضه في هذا الموضع لا تقتضي للسائل الاسمي حيث انه ليس بوجوده في المحسوس
 وقد قلنا ان عدم العلة لا يصلح دليلا ولو عارضه بان يقول ليس المعنى في الاصل ما ذكرت ولكنه الطول ولم يوجد في الفرع فكذا المعنى يقتضي
 الى فرع مختلف فيه وهو الفواكه وما دون الكيل لما ثبت فساد الوجه الاول كان هذا الوجه اولي بالفساد وهذا معنى قوله ولما ساد
 فساد التعليل الذي عارضه به لو افاد تعدية واعلم ان المعارضه في الاصل لسيما بالفرع عند الجمهور هي من لاسواد الفاسدة التي لا تقبل
 من السائل على ابناءه في الكشف وقد يقع الفرق بينهما في صحيح في نفسه بين الشيخ وجه ايراده على طريق التعليل منه فقال في كل كلام صحيح في
 الاصل لسي في نفسه ومنه يدرك على سبيل المفارقة اي يذكرو السائل واهل الطرق في مقام التعليل على وجه الفرق ولا يقبل منهم
 مذكرة نحن على سبيل الممانعة ليكون ذلك مفارقة صحيحة على حد الكفاية لتقبل مالا لحالة كقولهم في اعتناق الراهن اذا اعتنق الراهن بعد
 المهر من نفقة متعة منذ ناسوا او كان الراهن موهبا ومسلر الا انه اذا كان مسلر لغير العبد بالسعاية في اقل من قيمته ومن الدين ثم يرجع
 على المولى عنه فيها وههنا الشائعه عند المفسرين اعتناقه اذا كان مسلر قول واحد له قولان في المعسر فعلى اصحابه في هذه المسئلة
 بان الاعتناق تصرف من الراهن ياتي من المهرين بالابطال اي يطل حقه في الدين بدون رضاه به وهو البيع بالدين عنه ومن
 الدائم عندنا ان كان حردودا كالباع اي كما اذا باع الراهن المهرين بغيره اذن المهرين فقالوا اي فرق اهل الطرق بين اصحابنا وبين
 الذي هو الاصل وبين الاعتناق الذي هو الفرع فقالوا ليس الاعتناق مثل البيع لان البيع يقتضي الفسخ بعد وقوعه فيظهر اثره من المهرين
 في المنع من النفاذ فينقذه على وجه يمكن المهرين من نسخ بملكات الاعتناق فانه لا يقتضي الفسخ بعد ما صدر من الابل في محله فلا يظهر اثر
 حق المهرين في المنع من النفاذ فينقذه لازما فكذا فرق فتقو صحيح في نفسه ولكنه قصد وجهه من ليس له ولاية الفرق وهو السائل
 فلم يقبل والوجه في ايراده على الوجه الممانعة ليقول ان القياس لتدنية حكم الاصل دون التغيير ونحن لا نسلم وجود هذا الشرط
 هو التغيرية بدون التغيير في المتنازع فيه لان حكم الاصل وهو البيع وقف اي توقف ما قيل لراي في ابتداءه ولمنع بعد ثبوته لانه
 حق المهرين لا يمنع انعقاد البيع عليه من الراهن بالاجماع حتى لو تزول الى ان يذهب جميع المهرين ثم البيع كذا في الاسرار وانت في لهم
 وهو الاعتناق تبطل اصلا لا كما قيل الفسخ فالمراد اي التلغى من الاصل خبا لا يتم الفسخ بعد ثبوته والرد في ابتداءه فان العبد لو رد
 الاعتناق لا يرد ولو اراد هو المولى ان يفسخه لا يفسخ لوجه بخلاف البيع وهذا التغيير حكم الاصل لانه الابطال من الاصل غير الاعتناق
 على وجه التوقف واصلا نصيب على التغيير او على المصدر وما مفعول به فاعلم

فصل في الترجيح واذا قامت المعارضة كان التعليل فيه الترجيح ولما فرغ الشيخ من بيان الممانعة والمعارضة سلكت في بيان دفع
 المعارضة بعد ثبوتها فقال واذا قامت المعارضة اي تحققت بان لم يندفع بطريق من الطرق المسلوكة في دفع العطل من الممانعة
 والتعليل ونحوها كان السبيل فيه اي في دفع المعارضة الترجيح فان اسود احوال الجيبان يساوي السائل في الدرجة باقامة دليل الجيب
 فكان الاعتناء لجبل الجيب وجب فيه بيان الترجيح انما لم يندفع بطريق آخر فان لم يثبت للجيب الترجيح صاير سقطا وان رجح ملة

فالسائل ان يعارضه ترجيح مله كما كان له ان يعارض مله بعله فان لم يكن ترجيح مله طهره ما دام الجيب لان العمل بالراجح واهمال
المرجوح واجب عند العامة وقال يقوم لا يجوز التمسك بالترجيح عند التعارض بل الواجب التوقف و التمسك بقوله تعالى فاعبروا يا اولي الابصار
بقدر ما بالاعتبار والعمل بالمرجوح معتبر وقوله عليه السلام نحن نحكم بالظاهر وحكم بالمرجوع حكم بالظاهر ونسكت العامة باجماع الصحابة والنف
على تقديم بعض الماداة الظنية على البعض اذا اقترب به ما يقوى على معارضة قائم قد مواخر فالثقة رضى الله عنها في بقاؤه اثنا عشر سنة على خبر
من روى ان الامام الايمن الماروق قد مواخر ما روت من ازواجه عليه السلام كان يصحح جنبا وهو ضائم على ما روى ابو هريرة عن الحسن
بن عمار رضى الله عنه عنهما عن ابي بصير عليه السلام من صحح جنبا فلا يصيام له قوى على جاني بكر فلم يخلفه وحلف فيه وقوى ابو بكر رضى الله عنه
خبر الخيرة في ميراث الماروق مع محمد بن سلمة الى غير ذلك مما يشترعهاده ولكن الظاهر لو جهون العمل بالراجح بقوله في نحو
والاصل تنزيل الاموال الشرعية على وزان الامور العرفية لكونه اسرع الى التقاد ولما قال عليه السلام ما اراه المسلمون حشا ثم عند
حسن ومقتضى الآية وجوب النظر وليس فيها ما ينافي في القول بوجوب العمل بالراجح ولا التسليم ان المرجوح ظاهر لان الظاهر ما ترجح احد طرفيه على
الآخر والمرجوح مع الراجح ليس كذلك واعلم ان الترجيح انما يقع بين الظنوين لان الظنون يتفاوت في القوة ولا يتصور ذلك
في المعلومين اذ ليس لبعض المعلوم اقوى من بعض وان كان بعضهما اعلى واقرب حصولا واشد استغناء عن التامل ولذا كان قلنا اذا
تعارض نصان فاطمان فلا سبيل الى الترجيح بل المتأخر هو النسخ ان عرف التاريخ صريحا او دلالة والا وجه للمصر الى دليل اخر
او التوقف والافى معلوم ومنظون لاستحالة بقاء الظن في مقابلته العلم فثبت ان محل الترجيح الدلائل الظنية والاقضية منها
فبعد تعارضها وجب الترجيح على الادوية التي ذكرنا قوله هو اى الترجيح عبارة عن فضل في زيادة احد المتكلمين على الآخر صحتي قالوا ان
القياس لا ترجح بقياس آخر اى زيادة احدى المتكلمين على الآخر وصفا في هذه العبارة توسع لان ما ذكره من الرجمان لا معنى
الترجيح فان الترجيح اثبات الرجمان وكان الشيخ خذ من المضاف لطوره و اقام المضاف اليه مقامه وكان التقدير هو
عن بيان زيادة واحد المتكلمين على الآخر وصفا ولما قال لقاضي الامام ابو ديد رحمه الله والترجيح اظهار الزيادة لاحد المتكلمين
على الآخر وصفا من قوله وصفا ان الترجيح يقع بالامرية في المعارضة فكان بمنزلة الوصف للمزيد عليه لا بما يصلح اصلا ليقوم
به المعارضة من وجه كرمحان الميزان فانه عبارة عن زيادة بعد ثبوت المعادلة بين لغتي الميزان وتلك الزيادة على وجه لا يقوم
بها المائلة ابتداء ولا يدخل تحت الموزن منفردة عن المزيد عليه قصدا في العادة كالذائق او الحجة او الشعية في مقابلة العشرة
لا يعتبر وزن على عادة ولا يفرد الوزن مقابلها بل همه في جعل كان لم يكن بخلاف الستة والسبعة ونحوها اذا قولت ما العشرة
فان كان لا يسمى ترجيح لان الستة ونحوها يعبر عنهما في مقابلة العشرة ولا يبدروا اخره فيقولون صفا من الترجيح بكثرة الاول بان يكون في احد الجانبين
حديث واحد او قياس واحد وفي الآخر حديثان او قياسان كما اشار اليه بقوله حتى لو قالوا الى آخره وقد اختلف فيه فذهب بعض النظار الى صحت بعض
اصحاب الشافعي رحمه الله في الترجيح لان الدليل الواحد لا يطاق لا ليلا واحدا من مذهب قيسا لكان بالتعارض فيقوى الدليل الاخر سالما اخرى كما في قوله
به ولا ان يقصود من الترجيح قوة الظن الصادق من احدى الامارتين التعارضين وقد حصل قوة الظن في الدليل الذي عامده دليل اخر مثله في اغوات
الحكم فيترجح على الآخر لا ترى ان اعلية المتعارضة من اهل قول ترجيح على المناقضة من اهل احد التسوية لتوقيتها بكثرة اصولها لعل المتعارضة من اهل
وكما يدل على حكم واحد يكون اولى ترجيح من اعلية واحدة المتعارضة من اهل واحد لقوتها بكثرتها في نفسها وكثرة اصولها وادوية

مما شئت لا يصحح الى ان الترتيب لا يقع بكثرة الادلة لان الشيء انما يتقوى به من جهة واحدة لا من جهات كثيرة الى كفاي المسوات
 وهذا لان الوصف لا يقيم له من جهة فلا يوجد له التبعاء والغيره فينتقوى به الموصوف فاما الدليل مستند بنفسه فلا يكون تبعاً لغيره فلا يصح
 ما انضمامه الى الغير قوة بل يكون كل واحد معارضاً للدليل لنفسه يوجب الحكم على مخالفة فمقتضى القطر بالتعارض وبوجه ملاقاة
 البعثة المنتزعة من اصولها اعتباراً بشهادة الاصول بصحتها فتعوت في انفسها فيترجم على الاخر بمقتضىها فاما العقل فلا يتقوى
 بكثرة ادلة ولا بكثرة اصولها لان كل أصل كشبه بصحة علمه المنتزعة من البعثة غلظة أصل خرد لا نسلم ان قوة الظن يحصل بكثرة
 الادلة فانه لو اجتمع قياس وعارض تلك الاقيسة خبر واحد من اعتبار الاعاد كان ذلك الخبر عاجلاً كما لو كان القياس واحد
 لو كان لكثرة اشغف قوة الظن لترجمت الاقيسة المتكثرة بتعاضد بل على الحديث الواحد وليزيد ما ذكرنا اتفاقهم على عدم
 ترجيح الشهادة بكثرة العدد فان احد المدعيين لو اقام شأهدين والاخر اربعة لا يترجم بشهادة الاربعة على شهادة الاربعة
 لان شهادة الاثنين علمه تامة الحكم فلا يصح مرجحة للمخبر وكذا اقام ثلثة لان زيادة شهادة واحد من جنس ما يقوم به الحق
 بطريق الاصل كالأدلة يشهد بطلان مضان وحده في السامع غير فان تلك الشهادة محجة حتى وجب على القائل في الامر بالصحيح
 فلا يقوم به الترجيح ولو اقام احد ما شاهد من مستورين والاخر شاهدين عدلين ترجح شهادة العدلين لظهور ما يؤيد منطوقه
 في شهادتهما فثبت ان الترجيح بكثرة الادلة غير صحيح وانه انما يحصل بما يزيد قوة لما حصل محبة ويصير معقلاً قوله وكل ما لا يتقوى
 واحديث وانما يترجم البعض على بعض القوة فيه أي ومثل لقياس الكتاب في انه لا يترجم اية بانضمام اية اخرى او حديث
 اليها ولا الحديث بانضمام حديث آخر اليه ولا يترجم كل واحد منهما بانضمام قياس اليه ونقل عن بعض مشايخنا رحمه الله
 ان انصاف المتعارضين وان كان حديث آخر لا يترجم واحد منهما ينقض آخر ولكنه يترجم بالقياس لان القياس غير مبني على
 مقابلة النص فكان بمنزلة الوصف للنفس الذي يوافقها وتباينها فيصير مرجحاً والاصح ان حديثاً لا يترجم بالقياس لانه من جنس
 ما يصلح محبة بنفسه بطريق الاصل وان لم يكن محبة في هذه الموضع وانما يترجم بعض الدلائل غير القوة فيه بان كان احد المتعارضين غير
 او حكماً والاخر اطلاقاً او حكماً او كان احدهما خبراً مشهوراً او متواتراً والاخر ضعيفاً او اعلاناً هذه المعاني في ثبوت قوة في احد الدليلين حديث في الامر
 على ما من بيانه قوله وكذلك اى ذلك لا يترجم احدي الدليلين بل يترجم صاحب الجراحات على صاحب جراحاته
 حتى اذا جرح رجل رجله او جرحه واحدة صاحبه القتل خطأ وجرحه اخر مشر جراحات مثلاً كذلك ايضا دماء من جرح الجراحات كان
 الدية عليها نصفين وتقبل عنها العاقلة ولا يكمل صاحب الجراحات كانه قتلته وحده حتى كان جميع الدية عليه لانه كل جرح من جنس
 جراحات صاحب الجراحات المتعددة فانه تامة يصلح معارفته كجرحه صاحب واحدة فلم يصلح دفعاً للمنايا به اخرى فلا يقع بها
 الترجيح ولو قطع احد يديه ثم جرح الاخر رقبته فالقاتل هو الذي جرح رقبته دون الاخر لزيادة قوة فيها وهو علمه تامة القتل من
 ضله وهو انه لا يتوهم بقاء جميعا بعد ضله بخلات فعل الاخر قوله والذم يترجم به الترجيح اربعة اى المعاني التي تقع بها الترجيح على وجه
 التصرف في القياسات اربعة اقسام احدها الترجيح بقوة الاخر بان كان صاحب القياسين المؤخرين المتعارضين احدى تأخير من الاخر
 كلان راجحاً عليه سقط العمل به فاما اذا لم يكن احد هاتين فوا يكون محبة فلا يترجم به الترجيح فاما المانع به النوع من الترجيح لان الاثر
 منسحق في احد فان الوصف به صار محبة فيما كان اقوى كان الاحتجاج به لولى الفضل وصدق في احد اى لزيادة الخرد كانه لا يتقوى

الذي هو محج على مثال الاستحسان في معارضة القياس فان القياس وان كان موثرا يوجب عليه الاستحسان لزيادة قوته فيه وكذا
عكسه وهو نظير مخرج النسخ لقوة الاتصال فانه لما صار محجبا اتصاله بالنسخ عليه العلامة تقوى بلا وجوب قوة في الاتصال من سلامته عن الا
وصطر ما يثبته عليه ما يريه فان قيل ان الشهادة صارت محجة بالعدالة كما صار الوصف محجة بالاثار فتم الشهادة لا يترجى بقوة العدالة
منه وانما صارت محجة لوجدها في العدالة في ايمانين تحقق التعارض وان كانت العدالة في ايمانين يمتنع فيهما في ايمانين لا يمتنع فيهما وكذا
القياس لان بعد ما ظهر ان لا يترجى احد بالقوة الاثر قلنا الشهادة صارت محجة بالمولايية الثانية بالحق والقياس في ذلك كونه
والعدالة شرط لشرج ما لب الصدق وقد حصل باصل العدالة فلا يلحق الى زيادة قوة فيها ولكن سلمنا ان الشهادة صارت
محجة بالعدالة فمبني على التسليم لتفاوت في العدالة لانها عبارة عن الاتجار عن ارتكاب ما يقتضيه الحق فيه والتفاوت فيه بين النسخ
وكذا الوقوف على حقيقة فضل العدالة متعذرا لانه امر باطن وربما كان الذي يظن انه عدل وفي رتبة في التقوى من الذي يظن انه
دون فيهما مختلفا تاثير الحلة فان قوة الاثر عند المقابلة يظهر على وجه لا يمكن انكاره لان تاثير ما ثبت باذنه معلومة متفاوتة الا
بعضها فرق بعض كين العمل بها والاشكالية التي تحققت فيها الترويج لقوة الاثر السائل الاستحسانية مثل مسألة سور سباع الطير فان سباعها
نحس في القياس لان لها بها متولد من اللحم الخمس فاذ لا تأتي الماء حالة الشرب تخجن الماء كما في سور سباع البهائم فهذا وصف بين الاثر
فان ملاقات الخمس الماء يوجب تخيمه بالنفس على الاستحسان هو ظاهر لاننا نشرب الماء في غير ما والاعتقاد عظم ساجت لارطوبة فيه فلا
يوجب ملاقات الماء تخيمه كملاتة سائر العظام الظاهرة وهذا أقوى اثر من القياس لانه لا بد للتخيم من الاختلاط وهو جبين انه
لم يوجد الاختلاط اصلا فيقي الماء ظاهر كما كان مع ان وجه الاستحسان قد نأيد بيل آخر وهو تحقق الضرورة في حفظ الاول في
عن شديدا فيترجى الاستحسان على القياس لقوة اثره فهذا معنى قوله على مثال الاستحسان في معارضة القياس مثل سئل طول
الحرة وانه لا ينجح الحرام من كل الامم عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا نأيد قاطع المحج على غيبة منه وهو حرام على امر كالذي تخيم
حرة وهذا وصف بين الاثر فان الارفاق اطلاقا معنى لانه الرق اثر الكفر والكفر موت حكما قال الله تعالى او من كان ميتا فامينا
اي كما فرقت منها ولنه النسخ الامام في الصاري بين الاستتقات والقتل واذا كان كذلك لا يباح الا عند الضرورة كالقتل قلنا انه
فكل من يملك العبد باذن مولاه اذا وقع اليه من اهل الحرة والمائة وقال له تزوج من شئت فيملك الحرة كسائر الامم وهذا أقوى الاثر
لان المحج من صفات الكمال في اسباب الكرامة والرق من اسباب تهيف العمل نجيب ان يكون الرقيق في النصف مثل الحرة في
الكل فالما ان يردوا اثر الرق فيجوز عليه فلا يمتنع قوته واداءه وهو ما بالتامل في احوال البشر فانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الشمع او ما شاد من النساء لفضله ومشرقة فاما ذكره من الاثر فنعين بحقيقة لان الاوراق اولى دون التفتيح وذلك ما نرى بالعرف
في امر عاينها وسفلامته بغيره فالاوراق اولى وصنيف باحواله فان كل الامم جاز لمن ملك سرية يستغنى بها عنه كذا في
احوال الرقة لغوا الاسلام وقهوا ونمناه في الكشف قوله والترجى لقوة اثباته اي اثبات الوضوء المرفوع في الحكم المشهودي والماز
ان يكون وقد اختلفوا في القياس من الحكم المتعلق بين وصف القياس لما فر وهو التقسيم الثاني من الاقسام الثلاثة والاول على صفة
الى الوصف المثير انما صار محجة باثره وخرج آخره الكتاب اذ ثبت في الاصل في مشيئة باحد هذه المواد الثلاثة والوصف الثاني على حكم
اذما وثمة لفضل معناه الذي صلب محج وهو مجموع اثره الى ان لا يملكه كقولنا في مسج البلاسة مسج فلما يوجب تكراره اثبت في الاما

المتصف اي في دلالة على الحقيقة اي له زيادة في الجاهات على الحكم المشهورة وهو التعريف من قولهم اي قول أصحاب الشافعي انه ركن في الامانة
 على التكرار لان الركنية وصف عام يشتمل لركان الوضوء والصلوة وغيرهما وحي لا توجب سنية التكرار في غير الوضوء بل من تفتية الركن
 في الصلوة اتمامه بالكمال ودون التكرار حتى لم يشرع تكرار القيام والركوع والسجود للكمال بل سنية طائفتا وتكرار السجدة طائفة
 من باب التكميل بل كل سجدة ركن على حد لا يجوز الصلوة بمدة واحدة وقد وجد في الوضوء متكرره وليس بركن مثل الغضفة والاشفت
 فثبت ان التكرار ينفي عن الركنية وجودا وعدا فاما اثر المصحح في التحقيق فلما قدم في كل ما لا يعقل تطهيره اي في كل مسح شرع للتطهير
 ولم يعقل فيه سنية التطهير كالشيم ومسح الجبايز ومسح الجوارب على قول من يجزه واعتبر بقوله في كل ما لا يعقل تطهيره عن الاستنجاء
 بعينه الماء فانه مسح وقد شرع فيه التكرار لانه يعقل فيه سنية التطهير او المقدود منه او الله العجاسة او القنيت والتكرار اقر في تفصيل
 هذا المقصود والاشترى ان الاستنجاء بالماء افضل ولو كانت الرطوبة مسماكة التبدل بالنفس كما في مسح الارض اخذ قوله
 وشرع بكثرة الاصول لان في كثرة الاصول زيادة لزوم الحكم منه هذا هو القسم الثالث من اقسام الترجيح ومعناه ان يشهد احد
 الوصفين اصلا او اصولا فخرج على الوصف الذي لم يشهد الاصل واحد مثل وصف المسح في مثل التاكيد فانه لما شهد بعضه لم يشهد
 ومسح الخف ومسح الجبيرة وغيره ولم يشهد لصفته وصف الخصم وهو الركنية الا الاصل يجمع عليه ثم زعم بعض اصحابنا وبعض اصحابنا ان
 برهاننا ان الترجيح بكثرة الاصول غير صحيح لان كثرة الاصول في القياس بمنزلة كثرة الرواية في الخبر والخبر لا يرفع بكثرة الرواية
 على ما مر به فكذا اذا زاد من جنس الترجيح بكثرة العلة لان تضادها في كل اصل بمنزلة علة ملجده وعند المجزوء هو صحيح لان اجتهاد
 مسدود الوصف المؤثر الاصل المستنبط منه لكن كثرة الاصول توجب زيادة تأكيد ولزوم الحكم بذلك الوصف من وجه آخر غير ما ذكرنا
 من شدة التاكيد والثبات على الحكم فحدث بها قوة في نفس الوصف فلذلك صلت الترجيح وهو من جنس الاشتداد في الحكم فلكل كثرة
 الرواية ليست بحجة بل خبر هو احول ولكن يحدث بكثرة الرواية قوة وزيادة اتصال في نفس الخبر فيصير شهورا او متواترا فخرج على
 ما ليس بتلك لهنته فقيدين بما ذكرنا انه في الحقيقة ترجيح الوصف القوي على ذكره ليقع في الترجيح الاصول على اصل هو قريب من القسم الثاني في الاشارة بقولنا
 في كثرة ليس زيادة لزوم الحكم مع قال شمس لا تامة حرة منه ومن نوع من هذه الانواع افاقادته في مسألة الاوتبين به امكان تقدير الوصفين الاخرين
 فيه ايضا وبكثرة في التقويم وذلك لان الاقسام الثلاثة اجتهاد الى معنى وهذا هو الترجيح بقوة تاثير الوصف لان اجتهاد الخلفه فيبدو بااعتبار الجاهات
 والترجح بقوة التاثير بالنظر الى نفس الوصف والترجح بالثبات بالنظر الى الحكم والترجح بكثرة الاصول بالنظر الى الاصل وذكره في
 بعض الشروح ان الفرق بين هذا القسم والقسم الثاني ان في القسم الثاني اخذ الترجيح من قوة الوصف وهو اوسع في مسئلة التاكيد
 مثلا وفي هذا القسم اخذ من نظائره كالتهم ونحوه عبارة بعضهم ان الترجيح في القسم الثاني في كثرة الاصول ليس هذا كتر جمع القياس
 بالقياس لان ذلك انما لا يجوز باعتبار ان كل قياس على ملجده وقياس من فيه القياس من احد المعنى واحدا لان اصوله كثرة ولا لا ترجيح
 بغيره للاختلاف لانه ترجيح او صفات كثرة مع كون القياس ملجدها كما قالوا في اللغ انما لا يمتنع على اخيه عند الدخول في حكمه لان الاشياء
 بينه وبين اعم المعظم اكثر من اشياء بينه وبين الولد لانه يشبه الولد بوجه وهو محسوسه ويشبه ابن العم باوجه مثل جواز وضع الزكوة من طهر
 وقبول شاة من كل واحدنا لاصحابه من اهل بيته وجيران القضا من اهل بيته وكل واحد من هذه الاشياء يصلح للرجح من الاصل
 ولفرضه وكان من قبيل الترجيح بكثرة الاول فلما خاضنا في هذا الوصف واحد وكل اصل يشهد بعضه فيوجب قوته وثباته على الحكم

احاط لم يذكر مثالا لهذا القسم لان مثال القسم الثاني يصلح مثالا له قوله والترجيح بالعدم عند عدم وهو القسم الرابع من اقسام
 الاستيعاب ومعناه ان الوصف اذا كان مطلقا انعكاسا لان وجود الحكم عند وجوده وعدمه عند عدمه كان باجماع على ان
 اطروقه ينكسر في صحة فمقتضى المتأخرين لا عبرة به لان عدم لا يتعلق به حكم اي لا يوجد عدم الحكم عند عدم الحكم ولا وجود
 لان ليس بشئ فلا يصلح مرجحا لان الرجحان لا بد له من سبب وبخلاف ما لا يوليى ان صانع الترجيح لان عدم الحكم عند عدم الوصف
 الذي بل حجة قلة دليل على اختصاص الحكم بذلك الوصف ووكالة تعلقه به فيصالح مرجحا من هذا الوجه لكنه ترجيح ضعيف لا شئ له
 الرجحان الى عدم الذي ليس بشئ كما قال الفرقين الاول ونظير ثمرته عند التعارض فاذ اعارض في النوع الترجيح ترجيح اخر من
 الانواع الثلاثة كان ذلك مقدما عليه كالترجيح في الذات على الترجيح في المحال ومثاله قولنا في مسح الرأس مسح في وضوء فليس
 تكراره فانه ترجيح على قولهم انه ركن في وضوء فليس كذلك لان ما قلنا ينكسر بالهين مسح غسل الوجه واليد والرجل وما قالوا انكسر
 لان البعض يتكرر وليست بركن وكذلك قولنا في الاخرة انها اقرب من موت لانك لا يجازيها الموتى من قولهم يجوز وضع زكاة احد ما
 في الاخر لان قلنا ينكسر في سبب الاعام وما قالوا لا ينكسر لان وضع الزكاة في الكافر لا يكمل للحبيب بغيره كذا اذا تعارض ضربا
 كان الرجحان بهذا بيان المحل من قواعده الترجيحين فاما اذا تعارضت نتائج الترجيح احدى اوصاف التعارض ثم لا يتخلو من
 ان يتبين كل واحد منهما ترجيح الى الذات او الى المحال واحد بما معنى يرجح الى الذات والاخر بمعنى يرجح الى المحال ففي القسم الاولين يطالب الترجيح
 بقوة في العالي ان المنع لا يلحق التعارض وتحقق الانقطاع وفي القسم الثالث كان الترجيح بمعنى يرجح الى الذات احق من الترجيح
 الاخر بوجهين احدهما ان الذات اسبق وجودا من المحال زمانا وقته فهدا وقع الترجيح بمعنى في الذات لا يتغير ما حدث من سببه
 في حال الاخر بعد ذلك كاجتماع معنى محله لا محتمل الفسخ بما يحدث من اجتماعه واخر بعده ولا يقال للذات اسبق وجودا على حال اجتماعها
 لا على حال ذات اخرى وترجيح القسم يقع بحال ذات اخرى ميتا ويا ان لنا نقول المنظر كون الذات في فضل الامر مقدمه على
 من ان الترجيح بالذات وبالمحال قد يتعاضد في شئ واحد كمنه مسألة التخصيص رجحا بالكثرة وفي راجحة الى ذات الصوم ترجح
 انهم بالاعتقاد احتياطا وهو يرجح الى حال الصوم ايضا والثاني وهو المذكور في الكتاب بان المحال قائمة بالذات وما هو قائم بغيره
 له حكم عدم في حق نفسه لعدم قيامه بغيره فكما كانت الحال بوجوده من وجوده دون وجه تابعة بغيرها والذات موجودة لمن
 كل وجه وصل بعضها فكان الترجيح بها اولى بوجه ما صار الدليل رجحا بابتداء الذات لا يكمل الاخر بما رجحا باعتبار المحال لانه يصير نسخا
 وابطالا لما هو اصل نفسه بما هو تابع بغيره والتبع لغيره لا يصلح بطلان ما هو اصل نفسه واستغاله وقد مر عليه ان تبع الشئ لا يصلح بطلان
 لذلك الشئ ولكن يصلح بطلان الشئ اخره كما هو سائل الاول قوله وعلى هذا الأصل هو ان الترجيح بالذات اولى من الترجيح بالمحال
 قلنا في صوم رمضان وفي كل صوم بين ان يجوز غيبة قبل انتصاف النهار لان الصوم ركن واحد يتعلق جوازا بالغرنية فاذا وجدت
 الغرنية في البعض دون البعض تعلقت اى البعض الذي وجدت الغرنية فيه لم يوجد فيه او تعارض وجود الغرنية في البعض
 وعدمها في البعض فوجود ما في البعض يوجب الجواز في الكل عدمها في البعض يوجب الفسخ في الكل لانه ركن واحد لا يخفى منه و
 فسادا فرجنا بالكثرة اى رجحنا البعض الذي وجدت الغرنية فيه او وجود الغرنية في البعض بالكثرة التي هي معنى راجح الى الذات وكما
 بالصحة ورجح الشافعية على البغوي الذي لم يوجد فيه الغرنية فحكم بالفساد واعتباطا في باب العبادة كانه اذا جتمع فيها جهات الصلة

جهة الفساد ترجح جانب الاتفاق وكان ترجحنا ادلى لان الكثرة من باب الوجود لا تساهل بانضمام الاجزاء وهي معنى راجع
الى الذات والفساد من الاحوال فانه طارى على الذات من كل وجه والترجيح بالذات مقدم على الترجيح بالاحوال اعلم ان المفسرين
قد اوجروا كثيرة في الترجيح الضعيف والفساد بحيث لا يمكن تضبط الا ان الشيخ اقتصر في بيان الوجوه الضعيفة على هذه الاربعة لا
سوى البينة على المعاني المتداولة بين اهل الحق ولم يذكر الوجوه القاسية مثل الترجيح بنبلة الاشياء والترجيح لعموم الوصف والترجيح
بجارية الاوصاف ونحوها لقلة الفائدة في الاستغناء بذكرها واحراز التطويل ذهاب في مقام الاختصار واثما على اذكرة الامثلة في كتبهم

وقد بينا في كتابنا الكشف بوفيق الله عز وجل

فحصل قوله نعم جلية ثابت في الشيء من ذكرنا سابقا على باب القياس من الكتاب والسنة والامام شيبان الاحكام المشروعة مثل الخلع بجمعة
والجمعة والفساد ونحوها وما يتعلق به الاحكام المشروعية وانما يصح التعليل للقياس بعد معرفة مثل السابغ لعل والشروط وانما قيد بقوله
سابقا على باب القياس لان هذه الاشياء اثبتت بالقياس عند المصنف وعامة المتأخرين على ما عرف بل القياس منظر الحكم لا نسبت
وانما يصح التعليل للقياس على الادل للقياس بعد معرفة هذه الجملة وحكم الاحكام وما يتعلق به لان القياس لتعديته حكم معلوم ثابت
ومشروط بوصف معلوم والله يحقق ذلك الا بعد معرفة هذه الاشياء فانما هي اي تلك الجملة يعني بيانها بهذا الباب وهو باب القياس لكونه
المما تها بعد معرفة وسيلة الى القياس بعد احكام التعليل ببيان اركانته ومشروطه وما يتعلق به الوسيلة يتقرب به الى غير طريق الاول
والوسائل لا يقال لما كانت معرفة هذه الجملة وسيلة الى القياس كان ينبغي ان يذكر هذه الجملة قبل القياس لاذ الوسائل مقدمة على
المقاصد لا تاخول كون القياس صلا من اصول الشريعة ومحة من مجوه واجب وصله بالجمعة المتقدمة وترتيبه عليها فلذلك لازم تأخير
بيانها بجملة اسماها به قوله حقوق الله تعالى خالصته وحقوق العباد خالصة بالنسبة الى التفسير قال السيد الامام ابو القاسم في اصول
الفقه الموجود من كل باب الذي لا ريب في وجوده ومنه السجود لمعين حق اى موجودا بآثره وهذا الدين حق اى موجود بصورة ومعنى وفعل
حق في ذمته فلان اى شئ موجود من كل وجه قال وحق الله تعالى ما يتعلق به التبع العام للعام فله حق به احد وينسب الى الله تعالى
تعظيما لملكه فتمسح احد من الجملة كحرمة البيت الذي يتعلق به مصلحة العالم بامتداده قبله فمصلحة ومثابة لا اعتد راجع من حرمة الزنا
ما يتعلق بها من عموم الحق في سلامت الاسباب وصيانة الفرس ارتفاع سيف من العشار بسيف التنازع بين الزناة وانما ينسب اليه
تعظيما لانه تعالى تعالى من ان ينفع بشئ فلا يجوز ان يكون شئ حقاله بهذا الوجه ولا يجوز ان يكون حقاله بحجة التحليل لان لكل سواء
في ذلك بل الاضافة لشرف اعظمه وطوى نفعه وشاع فضله بان يقتضيه الناس كافة وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة
مال غيره فانه حق العبد ما يتعلق بصيانته ماله بما قلنا ليل مال غيره باجته المالك فلا يباح الزنا باجته المرأة ولا باجته اهلها قوله كمال القذف
وما اجتماعه وحق العبدية فالعبد ما قلنا من شتم على اثنين بالاجماع فان شتمه لم يفع عار الزنا من المقدوس وليل على ان فيه
حق العبد وشتمه عار اجرا ليل على انه حق الله تعالى والاحكام يشهد بذلك ايضا لان حق الله فيه فالعبد ما قلنا من شتمه لا يجزى فيه
الارث ولا يقطر بعفو المقدوس الا في رواية بشر بن الوليد عن ابي يوسف رحمه الله في رواية في التنازع عند الاجتماع حتى لو قذفها
سنة كلمة واحدة او في كلمات متفرقة لا يقيم عليها لاحد واحد وعند الشافعي رحمه الله من العبد في مال غيره في العفو الالذ ولا يجزى
فيه التنازع بل صح بان سبب لوجوب التنازع من مرضه وعرضه فلهذا المقصود وقع ملا الزنا عن المقدوس وذلك حقه وان كان سببه

الجمانية على العبد منقذة له من عقاب الله تعالى كذا الحكم يدل عليه فان قصود العبد في فعله انما هي ان لا عليه من العقاب
لما يدعى ان عليه قصاصاً ولا يلزم عليه السقاة لان الشرط هناك المقتضى في المال والحد حتى لو قام في المحل لا يفتى اليه ولا في المال لا يعمل اليه
فيه بعد الاقرار ولا يطل بالتعادم ويقام على المتأسر لا اتفاق وانما يوافق المتأسر بما هو من حقوق العباد لا ان العبد وف لا يمكن من
الاستغناء بنفسه كما يمكن من الاستيفاء بالقصاص لان الضرر يختلف شدة ومنفعة ومن الجائر ان يريد على الحد المشرع من حيث اعتبار المنفعة
الفرط غصبه فهو في الامام فعلى المومم بخلاف القصاص فانه معلوم بحده وهو من الرقعة ولا يجري فيه لزيادة والقصاص فوض اليه ونحن
نستأجل السبب بالحكم اما السببان حد القذف بحسب القذف بالزنا فانه لما قذف بمحدثاً فقد اتفق به تهمة الزنا فاجب له الحد على القاذف ليعلم
وجوده اجاب عن لا قد اجماع عليه لان استيعابه من المقذوف فلكل التهمة حتى لو كان المقذوف بمجذوم لم يلحقه التهمة لم يرد القاذف ولما وجب له تعفية
اثر الزنا فالعبد المتكلم حتى كان احداً لواجب عليه الصلوة وجلبان كخلص على الطهارة بوجوبه اجماع بحسب الكفر عند الله تعالى ايضا ولكن هناك
بهذه التهمة حرمة عرض المقذوف فالله تعالى في عرض المقذوف حتى ولو كان المقذوف من فحش فثبت للعبد ضرب حق بهذه الطريقة والوجه الاول ان
فيه الحق المتكلم والوجه الثاني ان وجب الحق المتكلم والمحب يقتلنا اعظم الحق فيه لحد عز وجل بخلاف القصاص على ان ينفى لئلا يقتل الذي هو حياته
على النفس وفيها استحقاق وهو حق الاستيفاء للعبد من حق العبد جرح يحصل له من ذلك فصاعداً اعظم الحق فيه له واما الحكم فهو ان
حرمة القذف لا يقتضي جنابات العبد من الكفر والكبائر كما لا يسقط حرمة الزنا بالامارة التي ثبتت حق الله تعالى بكفرها وجناتها ولو كان اعظم
للعبد يسقط كغيره الذي يسقط حرمة من غيره وكذا تنقذه بالرق من الظلم الدلائل على ما قلنا لان يجب حق العباد لا يقتضي بالرق كالمال
وانما يقتضي بحسب حق الله تعالى من العقوبات التي تقبل التصفية والدليل عليه ايضا ان تهنيءوه الى الامام وهو انما يتعين بالثبوت في استيفاء حق الله
تعالى انما كان حق العبد فاستيفاءه الذي لا يعبر فيه التعادلات فان الزوج ان يعزروا وجهه لما كان ذلك حقاً ولا ينظر الى توهم التفاد من
هذا الوجه وهذا لان المبالغة كما يتوهم من صاحب الحق يتوهم من الجلال ولكن منع صاحب الحق يتوهم من الجلال يمكن منع صاحب الحق من ذلك اذا
تطهر وكما يمكن اجماعاً ومنه مع انه لا يمنع صاحب الحق من الزيادة عن حقه كونه هم السقاة في القصاص ما استلج من لسان على ان العبد
فيه حق ونحن سلمنا ذلك فادعينا ان اعظم الحق المتكلم واقتنائه به ليدل على ان كان للعبد في حقه من الله تعالى شرط الدعوى في
احد لان حقه لا يثبت بدون دعواه وحسب الله تعالى لا يثبت الا بشروطها فان الدعوى لا تنافي احد كما في الرقعة او بعد ما ثبت بالاقرار لاهل
فيه الرجوع ايضا لان احضرم مصدق له والاقرار كذب له في الرجوع بالدعوى السابقة بخلاف ما كان محض حق الله تعالى فانه ليس له كذب ظاهر
فثبت فيه شبهه الصديق والحد على الشبهة الا ترى انه اقامت بالنية لا لئلا يكره فيه لان النية ترد انكاره واذا ثبت هذا فعندنا لا يجري فيه
الارث لانه خلافة وهي لا تجري في حق الله تعالى ولا يقطع بالعبودية لان العبد انما يملك اسقاطاً يمتنع من حاله ما غلب فيه حقه فلما هو حق الله تعالى
فلا يملك العبد اسقاطاً وان كان له فيه حق كالعبد فانها لا يسقط الزوج لما فيها من احق الله تعالى كذا في الاسرار والمبسوط قوله
كالقصاص من حقوق الله تعالى ثمانية انواع القصاص مشتمل على اثنين لما ذكرنا ان ناقص جنابة على النفس من الله تعالى فيها حق الاستيفاء والحق
للعبد من الاستمالة ببقائها فكانت العقوبة الواجبة بشبهة على اثنين فان كان حق العبد اجماعاً بخلاف والدليل على ان فيه حق الله تعالى
انه لا يقطع بالشهاد كالحد وانما العترة وانه يجب جناباً لفعل في الاصل للثمان لعل حتى يقتل البراءة بالواحد ولو كان ضمان اهل من كل وجه
كالدية لا يقتلون به واجرته الا فعل بحسب حق الله عز وجل ولكن لما كان جوباً لطرفي المأثرة التي تنهى عن منى بحسب بقدره لا كان وفيه معنى لمقابلته بل

من هذا الوجه علم ان حق البعذر راجع واليه يشير في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فحق قوله لكم اشارة الى انما هو حق العبد وفي اسم القصاص البني
عن للمماثلة اشارة الى معنى الجور كذا قيل وكذا تفويض استيفائه الى الواسطة وجرى ان الارث فيه وصحة الاعيان من عنه بالمال بطريق الصلح وصحة افعوه
بالاجماع يدل على سريان حقه ايضا قوله عبادات خلصته كالايان والصلوة والزكاة ونحوها مثل الصوم والجهاد والنج وهي على مراتب
فالايان اصل وسائر العبادات فروعه اذ لا صحة لها بدون اصلها وهو صحيح به ونهاية المصلوة اصل هذه القرع وعماد الدين ولهذا لم يخل عنها
شريعة من شرائع المرسلين شرعت شكر النعمة الهدى التي تشغل ظاهر الانسان وباطنه كما يشير اليه في قوله عليه السلام افلا يكون عبد اشكورا
الا انها لما صارت قربة بواسطة الكعبة كانت دون الايمان الذي صار قربة بلا واسطة ثم بعد ما الزكاة لتعلقها بنعمة المال التي دون نعمته
النفس وبعد الصوم لانه شرع برياضته وقهر للنفس الامارة بالسوء لا يصير قربة الا بواسطة النفس وهي دون الواسطتين الاوليين في
المنزلة لان كونها امانة بالسوء صفة تقع فيها وبعده الحج لانه عبادة لله بحجة عن الاوطان وسفر الى بيت الرحمن لياتي في هذا المعنى
يتقطع مسقطه واولقات شريفة وكان دون الصوم كانه وسيلة اليه فانه لا يجر الاوطان وجانب الايل والاولاد والقطع عنه مواد المشنونات
في البوارى ضعف نفسه وقدر على قهرها بالصوم وكان الحج بمنزلة الوسيلة الى الصوم من هذا الوجه وكان دون وجبة هذا الوجه هذه الجملة
الجهاد لانه فروض الكفاية وما يقدم من فروض الالعيان وذلك لان الواسطة بهنا كسر شوكة المشركين ودفع شرهم هي المقصود
بالرد والاعلام وهذا المقصود يحصل ببعض وكان من فروض الكفاية ثم الكفر جنسية قائمة بالكا فثابته باختياره وكان امره ارضاءه
والجهاد الذي شرع له نفسه لم يكن عبادة اصلية بخلاف الواسطة المتقدمة فانها اصلية ثابتة بخلق الله تعالى لا اختيارا للعبد
فيها وكانت تلك العبادات اصلية واما ما سواها من نوافل العبادات وسننها وادائها فمن الزوائد لانها ليست بواجبة بل شرعت سكملا
الفرار من زيادة عليها فلم يكن مقصودة قوله وعقوبات كاملة اى محنة لا يشوبها معنى آخر كما متنى كونها عقوبة كالحد ومثل حد الزنا وحده
السرية وحد الشرع لانها وجبت بجنایات لا يشوبها معنى الاباحة فاقضى كل منها ان يكون له عقوبة نازجة عن ارتكابه فحق الله تعالى
على المخلص لان حرمة حق على المخلص قال عليه السلام لكل ملك حجي وحج الله محارمه وعن البرهان انما سميت عقوبة لانها استلوا
الذنب من عقبة يعقبه اذا تبعه قوله وعقوبات قاصرة وتسميها اجزية وذلك مثل حرمان الميراث بالقتل قرقاين ما هو كامل وقاصر بخلاف
لفظ يطلق على ما هو عقوبة كحائى قوله تعالى جزاء بما كسبوا وعلى ما هو مشوية كحائى قوله تعالى فلا تقسم نفس باخنى اسم
من قرأ امين جزاء بما كانوا يعملون فمقصود معنى العقوبة تسميها آخرته اذ مطلق اسم العقوبة يطبق على الكامل منها وذلك مثل حرمان
الميراث بالقتل فعنى العقوبة فيه مع وجود حكمة الاستحقاق وهي القرابة ظاهر لانه نحن عندهم بحق القاتل بخلاف معنى العزم معنى العقوبة ولان
ما يجب لغير الله تعالى بالتعدي يجب لمن وقع عليه التعدي لا لغيره وليس في حرمان الارث نفع عالم الى المستقبل المتعدي عليه فثبت انه
وجب جزاء الله تعالى لاجرا من ارتكابه ما حرمه كالحود ولان ما لا يجب لغير الله تعالى يجب لله تعالى ضرورة ومعنى القصور فيه انه
عقوبة عليه لا يتصل بسببه لم يظهر منه بخلاف الحمد ودون ذلك لا يلحقه نقصان في ماله بل يمتنع ثبوته فله في تركه المقتول وكان عقوبة
قاصرة والله ليل على قصور معنى العقوبة فيه ثبوت بالقتل المظالم فانه في الجنائية قاصر بلا شبهة فلو لم يكن في الحرمان معنى القصور وكان كاملا
في العقوبة لما ثبت بمثل بنا الجنائية كالتقصير لانه لا يخلق بالحكمة ايجاب العقوبة الكاملة بالجنائية القاصرة ولكونه عقوبة لا يثبت في حق العبيد
حتى لو قتل مورثه مما اخطأ لا يحرم من الميراث عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان ما ثبت بطريق الجواز افاض كان او كاملا يستدعي حظرا

لا محالة وانظر ثبت بالخطاب والالفاظ في حق الصبي فلا يوصف فعله بالخطأ ولا بالتقصير أصلاً فلم يكن تعليق الجزاء به بخلاف الغاطي إذا كان عالماً
بالغا لأنه في طلب إذا الخطأ جازاً لم يؤخذ لأنه لا يقع إلا عن تقصير منه وكان الخطاب متوجهاً عليه في البتة فيه كما أجبه الله في قوله تعالى
ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا فيجوز أن يتعلق بالجزاء القاصرة وهو الزمان التقصير في البتة كما تعلقت به الكفارة ولا يتعلق بها الجزاء
الكامل وهو القصاص بعذر الخطأ فالصبي في الخطأ أصلاً القصور والآلة فلا يوصف فعله بصبي بالتقصير الكامل والناقص فلا يثبت في
حقه العقوبة الكاملة إلا القاصرة ثم قيل المراد بالجمع في قوله وعقوبات قاصرة الواحدة وليس في هذا النوع الأول هذا المثل ولهذا قال شمس المائنة
رحمه الله وعقوبة قاصرة وكذا في بعض النسخ المتنب ويجوز أن يلحق حرمان الوصية بالقتل وجوب الكفارة من حيث أن معنى العقوبة فيها
قاصرة بهذا القسم فعمل اللفظ على حقيقة فلا يحتاج إلى حمله على الواحد قوله وحقوق دائرة بين الامرين أي بين العباد والعتوبة
وهي الكفارات في معناها معنى العبادات لا ينبغي بطريق الفتوى ويؤمر من عليه بالاداء بنفسه من غير أن يستوفي منه جبراً كالعبادات
والشرع لم يفرض إلى المكلف أفاضة شيء من العقوبات على نفسه بل هي مفوضة إلى الائمة فيقتضي بطريق الجبر وكان في أداؤها
معنى العبادات مع أنها تبادى بما هو محض عبادة كالصوم والاعتاق والصدقة وفيها معنى العقوبة لأنها لم يجب إلا جبراً على افعال
توجد من العباد ولذلك سميت كفارات لأنها ستارات للذنوب ولم تجب بمتداة كما تجب العبادات بل يتوقف على اسباب يوجد
من العبد فيها معنى الخطأ في الأصل كالعقوبات فمن هذا الوجه فيها معنى العقوبة فان العقوبة هي التي تجب جبراً على ارتكاب المخطو
الذي يستحق المانم به وجهه العبادات فيها غالبة عندنا بدليل أنها تجب على اصحاب الاعذار مثل الغاطي والناسي والمكروه وكذا الحرم إذا اضطر
إلى الاصطيا ولم يمتنع أصابته والى حلق الراس لا ذمى به من راسه جازاً لما لا اصطيا ولا حلق فيجب عليه الكفارة ولو كانت جهة العقوبة
فيها غالبة لا تمنع وجوبها بسبب العذر إذا المعذور لا يستحق العقوبة وكذا لو كانت مساوية لان جهة العبادات ان لم يمنع الوجوب على هؤلاء
المعذورين فجهة العقوبة يمنع ذلك والاصل عدم الوجوب فلا يثبت الوجوب بالشك بوضعه أنها تجب على من ليس بجان في اليمين ولا في
المخضبان حلف لا يكلم هذا الكافر فانه ليس بجان في اليمين لان بجران الكافر وترك التكم بعد احسن فاذا سلم هذا الحكم لم يحكمه حنث
وهو في الحنث غير جان أيضاً لان بجران المؤمن غير مشروع ومع ذلك وجبت الكفارة ففرقنا ان جهة العبادات فيها راجحة ما خلا فيها
كفارة الفطر فان جهة العقوبة فيها غالبة لان سببها لا يتردد من بين المخطو والاباحة لقصد الفطر لا يصلح فعلاً وهو جزائية محضه
لكن الصوم لما لم يكن مسلماً نال الى الله تعالى بعد وكان فيه ضرب قصور فلهذا الجناية وجوبها بطريق الفتوى ظهر فيها معنى العبادات
لكنه بمنزلة العدم في حق الوجوب فقلنا تجب عقوبة ويلودى عبادة فتخرج معنى العقوبة فيها تحقيقاً لمعنى الزجر كذا في بعض الشروح
والدليل عليه انها مستقط في كل موضع تحقق في شبهة اباحة كالحمد ودفعان من جامع على من ان العجز لم يقطع او على من ان الشمس
قد غربت وقد تبين بخلافه لا يجب الكفارة بالاجماع وكذا لا فطر بعذر المرض او السفر لا يجب الكفارة وان كان لا يجمع فلا سقطت
بالشبهة عرفاً منها محقة بالعقوبات وقد حققنا في الكشف قوله وعبادة فيها معنى الموت حتى لا يشترط لها كمال الالهية وصدقة الفطر
الموتة الثقل قوله من مات القوم ما رنم اذا حلت موتهم أي ثقلهم وقيل العدة من قولهم أنا في فلان وماتت له ما لم اذا لم تستعمله
وقيل لانها من منه الرحيل اموتة والهزة فيها كفى في اداء ذوقيل في مقتلة من الاوان وهو المخرج والعدل لا يثقل على الانسان
او من الامرين وهو التعب والشدة والاصح هو الاول كذا في المغرب والصباح وهي صدقة الفطر هذا الواجب مشتمل على معنى العبادات والموتة

لان تہمتی الشرع صدقة وكونه طهرة للصيام عن الفسوق والمنكرات واعتبار من يحجب عليه كما في الزكاة واشترط البيت في اداءه
حتى لا يتأدى بدوق البيت بحال وعدم صحة اداءه من غير المالك حتى لو ادعى المالك صدقة الفطر عن نفسه يجوز كما لو زكاه بالمال وتعلق
وجوبه بالوقت وجوب صرفه على مصارف الصدقات يدل على كونه عبادة ووجوبه على الانسان بسبب راس الفطر وكون الراس فيه
فيما لا بد لان سئل ان فيه معنى المونة كالنفقة والى معنى المونة اشار النبي عليه السلام او آمن تموتون الا ان معنى العبادة لما كان
راجعا لما ذكرنا من المعاني قلنا هذا الواجب عبادة فيها معنى العبادة لما قصر معنى العبادة فيه حيث لم تخلص عبادة لم يشترط كمال الاعلية
كما تشترط للعبادات الخالصة حتى وجب على الصبي والمجنون الغنيين في مالهما النفقة وذوي الارحام وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما
وان عنهما بما تجب صدقة الفطر في مال الصبي والمجنون لانفسهما ورفيقتما يتولى اداء ذلك عن مالهما الاب او وصى الاب او الحمد
اذا لم يكن لهما الاب ولا وصى الاب او وصى الحمد بعد الحمد او وصى نصيبه القاضى لها وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله لا تجب صدقة الفطر
عليهما في مالهما فان كان الاب غنيا يجب عليه ولو اداها من مالها ضمن وهو القياس لان الوجوب على الاب سبب ما سأل الولد كانه
يجب عليه سبب راس العبد الكافر واذا ادعى ما عليه من مال الصغير ضمن كما اذا ادعى صدقة وجبت عليه بسبب عبده من مال الصغير
ولانها عبادة او معنى العبادة فيها راجع فله يجب على الصغير والمجنون لسقوط الخطاب عنها وعلية يقتضي الوجوب واستحسن ابو حنيفة والشافعي
فقالا في هذا الواجب معنى العبادة ومعنى المونة فاعتبار معنى العبادة لم تجب مع الفقر كانه زكاة واعتبار المونة صح الايجاب على الصغير
كالمشرد وان كان فيه معنى الصدقة والياء اشير في الاسرار وكلام محمد وزفر رحمهما الله اوضح قوله ومونة معنى التسعة وهي العشرة
سبب العشر الارض النامية تحقيقة الخارج فاعتبار تعلقه بالارض هو مونة على ماسنين وباعتبار تعلقه بالمال هو الخارج كتمتلك الزكاة
او باعتبار ما من مصرفه الفقراء كصرف الزكاة تحقق فيه معنى العبادة واخذ شبهها بالزكاة اما ان الارض اصل والناس وصف تابع وكذا
اصل شرطه الشرط ما كان معنى المونة فيه اصلا ومعنى العبادة تبعه ولهذا اى ولان فيه معنى العبادة لا يتبدل على الكافر اى لا يؤثم
على ارض الكافر العشرة ابتداء وضع الوضيفة لان معنى القرية وان كان تابعا يمنع صحة وضعه على الكافر لانه ليس باهل القرية بوجوبه
وجاز البقاء عليه بقا العشرة على الكافر عند محمد رحمه الله حتى لو ملك العشرة رمتا عشرة تمتع عشرة كما كانت عنده لان العشرة يجب لمونة
الارض كالمخرج فيكون الكافر اهل له لانه من اهل محل المونة الا ان في اداء العشرة للمؤمن قرينة وثوابا تبعا لمعنى المونة كما في نفقة
لابوين والاولاد واذا كان معنى القرية في الاداء تابعا لما كان الايجاب على الكافر بلا تقييد قرينة في اداها كما كان في النفقات بخلاف
ابتداء ايجاب العشرة عليه حيث لا يكون لان الكافر مانع منه لما فيه من ضرب كرامته مع ايمان ومعنى الخارج كما ان الاسلام مانع من وضع
الخارج مع ايمان وضع العشرة فاما بعد ما صارت عشرة فيستقيم ايجابه على الكافر فلا يصير خراجية كغيره كالمخرجية لا تقييد عشرة باسلام
المالك وعند ابى يوسف رحمه الله يجب تقصيفه لان ما كان مأخوذا من المسلم يجب تقصيفه اذا وجب اخذه من الكافر صدقات بني تغلب
وطهرية الذمة على العاشر وقال ابو حنيفة رحمه الله يتقلب خراجية لانه لا يمكن النقص معنى العبادة من العشرة لمن يعنى القرية في صرفه
الى مصارف الزكاة التي هي عبادة والكافر ليس من اهل علم يجب بحث يعرف له التقدير فان قال لا يصرف له المأخوذة فهو اذ حق اخر
تبدل لما متعده لان العشرة ما عرفت بوصف العبادة فاذا سلم منه هذا المعنى لم يبق عشرة الا ان الشرع يعرف بوصفه واذا سقط
الاصل وجب حق اخر كان الخارج به او لم يكن بنى العشرة كافي ابتداء من علم بخلاف الخارج حيث يبقى على المسلم لانه من اهل

ان یؤخذ منه مائة مائة بحدیث الثواب کثفت دابة و ما یجب صرفه للفقارة من الجبال عند الحاجة ولان الاسلام لاینا فی
ما هو عقوبة من کل وجه کالرجم والقصاص فلما لاینا فی المونة التي فیها معنی العقوبة بالطریق الاولی وعن عمر و ایتان فی
العشر الباتی علی الکافر بعد تملک الارض العشریة فی رواية السیر الکبیر یوضع موضع الصدقة لان حق الفقراء تعلق به
فیو تعلق حق الفقارة بالاراضی الخمسة و فی رواية ابن سحابة یوضع فی بیت مال الخراج لانه انما یصرف الی الفقراء ما صار
الله تبارک فی طریق العبادة و مال الکافر لا یصل لک فیوضع الخراج کل المال الذی یاخذه العاشر من اهل الذمة قوله
و یؤتی فیها معنی العقوبة و هو الخراج الخراج مونة کالعشر لان الله تعالى حکم بتقار العالم للاعین الموعود سبب
بقائه هو الارض لان القوة ینسج منها فوجب العشر و الخراج عسارة لها کما وجب علی المملک مونة
جلیهم و دوابهم و غاراة و دوابهم و غاراة الارض و بقار بائج عنة المسلمین لانهم یذبون من الدار و یصوفون فیها
من الاعضاء فوجب ذلک الخراج للفقارة کفایه لیس یتیمکوا من اقامته النصرة و العشر الحق جین کفایه لیس
لانهم هم من حدیم الاسلام معنی کما قال علیه السلام یوم بدر تتصرون بضعفکم و کان الصرف الیس
حرفا لای الارض و اتفاقا علیها فهذا هو من المونة فیما تم اشرع جیل فی العشر معنی العبادة کما یناکره المسلمین و فی
الخراج معنی العقوبة اها بانه لکافرین و ذلک لانه متعلق بالارض بصفة المکن من طلب النماء بالزراعة و الاشتغال بالزعم
حمارة الدنيا و الاخر المعنی بین الجاهل و دوابهم من ضیغ الکفار و عاداتهم و قد ذمهم الله تعالى بذلک و قوله عز اسمه و اثاروا
الارض و عمروها اکثر یما عمروها فیصلح سببا للعقوبة و وضع الخراج علی الاراضی فذلک متضمنة بمعنی العقوبة لوضع الجزية
علی الرؤس و الیسر اشار النبی علیه السلام بقوا اذا تبایعتم بالعبیة و اتیمم اذا تاب البقاء و لکم و طمعه علیکم عدوکم
و سید فخر الله عین رمی الی الزراعة و فی دار قومهم ما دخل هذا دار قومهم الا ذلک و کان الخراج باعتبار تعلقه
باصول الارض مونة و باعتبار الاشتغال بالزراعة عقوبة لان الارض اصل و المکن من الزراعة و وصف فیما
یؤتی فیها معنی العقوبة و لذلک ای ذلک لان الخراج متضمن معنی العقوبة و الذل لا یتبدل الخراج علی المسلم حتی
لو اسلم اهل بلدة طموح و اودت تحت الابرار فی بین المسلمین لم یوضع الخراج علی اراضیهم و جابة البقاء و علیه
ای لکن الخراج علی المسلم حتی لو اشتري مسلم من کافر ارض خراج او اسلم کافر و له ارض خراج
یؤخذ منه الخمسة ارجح و ان العشر لان الخراج لما ترو و بین المونة و العقوبة لم یکن ایجابہ علی المسلم ابتداء و معنی
المونة بمعنی العقوبة ایضا و لا یسقط بعد الوجوب ایضا فانه لو سقط مستقط باعتبار معنی العقوبة و قد
عارضه معنی المونة و انه یوجب المقتضا لا یسقط بالشک و لان الاسلام لاینا فی العقوبة من کل وجه
بل ینا فیها من حیث انه سبب البسمة و الکرامات کما قال الله تعالى و لشد العزة و لمرسوله و لا یؤتی
و لا یصلح سببا للذل و الهوان الذم من جو عقوبة و لاینا فیها من حیث انه شرع فی حق
المسلم ما هو عقوبة محضة کالحج و القصاص و اذا کان کذلک قلنا لا یتبدل الخراج علی المسلم
علما بالوجه الاول و یجوز ان یتبدل علیہ من جملة ما لوجه المشایخ اذا البقیة اسئل من الابد

من الاجتهاد فانما الكفر فينا في القرية من كل وجه فلا يمكن ايجاب العشر على الكافر ابتداء ونقار قوله وحق قائم بنفسه وهو خمس اشياء
 العبادان احدى ثابت بذاته من غير ان يتعلق بذاته العبد ومن غير ان يكون له سبب بت باعتباره على العباد او اوجه بطريق الطاعة
 او غيرها مثل الصلوة والزكاة مما لا يترتب له حقوق الله تعالى وحقوق العباد وهو خمس الغنائم والعبادان لغنيته ما لا يخرجه المسلمين
 من احوال الكفار بالاستيلاء والبعثان اسم لما خلق الله تعالى في الارض من الذهب والفضة سمي به لان الناس يقيمون به القيمة
 ويستثناء من عدن بالمكان اذا قام به وقيل لاثبات الله تعالى فيه جوهرها واشباته ايها في الارض حتى عدن فيها اى ثبت كذا
 في المغرب فانه اى خمس حق وجب اى ثبت لله تعالى يحكم العينة لاحق لاحد فيه بناء على ان الجهاد حقه لانه اعزاز دينه واعلاء كلمته فصار
 المصايب بسلكه اى صار المصايب بالجهاد لله تعالى كما ان غير ذلك بقوله غراسه قل الانفال لله والرسول ومعنى اجمع بين
 ذكره الرسول ان الحكم الامر فيها لله تعالى لانه خالص حقه لاحق لاحد فيه والرسول ينفذه فيما بين المسلمين فثبت ان جميع
 المصايب حقه على خصوص كذا جل جلاله او وجب اثبت اربعة خمس المصايب للغنائم منه اى بطريق ائمة عليهم من المنزول
 من غير ان يستوجبوا بالجهاد لان العبد يملك مولاه لا يستحق على مولاه شيئا لكنه تعالى اشتها للغنائم جزاء مجللا في الدنيا فضلا
 ورحمة فلم يكن الخمس حقا لزمنا اذ هو بطريق الطاعة بلما استبقاه لنفسه من المال الذي هو خالص حقه وامر بالصرف الى
 من ساءم في كتابه وتوكل سلطان اخذه وقسمته بينهم لانه نائب الشرع في اقامة حقوقه ولهذا اى ولان لمصايب بالجهاد
 حتى ثابت بنفسه ولم يجب علينا بطريق الطاعة جزاء صرف خمس القيمة الى من استحق اربعة اقسامها من الغنائم والى
 بائعهم واولادهم وكذا جاز صرف خمس البعدن الى الواجد منه حاجته ايضا بخلاف ما وجب بطريق الطاعة مثل الزكاة والصدقة
 فان صرفها للبحر الى من ادارها وان اقتصر حتى لو سلم الزكاة الى الساعي بعد حوالان يحول فافتقر قبل صرفها الى الفقراء لا يكون له
 ان يتسدد بها من الساعي ويصرفها الى حاجته لنفسه وكذا لو لم يمتته كفارة وهو فقير فلان من الطعام مقدرا لا يؤدى سوى به الكفارة مثلا
 لا يجوز ان يصرفه الى نفسه او الى ابويه واولاده وذلك لانها لما وجب على سبيل الطاعة كان فصل الالتيا هو المقتضى ولا يحصل
 الالتيا ولا يتم بالصرف الى نفسه والى ولده وابويه فاما بهننا فالفعل ليس بمقتضى لانه لم يجب على سبيل الطاعة بل هو مال الله تعالى
 امر بصرفه الى جهة فاذا وجدت تلك الجهة في الغنائم كان هو وغيره سواء قوله وحل لبني باشم عطف على قوله جوزنا اى ولان هذا
 ليس بحق لزمنا اذ هو بطريق الطاعة حصل خمس الخمس منه او هذا المال لبني باشم لانه اى هذا المال على ما التحقيق الذي بينا انه حق
 قائم بنفسه لله تعالى من غير ان يلزمنا اذ هو بطريق الطاعة لم يصرف من الاوصاف لان المال انما يصير وسخا لصيرورة الاملاك
 الواجب وحل لا يتقال الاثام التي هي بمنزلة الدرن في البدن اليه فيصير غيبشا كالماء المستعمل في البدن يصير غيبشا طبعيا يتقال
 لا لا سلاح اليه او شرعا يتقال الحديث او الاثام اليه وهذا المال لم يؤده واجب فبقى طيبا كما كان حل لبني باشم بخلاف مال الزكاة
 فانه صار غيبشا لما ذكرنا فلم يحل لهم لفصيلتهم وحقوق العباد اكثر من ان يحصى اى يجوز ان يختص بهم كثيرة نحو ضمان الدية و بدل
 الثلث او المصوب وملك البيع والتمن وملك الطلاق والكساح وما اشبهها قوله واما قسم الثاني فاربعة السبب اى من التقسيم المذكور
 في اول الفصل فاربعة لما ذكرت والدليل على ان هذا هو الحكم هو ان ما يتعلق به الاحكام لما ان كان ملوثا في ايجاب الحكم وجودة الظاهر
 او لا يكون ولما اول هو العلة والثاني اما ان يوجد الحكم عنده اى لا الاول هو الشرط والثاني اما ان يكون علما على وجود الحكم

اولا الاول هو العلامة والثاني هو السبب كذا قيل والا وجه ان السبب على المحصر هو الاستقراء لا غير السبب في القصة اسم لما يتوصل اليه من
وسمى الطريق سببا لانه وسيلة يتوصل اليه المقصد قال الله تعالى وانه من كل شئ سببا اي طريقا هو صلا اليه وسمى سببا لانه يتوصل
الي البتة ويسمى سببا لانه يتوصل اليه وهو في الشريعة عبارة عما يكون طريقا الى الحكم اي طريقا للموصول الى الحكم من غير ان
يضاف اليه وجوب ولا وجود قيل احتراز بقوله طريقا من العلامة لانها ليست بطريق الى الحكم بل هي دلالة على الطريق وبقوله من غير ان يضاف
اليه وجوب من العلامة وبقوله ولا وجود عن شرط وبقوله ولا يعقل فيه معنى في العلل اي لا يوجد له تأثير في حكم بوجوبه او سطوة وبغيره واسطة من سبب
الذي له شبهة العلة وعن سبب الذي فيه سنة العلة فاما كان كذا من طريق الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود حقيقة ولكن
لا يخلو عن معنى العلة وكما تعرف وقديم التعريف ثم بين خلوه عن معنى العلة ببقوله لكن يتخلل بينه اي بين السبب والحكم علة لا تضاف
اي علة غير مضافة الى السبب فهذا هو السبب هو حقيقة على اختيار المصنف وهو اختيار في الاسلام ومما لا بد من غير مفعول بها يكون تسمية
هو في الشبهة بليت والنياب وسانا وكرانه فصل بيان اسباب الشرائع اسبابا لطريق المجازة وذكر في بعض نسخ الاصول ان السبب في العلامة
عبارة عما يتوصل اليه المقصود وفي اصطلاح اهل الشرع عبارة عما هو اخص من المفهوم اللغوي وهو كل مظهر من ضبط الدال ليدل على
على كونه معناه حكم شرعي وقائده نصيب سببا مع العلم بسهولة وفوق المتغيرين على خطاب الشارع في كل واقعة من الوقائع بعد انقطاع
الموتى هذا من يعطى كثر الوقائع عن الاحكام الشرعية فعمل هذا التفسير يكون سببا سماعا فاما متنا ولا لكل ما يدل على الحكم بوجوب
اليه من العلل وغيره فيكون تسمية تلك اسبابا لطريق الحقيقة وذلك اي السبب حقيقة يتخلل دلالة السارق اضافة المصدر الى الفعل
به اي مثل دلالة الانسان السارق على ان انسان آخر يفسره او على نفسه تتكلم بفعل لم يضمن الدال شيئا لان الدلالة سبب بمعنى
طريق الاصول الى المقصود وقد يتخلل بينهما وبين حصول المقصود ما هو علة غير مضافة الى السبب هو الفعل الذي يباشره المدعي المتضمن
فذا يلزم اضافة الى السبب لا يلزم عليه دلالة المحرم انسانا على صيد وقتل المدلول به حيث يجب الضمان على الدال مع ان الدلالة
سبب محض لتفعل فعل فاعل متشابهين وبين الحكم لاننا لانسلم انها سبب محض بل الدلالة في زالة من الصيد مباشرة جنائية اذ الامن يزول
بما ان الصيد فانه امن مجده عن المتشبهين باريه عن امينهم طاعة قد ادرهم لعقد الاحرام الامن الصيد عنه فصار جازبا لزالة الامن
عنه بالدلالة فيقتضى كالمودع اذا دل السارق على اذوبة يعظم لانه جان تبرك بالكثرة منه يحفظ ولا يلزم عليه ايضا ما اذا سبب انسا
الى سلطان نظام في حق اخر بعينه حتى عزمه الا ان السامع ضامنا وهو صاحب سبب محض لتفعل فعل مختار بين فعله وبين الحكم كما في
دلالة السارق لانا نقول فلما اختار بعض مشائخنا المتأخرين بطلية السعاة في هذا الاقان دون المتقدمين منهم ويؤيد ما ذكره اولا
ابو اليسر في اصول الفقه اذا سمي انسان الى السلطان في حق اخر حتى عزمه لا لغير حق بعض مشائخنا يقولون بان السامع يضمن بعضهم
قالوا ان كان السلطان معروفا بالظلم وتفرج من سمي به اليه يضمن السامع ان لم يكن معروفا به يضمن ولكن نحن لانفتي به فانه ظاهرا
اصول اصحابنا فان السمي بسبب محض لملك المال فان السلطان يفرقه لاختيار الاطباء ولكن يسهل اتفاقا يضمن السامع
لذلك لان الموضع موضع الاجتهاد فكل الراعي الى القاضي حتى يفرج السعاة من اسمه قوله فان اختلفت اي العلة الى السبب
لذلك لسبب حكم العلة حتى اضيق الحكم اليه وذلك اي السبب الذي له حكم العلة مثل قود الهابة وسوقها اي كل واحد منهما سبب لما يتلفه
بعض الدابة من المال وانفس حارة القود والسوق فانه سبب لالعلة لانه طريق الوصول الى الاكلان غير موضح له وقد يتخلل بينه وبين

الحكم فصل الراجح لكن فيه معنى الصلة لان السوق والقدر يحيل الراجح على الراجح بأكبره ولهذا كان فيما عداه من طرفة طبع السابق والقادر فصار
 مفعلا مضافا الى المكونه فيما يرجع الى بدل المحال فيما يرجع الى جزا مباشرة فلما حتمت الميراث ولا يجب الكفارة والعقل صرح قال لغرضي الملك
 ابو زيد لهذا السبب علم العلة من كل وجه لان السبب علم لما ثبت بالاولى صارت العلة الاخرى حكما لاولى من كل وجه علمها لان علم
 الثمانية مضاف اليها وهي مضافه الى الاولى فصارت لاولى بمنزلة جمله لما كان قوله فاما اليمين باليمين في اليمين على اويل الحلف
 سببا للكفارة مجازا وكونه كذلك اي مثل اليمين تعليق الطلاق والعلاق بالشرط لان ادنى درجات السببان يكون بينى سميت اليمين بابتدئ
 قبل الحنث سببا للكفارة وسبب الملحق بالشرط وهو قوله انت طالق وانت حر قبل وجود الشرط في اليمين بغيره سببا للمجوز اذ هو وقوع الطلاق
 او اجزائه بطريق المجاز لان اليمين او الملحق سبب حقيقة لان ادنى درجات السببان يكون طريقا الى الحكم وانما قال وفي لان السبب الذي
 هو علة حقيقة او السبب الذي فيه معنى العلة موجب الحكم او طريق اليه مع نوع تاثيره فالذي لا تاثير فيه يكون ادنى حال التجزئ الى الحكم والمكانت
 منجسبة حقيقة او اليمين يقعد البراءة الفرض من عقد ما البراءة هو موجبها الاصله سواد كانت بابتدئ تعالى او بغيره وذلك اي بالبراءة
 الذي يقعد البراءة لا يكون طريقا للكفارة في اليمين بابتدئ تعالى ولا للمجوز اليمين بغيره لان اليمين من الحنث لانه ضده ويدون
 الحنث لا يجب الكفارة ولا ينزل اجزاء فلا يمكن ان يحل المانع من الحكم سببا لثبوته وطريقا اليه في المحال لكنه اي الحلف او المذكور وهو اليمين
 ما والملحق يحتمل ان يكون اليمين يفتى الى الحكم وهو الكفارة والاجزاء عند زوال الملحق في سببا مجازا بابتدئ يقول اليه كتمية العنب مخفي
 قوله تعالى اخبار الى لاني اوصف خرا وكتمية البعوض صيد اتي قوله تعالى ليلوكم السم بشئ من الصيد مثاله ايدكم فان المراد منه البعوض في
 بعض الاقاويل وتسميته الاحياء امواتا في قوله عز ذكره انك ميت وانهم ميتون قوله وهذا عندنا والتاثير منه عند جعله سببا هو
 في معنى العلة اي ما ذكرنا ان اليمين والعلق بالشرط ليسا بسببين في المحال فضلا عن ان يكون فيهما معنى العلة مذمنا حتى لم يجوز
 بعد اليمين قبل الحنث لانه اذا قبل وجود سبب وهو هذا التعليق بالملك في الطلاق والعلاق لان الملحق ليس بسبب فلا يحتاج الى حل
 عند التعليق والتاثير منه جعله اي المذكور وهو اليمين والملحق بالشرط سببا هو معنى العلة لان اليمين هي التي توجب الكفارة عند الحنث
 والملحق وهو قوله انت طالق مثلا هو الذي يوجب الاجزاء وهو الطلاق عند وجود الشرط فكان كل واحد منهما سببا في المحال العلة بالتاثير
 تاثير الحكم وكان في معنى العلة باعتبار انه يؤثر في الحكم عند وجود الشرط لا غير واذا كان سببا في المحال بمعنى العلة لم يجوز تعليق الطلاق و
 العلق بالملك لان السبب لا يتعد في غير محله والمرأة الاجنبية والعبد الذي ليس في ملكه ليسا بملكين للطلاق والعلاق من جهة هذا الحكم و
 قد مر بان هذه المسائل فيما تقدم قوله وعندنا هذا المجاز يعني الملحق بالشرط الذي سميناه سببا مجازا وهو قوله انت طالق حذفت طالق
 شبهة حقيقة حكما اي جهة كونه علة حقيقة من حيث حكم غلا فالزوجه بعد وتبين ذلك في مسألة التخيير عنه الملحق بالشرط حال من شبه
 حقيقة بل هو مجاز في تعيين ذلك الحلف في مسألة التخيير بل سبب التعليق وهي ما اذا قال لامرأته من دخلت الدار فانت طالق ثلاثا
 ثم طلقا ثلاثا والتخيير تفصيل من قولهم ناجزنا جزا اي فقد نفيقذ واصلة التخيير كذا في الطولية فعنده لا يبطل التخيير التعليق لانه ليس الملحق
 شبهة السببية عنده بوجه اذ لا بالسبب شبهة من محل يتعد فيه كالسبب المحسني في التعليق بالشرط حال من الملحق ومعه فوجب قطع السببية
 بالكلية كالنفس اذا حل بين الرحم والمرء اليه واذا لم يبق له جهة سببية بوجه لا يحتاج الى المحل احتمال صيرورة سببا في الزمان انما
 لا يوجب استمرار المحل في المحال بل كيفية احتمال حدوث التعلية وهو قايما لاحتمال عود باليه بعد زوج آخر وهو في المحال يمين ومثلا

بأنه السامع فيجب بقاءها ولا يمتلئ بتجيز الثلث وعندنا ممتلئ بتجيز الثلث التعليق متى لو عادت اليه بعد زوال آخر ثم وجد بشرط
لا يقع شيء لان اليقين شرعت للمبر يعني المقصود من شرعية اليقين سواء كانت بالثبوت تعالى او بغيره تحقيق المحل من علمه من الفعل
او الترك فان المحل من عليه قبل حملت كان جائز الاقدام والترك فاذا قصد المحل ترجع احد السامعين وتحقيقه كره اليقين الشر
هي عبارة عن القوة ليتقوى بها على تحقيق ما قصده ولم يكن بمن ان يصير المبر مضمونا بالجملة على معنى انه لو فاته المبر لم يضره
الجملة لا محالة في اليقين بغير الله تعالى كما يلزمه الكفاءة في اليقين بالثبوت عز وجل التحقيق معنى اليقين من محل وللحق ان هذا المبر مضمونا
بالجملة او يعني في اليقين بغير الله تعالى صار لما ضمن به البر لمحال شبهة الوجوب قبل البقاء في بسببية والمراد من الوجوب الايجاب اي
صلاحيته الذي ضمن البر بسببه وهو التعليق شبهة كونه ايجابا للبر او في احوال فصار كان قوله انت طالع ان فعلت كذا ايجابا لطلوع
في احوال وهذا الوجه يطابق قوله وعندنا لهذا المبر شبهة بحقيقة وقوله فيكون المفضل حال قيام العين شبهة ايجاب القيمة والاحكام
ان البقاء صلاحيته الضمان والمراد بالوجوب الثبوت صار لما ضمن به البر هو الطلاق التام في سحرها شبهة الثبوت في احوال يعني قبل فوات
البر كما مضى مضمون بالقيمة على معنى انه يلزمه القيمة عند فوات المفضول لا محالة فيكون المفضل حال قيام العين المفضولة في
يد القاص شبهة ايجاب القيمة مع عدم البر او من القيمة والدين والكفاءة بها قيام اليقين حتى وجب على الكفيل واليدين حال
بقائها ووقع القيمة حال بلاهما ولو لم يكن لما ثبتت بوجه لما صحت هذه الاحكام كما لا يصح قبل النصيب وتحقيق ما ذكرنا ان البر وجب
لغيره وهو الاحراز من هتك حرمة اسم الله تعالى او من لزوم اجزاء لا معينة اذ ليس الى العباد ايجاب باليدين بوجوب شرعا
لانه نصيب شرعية وهو مخرج الى الشريعة وما ثبت لغيره فثبت في وجوبه فثبت في وجوبه فثبت في وجوبه فثبت في وجوبه فثبت في وجوبه
معدوما في نفسه فثبت له عرضية العدم واجزاء يلزم عند فوات البر فاذا ثبت للبر عرضية العدم ثبت بقدر ما الوجوب والبر فثبت في وجوبه
عرضية الوجوب ايضا ليكون الحكم الوجوب ثابتا على قدر بسببه فعرنا ان لهذا السبب هو المعلق بالشرط شبهة الثبوت في احوال اليقين
في شره التقوم ولا يقال انه سلمنا انه ثبت للبر عرضية العدم من الوجوب الذي قلتم فلان سلمنا انه ثبت للبر بوجوبه عرضية الوجوب ولان ثبت
البر او تعلق بفوات البر بعد الثبوت الا بالعدم الاصل ولهذا لا يجب الكفاءة في القموس لانه عدم البر فيها اصلا بخلاف المنفعة وخصية
العدم للبر او ثبت انما ثبت من الاصل لان كون البر غير واجب اليقين يقتضي ان يكون عرضية العدم من الاصل لانه ثبت له عرضية العدم
بعد الوجوب وذا كان كذلك لم يثبت عرضية الوجوب للبر وهذا العرضية لانا نقول ذكرت مسلم في اليقين بالثبوت تعالى ولكن في التعليق
قد ثبتت اجزاء عند عدم البر من الاصل كما ثبتت عند فوات البر بعد الوجوب فانه لو قال ان فعلت امر كذا فامراته طالع وقد كان فعل
يقع الطلاق وانما نحن بصدد من هذا القبيل عرضية عدم البر فيه اى على وجه كانت توجب عرضية وجود البر بوجوبه فثبت في وجوبه
كذلك اى كان الامر كما بينا من شبهة ثبوت السببية للمعلق قبل وجود الشرط لم يثبت شبهة السبب الا في محل اى محل السبب والضمير راجع الى
شبهه وتذكيره باعتبار ان التام في غير مرتبة على التذكير لا يقال شبهة وشبهة في مثله يجوز التذكير والتام في افا على ما عرفت
محال الشيخ الامام فخر الاسلام لا بد شبهة السبب من محل يفتي فيه كما لا بد بحقيقة السبب من محل لان شبهة التام لا يثبت فيما لا يثبت بحقيقة
ذلك لا يثبت فيه اذ التام لا بد ليل مع مختلف المدلول وقط لا يدل وعل على ثبوت شيء من الاحكام في غير محل لا يرى ان شبهة
التام لا يثبت في الرمال بالاتفاق ولا في حق المحارم عند هذا وان شبهة البيع لا يثبت في حق المحرم والميتة لان حقيقة النكاح والبيع

لا يشترط فيها فإذا كانت محل تنغير الثلاث بطل على التعليل لأن التعليل ثبت بصفة وهي أن يكون للمعلق شبهة الثبوت قبل بدو
 الشرط فإذا بطلت تلك الشبهة بعوات المحل لم يبق التعليل لأن الشيء إذا ثبت بصفة في الشرع لا يبقى بدون تلك الصفة
 إلا أنه لا يبطل بطلان محل الشرط بأن محل الدار يستأنف قوله أن دخلت الدار فكذا لا يبطل بطلان محل إجراء أيضا
 وإنما لم يشترط بقاء الملك بقاء التعليل كما شرط المحل لأن عملية الطلاق تثبت بحولية النكاح وحولية بقاء الملك وحولية التعليل
 ولا يفترق الـ بقاء المحل ولا يفترق الـ بقاء الملك إلا في الشرط البرعدي قوله بخلاف تعليل الطلاق بالملك إلى آخره جواب
 عما قال في فروعته عليه أن بقاء التعليل لا يحتاج إلى بقاء المحل بدليل أن تعليل الثلاث بالملك في امراته حرمة على مخالفت
 الثلاث يصح بأن قال للمطلقة فلما أن تزوجك وانت طالع فلما أنا معك انت طالع فلما أنا معك انت طالع فلما أنا معك انت طالع
 كان أدنى لأن البقاء سهل من الاجتراف جاب بأن تعليل الطلقات الثلاث بالملك صحيح وإن عدم المحل لأن ذلك الشرط
 وهو النكاح الذي تعلق به الطلاق في حكم العمل لأن ملك الطلاق يستغنى بالنكاح فكان النكاح بمنزلة علة العلة للطلاق
 فكان له شبهة العلة وتعليل الحكم حقيقة علة يبطل حقيقة الإيجاب لعدم الفائدة حتى لو قال لعمري أني أحكم فانت حر كان
 باطلا وكذا لو قال لامرأة أن طلقك فانت طالع ونوى الطلاق الذي هو موجب من التعليل فالـ التعليل بشبهة العلة تبطل شبهة
 الإيجاب اعتبارا للشبهة بالحقيقة ولا تبطل محل التعليل لأن الشبهة لا يقام بحقيقة فصار ذلك أي كونه بهذا الشرط في حكم
 العمل إذا تعليل بشرط فهو في حكم العمل معارضا لهذه الشبهة أي ما لنا لها من لزوم شبهة وقوع الجراء وثبوت السببية
 للمعلق قبل تحقيق شرط وهي قول السابعة عليه والضمير يرجع إلى الشرط ومنه المعارضة أن محل التعليل يوجب ثبوت شبهة وقوع
 الجراء وكون الشرط في معنى العلة يقتضي عدم ثبوتها فانتعجبوا بمعارضة ذلك انتعجبوا بمعارضة تعليل الشرط الذي يحكم العمل لم يشترط
 قيام محل الجراء بعد رد الـ المعنى الموجب له بل بقي التعليل مطلقا مجردا عن الشبهة ومحملة فمما عارضا لانه يبين بصفة ليبقى بقاءها
 وهو غير انما استأثرت شبهة ثبوت الجراء في الحال تأكيد الكون البر مضمونا وذلك لأن ضمن ان إليه بوقوع الجراء حاله
 وجوده استأثرت لما كان بالاستصحاب لا بالتيقن احتجنا إلى تأكيد الملتحق بالمتيقن بفصل كانه واقع في الحال وفي تعليل الطلاق
 بالنكاح لا حاجة إلى هذا النوع من التأكيد للتيقن بوجود الجراء حال وجود الشرط لكونه تعليليا بما هو علة ملك الطلاق فيكون
 الجراء موجودا في تلك الحالة لا محالة وأما من عارضنا ما ذكرنا بأنه إذا طلع بالطمار ولا يلا وقال أن دخلت الدار
 فانت على كغيره أو قال أن دخلت الدار فوالله لا أترككم ثم طلقنا ثمنا لا يبطل ذلك التعليل حتى لو فادت
 إليه بعد رجوع آخره وجب الشرع في الطمار والايلا واجيب عنه بأن الطمار لا يعتد لا بطلان محل العملية حتى إذا كانت محل
 لا يبقى الطمار لفوات محله بانثروا في منع الرجوع عن الوطء في وقت الكفارة فلما كان حكم المنع وبعد الطلقات الثلاث
 المنع باعتبار حرمة المحل وإن لم يبق هناك الطريق فبقي الطمار إلا أن ابتداء الطمار في غير الملك لا يقتضي
 وإن كان المنع مقصورا إلا عن الطمار شبهة لمحله بالحرمة وتنتهي غير ذلك الملك لا يتحقق تحقيق ذلك فاما الطلاق
 فعليه في البطلان المحل وقع الملك بعد وقوع الثلاث فانت محلي الحكم فلا يستجيب اليقين بالطلاق فاما لا يلا والمعلق
 فلا حاجة إلى أن يكون المرأة محلة فانه شيعت في غير الملك فلا يلا بل للملك والايلا ولا سببية

الخلاف ايضا واعتبر من عليه ايضا بان المرأة اذا ارادت والعين ذبا بعد وصدق طلاقها بالشرط
 فان اليمين لا تبطل وقد بطل كل محليته و بان الامة اذا استولدت حتى تملق غنما بموت السيد فاعتقها المولى
 ثم ارادت وسببت وما دلت على المولى اتحت العتق واجيب عن الاول بان المحلية لا تبطل بالردة بل بان
 المرأة اذا ارادت حتى بان من زوجها ثم اطلقا في العدة وقع طلاقها ولو ارتدا جميعا لا يبطل النكاح وانما يقع العتق
 لا يقطع العصمة بينهما ولما بقيت المحلية لقيمت اليمين وعن الثاني بان العتق وعين وقع بطل لتعليق بالموت و
 بالملك ثانيا لا يعود ذلك ولكن تبطل بالموت متى اخرب بسبب حديد له فهو قبيح من نسب الولد في الحال كما استولما
 بنكاح فانها لا تصير ايم ولد له فان كان لها صدام ولد له الان اقيام النسب في الحال قوله واما العلة فمنه في
 الشريعة فكذلك العلة في اللغة عند البعض اسم لعارض يتغير به وصف المحل بحوله لا عن اختياره ولهذه اسم المرض
 علة فان المحل يتغير لحوله من وصف الصحة والقوة الى الضعف والمرض وقيل به ما خذ من العلة وسببه
 الشرعية وسببه الموجب للحكم في الشرع علة لان الحكم يتكرر بتكرره وقيل به في اللغة مستعملة فيما يورث في امر من الامور سواء
 كان المؤثر صفة او ذاتا وسواء اثر في الفعل او في الترك يقال محذور علة لخروج عرو ويحوز ان يكون محذور علة لا يتغير
 لخروج عرو وسببه في الشريعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم اي ثبوت ابتداء واحترز بقوله يضاف اليه وجوب الحكم من شرط
 فان الشرط يضاف اليه وجود الحكم من حيث انه وجه عنده لا وجوبه بقوله ابتداء عن اسبب والعلامة دالة العلة فان المراد
 بالثبوت ابتداء الثبوت بلا واسطة وبهذه الاشياء لا يثبت الحكم بلا واسطة ويدخل في هذا التعريف العلة الوضعية ليس جعلها
 الشارع علما كالبيع للملك والنكاح للمحل والقفل للقصاص والادوات للعبادات والعلة المستنبطة بالاجتهاد كالمعاني المؤثرة
 في الاقيسة فان الحكم في المنصوص عليه المضاف الى العلة بالنسبة الى الفرع كما مر بيانه وعبارة الشيخ ابو منصور رحمه الله
 ان العلة هي المعنى الذي اذا وجد بحسب الحكم به معه واحترز بقوله معه عن القول ببعض القدرية ان العلة هي
 الامر الذي اذا وجد الحكم فقيده بانفس وثبوت الحكم بالعلة به عندنا بطريق المقارنة لا بطريق التاخر وذلك اي ما يضاف
 الحكم اليه ابتداء مثل البيع اى البيع المطلق للملك والنكاح للمحل والقفل للقصاص والادوات للعبادات والعلة المستنبطة بالاجتهاد
 كالمعاني المؤثرة في الاقيسة فان الحكم في المنصوص عليه المضاف الى العلة بالنسبة الى الفرع كما مر بيانه وعبارة الشيخ ابى منصور
 رحمه الله ان العلة هي المعنى فان هذه الاحكام تنشأ بهذه العلة ابتداء من غير واسطة واعلم ان العلة الشرعية حقيقة
 تتم باوصاف ثلثة احدها انها تكون علة اسما بان يكون في الشرع موضوعه لموجبها ويضاف ذلك الموجب اليها لما بواسطة
 وثانها ان يكون علة معنى بان يكون مؤثرة في اثبات ذلك الحكم وثالثها ان يكون علة حكما بان يثبت الحكم بوجودها
 متصلا بها من غير تراخ فاقامت هذه الادوية كانت علة حقيقة واذا لم يوجد فيها بعض هذه الاوصاف كانت علة محاذرة
 او حقيقة قاصرة على اختيار بعض المشايخ ثم انها تقسم بحسب اشكال هذه الاوصاف ومدم اشكالها الى سبعة اقسام خمسة
 عقلية علة اسما ومعنى وعلة اسما ومعنى لا يحلها كالبصير بشرط اختياره وعلة اسما ومعنى لا معنى كالسفر
 وعلة معنى وعلة اسما كالوصف الاخير من علة ذات والمعين وعلة معنى لا اسما ولا حكما كالوصف الاول منها وهو الاخر

في الكتاب وصفنا شبهة العقل وعلته اسماء لا معنى ولا حكما كالطلاق المعلق وعلته حكما لا اسما ولا معنى كالشرط الذي قد علم
عن معارضة العلة مثل حصر اليد والعلته التي لها شبهة بالاسباب غير خارجة عن هذه الاقسام لانها اما علة اسماء ومعنى كالاجزاء
الطعنات او علة معنى لا اسما وحكما كعلته العلة لكن باعتبار الشبهة بالاسباب الذي قد علموا القسام منه يجوز ان يجعل قسما آخر
قوله وليس من صفته العلة الحقيقية بقدر ما على الحكم بل لو اوجب اقتراها معا وذلك كالاستطاعة مع الفعل الاختلاف
من ان العلة عقلية كانت او شرعية تنفرد على حكمها رتبة ولا خلاف بين اهل السنة في ان العلة العقلية تقارن
بمعلومها كحركة الاصبع تقارن حركة الخاتم والكسر تقارن الانكسار والاستطاعة تقارن الفعل اذ لو لم يكونا متعلقين
لزم بقاها الا من اوجدها المعلول بلا علة وكما ما فاسد لكن الاختلاف في جواز تقديم العلة الشرعية الحقيقية على
معلولها وتأخر الحكم عنها فقدنا وما مرادنا فذهب المحققون الى انها مثل علة العقلية في اشتراط المقارنة واليه
اشار الشيخ بقوله ذلك اى العلة الشرعية مع حكمها في اشتراط كالاستطاعة مع الفعل وقوله هذا متعلق بقوله
الواجب كذا يعني الواجب في العلة الشرعية الحقيقية اقتراها العلة والحكم عندنا مكان الواجب في الاستطاعة والفعل
في اقتراها عند جميع اهل السنة وذهب بعض مشائخنا مثل ابى بكر ومحمد بن الفضل وغيره الى الفرق بين علة
والشرعية العقلية فلم يجوز تراخي الحكم عن العلة العقلية وجوز في العلة الشرعية كذا ذكره في لائحة رحمه الله
وهذا المشير الى عدم اشتراط الاتصال وذكر ابو اليسر في اصول الفقه قال لبعض الفقهاء حكم العلة يثبت بعد العلة
بلا فصل وهذا يدل على جواز تأخير بشرط الاتصال وجه قولهم ان العلة ما لم يوجد بها ما لا يتصور ان يكون متعلقا
حكمها لان عدم لا يؤثر في شيء واذا كانت العلة توجب الحكم بعد وجودها يثبت الحكم عقيبها ضرورة واذا جاز
تقدمها في زمان جاز تقدمها في زمانين وازمنة بخلاف الاستطاعة لانها عرض لا يثبت زمانين فيلزم القول بمقارنة
الفعل ايا ما لا يلزم وجود المعلول بلا علة او خلوا المستلزمة عن المعلول فاما العقل الشرعية فهو صوفة بالبقاء لانها
في حكم احوالها والاحيان الارسية ان فسخ البيع والاجارة والرهن والبصر وسائر العقود جائز بعد ازمته بشرط
ولم يكن لها قضاء شرعا كما تصور فسخها بعد مدة واذا كان كذلك لا يلزم من تأخر الحكم عنها ما يلزم في استطاعة وجه
القول لما رآه قد ثبت بالدليل مقارنته العلة العقلية معلولها فان حركة الاصبع التي هي علة حركة الخاتم تقارن
لحركة الخاتم اذ لو لم يكن كذلك لزم تناخل الاجسام وهو محال على ما عرف وكذا الحركة علة صيرورة شخص مشركا
والشركاء علة لصيرورة الشيء اليهودي وهو يوجب ان معا دللنا فان كانت الاستطاعة الفعل فوجب ان يكون العلة الشرعية
مقارنة حكمها لان الاصل تيقن العقل والشرع على ان العقل الشرع اعراض في حقيقة وكاشف الاستطاعة
سواء لم يقبل البقاء او لا فاما انها موصوفة بالبقاء غير مسلم فان كثير من الفقهاء ذهبوا الى انه لا بقاء للعقود
الشرعية لان العقد كلام مخلوق ولا بقاء له حقيقة فلو ثبت كحكمة حكم احوال الناس ولا حاجة لهم الى بقاءها لانهم يحتاجون
الى الحكم وانما يثبت بلا سبب لان ما وجد يثبت على ما وجد فصح وهو لا يقولون ان الفسخ يرد على الحكم فيبطل الحكم
لا على العقد فليس سلبنا اسما موصوفة بالبقاء كما هو مذهب البعض فلهذا كلف ضرورة ثبت دفعا للحاجة الى

فصح احكامها اذ فسخ الحكم لا يمكن الا بفسخ العقد لان الحكم ليس بمنعقد حتى يمكن فسخه فلم تثبت البقاء فيما وراء موطن
الضرورة اليه اشار صدر الاسلام في اصول الفقه قوله واذا اترأخى الحكم يبيع من العلة لما منع كما في البيع الموقوف
بان باع مال غيره بغير اذنه والبيع بشرط الخيار للبائع او المشتري او لهما كان علة اى كان باع من الحكم عند
لما منع علة اسماء ومعنى لاحكام لان فسخ الحكم وما حزه عنه وبما انقسم الثاني من الاقسام المملوكة قوله ان البيع
المشروع ان يوجده ركن من ايله في محله وقد وجد بمشاكله كان علة اسما ومعناه ان يفيده الملك لانه وضع لا فائدة
الملك شرعا ولتة والبيع الموقوف بهذه العلة لانه ان عقد لا فائدة الملك وقد ظهر اثره في الحال فان الملك
للمشتري ثبت موقوفاً على اجازة المالك حتى لو احتق البيع بتوقف اعتاقه ولا يبطل ولو لم يثبت الملك موقوفاً
لما توقف وبطل كما لو اعتقه قبل العقد ثم اشتراه وكان علة بيعته ولما اوجب للمشتري فباع بالغير بغير اذنه بحيث
كذا في اجازات الاسرار وكذا الشرط في البيع بشرط الخيار دخل على الحكم دون العلة وسواء البيع لما مر من اول
الكتاب فبقي البيع مطلقاً غير متعلق بالشرط كالبيع وانما في عن الخيار وكان علة اسما لكونه من صواعق لا فائدة الملك
وسمى لانه هو المؤثر في اثبات الحكم عند زوال لما منع الا ان الحكم الاصل هو اثبات الملك البات ترأخى لما منع وهو
حق الملك في البيع الموقوف لانه ملك محرم للمجهوز البطل عليه بغير اذنه والمتعلق بالشرط في البيع بشرط الخيار اذا
المتعلق بالشرط معدوم قيل وجوه اشترط فلم يكن علة جلا الا ان الفرق بين البيعين ان اصل الملك لما صار متعلقاً
بالشرط في البيع بشرط الخيار لم يكن موجوداً قبل الشرط فالاعتاق الموجود من المشتري فيما اذا كان الخيار للبائع
لما توقف على ان ينفذ فثبت الملك له اذا سقط الخيار وفي البيع الموقوف ثبت صفة التوقف في الملك المتعلق
بالشرط وتوقف الشيء لا يعدم اصله فثبت اعتاقه بصفة التوقف ايضا على ان ينفذ ثبوت الملك له كذا في الملام
شخص لا تمت رحمة الله قوله ولا لانه كونه اى كون كل واحد من البيعين علة لاسباب ان المانع وهو حق المالك او
الخيار اذا ازال بالاجارة في البيع الموقوف وباسقاط من له الخيار او يفيده المدة في البيع بشرط الخيار وجب الحكم
من الاصل حتى يستحقه المشتري بزواله اى ثبت الملك للمشتري بهذا البيع من وقت الايجاب اى يستند الى
وقت العقد حتى ملك المشتري المبيع بزواله المتصلة والمنفصلة جميعاً فثبت ان علة لا يثبت يبيعه لا يتوهم تأخر
الحكم عنه اذ سبب لانه لان العلة قد تباخر حكمها لما منع فان شخصاً رضاً ان علة لوجوب الصوم في حق المسافر
والحكم متأخر الى ادراك مدة ايام اخر واصل البيع صحيح من المالك والحكم متأخر على اصل الشاغل رحمه الله اى
ان تيفر قالما منع وهو خيار المجلس كذا في الاسرار واعتراض عليه بان قوله واذا اترأخى الحكم لما منع فبقيت علة
اصل الشغل رحمه الله لانه ينكر تخصيص العلة وهذا ينزع الة القول بالتمسك واجيب عنه بانها غير تخصيص على
معنى ان يكون العلة قائمة حقيقة وتختلف الحكم عنها للمانع وهذا ان وجدت العلة اجا دسنة لكنها ليست بعلة
حقيقة تختلف الحكم عنها فلا يكون تخصيصاً وتقابل ان يقول لا تصور لتخصيص مع قيام حقيقة العلة لان الحكم اذا
تختلف عنها لم يكن علة حقيقة واذا كان كذلك ارتفع الخلاف وجاز تخصيص بالمانع والآخر من خلاف قوله

قوله وكذا كل شيء من البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار عقد الاجارة عند الملك المنفعة والاجارة اسم لانه وضع له واسم
 ايضا في البيع ومعنى لانه هو الموقوف في اثبات الملك دون غيره لا كما لانه دار على الموقوف وهو المنفعة التي توجد في مدة الاجارة ولا يحكم
 ليس بملك للملك فاما لم يثبت الملك في المنفعة في الحال فلم يثبت في بدلها وهو الاجارة لاستواءها في الثبوت كالشئ والشئ فثبت ان
 ليس بعقد حكما وكان ينبغي ان لا يجوز هذا العقد اصلا لان الموقوف ليس بملك للعقد كما ان بملك للملك الا ان العين المنتفع بها الموقوف
 في ملك العاقدا فثبت مقام المنفعة حكم جواز العقد ولو لم يلزم الحاجة كما قيام عين المرافعة مقام ما هو المقصود بالتملك في العقد فاستلزم
 وقيام الذمة التي هي محل المسلم في مقام الملك العقود عليه في حكم جواز السلم ولهذا هي كونه علة اسمها معنى صحيح في الاجارة قبل الوجوب
 وصح اشتراط التخييل كما صح اداء الزكاة قبل السحول واداء الصوم من المسافر لو وجد العدة اسمها معنى لكنه اسم عقد الاجارة يشبه
 الايجاب لما فيه من معنى الاضافة حتى لا يستند حكمه ليعنى هذا العقد وان صح في الحال باضافة الى العين التي هي محل المنفعة لكنه
 في حق ملك المنفعة بمنزلة المضاف الى زمان وجوده كما انه يتعقد وقت وجود المنفعة ليقترن الانعقاد بالاستيفاء وهو معنى قول
 مشائخنا ان الاجارة عقود متفرقة تجرد انعقادها بحسب ما يحدث من المنفعة ولذلك تقتصر الملك في الماخوذة على حالة استيفاء المنفعة
 حقيقة او تقدير تسليم العين ولا يثبت استند الى وقت العقد لان اقامته العين مقام المنفعة في حق صحة الايجاب وكون الحكم
 بن العقد في حق العقود عليه بمنزلة المضاف الى معدوم سيوجد كما لو عتية المضاف ثم تحيل العام والطلاق المضاف الى شهر وادق
 تحقق معنى الاضافة فيه لعدم العقود عليه في الحال ثبت فيه شبهة لسبب لقدرة لان اضافة الانعقاد الى زمان سيوجد وجوب
 عدم العلية في الحال ولكن ما وجد من الايجاب والقبول مفضل الى الحكم لياسطة انعقاده في حق الحكم عند وجود المنفعة فكان له شبهة
 بالاسباب بخلاف البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار فان انعقادها ثابت في الحال لقيام العقود عليه حالة العقد فلم يخرج فيها
 الى اثبات معنى الاضافة فلم يثبت لها شبهة بالاسباب فاستند الحكم فيها الى زمان الايجاب ويقتصر فيما نحن فيه على زمان
 وجود المنفعة لما ذكرنا ولا يقال لما ثبت معنى الاضافة فيه لعدم العقود عليه ينبغي ان لا يثبت الاضافة في حق الاجارة لقيام
 محلها وهو الذمة فثبتت به ملك الاجارة في الحال كما ثبتت ملك الشئ بالبيع لما قلنا نقول نحن لا يثبت الاضافة في حق الاجارة ولكن
 لا يثبت ملك الاجارة في الحال رعاية للمساواة بين البديلين ونظر الجانبين فان ملك المنفعة لما لم يثبت للمستاجر لا يثبت ملك الاجارة
 للموajer ايضا حتى لو شرط في العقد لتخييل الاجارة ثبت الملك فيها للموajer ايضا لان حق المستاجر سقط بقبول شرط التخييل فلم يبق
 المعاولة واجبة الرعاية وهذا بخلاف ما اذا عمل المشتري الشئ الى البائع والخيار للمشتري حيث لا يمنع البائع لان المتنازع
 من ثبوت الملك وهو الخيار فحكم فلا يثبت الملك مع المانع كما لم يرد ان اذا جعل الزكاة قبيل السحول لا يقع
 زكاة بعد تمام السحول لان المانع وهو الدين قائم كما قال المانع ههنا فحق المستاجر وقد سقط فثبت الملك في الاجارة قوله
 وكذلك اي وعقد الاجارة كل ايجاب مضاف الى وقت كالطلاق المضاف الى الوقت وكذا النذر المضاف الى وقت
 في استقبال علة اسمها كونه موضوعا للحكم المضاف اليه معنى لتأثيره في ذلك الحكم لاحكاما تآخره الى الزمان المضاف اليه وعدم ثبوته
 في الحال لكنه شبهة بالاسباب لما قلنا ان الاضافة تقدر او بحسب شبهة لسبب حقيقة الاضافة اولى بذلك فثبت الحكم عند محي الكوت
 مقتضا عليه استند الى اول الايجاب ولما كان علة اسمها معنى قبل محي الوقت صح تخييل الاداء فيها اذا قال الله على ان اقتدر

لا يعلل بكون الوصف كالارض عليه لوجوب العشر وانخرج لصفة الماء تحقيقا او تقدير من التحكم من الزراعة فاذا فات هذا الوصف من الامور
لم يبق سببا للوجوب بخلاف ما ذكرنا من البيوع يعني البيع الموقوف والبيع بشرط النجاسة فان العدة بركنها ووصفها موقوفة قبل وجود الاجابة وبشرط
الان حق المالك والمقتضى بالشروطين بان ثبوت الحكم يقتضيه ان لا يثبت الحكم من الايجاب بل يشبهه ولذلك يكفل المشتري البيع بتردية
العتلة وانقصه بخلاف الساق اذا اضم في شهر رمضان والمقيم اذا اصيل في اول الوقت فان المودعي يقع من الواجب بالاشبه لوجود العدة
مطلقة بصفتها ولا يشبه النصاب العليل بل كان اى النصاب يشبه العليل فيه اصلا كان وجوب الزكاة ثابتا من الاصل في التقدير لان الوصف متى ثبت وهو لا
يقوم بنفسه بل يفهم بالوصف استنادا الى اصل النصاب وصار من اول المحول متصفا بما يحول لرجل يعيش باليسنة يكون الوصف بهذا البقاء ذلك
الولي بعدية من اول ما دل على هذا الزمان واذا استند الوصف يستند حكمه وهو الوجوب الى اوله ايضا فيضم لقيمة الزكاة قبل تمام المحول بخلاف ما كان
مالك لو قرح الماد والعدد وجود اصل العدة كنه اى العجل بصير زكاة بعد المحول على خلاف ما قاله الشافعي لعدم وصف العدة في الحال فاذا تم المحول والنصاب
كامل جاز المودعي من الزكاة لاستناد الوصف الى اول المحول وان لم يكن كاعلا كان المودعي تلوم ما حتى لو كان داه الى الفقير لم يكن له ولاية الاستد
منه حال لان القربة قد تمت بالوصول الى ماله وان لم يتم زكاة وان اداه الى الامام كان له ان يسترد منه اذا كان قائما في يده لان الرفع اليه
لا يزيل ملكه عن المدفوع فان قيل لم يحل الزكاة الى الفقير فصار نصيبا قبل المحول او ارتدوا العياذ بالله ثم المحول والنصاب كامل صار المودعي من الزكاة
كذا في التفتيس ولو صار المودعي زكاة بعد تمام المحول بشرط المية المصروفة عند تمام المحول كما شرط كمال النصاب فلما وصف كون النصاب بوليها وان
بعد تمام المحول كنه ثبت استنادا الى اول النصب كنه كما بناه نصير المودعي زكاة عند تمام المحول من حين الاجاء لا تقتصر على تمام المحول فيعتبر بنية
المصرف عند الاجاء لا عند تمام المحول وكان مقتضاؤه وارتداه قبل المحول وبعده سواء والمحول ليس بمعنى الاجل كما ذكره بعضهم لان الاجل بسيط
بسبب المدلول بصير الدين حاله لو اخذ من تركته وموت صاحب المال في انشاء المحول من السقط الواجب لا يؤخذ من تركته وكذا المدلول بملك
الاسقاط لاجاء بملك صاحب المال منها اسقاط المحول فلو لم يكن معنى الاجل قوله وكذلك اى في مثل النصاب مرض الموت هل يغير الحكم
اى الاحكام التي تتعلق بالمال من لعلق حق الوارث به وجبر المريض عن التبرع بما لعلق به حق الوارث من العتة والصدقة والتجارية
والوصية ونحوها اسمالانه وضع في الشرح للتفسير من الاطلاق الى الجرح ومعنى لادعوتني جرح من التصرف فيما هو حق الوارث بعد الموت كما اشار
اليه النبي عليه السلام في حديث سعد بن مالك انه كان تبرع ورثك فضاوحر من ان تدعهم حالة يتكفون الناس فسمعه من التبرع فيما وراء
الثلاث حتى الورثة الا ان اى لكن حكم المرض وهو الجرح من التصرف ثبت بالمرض بوصف اتصاله بالموت وهو وصف يشبه العليل فاشبهه بالاسباب
من هذا الوجه وهو ان الحكم يتوقف على امر آخر كتوقف وجوب الزكاة على الماء ولما كان هذا الوصف معدوما في الحال لم يثبت الجرح بانها حتى
لو وهب المريض جميع ماله وسلمه الى الموهوب له بصير ملكا في الحال لان العدة لم يتم بوصفها فاذا انقضت به الموت تمت العدة وانقص
المرض بكونه ميتا في اول وجوده لان الموت يحدث بالامر بجمع وعوارض مرضية تقوى الحيوة وهذه العوارض ثابتة من ابتداء الامر
فيضاف اليها كلها بنسبة جرح متفرقة سرت الى الموت فانه يضاف الى الكل دون الاخير واذا استند الوصف الى اول المرض استند بكونه وهو الجرح
فيصير كانه تصرف بعد الجرح ولا ينفذ الاجابة صاحب الحق واذا برأ من المرض كان تصرفه نافذا لان العدة لم تتم بصفتها وبها اى المرض
اشبهه بالعلل من النصاب لان الوصف الذي تراخي الحكم اليه وهو الموت حادث فيه فان تداوى الامر التي يحدث بالمرض تنفض الى الموت
وكان بمنزلة عليه العدة بخلاف النصاب لان الوصف فيه ليس بخاتمة كما بناه قوله وكذلك اى في مثل ما ذكرنا من النصاب وهو جرح

شرا القريب علة للمعتق شبيهة بالاسباب وذلك لان علة الحكم اذا اضيفت الى علة اخرى كان الحكم مضافا الى الاول والوسط
 الثانية حكم المعتق مضاف الى المعتق بواسطة المعتق وكانت العلة الاولى بمنزلة علة لوجوب الحكم بوصف هو قائم بالعلة وكذا ان الحكم من باب
 ايفاف الى العلة دون ايفافه فمضاف الى العلة دون الواسطة فمن حيث ان العلة الاخيرة هي الحكم ايفاف الى الاولى كانت الاولى
 علة من حيث انها لا توجب الحكم الا بواسطة اخذت شيئا بالسبب راء القريب علة للمعتق بواسطة الملك او الشراء لوجوب الملك والملك
 في القريب لوجوب المعتق لقوله عليه السلام من ملك راحم محرم منه حق عليه نصير الشئ مضافا الى الشراء لكون الواسطة وهي الملك من حيث
 وكان شراء القريب علة حتى لو اعتق من اشتراه ناديا من الكفارة تبادى به ولكنه اخذ شيئا بالسبب باعتبار تحليل الواسطة التي هي من حيث
 كما لم يملك ثمة القتل ولكن له شبهة بالسبب من حيث انه لوجوب ترك السهم بضمه في الهوا ولو نفذ في المقصود بالرعي وذلك هو البر في
 وهو حق الحكم تراخي عن الرعي الى وجوده الواسطة حتى لم يوجب القصاص مجرد الرمي الا ان هذه الواسطة لما كانت من موجبات
 الرمي كان الرمي علة لاسباب كاشرة للمعتق حتى وجب القصاص على الرمي ولم يصير هذه الواسطة شبيهة في وجوب القصاص قوله واذا تعلق الحكم
 بوصفين موثرين احدهما انهما اذا توقف الحكم على وصفين احدهما موثر فيه دون الاخر فان الوصف الموثر
 هو العلة والاخر شرط كان اخرها وجود علة حكما لان الحكم لوجود علة وايضا في اليه رجحانه على الاول بالوجود وعنده
 وسببه لانه موثر فيه لا اسما لان العلة تيمم بالوصفين جميعا فلا يطبق اسم العلة على احدهما بطريق الحقيقة وانما ايفاف
 الحكم اليه دون الاول وان شارك الاول في ايجاب الحكم لانه يرجح على الاول لوجود الحكم عنده فمضاف الحكم اليه لا لغيره
 لما شارك في ايجابه يعني ان ايفاف اليهما جميعا لانا نقول لما ترجح على الاول لوجود الحكم عندهم حكم الاول لعدم لان العلة
 تارة تقدم بمبارضة التراجع وتارة يقدم بمعنى فائدة فالعدم الاول بالراجح وصار الحكم مضافا الى الوصف الاخير كما في المد الاخير في السفينة
 والقطع الاخير في السكر ورواية احمدى الزوجين فان الحكم فيها ايفاف الى الوصف الاخير وفي اسلام احدهما الزوجين كان ينبغي ان يكون كذلك
 غير انما اضعنا الفرقة اليه لانه حاصم على ما عرف كذا ذكره في الاسلام في بعض مصنفاته وقال القاضي المامم البوزي ان الحكم انما ايفاف الى
 الوصف الاخير لان ما مضى انما يصير موجبا بالخير ثم الحكم يجب بالكل نصير الوصف الاخير كعلة العلة وكان الحكم العلة وذلك مثل القرابة الموت
 للنكاح والملك للشئ في القريب فان كل واحد منهما موثر فيه اما القرابة فلان الشئ صلة والقرابة لتوفر في ايجاب العلة والرقى موجب للقطع
 لاستلزامه الاستدلال فوجب صيانة هذه القرابة عنه لا ترمى انما صيدت حمن اوفى الرقين وهو النكاح احتراز عن القطع فلان تصاف عن
 اعلما كان اولى وكذلك الملك موثر في ايجاب الصلوة حتى يستحق العبد النفقة على مولاه بالملك حتى لو كان بين الاثنين يترسها النفقة
 بقدر الملك والنفقة صلة والركو موجب صلة للفقر او بالملك وكذا العشرة اذا ظهر التاثير لوصفين وعدم الحكم لفوات احدهما كما
 ان مجموع علة واحدة ثم الحكم ايفاف الى الوصف الاخير منهما وجودا فان كانت القرابة سالبة ثم وجد الملك كان المعتق مضافا
 اليه حتى صار المشتري منتقا وكان اشتراؤه اعتا تاما فيجوز ان يقع من الكفارة عند النسبة فيسبح المكلف بمن العدة
 لانه تحسيرة رتبة على قدر ما لزمه بالنس ولو كان مضافا اليها لوجود الوصف الثاني لما كان اشتراؤه اعتا تاما ولما وقع من الكفارة
 كما عتاق امه الوالد متى تناقشت القرابة اضيف الشئ اليها حتى لو ورث ثلثان عبدا مأمول النسب او اشتراؤه
 ثم ادعى احدهما انه ابنه عدم شريكه في قيمة نصيبه لان العدة اية الستة عشر اربعة اوصفين وجودا حصلت

المصنف فيصاف الحق اليه ويجعل المسمى معتقلا بواسطة القرابة كما جعل المسمى معتقلا بواسطة الملك قوله والاول ارى
 المصنف الاول شبهة العلة حتى قلنا يكون موثرا في الحكم وكونه احدى ركبي العلة كالثاني وهو اختيار المصنف وفقر الاسلام وذكر
 القاضي الامام ابو زيد شمس الامنة رحمه الله ان وجود بعض ما يتم عليه بالنظام معنى اخر اليه كما حد شطري البيع واحد وصفي علة
 الربو من الاسباب المحضة لان الحكم لا يثبت ما لم يتم العلة فكان لبدء معتبرا بتمامه وكان كالطريق الى المقصود عند غيره وكون
 العلة ليس بمضاف اليه فيكون سببا محضا وقلنا ليس بسببا لانه ليس بطريق من مخرج بشرط حكمه لعل قبل موثري ثبات حكم من اركان العلة كما بينا فلم يكن
 سببا وليس لعله بنفسه ايضا لقوات القطر الثاني من العلة لكن شبهة العلة لكونه احدى ركبي العلة او اركانها ولما قلنا ان
 حرمة النساء يثبت باحد وصفي علة الربو او بها بحبس والقدر حتى لو سلم توهمها في قومي لا يجوز لوجود بحبس ولو سلم شعير في حنطة
 او حديد في رصاص لا يجوز ايضا لوجود القدر وذلك لان الربو النسبة شبهة افضل فان التقدم مرتبة على النسبة عرفا وغاوة
 حتى كان الثمن في البيع نسبة اكثر منه في البيع بالنقد فثبت شبهة العلة لان حرمة النسبة مبنية على الاحتياط وهي اسرع ثبوتها من ثبوت
 افضل لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد فيجوز ان يثبت احد الوصفين الذي له شبهة
 العلة ولا يثبت بحرمة افضل لانه اقوى الحريتين ولما علة معلومة في الشرع فلا يثبت بها هود وحما في الدرجة ولا يقال لو ثبت
 حرمة شبهة افضل شبهة العلة لم يلزم توزيع الحكم على اجزاء العلة وهو باطل لانا نقول بثبوت حرمة النسبة باحد الوصفين باعتبار انه علة
 بامة لثبوتها لا باعتبار التوزيع اذ التوزيع ان يثبت باحد الوصفين بعض حرمة افضل ولم يثبت شيء منها به ولا يلزم عليه
 ان حرمة شبهة افضل الثابتة بالجودة لا تثبت بهذه العلة كما تثبت حرمة شبهة افضل الثابتة بالعلة حتى لو باع ثوبا جيدا
 يتوب ردي من جنسه يجوز لان اعتبار الجودة سقط بالشرع في باب الربو انصارت كالعدم حكما لا ترمى انما ساقطة الاحتمال
 عند وجود الوصفين عند وجود وصف واحد او كفا ما بالدينية واليعينية نشأتان ليضع العباد فلا بد من اعتبارهما
 في باب الربو كالتفاوت بين القليلة وغير القليلة قوله والسفر علة الرخص الثابتة اسمالان الرخص
 اليه في الشرع حيث يقال رخصة السفر الانظار والقصر وكذا حكما لان الرخص يثبت متصلة به حتى اذا جاز وبوت المص
 قصر الصلوة ولو طلع من الفجر من يوم رمضان في هذه الحالة كان له ان يطر وكان علة حكما وانما لم يثبت به رخصة افطر
 فيها فما شرع في الصوم ثم سافر لان المشروع فيه قد وجب الاتمام والعارض اختياري فلا يجوز في اياته الانظار بعد
 خلاف المرض وليس لهية معنى لان الرخصة تعلقت بالمشقة في الحقيقة ودون نفس السفر لانها هي المؤثرة في ايجاب الرخصة
 التي مبناها على اليسر والسهولة كما اشار الله تعالى بقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لان ثبوت الرخصة
 اضيف الى السفر دون حقيقة المشقة لانها امر باطن بتفاوت احوال الناس فيه فلا يمكن التوقف على حقيقة فاقام
 البشعر السفر النصوص مقام المشقة لانه سبب المشقة في الغالب وابدأ ايضا فان الحكم الى علة العلة عند تعذر رخصة
 الى العلة وكذلك دار الحكم مع السفر وجودا وعدما ولما افضى تقريره شرعا الى اقامة الشيء مقام غيره شرعا في بيانه فقلنا
 وهو لو كان احيى وضع الشيء مقام غيره بطريقين احدهما اقامته اسبب الداعي الى الشيء المدعو اليه كما في السفر والمرض
 فان السفر مقام المشقة على ما بينا وكذلك المرض في ايجاب الرخص لان العلة المعنوية ماله اثر في ايجاب الحكم ولا اثر لنفس المرض

في ايجاب الرخصة بل الموجب الحقيقي معنى كتمه وهو خوف التلف وازدياد المرض لكن لما كان المعنى امرا بلنا سقط اعتباره من هنا
الحكم اليه وصار الحكم متعلقا بالمرض الذي هو سبب الخوف والشقة ونها دون السفر لان السفر موجب للشقة لكل حال واما المرض فنذكر
خوف التلف والشقة وقد لا يوجد عند العلق المرض نفس السفر ولم يتعلق بمطلق المرض بل تعلقت بما هو سبب الشقة منه والثالث
اقامة الدليل مقام المدلول والفرق بينهما ان السبب لا يخلو عن تاثير له في السبب او افذا اليه والدليل يخلو عن ذلك بل يحصل به
العلم بالمدلول لا غير كذا قيل كما هو في الاخبار من المجبة فانه قام مقام المجبة فيما اذا قال لامرأة ان كنت تحبني فانت طالق
فقلت احبك لان اخبارها دليل على وجود ما جعله شرطا فاقم مقام المدلول عند تعذر الوقوف عليه ولكنه مختص بالمجلس حتى
لو اخبرت عن المجبة خارج المجلس لا يقع الطلاق لانه يشبه التخيير من حيث انه جعل الامر الى اخبارها ومحبها والتخيير مقتصر على المجلس
ولو كانت كاذبة في الاخبار يقع الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى لان حقيقة المجبة لا يوقف عليها من جهة غير الله فلا من جهة
لان القلب متقلب لا يستقر على شيء وما لا يوقف عليه يتعلق بحكم بدليله كالسفر مع الشقة والنوم مع الحدث فصار اشروط
الاخبار من المجبة وقد وجد فثبت الحكم كذا في شرح المبسوط لغو الاسلام وكما في الطهراي الطهر النحلي عن الجاه اقيم مقام الحج
الى الطلاق في اباحة الطلاق وبيانه ان الطلاق امر مخطو في الاصل لما فيه من قطع النكاح المسنون ولكن المخطو قد عمل
مباشرة للضرورة كتناول الميتة وفدق الحاجة الى الطلاق عند العجز عن الضمي على مقتضى العقد واقامة حقوق الله تعالى
المتعلقة بالنكاح ولو لم يقدر على الطلاق لا تقبل النكاح المشروع للمصالح مفسدة فشرع الطلاق للحاجة اليه ثم
امر بالطن لا يوقف عليه وقيم دليل الحاجة هو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة اليها وهو الطهر النحلي عن الجاه
مقام حقيقة الحاجة تيسر قال المجلس الاثمة رحمه الله في ثلثة اوجه من الفقه احدا للضرورة والعجز عن الوقوف على
حقيقة العلة كما في المجبة وبه يتعدى الحكم الى الحيض ونحوه والثالث الاحتياط كما في تحريم الرضاع في الزنا والاعتكاف
والسج والثالث دفع المحرج كما في السفر والطهر قوله واما الشرط الرابع فكذا الشرط في اللغة العلامة ومنه الشرط
للكبرك لانها علامات والله على الصحة والتوقف وفي الشريعة عبارة عما يضاف الحكم اليه وجوده لا وجوبه
اي يتوقف عليه وجود الشيء بان يوجد عند وجوده لا بوجبه كالدخول في قول الرجل لامرأة ان دخلت الدار فانت
طالق فان الطلاق يتوقف على وجود الدخول لا يصير الطلاق عند وجود الدخول مضافا الى الدخول موجودا عنده لا وجوبا
به بل الوقوع بقوله انت طالق عند الدخول فمن حيث انه لا اثر الدخول في الطلاق من حيث الثبوت به ولا من حيث الوصول
اليه لم يكن الدخول سببا ولا علة بل كان علامة من حيث انه يضاف اليه وجوده كان الدخول سببا بالعلل وكان من العلة
والعلة نسبيا شرطها ثم ما يطلق عليه اسم الشرط ينقسم بحسب الاستقراء خمسة اقسام شرط محض وشرط حكم العلة وشرط
حكم الاسباب وشرط اسمها لاحكامها كان مجازا في الباب وشرط هو بمعنى العلامة التي لعل كذا ذكر الامام فخر الاسلام رحمه الله
الاول فاذكرنا واما الثاني فنكل شرط لم يمارضه علة صالحة لضافته الحكم اليها فانه اذا كان كذلك يصلح ان يقام مقام العلة
خلقا عنها ويضاف الحكم اليه وان لم يكن له تاثير في الحقيقة لان الشرط لما يتعلق به الوجود من حيث انه يوجد عند
وجوده صار نسبيا بالعلة من به الوجود وعلل الشرح امارات في الحقيقة على الاحكام كالشرط في ان يخلو الشرط العلة

في حق اضافة الحكم اليه عند تعذر الاضافة اليها لتحقيق شبهة من الجائنين وذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط التلف في الحقيقة
 النقل من السقوط على اليد والمشى سبب محض لانه منفصل اليه وليس لهية بدليل انه لو نام في موضع فخر ماتحة او نام على سقف قطع ماحوله او
 كان في حوض فقطع النفس بحبل الوقوع بدون المشى فعمله ان سبب وليس لهية لكن الارض كانت ممسكة عن الوقوع بالثقل الثقيل
 الذي هو العلة وفي بعض النسخ كانت ممسكة وهي ما تمسك به فيكون حفر البئر ازالة للانع واجبا والشرط السقوط كدخول الدار في قوله
 انت طالق ان دخلت الدار وكذا شق الرق الذي فيه مانع شرط للسيلان لانه كان مانعا للانع الذي فيه من السيالان وكان الشق
 ازالة للانع وكذا قطع حبل القنديل المعلق ازالة للانع وقطعه اسقوط وكان كل واحد منهما شرطا وكان ينبغي ان يضاف الحكم الى
 العلة في هذه الصورة لكن العلة ليست بصاحبة لاضافة الحكم اليها لان النقل طبعي ثابت يخلق الله تعالى لا يبدى فيه ولا يصلح
 للاضافة فثمان العدوان اليه وليس باختيارى ايضا بطريق ان الطير في فتح باب القفص لنقطع به نسبة الحكم الى غيره والمشى مباح
 بلا شبهة يعني ان يضاف الى المشى الذي هو سبب الذي هو سبب بعد تعذر اضافة الى الشرط العلة لانه اقرب الى العلة من الشرط الا
 ان المشى مباح بلا شبهة فلم يصلح ان يجعل علة بواسطة النقل لان الواجب ضمان جنائية فلا يمكن ايجابه بدون الجنائية فتعذر الاضافة
 اليه الصاحي لو وجدت منه التعدي فيه بان تعد المور على البئر وقع فيها وبذلك نسيب التلف اليه دون المحافر فصار كانه تلف لنفسه
 وكذلك نقل القنديل وسيلان المانع امران طبيعيان ثابتان يخلق الله تعالى لا يصلح اضافة الضمان اليهما لما ذكرنا في مقام الشرط
 الموصوف بالتعدي وهو حفر البئر في الطريق وشق الرق وقطع الحبل في هذه الصور مقام العلة في اضافة الضمان اليها خلفا عن العلة
 عند تعذر الاضافة اليها شبهة بالعلة من حيث تعلق الوجود به وشبهة العلة من حيث انها غير موجبة لذاتها في ضمان النفس يعني
 فيما اذا تلف في البئر انسان والاموال يعني فيما اذا وقع فيها شيء اخر وهو في ايجاب الضمان فاما في حرمان البئر ووجوب
 الكفارة فلا لاشخاص متعلقان بالباثثة ولم يوجد ذكر في بعض الشروح ان قوله والمشى مباح احتراز عن المشى الموصوف
 بالتعدي كما اذا حفر بيرا في ارض نفسه فغط فيها انسان فان التلف يضاف الى المشى الذي هو سبب لا الى الحفر الذي
 هو شرط حتى لا يجب الضمان على المحافر لانه المشى ليس بمباح بل هو موصوف بالتعدي فيصنع علة في هذه الصورة بواسطة النقل
 فانه لا يصلح احترازه لانه اضافة الحكم الى المشى في هذه الصورة ليست باعتبار وجود صفة التعدي فيلزم باختياره والصفة
 التعدي عن الحفر وعدم صلاحية لاضافة الحكم اليه الا ترى ان صفة التعدي لو لم يثبت في المشى في هذه الصورة بان كان
 ما دون المور ولم يدخل في هذا الموضع كان الحكم مضافا اليه ايضا لا الى الحفر حتى كان دمه بيرا كما اذا كان المشى موصوفا
 بالتعدي وانما يصلح احترازه عن المشى الموصوف بالتعدي بغير اذنه اذا وجدت صفة التعدي في الحفر ايضا ومع ذلك يضاف
 الى المشى كما اذا حفر في ارض غيره بغير اذنه فمشى فيها انسان بغير اذن المالك ووقع في البئر ملك فنهنا كل واحد من
 والمشى موصوف بالتعدي ولو كان التلف مضافا الى المشى دون الحفر حتى كان دمه بيرا ولم يجب على المحافر ضمان يصلح قوله والمشى
 مباح احترازه عنه لكنه لو كان التلف مضافا الى الحفر وجب الضمان على المحافر لم يكن قوله والمشى مباح احترازه عن المشى الموصوف
 بالتعدي وانظرت برواية في هذه المسئلة الا ما ذكر في المبسوط واذا حفر الرجل في داره لا يملكها بغير اذن المالك فموصوف بالموثق
 فيها لانه متعدي بالحفر في ملك الغير كما هو متعدي بالاحتراق في الطريق فاطلاق هذه الرواية يدل على ان الضمان على المحافر سواء

كان المشي لقد ايا ولم يكن فعله لم يكن قوله والمشى مباح اخر من شيء بل كان زيادة تقرير وبينا للصلاحيه الشرط العلية وذكر في
التنذيب ولو خضر بيراني ملك الغير بغير اذن المالك او وضع حجر اتملك به شيء للمالك الذي يجب الضمان على المحذور ولو دخل به في ملك
انظر ان دخل بغير اذن المالك ففي وجوب الضمان على المحذور وجان احد ما يجب لتعديده بالحق في لا يجب لان الدافع متعديدا
بالدخول وان دخل باذن المالك فان اعلم المالك فلا ضمان على احد وان لم يعلم يجب الضمان على المحذور فعليه ان يحتمل ان يكون
توله والمشى مباح الاخر من الخلاف فان الضمان عند اباحة المشى بتقرير على المحذور لا اتفاق قوله فاما اذا كان العلة صالحه
للحكم اى لاضافه الحكم اليها او الاثبات الحكم لم يكن الشرط في حكم العلة لعدم الحاجة الى اثبات الخلافه وذلك لان العلة اصول
في اثبات الاحكام وادخاقتها اليها كدخاقتها في الايجاب والاثبات فلا يجوز مع وجود حقيقة العلة وصلاتها لاضافه الحكم
اليها ان يضاف الى ما له شبهة العلة وهذا اذا اجتمع عليه حكم مع شرط ملك العلة كما اذا وقع نفسه في البير لا يجب الضمان على
المحذور لصلاحيه العلة لاضافه التلف اليها فاما اذا اجتمع شرط علة مع علة اخرى فالحكم يضاف اليها كمن خرج النسيان فوقع
في بير خضر باخيره على قارعة الطريق ومات يكون البيرة عليها لان اخر شرط علة اخرى وانى النقل دون علة اخرج كذا في
بعض الشرح قوله ولهذا اى لما ذكرنا ان الحكم لا يضاف الى الشرط عند صلاح العلة فلما في شهود الشرط واليمين اذا جريا
بان شهود فريق لامرأة قبل الدخول بمحاطة الزوج طلاقا بدخول الدار وشهود البعد بتعليق المولى عتقه بشرط ثم شهود
اخرين بوجود الشرط ثم رجعوا جميعا بعد الحكم بوقوع الطلاق ولزوم نصف المهر او بالحرية ان الضمان اى ضمان اداء
الزوج الى المرأة وهو نصف المهر او ضمان العبد على شهود اليمين اى لتعليق خاصة لانهم شهود العلة فانهم اثبتوا تول
الزوج انت طالق وقولي المولى انت حر وكل واحد منهما صالح لاضافه الطلاق والعقود اليه فلم يحجز لاضافه الى الشرط فلم يضمن
شهود الشرط شيئا وسمى شهود التعليق وشهود العلة وان لم يكن المعلق بالشرط علة قبل وجود الشرط اما باعتبار ان المعلق
يعرض ان يصير علة فكان هذا التسمية الشئ بما يؤول او باعتبار ان الفريقين لما شهدوا وقضى القاضي بشئها وتم قد ثبت للعقود
اتصال بالعمل بوجود الشرط في زعمهم وصار علة حقيقة فيصير تسميتهم لشهود العلة وانما وجب الضمان فيها اذا شهد شاهدان
بان تزوج هذه المرأة بالف ودرهم وشهد افران انه دخل بها ثم رجعوا بعد الحكم على شاهدة الدخول وان كان شاهدة بشرط
والعلة في ايجاب المهر هو النكاح لان شاهدة الدخول ابراء شهود النكاح عن الضمان حيث ادخل في ملك الزوج عوض
ما عزم من المهر وهو استيفاء منافع البضع ومنها شهود الشرط لم يبرؤ شهود التعليق عن الضمان لانهم لم يدخلوا في ملك الزوج
عوض ملك النكاح الموجب للاستيفاء منافع البضع فبقى هذه الشهادة على شرط محض فلم يضيف الضمان اليهم قوله وذكر في
اى وكما سقط اعتبار الشرط عند صلاح العلة لاضافه الحكم اليها سقط حكم اسبب اذا اجتمع السبب والعلة لصلاحيه لاضافة
اليها كشهود التخيير والاختيار اذا اجتمعوا في الطلاق بان شهدت جماعة بان الزوج قال لامرأة قبل الدخول بياني للمجلس
الغلامي اختار اى نفسك شهد اخرون بانها اختارت نفسها في ذلك المجلس بعد قول الزوج والعقود بان شهد فريق
بان المولى قال لعبد في المجلس الغلامي انت حر ان شئت او قال له اختر عتقك وشهد اخرون بان العبد قال في ذلك
المجلس قد شئت او قال اخترت العتق ثم رجعوا جميعا بعد الحكم بالطلاق او بالعقود ان الضمان اسس ضمان نصف

المعنى المطلق وضمان عتق العبد في العتاق على شهود الاختيار خاصة لان الاختيار هو العلة فان لزوم المهر
وفوات مالية العبد يحصل ان بالاختيار لما بالتخيير والتخيير سبب لانه طريق جفقت اليه فكان الحكم مضافا الى العلة دون
السبب فلم يضمن شهود السبب شيئا كما لا تضمن شهود الشرط فان يرجع شهود التخيير وعدمه وجب الضمان عليهم لان العلة لم يصلح
الاضافه اليهم وهو الضمان العياني لم يرجع شهود الاختيار فيضاف الى شهود السبب كما يضاف الى الحافز في مسألة المحضر
كذا ذكر في بعض المشرور وبينني ان يكون على الاختلاف كما اذا رجع شهود الشرط وعدمه في مسألة شهود الشرط واليمين
وعلى هذا اى على ان الحكم لا يضاف الى الشرط عند ما رفته بالصلح علة قلنا اذا اختلف الولي اى ولي الملك في البير والحافز
تقال الحافز انه اسقطه نفسه كان القول قول الحافز استخفا باسمه الاصل وهو صلاحية العلة للحكم والقياس ان يكون القول
قول الولي وهو قول ابى يوسف الاول لان الضمان قد وجب على عاقلة الحافز فربما عوس الفاء النفس يريد اسقاطا
الضمان فلا يقبل قوله ولان الظاهر شاهد الولي اذا الانسان لا يلقى نفسه عداني البير في العادة مع انه منى عنه بقوله لقا
ولا تقربا بديكم الى التملك فعند المنازعة كان القول قول من شهد له الظاهر الا انما استخفنا في قبول قول الحافز لما ذكره
في الكتاب انه متمسك بالاصل وهو صلاحية العلة لاضافه الحكم اليها ويكفي خلاف الشرط التي هي امر ضروري وكان القول
بقوله ولان الظاهر حجة للدفع والولي يحتج الى الاستحقاق الذي على عاقلة الحافز فلا يكفيه التمسك بالظاهر بل يحتاج
الى اقامته البينة على انه وقع فيها بغية لعدمه مع ان الظاهر لغيره ظاهرا وهو ان البصير يرى البير امامه في ممشاه
يلتصق فيها الا بالقاء نفسه قصد ايقابل لظاهره وبقي الاحتمال في سبب وجوب الضمان فلا توجب بالشك بخلاف الجراح
اذا ادعى الموت بسبب اخر حيث لا يصدق لان الجراح صاحب علة اذا جرح علة موجبة للضمان فعند وجود العلة
لا يقبل في العارض السقط من غير حجة وكان القول قول الولي التمسك بالاصل قوله وعلى هذا اى على الاصل الذي
بنينا ان العلة اذا صلحت لاضافه الحكم اليها لا يضاف الى الشرط والسبب قلنا اذا حل رجل قيد عبد الانسان حتى البق
لم يضمن الحال قيمة العبد لما لکه باتفاق بين اصحابنا وهو قول الشافعي ايضا على ما دل عليه عبارة الاسلر وهذا اذا كان العبد
ماتلا وان كان مجنونا فاحال فاس من عند محمد رحمه الله كما في فتح باب القفص لانه علة شرط في الحقيقة فانه ازالة المانع من
الاباق كالحفر ازالة المانع من السقوط فكان شرطا وقد اعترض عليه فعل الابق الذي هو علة التلف وهو فعل فاعل
نحو اصلاح لاضافه الحكم اليه فممنع الاضافه الى الشرط وله اى لهذا الشرط حكم السبب لانه سابق على الابق الذي هو
علة التلف وهذا هو القسم الثالث من الاقسام المذكورة فالسبب اى السبب الحقيقي مما تقدم على العلة لان ما يتوقف
الى الشيء وسيلة اليه لا بد من ان يكون سابقا عليه والشرط مما يتاخر اى الشرط الحقيقي المتأخر وجوده عن وجود صورة العلة
وكان يتقدم على العقد كما في تعليق الطلاق والعتاق فان قوله انت طالق او انت حر هو الذي يتقدم عليه عند وجوب
الشرط ووجوده كقلا سابق على وجود الشرط ولا يقال الشرط كما يكون متاخر عن وجود صورة العلة قد يكون متقدما
عليها لا سيما وفي النكاح فانه متقدم على العلة وهي الايجاب والقبول صورة بمعنى لانا نقول نحن لانكر تقدم الشرط على
صورة العلة ولكننا نقول اذا تقدم لم يمتنع شرط بل كان شطرا شامجا بالسبب من حيث ان تقدم وجوده لا يخلو عن

معنى الاتصاف الى الحكم بواسطة وجود العلة كالسبب الحقيقي الاتصاف ان العلة لو وجدت بعد وجوده لا يتوقف انعقادها على شيء وكان
وجوده سابقا وسيلة الى حصول الحكم بواسطة العلة فنثبت ان فيه معنى السبب بخلاف ما اذا تأخر وجوده عن صورة العلة فالانعقاد
العلة بعد وجوده صورته متوقف عليه فلهذا لم يتحقق شرطاً ولو يؤيده ما ذكر في بعض نسخ اصول الفقه لا صحابنا ان الشرط اذا صار علة
علة لما يكون في معنى العلة ثم ان كان سابقا كان في معنى السبب والكان مقارنا او متاخرا كان شرطاً مخصصاً هو اولى على القيد
ان شابه السبب لما قلنا لكيفية شابه السبب انما لخص لا السبب الذي فيه معنى العلة لان السبب الذي فيه معنى العلة ما كانت العلة مضافاً اليه
وحادثاً به كقوله الدابة وسوتها وجهنا ما هو العلة وهو الباقي غير حادث به بالشرط وهو على القيد بل هو حادث باختصاصه في القطع به
نسبة عن الشرط من كل وجه وكان بمنزلة السبب المحض فكان الكلف مضافاً الى ما اعترض من العلة دون ما يستحق من شرط
ولا يلزم عليه ما اذا امر عبد الغير بالباقي فابق حيث يعين الامر وان اعترض فعل فاعل فمختاراً على الامر لان الامر بالباقي
استعمال العبد فاذا انقضى به الاياق يصير فاصاله باستعماله كما اذا استخدمه فخدمه يصير العبد اذا عمل وتوقف استعماله بمنزلة الالة التي
لا اختيار لها فيضاً الكلف الى استعمال فاعل القيد فإزالة المانع فلا يضاف اليه عند اعترض فعل فمختاراً عليه قوله ذا اسي على القيد
من هذا الرجل كارسال الدابة ممن ارسلها في الطريق فجالت بينة وليسرة عن سنن الطريق ثم سارت او توقفت ثم سارت
في ذلك الطريق فاصابت شيئاً لم يعينه المرسل لانه حكم ارساله قد انقطع بالبحر ان والوقوف ثم انها انشأت سبيلاً فاختارها وكان
كالعقبة الا ان لا يكون لها طريق غيره الذي اخذت فيه فحينئذ يكون فاصاله لانه انما ليسر في الطريق الذي يمكنها ان تسير فيه
وقد سارت في ذلك الطريق فكان هو سابقاً لما كذا في المبسوط واقتصر بقوله فجالت بينة وليسرة عما اذا ارسل دابة في الطريق
فسارت فاصابت في وجهها شيئاً ضمن المرسل كما اذا جازى بها لانه سابق لما اذا امت تسير على سنن ارساله الا ان اسي لكن المرسل
وكان قابلاً ليقول كيف يكون على القيد وهو بشرط كارسال الدابة وهو سبب نقال المرسل متب سبب الاصل لان ارسال
ليس بانالة المانع وقد اعترض عليه فعل من مختاراً وهو غير منسوب الى السبب حيث لم يذهب سنن ارساله وهذا الذي على القيد
صاحب شرط لان اصل ازالة المانع عن الباقي جعل سبباً باعتبار تقدم الشرط على العلة وقد اعترض عليه فعل فمختاراً غير منسوب اليه
وكان في القطع الحكم عنهما واذنفة الى اعترض من الفعل سواء قوله قال ابو حنيفة والي يوسف يعني على هذا الاصل الذي
معدناه قال لا يمين فتح باب نفس طار الطير يعني في قول الفتح اذا اختلف فيه فانه اذا طار بعد ساعة لا يمين الفتح باخلاف
وفي ذكر القاد شأبه اليه انه اسي الفتح لا يمين لان هذا اسي فتح باب النفس شرط لانه ازالة المانع من الطير ان جرى مجرى السبب
لما قلنا ان الشرط اذا تقدم كان له حكم السبب وقد اعترض على هذا الشرط فعل فمختاراً غير منسوب اليه لان الطير ان الذي به
نفس الطير لم يحصل بالفتح بل باختياره الطير ان واخرج فيبقى الاول وهو فتح الباب سبباً مخصصاً اسي شرطاً في معنى السبب انما لخص
لم يحصل الكلف مضافاً اليه بخلاف السقوط في البيرة لانه لا اختيار له في السقوط الى الفتح بل قصر على الخروج كما قصر على الباقي في
مسألة على القيد بخلاف السقوط في البيرة حيث يضاف الكلف فيه الى الشرط ولم يقتصر على العلة لان ما اعترض على الشرط
من السقوط هناك حصل لاعن اختيار حيث لم يكن حالاً ليعين ذلك المكان فلم يصلح السقوط لقطع الحكم عن الشرط واذنفة اليه معنى
اذا سقطت نفس في البيرة ووجهه ولم يعين المحل لان ما اعترض على الشرط وهو القاد في البيرة ماله لاختصاصه الحكم بالاختصاص

من تخار على وجه التقدير فاقطع نسبة الحكم من الشرط وافتقر على العلة وبخلاف سوق الدابة الذي هو سبب لان السوق معنى محل
على الذئاب كذا فاستند الى المكرة والفتح رفع لا رفع وليس محل على الخروج وكذا اذا ارسل كلبا على صيد فقتله يجعل كانه قتل نفسه
لان الارسال سبب على الذئاب بعد التعليم كالسوق قبل في كذا فافتح الباب فلا الايرى انه لو فتح باب الكلب حتى يخرج
فصاد ولم يجعل ولم يملك ذلك بخلاف الارسال كذا في الاسرار وقال محمد والشافعي جميعا القتل اذا كان الطير في نور الفتح فقتل
انفتح لان فعل الطير يدبر شرعا فلم يصح الاضافة الحكم اليه وكان الى الشرط ولان الطير لا يصير عن الطير ان عادة والمعاد
اذا تاكدت صا طبيقة لا يمكن الاخترازا عنها فاذا خرج على الفور واستعمل عادة كان الخروج على العادة بمنزلة سبلان الدرس
عند شق الذوق فيكون الفتح سبب بحسب ضمان كالشوق ولم يطل الاضافة اليه باختيار الطير في الطير ان لانه اختيار فاسد
كما اذا صاح بالمدابة فذهبت صا صا سنا وان ذهبت فمخارة لانه اختيار فاسد اذا الصبح سابق فاشبه القود جبر الكا ولو
القي حية على انسان فلهت وبالبضمان وان كانت في السع فمخارة لان السع لها عادة متاكدة فالتحقق بالطبيعة ونقط
اختيارا فاذا لم يخرج في نور الفتح لا يضمن الفتح لانه اذا لم يخرج في نور الفتح علم اختيارا استخارته ما وبتا فكان الخروج
بعد ذلك بحكم الاختيار فاشبه حل القيد والسجوان فعل البعثة لا يعتبر لاسباب حكم فاما القطعة فيعتبر كالكلب يميل عن
سنة الارسال وكالمدابة تحول بعد الارسال فكذا اذا لان الاصل ان يضاف الحكم الى العلة لا الى الشرط والسبب
فلا يجوز ترك هذا الاصل من غير ضرورة وليس هذا كالسوق لان السوق محل على الذئاب كذا كما بينا فتمتقل الفعل الى المكرة
ولا كالتأحية لانه مباشرة الاتلاف اذا لا القاد عليه تصرف فيه بخلاف مسئلتنا وطمير مسئلتنا فخرج الجية لو فتح جيرا فخرجت وسعت
لا ضمان عليه الجية اما القسم الرابع من الاقسام المذكورة وهو الشرط اسما لاحكام وكل حكم تعلق بشرطين كان اولا وجوب
شرطا اسما لا فقارا الحكم اليه في نفس الامر لاحكام لان وجود حكم يتأخر الى وجود الشرط الاخر فلم يكن الاول شرطا الا اسما
واما القسم الخامس وهو الشرط الذي هو بمعنى العلامة فنشئ الاحصان في باب الزنا كما يحكي بيانه قوله واما العلامة هي الامارة
في اللغة كالميل للطريق والمارة للسبي وفي الشرع هي ما يعرف بوجود الحكم من غير ان يتعلق به وجوده ولا وجوبه فيكون العلامة
ولها على طريق الحكم عند وجودها فمثل التكليات في الصلوة اعلام على الانتقال من ركن الى ركن والا فان حكم صلوة
والقلبية شعلا راجح ومثل رمضان في قول الرجل لامرأته انت طالق قبل رمضان بشهر فانه معرف للزمان الذي
يقع فيه المطلاق وقد تسمى العلامة شرطا ليعني بطريق المجاز وذلك مثل الاحصان في باب الزنا قبل احصان الزنا حادثة
عن اجتماع سبعة اشياء العقل والبلوغ والحرية والتكاح الصحيح والدخول بالتكاح وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر
في صفة الاحصان والاسلام وقال شمس الأئمة رحمه الله شرطا لاحصان على الخصوص شيان الاسلام والدخول بالتكاح
الصحيح بامرأة هي مثله فاما العقل والبلوغ فهما شرطا الالبية للعقوبة لا شرطا لاحصان على الخصوص والحرية شرط لميل
العقوبة وانما قلنا لاحصان علامة هي معرفة وليس بشرط لان الزنا اذا تحقق لم يتوقف انعقاده على عدمه بل هو على الصل
سيحدث بعده فان الاحصان كوجوده الزنا لا يثبت بوجوده بل هو معلوم انه ليس بعلة ولا سبب ايضا لانه ليس بطريق
بعض اليه فنعرف ان الزنا غير مضاف اليه وجوبا بل لا وجوبه واعند وجوده ولكنه عبارة عن حال في الزنا في يصير الزنا في

ملك اكمالته موجبا للرحم وكان مرفعا ان الزنا من وجوب الرحم فكان علامة لا بشرط هذا هو طلبة القاضي الامام ابي زيد
في التقويم واختارنا بعض المتأخرين فانما اصحابنا المتقدمون وعامة المتأخرين ومن سواهم من الفقهاء فقد سمو الاحصان شرطا
لوجوب الرحم لعلامة مشعرين بان شرط الشيء ما يتوقف عليه وجوده والاحصان بهذه المثابة لان وجوب الرحم بالزنا متوقف
على وجود الاحصان فلو انه سابقا على الزني غير متأخر عنه لكان لشرطه كالتجارة وشتر العورة والنية فانما سابقا على العلوة
بحيث لا يتصور تأخرها عن صورة الصلوة وتوقف العقد والصلوة عليها وكذا الاشهاد في النكاح سابق على بحيث لا يتصور تأخير
عنه وتوقف العقد عليه بعد وجود صورته ثم انما شرط حقيقة بخلاف لتوقف صحة الصلوة والنكاح عليها وليست
بعلامات وكذا الاحصان للرحم وقولهم لم يتعلق به وجوبه لمسلم عندتم بل ثبوت الرحم متعلق به اذ الزنا لا يوجب الرحم بدون الاحصان
بما لا يسرقه لا يوجب القطع بدون النكاح وهو شرط بلا شبهة فكذلك الاحصان وقولهم لا بد للشرط من ان يكون متأخرا عن
صورة العلة ليتوقف العقد والعلة عليه غير مسلم بل الشرط قد يكون مقدما على صورة العلة كما بنا وقد يكون متأخرا عنها كما
في تعليق الطلاق والعاق بناء على ان العقد بعض العلل لا يقبل الانفصال عن وجود صورته كما كان النكاح والبيع وبعضها يقبل
ذلك كالطلاق المعلق والعاق المعلق وسائر ما يقبل التعليق بالشرط فالشرط في هذا القسم متأخر عن صورة العلة وفي القسم الاول
لا يتأخر لان الشرط لا بد من ان يكون سابقا على الشرط والمشرط هو العقد لما لم ينفصل عن الصورة لا يتصور تأخر الشرط
منها ضرورة قوله ولهذا اى ولان الاحصان علامة وليس بشرط حقيقى لم يضمن شهود الاحصان اذ ارجوا بحال حتى سوا يرجوا
مع شهود الزنا ورجوا وحدهم قبل القضاء او بعده لان العلامة ليست بصاحبة لخلافها عن العلة اصلا لما ذكرنا انه لا يتعلق
بها وجوب ولا وجود فلا يجوز اضافة الحكم اليها لوجوب خلاف ما اذا اجمع شهود الشرط واليمين ثم رجع شهود الشرط وحدهم فانهم يضمنون
عند بعض الشافعية لان الشرط صالح بخلافه عند اضافة الحكم اليها لتعلق الوجود به وعند زفر رحمه الله ان رجع شهود الاحصان
وحدهم ضمنوا دية الشهود وعليه وان رجع شهود الزنا والاحصان جميعا ليشركون في الضمان لان الاحصان شرط للرحم
ومن اصله لان الشرط والعلة سواء في اضافة الضمان اليها لان الحكم يقف على الشرط كما يقف على العلة لا يتصور تأخر
الا عند وجودها فيضاف الحكم الى كل واحد منهما والجواب ما قلنا ان الاحصان ليس بشرط فلا يجوز اضافة الحكم اليه لوجبه
ولكن سلنا انه شرط على اختياره المتقدمون فلا يجوز اضافة الحكم اليه ايضا لان شهود الشرط لا يضمنون بالرجوع عند عدم
العلة الا اضافة اليها ومنها شهود الزنا وشهود العلة وسبب صلاحية الاضافة الحكم اليها فيضاف التلخيص اليهم فان
رجعوا وجب الضمان عليهم فان ثبتوا القطع الحكم بشبهاتهم عن الشرط ولا يضمن عليهم ما اذا رجع شهود الشرط وحدهم في سبب
شهود الشرط واليمين لانه لا راية فيه عن السلف واختاره عامة المحققين مثل شمس الامة رحمه الله وابي اليسر والامام ابو عمرو
وعبيد الله فيهم لا يضمنون شيئا على ان هذا الشرط وهو الاحصان تحيل اضافة الحد اليه لان الحد عقوبة متناهية والاحصان
خصال حميدة يستعمل اضافة العقوبة في الشرع الى الخصال الحميدة وصار مضافا الى الزنا من كل وجه
فحصل في العقل ولما فرغ شيخ رحمه الله من بيان نفي الاربع التي هي خطايات الشارع وما يتعلق بها شرعا في بيان العقل
لان الخطاب لا يثبت في حق من لا عقل له فكان بيان العقل واحكامه من اللوازم قوله اختلف الناس اى اهل القبلة في

ان كذا افعال العقل ممتدة لما استحسنه مثل صفة افعال بالارادية وسعته لنفسه بالعبودية وشكره للنعم والافاء والحرقة والفرق في محو
 لا يستقيم مثل الجمل بالعدل في جلاله والكفران بعباده البعث والسفاهة والظلم على القليل والنبات فوق العقل الشرعية لان عقل الشرع
 ليست بموجبة لذاتها بل هي امارات في الحقيقة وتجري فيها المنع والتبديل والعقل بذاته موجب محرم لهذه الاشياء من غير ان تجري فيها
 التبديل فكان في الايجاب والتحكم فوق العقل الشرعية والمراد من الايجاب والتحريم ان الشرع لو لم يكن واردا في هذه الاشياء لكان
 في المحرمة حكم العقل بوجوبها وحرمتها ولم يتوقف ثبوتها على السمع ولا يعني بالوجوب والتحرمة ان المعنى المتوابع لبقوله والعقاب بتركها لانها لا تكون
 الا بالسمع بل المراد منها ان ثبت في العقل نوع ترجيح لا يتيان بما حسنه ونوع ترجيح لا مستلزم مما تحجب بحيث لا يحكم العقل لان العقل
 والترك فيما سوا بل العقل ضرورة ان الايتان بما حسنه لوجب نوع مدته والامتناع عنه لوجب نوع لانه والامتناع
 مما تحجب لوجب نوع مدته والايان بل لوجب نوع لانه اليه اشير في الكفاية قوله فلم يجوز ان ثبت كذا يعني لان كان العقل فوق العقل الشرعية
 عندكم لم يجوز ولان ثبت دليل الشرع باليدرك العقل واليقين فانكروا ثبوت رؤية الله تعالى في الآخرة بالنصوص الدالة عليها فامتنع
 بان رويته موجود بلا حجة وكيف مع انه لا يدلل رويته من جهة معينة ومساواة مقدرة لاني غاية البعد ولا في غاية القرب مما لا يتبدى اليه
 العقل فلا يجوز ان يرد ثبوتها بالنص وانكروا ان يكون القبايح من الكفر والمعاصي وادخلت تحت ارادة الله تعالى شيئا لان احدا منهما
 المبالغة في شيئا مما يقبح العقول فلا يجوز ان يرد الشرع بذلك وانكروا ان يكون المتشابه مما اخطا له اخمين فيه لانه لو كان كذلك
 لكان انزال المتشابه امر باقتضا ولا يدرك العقل وانه لا يجوز جعلوا الخطاب متوجها بنفس العقل لان العقل اصل موجب بنفسه عندكم
 فوق الدليل الشرعي فاذا صار الانسان كليل كمثل عقله الاستدلال بالشاهد على الغائب فقد تحققت العلة الموجبة في حقه فيتوجه عليه التكليف
 بالايان ثم فسره ذلك بقوله وقالوا لا عذر لمن عقل منية اكان اوكبر في الوقف اى الوقف عن اللبائس وترك الايمان بالله تعالى
 وكان العاقل مكلفا بالايمان وكان من لم يتخذ الدعوة اصلا ولما اهل شامع جبل ولم يعقد ايمانا ولا كفرا ومات على ذلك
 من اهل النار لوجوبه بالايمان في حقه وهو العقل وقالت الاشعرية لاجبة العقل اصل المعنى لا يدخل في معرفة معن الاشياء وتجهادها
 السمع ولا اثر له في ايجاب الاشياء وتوحيها بحال بل الموجب هو السمع فلا يعرف من الايمان والصدق والعدل وقبح اضدادها بالعقل بل
 السمع فالطوائف الايمان الصبي لعدم ورود الشرع في حقه وعدم اعتبار عقده فكان ايمانه كايان الصبي غير عاقل فلا يعتبر وقالوا من اعتقد الشرك
 ولم يتبذله لحرمة فهو معذور حتى يازن ان يكون من اهل الجنة وتسلوا في ذلك بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا في العذاب
 قبل البعث ولما انتفى العذاب عنهم اتفوا على الكفر وبقوا على الفطوة بقوله تعالى لتلايكون للناس على الهدى بعد الرسل
 اجزا ان حجة كانت قائمة لهم قبل الرسل على تركهم الايمان فلو كان العقل قبل السمع موجبا لكانت حجة الله تعالى قبل بعثته الرسل قائمة
 في حقهم وبان الله تعالى اخبر في غير موضع ان عقبة النار ليقولون للكافرين الم يدركم رسل منكم فيقولون بل في قدرتهم هم فالتزم
 استجوابهم النار بالرسل لا بالعقول وحدها وبان الله تعالى جعل الهوى غاليا في النفوس شافعا للعقول لاجل النواز والمخطوط
 فيجوز الانسان على ما عليه اصل البنية في فك عقل من اسره الهوى وتنبه قلبه عن نوم الغفلة بلا شرع حرجا اكثر من جرح الصبي العاقل
 بسبب نقصان عقله لا اذراك ما يدركه البالغ ثم ذلك العذر اسقط عن الصبي وجوب الاستدلال بالعقل وسقط عنه الخطاب فلان
 يستقط الاستدلال بحج العقل قبل ما يجوز للموجي كان ادلى وتسلوا من جعل العقل حجة موجبة بدون السمع لبعثه ابراهيم عليه السلام

فانه قال لا بية اني اريك وقوك في ضلال مبين وكان هذا القول قبل الوحي فانه قال اريك ولم يقل ادعي الى ولو لم يكن العقل في نفسه
وكا نواخذو دين لما كانوا في ضلال مبين وكذلك استدلاله بالخوم فصرفه من غير وحي الله تعالى جعل ذلك الاستدلال منه حجة
على قومه لقوله عز ذكره وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه وبان الله عاتب الكفار في غير موضع بان اولم يسروا في الارض فيظنوا
كيف كان باقصة الذين من قبلهم واخبر ان قلوبهم على تبرك التامل ولو كانوا سجدوا لما سجدوا لم يطقوا الترك وبان الهجرة لبعث
الرحمة لا يعرف الا بالبرهان على وحياته المحدث في العالم اول على المحدث من علامات معجزة على انها من الله تعالى فلا يكون العقل
كفاية معرفة الهجرة والرسالة كان به كفاية معرفة الله تعالى بالطريق الاول ولما كان بالعقل كفاية كان بنفسه حجة بدون
الشرع ولزم العقل به كما يجب بالشرح وسائر الحجج اذا قامت كذا في المقويم والاسرار قوله والقول الصحيح في الباب اى باب العقل
ان العقل غير موجب بنفسه لما قال الفرق الاول وغير مبدرا لهذا كما قال الفرق الثاني فان من اكرم معرفة الله تعالى
بدلالات العقل وجد ما فقد قصر ومن الرزم الاستدلال بلا وحي ولم يعيده لعلته الوحي مع انه ثابت في اصل الخلقة فقد غلا
بل العقل معتبر لاثبات الالهية اى الية الخطاب اذا الخطاب لا يفهم بدون العقل وخطاب من لم يفهم شيئا كان العقل معتبرا لاثبات
الالهية وهو من اهل النعم لانه ان يمتداز به من سائر الحيوانات وهو الالهة المعرفة الصانع التي اى اعظم النعم واعلانا ولمعرفة مصانع المنة
والدنيا وهو اى العقل لونه في بدن المادى وقيل محله منه الراس وقيل القلب ففى به اى بذلك النور لطريق يتبدل به من حيث
ينتهى اليه ودرك المحوس انما سماه نور لان معنى النور هو الظهور للمادى فان النور هو الظاهر والظهور العقل بهذه المثابة البهية
التي هى عبارة عن عين الباطن كالشمس والبرق لعين الظاهر بل هو اى بتسمية النور من الانوار بحسبته لانه لا يظهر بها الا الظاهر
الاشياء فيدرك العين بها تلك الظواهر لا غير فاما العقل فيستبين به لواطن الاشياء ومعانيها ويدرك به حقائقها واسرارها وكان
باسم النور وتوله يتبدل اسناد الى الطرف وهو الكبار والمجود والجملة صفة للطرقتين والضمير في برارج الى الطريق ورسنه اليه الى حيث
رسنه فيدركه الى المطلوب ورسنه تباه الى القلب ليعنى ابتداء عمل القلب بنور العقل من حيث شئته اليه ودرك المحوس
ومن ثم قيل بداية العقولات نهاية المحسوسات وذلك لان الانسان اذا بصير شيئا تضح لقلبه بطريق الاستدلال بنور العقل
فاذا نظر الى بقاويه رفع وانتهى اليه بعينه يدرك بنور عقله ان له بانها لا مسمى له ذا حيوته وقدرته وعلم اسلمه سائر اوصافه
التي لا بد للبنا منه واذا نظر الى السماء ورأى احكامها ورفعتها واستنارة كواكبها وعظمها يتأمله سائر ما فيها من العجائب
استدل بنور عقله انه لا بد لها من صانع قديم قدير حكيم قادر عظيم حتى عليهم فهو معنى قوله فينتبدي اى يظهر المطلوب للقلب فيدرك القلب
المطلوب اذا تامل ان وفقه الله تعالى لذلك وهذا انما يتحقق في محسوسات فاما فيما لا محسوس اصلا فاما ما يتبدل بطريق العلم به من حيث
يوجد كاعلم مثلاً فانه ليس محسوس لما خرج فيه الى معرفة انه معنى راجع الى ذات العالم اهر راجع الى غير ذاته يعرف ذلك بالعقل
من غير انقطاع اثر المحوس وقيل هو قوة ضرورية لوجودها مع درك الاشياء وتوجبه فكيف الشرع وهو ما يعرف لكل انسان
من نفسه وفي الاشياء هو جوهر يدرك بها الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة وقيل هو جوهر طهرى باق القدر وروح
برواح الانس ما ودى في قوالب بشرية واضداد النسائية كما انما استنار به من ارجح اليقين واذا اظلم حفره راجع الدين
هو اى العقل كالشمس في الملكوت الظاهرة اذا برز تحت اى طلعت كانت العين مدركة للاشياء بغيرها فاما في نورها

من غير ان توجب الشمس وية ملك الاشياء او تكون هي مدركة اياها او تكون الحس مستقيمة في الادراك عندا قلنا القلب رك ما هو ما رب
عن الحواس بنور العقل من غير ان يكون العقل موجبا لذلك او يكون مدركا من قبل القلب يدرك بعد اشراق نور العقل بتوفيق الله تعالى
والملكوت الملك والقدرة اذ امة لها لغة كالرحموت والرحموت والرحموت وشعاع الشمس ما يرى من جنونها عند طلوعها كالقضب ان والشهاب
يا لكسر شعلة نار ساطعة قوله وما بالعقل كفاية بحال يعني ان العقل والكان الله المعرفة لا يقع الكفاية به في وجوب الاستدلال بمحصل
المعرفة سواء انضم اليه دليل السمع ام لا اما ان لم ينضم لما بينا انه فلا يصلح الايجاب بشئ من نفسه واما اذا انضم اليه دليل السمع فلان لا يكفى
حقيقة ايضا الى دليل السمع لا الى العقل واذا وجد العقل لا يحصل المعرفة بمقتضى الضمان دليل السمع ولعبه بالتوفيق المتدلى في فهم
من عاقل قبل وروده اشرف ولعبه بتفصيل العقل في مضائق الحقائق مستخرج لفكره وتوجيه بحضرة الدقائق لما حرم الغاية وتكون
لم يتبدل الى سواء الطريق ولم يعرف سبيل الرشاد لبقوله فملك في حباوته وحبه ولعبه باحصلت المعرفة بتوفيق التدواكر امة لا يتقوا الا بمحصل
والقائه وتقريره له على الدين القويم وتنبيه اياه على الصراط المستقيم فلم يكن مسلم عرف سبيل الرشاد وسلك طريق السداد ونجم لما ذكره
اخذ لان ضل عن الطريق بالارتداد ووروده من الصلاح الى الفساد وقابل الحق بالعباد ولعبه بالانقياد وقصار من اخوان اشيائهم
بعد ما كان من ابناء الدين واهل الصدق واليقين لغزو بالدين من البيع والطينان ودرج الشقاء واخذ لان بعد نيل سعادة الهدى
والايمان انه الكرم المنان فثبت انه لا كفاية بالعقل بحال ولا معونة من عند الكرم المتعالي قوله ولما ادى ولانه لا كفاية بحمد
العقل لو جوب الاستدلال قلنا في الصبي العاقل انه غير مكلف بالايمان وان صرح منه الاداء على خلاف ما قاله الفرق الاول
لان الوجوب بالخطاب والخطاب ساقط عن الصبي بالنظر حتى اذا انحلت المرافقة وهي التي قربت الى البلوغ ولم تصف الايمان
يعني لعبه استوصفت ولم تقدر على الوصف لولبت كذلك اى غير واصفة ولا قدرة على الوصف لكانت من زوجه الانها قد صار
مكلف بالايمان بالبلوغ فثبت بما ذكرنا ان الصبي غير مكلف بالايمان اذ لو كان مكلفا به لكانت في مسئلة الاولى لعدم الوصف كما لعبه
البلوغ قوله وكذلك اى مثل ما قلنا في الصبي قلنا في البالغ الذي لم تبلغ الدعوة انه غير مكلف بالايمان بحمد العقل لما بينا ان العقل
غير موجب بنفسه حتى اذا لم يصيف ايمانا ولا كفرا ولم يثق على شئ كان معذورا اذ لم يكن اهمل لذلك العواقب بان بلغ على شأه
جبل ومات عن ساعته فاما اذا احاط الله بالتجربة واسهل لذلك الواقع لم يكن معذورا لان الامهال اذراك مدة القابل بمنزلة
دعوة الرسل في حق تنبيه الفسح من التورم الغفلة فلا يعذر بعد الا يرى انه لا يرى بناء الا وقد عرف له ما تناو والصورة الا وقد
عرف له صور فكيف بعد وية صور احسنه ولعبه اذراك مدة القابل في حبه نجا لفتها ومصورا بل يلزمه من النظر والاستدلال
ما يتم به المعرفة وذكر في بعض الشروح ان معنى التجربة اذا راى غير مرة ان البناء لا يقوم بنفسه بل يقوم بغيره وادرك زمانا
يدرك فيه عواقب الامور ثم هو لم يتامل في خلق نفسه من تغير احواله واحوال سائر المخلوقات مع ظهور الايات ووضوح الدلائل
طوبى الا لشك فيه عاقلا ولا يتراب فيه احد على ما قال الله تعالى سترهم اياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق كان
مقتضى الايمان تارك اياه مع وضوح دلائله فلم يكن معذورا قوله على نحو ما قال ابو حنيفة رحمه الله ليعنى اقامة الامهال و
ما ذكر زمان القابل مقام بلوغ الدعوة منها على مثل ما قال ابو حنيفة رحمه الله في السفينة اذا بلغ خمسا وعشرين سنة يدفع ماله اليه
وان لم يؤنس من رشده ان دفع المال اليه حتى ياتى بالشرط معدوم قبل وجوده لانه لما استوفى هذه المدة

لا بد من الاستيفار بشرا بالتجربة والامتحان في الغالب لانها مدة يتوهم صيرورتها جوا فينا والبلوغ تحقيق في الغلام بعد ثنتي عشرة سنة يمكن
 ان يكون له ابن ستة اشهر ثم ان ولده يبلغ الثنتي عشرة سنة ويولد له ابن ستة اشهر فمسير الاول جدا بعد تمام خمس وعشرين سنة ومن صار
 فرعه اصلا فقد تناها هو في الامانة فلا بد من ان يستفيد رشدا بنسبة حاله فيقام به المدة مقام الرشيد والشرط عند ذكره وقد جدا ما
 تحقيقا وتقديرا باستيفاء مدة التجربة فيجب في المال اليه وكذلك هنا بعد مضي مدة القابل لا بد من ان يستفيد العاقل بعيرة ومعرفة
 بصيانية العقل في الانات بالظاهرة ونحوها بالبره فاذا لم يحصل له المعرفة بعد هذه المدة كان ذلك لا استحقاق بالوجه كما يكون بعد دعوة الرسل
 فلا يكون معذورا قوله وليس على المحمدي هذا الباب ولعل قاطع ابي ليس على هذا الاموال وتقدير زمان الامتحان والتجربة في
 هذا النوع وهو العاقل الذي لم يتقبل الدعوة او في هذا الباب الذي كان لصده وهو باب التجربة والامتحان دليل قاطع لعدم عليه
 وحكمه ان كان وكانه دلائل ان متقدرا بتدنية ايام اعتبارا بالمتدنية اذا استكمل لسن ثلثة ايام فقال انه ليس يقدر بل هو مختلف
 باختلاف الاشياء فان العقل متفاوت في اصل الخلقة فرب حامل تتدني في زمان قليل الى ما لا يتدني اليه غيره في زمان كثير
 فيفوض تقديره الى الله عز وجل اذ هو العالم بمقدار ذلك الزمان في حق كل شخص على حقيقة فيفوض عنه قبل اذراكه وليا فيه بعد
 ويؤيده ما ذكرني المتقدم في هذا الموضوع ثم قد ردت العذر الى الله تعالى بالعرف بالعقل فخط هذا الوجه يكون قوله ليس كذلك من
 ائمة الكلام الاول متصلا بقوله لم يكن معذورا ويكون قوله فمن جعل العقل كذا ابتداء كلام بعد ذكر هذه الاقوال ويجوز ان يكون
 معناه وليس على المحمدي ليرتفع به على المقصود ومن كون العقل موجبا بنفسه وغير موجب اصلا او كونه حجة عند استيفاء مدة القابل
 دليل قاطع من نص محكم او دليل على ضروري نحو ذلك فعلى هذا الوجه يكون هذا ابتداء كلام وقوله من جعل العقل من ثمة
 فمن جعل العقل حجة موجبة بنفسه بحيث يفتق الشرح اى ورود الشريعة بخلافه او يفتق الشرح الكلام بخلافه او يفتق وجود الشريعة
 بخلافه فليس حجة دليل ليعتمد عليه اى ليس دليل قطعي من شرعي او عقل ليعتمد عليه اذ لم يرد في الشرح دليل قطعي على ان العقل موجب
 بنفسه ولم يوجد عليه دليل عقل بل اعتد امور اظاهرة لتبطلها لولا يلزم من تسليمها كون العقل موجبا بنفسه فانه قال عرف من بعض
 الاشياء كالاسمان وتكون المنع بالعقل وقع لبعضها مثل الكفر والبعض به وعلم ان الشرح لم يرد تبسيدا ببقية العقل فلا يقع حسنة
 حتى لم يحج ودنس الاسمان والاورود شرعية الكفر فعلم ان العقل موجب بذاته بدون اشرع وان اشرع تابع له فيما عرف حسنة
 وقبحه ونحن نسلم معرفة الحسن والقبح بالعقل والافتقار لشرح احسنه وشرع ما قبله ولكن ذلك لا يدل على ان العقل موجب بنفسه لانه
 ما جزمه بنفسه بل الموجب هو الله تعالى في الحقيقة ولكن بالعقل يعرف ذلك لانه تعالى جعله دليلا وطريقا الى العلم والدليل بنفسه لا يكون
 موجبا ومن الغنى العقل من كل وجه وهم الاشعرية ولا دليل له اى ليس له دليل قاطع ايضا ومنه يندب المشافعي رحمه الله بدليل ان
 قال في قوم لم يبلغهم الدعوة لوقتهم المسلمون قبل الدعوة فمنهم من جعل كفرهم عفو حيث جعلهم كالمسلمين في الايمان وما جازنا
 قالوا الا يضمنون لان قتلهم وان كان حراما قبل الدعوة ليس بسبب الايمان لاننا لا نجعل كفرهم عفوا سجالات ولم نجعل عقوبتهم عفوا
 والكفر عندنا بعد استيفاء مدة القابل فكان قتلهم قبل الدعوة مثل قتل نساء اهل الحرب بعد الدعوة فلا يوجب الايمان وقوله لا يوجب
 متصل بقوله فلا دليل له ايضا بقوله وليس معه دليل يعني انما قلنا انه لا دليل للفرقة لان القائل يكون معنى لا يوجب الايمان
 الشرح ان العقل غير معتبر بالادب فلو انما يلغى بطريق الاجتهاد والعقول لانه لما لم يرد ايضا لا بد من الرجوع الى القول

وابن مسعود والى ابن كعب وكس والصدوق وسأئل ومجاهد والى العالية وعطاء بن السامع وغيرهم رضوان الله عليهم اجمعين والى هذا القول
 عامة المتأخرين والى الحديث والفقه فها هو المأخوذ قوله بناء على عدم الماصحى لعن العبد الذى اخذ عليه ليرة البشاق فاني قيل ظاهر الآية لا
 يوافق هذا التفسير فان الآية تدل على اخذ الزرية من ظهر ربي اوم فان قوله من ظهر ربي اوم يدل من غير اوم بل من البشاق من الكل يتكبر بما
 و اسد يدل على اخراج الذرية من صلب اوم فها هو التوفيق فلهذا وجد الله فيق باق الى الكيان الى الله تعالى اخراج ذرية اوم لعنهم
 من ظهور بعض على حسب باقية البدن الى يوم القيمة فكان ذلك اخذ من ظهره وكان ذلك في اوم ذرية لما يكون في موت الكل انفسهم
 في الصور وحيوة الكل بالنعمة الثانية فان قيل فها وجب التزام الحجة بهذه الآية ونحن لا نذكر هذا الميثاق وان لم يكن فها في ذلك
 قلنا انما الله تعالى ذلك ابتداء لان الدنيا دار عيب علينا الايمان بالغيب ولو تذكرنا ذلك الى الابد لا يكون في موت كل منفسى نزول
 به الحجة وثبت به العذر قال الله تعالى في اعمالنا اعضاءه المتدوسه وانجرانه سنينا باحوال الله تعالى جوده هذا العهد وذكرنا
 هذا العهد النسبي بانزال الكتاب وارسال الرسل فلم تعذر كذا في التفسير والمطلع وذكر في الكشاف ان معنى اخذ ذريةهم من ظهورهم
 اخراجهم لسلا واثباتهم على انفسهم وقوله الست بركم قالوا بل شيدنا من باب التمثيل والتفصيل ومعنى ذلك انه نصب لهم الادلة على
 ربوبيته ووحديته وشهدت بها عقولهم ولصايرهم التي ركبها في انفسهم وجعلها ميسرة بين ايديهم فكان شاهدتهم على انفسهم و
 قرهم وقال الست بركم وكانهم قالوا بل انت ربنا شهدنا على انفسنا وقررنا بالوحدانية والتمثيل واسع في كلام الله تعالى ورواه
 عليه السلام وفي كلام العرب والى هذا القول قال الشيخ ابو منصور وجماعته من المحققين على هذا يكون اخذ الميثاق الذي نحن بصدده
 ثابتا بالنسخة دون الآية قوله وقيل الانفصال هو جبر ومن وجهه يعني في كنهين قبل الفصل عن الامم خبر ومن وجهه حسا وحكما
 اما حسا فلان قراره وانتقاله بقرار الامة وانتقالها كيد با وجها وسائر اعضائها ولهذا يتقضى بالمقرض عنها عند الولادة
 واما حكما فلانه يفتق لبقها ويرقى باسرة قافما ويدخل في البيع بيعها ولكنه لما كان منفردا بالحيوة معدلا لفصلان وحيوة
 انفسا براسم يكن خبر الامم مطلقا فلم يكن له ذمة مطلقة اى كاملة حتى صلح كنهين لان يجب له الحق من الحق والارث والوصية
 والنسب لم يجب عليه اى الا يصلح لان يجب عليه حق حتى لو استمرى له الولي له شيئا لا يجب عليه الثمن ولا يجب عليه نفقة الا قارب
 واذا انفصل عن الامم بالولا ذمة فظهر له ذمة مطلقة بصيرة ورثة انفسا من كل وجه وهو عطف على الشرط والوجوب كان اى هذا الاطلاق
 ذمة للوجوب له وعليه كل ينبغي ان يجب عليه حقوق كجهلتها كما يجب على البالغ لتحقيق السبب وكما ان الذمة غير ان الوجوب اى
 لكن نفس الوجوب غير مقصود بذاته بل المقصود منه حكم وهو الاداء من اختيار لتحقيق المآل ولا ولم يقصود ذلك في حق الصبي
 لغيره فجاز ان يطلق الوجوب اى لا يثبت في حقه اصلا لعدم حله وهو المطالبة بالاداء وغرضه وهو الاطلاق لقوات لقصور الاداء
 من اختيارا لكان لعدم عدم حله مثل بيع الحر واعناق البيعة ولا يجاز ان يطلق الوجوب لعدم الحكم صادر هذا القسم بنفسه بالقسام
 الاحكام فكل قسم يطور شرعية في حق الصبي يجوز ان يثبت وجوده في حقه بالانطلاق الاحكام منتقلة الى حق الله تعالى و
 حق العبد والذي اجمع فيه الحقان الى اخر الاقسام المذكورة في فصل يثبت بالكل واحد منها مشروعا في حق الصبي حتى العبد
 من اموال فيكون اطلاق الوجوب وبعضها ليس مشروعا صلا في حقه كالعقوبات فلا يكون اطلاق الوجوب بنفسه قسم الوجوب بحيث
 انقسامها وتفصيل الاحكام في حقه وترتيب الوجوب عليها المذكور في القول ثم بعض من انقسامها في الامم اى لا يذ

وغيره فالواجب حقوق الله جميعا على العبد من حين يولد كوجوب ما على البالغ ثم يسقط ما عنه بعد الوجوب بعد العبد العبد المدفوع بحرم
 ذلك لأن الوجوب بمعنى خطه صفة الأسباب وتقيام الذمة لا على القدرة وقد تحقق في حق العبد البالغ لأن العبد
 البالغ في حق الذمة والاسباب هو له وانما لا يفتقر في وجوب الاداء فثبت الوجوب باعتبار السبب وكل وهذا لأن كونه
 المشروعية التي تكفي في الاداء لا يفتقر اليه بل لا يفتقر اليه اختياره شيئا او ابى فاذا لم يتعلق الوجوب عليه باختياره لم يفتقر الى قدرة
 الفعل ولا القدرة بل لا يفتقر اليه اختياره والتميز في وجوب الاداء وذلك حكم واداء اصل الوجوب لا ترى ان التامم والتميز عليه لا يكون
 بل هو من الصلوات على اصله لوجوب النسبة الزمنية مع عدم التميز والقدرة على الاداء في الحال فكذا العبد لا انما تستقطب له العبد
 بعد الوجوب وفعل الخرج وذهب المحققون منهم الى اتقاء الوجوب عنه اصلا لان القول بالوجوب نظر الى السبب والذمة من
 غير اعتبار ما به حكم الوجوب وهو الاداء وما ذكره المحقق في الغلو واطلاق السبب الشرع عن الفائدة في الدنيا والآخرة لان فائدة
 الوجوب في الدنيا تحقيق معنى الابتداء وفي الآخرة الجزاء وذلك باعتبار الحكم وهو الاداء فيه لظهور الطبع من العاصي فثبت
 المذكور في قوله تعالى سيلبكم اكرم احسن عملا وكذا الجزاء في الآخرة يمتنع عليه كما قال الله تعالى جزاء بها كانوا يعملون فثبت
 ان الوجوب بدون حكم غير مفيد فلا يجوز القول بقوته شرعا وهذا القول اسلم لظهوره من الفساد وصورة لان العبد غير متناهي
 بالحقوق الشرعية بالاجماع فالقول بوجوبها عليه ثم يسقط ما عنه لا يخلو عن فساد وصورة وكان القول بعدم الوجوب اصلا
 اسلم عن الفساد ومعنى لما بينا ان الوجوب من غير اداء وقضاء خال عن الفائدة فكان فاسدا معني والقول بعدم الوجوب
 اسلم عن هذا الفساد المعنوي وتقليلا للسلف فانهم لم يقولوا بالوجوب على العبد اصلا وسقط لا فان الوجوب لو كان ثابتا عليه
 ثم سقط لدفع الحجج لكان ينبغي ان ادعى كان مؤديا للواجب كالمسافر اذا صدام في رمضان في اسفر حيث لم يقع الكفر
 عن الواجب بالاتفاق دل على اتقاء الوجوب اصلا وكذا قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلث عن العبد حتى يتحكم يدل بظاهره على اتقاء
 الوجوب اصلا لكان القول باولى واليه اشار الامام في الاسلام قوله ولهذا احيى ولان الوجوب بلا ثبوت عند اتقاء حكمه لم يجب
 على الكافر شي من الشرائع التي هي الطاعات لا خلاف ان الكافر اهل الاحكام لا يراى وجبه الله تعالى مثل المعاملات والعقوبات من
 السجود والعقوبات لانه اهل الاداء اذ المطلوب من المعاملات مصالح الدنيا وهم اليتيم باسور الدنيا من المسلمين لانهم اشبهوا الدنيا على
 الآخرة فكذلك المعنويات من العقوبات المشروعة في الدنيا لا ترفع على الاقدام على اسبابها وهذا المعنى مطلوب من الكافر كما هو
 مطلوب من المؤمن بل الكافر اليتيم بما هو حقوة زجر من المؤمنين والاعلاق ان الكافر لو اخذون ترك الاعتقاد بالشرائع التي هي الطاعات
 لان ذلك كفر منهم بمنزلة الكافر التوحيد فيؤمنون عليه في الآخرة فاما في وجوب الاداء في احكام الدنيا فذهب لعراقيين من اصحابنا
 الاداء واجب عليهم وهو مذهب المشافعي وعامة اهل الحديث وقال عامة مشايخنا ويارنا انهم لا يوجبون باءا وما يحتمل السقوط
 عن العبادات وان ادعى لا يجب عليهم واليه مال القاضي الامام ابو زيد وشيخان والامام المصنف وهو التمسك وقائمة انحراف
 لانهم في احكام الدنيا فانهم ان ادعى في حال الكفر لا يكون معتبرة بالاتفاق ولو اسلموا لا يجب عليهم قضاء العبادات القائمة
 بالاجماع وانما ظهر في حق احكام الآخرة فان الكفار ليؤمنون في ترك العبادات عند الفرق الاول زيادة على حقوة الكفر
 كما يوجبون ترك الاعتقاد عند الفرق الثاني لا يوجبون ترك العبادات كذا في اليزان تمسك الفرقين الاصل بان

الوجوب مشروط بصلاحية الذمة للوجوب موجودة بشرط وجودها بالاداء وهو ممكن منه في عدمه في حقهم فكذلك من الاداء بشرط تقديم الايمان كما يجب
 في الحديث بخلافه بالاداء الصورة فكذلك من الاداء بشرط تقديم الطهارة عليه فلو سقط الخطاب بالاداء بعد ذلك كان ذلك ذلك تخفيفا بسبب الكفر
 وهو الصلح بسبب التخفيف لانه جازية الاثر في ان زوال التمكن بسبب الشكر وسبب الجهل اذا كان من تخفيفه لا يسقط الخطاب بالاداء والصلح الكفر
 الذي هو راسل انجاليات اولى وليس حكم الوجوب وفائدة الاداء غير فان الايمان واجب على كافه علم التذلل لانه يثبت على الكفر وكذا الصلوة
 واجبة على مسلم علم الله تعالى منه لا يصلح بذهاب الصلوة ولا يتصور فيها الاداء لان خلاف معلوم الله تعالى محال ولكنها واجبة لفائدة توجيه العذاب بغيرها
 ووجه القول المختار بان التثنية البينى الكتاب هو ان حكم الوجوب بالاداء وفائدة الاداء ان ينزل الثواب في الاخرة كما من الله تعالى والكافر مع صفته
 الكفر ليس باهل الثواب عقوبة له على كفره كما من الله تعالى كالعبد لا يكون اهل الملك المال والمرأة لا يكون اهل الملك المتعة لها على الرجل بسبب
 النكاح والسبب ملك الرقبة كما من الله تعالى اذا انتقلت اليه ما هو المطلوب بالاداء انتقلت اليه الاداء ويدرر الاية لا يثبت وهذا بخلاف
 وجوب الايمان فانه اهل الاداء حيث يصير بهما الحكم وهو ما وجد الله المؤمنين فكان اهل الوجوب وليس يسقط الخطاب بالاداء عن الكفار التخفيف
 عليهم كما طوبى للتخفيف معنى العقوبة والتفريق في حقهم باخر اجرم من اية ثواب العباد وذاك لان الامر بالاداء العبارة والمنفعة في اداء العباد
 للمؤمنين والامور لا الامر فالكفر لم يستحق هذا النظر والمنفعة معقوبة له على كفره فكيف يكون فيه معنى التخفيف وكذا لا يسجد لامر نظر السنن
 كما هو في نفس ان تخفيفها لا يكون واجبا عليه ولا يقصر في اداء ما هو واجب عليه والكافر غير مستحق لهذا النظر فكان عدم تناول الخطاب
 الكفار لتقليط علمهم والى ما قالهم باللباسكم لتخفيفا وتولم فائدة الوجوب الاسم والعقوبة غير صحيح لان الخطاب بالاداء لا الاثم فليس صحيح
 لكان الاسم بالترك كذا في التقويم وغيره قوله ولم يجب على اصبي الايمان قبل ان يعقل لعدم اية الاداء يعني لانه لا يثبت لنفس الوجوب
 في حقه صلاح عدم الفائدة وهو لا ادع عن اختياره انه لا يتصور بدون الاية وهو عديم الاية لعدم العقل فادع عقل الصبي وعقل الاداء
 اى اداء الايمان قلنا لوجوب اصل الايمان اى ثبوت نفس وجوب عليه دون ادائه اى دون وجوب ادائه لان الوجوب يتعلق بالاسباب
 وصلاحية الذمة والامر بعد ذلك للزام اداء الواجب على ما عرف وجوب الايمان متعلق بحدوث العالم وانه متقدر في حق من يخلص وذمة ثابته
 للوجوب لان اعباء العلم بين متناقيا للوجوب بنفسه فثبت الوجوب في بعض فائدة الاداء لكن الاداء لا يجب عليه وان عقل لانه بما يحتمل سقوط
 بعد البلوغ بعد النوم والاحمال فكذا اذا وقع مولاة يذمة ثانيا فسقط بعد الصبا والحياء واذا كان الوجوب حاصلا واداءه بشرطه
 وبعد الشداقة عن معرفته صح وان لم يلزمه الاداء بعد كما صح منه اداء الصلوة وهو معنى قوله صح الاداء من غير تكليف الى من غير ان يكون
 متعلما بالاداء واذا صح كان فرضا لانه نفس يتنوع بين نفل وفرض ولهذا لا يلزمه تجديد الاثر لانه بعد البلوغ بخلاف الصلوة فحاليا
 بالاداء اذا صح كان فرضا لانه نفس غير متنوع بين نفل وهو معنى قوله صح الاداء من غير تكليف من غير ان يكون فانها مشروطة
 نفل وفرض يقع لفلان ولان نفس وجوب الايمان ثابت في حقه بدليل ان امراته لو سلمت وادى هو الاسلام بعد ما عرض عليه القامى
 لغيره بنيتها ولو لم يثبت حكم الوجوب في حقه لم يفرق بينهما اذا امتنع منه فنعلم ان نفس الوجوب ثابت في حقه وجوب الايمان بعد
 ما ثبت لا يستحيل السقوط بعد زوال السقوط بالصبا فيقع ادائه فرضا لا محالة والصلوة تحتل السقوط باعتبار كثرة فسقط
 بالصبا والحياء لما سقط احصل لوجوب استتمام اثباتها نفل وخبر السبب عن ابيته هذا هو مختار القاضى
 الامام ابى يزيد وشمس الائمة اسلموا اى ونحو الاسلام من غيرهم الله ومجاهدة سواهم وقال الامام شمس الائمة انفسى رحمه الله

الاصح عندي ان الوجوب غير ثابت في حق الصبي وان عقله لم يقدر على العمل بالبلوغ فان الاداء منه يلزم باعتبار عقله وصحة الاداء لا يكون الحكم مشروعا ولا مستدعي كونه واجب الاداء غير فان حكم الوجوب وهو وجوب الاداء معدوم في حقه وقد بينا ان الوجوب لا يثبت باعتبار السبب والمحل بدون حكم الوجوب لانه اذا ادعى كون المؤدى فرضا لالزام هو حكم الوجوب بوجود الاداء وصار موجودا بمقتضى الاداء وانما لم يكن الوجوب ثابتا لا لعدم الحكم فاذا صار موجودا بمقتضى الاداء وكان المؤدى فرضا لالزامه بعد فان وجوبه لم يثبت في حق غير ثابت حتى انه ان اذن له المولى او حصر الحيا مع المولى كان له ان لا يؤدى ولكن اذا ادعى كان المؤدى فرضا لان ما هو حكم الوجوب صار موجودا بمقتضى الاداء وانما لم يكن الوجوب ثابتا لعدم حكمه وكذا لمساوق اذا ادعى المجتهد ان مؤدى الفرض مع ان وجوبه لم يثبت لم يكن ثابتا قبل الاداء بالطريق الذي ذكرنا قوله واما انشا الاداء فنوعان عرف ذلك بالاستقرار كامل وقاصري النوع كالنوع في حقه اما القاصري فكذلك لا خلاف ان الاداء يتعلق بالقدرة من غير تحمل خطاب وهي العقل وقدرة العقل وهي البدن والالسان في اول احواله عديم القدرتين لكن فيه استعدادا وحاجة لان يوجد فيه كل واحدة منهما شيئا شيا يخلق الله تعالى الى ان يبلغ كل واحدة منهما درجات الكمال فيقبل بلوغ ورجة الكمال كانت كل واحدة منهما قاصرة كما يكون للصبي المميز قبل البلوغ وقد يكون احدهما قاصرة بعد البلوغ كما في المعنوية فانه قاصر العقل مثل الصبي وان كان قوي البدن ولهذا الحق بالصبي في حق الاحكام فالابلية الكاملة عبارة عن بلوغ القدرتين الى درجات الكمال وهو المراد بالاخذ بالاعتدال في لسان الشرع والقاصرة عبارة عن القدرتين قبل بلوغهما او بلوغ احداهما اكمال ثم الشرع نبي على الابلية القاصرة صحة الاداء من غير لزوم حكمة وعلى الكمال وجوب الاداء ولو توجه الخطاب لكان الوجوب الزام الاداء على العبد في اول احواله اذ لا قدرته له اصلا والزامه بالقدرة له عليه ينتف شرعا وعقلا وبعد وجود العقل والقول فاصل قدرة البدن قبل الال في الزام الاداء جميع لانه يخرج في الفهم با دني وقد وسئل عليه الاداء با دني قدرة البدن والسبح منفي ايضا بقوله تعالى اجعل عليكم في الدين من حرج فلم يحط شرعا وعقلا ولا في امره حكمة ولا في العقل ولقد رجمته الى ان يعتدل عقده وقدرة بدنه فيتم عليه الفهم والعقل ثم وقت الاعتدال يتفاوت في جنس البنية على وجه يتغير عليه الوقوف ولا يمكن ادراكه الا بعد تحريمه وتكلف عظمه فاقام الشرع البلوغ الذي يعتدل عليه العقل في الاصل مقام اعتدال العقل تيسيرا على العباد وصادقوا ثم وصف الكمال قبل هذا السجدة وتوهم نقاد الفقهاء بعد هذا السجدة على الاعتبار لان السبب الظاهر متى اقيم مقام المعنى الباطن وادرك حكمه مع وجوده وعدا وادركه كماله قوله عليه السلام رفع الحكم عن ثلث من الصبي حتى يحكم والمجنون حتى يعقل والكاسم حتى يستيقظ والمراد الحكم الحساب على قيل والحساب انما يكون بعد لزوم الاداء فدل ان ذلك لا يثبت الا بالابلية الكاملة وهي اعتدال السجدة بالبلوغ فمن عقل ثم الاحكام البنية على الابلية القاصرة متقدمة الى نوعين حقوق الله تعالى وغيرها وحقوق الله متعلقة بها فتقسم الى ما هو حسن لا يحتمل ان يكون غير مشروع لوجه كما ناسان بالشرع وجعل والى ما هو قبيح لا يحتمل ان يكون مشروعا والوجه كما لا ردة والى ما يحتمل ان يكون حسنا مشروعا في بعض الامور دون البعض مثل الصلوة والصوم والحج والتمس من حقوق الله تعالى من التفرقات فتقسم الى ما هو قبيح محض لقبول الميتة والصدقة والباطل حساب والاصطحاب والى ما

محض كإطلاق والعتاق وإلى ما هو مشروود من الأمرين كالباع والابانة وفي الكتاب إشارة إلى أحكام منتهية كما يختلف عليه
 قوله وعلى هذا أي على أن محبة الأداة ينبغي على الأمانة القاصرة فلما أتت التفسير للشان مع من العقبى العاقل الإسلام على من أحكام
 الدنيا والآخرة مجتمعا وما يخص منفعة أي صح منها يخص منفعة كجسود البنية والصدقة لخلق من العدة فهذا بيان حكم القسم الأول
 من كل نوع وقال الشافعي لا يصح الإيمان في حق أحكام الدنيا حتى يرث أباه الكافر لعبد الإسلام ولا يمين معه امرأة المشرك لانه
 مولى في الإسلام حيث يصير مسلما بإسلام أبيه وأمه فلا يصح وليا فيه نفسه كالعبي الذي لا يعقل والجنون وذلك لأن الشخص إنما يصير
 مولى له عليه من جهة غيره حال عجزه عن التصرف لنفسه منفعة وهي كان معادرا لا يحل مولى له عليه فدل ثبوت الولاية عليه على أنه عاجز
 عما في أحكام الآخرة فوقع محض فوجب القول له بالحقق الماحق ومن معرفته وليس من ضرورة ثبوت الإسلام في أحكام الآخرة
 ثبوته في أحكام الدنيا لأن أحدهما يفضل عن الآخر فإن من محقق لسانه في مرض موته فاسلم في تلك الحالة وقبل أن يعاين
 الأحوال صح إسلامه في أحكام الآخرة فهو من أحكام الدنيا ولذا كان يحرم أحكام المسلمين على المنافقين في زمن الرسول
 صلى الله عليه وسلم ولما ان الايمان حقيقة قد وجدت من الله ليجتنب سببه فوجب القول بصحة كما تحققت من البالغ وذلك
 لأن سببه الايات الدالة على حدوث العالم وأنه متحقق في حق الجميع والايان اقرار وتصديق وقد وجد من الاقرار وعرف منه
 التصديق لانه إنما يعرف بالاقرار من هو عاقل متميز وكلاهما في صبي عاقل يباظر في وحدانية الله تعالى وصحة رسالة الرسول عليه السلام
 ويلزم انحصار على وجه لا ينبغي في معرفته شبهة فكان هو والبالغ سواء والاية الايمان ثابتة له حقيقة لأن الكلام في لصبي العاقل
 وكذا احكاما لانه ابتداء بالندى واجابة للداعي وقد ثبت بالنص ان لصبي من اهل ان يكون اديا وعبا لغيره الى المدة
 قال الله تعالى وائتاه الحكم صبيا والمراد النبوة والله اعلم فثبت به انه لا بد من اهل ان يكون ممتديا مجيبا للداعي بالطريق
 الاول ولوجود وجوب السبب الركن من الابل لو امتنع انما يمتنع كجرح شرعي كافي في الطلاق والبيع ولا يستقيم القول به هنا لأن
 الايمان نفع محض والحج عنه كفاية الايمان حسن بعينه لا يحتمل ان يكون قبيحا بحال فلماذا لم يحتمل الشك والتبديل ولم يحل
 من وجوبه وبشرعية زمان فلا يمكن ان يحجر العبي عنه ويجعل الإسلام غير مشروع في حقه بخلاف الطلاق والبيع فان
 قيل نحن نسلم ان نفع محض في حق أحكام الآخرة ولكنه فيما يرجع الى أحكام الدنيا فقد التزم أحكام الشروع وهو دائر بين
 النفع والضرر حيث يكره به الارث من مورثة الكافر وبين منه امرأة المشركه وان كان يرث من المسلمين ويحل له المسلمة
 وكان نظير البيع والشراء فلا يصح منه فلما ما ترتب عليهم من حرمان الارث والفقره الواهقة بنية وبين امرائه لضاف الى
 كفر الباقي على الكفر واياه عن الاسلام الى الاسلام من اسلم لان الحرمان بسبب القطع الولاية بنينا بسبب القاطع كفر الكافر
 منها لا اسلام المسلم وكذا الاسلام عرف ما صلا الحقوق لا قاطعا لها فيضاف القرنة الى كفر الآخر واباه عن الاسلام
 لا الى الاسلام على انما نسلم ان ما ذكر من الأحكام الاصلية المقصودة بالايمان لان الايمان يصح من غير قريب
 يرثه ولا امرأة يفسد كاحمال هو ثبت بنا على صحة الاسلام وتحققه لان يكون متحبا به مثله لا يمنع صحة الايمان
 لان تعرف كاحمال هو صحة الشيء لستفا ومن حكم الاعط وهو عبادة الآخرة فما نحن فيه لا جامع هو من شرارة الايمان
 لصبي لو ورث قريبه او ذهب له قريبه فقبله فليس عليه مع ان العقبى من محض ولا يمنع شرعية الارث والبنية في حقه هذا

تصرفه لما كان اعتبار راسي المولى فان اشخاصه رايه الى راي العيني فخرنا بغيره بالمال العامه تصرفه اذ في التصرف في ملكه
برايه الشخص وهو اذا ابا تصرفه بنفسه وكما لا ينفذ التصرف من المولى بالعين المقتضية ان لا يصح لغيره اذن المولى او غيره
فيما ان العين الفاضل بغيره اليه فان من لا يملك اليه كالماله الموهبي في مال الصغير لملكه التصرف بالعين الفاضل ولو حصل
من المرفيع لغيره من التملك كالماله في المولى بالملك التصرف بالعين الفاضل لا بد من اذن المولى كالماله والى
وجه التملك بغيره التصرف بالعين الفاضل تجارة وحسب ولا تال بحال ولا بد من اذن المولى كالماله في المولى كالماله
فما حصل بغيره تجارة وحسب ولا تال بحال ولا بد من اذن المولى كالماله في المولى كالماله في المولى كالماله
ان لا يصح التصرف من المولى ويصح من العيني كالماله في المولى كالماله في المولى كالماله في المولى كالماله
بذلك استجاب قلوب المجاهدين في الحصول مقصودهم من البيع في التصرفات اخر بعد ذلك وكان هذا والعين الميسرة او عن
في تصرف العيني الماذون مع المولى العيني فاحسن روايتان في رواية اجازة لما قلنا انه صار كالبايع بانضمام راي المولى اليه
فلم يكن فرق بين ان يكون معاملة مع عيني او مع وليه وهذا لانه عامل لنفسه في كل حال لا يكون تابعا من وليه وفي رواية اخرى
لغيره راي التصرف لعين فاحسن مع المولى الشبهة المذمومة وذلك لان العيني في الملك اصله مال كحقيقة واصل العقل والبراهين
لا يشبه تصرفه لملك من هذا الوجه ويشبه تصرفه لملك من حيث ان في رايه خلافا ويغير ذلك راي المولى فثبتت شبهة
النسبية في تصرفه نظر الى الوصف فاحتملت شبهة النسبية في موضع التهمة وهو التصرف في المولى اذا تمكن فيه قيمة ان المولى
انما اذن له يحصل مقصوده ولم يقصد بالاذن النظر للعيني كما لا يصح المولى اليه من نفسه لعين الفاضل لا يصح العيني منه لعين
وسقطت هذه الشبهة في غير موضع التهمة وهو التصرف مع الاجنبي ومع المولى بمثل القيمة او بما يتغابن الغنا من في شدة نظر الى المال
قوله في هذا الاصل اي على ان باقية احتمال ضرر لملك العيني بنفسه وتحمكه براسي المولى قلنا في المجرى راي في العيني المجرى حليفنا
يتوكل اي قبل الوكالة او تولد الوكالة لغيره مع لان فيه تعميم حيارته وذلك من اعظم المنافع لان الانسان انما يباين سائر
الحيوانات بالبيان ولذا من المبدأ تعالى بقوله تعالى خلق الانسان على البيان وفيه استهتاده الى التصرفات ودركها فيها
ومضارها بالتجربة فكان لغيره خيرا في عبارته في اداء الشهادة حيث لا يعتبر والكفاية لغيره معناه لان حصة اداء الشهادة مستبينة
على الولاية لما فيه من المزايا وهو ليس من اهل الولاية ولا الزام في الوكالة فلا يفسر فيها اهل الولاية فيصح لكل العيني
ولا يلزمه العدة اي الاحكام التي تتعلق بالوكالة من تسليم البيع والشحن والخصوصية في العيب ونحوه لان في الزامها معنى الضرر
ولا يثبت ذلك بالا اهل القاصرة وباذن المولى يلزمه لان تصور ان اذ ذبح باذن المولى فصار اهل الزام العينة في المجرى
والنسخ وباذن المولى يلزمه فكان المزدحم المجرى على هذه النسبة العبد المجرى وحكمه وان كان حكم العيني في اذ ذبحه كذا في صحيح
بدون اذن المولى كالماله عقده ولم يلزمه العدة ونحوه لغيره من المولى وباذن المولى يلزمه الا التزام المولى الضرر بالذوق
لكن بناء على المسئلة على الاصل المذكور لا يصح الا باذن العينة لغيره الاصل يعني اذ ذبحه بغيره في المجرى ولا يخفى ان كل من كان
التمتع والمولى اظهر قبحه من احوال البر ليس لعينه فان وصية بطله عند كماله في المجرى لم يكن لان كان الخلافة في احواله في
البرود في غير ما عينه في الصورة لملكه الاشارة الى الخلاف واختلاف في وصية العيني فاقبل المذنب فيجوزون من وصاياه

ما انفك الحق وبما أخذ الشافعي رحمه الله لان هذه الوصية نفع محض لانه يحصل له الثواب بها في الآخرة بعد استغنى عن المال بنفسه بالموت لان
 ايمان نفوذ الوصية بعد الموت ولا يحصل له ذلك لغيره فكان وليا فيها بنفسه باعتبار كونه نفعاً محضاً والدليل عليه ان الوصية احب
 اليه من العبي في الارث عنه بعد الموت ليسا وحي البائع فكذلك في الوصية بخلاف تبرعه بالبنية والصدقة في حال الحيوة لانه تصبر في
 فلكه عنه في حال حاجته وبخلاف ايمانه بنفسه لا يصح في احكام الدنيا لانه يحصل له لغيره وهو الولي فلا يكون وليا بنفسه وعنده ما وصية بالمال
 سواء مات قبل البلوغ او بعده لاننا ازالة الملك بطريق التبرع مضافة الى ما بعد الموت فيكون ضرراً محضاً فيستبرأ الله بطريق التبرع
 في حال الحيوة فلا يصح وما فيها من النفع يحصل بالتفريق السالي وهو انما حاله الموت فيقول عنه الملك لو لم يوص وما ينقلب نفعاً بالطلاق
 اسما لا ليعتبر كالموابع شاة اشترفت على الملاك لم يصح البيع مع انه نفع محض في هذه الحالة ولو لم يصح البيع بغيره والى ملكه لغيره
 يدل ولكن البيع في اصله لما تضمن ضرراً لم يصح وكما لو باع شيئاً من ماله باضعاف قيمته لم يجز وان القلب نفعاً بالتفريق اسما ولا يطلق
 امراته المسرة الشوا ليتبرع بغيره الموصية المحسنة لم يجز وان القلب الطلاق نفعاً محضاً في هذه الحالة لان اصل التصرف من المصنف
 وذلك لان في اعتبار الاحوال جواز اعتبار في كل باب اصله تيسير الامر على الناس ولئن سلمنا ان في الضيعة نفعاً من حيث حصول
 الثواب فحق القول بصحة ترك نفع اعل منه لان الارث شرع نفعاً محضاً للموت فان اقل ملكه الى اقراره عند استغناء عنه يكون اولى عند
 من المقتل الى الاجانب وهو افضل شرعاً لانه ايعال النفع الى القريب وصدته الرحم واليه اشار النبي عليه السلام بقوله السعد رضي الله عنه
 لان بيع ورثتك اخيراً من ان تدعهم حاله يتكفون الناس لكونه نفعاً محضاً شرعاً في حق ابني وفي الانتقال عنه اى عن الارث
 ترك هذا الافضل وهو ضرر لا سماً له فلا يكون مشروعاً في حقه الا انه اى الايصار كذا جواب عما يقال لو كان الايصار ضرراً ينبغي ان
 لا يكون مشروعاً في حق البائع تنقل انما شرع في حقه لان البنية كانه فيوزان لشرع في حقه المضار كما شرع في حقه الطلاق والتمتع والبنية
 والقرض ولم يشرع ذلك في حق الصغير لقصور البنية ثم اشار الشيخ الى بيان القسم الثاني من النوع الثاني بقوله ولم يشرع ذلك
 اى المضار في حق ابني لانه منقطع الرحم والاشفاق لانه فله الماضى والدنى لانه الرحم المرحمين فلم يشرع في حقه المضار بمقتضى
 ولم يملك ذلك اى ما هو ضرر محض على ابني غيره مثل الولي والوصي والقاضي لان ولايتهم نظرية وليس من النظر اثبات الولاء
 فيما هو ضرر محض في حقه وكان المراد من عدم شرعية الطلاق والعاق في حقه عدم الضرر عند الضرورة والحاجة فاما عند
 تحقق الحاجة اليه فهو مشروع فان الامام شمس المائنة رحمه الله قال في اصول الفقه زعم بعض مشائخنا ان هذا الحكم غير
 مشروع اصلاً في حق ابني حتى ان امراته لا يكون محل الطلاق فقال وبذا وهم عندى فان الطلاق يملك بملك النكاح او لا
 ضرر في اثبات اصل الملك وانما الضرر في الايقاع حتى اذا تحققت الحاجة الى صوغه الايقاع الطلاق من جهة لدفع الضرر كان
 صحيحاً قال وبذا تبين فسأد قول من يقول اننا لو اثبتنا ملك الطلاق في حقه كان خالياً عن حكمه وهو ولاية الايقاع والسبب
 الخالي عن حكمه غير مستبرئ من كونه المحرر وطلاق البهيمه لانا نلسم علوه عن حكمه اذا الحكم ثابت في حقه عند الحاجة متى اذا سلمت
 امراته وعرض عليه الاسلام فان ابني فرق بينهما وكان ذلك طلاقاً في قول يمينية رحمه الله ومحمد واذا اردت وتعتب الفقرة بينه
 وبين امراته وكانت طلاقاً في قول مجرهم الله واذا وجدت امراته مجرماً فافهمته في ذلك فرق بينهما وكان طلاقاً عند بعض
 المشايخ واذا كاتب الاب والوصي فغيب ابني من عهد مشترك بينه وبين غيره وهو يتولى بدل الكتابة فصار ابني متحقاً بخصيبه

حتى يضمن قيمة القسيب ثم يركب المكان موسر او هذا لضمان لا يجب الا بالاحتياط فيكتفى بالولاية القاصرة في جبهه مستطاع الحاجة الى دفع الضرر
عن الشريك ففرقنا ان الحكم ثابت في حقه عند الحاجة فاما بدون الحاجة فلا يجعل ثابتا لان الاحتياط بالولاية القاصرة لتوفير النفع
على الصبي وهذا المعنى لا يتحقق فيما هو ضرر محض قوله ما خلا القرض اى الا قراض فان القاضى يملك على الصبي ويندب الى ذلك
لان صيانة الحقوق لما كانت مفوضة الى القضاة القلب القرض بحال القضاء لنفعا محققا وتحققه ان القرض قطع الملك عن العين
ببدل في ذمة النفس اذ الاستدراك في العادات من هو فقير عربي ولهذا حصل محل الصدقة وزاد عليها في الثواب لزيادة الحاجة
فما شبه التبرع بمنزلة الحق على مال فلا يملكه من لا يملك التبرع ولهذا لا يملكه الوصي الا ان ذلك مع من القاضى وصار هو من ذمة
اليه لان الدين الذي هو على المستقرض بواسطة ولاية القاضى يعدل العين وزيادة لان القاضى يملك ان يطلب مليا
على خلاف العادة ويقرضه مال اليتيم كما تقتضيه النظر والبدل مأمون عن التوهم باعتبار الملاءمة وباعتبار علم القاضى
وامكان تحصيل المال من غير حاجة الى وحوى وبنية فكان مصونا عن التلف فوق صيانة العين فان العين يعرض التلف
باسباب غير محصورة فصار القرض مع هذا الشرط وهو ان يكون المقرض قادرا على تحصيل المنافع الخاصة فذلك كان القرض
نظرا من القاضى فيملك على الصبي وضرا من الوصى لترجم حجة التملك في حقه فلا يملك والطلب في رواية يملك لانه يملك التصرف في
المال والنفس فكان بمنزلة القاضى وفي رواية لا يملك لانه لا يمكن من تحصيل المال من استقرض نفسه فكان بمنزلة الوصى
فاما الاستقرض فقد ذكر في شرح وصايا الجاهل الصغير القاضى فان الاب لو اخذ مال الصغير قرضا جاز لانه لا يملك عليه
والوصى لو اخذ مال اليتيم قرضا لا يجوز في قول الجنيته رحمه الله وقال محمد لا بأس به اذا كان مليا قادرا على الوفاء وذكر
في احكام الصغار قلنا عن النتنى انه ليس للوصى ان يستقرض مال اليتيم والغائب بنفسه قوله واما الرذة فقد ابيان حكم القسم
الثاني من حقوق التداى الرذة من الصبي العاقل صحيحة اى معتبرة غير مهدرة في احكام الدنيا والاخرة عند الجنيته و
محمد رحمه الله استحسانا لعلته لا يحكمه حتى لو كان ابواه مسلمين فارتد عن الاسلام بنفسه العياذ بالله لا يجعل ذلك عفو
بغذرا الصبا فقتبين منه امراته المسلمة ويكرم هو عن الميث من المسلمين وعند ابى يوسف والشافعى رحمه الله لا يحكم الصبي
في احكام الدنيا وهو القياس واما في احكام الاخرة ففى صححة على ما يشير اليه عبارة شمس الائمة في اصول الفقه وان كان
الطلاق لفظ المبسوط والاسرار يدل على عدم صحتها في احكام الاخرة والمال هو الصحيح لان دخول كعبة مع اعتقاد الشريك
حقيقة والعفو عن الكفر من غير قوة خلاف النفس والعقل وجه القياس ان الارتداد من رخص لا يشوبه هفوة وذلك لا يصح
من الصبي كاعتقائه عبده وطلاق امراته الماترى انه لا يصح عنه ما هو ضرر لا يشوبه منقوصه كالبيع فما يخص غيره ويجوز منه على وجه
لا يتصور جهة زواله اولى ان لا يصح منه والدليل عليه انه لو ارتد في الصبا وبلغ كذلك لا يقبل ولو حجت برودة لوجب قتله
بعد البلوغ وجه الاستحسان ان الصبي في حق الرذة بمنزلة البالغ لان البالغ انما يحكم برودة بتحقيقها منه وكونها مخطوطة
لا لكونها مشروعة لانها لا تحتمل ان تكون مشروعة بحال وانما يتحقق من الصبي العاقل كالبالغ وثبت الخطر في حقه
لانها لا تحتمل ان يكون مخطوطة في وقت من الاوقات ولاني حق شخص من الاستعاضة فيجب الحكم بصحتها منه ولم يمنع
ثبوتها بعد الوجود حقيقة المحرر فان البالغ محجور عن الرذة كالصبي ولم يخط حكمنا بعذر الصبا لانها لا يسقط عنها

البلوغ لعذر الصبا أو نكحه إن قبله بغير الله تعالى لا يفيد منه طلاق حتى لا يجعل عاراً للبشرى بعد ذلك كيف يجعل بالبدن تعالى ليعلموا مع انه
 اتفق من أجل بغيره فلم يجعل ارتداده عفواً بل كان صحيحاً في أحكام الآخرة بخلاف لان سعادة الآخرة لا يتصور حصولها إلا باليمان
 وتذركه بالارتداد أو حقيقة لانه اعتقده الكفر فلم يبق اعتقاد الاسلام ضرورية كما لو تكلم في صلوة أو جامع في حجة واعتكاه أو اهل
 في صومته متعمداً لم يبق هذه العبادات وان كان في قساده بالضرر لانه باشر ما فيها وكذا في أحكام العتق لان ما يترتب عليه من أحكام
 الدنيا كحرمان الميراث ودخوله في المرتبة التي لا يترتب عليها حكم بصحة أي لصحة ارتداده لا قصد اليه الضمير راجع الى ما يعني لزوم هذه الأحكام
 بين ضرورية الحكم لصحة الارتداد لا من كونها لا ان يكون الحكم لصحة الارتداد لاجل هذه الأحكام فلم يصح العفو عن مثل الضمير
 للارتداد اذ لا يصح العفو عن مثل هذا الامر العظيم الذي لا يتحمل العفو لوجه بواسطة لزوم هذه الأحكام كما اذا ثبتت الارتداد بتجسس
 لا بوثيقه بان ارتداداً وسقط به بدراً الحرب ولم يترتب هذه الأحكام لا يستتبع ثبوته بواسطة لزومها ما عدم جواز قتله الارتداد فإلان القتل
 ليس من الرقة حكم عين المروءة ومن لوازمها بل هو يجب بالمحرمة وليس من المباح فلا يجب عليه بذل أو نكاح لا يجب على المرأة
 وكان ينبغي ان يقتل اذا بلغ مرتد كما هو جواب القياس لوجود الارتداد بعد الاسلام وزوال العذر وهو الصبا أو تحقق لعين الشبهة
 بعد البلوغ الا انه في الاستحسان لا يقتل ويكفر على الاسلام لان اختلاف العلماء في صحة اسلامه في الصغير صار شبهة في سقاط القتل
 ولكن لو قتله انسان قبل البلوغ او بعده لا يلزم شيئا لان من ضرورة صحته روية اهل بيته وصحة وليس من ضروراته استحقاق قتله
 كالمراهة اذا ارتدت لا يقبل ولو قتلها انسان لا يلزمه شيء كذا في المبسوط قوله

فصل في الامور البعثة على الاهلية ولما فرغ الشيخ رحمه الله من بيان الاهلية وما يثبت عليها من الاحكام شرع في بيان امور
 تعتبر عليها فتمنعها عن القصاص على حالها فبعضها ينزل اهلية الوجوب كالحيث وبعضها ينزل اهلية الاداء كالنوم والاعمال
 وبعضها توجب تغيير في بعض الاحكام مع القياس اصل اهلية الوجوب والاداء كالسفر على ما ستقف على تفصيلها والعوارض
 جمع عارضة أي خصة عارضة او انه عارضة من عرض له كذا اذا ظهر له امر لصيده عن المضى على ما كان فيه من حد ضرب وممنه
 سميت العارضة معارضة لان كل واحد من الدليلين لبقاء الآخر على وجه يمنع عن اثبات الحكم ويسمي السحاب عارضا لمنفعة اثر
 الشمس وشفا عمارا ونسبت هذه الامور التي لها تأثير في تغيير الاحكام عوارض لمنعها الاحكام التي تتعلق باهلية الوجوب واهلية
 الاداء عن المكثوت وانما لم يذكر الشيخ وجه الكهولانية ونحوها في جملة العوارض وان كانت منها لانه لا تأثير لها في تغيير الاحكام
 وانما لم يذكر الحمل والارضاء والشيخوخة القريبة الى الفناء في العوارض وان تغيير سبب بعض الاحكام لدخولها في المرض
 فكان ذلك المرض ذكرها كذا قيل واورد عليه المحبون والاعمال فانها من الامراض وقد ذكرها على الانفراد وجب
 عنه بانها وان دخلت في المرض لکنها اختصاصاً بأحكام كثيرة يحتاج الى بيانها فافرد بها بالذكر سيما وهي ما ثبتت من
 قبل صاحب الشريعة بدون اختيار العبد فيه ولهذا نسب الى السماء فان ما لا اختيار للعبد فيه ينسب الى السماء على معنى انه خارج
 عن قدرته العبد نازل من السماء وكتسب هو ما كان للاختيار العبد فيه يدخل وقدم السماوي على المكتسب ذكره لانه ظهر
 في العارضية بخروجه عن اختيار العبد او اشتهر تأثيره في تغيير الاحكام من المكتسب وذكره الصغير في العوارض مع انه ما ثبت
 اصله في العلم لان الانسان قد يتحول عن اختياره كادوم جوارحها اسلاماً فانها خلقاً كما نانا من جسد

أقدم صغر طمان ما حية الانسان قد تعرف بدون وصف الصغر ولذا كان الكلب انسانا كان الصغر امر عارضا على حقيقة الانسان ضرورة ولذا
 جعل الجمل من العوارض مع ان كان اصله في قال الله تعالى والتميزكم من بطون اممكم لا تعلمون شيئا لانه امر زائد على حقيقة الانسان
 وثبت في حال دون حال كالصغر وانما جعل من المكتسبة والتميز من المكتسبة لان العبد قادر على ازالة التحصيل لعلمه فكان ترك التحصيل بالاختيار مع القدرة
 عليه بمنزلة اختيار الجمل وكسب اختيار البقاء وبهذا اختلاف الرق حيث لم يجبه من العوارض المكتسبة وان كان العبد متمسكاً من ازالة في الاصل
 بواسطة الاسلام لانه ثبت بخرائه على الكفر والاختيار للعبد في ثبوت الاجرة بل هي مثبت جبراً الزنا والقذف والسرقة ولما ثبت
 لا يمكن العبد من ازالة فكان من العوارض السماوية ثم انه قدم الصغر في تعداد العوارض السماوية والجمل في تعداد العوارض المكتسبة
 لانها مثبتان في اول احوال الادنى وقدم الجنون على الصغر في تفصيل العوارض السماوية لان حكم الصغر في بعض الاحوال حكم
 الجنون فقدم بيان الجنون ليكنه الحق الصغر قوله واما الجنون فكذا انما الشيم الملعون لا يمكن الوقوف على حقيقة الجنون الا بعد
 الوقوف على حقيقة العقل ومحل افعاله العقل معنى يمكن به الاستدلال من الشاهد على الغائب والاطلاع على حواقيع الامور فتميز
 بين الخير والشر ومحل الدماغ والمعنى الموجب للاحكام اثاره وتطويل افعاله بالبحث للانسان على افعال مضادة لتلك الافعال
 من غير ضعف في حلة اطرافه وقوته في سائر اعضائه ليس جنونا ثم انه من اسباب الجبر فيما يتوقف صمدية على العقل نظر الجنون كالصبا
 والرق فانها من اسباب الجبر للصغير والمولى والجحر عن الما قول ممكن لان اعتبار رافعي الشرح بالعقل والتميز فبدونها لا يمكن
 اعتبار ما شرعها فذلك لا يقصد عباراته كلها ولم يتعلق بها حكم حتى لم ينفذ باجازه المولى فكان المراد من الجبر فيها اخراجها من الاعتبار
 من الاصل والتميز مجرى راعيتها لوسعي بخلاف الجبر في اقوال العبد والجبر لانها صادرة عن عقليه فجزان ليعبر ولكنها لم يعبر بها في المولى
 والجبر فيكون المطلق الجبر فيها بطريق الحقيقة فاما الافعال فانما لوجدها لا مرد لها فلا يتصور الجبر فيها شرعاً فذلك لا يؤخذ
 بمضمون الافعال في الاموال على الكمال وهو مع ذلك اهل الحكمة وهو ثبوت الملك في الضمير ويسقط به ما كان ضرراً لا يحتمل السقوط
 اخره به مما لا يحتمل السقوط الا بالاداء او باسقاط من له الحق كضمان المتلفات ووجوب الدية والارث ونفقة الاقارب فانها
 لا تسقط بالجنون كما لا تسقط بالصبا واما الذي يحتمل السقوط مثل الصوم والصلاة وسائر العبادات فلا يجب حيلان في البرزخ عليه
 نوع ضرر في حقه وانه ليسقط باعذار من البالغ العاقل فيسقط عن الجنون اذا وجد شرطه وهو الامتداد على مبنية وكذا المحذور
 والكفارات لا تسقط بشبهات واعذار فتسقط بالجنون المنزلي للعقل بالطريق الاولى وكذا الطلاق والطلاق والتميز واما
 شبهها من المضاعف مشروع في حقه حتى لا يملكها عليه وليها لا يشترع في حق الجبر لانها من المضاعف المحض قوله واداستدلى اخره كان
 القياس ان يكون الجنون مانعاً لوجوب العبادات كلها اصلياً كان او عارضاً قليلاً كان او كثيراً كما هو قول زعفران الشافعي رحمه الله
 لان اية الاداء تقوت بزوال العقل وبدون الالبية لا تقيمت الوجوب بخلاف الاعفاء فانه لا ينافي العقل ولا يزيله بل هو جبر
 من استحال اية العقل كالنوم فكان للعقل ثباتاً كما كان كمن محرز عن اشتغال السيف لم يؤثر ذلك في سيفه باعدام الا ان
 علماً وانا الثلاثة اسحقوا فيه اذ اهل بان زال قبل الامتداد فخلوه ساقط الاعتبار واحقوه بالنوم والاعفاء وذلك لان الجنون
 من العوارض كالاعفاء والنوم وقد استحق النوم والاعفاء بالعدم في حق كل عبادة لا يردى ايها الجاهل الى الجمع على
 المكلف بعد زوالها وجعل كانه لم يوجد اصله في حق ايجاب العقاب والاداء العبادات كانت واجبة فقامت من غير عذر

فيلحق المجنون الموصوف بكونه عارضا بها جامع الانكسار واحد عند عارض ذال قبل الامداد والايرسي ان الشرع الحق العارض بالعدم
في حق صحة الاداء حتى ان من لم يجرى من الليل الصوم ثم نام او نسي عليه او جن ولم يتبينه او لم يقن الا بعد غروب الشمس لصح صوم
ان الامسكاك فيه ركن وهو فعل مقصود ولا بد منه من التحصيل بالاختيار وما به من العذر قد سلب اختياره لكن عذر زوال العذر
جعل هذا الفعل بمنزلة الفعل الاختياري بطريق الحاق العذر الزائل بالعدم واذا كان كذلك في حق الاداء الذي هو المقصود في
حق الوجوب الذي هو وسيلة ادلى بان يكون كذلك توضيحه ان الشرع الحق العارض بالعدم في حق الاداء وقت تفرقه حيث حكم
بصحة الفعل المجرى له في حالة النوم والاعذار ونحن في حق الوجوب احققنا العارض بالعدم بعد زواله وجعلنا السبب المجرى وفي تلك الحالة
مقتبس في حق ايجاب القضاء عند زوال العارض فكان ادلى بالصحة فاما اذا اكثر المجنون بان امتد فصار لزوم القضاء وهو ديا
الى المخرج وهو الحجج في القضاء لدخوله في حد التكرار فبطل القول بالاداء اى لم يرد منه دفعا للحجج في القضاء ونعدم الوجوب
الصيا لا لعدم الاداء فان السبب لا يؤثر في الوجوب الا في التاوية الوجوب الى الاداء او القضاء فاذا العذر ذلك لم يكن في الوجوب
خاتمة وهذا القياس والاستحسان في المجنون العارض بان يبلغ حاقلا ثم من ثباتان بلا خلاف بين اصحابنا فاما المجنون الاصل
بان بلغ مجنونا فتمثل الصبا عند ايجيقه رحمه الله حتى لو افاق قبل السلاخ شهر رمضان بعد بلوغه مجنونا او قبل تمام يوم
وليلة من وقت البلوغ لم يلزمه قضاء ما مضى من الشهر والقضاء ما فات من الصلوات عذره وعند محمد وهو ظاهر الرواية
هو بمنزلة المجنون العارض وقيل الاختلاف على العكس مع الفرق ان المجنون الحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان الليل
لا فية ما فية من قبول الكمال ببقية له على ما خلق عليه من النصف الاصل فكان امره اصليا فلا يمكن الحاجة بالعدم فيلزمه الحق
مستحق على حال فاما الحاصل بعد البلوغ فقد حصل بعد كمال الاعضاء وسقيفا كل منها القوة فكان مقرضا على المحل الكمال
بلحق افة عارضة فيمكن الحاجة بالعدم عند انتقال الحجج في ايجاب الحق ووجه المساواة بينهما الحكم ان المجنون الحاصل
قبل البلوغ من قبيل العارض ايضا لانه لا زوال فقد دل ذلك على حصوله من امر عارض على اصل النقصان لا نقصان حصل عليه ما
فكان بمنزلة العارض بعد البلوغ قوله وعد الاستدراك اذا علم ان الامتداد في الصوم والصلوة وسائر العبادات يحصل بالكثر
الموقعة في البحر لان المجنون اذا امتد لا بد من ان يكون ايجابا للعبادة معه متوقعا في الحجج لانه لا يمكن اداء العبادات مع
المجنون ولذا ذال وقد وجبت العبادات عليه في حال المجنون اجتمعت واجبات حال المجنون وحال الافاقة في وقت واحد
فيخرج في ادائها اكثر مما لم يكن الكثرة نهاية يمكن ضبطها اعتبارا دانا وهو ان يستوعب العذر وظيفة الوقت الا ان
وقت الصلوة يوم وليلة وهو وقت تصغير نفسه فوكدت كثرتها بدخولها في حد التكرار فحذف الامتداد في الصوم بان يستوعب
المجنون في شهر رمضان وهذا اللفظ يشير الى انه لو افاق في جوف من الشهر ليل او نهارا يجب على القضاء وهو ظاهر الرواية
وذكر في الكمال نقل عن شمس الائمة الاكلوا في انه لو كان يخفى في اول ليلة من رمضان فاصبح مجنونا واستوعب المجنون بالي شهر
لا يجب عليه القضاء وهو صحيح لان الليل لا يصام فيه وكان المجنون والافاقة فيه سواء وكذا لو افاق في ليلة من الشهر ثم اصبح مجنونا
او لو افاق في يوم رمضان في وقت النية لزومه القضاء ولو افاق ليلة فماتوا فيه والصحيح لا يلزمه القضاء لان الصوم
الفتنة منه وانما لم يعتبر التكرار في الصوم كما اعتبر في الصلوة لوجوب احد ما نانا شرطا ودخل الصلوات في حد التكرار

تأكيد الوصف الكثرة فان اصل الكثرة يحصل باستيعاب الخمس وانما يصير الى الموالاة في الميزان والمؤكد على الاصل وفي باب الصوم
يزداد والمؤكد على الاصل اذ لا يأتي وقت وظيفة اخرى مالم يحض احد عشر شهرا فيزداد على الاصل وهو فاسد ولا يلزم
عليه زيادة المراتن على المرة الواحدة في الوضوء فانما شرعت لتأكيد الفرض مع انها اكثر حدودا من الاصل لانها لم تشرع
شرطا لاستباحة الصلوة بل لوجوب بل الزائدة سنة وسنن والنوافل وان كثرت لا يماثل الفرض فلا يرد لقضاء لان
المطلوب نفى المأثم من التبع والاصل وقد حصل بخلاف ما نحن فيه لان الزيادة فيه شرط كما لا حاصل فلم يحكم ان يكون مثاله وانما
ان الصوم وظيفة السنة لا وظيفة الشهر وان كان اذ اراه في بعض اوقاتها كالصلوات الخمس فظيفة اليوم والليالي وان كان
او اوما في بعض الاوقات وهذا كان رمضان الى رمضان كفاية لما بينهما وجعل الصوم رمضان مع ست من الشوال بمنزلة
صيام الدهر كما ورد به الحديث ثم لما مضى الشهر ودخل وقت وظيفة اخرى اذا الاستيعاب لا يتحقق الا بوجوه من الشوال
فكان الخمس كالتكرار في روقته وتياكدا الكثرة به فلا حاجة الى اعتبار التكرار حقيقة الواجب كما كان هذا مثل ما قال ابو حنيفة والوكيل
في الصلوة على ما استعرفه قوله وفي الصلوة ان يزداد الجنبون على يوم وليلة اختلف اصحابنا جسم التدفيع فيحصل به التكرار فاقترع
ودخل وقت نفس التكرار الصلوة في حد التكرار بان يصير الصلوة ستا لان التكرار يتحقق به واحتمل ابو حنيفة والوكيل يوسف
وقت الصلوة في حد التكرار فاعتبر الزيادة على يوم وليلة باعتبار الساعات واليه يشير لفظ الكتاب وفائدة الاختلاف
تظهر فيها اذا جن بعد طلوع الشمس ثم اتفق في اليوم الثاني قبل الزوال او قبل دخول وقت العصر عند محمد رحمه الله تعالى
عليه القضاء لان الصلوة لم يصير مثالا لم يدخل الواجب في حد التكرار حقيقة وعندهما لا قضاء عليه لان وقت الصلوة
وهو اليوم والليالي قد دخل في حد التكرار حقيقة والمالم يدخل الواجب فيه والوقت سبب في مقام الواجب الذي هو سببه
لليست على المكلف باستقاط الواجب عنه قبل صيدور تكرر كما اقيم السفر مقام المشقة وفي الزكوة اي الاستدادة في حق
الزكوة ان يستغفر جنون الحول عند محمد رحمه الله وهو رواية ابن مسعود عنه ورواية الحسن عن جعفر بن محمد عن ابي يوسف
في الامالي قال صدر المأثمه البوسير وهذا هو الاصح لان الزكوة يدخل في حد التكرار بدخول السنة الثانية وروى مشاهير عن
ابن يوسف ان استداده في حق الزكوة باكثر السنة ونصف السنة لم يخل بالمثل لان كل وقتها الحول المأثمه مدبل هذا التقدير
باكثر الحول حلا باليسير والتخفيف فان اعتبار اكثر السنة اليسر ونف على المكلف من اعتبار تمامها لانه اقرب الى سقوط الواجب
من اعتبار الجميع كما ان اعتبار الوقت في حق الصلوة اليسر من اعتبار حقيقة اذ ازال الجنبون قبل الحد الذي ذكرناه في
كل عبادة وهو اصله كان على الاختلاف المذكورين ابي يوسف ومحمد على ما ذكرناه في الصوم والصلوة وبينا في حق الزكوة فها
اذا بلغ الصبي جنونا هو مال كنعاب فزال جنونه بعد مضي سنة اشهر ثم لم يحول من وقت البلوغ وهو متيق وجب عليه الزكوة عند محمد
لانه لا يفرق بين الاصل والعارض ولا يجب عند ابي يوسف بل يستأنف الحول من وقت الفاقة لانه بمنزلة الصبي الذي بلغ الا
عنده لو كان الجنبون عارضا فزال بعد سنة اشهر يجب عليه الزكوة عند تمام الحول بالاتفاق لانه زال قبل الاستدادة
وكل ولو زال الجنبون بعد مضي احد عشر شهرا يجب الزكوة عند محمد سواء كان اصليا او عارضا لوجود الزوال قبل الاستدادة
ولسأوة الاصل العارض عنده وعند ابي يوسف لا يجب لوجود الزوال بعد الاستدادة وقوله وان كان حسنا لا يجنب غير مثل

الايمان بالله تعالى مشروط في حقه بطريق التبعية كما شرع في حق الصبي وان لم يصح ايمانه بنفسه حتى صار موقفا متبعا لا يورثه او لا حد لها
 وكان شيئا لا يحتمل العقول مثل الكفر فثبت في حقه بطريق التبعية ايضا حتى انه يصير متبعا لا يورثه لان القدر الضار والنافع غير ثابت في
 حقه ان الكفر لا يندرج في حقه لا يحتمل العقول فلا يمكن القول برده لعدم حقيقة من الابوين واذا ثبت في حقه ثابت في حقه ايضا لانه تبع لهما في
 الدين لا يري ان الاسلام لا يمكن ان يثبت في حقه بطريق الامالة لعدم تصور ركنه وانما يثبت بطريق التبعية فاذا اراد الواهب ان يثبت
 التبعية في الاسلام لا وجه له جلا سلبا بطريق الامالة فلم يمكن برده لوجوب ان تصور وتبا وهو فاسد فليزعم القول بثبوت الردة في حقه
 ضرورة وانما يثبت الردة في حقه تبعا اذا بلغ خبوا والبراهة سلطان فارتد او لحق بابه بدار الحرب فان لحق بدار الحرب وتركا في دار الاسلام لا يثبت
 الردة في حقه لانه مسلم يتبع الدار الاسلام لان اسلامه مستفاد باحد الابوين وبالدراة فاذا ابطال حكم الاسلام من جهة الابوين ظهر اثر الدار الاسلام
 لانه خلف عن الابوين ولو ادرك عاقلا مسلما والبراهة سلطان ثم من فارتد او لحق بدار الحرب لم يصح تعالما في الردة لانه صار اصلا في
 الايمان فلا يصير تبعا بعده وكذا لو اسلم قبل البلوغ وهو قاتل ثم من لم يتبع البرية لانه صار اصلا في الايمان بتقرر ركنه منبذوا لا اتفاقا
 والافق انهم يعدم ذلك بالاسباب التي اخرجت ضيقا مسلما كذا في كل اجماع قوله واما الصغير فانه في اول احواله مثل الجنون والسيقط
 عن الصغير والسيقط عن الجنون ولم يصح ايمانه ولا التكليف به بوجه لانه اى الصغير الصغير راجع الى مدلول الصغير عديم العقل والتمييز كالجنون فان
 معنى ليم جميع الحيوانات به ليعرف ما يحتاج اليه من النافع والضرار التي يتعلق بها بقاؤه وركبته الله تعالى في طباعها والعقل مختص بالانسان
 به يدرك عواقب الامور وحقائق الاشياء وقد عديم الصغير كليها في اول احواله فكان مثل الجنون بل اذني حاله لانه قد يكون له الجنون
 تميز وان لم يكن له عقل وهو عديم الامر من واما اذا جعل اى ترقى الصبي عن اولى درجات اضمحلال او ساطعا وظهر فيه شئ من اثار العقل
 فبقاها بغير اى نوع من الية الا اذا كان ينبغي ان يثبت في حقه وجوب اذا ايجبت لك لكن الصبا عذر مع ذلك اى مع انه قد اصاب
 ضرا من الالامة لانه ناقص العقل بعد ابقاء الصبا وعدم بلوغ العقل غاية الاعتدال فيستطاع اى بهذا العذر لا يحتمل السقوط عن المبالغ من
 حقوق الله تعالى مثل الصلوة والصوم وسائر العبادات وشمل الحدود والكفارات فانما يحتمل السقوط باحدا من التخييل النسخ في نفسها واشتبهت
 باسباب جلية مثل الوقت والمال واللبس فيجوز ان لا يقطعهما العذر الذي هو راس الا حذر وان لا يحتمل تلك الاسباب اسبابا في حق الصبي
 لعدم الخطأ لكن لا يسيطر عنه ما لا يحتمل السقوط مثل فرضية الايمان فانه فرض واسم لا يحتمل السقوط لانه تعالى له واكم منه عن التفسير
 والبراهة بل فكان وجوب التوحيد دائما بدوام الالوهية لكن قد يعذر العبد في الاداء بعد حقيقته او تقديره مع بقاء الوجوب كما يعذر
 في اداء الصلوة بعد حقيقته او تقديره كما لنوم وقد الطهارة مع بقاء الوجوب فلا حرم اذا اداه الصبي كان فرضا لا نفلا سطر
 ما صيانة قوله وجلا في الامر اى الامر الكلي في باب الصغير وحاصل احكامه ان يوضع عن الصبي العمد اى ليطغ عنه عده ما يحتمل العقول
 او المراد بها العمد ههنا لزوم ما يوجب التبعة والمواخذة وقيل العمد ما حصل بالعذر الماضى وهو الوجوه واسم ما حصل من العرف
 ويصح منه وله اى من الصبي بان يباشر بنفسه للصبي بان يباشر غيره لاجله بالاحتمال فيه اى لا ضرر فيه لقبول الية ونحو مما هو يقع محض
 لان الصبا من اسباب لحرمة طبعها فان كل طبع سليم يميل الى الرحمة على الصغار وشرع القول حليا اسلام من لم يرحم صغيرا ولم يوقر
 كبيرا فليس من اجل سبب العقوبة اى من كل عمة تحتمل العقوبة اى جعل الصبا اسبابا لا سقاط كل تبعه وضمان يحتمل السقوط عن المبالغ لوجوب
 واكثر من رد الردة فانها لا يحتمل العقوبة من حقوق العباد فانها حقوق محترمة يجب بمصلح المستحق وتعلق ابقائه بها فلا يمتنع

وجوبها بسبب الصبا كما لا يخفى في حق البالغ لعذر ولذا هي ولان الصبا بسبب العفو عن كل عمة يحتمل العفو لا يحرم العفو عن الارث
 بسبب القتل حتى لو قتل مورثه عمدا او خطأ لا يستحق ميراثه لانه موجب القتل يحتمل السقوط بالعفو با حذر كثيرة فيسقط بعذر الصبا كقول
 كان المورث مات متحفا الفقه وذل ان المورث ثبت بطريق العقوبة وفعل العصى لا يصح سببا للعقوبة لعقود معنى المجازية في فعله فجاءه في
 فانما تجب بعصمة المحل وهو اهل لوجوبها عليه او الصبا ولا يفي حصمة المحل ولا يلزم عليه اى على عدم حرمان العصى عن الارث بالقتل
 حرمانه بالرق والكفر حتى لو ارتد العصى العاقل والعاقل بالثبوت او كان رقيقا لا يستحق الارث من قرينه لان الرق ينافي اهلية الارث
 لان اهلية بالهية الملك اذ لو رانه مخالفة الملك والرق ينافي الملك لما سببه ولان مورث الرقيق من قرينه لعديته الا جني
 من الاجنبى حقيقة لان الرقيق لما لم يكن اهل الملك يثبت الملك ابتداء لو لماله وذلك باطلا ولان الرقيق بالاموال ليست باهل الارث
 وكذلك الكفر اى كالرق الكفر في ان ينافي الارث لان الكفر ينافي اهلية الولاية على المسلم لقوله عز وجل ولن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلا والارث مبنى على الولاية الا ترى الى قوله عز وجل اخبار عن ذكرها عليه السلام فبلى من لذلك ولما
 يرثني فانه يترث الى ان الارث مبنى على الولاية كذا ذكر الشيخ الاسلام في شرح التوقيم والعدم الحق وهو الارث ههنا لعدم
 سببه وهو الولاية كما في الكفر وعدم اهلية اى اهلية المستحق او عدم اهلية الشخص كما في الرق لا يعجز اى عقوبة ولا يمنع
 بسبب الصبا الا يرى ان من لا يملك الطلاق لعدم النكاح او العتاق لعدم ملك الرقبة لا يعجز ذلك عقوبة وكذلك نها ثم
 ايشع اشار ههنا الى ان الولاية سبب الارث وذكر في حاشية الكتاب ان سبب الارث وهو اتصال الشخص بالهية لقرابة
 بوزوجية او دلاء فعلى هذا كانت الولاية من مشروط اهلية كالمجربة الا ان الشيخ لما نظر الى ان الكافر لا يترث بكفره
 عن اهلية الارث مطلقا فانه يرث من كافر اخر وذلك لا يثبت بدون الولاية بخلاف الرقيق فانه لا يرث من احد
 اصلا فلم يكن اهل اليراث بوجه جعل الكفر مزيل للسبب والرق مزيل الولاية فعلى هذا يكون الاتصال بالهية مع الولاية
 سببا في اتقاء الولاية لثبوت اسببته قوله واما العمة بعد البلوغ فكذلك العمة آفة توجب خلافا في العقل فيصير صاحب مختلط الكلام فيشبه
 بعض كلامه كلام العقلاء وبعض كلامه كلام الجاهلين وكذا سائر امورها فكما ان الجاهل يشبه اول احوال الصبا اى عدم العقل
 يشبه العمة اخر احوال الصبا اى وجود اصل العقل مع تمكن الخل في فكلما الحق الجاهل باول احوال الصبا اى عدم العقل في العمة اخر
 احوال الصبا في جميع الاحكام ايضا حتى ان العمة لا يصح صحة القول والفعل كما لا ينبغي الصبا مع العقل فصيح اسلام المعقولة
 ولو لم يكن في بيع مال غيره وطلاق منكوته غيره واعتناق عبد غيره وبيع منه قبول الهبة كما يصح من العصى كذا اى العمة يمنع العدة اى
 ما يوجب الزام شئ فيه ومضرة كالصبا فلا يطالب بالعقوة في الوكالة بالبيع والشراء فيقدر الثمن بتسليم البيع ولا يرده عليه بحسب
 ولا يومر بالخصومة فيه ولا يصح طلاقا امراه نفسه ولا اعتقائه عبد نفسه باذن الولي ويرون اذنه ولا يبيع وشراؤه لنفسه بدون
 اذن الولي لان كل ذلك من العدة والكفر ولما ذكر ان العدة ساقطة عن العصى والعقوة لزم عليه وجوب ضمان ما
 يملك العصى والعقوة من الاموال عليها فانه من العدة وقد ثبت في حقها فاجاب عنه لقوله واما ضمان ما يملك
 من الاموال فليس لعدة اسه ليس من العدة البقية عنها لان المنع عنها عمة يحتمل العفو في الشرع وضمان
 لا يتكلف لا يحتمل العفو شرعا لانه حق العبد ولان العدة اذا استعملت في حقوق العباد وة يرا دسجا ما يلزم بالعقوة

في قلب الاستعمال وهو المراد بها هذا المستلزم ليس من هذا القبيل فلا يكون عمدة لكنه في الضمان شرع جبر لما استلزم من
 العمل المقصود ولهذا قد ربا مثل وكون المستلزم ميبا معذورا ومعتوبا أي بالقادر معتوبا لاينا في عصمة العمل لا تخا بآية لاجبة اجد
 السبب لمعلق بقائه وقوام معالجته وبالعباد والعتة لا تروى حاجته اليه منه فيبقى معصوما فيجب الضمان على المستلزم ولا يمنع بعده
 ايضا والعتة بخلاف حقوق ادم فاستجاب لطريق الاجتهاد فذلك يتوقف على كمال العقل والقدرة وبخلاف الحقوق
 الواجبة لعتود لانها لما وجبت بالعقل وبما طرح كلامها من الاعتبار عند استلزام الضرر لم يجعل العتود اسبابا لتلك الحقوق
 حقا قوله ويوضع عنه أي من المعنوية الخطاب كما يوضع من الصبي ولا يجب عليه العبادات ولا يثبت في حقه العقوبات
 كما في حق الصبي وهو اعتبار عامة المتأخرين وذكر القاضي الامام ابو زيد في التقدير ان حكم العتة حكم العبيد لاني حق العبادات
 فان لم تسقط به الوجوب امتياطا في وقت الخطاب وهو البلوغ بخلاف الصبا لانه وقت سقوط الخطاب وذكر صدر الاسلام
 يشير الى هذا القول ان بعض اصحابنا يظنون ان العتة غير ملحق بالصبا بل هو ملحق بالمرض حتى لا يمنع وجوب العبادات وليس كما
 ظنوا بل العتة نوع جنون فبمنع وجوب اداء الحقوق جميعا اذا المعنوية لا يقيد على عواقب الاور كصبي فغيره قليل عقل وتحقق
 نقصان العقل لما اثر في سقوط الخطاب من الصبي كما اثر صدر العقل في مختار في سقوط الخطاب الصبي بعد البلوغ ايضا كما اثر مدرسي في سقوط
 بان صا ربحوا لانه لا يترتب في كمال العقل فاذا لم يحصل الكمال بحدوث هذه الآفة كان البلوغ وعدمه سوار فالخطاب يسقط من
 الجنون كما يسقط من الصبي في اول احواله تحقيقا للعدل وموانع الاثودى الى تكليف باليس في الوسخ ويسقط من المعنوية كما يسقط
 من الصبي في آخر احواله تحقيقا للفضل وهو يقي المخرج منه نظرا له ومرحمة عليه ويولى عليه أي يثبت الولاية على المعنوية لغيره كما
 على الصبي لان بوجوب الولاية من باب النظر ونقصان العقل مظنة النظر والرحمة لانه قليل الخبز ولا يلي هو على غيره لانه عاجز عن العمل
 بنفسه فلا يثبت له قدرة المقررة على غيره لانه عاجز ولما جع الشيخ من اول احوال الصبي والجنون بين آخر احواله والعتة ذكر
 ما يقع به الفرق بين هذه الاشياء من الحكم فقال وانما يفتقر الجنون والصغرى الى الفرق بين الجنون والصغرى والمراد به اول احواله
 الذي لا عقل فيه للصبي لان هذا العوارض أي الجنون في محمدا وادليس لزواله وقت معين ينظر له قليل اذا سلبت امرأة الجنون في
 على ابيه وامته الاسلام في الحال فلا يوزع العرض الى ان يعقل الجنون لان فيه البطلان حق المرأة والصغير محمدا وفوجب تأخير العرض
 الى طهرنا ثم العقل حتى لو زوج الثمري ابيه الصغير الذي لا يعقل امرأة فله رتبة واسلمت المرأة وطلبت الفرقة لم يفرق بينهما
 عليه حتى يعقل الصبي ولا يجب عرض الاسلام على احد في الحال لان للصغير حق الاساك للمكاح باسلامه مثله في التعميل تفويته وليس في
 تركه الفرقة الا ما خسر من غير ضرر ولا فساد في الحال لان عقل الصبي اوانه معصوم على ذلك اجري الله تعالى العادة فكان التأخير اولى فاذا
 عرض عليه القاضي الاسلام فانما يفرق بينهما وانما مع العرض وان كان الصبي لا يطلب باسلامه لان الخطاب انما يسقط منه فيما يوجب
 اعداؤه حتى العبادات ووجوب العرض هنا حتى المرأة فيتوجه الخطاب عليه ولا يجوز الى بلوغ الصبي لان اسلام الصبي العاقل صحيح عندنا
 الا بانه منه فلا يجوز حتى المرأة في البلوغ كذا في شرح الجاسق قوله ولما لم يصح العاقل والمعتوه العاقل فلا يفرقان يعني في وجوب العرض
 في الحال كما لا يفرق في سائر الاحكام حتى لو اسلمت امرأة المعنوية الكافر يجب العرض عليه في الحال كما يجب في
 اسلام امرأة الصبي العاقل العرض على نفسه في الحال لان اسلام المعنوية صحيح لوجود اصل العقل كما سلام الصبي

العاقل نص على صحة اسلامه في محقق التقويم بخلاف المجنون لان اسلامه لما لم يصح لعدم العقل لم يقيد العرض عليه فوجب العرض على وليه
 ونحو الظلم من المرأة بقدر الاسكان وانما قيد المعتوه بالعاقل احتراز عن المجنون فان اسم المعتوه قد يطلق عليه والصبي العاقل والمجنون وانما
 في وجوب العرض في الحال قد افترق في ان الواجب في حق الصبي العرض على نفسه وذلك وليه وفي حق المجنون العرض على وليه وذلك نفسه
 فحصل مما ذكرنا ان المجنون ساوي المعتوه والصبي العاقل في وجوب العرض في الحال ويغافلها في ان الواجب في حق المعتوه والصغير الذي
 وفي حقها العرض على نفسها وبغافل المجنون الصغير في الوجوب في الحال وفي الوجوب على الولي البنا ويغافل في المعتوه الصغير الذي
 لا يعقل في الوجوب في الحال ويساويه في الوجوب على النفس دون الولي وكذا الصبي العاقل قوله واما النسيان فكذلك قيل النسيان
 يعتبر بالانسان بدون اختياره فيوجب الغفلة من الخطأ وقيل هو عبارة عن الجهل الطارئ ويطلق المراد عن التعريفين بالنوم وال
 وقيل هو جعل الانسان بما كان يعلم ضرورة مع علمه بامور كثيرة لا بافة واحترز بقوله بامور كثيرة عن النائم والمعتوه عليه فانها
 خرج بالنوم والاختلاس ان يكونا اما لمين باشيا كانا يعلمتا تقابل النوم والاختلاس بقوله لا بافة عن المجنون فانه جعل بما كان
 يعلمه الانسان قبله مع كونه ذا كرا لا امور كثيرة لكنه بافة وقيل هو آفة تعتري الخيلة مانعة من الطبع طارئة من الذكر فيها
 وقيل هو امر يسهل الاحتياج الى التعريف اذ كل عاقل يعقل نسيان من نفسه كما يعلم الجوع والعطش ثم انه لا ينال في
 نفس الوجوب ولا وجوب الاداء للنيل بالالهيية وايجاب الحقوقي على الناسي لا يؤدى الى ايقاعه في الاحتياج الوجوب
 به اذ الانسان لا ينسى مبادات متواليته تدخل فيه من التكرار فلهذا خصا را كالنوم لكنه اى النسيان اذا كان غالبيا في حق من حقوق
 صاحب الشرع بحيث يلزمه واراد بالملازمة ان لا يخلق الطاعة عنه في الاغلب مثل النسيان في الصوم فانه غالب فيه لان طبع
 لما دعا الى الاكل والشرب بسبب الصوم اوجب ذلك نسيان الصوم لان النفس لما اشتغلت بشئ يكون ذلك سببا لعقلها
 من غير عادة والتسوية في الذبيحة اى ومثل نسيان التسوية في الذبيحة فان ذبح الحيوان يوجب خوفا وسهية تنفورا للطبع
 عنه ويغير منه حال البشر ولهذا ايجز كثير من الناس فيكثر الغفلة من التسوية في تلك الحالة اشتغال قلبه بالخوف
 جعل جبر لكن اى جعل النسيان الموصوف من اسباب الضعف في حق الله تعالى فجعل كان المقطع لم يوجد في الصوم وجعل كالنسيان
 قد وجدت في حق الذبيحة وانما جعل التسوية من حقوق الله تعالى لان الثابت منه وجودها الحل وعند مدبرها الحرمة وهما من حقوق
 الله تعالى عز وجل لانه اى النسيان المذكور من جهة صاحب الحق اعترض لحدوثه بغير الله تعالى وانقطع احتياطه بعد منه بالكلية
 فيصلح سببا للعفو بخلاف حقوق العباد حيث لم يجعل النسيان فيها سببا للعفو لوجوده حتى لو اخطأ مال النسيان ناسيا يجب عليه ثمانية
 لان حقوق العباد محترمة كما حرم بيانه لا لاتباله لانه ليس للعبد على العبد حق الا بالبل وقدر في نفسه وهي محترمة من حيث حقوقها يعقل
 بها قواصم كرامة من الله عز وجل وبالنسيان لا يفوت نه الاستحقاق فلا يتبع به وجوبها كما حقوق الله تعالى لانه
 جل جلاله غنى عن العالمين وله ان يتلى مباداة بما شاء فكان ايجاب الحقوق منه على العباد ابتلاء لهم مع فناء من افعلهم
 وقال الله تعالى ومن جاهدنا بما يجاهد لنفسه ان الله يغنى عن العالمين والابتداء لا يتحقق مع العجزة لعدم
 العلم فيجوز جعل النسيان عند راسه بعض الحقوق اذ اول الدليل عليه قوله ولله الام والى النسيان في الحال
 جعل عن ذراقلنا ان سلام الناسى لما كان غالبيا بان وقع في القعدة الاولى على من هذا القعدة الاخرة لم يقبل

الصلوة لان العقدة محل السلام وليس للمصلي بهية مذكورة انما العقدة الاولى ام الاخيرة فيكون مثل النسيان في الصوم
فجعل هذه الجملة السلام في غير حالة العقدة الكلام في جميع الاحوال لان النسيان فيها غير غالب لان بهية المصلي مذكورة
لم ينافه عن النسيان اذ انظر اليها فكان وقومه فيه تحفلة وتقدير فلا يجعل حذرا الا انه ليس في معنى النسيان المنصوص عليه قوله واما الثاني
فكذلك النوم فترة طبيعية يحدث في الانسان بلا اختيار منه ويمسح الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلاستها واستعمال العقل
مع قيامه فيخرج العبد به عند اداء الحقوق وفي عبارة اهل الطب سكون الحيوان بسبب منع رطوبة معتدلة منبهة في الدماغ المروغ
للغضائ في سن الجريان في الاعضاء مع قيامه فيخرج العبد به وقوله فخرج من كذا ليس بجديد النوم اذ الاغما ونحوه داخل فيه لكنه بيان
اثر النوم وقوله فادرج تأخير الخطاب للاذات نتيجة قوله فخرج من استعمال القدرة واللام متعلقة بالخطاب يعني لما كان النوم
مخرج من كذا كان حكمه تأخير حكم الخطاب في حق العمل به لا سقوط الوجوب لاحتمال الاداء حقيقة بالاعتناء واحتمال خلافه وهو القناسط
تقرير عدم الاعتناء وهذا لان نفس المعجز لا يسقط اصل الوجوب واما لا يسقط وجوب العمل الى آخر القدرة لان يطول
زمان الوجوب فحينئذ يسقط فعله للخروج والنوم لا يمتد عادة بحيث يخرج العبد في قناس ما يفوته فلهذا لا يستدليا
ونهارا عادة فلم يسقط الوجوب به لانه لا يخل بالالمية وقوله فبطلت عبارة نتيجة قوله وهو بيان في الاختيار يعني لما كان في النوم
لاختيار املا لانه بالنية ولم يبق لنا ثم تميز بطلت عبارة فيما بنى على الاختيار مثل الطلاق والعتاق والاسلام والردة والبيع والرشا
صار كلامه لعدم التمييز والاختيار بمنزلة الحان الطيور فلا يثبت قوله ولم يتعلق الى اخره اذا قرأ المصلي في صلوة قائما وهو قائم
لم يصح قراءته في المختار لما قلنا من فوات الاختيار بالنوم وكذا لا يثبت قياسه وركوعه وجوده من الفرائض لصدورها لا من
اختيار واما العقدة الاخيرة فلا نص فيها عن محمد رحمه الله وقيل انما تقتد من الفرائض لانها ليست بركن وان كانت من
جملة الفروض وفرق بين الركن وبين الفرض فركن الشيء ما يفسر به ذلك الشيء وتفسير الصلوة لا يقع بالعقدة واما يقع بالقيام
والقراءة والركوع والسجود ولهذا الوجه لا يصح قيام وقراءه وركوعه وسجوده حيث في ميمنه ولو كانت العقدة من جملة الاكثار
لتوقف البحث عليه فان البحث في العيين لا يتحقق الوجود ذلك الشيء وبنابا على الاستراحة فيا شبهها بالنوم فيجوز ان
تحتسب من الفروض بخلاف سائر الاضال فان بنابا على المشقة فلا يتأذى في حالة النوم وذكر في المنية اذ انما في العقدة
كلها فعليه ان يقع قدر التشهد فان لم يفعل فسدت صلوة وذكر في النوادر ان قراءة النائم تنوب عن الفرض لان الشرح جعل النائم
كالمتيقظ في حق الصلوة كذا في الزخيرة واذا تكلم النائم في صلوة لم تقصد صلوة لانه ليس بكلام بعدد وهو ممن لا تيسر له وهو
مختار الشيخ الامام في الاسلام وذكر في المعنى وقناوسى قاضيان والخاصة من صلوة والملازمة من صلوة بنفسه من غير خلاف وفي النوادر اذا تكلم
في الصلوة وهو في النوم تقصد صلوة هو المختار فاما اذا قصدت النائم في صلوة فلا راية فيها من غير ايضا فقال تكلم بوجه الكف في نفسه صلوة
ويكون بعد ثلاثة قد ثبت بالنص ان التقوية في صلوة ذات ركوع وجود حدث وقد وجدت ولا فرق في الاضال بين النوم واليقظة الا ان في النوم
لو اخل بشدة في اليقظة وتقصيد صلوة لان النائم في الصلوة كالمتيقظ وبهذا الضميمة المتأخرين احتياط كذا في المعنى ومن
رشد من اوس من ابيحفت منها يكون حدثا ولا يقصد صلوة حتى كان له ان يتوضأ ويصلي على صلوة بعد الاعتناء لان هذا هو المصلي
بالقصد باعتبار معنى الكلام فيها وهذا زال بالنوم ففوات الاختيار ما تحقق الحدث فلا يقدر الى الاختيار لا يتبع بالنوم

الفتنة في هذه الحالة مدتها وما بمنزلة الراف فلا تقصد الصلوة وقيل تقصد صلوة ولا تكون حدثا وهذا هو المذكور في حاشية
 نسخ الفتاوى لان فساد الصلوة باعتبار سعي الكلام في الفتنة والنوم كالتيقظة في حق الكلام عند الأكثر كما قلنا ولما
 كونهما حدثا فباعتبار سعي الجنابة وقد زال بالنوم الا ترى ان الفتنة الصبي في الصلوة لا يكون حدثا لزال معنى الجنابة
 من فعله ومختار المصنف ومحرر الاسلام رحمه الله انهما لا يكون حدثا لزال معنى الجنابة عندنا بالنوم ولا تقصد الصلوة ايضا
 لان النوم يبطل حكم الكلام فبتين بما ذكرنا ان قوله هو الصحيح متعلق بالسائل الثلاث دون الاخرة وحده قوله والافتاء
 كذا لا غش فتوريزيل القوي ويعجز به ذوالعقل عن استعمال قياس حقيقة كذا فسر الشيخ ابو المعين رح وكانه واداد فتورا
 غير طبعي والادخل النوم فيه ويحتمل ان الاحترار منه يحصل بقول زيل القوي انه لا يحل بالالبسة كالنوم لان العجز عن استعمال العقل
 لا يوجب عدم العقل فيبقى الالبسة ببقائه فلا ينافي الوجوب لكنه لما فوت الاختيار ووجب عجزا عن استعمال القدرة اوجب تأخير
 الخطاب بالاداء وبطلان العبارة كالنوم ثم اشار الى الفرق بينه وبين النوم في الحقيقة والحكم فقال وهو اي الافتاء اشرك
 النوم يعني في كونه عارضا وفي تقويت الاختيار والقدرة لان النوم فترة اميضية اي طبيعة بحيث لا يحلوا الانسان عنه في
 حال صحته فمن هذا الوجه يحتمل كونه عارضا وان تحققت العارضة فيه باعتبار انه لا يد على معنى الانسانية ولا يزال أصل القدرة
 ايضا وان اجب العجز عن استعمالها وتمكن ازالة التجهيز وهذا اي الافتاء عارض من كل وجه لان الانسان قد يخلو عنه في مدة
 حياته فكان اقوى من النوم في العارضية في القوة اصلا لما بينا انه مرض فزيل القوي ولهذا لا يمكن ازالة الفعل اصلا
 النوم لانه عجز عن استعمال القدرة مع وجودها ولهذا اي ولكونه اشده من النوم كان الافتاء حدثا في كل الاحوال مضطجها كان
 او قاعا او قاعا او ركعا او ساجدا والنوم ليس يحدث في بعض الاحوال لانه بذاته لا يوجب استمرار الفاصل لا اذا غلب
 فحينئذ يصير سببا لاسترخاء فيكون حدثا ومنع اي الافتاء البنا قليلا كان الافتاء او كثير اضطجها كان المعنى طويلا في مضطجها
 من العوارض النادرة في الصلوة فلم يكن في معنى ما ورد به النص وهو الحدث الذي يغلب وجوده في جوار البنا ولانه فوق الحد
 في المنع من الصلوة لانه مع كونه حدثا في جميع الاحوال محل بالعقل وكل واحد منها يتوثر في المنع من الاداء لانه مفقود في كل واحد
 منها كذا في بعض الفتاوى بخلاف النوم لانه لازم للانسان باصل الخلقة فيكون كثير الوقوع فلا يمنع البناء بمنزلة الراف وذكر
 في فتاوى قاضي خان اذا اغس في الصلوة من غير تعذر فالحال تاما حتى اضطج فقد اختلف فيه قال بعضهم ينقض طهارته ولم تقصد
 صلوة لانه حدث سماوي فلهذا ان يتوضا ويصلي وقيل لا تقصد صلوة ولا يتنقض طهارته كما لو نام في السجود قاعا او ساجدا
 مستحدا ينقض وضوءه وبطلت صلوة بلا خلاف واعتبر استمداد الافتاء استحسانا في حق الصلوة خاصة حتى سقط به الصلوة اذا
 استند ولم يعتبر استمداد النوم في شئ اصلا وكان القياس ان لا يسقط بطلان شئ وان طلال كما ذهب اليه بشيخ خياث الراسي لان
 يزيل العقل ولكنه يوجب خلافا في القدرة الاصلية في شئ في تأخير الاداء دون سقوط القضاء كالنوم لما ان الفرق ان الافتاء
 قد يقصر وقد يطول عادة في حق بعض الواجبات فاذا قصر اعتبر ما يقصر ما هو والنوم لا يسقط به القضاء واذا طال اعتبر ما
 مادة وهو الجنون والصغر فيقط القضاء ثم استداه في حق الصلوة لان سببه على يوم وليجب اعتبار الاوقات عند ان ينقطع
 رحمه الله تعالى والابن يوسف رحمه الله تعالى وباعتبار الصلوات عند تعذر رحمه الله تعالى على ما بينا في الجواب

في القول وقال الشافعي رحمه الله استداؤه باستيعاب وقت الصلوة حتى لو كان معنى عليه وقت صلوة كامل لا يجب عليه
القضاء لان وجوب القضاء يمتنع على وجوب الاداء و فرق بين الصوم والاغفار فان الصوم من اختياره بخلاف اغفاره ولكن تخمينا
بما ذهبنا اليه على ان معنى امدته فانه اعني عليه اربع صلوات فخصنا من وجوبها ما سار على عليه يوما وليست في الصلوات على من لم يرض
به من اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يفيض الصلوات فخصنا ان استداؤه في الصلوة بما ذكرنا كذا في المسبوق وفي الصوم
لا يعتبر استداؤه وهو معنى قوله خاصة حتى لو اعني عليه في جميع الشهر ثم افاق بعد مضيته يلزمه القضاء ان تحقق ذلك
فلا حرج الحسن البصري فانه يقول سبب وجوب الاداء لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغفار و وجوب القضاء يمتنع عليه
و قلنا لان الاغفار يندرج في تأخير الصوم الى زواله لا في اسقاطه لان سقوطه بزوال الالهية او بالخروج والالتزول بالهية به لما
ينبغي لا يتحقق بالخروج به ايضا لانه انما يتحقق فيما يكسر وجوده واستداؤه في حق الصوم نادرا لانه ما يمنع من الاكل والشرب
ويؤثر الانسان شهرا بدونه لا يتحقق الاناداء فلا يقع له بناء الحكم عليه وفي الصلوة استداؤه غير نادرا فيوجب حرجا فيجب اعتبار
قوله واما الرق فكذا الرق في اللغة هو الضعف يقال ثوب رقيق اي ضعيف النسيج ومنه رقة القلب وفي عرف الفقهاء
بوجوبه من ضعف حكمي يتبنا الشخص به لقبول ملك القبر عليه فيملك بالاستيلاء كما يملك الصيد وسائر المباحات و أشهر
بالحكمي عن الحسي فان العبد ربما يكون اقوى من الحر صلا لان الرق لا يوجب ظلما في سلامة البينة فطاسا وباطنا لكنه وان توك
عاجز عما يملكه الحر من الشهادة والقضاء والولاية والتفويض والملكية المال وغيره ولا يلزم عليه ان اهل الحرب ارقا حتى
ملكو بالاستيلاء ثم ان ترقا منهم نافذة والكلهم محصية وشهادتهم فيما بينهم مقبولة واما حكم ثابتة لان ثبوت وصف الرق فيهم
بالنسبة اليها حتى صاروا عرضة التملك في قلنا فاما فيما بينهم فلم حكم الاجازة بناء على ديانتهم فيما بينهم بالحرية فيثبت له الاحكام
في حقهم شرعا اي الرق جزاء في الاصل اي في اصل وضعه وابتداء ثبوته فكل المكفار لنا استنكفوا عبادة الله عز وجل وحده و
انفسهم طاعة بالجمادات حيث لم يفتقروا بعبودتهم وسعهم وابصارهم بالتامل في آيات الله والنظر في دلائل وحدانية افعاله
ثم الله تعالى في الدنيا بالرق الذي صاروا به محال الملك وجعلهم عبدة عبدة والخلق باليهام في التملك والابتدال
وكونه جزاء الكفر في الاصل لا يثبت على المسلم ابتداء لكنه في حال البقاء صار من الامور الحكيمة اي صار في حال البقاء
ثابتا بحكم الشريعة لها من احكامه من غير ان يراعى فيه معنى الجزاء ومن غير ان يلتفت الى جهة العقوبة فيه حتى يعق العبد
برقيقا والى اسلم وصار من الاتقياء ويكون ولد الامة المسلمة رقيقا وان لم يؤخذ منه ما يستحق به الجزاء وهو كالحراج
فان في الابتداء يثبت بطريق العقوبة حتى لا يبتدأ على المسلم لكنه في حال البقاء صار من الامور الحكيمة حتى لو اشترى المسلم
ارض الخراج لزم عليه الخراج والعرضية المعترض للمار الذي نصب لامر فعله من العرض يقال فلان جعل عرضة
الملك اي منصوبا بحيث يعترض عليه وسنه قوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لاي حكم اي معرنا لما فتنوه بكثرة الخلق
به والمعنى هنا ان الانسان بسبب الرق يصير معرنا ومنصوبا للتملك والابتدال اي الاستئمان قوله وهو وصف لا يخل
التجزى اصله التجزؤ بالهمزة لكن الفقهاء ليسوا الهمزة تحقيقا كما هو مذنب بعض العرب في المصنفات فصارت تجزؤا بالواو ثم
قالوا الله اوله قوله فاما فقهاء التجزى وشككوا في كونهم في اللزق لا يحتمل التجزى غير تاوز ولا وقال محمد بن الحسن

من مشائخنا انه يحمل التجزى فهو تاجي لفتح الامام بلدة وراى الصواب في ان يسرق النصف فم ولفظ ذلك منه والاصح ان التجزى
لان سببه وهو القدر لا تجزى اذا لا يتصور قسمة نصف الشخص شأنه دون النصف والحكم على من على السبب كفى الميسر والاعتماد
على غيره وهو لا تجزى ولانه شرع معقوبة وجزاء ولا يتصور ايجاب العقوبة على النصف شيئا كما ذكره من النصف والاصح ان التجزى
في قبول هذا الوصف كما تجزى في النصف بالعلم والجمل كما ان المرأة لا تجزى في النصف بل الجمل والحريه والملايه من التجزى وهدية
فيما نحن بصدده من المسائل ان الحمل في حق قبول حكم الرق او العتق او الامتاق او الملك والاعتناق بل يقبل التجزى او لا يقبل فافهم
ثم استدلل على ان ما ذكره هو مذنب اصحابنا بالمسئلة المذكورة وان محمد كراي في ان تجزى عن الجاسع من غير ذلك خلاف قائل ان من سبب اصحابنا
جميعا ان يجعل حيدا في شهادته وان لم يثبت الملك للمقر له الا في النصف حتى لو انضم اليه شملهم يجعلوا بنسبة تجزى واحدا في الشهاده كما
المراتب بنسبة رجل واحد فيها وفي جميع احكامه مثل الحدود والميراث والكلج والنجس والجمعة وكذا العتق الذي هو عند الرق لا يقبل
التجزى باتفاق بين اصحابنا ايضا لان العتق في الشرع مباركة من قوة ملكية يصير الشخص به المملوكية والشهادة هو المولى لا ينعى
بها من يد المستولى حتى لا يملكه وان قدره كذا قال القاضي الامام في الاسرار وثبوت مثل هذه القوة لا يتصور في البعض الشان كما
بعض ثم انهم كما اتفقوا على عدم تجزى الرق والعتق اتفقوا على ان الملك هو المعنى المطلق المنصرف عما جسد للغير
عنه التجزى فهو تاجي لا يملكه فان الرجل لوياع عبده من اثنين يجوز بالايجاع وثبت الملك لكل واحد منهما في
النصف ولو يباع نصف عبده يملك في النصف الاخر بالايجاع وينزل من النصف المبيع المغير واذا عرفت احكام الرق
والعتق والملك في التجزى ومعه فافهم انهم اختلفوا في تجزى الاعتناق فقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الامتاق لا تجزى
حتى لو اعتق نصف عبده او اعتق احد الشريكين نصيبه يعتق كله لقوله عليه السلام من اعتق شقصاله في عبده عتق كله ليس
فيه شريك ولان الاعتناق انفعاله العتق اى لازمه الذي يتوقف وجوده عليه يقال اعتقته فعتق كما يقال كسرت فاكسرت
فلا يتصور الاعتناق بدون العتق كما لا يتصور الكسر بدون الكسار الاستحالة وجود الملزوم بدون اللانهم فاذا لم يكن النصف
وهو العتق تجزى المكن الفعل وهو الاعتناق وتجزى ضرورة كما ان الطلاق الذي هو انفعال التطلاق كما لم يكن تجزى المكن
التطلاق الذي هو الفعل مستجزيا ولا وجه للقول بتوقف الاعتناق لانه صدر من المالك فوجب تنفيذه ونفاذه في البعض يجزى
ثبوت العتق في الكل وقال ابو حنيفة رحمه الله الاعتناق تجزى حتى لو اعتق شقصاله من عبده لا يعتق الكل ولكن يفتد الملك
الباقى حتى لم يكن له ان يملكه الغير ولا ان يملكه بل يصير كالمكاتب حتى كان احرى بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية الا انه
لا يرد الى الرق بالتعجز بخلاف المكاتب لان السبب في حق المكاتب جعل الفسخ وهو المكاتب والسبب هنا انه ملك للمالك
لا الى احد وذلك لا يجتمع الفسخ لقوله عليه السلام من اعتق شقصاله في عبده كلف عتق بقيه وهو المراد من قوله عليه السلام عتق
كله اى يصير حرة فافهم الباقى الى العتق بالسعاية فكان بياننا ان لا يستأمن فيه الرق ولان الاعتناق بالملك ليس بالعتق
في تجزى في الحمل لا البيع وذلك لان مغفرة وتصرف المكاتب بملكه وهو ملك للمالكية دون الرق لانه اسم لنصف شرعي
مجازاة ومعقوبة على كونه كما قلنا وهو لا يحمل الملك لانه شرع معقوبة بالجمانية على حق ابد تعالى فان جردت المكاتب عن ملكه
فيكون جزاءه عقاله كحد الرق فافهم ان يكون على المكاتب في العتق بملكه الملك بملك الرق في الحمل لا يملك على ملكه

فلو كان ملكا فاشترى بالملك فمات وادخل على ان الموهبة مملوكة له واذا ثبت ان الملك لا يملك المال كان العتق
 من نفسه فاني ازالة ملك المالك فيقبل العتق لان العبد من حيث انه مملوك لا يتجزى كالشئ الا انه ازالة الى العبد والعبد
 لا يملك نفسه كان اسقاطا للملكية واسقاطا بوجوب رد المال الرقي وثبت العتق فكان فعله اسقاطا وعتقا بوجوب اسقاط
 ازالة الملكية على معنى انه اذا اتم ازالة الملك بطريق الاسقاط بعقبه العتق لان يكون مفصل الزيد لا يراق للرق كالعتاق
 فعلة لا يحمل الزموج وانما يحمل لبيته ثم ترمى الزوج بنقض البيته فيكون فعله تمكينا او كثر القرب يكون عتقا بوجوب اسقاط الملك
 لا بد وان الواسطة نفس معنى قوله الاعناق ازالة الملك وهو يتجزى الى آخره قوله وصار ذلك ما اسقط
 الملك الذي هو يتجزى لثبوت العتق الذي هو عتق يتجزى مثل غسل اعضاء الوضوء لاجابة الصلوة فانه يتجزى
 حتى كان فاسدا بعض الاعضاء متطهرا ومنه للمحدث فمن ذلك لبعض فلا يثبت اجابة الصلوة التي هي غير متجزية اصلا
 بل يتوقف على غسل الباقي وكما عند اطلاق التحريم فانها تتجزى وتعلق بها الحرمة الغليظة التي هي غير متجزية
 كان سوا قبح الطلقة والطلاقين مطلقا ويتوقف ثبوت الحرمة على كمال العدد وكذلك منها لان العبد استحق بازالة
 الملك من البعض حق العتق لان ازالة لما صحت استحق ان يعتق بقدره لان الاعناق اقوى من التبريد والاستيلاء
 ولما استحق العتق للحال ولم يحمل النقص وجب بكليته من طريق السحاية فيجعل العبد مكاتبين حر وعبد لان في الكتابة
 تاخير حق العبد في العتق وفي القول يعتق الكل بطلان الملك الذي لم يعتق فكان التاخير اولى كذا في الاسرار
 فالما حصل ان الاعناق عند اثبات العتق قصد ازالة الملك منها واثباته بان ازالة الرقي الذي هو ضده وبما
 لا يتجزى ان فلا يتجزى الاعناق واذا لم يتجزى كان اثباته في بعض المحل اثباتا في الكل كتطبيق نصف المرأة وافتقار نصف التولية
 وعنده الاعناق ازالة الملك قصد وثبوت العتق منها لان ازالة لان المرء انما يتصرف فيما هو حقه لا فيما هو حق غيره
 وحقه في الملك وهو يتجزى فكان الاعناق الذي هو اسقاطه يتجزى قوله وهذا الرقي الذي نحن في بيان احكامه وكان احقر
 بلغة الاشارة من النكاح فانه يسمى رقا ولا يمنع ملكية المال ينافي ملكية المال حتى لا يملك العبد شيئا من المال وان ملكه
 المولى اقيام المملوكية لا يعنى مملوكية من حيث المالكية لاس من حيث الانسانية فلا يتصور ان يكون مالك من هذا الوجه لان الملكية تعنى من القدرة
 والمملوكية تعنى من العجز وبما متفقان فلا يمتنعان سحاة واحدة في حق شخص واحد فان قيل يجوز ان يكون مملوكا من حيث انه
 مالك المال من حيث انه ادعى لاس من حيث انه مال كما قلنا في ملكية غير المال قلنا لو قيل بالملكية من حيث انه ادعى لم يلزم منه ان يكون
 المال ملكا للمال وذلك لا يجوز لان المالك يتبدل للمال والمال تبدل ولا يجوز ان يكون المتبدل يتبدل في حاله واحدة بخلاف ملكية
 باليس مال لان الضرر لا ادعية الى اثباته كذا في بعض الشروع ولا يخلو امن وبار فالاولى ان يمسك في هذا الحكم الاجماع فان قيل ينبغي
 ان لا يعتق بالرق اذ ملك المقر كماله لاس لان العبد مملوك للمولى تصرفا كما انه مملوك له لا قلنا انه مملوك له تصرفا
 في نفسه جاء ترميها وقد قامت له المية هذا التصرف وكان يتابع من المولى حتى ياشهد بامره ولكنه لم يصير مملوكا من حيث التصرف في نفسه
 من المولى الى ملك الشئ من نفسه في دفع ماله ابتداء في ملكية في ملكه التصرف كما انه لا يملك التصرف كما تصرفنا عليه في الاقرار
 بالحدود والقصاص معنى ان الملك التصرف كذا في مذهب السبعة واذا ثبت ان الرقي يبطل ملكية المال لا يثبت الاحكام التي

على الملك في حق الرقيق فلا يملك والمالك بالتبعية والحق للمولى بذكره كما لا يملك كان الاعتاق لأنه من أحكام الملك
فلا يتناقض وقال مالك رحمه الله تعالى في حق الرقيق لا يملك للمالك في حق الرقيق لأنه من أحكام الملك
الرقبة لا يثبت في حق العبد لعدم أهليته فكذا أحكامه بخلاف النكاح ولا تاتر لاذن المولى في اثبات الأبلية التام في استقامته من قبل
أهلية العبد فالسيرة المتأصلة التي بواسطتها يتبين دأبه تحت الأذى لعليته من السير وهو النكاح يقال تسربت جارية وتسربت كما تعال تطنت وتطنت
وحصل المالك بالذبح ان حكم المذبح كذا في مزارق بركاته لم يبرأ في يوم ذلك هو الا التبرير له فان قال اليوم يذكره قوله ولا يصح منها جرم
الاسلام يعني لما بطل الرق بالكلية المال لا يصح من العبد والمالك حبه الاسلام حتى لو جازيعة فله وان كان باق من المولى لان التبرير
ولا استقامة من شرطه وجوب الحج ولا قدرة للرقيق اصله لانه ما يقع البدن والمال والتبعية لا يملك شيئا منها اما المال فلما قلنا واما التبعية
فان المولى للمالك رقبته كانت المنافع مادية على كماله ان ملك لذات ملكه الملك للطفائفة فكانت المنفعة للمولى واذا قدمت القدرة على المولى
ثبتت الوجوب بالانتماء على ما على المولى في سائر المقرب البدنية من الصلوة والصوم فان القدرة التي يجعل بها الصوم والغرض
والصلوة المفترض لغيره للمولى بالاجماع والعبد فيها متع على اصل الحرية واذا كان كذلك كان الحج المأبوذ قبل وجود شرطه فله ان
عن الغرض بخلاف الفقير اذ لو لم يستغنى حيث صار مادي عن الغرض لان ملك المال ليس بشرط الوجوب لانه وانما بشرط التمكن من المولى
الى موضع الاداء فبما في طريقه وصل اليه الفقير وجب عليه الاداء فكان ادائه حاصلا للمنفعة التي هي حق فله ان كان قرضا فاما منافع العبد
فله ولاه وبأذن المولى لا يخرج المنفعة من ملكه فانما وقع ادائه بملكه لغيره فلا ياتى به الغرض كما لو ادعى الكفارة بالمال لا يصح لانه ياتى به
بتمليك للمال وهو للمولى لا لنفسه وبهذا التجملان الجملة اذا باذنه المولى حيث يقع من الغرض لان الجملة تودى في وقت النظر فله ان الغرض
ومنافعه لاداء النظر يستحقه حق المولى فكان ادائه الجملة بمنافع مملوكة له فجارى عن الغرض كذا في النسب وقوله الرق لا ياتى في ملكية
غير المال وهو النكاح والدم والحياة لان الجبهة مختلفة فان العبد بالرق لم يصير مملوكا من حيث النكاح والدم والحياة فلم يمتنع ملكية
لهذه الاشياء فكان في حق هذه الاشياء ببقا على اصل الحرية لانه من خواص الإنسانية والمغفورة داعية على اثبات هذه الملكيات ايضا
لان العبد مع صفته الرق اهل للحاجة الى النكاح والى البقاء فيكون له القضاة وهو لا يملك التفرغ لطلب المولى وطيا عند الحاجة كما لا يستحق بها
مولاه اكلا وللبساء عند الحاجة وليس له بيت يملك العبد فاذا اطارق له له دفع هذا الحاجة الى النكاح فثبتت ملكية النكاح وانما يقع نفاذه عند
اذن المولى وفي النظر منه فان النكاح مستقر لله وفي ايجابه بدون رضا المولى اضراره لان المهر يخلق برقة العبد اذ المولى هو الذي يخلق
وما يمتنع حق المولى فيمكن يدين اجارته الا يرى ان المولى لو اسقطه منه من المالية بالاعتاق نفذ النكاح الصادر بين العبد بدون اجازته ولو
اجار بدون الاعتاق كان المالك ليضع العبد دون المولى ويشترط الشهود عند النكاح لاعادة الاجازة فخرقنا ان حكم النكاح يثبت للعبد والمولى
النكاح دون المولى ولا يقال ان المولى يملك اجارته على النكاح ولو كان للعبد المالك للنكاح لا يملك المولى اجارته عليه لان القول انما يملك المولى
المالك من الزمان الذي هو سبب للمالك النقصان لا لانه مالك لانه كان العبد هو المالك ليضع بعد الاجارة وفي المولى وهو مالك المطلق الذي يفرق
النكاح فثبت انه هو المالك للنكاح وكذا الدم والحياة لانه محتاج الى البقاء لا لبقائه فثبت له ملك الدم والحياة كما ثبت ملكية النكاح ولهذا لا
يملك المولى انكاف عنه اذ الملك له فيه ومع اقرار العبد بالقضاء من الزمان وان كان للقصاص من حق المولى في ذلك مثل المهر
وكان به اقراره على نفسه لا على حق المولى فيمنع وجوبه به في الحال ولا يثبت المحسنة لانه مع حله

فكل ما يستولى به من احره استمساكا واقل ما يتحقق به قطع اليد المتحررة التي لها حكم نصف العبد في بعض الاحكام وما يراى ذكرنا
 يقول بن سعد ولا تملك بقيمة العبدية المحرقة خمس منها عشرة دراهم ومثل هذا لا يخفى حكم المصروع من رسول الله عليه السلام فان قيل
 لانهم ان المالكية النكاح كالمدة لتعبدل هي ناقصة لوجوب اذن المولى بملكان احره والثاني اقتصاها على امر مكر
 بملكان المحررة تجاوزت المدة الى الرابع قلنا التوقف على الاذن لا يدل على النقصان كما في حق لصي فان ملكية كالمدة توقفت
 على اذن المولى وذلك لان التوقف لدفع الضر عن المولى على لصي بالبلوت المالكية فلا يدل على نقصانها وكذا بمنصيف مد
 المالكية في حق العبد ليس لنقصان المالكية ولكن لتصرف المالك فان ملكية فيما ملكه من النكاح مثل ملكية احره لنقصان فاما الجواب
 عن استدلالهم بما اذا انتقضت قيمته المقبول عن دية احره فهو ان المقتول الضمان ضمان الدم في قليل القيمة ولهذا تجوز
 فيه القيمة وقوله العاقلة الا ان الموجب لنقصان ومعه رتبة ما لا التي انتقضت بها ملكية فادام بملكنا نقص دمه باعتبار قيمته
 ما لا نقصنا بذلك بسبب المالك بل دمه لا يدل بالية واذا لم يكن اثبات النقصان الذي انتقض به وهو المالكية ويكون ذلك
 التاخر بسبب الاعتبار بالمال يدل دمه لا يدل بالية واذا لم يكن اثبات النقصان بالاعتبار بالابان ارداد قيمته المالية على
 دية احره وجب لنقص مضره ولكن يقدح له خطه لما يمينه وجوب ضمان المولى لا يدل بالية لان النقصان وجب للمولى
 ايضا وهو بدل النفس بل لاجتماع بل الضمان يجب للعبد ولهذا لا يقضى دين العبد من بدل دمه ولكن العبد لا يصح مستحقا فيستحق
 المولى النبي هو اولى الناس به كما يستوفي القصاص قوله وهذا عندنا اي كون العبد ابا للتصرف في المال والاستحقاق في
 عليه فلهما فان المادون تصرف لنفسه بطريق الاصل لا بطريق النيابة وثبت لما حكم الاصل وهو اليد على كساية وكان
 الاذن فك الحجة الثابت بالرق ورفعا للمانع من التصرف حكما واثبات اليد للعبد كساية بمنزلة الكتابة الا ان اليد ثابتة بالاذن
 غير لازمة لخلف الاذن عن العوض واليد اثباته بالكتابة لازمة لانها بعوض كالمملك المستفاد بالهبة مع المستفاد بالبيع وعندنا
 رحمة الله عليه ليس بل للتصرف بنفسه ولا استمساكا في اليد ولكنه يستفاد به اليد من المولى في توقيف المولى بطريق النيابة كالوكيل
 تصرف المولى فيه وفي الكساية يدنيان بمنزلة يد المولى وتنبه على ان الاذن نوع من التجارة يكون اذنا في انواع كلما عندنا وعندنا احر
 رحمه الله عليه يكون كذلك وان الاذن لا يقبل التوقيت عندنا حتى لو اذن لعبده شرا وسنة كان ما فذنا ابد الى ان احر
 عليه لان هذا اسقاط الصحيح والاستقاط لا يقبل التوقيت وعنده يمكن ان يقبل التوقيت اخرج الشافعي رحمه الله بان المقصود من التصرف
 حكمه وهو المملك وان جعل للمولى للعبد لانه بالرق خرج من ان يكون ابا للملك واذا لم يكن ابا للملك الذي هو المفقود ومن
 التصرف لم يكن ابا السببية وهو التصرف لانه شرع الحكم لالزامة فلا ينفصل عنه واذا لم يكن ابا للتصرف بنفسه لم يكن ابا لاختصاص
 اليد ايضا لان اليد لاستفاد ولا يملك المتصرف او يملك الرقبة وقد عدم الامران في حقها واثبت انه ليس بالالتصرف
 بنفسه كان تصرفه بعد الاذن واقعا لا في بطريق النيابة كتصرف الوكيل فيقتصر على ما وقع الاذن فيه ولا يثبت له عموم التصرف
 الا بالتخصيص ونحن نقول ان التصرف كلامه معتبر بعل سبب كساية وعمله فانه صاحبه للزام الدين باعتبار الكلام بعبد وده
 على الاذن والية الحكم للعبد غير ساقطة بالاجماع لانها ثبتت بالعقل وبولايت بالرق ولهذا صح توكله وقبلت ردائه في العبد
 واختار اثاره في البيانات كذا الدلالة مملوكة للعبد لا للمولى لانها عبارة عن وصف في الشخص يصير به ابا للايجاب والاستيجاب

كما يتبين من هذا الوجه لم يصح ملكه للمولى ولما سلب عليه مخاطبة الحق سبحانه وتعالى ويصح اعتزله بالحدود والقياس بموافقة المولى
 ان يصرف من ذمته بان يشترط شيئا على ان الثمن في ذمته لا يقدر عليه فلو كانت مملوكة للمولى يقدر عليه وقابلة الدين ايضا
 بليل ثبوت دين الاستهلاك في ذمته وبليل ان العبد المحجور لو اقر على نفسه بالدين صح الاقرار ووجب الدين بالذمة حتى لو كفل انسا
 يصح ويوافق في الحال ان العبد لو اخذ به بعد العتق وهذا ان صلاحية الذمة لا التزام الديون من كرامات البشر والبرق لم
 يخرج من ان يكون من البشر واذا كان كذلك بقى العبد لا التصرف وكان اصلا في حكم التصرف الذي هو امر اصلي مقصود منه و
 ملك العبد وكان عالما في التصرف لنفسه لثبوت حكم الاصل له ولهذا لا يمنع حكم المولى بما حقه من الديون ولو كان نائباً لرجح عليه الوكيل
 يرجع على المولى والى خلفه اى العبد فيما هو من الزوائد وهو ملك الرقبة لعدم الهية السيد كالمكاتب الا انه قبل الاذن كان محجوراً
 عن التصرف لحق المولى مع قيام الاهلية لان الدين اذا وجب في ذمته يتعلق بالية الرقبة والكسب استفاء وهذا ملك المولى فلا
 يتحقق الاستيفاء بدون رضاه واذا اذن فقدره ليقط حقه فكان الاذن فكان للحج كالكاتبه فلا يقتل تخصيص مبيع دون
 نوح فان قيل لو كان للعبد تصرفا لنفسه وكان حكم واقعه لكان ينبغي ان ينفذ تصرف العبد المحجور فيما اذا اشترى شيئاً ثم اعتق
 بسقوط حق المولى كما لو تزوج ثم اعتق وكما لو باع الرهن ثم امكنه نفي النكاح والبيع لسقوط حق المولى ولما لم ينفذ علم انه
 نائب عن المولى في التصرف قلنا العبد وان كان متصرفا لنفسه يقع ملك الرقبة لولاه فلما انفذ التصرف نوبتها للملك للمولى لا يمكن
 تنفيذه على العبد بعد اعتق عند زوال المانع من ثبوت المانع لان التصرف يتبع وقع بجهة لا ينفذ بجهة آخرى بخلاف النكاح لا ينفذ
 على الوجه الذي توفقت اذ الملك واقع للعبد فيه وكذا في الرهن يكون الملك في الثمن للرهن فحين تنفذها عند زوال
 المانع من غيبة تخصيص واعلم ان لما اختار في ثبوت الملك للمولى طريقتين احدهما ان ملك العبد بالتصرف يقع للعبد ملك
 الرقبة للمولى ابتداء والعبد يتبع هذا حال نفسه لان عمل الانسان من دارين ان يقع له وبين ان يقع لغيره كان واقعا
 كالمكاتب لما كان كسبه لسيده من وجه ونفسه من وجه لم يجعل نائبا عن المولى بل هو عامل لنفسه فكذا هذا وانما سئل ان ملك الرقبة
 لا يقع للمولى حكما للتصرف لانه ينفذ للعبد فيكون ملكه لانه نتيجة تصرفه الا انه لما لم يبق اياه الملك فقد راعا ليقول له فاستتمت المولى
 لا بالتصرف ولكن بطريق آخر ان العبد لانه اقرب الناس اليه لقيام ملكه في الرقبة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ودين
 العبد يمنع ملك المولى في كسبه لانه انما يشتق الملك من جهة العبد كالوارث مع الميراث فيثبت ان للمولى كسبه بسبب ملكه في
 رقبته لا يتصرف العبد والى هذا الطريق انما ارجح بقوله والمولى يحلف فيما هو من الزوائد وانما جليل من الزوائد لانه مشروع وسيلة
 الى ملك السيد الذي هو المقصود والتمكين من الانتفاع والوسائل غير مقصود بل هي من الزوائد قوله ولهذا اى ولان الملك
 لا يثبت للعبد للمولى يحلف فيه ولان الاذن غير لازم جلنا السيد في حكم الملك وفي حكم بقاء الاذن والوكيل وان كان هو سبب
 في فعل التصرف وثبوت الملك لانه لما لم يكن اياه الملك الرقبة حتى وقع الملك للمولى كان هو كالمولى والمولى كالمولى حتى يثبت
 الملك له ولما كان للمولى حق المحجور عليه بعد الاذن بدون رضاه كما كان للمولى عزل الوكيل بدون رضاه كان العبد المأذون
 له في حكم بقاء الاذن بمنزلة الوكيل ايضا بخلاف المكاتب لان المولى لا يملك عزله بدون تعينه نفسه فلم يكن جلته بمنزلة الوكيل في حكم بقاء
 افعاله باق له في مسائل من المولى تتعلق بقوله دعائه مسائل المأذون اى كفى ما يتعلق ببقاء الاذن اى جلته في حكم الملك

[illegible]

سنة ذلك فاما في حق القطع قبل ان ينفذ والقبض بحكم الاذن لم يتنا ولها الايرس انه لو اقر بان نفسه للمالك كان اقراره باطلا
 كذا اقراره بما يوجب استحقاق نفسه او جز منها يكون باطلا وجبه قولنا ان وجوب العبد باعتباره اذ هو مخاطب بالقبض
 انه مال مملوك وهو في هذا المنة مثل الحر اذ هو اذ هو مجبور فاقراره فيما يرجع الى استحقاق الجز وكذا اقراره ولهذ لا يملك المولى الاقرار
 عليه بذلك ولا يملك المولى على عبده فيه نيزل منزلة الحر كالطلاق وبالا تمة صح من الماذون يعني اذ اقر العبد الماذون
 بسرقته مال قائم بعينه في يده صح في حق المال بالاجماع فيرد على المردوق منه لان اقراره في حق المال لا في حق نفسه
 وهو ملك لانه منفك المجز فيه فيصح وفي حق القطع صح عندنا خلافا لفرجه الشد لما مر من الوجوب وفي المجز احتملاف معرو
 فعند ابي حنيفة رحمه الله اقراره بسرقته مال قائم بعينه في يده يصح مطلقا فيقطع يده ويرد المال على المردوق منه وعند
 محمد رحمه الله لا يصح اصله الا بغير القطع ولا الرد على المردوق منه وعند ابي يوسف رحمه الله يصح في حق المذون المال فيقطع
 يده ويكون المال للمولى وهذا اذ كذب المولى قال المال كاذبا اذ اصادقه فانه ليقطع ويرد المال الى المردوق منه بلا خلاف وجه قوله
 محمد رحمه الله ان اقرار المجز عليه باطلا لان كسبه مولا له وما في يده كانه في يد المولى الايرس انه لو اقر فيه بالغصب لا يصح
 فكذلك في السرقة واذا لم يصح اقراره في حق المال رجع المال على المولى فلا يمكن ان يقطع في حق المال لانه ملك المولى ولا
 في مال اخر لانه لم يقر بالسرقته فيه وجه قول ابي يوسف رحمه الله انه اقرنين بالقطع وبالمال المردوق منه واقراره محبة في القطع
 دون المال فيثبت ما كان اقراره محبة دون الاخر لان احد الحكمين منفصل عن الاخر الايرس انه قد ثبتت المال دون
 القطع كما اذا اشد بالسرقته رجل وامرأتان فيجوز ان يثبت القطع دون المال كما لو اقر سرقة بل مستهلك وجه قول ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا بد من قبول اقراره في حق القطع لما بينا انه في ذلك سبق على اصل الحرية ولان القطع هو الاصل فان
 القاضى يقضه بالقطع اذا ثبت السرقة عنده بالنية غم من ضرورة وجوب القطع عليه كون المال مملوكا بغير مولا له احتماله
 ان يقطع العبد في مال هو مملوك لمولا له وبمبوت الشبهة يثبت ما كان من ضرورة كما لو باع احد التوأمين فاشقة الشبهة
 نعم اذ عاين البكر نسب العبد عنده يثبت نسب الاخر منه ويطل عتق المشتري فيه للضرورة فكذا في الميسر قوله
 ولما ادى ولان الرق ينال في ملكية المال ولان الرق ينال في كمال الحال في الهبة والكرامة حتى ان ذمة خضع
 برقة بحيث لم يحتمل الدين بنفسها قلنا في جنات العبد خطا انه احمى العبد يصير جزا بجنايته يعني يصير العبد للجنه عليه اولوية
 جزاء الجناية فيقال للمولى عليك تسليم العبد الجناية الى وليها الان يتخار الفداء بالارشاد لان الواجب باي لقتل ضمان هو صلة في جاز
 من وجه ثانيا بعد اذ لان كون التلطف غير مال ينافي وجوب الضمان على الالف وكون الدم مالا ينافي ان يهدر لوجوب الحق
 التلطف عليه فوجب الضمان صلة في جانب التلطف لانه لا يستغنى به شيئا وعموما في جانب التلطف عليه ولو كانت صلة لا يصح
 بالدية كما لا يصح بديل للكتابة كما سأل يجب بعد ولا يجب الزكاة فيها لا يحول بعد القين كما انها هبة غم كون هذا الضمان
 صلة يمنع الوجوب على العبد لانه ليس باهل لاصلة ولما لا يستحق عليه صلة لا تقارب ولا يملك ان يهب شيئا وهو بشر قوله
 لان العبد ليس من اهل ضمان مال ليس بالمال فيكون ايجابه عليه لكونه صلة ولما قلنا له بالاجماع ليجب عليه مالا
 اهدر الدم جعل لشرع رتبة العبد مقام الارش حتى لا يكون الاستحقاق على العبد ولا يصير الدم هارا علينا اذ الاصل

في الدم ان يعين بقدر الممكن وقوله للام ان يتخير المولى الفداء متصل بقوله يصير خبرا اى يصير العبد في جميع الاحوال الاما لم يشبه المولى
 الفداء فيصير اى الواجب جازا الى الاصل وهو الارش في الخطا وعبدته والنقل الى الدفوع لعارض الرق فاذا عاد الامر الى الاصل لا يطل
 بالاطلاس وعند ما يصير الواجب بمنزلة المولى اى بمنزلة المولى به على المولى اى يصير الزمان الفداء بمنزلة المولى اى كان العبد اهل بالواجب المولى
 فيعود بالاطلاس الى رتبة كفاي المولى الحقيقية وحاصل المسئلة ان المولى اذا ربح الفداء وليس عنده ما يودي به الى وعلى الجناية كان الارش
 ونيا في ذمته والعبد عبده عند الحقيقة رحمه الله لا سبيل لغيره عليه وعند ما ان ادعى الدية مكانه والادفع العبد الى الاولياء
 الامان ضوابطان فيسبوه بالدية فلم يسلم بعد ذلك ان يرجعوا على العبد وجه قوله ان نفس العبد صار عاقا لونه الجناية
 لان المولى يمكن من تحويل حقه من العبد الى الارش باختياره الفداء فاذا اسطاع المولى ان كان تحويلا يحتمل من اهل الى محل
 فيه وفاء يحتمل فيكون صحيحا منه وانما كان مفلسا كان هذا الباطل لا يحتمل لا المولى الى محل لبعده فيكون ذلك باطلا من المولى ولان المال
 ان يكون السجاني هو المصروف الى جنايته كفاي المولى وانما يصير الى الارش في الخطا اذا كان السجاني حرا امتددر الدفوع فكان اختياره
 المولى الفداء انقلا من الاصل الى العارض وكان بمعنى المولى كان صاحب الحق اصيل على المولى فاذا ادعى ما عليه باطلا
 يعود الى الاصل كفاي سائر المولات والوجه حقيقة رحمه الله يقول قد خسر المولى في جناية العبد بين الدفوع والفداء والمجرب في اختياره
 اذا اختار احدهما ليقين ذلك واجبا من الاصل كالمكر اذا اختار احدا الاشياء الثلاثة فمنا باختياره الفداء بين ان الواجب هو الدية
 في ذمته المولى من الاصل وان العبد فانه من الجناية فلا يكون الاولياء الجناية سببلا ولان الموجب الاصل في القتل الخطا
 هو الارش فانه هو الثابت بالنفس وهو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته نفقة ودية مسلمة الى الله الا ان يصير قوا في العبد
 انما يصير الى المرفوع ضرورة على انه ليس باهل للصلوة فلما ارتفعت الضرورة باختيار المولى الفداء عاد الامر الى الاصل فلا يطل بالاطلاس
 وقيل هذه المسئلة بينه في التحقيق على اختلافهم في التفليس فعنده لما لم يكن التفليس معتبرا لان المال غادور الخ كان هذا التعريف
 من المولى تحويلا نحو الاولياء الى ذمته لا بطلا وعند ما لما كان التفليس معتبرا والمال في ذمته المفلس كان تاديا كان هذا التعريف
 من المولى البطل لا يوجب الاولياء كذا في البسوط والله اعلم قوله واما المرض فكل من المرض حادثة للعبد خارجة عن المجرى
 الطبيعى والذکور في بعض كتب الطب ان المرض يثبت عليه طبيعته في بدن الانسان بحسب عنا بالذات اذ في العقل في العقل
 العقل فثبت التغير والنقصان والبطلان فالتغير ان تحيل صور الا وجودا خارجا والنقصان ان ينقص لصور مثلا والبطلان
 المعنى فانه لا ينافي اليه الحكم اى ثبوت الحكم وجوبه على الاطلاق سواء كان من حقوق الله تعالى كالصلوة والزكاة او من
 حقوق العباد كالنقصان ونقصان الزوج والاولاد والعبد والابنة العاقبة انه لا يعمل بالعقل ولا يمنع من استعماله حتى يحتاج
 المرضي لظلاله واسلامه وسائر ما يتعلق بالعبادة ولما لم يكن المرض منافيا للميتين كان ينبغي ان لا يتعلق به الحق العبد ولا يثبت بحسب عليه
 بسببه كونه لما كان بسبب الموت بواسطة تناوفا لا لمرور الموت هذه خلافه الورثة والغرماء في المال لان المية الملك تبطل بالموت
 فيعلمه اقرب الناس الى المية والمذمة تجوز بالموت فيصير المال الذي هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين فيخلفه الغريم في المال كان المرض
 من اسباب كسب حق الغريم والورثة بما له في الحال لان الحكم ثبت مقدرا وليده ولان التعلق لما ثبت بالموت حقيقة يستند الحكم
 الى اول المرض اذا حكمه يشهد الى اول السبب كن فخرج رجلا خطا اثم كفر قبل السرقة ثم سرى لصم فكفر لان وجوب التكفير حكم

يتعلق بالموت فيستند الى سبب القتل فيطهر في الاخرة انما اذا لم يجد الوجوب فيوزن كذا مسئلتنا هذه خراب الذمة وتعلق بالمال حكم الموت
 فيستند الى سبب غير المرض ثم لو كان المرض من اسباب العجز شترعت المباحات على المريض بقدر القدرة اي الطائفة تارة او قاعدا او مستلقيا على ما عرف في فروع الحنفية
 ولو كان من اسباب تعلق حق الوارث والغريم بالمال كان من اسباب الحجر على المريض فقد يعلق به حياته الحق اي حق الوارث والغريم وهو مستقر في التفتيح
 الوارث تعلق قطعه بهذا العقد وجميع المال في حق الغريم الكائن الدين مستغفر قد لم يثبت الحجر فيها لا يعلق به حق عديهم او وراثته مثل
 ما زاد على الدين ومثل ما زاد على ثلثي ما بقي من الدين او على ثلثي الجميع ان لم يكن عبيدين ومثل ما يتعلق به حايضة المريض كالنفقة واجرة
 الطيب والنكاح بسبل النسل ونحوه انما يثبت بالمرض اذا اتصل بالموت فيستند الى اول المرض لان علة الحجر مرض سميت للمرض
 المرض فبطل وجوب الوصف لا يثبت الحجر لعدم التمام لوصفه واذا اتصل بالموت صار اصل المرض موصوفا بالامانة والشرية الى الموت
 من اوله لان الموت يحصل لضعف القوى وتراؤف الالام وكل امرئ من المرض مضعف بموجب لالم ينزل به جراحات متفرقة
 مدت الى الموت فانه ايضا ان الى كذا دون الاخرة فتم المرض علة الحجر بالاتصال بالموت من حين اصل المرض الذي افضاه كالنصاب
 صار منصفيا بالتمام عند تمام المحول من اول المحول فيستند حكمه وهو الحجر الى اصل المرض والتصرف وبعد بعده فعاد ليعرف محو اعيانه ولكن
 بل ليعلم قبل الاتصال بالموت انه متصل ام لا يمكن اثبات الحجر بالشك اذا الاصل هو الاطلاق فيقول كل تصرف واقع من المريض يحتمل الضعف
 كالميتة ويصح المجابة فان القول بصحة واجب في السحال للشك في ثبوت الحجر في السحال وامكان التدارك بالضعف والنقض عند
 تحقق الحاجة اليه بالاتصال بالموت وكل تصرف واقع منه لا يحتمل الضعف جعل كالمعلق بالموت كالاتفاق باذوق على حق غيرهم بان
 اعتق المريض عبدا من ماله المستغرق بالدين او وارث بان اعتق عبدا قيمته تزيد على ثلث مال تحكم هذا العتق حكم التدبير قبل الموت
 حتى كان عبدا في شهادة وسائر أحكامه واذا لم يقع اعتاقه على حق غريم ان وارث بان كان في المال وفاء بالدين وهو خير من
 من الثلث بعد في السحال لعدم تعلق حق احد به بخلاف اعتاق الراس حيث يغفل ان حق المهر من ملك اليد وملك الرقبة وجزء
 الوارث والغريم في ملك الرقبة وصحة الاعتاق تبني على ملك هذا الرقبة دون ملك اليد ولهذا صح اعتاق السابق مع ان اليد قد
 زالت عنه ببقاء الملك قوله وكان القياس ان لا يملك المريض العتق وهي ملك مال لا يحصل به عوض مالي كالميتة والعبدية ونحوها واذا
 اسحقق المانية للثقل في كذا كوة وصدة الفطر والكفارات ونحوها والوصية بذلك اعي بالعتق واداء اسحقق المانية لما قلنا ان
 المرض بسبب تعلق حق الغير بالمال وذلك موجب للحج وبه الاشياء من باب التبرع فلا يصح من المريض كونه محجرا عليه كما لا يقع من عبده
 والاصح الا ان اشيع اى لكن المشايخ حوز ذلك من الثلث نظر انه فان الانسان مفرور بانه مقصد في عمله فيحتاج عند حلول امارته
 الى بلاني فيرط فيه فنظر الشارع له بالبقاء ثلث ماله تحت تصرفه ليتدارك بعض ما قصر فيه لقوله عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم
 ثلث اموالكم في اخر اعمالكم زيادة على اموالكم فصنوه حيث شئتم قوله ولما تولى الشارع الايصاء الورثة موقوف على المرض في ابتداء
 الاسلام لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف وقد كان يجرى في ذلك
 ميل الى البعض من خضارة للبعض فتنسخ ذلك بقوله عن ذكره يوم يمسك الله في اولادكم وقد تبين البني عليه السلام ذلك لقوله ان الله
 اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية الوارثه فاشيخ رحمه الله اشار الى ما ذكرنا بقوله ولما تولى الشارع اعي الشايخ مالا يصح
 الورثة لقوله تعالى يوم يمسك الله في اولادكم والاطل ايضا اعي نسخ الايصاء المرض للورثة بتولية نفسه لغير العبد عن جميعه التبدير في

مقدار ما يوصى به لكل واحد حكمه بذلك كما قال الله تعالى لا بدون اسم اقرب لكم نفعا او لقصد به بعض كما وقعت الاشارة اليه في
 قوله تعالى غير مضار وكان هذا النسخ تحريك النسخ القبلة الى الكعبة بطل ذلك اي العباد العبد لهم من كل وجه ويمكن ان يجعل هذا جوازا
 وهو ان يقال لما اجاز الشرح له الايصاء بالثلث واستخلصه للمريض كان ينبغي ان يجوز الايصاء به بذلك للوارث لعدم قطع حق الورثة به
 كما جاز لنا جني وكما لو وصي شيئا من ماله لبعض ورثته في حالة الصحة مع ان الشرح مطروح في حق المريض الوصية الورثة فيقول تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت الاية فمن الشرح لما تولى الايصاء الورثة بنفسه ونسخ الايصاء لهم بطل ذلك من كل وجه وصورة ومعنى وصية وشبهة لان
 الشرح لما جره عن ايصاء الفقير الى واريته من ماله في هذه الحالة صارت صورته افعال الفقير وبمقتضى وصية وشبهة سواء لان الصورة الوصية
 لمقتضى بالحققة في موضع التحريم اشبه هذه الاشياء اتصال الصور ببيع المريض من الوارث شيئا من اعيان التركة فانه لا يصح اتصاله بغيره
 رحمه الله سواء كان بمثل القيمة او لم يكن وعندنا لا يصح بمثل القيمة لانه ليس في تصرفه ابطال حق الورثة عن شيء مما يتعلق بحقوقهم وهو المالاية
 الوارث والا يجزي فيه سواء الوصية رحمه الله فيقول انه اثر بعض ورثته يمين من اعيان ماله بقوله وهو محجور عن ذلك لمحق سائر الورثة
 فلا يجوز كما لو وصى بان يعطى احد ورثته هذه الدار بنصيب من الميراث وهذا لان حق الورثة كما يتعلق بالمالاية يتعلق بالعين فيما بينهم حتى
 لو اراد بعضهم ان يجعل شيئا لنفسه بنصيب من الميراث لا يملك ذلك بدون رضا سائر الورثة حكما انه لو قصد اتيار البعض شيئا
 من ماله رد عليه قصد فذلك اذا قصد بالعين فذلك يستتبع بيعه منه مثل القيمة باكثر فليكن ان البيع من الوارث الايصاء له
 من حيث انه اتيار له بالعين وان لم يكن الايصاء معنى لا ليرداد العوض منه بقصته عقد المعاوضة فذلك لا يصح ومثال الايصاء معنى
 الاقرار بقران المريض اذا اقر بعين او دين لوارثه لا يصح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان في اقراره لبعض الورثة تهمة الكذب
 او من اغايز ان يكون غرضه في هذا الاقرار ايصال مقدار المال المقر الى الورث لغيره من فيكون وصية من حيث المعنى وان كان
 اقراره صورة فيكون حراما لان شبهة الحرام حرام وكذا لم يصح اقرار المريض باستيفاء دينه الذي له على الوارث منه وان لم يزم الوارث
 الدين في حال صحة المقر لان هذا الايصاء له بالقيمة الدين من حيث معنى فانما تسلم لغير عوض ورد جي عن ابى يوسف رحمه الله انه اذا
 اقر باستيفاء دين كان له على الوارث في حال الصحة يجوز لان الوارث عاقل في الصحة فقد استحق برأه منه عند اقراره باستيفاء
 الدين منه فلا يتغير ذلك الاستحقاق بمرضه الا يرى انه لو كان وبينه وبين جاني فاقر باستيفاء في مرضه كان صحيحا في حق غيرهما للصحة
 كما يقول اقراره بالاستيفاء في التحصيل اقراره بالدين لان الدينون لقضي باشتباها وكان هذا بمنزلة الاقرار بالدين فلا يصح سجنانا
 اقراره بالاستيفاء من الاجنبى لان المنع هناك بحق غيرهما للصحة وحق الغرض عند المرض لا يتعلق بالدين وانما يتعلق بما يمكن اشتباها
 ويؤنسهم فلم يصح اقراره بالاستيفاء وصلا يتعلق حقهم به فانما حق الورثة فيصير بالعين والدين جميعا لان الوارث غلام
 والمنع من الاقرار للوارث انما كان بحق الورثة فاقرا بالاستيفاء في هذا الاقرار بالدين لانه يصح اقراره بما هو مشغول بحق الورثة
 فلا يجوز سلفا كما في المبسوط ومثال الحقيقة ظاهر ولذا لم يذكره الشيخ رحمه الله واما مثال شبهة فهو اذا باع المريض المحظية الجيدة
 بالروية او الفضة الجيدة بالروية من واريته فانه لا يجوز لان فيه شبهة الوصية بالجوذة اذ عدوله عن خلاف المجلس الى المجلس بل
 على ان غرضه ايصال منفعة الجوة اليه فانما لا يتقوم عند المعاوضة بحبسها فتقوم الجوة في حقه وقفا لغيره من الورثة فيكون
 محققا بالاصح والوصف جميعا كما تقوم في حق الصغار وقفا لغيرهم فان الاب او الوصى لو باع مال الغير من نفسه لم يفسد

يتقوم الجوده فيه حتى لم يخرج له بيع الجيد من مال بالردى من جنبه اصله كذا هنا لا يرى ان المرض لو باع الجيد بالردى من الجانبين
 يستخرج من الثلث ولو لم يكن لردى ممتدة بما زملقا كما لو باع شيئا بمثل القيمة قوله واما الحيض والنفس فكذا الحيض في الشهر
 دم ينقذه رحم المرأة المتسليمه عن الرأ والصفر واخره بقوله رحم المرأة عن الرحم والدم الخارج من اجراحت ومن دم
 الاستحاضه فانه دم حرق لا رحم وبقوله السليمه عن الرأ عن النفس فان النفس في حكم المرضيه حتى اجترقت من الثلث
 وبالصفر من دم تراه من سه وون ثبت تسع سنين فانه ليس بمعتبر في الشرح والنفس الدم الخارج من قبل المرأة عقيب الواده
 فانها لا يعود كن ولبه للابيه الوجوب والابيه الاداء لانها لا تخلان بالزنيه ولا بالقله والتميز ولا بالقدرة البدن فكان ينبغي
 ان لا يسقط بها الصلوة كما لا يسقط الصوم لكل الطاهره عن الحيض والنفس شرط الجواز اذ ادا الصوم فصاحب الجواز القياس اذ
 الصوم يتاوى مع الحدث ما يجزى بالالتفات فيجوز ان يتاوى مع الحيض والنفس لو لا النفس وهو ما روى انه عليه السلام
 قال الحائض تيمم الصلوة والصوم في ايام اقراحتها والجواز الصلوة قياسا فانه لا يتاوى مع الاحداث والائتناس فيقوت
 الاداء بما ادى بسبب وجود الحيض والنفس لغوات شرط الاداء بها في فوات الشرط فوات الشرط وفي قضاء الصلوة
 يخرج لقضاء بعضها في مدة الحيض والنفس فان الحيض لما لم يكن اقل من ثلثه ايام وليا ليا كانت الواجبات واغله في
 هذا التكرار لا محالة والنفس في العاده اكثر من مدة الحيض فقضاء الواجبات فيه الضيا وهو مستلزم للخرج الذي
 وهو نوع شرعا فلذلك يسقط عن الحائض والنفس اصل الصلوة ولا جرح في قضاء الصوم لان الحيض لا يزيد على
 عشرة ايام وليا ليا فلا يتصور ان يستغرق وقت الصوم وهو الشهر فلم يسقط اصل الصوم اى اصل وجوبه عن فوته لكان
 وان سقط ادائه عنه كمن احمى عليه ما دون يوم وليه فان قلت ينبغي ان يكون النفس مسقطا للقضاء اذا استوعب
 كما كان مسقطا لقضاء الصلوة قلنا حكمه ما خود من الحيض في الصلوة والصوم فلما لم يكن الحيض مسقطا للصوم لوجه كان
 حكم النفس كذلك وان استوعب الشهر لما سقط الحيض الصلوة لاسيما سقطها النفس ايضا وان لم يستوعب اليوم
 والابيه وكذا وقعه في وقت الصوم من النواذر فلا ينبغي احكام عليه كالاعذار اذا استوعب الشهر بخلاف الصلوة
 فان وقعه في وقت الصلوة من اللوازم فانثر في اسقاط القضاء ولا يلزم عليه الجنون فانه يسقط القضاء عند
 استغراق الشهر وان كان وقعه في وقت الصوم من النواذر ايضا لان الجنون مقدم الالبية اصلا فكان القياس
 فيه ان يسقط وان لم يستوعب الا اذا تركناه بالاستحسان اذ لم يستوعب كما بينا فاما النفس فلا يحل بالابيه فلا يلزم
 سقوط القضاء كذا في بعض الفوائد قوله واما الموت فكذا الموت عند الحيوة لانه امر وجودى عند اهل السنة لقوله تعالى
 خلق الموت والحيوة ولذا قيل تفسير الموت بزوال الحيوة تفسير بلاذمه لانه لما كان عند الحيوة يلزم من وجوده زوال
 الحيوة ولما كانت الحيوة من اسباب القدرة كان الموت موجبا للعجز لا محالة لغوات الشرط ولذا قال لانه عجز خاص
 اى ليس فيه جهة القدرة لوجه واخره من المرض والرق والصفر والجنون فان العجز بهذه العوارض متحقق ولكنه ليس
 بينا لصولها جهة قدرته فيها لعبد بخلاف الموت ثم الاحكام المتعلقة باليهت احكام الدنيا واحكام الآخرة واما احكام
 الدنيا فاقسامها اربعة منها ما هو من باب التكليف كوجوب الصلوة والصوم ومنها ما هو من باب التواضع

وهذا ما شاع لمحاكمة ومنها ما لا يصلح لقضاء حاجته فقوله لا يقطر به اسه بالموت ما هو من باب التكليف بيان القسم الاول من احكام الدنيا
 فانما لا يقطر لان التكليف يعتمد القدرة فاذا تحقق العجز الملازم الذي لا يرجع زواله مسقط التكليف ضرورية وقوله لغوات
 تعرضه وهو الاداء عن اختيار اشارة الى هذا المعنى ثم هذا العرض بالنسبة الى الكلف من حيث انما ظهر فاما بالنسبة الى
 صاحب الشرع فالمقصود من التكليف تحقيق الاتباع ليطهر ما علم على علم مع بقاء اختياره لا يمتثل به ان الفعل باختياره فيشأب بين ان يسر له
 باختياره فيما تب عليه ولهذا اي ولغوات هذا العرض وهو الاداء عن اختياره ان الزكاة لا يقطر عن الميت في
 حكم الدنيا حتى يجب ادائها من التركة خلافا للشافعي رحمه الله بناء على انه الفعل هو المقصود في حقوق المذنبات
 عند نوافذات وعنده المال هو المقصود دون الفعل حتى لو طفر الفقير بمال الزكاة كان له ان يأخذ مقدار الزكاة
 وسقطت الزكاة به عنده كما في دين العباد وعندنا ليس له ولاية لاخذ ولا يسقط به الزكاة على ما عرف وكذا حكم
 سائر القرب في سقوط لغوات الاداء عن اختياره وانما ينبغي عليه لما ثم لا غير لان الاثر من احكام الاخرة وهو محذور
 بالاختيار في تلك الاحكام قوله وما شاع عليه كما جاز غير بيان القسم الثاني وهو لا يخلو من ان يكون متعلقا بعين
 او لم يكن فان كان متعلقا بعين كما في المهر ونحوه والمستاجر والغضوب والبيع والوديعة تبقى بقاءه اي بقاء العين
 على ما يدل المعين لان فعل العبد في العين غير مقصود اذا المقصود في حقوق العباد هو المال والفعل تبع لتعلق
 هو الجسم بالاموال فيبقى حق العبد في العين بعد الموت من كانت العين في يده لحصول المقصود وان كانت لفصل
 وان لم يكن متعلقا بعين بل كان متعلقا بالذمة فلا يخلف من ان يكون وجوبه بطريق الصلة كالنقطة او لم يكن كالدين
 انما جازي بالعداوة فان كان دينا لم يبق بجر والذمة حتى يضم اليه اي الذمة على ما يدل المذكور او انتميز الى
 الجبر وما يوجب الذمة وهو ذمة الكفيل لان ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق لان الرق يرحى زواله
 غالبا بالاعتاق لانه امر مندوب اليه والموت لا يرحى زواله عادة فلما لم يحتمل ذمة العبد الدين بدون انضمام
 مالية الرقبة واكتسب اليها الضعفا لا يحتمل ذمة الميت بالطريق الاولى قوله ولهذا اسه ولان الذمة لا يحتمل
 الدين بنفسها قال ابو حنيفة رحمه الله ان الكفالة عن الميت المتفلس لا تقع اذ لم يبق كفيل لان الذمة لما جازيت
 او ضعفقت بالموت بحيث لا يحتمل الدين بنفسها صارا الدين كالمسقط في احكام الدنيا لغوات محله والدليل عليه ان
 ثبوت الدين ووجوده يعرف بالمطالبة ولهذا نفي الدين بانه وصف شرعي يظهر اثره في توجبه المطالبة سقطت المطالبة منها الاستحالة
 بمطالبة الميت بالدين وعدم جواز مطالبة غيره اذ لم يبق مالي يومه الولد والوصي بالاداء منه ولا كفيل يطالب وكفا
 شرحت الالتزام بالمطالبة بما على الاصل لا الالتزام اصل الدين فلما عدت المطالبة منها لم يصح التزامها بعد سقوطها
 الا يري ان هذا الدين في حكم المطالبة دون دين الكتابة اذ المكاتب يطالب بالمال وان لم يحبس فيه وهناك لا يصح
 الكفالة لتأديتها الى ان يكون ما على الكفيل ازيد مما على الاصل فنهبتا اولى عن ان لا يصح لاسمها تودى الى ان
 يلزم على الكفيل ما ليس على الاصيل اصلا بخلاف العبد المحرر ليقرب بالدين ثم التكليف عنه رجل تقع وان لم يكن العبد مطابا
 لبيان ذمة العبد في حق نفسه كاملة لانه حي عاقل بالغ مكلف فيكون محلا للدين والالية ثابته او متصور ان يصير

المولى فيطالب به المال وتصور ان ليقبض المولى فيطالب بعد اعتق فلما تصورت المطالبة في الحال وفي ثاني الحال بقيت المطالبة مستحقة عليه فيصح التزاما ليقبض الكفالة ثم اذا صحت الكفالة يؤخذ الكفيل به في الحال وان كان الاصيل غير مطالب به لان اخير المطالبة عن الاصيل مع توجيهها بعد عدمه في حق الكفيل كمن كفل بين من مفلس في يؤخذ الكفيل به في الحال وان لم يؤخذ الاصيل به لان العذر المؤخر وهو الافلاس يختص بالاصيل بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل على الاصيل حيث لا يطالب به الكفيل قبل حلول الاجل لان المطالبة قد سقطت عن الاصيل الى القضاء والاجل فلا يقدر الكفيل على التزام حاله قوله وانما ضمت اليه المالية جواب عما يقال لما كنت ذمته في حقه ينبغي ان لا يجب ضم مالية الرتبة اليها لاحتمال الدين كما في حق الحر قتال انما ضمت مالية الرتبة الى ذمته لاجل احتمال الدين في حق المولى اليكن استيفاء الدين من المالية التي هي حق المولى اذا ظهر الدين في حقه لان الذمة ليست بكاملة في حق العبد وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله يصح الكفالة عن الميت وان لم يخلف مالا ولا كفيل لان الدين واجب عليه بعد موته اذا لموت لم يشرع سبيل للمحقق الواجب وسبيلها وهو واجب التسليم والايفاء موصوف بان مطالب حق الله في ولها ايطالب به الاخرى بالاجماع ولو ظهر له مال يطالب به في الحال ولو تبرع احد عن الميت بالاداء ثبت حق الاستيفاء وهو فوق المطالبة اذا الاستيفاء هو المقصود فلما كان حق الاستيفاء باقيا علم ان المطالبة مملوكة له ايضا الا انه يخرج عن المطالبة لافلاس الميت وعدم قدرته على الاداء والعجز عن المطالبة لا يمنع صحة الكفالة كما لو كفل عن من مفلس وعن لا نسلم ان هذا الدين مطالب به في احكام الدنيا لان عدم المطالبة لمعنى في المحل هو ضعف الذمة وخارجا فيكون الدين غير مطالب به بمعنى فيه وهو سقوط لعدم المحل لا العجز بالمعنى فينا كما ذكره ليس له على احد دين لا يمكن له المطالبة بالدين لعدم الدين لا العجزية عن المطالبة كذا هيها بخلاف الكفالة عن المفلس الحي فان الذمة كاملة متحملة للدين بنفسها فيبقى الدين مستحق المطالبة للمفلس خصوصا عند ايجافه رحمه الله ولان الافلاس لا يحقق عنده فيصح الكفالة قوله وان كان شرع عليه بطريق الصلة اسي كان ما وجب عليه الحاجة الغير شرعيا عليه بطريق الصلة كنفقة المحارم والزكاة وصدقة العطر ونحوها بطل بالموت لان ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق والرق يمنع وجوب الصلوة بالموت به اولى الا ان يؤمنه فيصح من الثلث لان الشرع يجوز تصرفه في الثلث نظرا له ويلغ الوصية راجع اليه فيصح انظر اليه قوله واما الذي اسي الحكم الذي شرع للعبد وهو قسم الثلث فبما سئل حاجة لان العبودية لازمة للبشر بحيث لا يتصور زوال هذه الصفة عنهم اذ هي ثابتة فيهم بكونهم مخلوقين محدثين بخلق الله تعالى واحداً من العبودية مستلزماً للحاجة لانها ينبغي على العجز والافتقار فشرعت لهم من المرافق ما يندفع به حوائجهم والموت لا ينافي الحاجة لانها ينشأ عن العجز الذي هو دليل النقصان ولهذا قيل الحاجة نقصية يرفع بالمطلوب وينجبر به ولا يجوز فوق الموت فعرنا ان الموت لا ينافي الحاجة فيبقى له اسي للميت مما كان مشروعا لما جسدته ينقض به حاجته ولذلك اسي ولانه يبقى انا ينقض به حاجته قدم جهازه على ويؤثر لان الحاجة الى التجهيز اقوى منها الى قضاء الدين فوجب تقديم التجهيز على قضاء الدين الا يري ان لباسه في ثلث الحيوة مقدم على حق القبر ارحمى لم يكن لهم ان ينزعوا ثيابا به لباس حاجته اليه فكذا العبد المات وانما يقدم التجهيز على

الدين اذ لم يكن حق للغير شلقا بالعين فاما اذا شلقا بها كما في الساجد والمروء والمشرقة فبطل العتق واذا اعتد بها في نحو افضا حبس
بالعين او من صرفنا الى التجهيز لتعلق حق بالعين تعلقا موكدا ثم ولو نه وانما قدم قضاء الدين على الوصية لان الحاجة اليه
امس منها الى الوصية لانه واجب والوصية تجزئ مكان استقام الواجب اهم من التبرع ولان الدين حاصل منه وبين رجة وبما لم يفت
بالسنة وكان النظر في تقديمه على الوصية ثم وصاياه من ثلثه وانما قدم وصاياه على الميراث اذ لم تجاوز الثلث لان الشرع نظر له
تقطع حق الوارث عن الثلث للحاجة الى تدارك ما قرطه في حياته وبه الحاجة اقوى من الحاجة الى خلافة الوارث عند في المال
بقدم الوصية على الميراث كيف وقد نص عليه بقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ثم وجبت في ثبوت الميراث بطريق التخلية
عن الميت لان حاجته الى من يخلفه في امواله بعد موته وتبروجه عن الميت الملك باقية فاقام الشرع اقرب الناس اليه مقامه ليكون
اتقاه بملك الميت بمنزلة اتقاه بنفسه واليه اشير لقوله عليه الصلاة والسلام لا تمنع ورثتك اغنيا وخير ان تدعهم حاله يتكفون
الناس وقوله نظر الى متعلق بالجميع ان ثبتت هذه الحقوق على الترتيب المذكور لنظره لانه القنع راجع اليه الكلي كما بينا قوله
ولهذا اعني وبقا ما يقتضي به الحاجة لثبوت الكفاية بعد موت المولى بالانكشاف لان صحته الكفاية باعتبار الكفاية ليس متوقفا على
له البديل مع ذلك بمقتضى فوات ملك الرقبة وحاجة الى الامرين بعد الموت باقية لانه يحتاج الى حصول الاحتماق منه بعد الموت
بمصلحة الولاء له ولتخلص به من العذاب كما جاءت بالسنة ويحتاج ايضا الى حصول بديل الكفاية على ملكه ليستوفي منه ولو نه يتخلص
من العذاب ايضا ولذلك لثبوت الكفاية بعد موت المولى ولثبوت الكفاية بعد موت المكاتب عن روافد عندنا فتودى كفايته منه وبمكة بحرية
في اخر خبر من اجزاء حيوية حتى يكون ما بقي ميراثا لورثته ولينق اولاده المولودون والمشترون في حال كفايته وهو من حيث
وابن مسعود وقال زيد بن ثابت يفسخ الكفاية بموته والمال كله للمولى وبه اخذ الشافعي لا تخالفون ثبت انما يبقى ليعلم المكاتب لو حصل
البديل الى المولى اذ المقصود من العقد في جانبه تحصل الحرية والميت ليس يحمل العتق ابتداء لما في العتق من احدا بموت المالكية ذلك
لا يتصور في الميت ولا يجوز ان يستند العتق الى حال حيوته لان العتق بالشروط يسبق الشرط في استاذه الى حال حيوته اثبات العتق قبل
وجوب الشرط وهو الاول وهذا بخلاف ما اذا مات المولى لان بعد الموت القول بكفاية ممكن لان محل العقد قائم قابل للعتق والمولى انما
يعتق متقاه اذ ازال البديل بالكلام السابق وذلك قد مر في حال الحيوة فموت لا يبطل الكفاية فاما العبد فمحل العتق وانما يحتاج الى محلية
العتق حال فخره وشيئ من قدر بطلت محلية فيبطل الحكم ونحو القول الكفاية عقد معاوضة وتلك على سبيل الاستحسان والمزوم فان
بذلك كفايته بغيره من حيث الاكساب وما سب من حيث اليد والقرص ايضا على سبيل المزوم وثبت للمكاتب مالك حق ان يكون
الكفاية بين ملكه فيجوز له ان يفسد بغيره كما ثبت للمالك من ان يفتق قيمته ملكه اصل المال وبه المالكية ثبت للمكاتب كفايته استاذه اذ
نفسه وضيقه متقاه استاذه المالكية المولى الثابتة بهذا العقد سرعت الحاجة الى ملك البديل ومعه وانه متقاه استاذه
واذا فقهوا حرار الولاء الذممة صدر العتق بمنزلة الرقبة ودعا الحاجة المكاتب اقوى من الحاجة لان الحرية راس مال اعني في احكام الدنيا
اذ الرقيق من حكم الاموات والذليل على كونه اقوى من الحاجة ان ندب في هذا العقد الى محله بعض البديل بقوله غير ذكره واذا فقهوا
مال الدنيا لانه انما يكون اقرب حصول المقصود وهو العتق ثم ما ثبت ملكية المولى في بعد موته الحاجة منه ملكا البديل
وقبيل الرقبة الى بصيرة ومقتضى فلان يبقى ما ثبت له كفاية من المالكية بعد موته الحاجة الى حصول الحرية كان له في

حاجة استحصل الحرية فوق حاجة مولاه الى الولاء ولا يقال لو قيل ببقاء ملكية الكاتب لزعم القول ببقاء ملكية اذ الكاتب
 حينما بقي عليه ورسم ولا يمكن القول به بعد الموت لان البقاء المالكية بمعنى الكرامة ولكرامة من البقاء الملوكية فانها بمعنى من
 العدل والعدل وانما لم يبق الملوكية لا يتصور ان يصير معقلا بعد موته فيفسخ الكتاب لان القول بقاء الملوكية يمنع بقاء المالكية
 لانه لما قلنا ولا يمكن ذلك الا بقاء ملكية وحلية التفرغ الى وقت الاداء فيبقى الملوكية شرط لتحقيق المالكية وليست به
 مقصودة بالبقاء اما المالكية هي المقصودة لكن من شرط لبقاء ملكية الملوكية ليعين انزال العتق فيها فيحقق المالكية والمشرط
 اتباع فبقينا ما تبعنا وما ثبت ان الملوكية باقية من وجه حكمتا بنفوذ العتق لوجوده بشرط وتقرر ان ملكية التي استفاد بها
 بالعتق واذا ثبت استندت الى آخر اجزاء حيوة لان الارث يثبت من وقت الموت فلا بد من استناد المالكية والعتق
 المقرر لها الى وقت الموت كما في جانب المولى ثبت ملك المبدل عند القبض واستند ملكه الى حال حيوة فذلك سببها قوله
 وقلنا عطف على قوله بقيت اى ولبقاء ما بقي به الحاجة فثبتت الكفاية وقلنا ان السراة تفصل زوجها بعد الموت في
 حدتها لان النكاح في حكم القامم للحاجة فلم تنقص العدة لان ملك النكاح لا يحتمل الخول الى الورثة فبقي موقوف على
 الزوال بانقضاء العدة كما بعد الطلاق الرجعي ولو ارتفع النكاح بالموت فقد ارتفع الى خلف وبها العدة وهي حق النكاح
 فيقام مقام حقيقة في البقاء حل المس بالنظر كيف وقد قالت عائشة لو استقبلنا من امرنا ما استدبرنا فحصل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعني لو قلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بعد الفوات لما حصله النساء بخلاف المرأة اذا ماتت حيث لم يكن لزوجها ان ينسبها
 خلافا لما في لان النكاح بموته ارتفع بجميع علاقته فلا يبقى حل المس بالنظر كما لو طلقها قبل الدخول بها وذلك لان المرأة
 سملوكة في النكاح وقد طلبت اهلية الملوكية حقيقة بالموت اذ لم يبق محلا للتصرفات المخصوصة بالملوكة ولا يمكن البقاء وحكمها بعد
 فوات المحل بالموت لعدم الحاجة الى البقاء بالنظر الى الاصل لانها لم تشرع لحاجة المملوك اليها بل شرعت حقها عليها فلو بقيت الحاجة
 لصارت حقها ولان الحاجة منها الى الفصل وهو من باب النجاسة فبقاء ملكية هذه الحاجة يورس الى اعتبارها لا ثبات ضد جها
 وهو فاسد بخلاف المالكية فانها شرعت للحاجة فيجوز ان يكون بقاءها بعد الموت عند بقاء محل الملك للحاجة قوله ولذا اى ولما
 ذكرنا ان ما شرع للعبد يبقى بعد موته بقدر ما ينقضي به حاجة تعلق حق المقتول بالدية اذ انقلب القصاص بالاصلاح او يعفو
 البعض او شبهة حتى تقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ويجري فيه سهام الورثة والكان الاصل وهو القصاص فثبت للورثة اعتبار
 لا المقتول ذلك لان القصاص ثبت شره بذكر الشارح في العدة ولا يبق والنجاسة على الاوليا اذ دفع شر القاتل والميت لم يبق اهلها
 لهذه الاشياء ولا حاجة له اليها وانه يجب عند القضا حاجة المقتول وعند القضا حاجة لا يجب له الا بالاصلاح القصاص اى من تجبيرة ديونه
 وقضا ديونه وينفذ وصاياه والقصاص لا يصلح لهذه الحاجات اطلاقا ولا اجابة وقعت على حق الاوليا ومن وجه لا تنفعهم بحجوة بالاستئذان
 ولا تنفعهم على الاعداء والانتفاع به عند الحاجة فوجب القصاص للورثة ابتداء لانه ثبت للميت ثم ينقل اليهم كما ينقل سائر الحقوق
 لمحصل منفعة اشقي لهم دون الميت ولو قوع النجاسة على حقه ولكن السبب لفقد الميت لان السلف لنفسه حيوة وقد كان يتنفعها
 بحجوة اكثر من انتفاع الاوليا بها فكانت النجاسة واقعة على حقه فينبغي ان يجب القصاص له من هذا الوجه لكنه لما خرج عند ثبوت الحكم من
 اهلية الوجوب له وجب ابتداء للمولى القامم مقامه على سبيل النكاح فثبت للملك للمولى في سبب عبدة المأخوذ لا ابتداء على سبيل النكاح

عن الجهد وكما ثبتت الملك للموكل ابتداء عند تصرف الوكيل بالشرع خلافاً عن الوكيل وليه قوله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً غير أن ابتداء ثبوت القصاص للولي القائم مقام المقتول ولهذا صح عفو الوارث قبل موت المجرم وصح عفو المجرم أيضاً استحقاقاً لأن العفو مندوب إليه فيجب له قبول القصاص لا سيما في ثبوت اللوثة ابتداء بسبب العقد للموت فيجوز إثارة إلى القسم الرابع من الأقسام المذكورة وإنما ثبتت اللوثة ابتداء كان ينبغي أن يكون المال عند انقلابه باللوثة ابتداء من غير أن ثبت للميت في حق من غير أن يجري فيه سهام الارث لأن الخلف لا يفارق الاصل في الحكم لأن الخلف يصلح سماعاً للميت من التجهيز وهذا الذي يكون في تنفيذ الوصايا فيجعل مورثاً كسائر الورثة حتى تقدم حقوق الميت قبله على حق الوارث ويجوز عند ضرورة تغذر القصاص كأنه هو الواجب الاصل لأن الخلف يجب بالسبب الذي يجب به الاصل والسبب وهو القتل فعقل الميت يستند وجوب الخلف اليه وصار كأنه هو الواجب بهذا القتل كالذي في القتل سخطاً وكان الاصل في القصاص أن يكون أيضاً لأنه واجب بمقابله تقويتاً وبه وجوبه الا أنه ابتداء للوثة ابتداء للمانع وهو أنه لا يصح كساجة الميت بعد القصاص ثبوتاً وإن ورك النار الذي هو المقصود الاصل حاصل للوثة لا للمقتول في الخلف عدم هذه المانع فجعل مورثاً فافارق الخلف الاصل اختلاف حالهما وهو ان الاصل لا يصلح دفع حوائج الميت ولا يثبت مع الشبهة والخلف يصلح لذلك وثبتت الشبهة والخلف قد تفارق الاصل عند اختلاف الحال كالتيتم بقدرق الوضوء في ثبوت اللوثة اختلاف حالهما وهو ان المار بنفسه و التراب ملوث فكذلك هنا قولاً واما احكام الآخرة وهي اربعة كما احكام الدنيا ما يجب له على الغير من اسحقوق المالية والمطاعم التي ترجع الى النفس والعرض وما يجب عليه من اسحقوق والنظام وما يلقاه من ثواب وكرامة بواسطة الايمان والكتساب والطاعات والنجارات وما يلقاه من عقاب بلامة بواسطة المعاصي والتقصير في العبادات وله في جميع هذه الاحكام حكم الدنيا لان القبر للميت في حكم الآخرة كالرحم للمار والمهاد للطفل في حق الدنيا من حيث ان الميت وضع فيه الخروج والحقو العباد القنار والاحكام الآخرة فكان للميت فيه حكم الاجار فيما يرجع الى احكام الآخرة كما ان الجنين حكم الاجار فيما يرجع الى احكام الدنيا روضته دار اسي تبرز روضته دار اركان من اهل الكرامة والثواب او حشرة نار ان كان من اهل الشقاوة والعقاب فيجوز ان يقال ان يضره نار روضته بكرمه وفضله وان يعذب نار من قننة القبر وعذابه منه وطول ان الكرامة نعم والكرامة في هذا اللطف والفضل الا ان فصل في العوارض المكتبة قولاً واما اجمل فكذلك اجمل اعتقاد الشئ في ثبوت ما هو به واعتقاده عليه بانه يستلزم كون المعلوم شيئاً اذا اجمل تحقيق المعلوم كما يحقق بالموجود او كون المعلوم اجمولى غير داخل في الحكم وكلامها فاسد وقيل في تناقض العلم عند احتمال تصور وجه الاحتراز عن الاشياء التي لا علم لها فاحتمال الوصف باجمل لعدم تصور العلم فيها وانه لا يصلح في الآخرة لصلها ذكر في بعض الشروح انه انما قيل ليقول في الآخرة لانه اختلف في ديانته الكاف ما في في اعتقاده كمال من الاحكام على خلاف ما ثبت في الاسلام في احكام الدنيا فقال ابو حنيفة رحمه الله انما تصلح راضة للعرض وادخل دليل الشرح في الاحكام التي احتملت التغيير مثل حرمة الحرم ونكاح المحارم ونحوها حتى ان اعتقاد يصلح وادخل دليل الموجب للحرمة فاما في حكم لا يجهل التبديل فلا حتى بان لا يطبق للكفر حكم لا يجهل كمال ذلك فكل ابو يوسف رحمه الله انما هو قاضين انهم ودين نكاح المحارم على ما عرفت وما في اصول الفقه انما هو الاسلام ولا يجهل انما قيل به لانه ملابا يجعل عندنا في احكام الدنيا بان التزم خصا للوثة فلو جمل حينئذ

عذاب القتل في الدنيا وان لم يدفع عنه عذاب الآخرة قوله لانه مكسرة ومجوده بالالحاح الا انكار بعد حصول العلم ووضع الدليل
قال الله تعالى وجمدوا بهاد استيقظنا انفسهم علما وعلا وعمن يذا قبل لو نال القاضي المدعى عليه بعد عوى المدعى الحمد ام
تصرفا بما ايجاب يكون اقرارا للكفر جود بعد نكاح الدليل لان الايات الدالة على وجوبية الصانع بل جلالة كمال قدرته
غطت الواسية لا تعد كثرة ولا يخفى على من لا اهل من لب كما قال ابو القاسمية سمع في عجب كيف يعصى الاله انه ام كيف يحجبوا
ففي كل شئ له آية منه تدل على انه واحد منه وكذا الدلائل على صحة رساله المرسل من المعجزات القاهرة وواجب الباهرة ظاهرة
مجبوت في زمانهم لا وجوب في ردها وانكارها وقد علمت تلك المعجزات بعد انقراض زمانهم المتواترة فربما يقرن اليه باننا لو كان انكارا لم يتغير
انكاره لعلنا نكذلك لم يحل جهل الكافر عند الوجوب في الآخرة قوله وجعل هو دوماي عدل انكاره لعلنا لا يصلح عند ان الآخرة ايضا وهو مل صاحب
في صفات الله عز وجل مثل جهل المعتزلة بالصفات فانهم انكروا حقيقته لقولهم انه تعالى عالم بالعلم قادر بالقدرة سميع بالسمع بصير
وكذا في سائر الصفات ومثل جهل الكشبية فانهم قالوا يجوز حدوث صفات الله عز وجل وزوالها عنه مشبهين الله تعالى بخلفه في
صفاته وهذا النوع من الجهل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة لانه مخالف للدليل الواضح الذي لا شبهة فيه معا وعقلا اما السمع فقوله تعالى
ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء انزل له يعلم ان الله عز وجل ذو القوة المتين ان الله عز وجل فضل على الناس الى غير ما من الآيات
فانما تدل على ان الله تعالى صفات هي معان ورايات واما العقل فهو ان المحركات كما دلت على وجود الصانع جل جلاله
ولدت على كونه عا قانرا سميعا عالما بصيرا فوجب ان يكون له حيوة وعلم وقدرة وسمع وبصر وان يكون هذه الصفات معاني ورايات
الذات اذ يحل العقل ان يحكم اعلم له وحى لا حيوة له وقادر لا مدرك ولا يفرق بين قول القائل ليس لعالم من قول لا علم له
كذا في جميع الصفات فغيره من جهل لانه العقل ايضا ان ما هو محال لحدوث حادث فلا يجوز ان يكون صفاته تعالى حادثا لانه
حدث الذات الذي هو محال فنسب بالدليل الواضح الذي لا شبهة فيه انه تعالى موصوف بصفات الكمال مشفوع عن النقصه والزوال فانه صفاته
قائمة بذاته وليست باعراض تحدث وتزول بل هي ازلية لا اول لها ولا آخر لها فمن ما ذهب اليه بل الاله باطلا وجعل العبد
الدليل فلا يصلح عذرا في الآخرة وكذا جعلهم بالحكام الآخرة مثل جهل المعتزلة بسؤال المنكر والتكبر عذاب القبول والذين ان والتفاعة لار
الكبار وجوار العفو عما دون الشرك جواز اخراج اهل الكبار الموحدين من النار وانكارهم اياها ومثل انكارهم عباد الله والذين
واياهم لاهل باطل لان الدلائل الناطقة بهذه الاحكام من الكتاب والسنة كثيرة واضحية لا يخفى على من تأمل فيها من صفات
فاجعل بها لا يكون عذرا في الآخرة كجهل الكافر وكذلك جهل الباعى وهو الذي خرج عن طاعة الامام الحق طائفا انه على الحق
والامام على الباطل متمسكا في ذلك بتأويل فاسد وان لم يكن له تأويل فحكم حكم المصوم كجانبية لا يصلح عذرا لانه مخالف
للدليل الواضح فان الدلائل على كون الامام العدل على الحق مثل اختلاف الروايتين من سلك طريقته لا يقيم على وجه
جانب ما كما لمعاد لا يوقف على معرفة قصة البغاة وهي ما روى ان الخليفة لما استحكمت من على وسعادته رضي الله عنها
وكثر القتل وقتل الذين يسمون جهل اصحاب معاذية المصاحف على رؤس الملاح وقالوا لا محاب على رضي الله عنه يناديكم
كتاب الله تعالى يدعوكم الى العالج فاجاب اصحاب على رضي الله عنه الى ذلك واستنوا عن القتال ثم اتفقوا على ان ياتوا
حكما كل جانب من اتفق الحكم ان على ما تمهوا انا ما كان على رضي الله عنه لا يرضى بذلك فاجتمع عليه اصحابه فوقع بينهم عليهم

فأخبرني من جانب معاوية بن عمرو العاصي وكان داهيا ومن جانب علي رضي الله عنه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه وكان من شيوخ علي
فقال عمو لأبي موسى الأشعري نغز لها أو لا ثم يتفق علي واحد منهما فأجاب أبو موسى الأشعري اليه ثم قال لأبي موسى الأشعري
أنت أكبرهما مني فأغرل عليا أو لا من الأمامة فصعد موسى المنبر وحمد الله تعالى وأثنى عليه ودعا للمؤمنين والمؤمنات وذكر
القننة ثم أخرج خاتمه من أصبعه وقال أخرت عليا من الأخلاق كما أخرت خاتمي من أصبعي فترتل ثم صعد عمو المنبر
فحمد الله تعالى وأثنى عليه ودعا للمؤمنين والمؤمنات وذكر القننة ثم أخذ خاتمه وأدخله في أصبعه وقال أدخلت معاوية
في الأخلاق كما أدخلت خاتمي بهذا في أصبعي فعرف علي رضي الله عنه أنهم أفسدوا أهل الأمان فخرج علي رضي الله عنه فخرج
أثنى عشر ألف رجل من عسكره راغبين أن عليا كفر حين ترك حكم الله تعالى وأخذ حكم الحكماء فقولوا لهم أن يخرج الذين كفروا في
البلاد ودعوا أن من أذنب ذنبا فقد كفر كان هذا منهم جبلا بل لا لأنه مخالف الدليل الموضع فان أمانته على رضي الله عنه ثبتت
كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار كما ثبتت أمانته من قبله والرضا بحكم الحكماء فلهذا أخرج المسلمين على جوارحه خصوصا
عليه في الكتاب فكيف يكون عصية وكذا المسلم الكافر بالمعصية فان الله أطلق اسم الأيمان على ترك الكبائر في كثير من الآيات
كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أكتب عليكم القصص يا أيها الذين آمنوا اتقوا عداوي وعدكم الله يوم لا يكون إلا الذين آمنوا وكونوا
الله توبه تعوفا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم وتولوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون منكم فأنه لا يكون عداؤكم
الكافرين إلا ائمة السوء لكن صاحب الموسى والباعني متداول القرآن متمسك به يؤوله وفق ربه تعالى في الصفات متمسك بالصفات
وخصه ذاته بالوحدانية في القرآن ونثره نفسه عن الشرك في آيات كثيرة فلهذا ثبتنا المصنفات له كما كنت اغنياء
للذات والصفات الأخرى في الأزل منافي للوحدانية ومجوزا لحدوث في الصفات فعلق بموجودة تعالى وجار ربك وهل ينظرون إلا
أن يأتهم الله في ظل من الظلمات بل ينظرون إلا آياتهم الملكة أوياتي والباعني أجمع بقوله تعالى أن الحكم إلا لله ومن يعص الله
رسوله ويقتصد به يخله نار أخلا أفيها ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها فكان هذا الجمل دون الجمل الأول
من هذا الوجه وإن كان لا يصلح عذرا في الآخرة لكن كذا هي لكن الجمل الذي هو صاحب الموسى والباعني لما كان في الإسلام
بالبعني للخروج عن الإسلام وكذلك بالموسى إذا لم يفعل فيه أو من يتخذ الإسلام يعني إذا غلب في الموسى حتى كفر ولكنه ثبتت
الإسلام مع ذلك كقوله الرافض وأجسمه من مناظرة والزامة قبول الحق بالدليل فلم يعمل تباولا فاسد فاذا اتحل الكبار
الأموال أقالها تباويل أن بها شدة الذنب كفر لا يحكم بأباحتها في حق الكافر عبيته لا حقيقة
الإسلام حقا فلو كان مناظرة والزامة عليه خلاف الكافر لأن ولاية المناظرة والأزام منسقة فوجب عبيته في حق فذلك
قلنا أن الباعني إذا تلف بالالعدل لنفسه ولا منعه له فيمن كما لو اتلفه غيره ببقاء ولاية الأزام وكذلك أي وكوجب الباعني
سائر الأحكام التي تلزم المسلمين بلزومها لأنه سلوة ولاية الأزام باقية فاذا صار للباعني منسقة عنه ولاية الأزام بالدليل حسا وحقيقة
العمل تباولا فاسد فلم يوجب الباعني في لغز الأمان بعد التوبة كما لم يوجب له بل أجبر به الإسلام وهذا بخلاف الأثم فان الباعني يأثم
وإن كان لم يستحل أن المنعة لا ينظر في حق الشارع وأخرج علي رضي الله عنه على جوارحه وأجبر مع تعالى أبا الدان بجوفه فلا يصح
العمل بمثل أن لا يكون الباعني أثم وإنما وجهه عاقلنا فيقول الباعني خطأ والتباول فيؤيد ذلك المال في بنية فان كان قائما في بنية

على صاحبه لانه لا يملك ذلك بالاحكام لا يملك مال اهل البغي والسوية بين القسيتين المتقاتلتين بتاويل الذين في الاحكام من اهل
 زيدي عن حمزة انه قال فقي في اهل البغي اذا تالوا بان يضمنوا ما اتلفوا من النفوس والاسوال والا الزمهم ذلك في الحكم
 لانهم كانوا معتقدين الاسلام وقد تكرر خطأهم في التاويل الا ان ولاية الالزام اذا كانت منقطعة للنتيجة فلا يكون على ازار
 الضمان في الحكم ولكن لفتي فيما بينهم وبين ربهم ولا يفتي اهل العدل بمثل وانهم محققون في قتالهم وقتلهم من مثلون الامر في
 وحاصل بعض الفصل ان المغير للحكم اجتماع التاويل والمنفعة فاذا اتحدوا جاعل الاخر لا يتغير الحكم في حق ضمان المصالح
 لو ان قوما غير متاويلين غلبوا على مدنة قتلوا النفس واستهلكوا الاموال ثم طهر عليهم اهل للعدل اخذوا جميع ذلك بغير
 والمنفعة عن التاويل قوله وكذلك اسي ومثل حمل الباغى وماحب الهوى حمل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة
 مثل الفتوى ببيع اصحاب اولاد كان شجر الرئيس داود الاصفاقي ومن تابعه من اصحاب القواهر يقولون يجوز بيع ام الولد
 متمسكين في ذلك بما روى عن جابر بن عبد الله انه قال كنا نبيع اصحاب الاولاد على عهد رسول الله عليه السلام وبان لنا
 ومحلية للبيع قبل الولادة معلومة فيها يتقين فلا يرفع بعد الولادة بالشك عند جمهور العلماء لا يجوز بيع الدلالة لاثار المشورة
 مثل قوله عليه السلام ائمة ولدت من سيد باغي معتقة عن بر بنه وما روى عن سعيد بن المسيب انه قال قال رسول الله
 عليه السلام لعنوا امات الاولاد من غير التلث وان لا يجن في من وما روى عن عمر رضي الله عنه انه كان ينادي على المنبذ ان
 بيع امات الاولاد حرام والارق عليهم بعد موت مولاهم وانه متفق في القرن الثاني بالقبول العقد الاجماع على عدم جواز بيعها
 فكان القول بجواز نكاح الاحاديث المشهورة والاجماع فكان مردودا ومثل الفتوى مشروك التسمية بعد اعلا القول عليه السلام تسمية
 في قلب كل امر مؤمن بالقياس على مشروك التسمية بالنسبة في مخالف قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه افق وقطع
 بالقسامة اذ وجد القاتل في محلة ولا يدرك فالتكليف القسامة على اهل المحلة والدية على حوا قتلهم عندنا ولا يجب القصاص بحال قال مالك في حديث
 احبيل الشافعي في قوله في القاتل من القاتل بل المحلة عدوة طاهرة الموت ويؤى بالغلب على القاتل والباسع صدق الله
 يوم الولي بان لعين القاتل منهم ثم يحلف الولي خمسين مميانه فله عدا فاذا حلف يعقض لرس القاتل متمسكين في ذلك بقوله
 عليه السلام لا دية للمقتول الذي وجد في خيمته يحملون ليحققون دم صاحبكم حديث اسي لام قاتل صاحبكم وجب من ابي حنيفة
 بالقسامة الاحاديث المشهورة فان النبي عليه السلام قضى بالقسامة الدية على اليهودي قاتل مجديين اظهرهم وروى ان رجلا جاز الى
 رسول الله عليه السلام فقال اني وجد اخي قتيلا في بني فلان فقال وليس اخبر من شيدوهم خمسين جلا يحملون يادهم ما قتلناه
 ما علمنا ان قاتلا فقال ليس من اخي الا اذا ضحك نعم ذلك ما من اهل بل وفي اخبار قاتل اربعين اربعة درجب وكان الى وادعة تقضي عمر
 رضي الله عنه عليهم بالقسامة والدية فقالوا الا ايماننا تدفع عن اموالنا ولا اموالنا تدفع عن ايماننا فقال حقنتم دماءكم ما تذكروا انكم
 الدية لوجود القاتل بين اظهركم وكان ذلك لحضرة من الصحابة لم يشكوا على خذخل محل الاجماع فكان القول بوجوب القصاص بآثار الفاعل
 لهذه الادلة نظارة المشهورة بقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر وكان مردودا والقضاة يشاهدون مثل الفتوى
 بوجوب القصاص لثابت واحد وبعين المدعي على المدعي ان النبي عليه السلام قضى بذلك انه مخالف للكتاب وهو قول الغالب
 واستشهدوا شيعيين من جالهم الى ان قال ذلكم افسد عند الله قوم المشاهدة وادع في ان لا تروا والحديث المشهور

قوله عليه السلام البنية على المدعى واليمين على من انكر كما مر بيانه في باب اقسام السنة فيكون مردودا فنفى في المسائل ونظائر ان
 الخصم على القياس فهو عمل منه بالاكتفاء وعلى خلاف الكتاب السنة وان اعتمد على الخبر فهو عمل منه بالتعريب من السنة على خلاف
 او خلاف احد هما فيكون فاسدا قوله والنوع الثالث جعل ليصلح شبهة اى شبهة وارية وللمدعى ما يترجى في معنى العقوبة من الكفارة
 وهو الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع شبهة اى يكمل في موضع تحقق فيه اجتهاد غير مخالف للكتاب السنة وهو المدعى
 بالصحيح او الجمل في موضع لم يوجد فيه اجتهاد ولكنه موضع الاشتباه كما يجتمعي كالمصائم التي يجتمعي رمضان اذا افطر على غير ان
 الحجامة فطرته لم يلزم الكفارة لانه جعل حصل في موضع الاجتهاد فان الحجامة عند الاوزاعي يفسد الصوم فيصالح شبهة في سقوط
 الكفارة كذلك في بعض الفتاوى وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في شرح كتاب الصوم ان المصائم لو اجتمعت فظن ان ذلك يفسد
 ثم اكل متعمدا ولم يستفت عالما ولم يبلغه الحديث او بلغه وعرفه بشيخه او تاويله وجب عليه الكفارة لان ظنه حصل بشيخ موثوق فان فساد
 الصوم بوصول الشئ الى باطنه ولم يوجد فساد الصوم بالاستفتاء بخلاف القياس فيكون ظنه مجرد جمل هو غير معتبر فان
 استفتي فيها يؤخذ منه الفتوة ويعتمد على فتواه فاقتار بالفساد فانظر بعد ذلك متعمدا لا يجب عليه الكفارة لان على العامي ان يجعل يفتقر
 المظني اذا كان من يؤخذ منه الفتوة ويعتمد على فتواه وان كان يجوز ان يكون مخطئا فيما يفتي لانه لا دليل للعامي فيه سوى بناء على
 منعه ورافعا منعه ولا عقوبة على المعذور ولو لم يستفت ولكنه بلغه الحديث ولم يعرف سنة ولا تاويله قال ابو حنيفة ومحمد والحسن بن علي
 لا كفارة عليه لان الحديث والنكاح منسوخا لا يكون ادنى درجة من الفتوى اذا لم يبلغه النسخ فيصير شبهة وقال ابو يوسف رده على
 الكفارة لان معرفة الاخبار واليمين بين صحتهما وسقمتهما وناسخهما ومنسوخهما مفوض الى الفقهاء فليس للعامي ان ياخذ بظاهر الحديث
 يجوز ان يكون مطلقا عن ظاهره او منسوخا انا الرجوع الى الفقهاء السؤال عنهم فان لم يسأل فقد قصر فلا يبعد كذا ذكره الامام في
 فتيقن ان الظن في هذه المسئلة بدون اعتماد على فتوى ما وحديث ليس بمعتبر فان قول الاوزاعي لا يصير شبهة لانه مخالف
 للقياس كما ان قول من قال يفسد الصوم بالغيبة غير معتبر في سقوط الكفارة كذلك قوله ومن زنى بجارية والده ما
 القسم الثاني وهو الجمل في موضع الاشتباه واعلم ان شبهة الدار في النوعان شبهة في الفعل ليس شبهة في الشيء لا تماثلها من الاشتباه وشبهة
 في المحل ليس شبهة الدليل السببية الحكمية فاو لا الى ههنا ان يظن الانسان ان ليس من ليل ليل دليل فيه ولا بد منها من الظن
 الاشتباه والثانية ان يؤخذ الدليل الشرعي الثاني للمحرمة في ذاته مع تخلف حكمه عند المانع التصلح وهذا النوع لا يتوقف حقيقة
 على من الجاني فمن هذا القسم ما لو وطى الاب جارية ابنه فانه لا يجب عليه الحد وان قال علمت انها على حرام لان المهر في
 ايراث شبهة الدليل الشرعي هو قوله عليه السلام انت وما لك بكيت هو قائم فلا يفرق المحال بين الظن وعدمه فسقوا لهم
 ومن القسم الاول ادا وطى ابن جارية ابيه او جارية ادا وطى الرجل جارية امرأته فان قال علمت انها على ليل لا يجب
 الحد عليها عندنا وقال زفر جرحه الله عليه يجب عليها لان اسبب هو الزنا فقد تقر بدليل انها لو قال علمنا بالحرمية
 يترجمها الحد فلو سقطت انما سقطت بالظن والظن لا يغني عن المحقق شيئا كمن وطى جارية اخيه وقال طعنت انها
 يحل له ولكن نقول قد بينت بينهما شبهة الاشتباه لان المالك متصل بين الاب والابن في المانع والمهر في السنة
 لا يقبل شهادة احد هما لصاحبه والولد حبه وابيه فربما شبهة انها لما كانت عللا لا اصل يكون ظنا لا محققا

ايضا فيصير هذا الجبل شبهة في سقوط احد كقوم سقوطوا على باءة خمر المذهب اسي على من لم يعلم انه خمر ونها بخلاف ما لو اني بجماعة اخرى
وقال فقلت انما على من حيث لم يجعل الجبل شبهة في سقوط احد لان منافع الاملاك بينهما بائنة عادة فلا يكون باطلا لا شبهة فلا يصير
الجبل شبهة قولا النوع الرابع جعل يصلح عندنا والفرق بينه وبين القسم الثالث انه بناء على عدم الدليل والقسم الثالث بناء على اختيار ما ليس
بدليل بالدليل وكذا الاول يوشى اسقاطا بالسقط بالشبهة دون غيره والثاني يوشى في جميع ما يتوقف على العلم فاجعل في دار احب من
مسلم لم يهاجر يكون عندنا في الشرع حتى لو كنت معه ولم يصل فيها ولم يعلم ولم يعلم ان عليه الصلوة والصوم لا يكون عليه قضاءهما وظل نفسه
رحمة الله عليه قضاها لانه يقبل الاسلام مباركة لا احكامه ولكن قصر عن خطاب الاداء فلهذا ذلك لا يسقط القضاء بعد توفيقه بسبب التوب
لاننا نعلم ان الله بعد مضي وقت الصلوة ونحن نقول ان الخطأ بالانزال نحن في حقه بعد مبلوغه اليه حقيقة بالسمع ولا تقدير بالاستفاضة
والشبهة لان دار احب ليس محل استفاضة الاحكام الاسلام فيصير الجبل في الخطاب عندنا لا غير فمضي طلب الدليل وانما جاز جعل
قبل خطا الدليل في نفسه حيث لم يشتر في دار احب بسبب القطع ولان التسلية عنهم بخلاف الذي اذا اسلم في دار الاسلام ولم يصل
ولم يعلم بوجودها كان عليه قضاء لانه في دار شيعي الاحكام ويرى شهود الناس الجماعات فيمكنه السؤال عن احكام الاسلام فتشرك السؤال
والطلب انقصير منه فلما بعد ذلك لم يطلب المار في العمران طائفتان المار بعد مضيهم صلى والمار موجود لم يجز صلوة لانه مقص في ترك الطلب
في موضع المار عاليا كالحال اذا ترك الطلب في المفارقة على من عدم المار وتيمم صلى حيث جازت صلوة لانه ليس بمقص ترك الطلب في المار
فاذا لم يكن على طبع من المار لم يلزمه الطلب لعدم الفائدة قوله وكذلك اسي وجعل من اسلم في دار احب جعل الوكيل بالوكالة وجعل المولى
بالاذن وهو الماردان بالاطلاق يكون عذرا حتى لو تصرف قبل بلوغ اخيه اليها لم ينفذ تصرفه على الموكل والمولى ولو وكله شيئا يتسارع اليه
ولم يعلم بالوكالة حتى فيه ذلك الشيء لم يفيض شيئا ولو وكله شيئا بعينه فاستدرك الوكيل نفسه قبل العلم بالوكالة لم يفيض ولو
باع متاعا للموكل قبل العلم بالوكالة لانه قد علم على الموكل ان يتوقف على اجازته كبيع الفضولي وذلك لان في الاطلاق ضرب ايجاب الزام
من حيث انه يلزم الوكيل والعبد يتحقق العقد من التسليم والتسلم ونحوهما ويتوقف على الوكيل شراءه لانه بعينه ويبيع شيئا وكل يبيع من لا يقبل
شهادة له يطالب العبد بعد ان ينفذ الماردان في الحال ولم يكن مطالبا بها قبل الاذن فلا تثبت حكم الوكالة والاذن في حقه قبل العلم
لرفع الضرر عنها الا ترى ان حكم الشرع لا يلزم في حقه مع كمال ولايته قبل العلم فلان لا تثبت حكم من جهة العبد الذي هو قاصر لولاية
كان اولى وكذا جعل الوكيل بالعزل وجعل الماردان بالوكالة بقوله عذرا بخلاف الدليل وكذا في الضرر على كل واحد منهما جهة
العزل والوكالة الوكيل تصير على ان يلزم تصرفه على الموكل والعبد تصير على ان يقتضيه منه من كسبه ورفقة وبالعزل و
الوكالة يلزم التصرف على الوكيل ويتاخر دين العبد للثبوت ولو دسى بعد التقوى من خالص ملكه وفيه من الضرر الا يغني فتيقن بثبوته
على العلم وجعل الشفع بالبيع يكون عذرا حتى اذا علم بالبيع بعد ان ثبت له ان الشفعة والنولي بجنابة العبد اذا جنى العبد جنابة فاعلم
المولى من الرفع والعذر فاذا تصرف المولى في هذا الجنابة بالبيع او بالاعاق ونحوها بعد العلم بجنابته يصير جنبا للعدو وهو الارش فان
لم يعلم بجنابته حتى يصرف فيه يبيع ونحوه لا يصير جنبا للبغاة بل يجب على الاقوال من القيمة من الارش ولا يصير جنبا بجنابته
عذرا او المرأة بالانكاح اسي جعل المرأة البكر البالغة بالانكاح المولى يكون عذرا حتى لا يكون سكوته قبل العلم رضانا بالانكاح لان دليل
العلم نفي حتى هو الا لان هذه الامور لا يكون مشهورة وليست صاحب الدار بالبيع والعبد بجنابته والمولى بالانكاح فاني

يحصل العلم الشفيح والمولى والمرأة بهذه الأمور في كل واحد من هذه الأمور الزام فيه حيث يلزم على المولى الدفع أو العدا بغيره
 ويلزم على الشفيح ضد الجار بالبيع ويلزم الأحكام النكاح على المرأة بالنكاح فيتوقف ثبوت هذه الأمور على العلم كاحكام الشريعة
 بشرط الزوجية صراحة في الذي يبلغ من غير سلة العدا والعدالة لان فيه الزام على ما في بيان انما السنن قوله والامة المنكحة
 بنهار الحق راسي اذا اعتقت الامة المنكحة ثبتت لما انجارت ان شارت اقامت مع الزوج وان شارت فارقته لفظه عليه الصلوة والسلام
 لبيعة حين اعتقت ملكك ليعكس فاختار يسي وهو عمدة الى آخر المجلس لانه ثابت تخيير الشريعة فيكون بمنزلة الثابت بتخيير الزوج
 ويسمى بتأخير العاقبة فان لم تعلم بالاعتاق اذ علمت به ولم تعلم بثبوت اختيارها شرعا كان الجهل منها عذرا حتى كان لما جعل العلم
 بعد ذلك لانها اذا فزع عن نفسها الزوم زيادة الملك عليها واجهل يصلح عذر الدفع ولان دليل العلم باختياره في حقها لانها مشغولة
 بنعمته المولى فلا يتفرع لمعرفة احكام الشريعة فلا يقوم اشتها الدليل في دار الاسلام مقام العلم وكذا دليل العلم بالاقتناع
 لان المولى مستبد به فلا يمكنه الوقوف عليه قبل الاخبار بخلاف الجهل باختيار البلوغ على ما عرف اذ ازوج الصغير لغيره
 الاب وابجد من الاوليا الصبح النكاح ويثبت لما انجارت في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله لان التزوج صدر ممن هو قادر على الشفقة
 بالنسبة الى الاب قد ظهر تأنيده القصور في التنازع ثبوت الولاية في المال فيثبت لما انجارت اذا ملكا عدا نفسها بالبلوغ كالامة اذا
 اجتقت وليس في اختيار البلوغ وهو يطل بالسكوت في جانبها اذا كانت بكر لان ثبوت انجارت لما عدم تمام الرضا منها ورضا
 البكر لها الغنم بسكوتها شرعا كما لو زوجت بعد البلوغ فسكت ولهذا لو بلغت ثيبا لا يطل خيارها بالسكوت كما لم يطل خيار
 الغلام به فان لم تعلم بالنكاح وقت البلوغ كان جهل منها عذرا انخاف الدليل اذا لم يستبد بالنكاح وان علمت بالنكاح و
 لم تعلم باختياره لم تعذر وجعل سكوتها رضا لان دليل العلم باختياره في حقها مشهور غير مستند بشهادة احكام الشريعة في دار الاسلام
 وعدم المانع من العلم اذ لم تكن مشغولة قبل البلوغ شئ يمنعها عن التعلم فكان سبيلها ان تتعلم بالاجتناب اليه بعد البلوغ
 فلا تعذر بالجهل والاختار يزيد بذلك الزام نسخ النكاح على الزوج لان خيار البلوغ شرع لالزام النقص للدفع لان من له اختيار
 لا يقع ضرر اطرافه ان المسئلة معروضه فيما اذا كان الزوج كفوا والمهر وشر ولم تفعل ذلك نجاسة وفسقا فثبت انه شرع
 بالالزام في حق الخصم الاخر واجهل لا يصلح حجة للالزام والعتقة تدفع زيادة الملك عن نفسها واجهل يصلح عذرا للدفع ولهذا
 شرط القضاة الوقوع بالفرقة في خيار البلوغ فخرجت عنها بالاعتقاد قبل القضاة بغيره الاخر ولم يشترط في خيار العتق بل ثبت
 الفرقة بنفس اختيار لان السبب بزيادة ملك الزوج عليها فانه قبل العتق كان بملك مراجعتنا في قسداً من ديمك
 عليها لطلعتين وقد زاد ذلك بالعتق فكان لها ان تدفع الزيادة ولا تتوصل الى دفع الزيادة الا بدفع اصل
 الملك فلما ان دفع اثبات الملك عند عدم رضاها يتم ولا يتوقف على القضاة فذلك دفع زيادة الملك فاما
 في خيار البلوغ فلا يزداد الملك وانما ثبت بالعتق فكان لها ان تدفع الزيادة اختيارا تتوهم ترك النظر من احوال
 وذلك غير متيقن به فلا يتم الفرقة الا بالقضاة قوله واما السكر فكذا قيل هو سرور يغلب على القتل بسبب شره بعض
 الناس باب الموجبة فيمنع الانسان عن العمل بموجب عقله من غير ان يزيله ولهذا بقي السكر ان اهل الخطاب فعله هذا
 لا يقول لا يكون ما حصل من شرب الخمر وادخل الاقيون من قسام السكر لانه ليس بسرور وقيل هو عقله يتوهم

الانسان مع قوتها في بعض الاسباب الموجبة لها من غير مرض وعلة قيل هو معنى نزول به العقل عند مباشرة
 بعض الاسباب الملية على هذا القول بقاؤه مخالفاً لغيره وال عقد يكون امر حكماً ثابتاً بطريق الزجر عليه مباشرة المجرم لان
 يكون العقل باقياً حقيقاً لانه يعرف مباشرة ولم يبق المسك ان من آثار العقل شيء فلا يحكم ببقائه وهو لو كان ليحكم بطريقه يصلح
 كسبب الدار اى كسبب حاصل بشر الدار مثل الاثيون والبنج كذا ذكره في الاسلام رحمة الله عليه وذكر القاضي الامام محمد بن
 رحمه الله في فتاواه وشبهه للجامع الصغير فقلنا عن ابي حنيفة وسفيان الثوري رضي الله عنهما ان الرجل ان كان عالماً
 بفعل البلوغ وتأثيره في العقل ثم اقدم على اكله فانه يصح طلاقه وقتاً قد ذكر في المبسوط لا بأس بان يتبادر الى الانسان بالبلوغ
 فان اراد ان يذهب عقده منه فلا ينبغي له ان يفعل ذلك لان الشرب على قصد السكر حرام وشرب المكروه والمفسد
 اى كسبب حاصل بشرب المكروه بما فيه الجحيم والسم وشرب الخمر وشرب البهائم الا ان يضطر الى شربها للعطش فسكره وانه اى هذا
 النوع من السكر بمنزلة الاغما حتى يمنع صحة الطلاق والعشاق وسائر التصرفات لانه ليس من جنس الوفاة من
 اقسام المرض وسكره بطريق محذور وهو سكر اى حاصل بشرب كل مجرم من الاثنية نحو الخمر والمطبوخ بادن طيبة والنعيم
 ونحوه وانه اى هذا النوع من السكر لاني في الخطاب بالاجماع لانه تعالى قال يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون فان كان هذا خطا في حال سكره فلا شبهة فانه ليس بمناف للخطاب وان كان في حاله
 الصنف فذلك البصا اذ لو كان سنا في حاله لصار كانه قيل طهس اذ اسكرتم وجرت عن اهل الخطاب فلا تصلوا لان الواو
 للحال والاحوال شرط وينسب اليه كقولك للعاقل اذا جنت فلا عقل كذا وفساده ظاهر لانه اضافة الخطاب الى
 حاله سنا في حاله ولما صح هنا عرفاً اهل الخطاب في حاله السكر فان قيل السكر يحرم عن استعمال العقل وفهم الخطا كالتعميم
 والاعمال فينبغي ان يسقط الخطاب عنه او يتاخر كالتأثم والمعنى عليه قلنا الخطاب لما يتوجه على العبد باعتدال الاحمال و
 اقيم السبب الظاهر وهو البلوغ عن عقل مقام تبديل التعذر الوقت على حقيقة وبالسكر لا يقوت هذا المعنى ثم قدره على
 فهم الخطاب ان فاته تأخره مساوية لصلح عذر ان يسقط الخطاب وتاخره لئلا يؤول الى تكليف ما ليس في الوسع والى
 التحرج فاما اذا فاته من جهة العبد بسبب هو معصية عدت فانه زجر عليه بمعنى الخطاب متوجها عليه وذلك لانه لما
 كان في وسعه دفع السكر عن نفسه بالامتناع عن الشرب كان هو بالاقدام على الشرب مضيقاً للقدرة فبقي التكليف
 متوجها عليه في حق الاثم ان لم يبق في حق الاداء وهذا الطريق ليع التكليف بالعبادات في حقه وان كان لا يفسد على
 الاداء ولا يبع منه الاداء كذا في الشرح التاويلات واذ اثبت ان السكر ان مخاطب ثبت ان السكر لا يعطل بشيء
 من الابلية لانها بالعقل والبلوغ والسكر لا يؤثر في العقل بالاعدام فيلزم احكام الشرع كلها من الصلوة والصوم وغيرهما
 وينفذ تصرفاته كلها قهراً وفعلنا كذا كالتطاول والعناق والبلع والشرقة وبجاء الولد الصغير وتوجه واقرضه واستقرضه
 وغيره لان مخاطب كالمصاحي وبالسكر لا يعدم عقلاً وانما يغلب عليه ما يمنعه عن استعمال عقله وذلك لا يؤثر في تصرفه كذا في
 الشريعة المبسوطة

في كل واحد من هذه الاسباب

والمصاحي

الخاص في اعتبار اقواله وانفسه وجه الاستحسان ان الردة تبني بالقصد والاعتقاد ونحن نعلم ان السكران غير مستعد لما يقوله
 به دليل المذكور بعد الصواب ما كان عن عقد القلب بالنسب خصوصاً ان المذهب فانها يختار فكر وروية وعلمها هو الحق من الامور عنده و
 اذا كان كذلك كان هذا عمل اللسان بن القلب فلا يكون اللسان معتبراً عما في الضمير فبطل كانه لم يطق به حكماً كما لو جرس على لسان الصالح
 كونه الكفر خطأ كيف ولا يخفى سكران من التكلم بحكمة الكفر عادة وهذا بخلاف ما اذا تكلم بالكفر بلا لانه بنفسه مستحق بالدين وهو كقول
 صدر عن قصده صحيح لا يقال لا يحمل سكران في الردة حتى يمنع معتمداً يجوز ان يجعل عذراً في غير هذا ايضا لانا نقول عدم صحة رد
 لغوات كنهاده بموتها لا ان السكران عذراً فيها بخلاف ما يبنى على العبادة من الاحكام مثل الطلاق والعقاق والعقود ولا
 سكران تصرف قد تحقق فيها من الابل مضافاً الى المحل فوجب القول بصحتها قوله ولا قرار بالحدود اسباب
 الحدود والحق لا يمتنع له تعالى مثل حد الزنا والشرب السرة الصغرى والكبرى فانما اقر بشئ من يراه الحدود لم يوجب ان الرجوع من الردة
 بهذه الحدود ويصح وقد قاربه دليل الرجوع وهو السكران لا يشترط شئ مما يقوله الا بمرئى ان العلم بالاعتقاد السكران لا يتحقق به وبه هو قائل بالكلية عدم اعتبار
 على قولنا فيتم السكر مقام الرجوع فيجعل فيما يحتمل الرجوع من الاقرار بارتداد بقوله لا قرار بالحدود وعن مباشر سبب فائدة مواضعها له حتى لو
 في سكره كذا اصبحت فلا يطر سكره اذ لا فصل بسبب هو محصية فلا يصح سبب التحقيق وكذا الحكم في مباشرة ما يراى اسباب الحدود وتقبل له لانه عن قرار
 ولحقا هو ان السكر لا يمنع محتملاً لا يصح الرجوع لا يبطل لان حد القذف والعقاص من حقوق العباد فبذلك لية الرجوع وهو السكر اولى
 ان لا يبطل في قوله فيما يحتمل الرجوع اشارة الى ان الكافر اذا اسلم في حال السكر يحكم بصحة اسلامه لوجود احد الركنتين تنجي الجانب
 الاسلام كما في الكره بدليل الرجوع وهو السكر وان كان يقارن لكن الاسلام لا يقبل الرجوع لكونه ردة فلا يوجب فيه دليل الرجوع ولو
 اثبتنا الردة فالسكران مع من صحته فلا يمكن اثباتها بما يمنع ثبوتها قوله واما انزل فيقول للعبى منعة وفي الاصطلاح هو ان يربا شئ غير
 وضع ليس المراد من الوضع هنا وضع اللغة لا غير كالاسد للميكيل المعلوم والانسان للحيوان الناطق بل المراد وضع العقل والشرع فان الكلام في
 عقلا لا فائدة معناه حقيقة كان او مجازاً والنصرف الشرعي موضوع لا فائدة حكماً فاذا ازيد بالكلام غير موضوع العقل هو عدم افادة معناه
 اصلاً ولا يريد بالنصرف غير موضوع الشرعي وهو عدم افادة الحكم اصلاً فهو النزل تبين بما ذكرنا الفرق بين المجاز والنزل ان الموضوع العقل
 للكلام وهو افادة المعنى في مجاز مراد وان يكن الموضوع له اللغوى مراد وفي النزل كلامها ليس مراد ولندا فسر الشيخ رحمه الله للعبى
 اذ اللعب لا يفيد فائدة اصلاً وهو معنى ما نقل عن الشيخ ابى منصور رحمه الله ان النزل لا يبراد به معنى لوضع الفرق بينهما ان مقابل المحل
 الحقيقة ومقابل النزل المحل ومجاز داخل في الحد كالحقيقة فكان النزل محالاً لهما ولندا جاز المجاز في كلام صاحب الشرح ولا يجوز النزل فيه
 المسألة بخلافه عن افادة وهو باطل فلا ينافى الرضا بالمباشرة معنى لما كان في النزل ما قلنا كان النزل غير منافي الرضا
 بمباشرة نفسه المنصرف لان المازل يتكلم بما ينزل به عن اختيار صحيح ورضائهم ولندا اى ولانا لا ينافى الرضا بالمباشرة
 يكفر بالردة ما زال ان التكلم بحكمة الكفر بلا استحضار بالدين الحق وهو كغيره في نفسه النزل بما ينزل بخلاف الكفر على الكفر اذا ابر
 على لسانه كلمة الكفر حيث لا يكفر لانه غير راض بالمباشرة والحكم جميعاً فصار كان المباشرة لم يوجد ولكنه اى النزل نياني
 الاختيار بحكم اى حكم ما ينزل به حال الرضا به بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه لعدم الرضا والاختيار في حق الحكم لانه حكم لا غير ولا يصح
 الرضا والاختيار في حق مباشرة السبب لان قوله بعت واشتريت يوجد الرضا للعاقدة واختياره فكذا في النزل يوجد الرضا

والاختيار في حق السبب لا يوجد في حق الحكم لان اصل النزل في البيع يفسده وشروط الخيار لا تقصده على ما يستلزم انما جميع من الاختيار
لان الاختيار قد ينفك عن الرضا كما في مسائل الاكراه فصار النزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار فيوفر فيما يحتمل النقص كالبيع
والاجارة ولا يوفرن فيما لا يحتمل كالطلاق والعتاق ولما كان النزل نيا في اختيار الحكم والرضا ليس يخرج الاحكام مع النزل على انفسهما
في حكم اختيار الرضا فكل حكم يتعلق بالسبب هو الحكم لا يتوقف ثبوته على الرضا والاختيار ثبت مع النزل على حكم يتعلق بالرضا والاختيار لا يثبت
مع النزل ثم جملة ما يدعى حل فيه النزل انواع ثلثة النشاء تصرف واخبار عنه وما يتعلق كل بالاعتقاد والانشاء على
وجبين ما يحتمل النقص كالبيع والاجارة لا يحتمل كالطلاق والاخبار ايضا على وجبين الاقرار بما يحتمل النقص والاعتقاد بما يحتمل على وجبين
ما هو حسن كالايمان ما هو فاسد كالردة واقسم الاول هو الانشاء الذي يحتمل النقص اذا دخل النزل فيه ثلثة اوجه
اما ان دخل في اصل العقد او في قدر العوض فيه او في جنسه وكل منها على اربعة اوجه اما
ان يتفق متعاقدان على البناء على النزل او على الاعراض عنه على ان لم يضر بما شئ او يخفقان في الاعراض البناء في الوجه الاول
وهو ما اذا نزل اباصل التصرف بان قال البائع مثل للمشتري الى انظر البيع بين الناس لكنه ليس بيع في حقيقة بل هو عجيبة واشهد عليه القضاة
على البناء عليه فيعقد البيع فاسدا غير موجب للملك وان اتصل به القبض حتى لو كان المبيع عينا فقبضه المشتري واعتقه لانه
لان الملك غير ثابت له بخلاف ما اذا كان الفاسد في البيع بوجه اخر حيث ثبت الملك عند القبض لان الرضا بالحكم وهو الملك موجود في
سائر البيوع الفاسدة ولم يوجد في النزل ولان النزل الحق بشرط الخيار وانه يمنع ثبوت الملك في العقد الصحيح فحق الفاسد او ان
يمنع وصار اتفاقا على النزل بمنزلة اشتراط الخيار لهما مودا فيوجب فساد البيع على احتمال الجوار فيمنع ثبوت الملك للمتعاقدين
لان خيار كل احد يمنع زوال الملك عما في يده فكذا النزل فان تقضى البيع احدهما انتقض لان لكل واحد منهما ولاية النقص فيعقد
به وان اجازة احداهما وسكت الاخر لم يخرجه صاحب لان النزل كما كان بمنزلة شرط الخيار لهما كان المخر سقاطا خياره ولكن خيار الاخر
كفي في المنع من جواز للعقد وان اجازاه جاز لان البيع انما لم يكن مفيدا احكم لعدم اختيارهما للحكم وقد اخبر بذلك بالاجازة لكن
عند ايجيفة رحمة الله يجب ان يكون وقت الاجازة مقدرا بانكث حتى لو اجازة في الثالث صح العقد وبعده لا يصح كما في الخيار
الوبد لو اسقطا في الثالث يصح وبعده لا يصح بالتصرف الفاسد وبعض المدة كذا ههنا وعندهما لا يقدر وقت الاجارة بالثلاث بل يجوز
الاجازة بعد الثلاث ايضا لعدم تعدد مدة الخيار بالثلاث عندهما واما اذا اتفقا على الاعراض وعلى انه لم يضر بما شئ او خففا
فنبين ذلك ان شاء الله تعالى قوله ولو تواضعا على البيع بالفى درهم او بائة دينار بيان الوجه الاول وهو ما اذا اتفقا على
البناء على النزل من الوجهين الاخيرين وهما اذا ابدى لا يقدر البديل او بحسبة فبين كل وجه بالفرد فنقول اذا تواضعا على البيع
بالفى درهم على ان يكون الثمن الف درهم واتفقا على الاعراض كان الثمن العطين بلا خلاف واذا اتفقا على البناء على
ما وضعه فان الثمن الفان عند ايجيفة رحمة الله في احدى الروايتين عند وجهه الاصح وعندهما فيعقد البيع بالف درهم
وهو رواية محمد في الاملاء عن ايجيفة رحمة الله لانهما فقد السمع بذكر احد الاطفيين فلا حاجة في صحيح للعقد الى اعتبار
تسميتهما بالالف الذي لا يلابه مكان ذكره والسكوت عنه سواء كان في الكيلح ولا يلبه حنيفة رحمة الله ان الموصية السابقة
انما يعتبر اذا لم يوجد منها ما يدل على الاعراض عنها وقد وجد منها ما يدل عليه لانها جازة في اصل العقد وقسطا بها

جائزا ولو اعتبرت الموضوعة في البديل لصار العقد فاسدا لان احد الاطراف غير داخل في العقد فيصير قبول العقد فيه
شرطا لا نفعا او البيع بالالف ويصير كأنه قال بعيتك بالعين على ان لا يجب احد الاطراف لان عمل النزل في
منع الوجوب لانه الاخراج بعد الوجوب بمنزلة شرط الخيار وهذا شرط فاسد لانه ليس مقتضيان العقد وفيه نفع لاحد
المتعاقدين اولهما فيفسد به العقد كما اذا جمع بين حزم وعبد في البيع وفصل الثمن وهو معنى قوله والعمل بالمواضعة
في البديل يجعله اے يجعل البديل يعني قبول تمام البديل شرطا فاسدا في العقد لان الالف الزايد لما خرج عنه التمنية
بالمواضعة كان اشتراط قبوله اشتراط قبول ما ليس من مقتضيات العقد واذا كان كذلك لم يكن العمل بالمواضعة
فيصح للعقد وهو المراد بالمواضعة في البديل لانه خارج كل واحدة من المواضعتين بالآخرى اذا العمل بالمواضعة
العقد والعمل بالمواضعة في القدر الثمن يوجب فساد العمل بالاصل اي بالمواضعة في الاصل هي ان ينقذ البيع
صحيحا عند تعارض المواضعتين فيها اے في اصل للعقد والبديل اولى من العمل بالمواضعة في الوصف وهي ان لا
الالف الثاني لان الوصف تابع والاصل متنوع فكان هو اولى بالا اعتبار من الوصف فلذلك يجب اعتبار التسمية فكان
الثمن العيّن وهذا اے البيع بخلاف التخلل حيث يجب الاتق بالاجماع على ما مبينة فامكن العمل فيه مواضعتان وهما
المواضعة بالمجد في اصل العقد ولو اوصفت بالنزل في قدر المعبر وكذا الخلاف فيما اذا اتفقا على انه لم يحضر بها شئ او خلفا
لان المجد هو الاصل عنده في العمل به اولى ما امكن وعندهما الاصل عنده فالعمل به اولى ما امكن وعندهما الاصل هو المواضعة
ويكون العمل بما اتم عند الامكان واما اذا اتفقا على البيع بمائة دينار على ان يكون الثمن الف درهم فان البيع جائز
بالاتفاق على كل حال سواء اتفقا على الاعراض وعلى البناء او على انه لم يحضر بها شئ او اختلفا وهذا استحسان في القياس
البيع فاسدا لانها مقصد النزل بما سمي ولم يذكر في العقد ما قصد ان يكون ثمنه ولا يكتفى بالذكر قبل العقد بل بشرط ذكر البديل في
العقد بلا ثمن وجه الاستحسان ان البيع لا يصح الا بتسمية البديل بما قصد المجد في اصل للعقد فلا يذ من يفسد وذلك بان ينقذ
البيع بما سمي من البديل بوجه ما ذكرنا ان المعاقدة بعد المعاقدة في البيع ابطال للعقد الاول فانها لو تبنا بمائة دينار ثم تبنا
بالف درهم كان البيع الثاني مبطلا للبيع الاول وكذلك يجوز ان يكون البيع بالمواضعة بخلاف جنس ما تواضعا عليه مبطلا للمواضعة
لذا في المبسوط وفرق ابو يوسف ومحمد بينهما انه بين النزل بقدر البديل وان يكتفى فاعتبر المواضعة في الفصل الاول البديل
في الفصل الثاني حيث قال لا ينقذ للبيع بالالف في الفصل الاول بالاسم في اصل الثاني لان العمل بالمواضعة في قدر البديل مع
العمل بالمجد في اصل للعقد ممكن بان يجعل للعقد منعقدا بالالف وان كان كما المسمى العيّن لان الالف في الاطراف موجود
والنزل بالالف وكذا ان اسمي للمواضعة طالب له لانها وان ذكره في العقد لا يطلب واحد منهما لاتفاقهما على انه نزل
وليس غيرهما ولاية المطالبة وكل شرط لا طالب له من العباد لا يفسد به العقد كما اذا اشترى فرسا على ان يعطى كل يوم كذا من
من الشعر واشترى حمرا على ان لا يحبل عليه اكثر من كذا من الحنطة لا يفسد به العقد كذا منا واذا كان كذلك ينقذ البيع
ويبطل الالف الاخر فاما في النزل بجنس البديل فالعمل بالمواضعة مع العمل بالمجد في اصل للعقد غير ممكن لان اعتبار المواضعة
يوجب خلف العقد عن الثمن والبيع لا يصح بغير ثمن وهذا العمل بالمجد في اصل للعقد وهو ان ينقذ صحيحا اولى لان العقد اصل من

الى حين وجود الشرط ولا يلزم عليه الطلاق المضاف فانه سبب في الحال وقد تراخي حكمه لانا نقول المراد من الاسباب العلل والطلاق
 المضاف سبب منقضى الى الوقوع وليس له في الحال كذا قيل ولهذا لا يستند حكمه الى وقت الايجاب ولو كان عدلا استند كما في البيع بشرط
 ان يثبت ان هذه الاسباب لا يقبل الفصل عن احكامها فلا يؤثر فيها الزل كما لا يؤثر فيها الشرط لان الزل لا يمنع من انعقاد البيع اذ لا يمتنع
 وجه حكمه لاسيما بخلاف البيع فانه يقبل الرد والفسخ وحكمه يقبل التراخي عنه بشرط ان يمتنع من اثاره في الزل لا يمتنع من اثاره في البيع وان دخل الزل
 فما كان المال فيه مقصودا وهو النوع الثالث من الاقسام المذكورة مثل الخلع والعقد على مال واصل عن دم العمل فذلك منقسم على الاوجه الثلاثة
 المقسمة على اثني عشر وجها وانما كان المال في هذا النوع مقصودا لان المال لا يحب فيه بدول الذكركه فلا شرط للمال علم انه في مقصود
 وما حصل هذا الفصل ان الزل لا يؤثر في هذا النوع سجال عند ما يفيضم المتصرف ويحب المال في جميع الوجوه وهذا من جنس ما رضى الله عنه
 وهو موثر فيه حتى اوجب توقف التصرف الى اسقاط الزل ومنع لزوم المال في الحال بناء على اصل وهو ان الزل بغيره بشرط الخيار
 بخلاف لما مر من الخلع لا يحتمل شرط الخيار عند ما لا تصرف فيه من جانب الزوج كانه قال لعل ان قبلت المال اسمي فانت طالق ولهذا
 لا يملك المخرج قبل القبول وتبطلها بشرط العيمين فلا يحتمل الخيار كسائر الشروط واذا لم يحتمل خيار الشرط لا يحتمل الزل ايضا وهذا من جنس ما
 رضى الله تعالى عنه لانه لا يصح خيار الشرط في الخلع من جانب المرأة لان جانبها يشبه البيع لانه تملك مال بعوض الا يردى ان البداية لو كانت
 من جانبها فوجبت قبل قبول الزوج مع رجوعها ولو قامت عن حبسها قبل قبول الزوج لطلعت في البيع وانما جعل ذلك شرطا
 في حق الزوج فاما في حق نفسه فهو تملك مال جعل شرطا بهذا الوصف كره حل قال لآخر ان لتيك هذا العبد كذا فبعدى لآخرها
 حرانه معلق بالمعاوضة فكذا هذا واذا كان كذلك ثبت فيه الخيار فاذ اطل بحكم الخيار لطلعت كونه شرطا لان كونه شرطا بهذا الوصف
 وهو انه تملك مال فلا يقع الطلاق لغوات الشرط واذا عمل فيه خيار الشرط فعلى الزل فسخ وتوقع الطلاق ودوجب المال وبنها
 اذا اتفقا على البناء في الاوجه الثلاثة وبنها ما اذا اطل باصل التصرف او بقدر البدل فيه او بحسبه فاما اذا اتفقا في الاوجه الثلاثة
 على الاعراض او على ان لم يحضرهما شيء او اختلفا في التصرف المزمع والمسمى واجب بالاتفاق لطلان الزل عند ما لم يحضر
 احد عند علي الزل الذي هو خلاف الاصل كما سبق في فصل الاختلاف في ثلاثة اوجه من اثني عشر وجها وحصل الاتفاق في
 تسعة منها مع اختلاف التخييم قوله فقد ذكر في كتاب الاكراه كذا ذكر في باب النسيئة من كتاب الاكراه بعد ذكره النكاح
 والطلاق والاتفاق من المأزول وكذلك لو طلق امرأه على وجه الزل او اعتق جارية على وجه الزل وقد تراضعا قبل
 ذلك انه يزل وقع الطلاق والاتفاق ودوجب المال قال الشيخ الامام شافعا الشمس الاكراه ففسخ الاسلام رجما الله وبنها اي
 الحكم المذكور عند ابى يوسف ومحمد رجما الله لان الخلع لا يحتمل خيار الشرط عند ما لم يطلعا فلا يحتمل الزل ثم قال وسواء اثن
 لا باطلا انما باصل التصرف او باصل الخلع بان طلق امرأه على مال او خالعا بطريق الزل او بقدر البدل بان سميا العيمن وقد
 تراضعا على ان يكون البدل الفاعل بحسبه بان خالعا على ذاتي مسماة وقد تراضعا على ان يكون البدل في الحقيقة كذا ذكرهما
 يجب المسمى عند ما ولا اعتبار لما تراضعا عليه وصار انما البدل المسمى الذي يؤثر الزل فيه لو ثبت مقصودا بنفسه كالذي ابي
 مثل التصرف الذي لا يقبل الفسخ وهو الطلاق ونحوه تبطله لانه الزل وان كان موثرا في المال لكن المال ثابت في ضمن الخلع تبطله لانه يؤثر
 فيه الزل اذ العبرة بالتضمن لا بالتضمن كذا قاله الثابت في ضمن عقد الرهن يلزم من طروجه تبطله فان قيل لا يقسم جعل المال في

هذا النوع تبعاً لانه ساء فيه مقصود بقوله واما ما يقع يكون المال فيه مقصوداً ولكن من شأنه فيه تبعاً لان المال في كل واحد من هذه النسخة كما لا يورث
 في اصل لان المال في النكاح تابع وقد اثير النزاع فيه حتى كان المهر المقتضى اذا نزل فيه بقدر البدن دون الاثنين كما في مذهب
 طائفة المال منها مقصوداً بالنظر الى العاقبة فاما في النكاح فمما يقع للطلاق او العتاق الذي هو مقصود للمنفعة لانها بمنزلة الشرط
 فيها والشرط استباح على ما عرف في هذه حكمه من الاصل فلا يورث فيه النزاع في المال في النكاح فمما يقع بالنظر الى العائدتين لان
 مقصود كل واحد منهما في الاصل حل لاستمتاع بالآخر حصول الازدواج دون المال فاما في النكاح فله نوع احواله حيث
 لا يتوقف ثبوته على اشتراط العائدتين بل يثبت بلا ذكر وثبت مع النفي صريحاً واذا كان كذلك يعتبر هو نفسه في حكم النزاع ولو نزل
 فيه النزاع كما لو نزل في سائر الاموال فان قيل اليس ان الاكراه في النكاح يمنع وجوب المال وان كان لا يمنع وقوع الطلاق
 فوجب ان يكون النزاع كذلك طئان الاكراه انما يمنع وجوب المال لان المكروه ويجعل المكروه فيما يصلح ان يكون له له
 وفي ايجاب المال يصلح له لان له يجبر واستهلاك له سواء وفي الاستهلاك هو اللفظ واللفظ في حق الوجوب
 ممكن ان يمنع حصل من المكروه ولو كان كذلك ليقع الطلاق ولا يجب للمال لانه في حق الطلاق لا يصلح ان يفصل كما في الاكراه
 على الاعتاق فان نفس العتق مقصور على المكروه حتى كان الواو لا في حق الاتفاق بقول الى المكروه واما النزاع فلا يمنع
 المال من حيث انه يقتل الفعل فيه الى الغير ولكن من حيث انه ليس السبب في وجوب المال فيما افسد السبب وفيما لا يفسد
 لا يمنع كالمطابق والعتاق كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله عليه قوله اما عندنا بحقيقة فان الطلاق يتوقف على اختيار
 احدى طائفتي المرأة الطلاق بالمسعى بطريق الحمد واستطاع النزاع لكن حال يعني سواء سئل بالاصل ولقد ابدل كونه
 بعد ان يتفقا على البناء لان النزاع يختار الشرط لما بينا وقد نص من بحقيقة رحمه الله يعني في الجماع الصغير ان رجلاً قال
 لامرأته انت طالق ثلاثاً على الف درهم على انك باختيار ثلثة ايام قتلت قبل ان ردت الطلاق في الثلاث لطل الطلاق و
 ان اختارت الطلاق في الثلاث الايام ولم ترد حتى مضت المدة فالطلاق واقع والالف لازم للزوج فذلك مذهبنا احدى طائفتي
 الحكم المذكور في اختيار حكم النزاع لكنه احدى طائفتي خيار الشرط احدى طائفتي غير مقدر بالثلاث في النكاح وامثاله عنده حتى لو
 اشترط خيار اكثر من ثلاث جاز بخلاف البيع لان الشرط في باب النكاح على وثائق القياس اذ الطلاق من الاستقالات وتعليقها
 بالشرط جائز مطلقاً فلا يجب التقدير بمدة اما الشرط في البيع فله خلاف القياس لان من الاثبات فتعليقها بالشرط
 غير جائز لكنه ثبت فيه بالنص مقدر بالثلاث على خلاف القياس فيجب اعتبار مدة المدة ويطلب اشتراط الخيار فيها واما الثالث
 على القياس كذا في بعض الشروح فلهذا لا يطل خيار النقص والاجارة للمرأة فيما نحن فيه بمعنى الثالث لان النزاع بمنزلة خيار الشرط
 سواء فيكون لها الخيار ثمانية ايام فوق الثالث كما هو ثابت فكان لها ولاية النقص والاجارة متى شاركت عندنا بحقيقة رضي الله عنه
 ولقائل ان يقول ينبغي ان يكون الخيار مقدر بالثلاث في النكاح وامثاله لان ثبوته في جانب من وجوب عليه المال باعتبار معنى العتاق
 لا باعتبار معنى الطلاق فوجب ان يثبت بالثلاث كما في حقيقة البيع ويمكن ان يجاب عنه بان المال وان كان منظوراً بالنظر الى
 العاقبة لكنه تابع في البشوت للطلاق الذي هو مقصود ومن العقد لما بينا بالنظر الى المقصود ولا يلزم ان لا يقدر بالثلاث
 كما قلنا وكذلك هذا في نظرنا احدى طائفتي ثبوت الحكم والتفريق في النكاح ثبوت الحكم والتفريق في نظرنا من المصنف

على مال ما يصلح من ماله ليعطى الكل سوائه الحكم والقهر ثم انما يجب العمل بالمواضعة فيما لو غرقه النزل وهو ما يحتمل النقص كما يبيع
 ما لا جارة وما كان المال فيه مقصودا على اصل ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا اتفقا على بناء العقد على الموافقة اما اذا
 اتفقا على انه لم يحضر ما شئ عند العقد او اختلفا في البناء والاعراض محل التصرف على الجدة فيما اذا لم يحضر ما شئ وجعل
 القول قول من يري الجدة والاعراض فيما اذا اختلفا في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فحتم العمل لصحة الايجاب والجد
 اولى لان الاصل في العقد والشرعية لزوم الصحة واما تغيير العارض ومن ادعى عدم البناء على المواضعة فهو متوسك بالاصل
 فمكان القول قوله وكان دعوى الاخر كدعواه خيرا بشرط فلا يقبل وفيما اذا اتفقا على انه لم يحضر ما شئ انما صح العقد
 لان مطلقه يقتضيه الصحة والمواضعة السابقة لم تذكر في العقد فلا يكون سوطه فيه كما لو اتوا ضما على شرط خيار او اجل ولم
 يذكر ذلك في العقد لم يثبت الخيار والاصل فمذا شئ وعدهما العمل بالمواضعة اولى حتى كان القول قول من يدعي البناء
 في صورة الاختلاف فكان العقد فاسدا فيما اذا لم يحضر ما شئ لانهما اتوا ضما لا لثبوت عليه صونا للمال عن يد المتقلب فيكون
 فعلهما بناء على تلك المواضعة باعتبار الظاهر لم يتحقق خلاف لانه اذا لم يجعل بناء عليها كان اشتغالها بما اشتغلا لا بأس
 للبيد ولكن سلمنا ان الظاهر هو الصحة كما قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كان هذا الظاهر معارضه ما ترجع السابق منها اذا
 سبق من اسباب الترجيح وذلك لان حالة النزل لم يبارضا ما شئ فثبت حكم بلا معارض والسكوت في حال العقد او خلاف
 في البناء والاعراض لا يصلح معارضه لانه غير متعرض للجد ولا للنزل فذلك وجب العمل بالسابق والجواب لا بحقيقة رجحان
 ان الاخر يصلح تاخرا للاول اذ لم يتصل به بالوجوب فغيره لئلا لان الجدة هو الاصل في الكلام شرعا ومقلا وكما يجب حمل الكلام
 عليه اذ لم يسبقه مواضعة على النزل يجب حمله عليه اذ سبقته مواضعة ان امكن عملا بالاصل وقد امكن مهننا بخلوه عن النزل ايضا
 وعدم اتفقا على البناء على النزل فيعمل عليه ويجعل نفي المواضعة السابقة لانها تحتمل الابطال بخلاف ما اذا اتفقا على البناء على المواضعة
 لوجود التصريح بالعمل بخلاف موجب الشرع والعقل فلا يمكن الحمل على الصحة قوله واما الاقرار الى آخره وذكره في المبسوط
 ولو اتوا ضما على ان يجبرا انهما بتا لعا هذا الصيدا مسبه بالالف ورهم ولم يكن بينهما بيع في الحقيقة ثم قال السالك المشتري قد كنت
 بعتك عبدي فلما يريوم كذا وكذا وقال الاخر صدقت فليس به البيع لان الاقرار خير مستعمل بين الصدق والكذب والخبر عنه اذا
 كان باطلا فبالاخبار به لا يصير حقا الا يري ان قرب الفقرين وكفر الكافرين لا يصير حقا باخبارهم ومهننا قد ثبت كون الخبر
 عنه كذا بالمواضعة السابقة فلا يصير حقا بالاقرار ولو اجتمعا على اجازته بعد ذلك لم يكن بيعا لان الاجازة انما يلحق العقد المنعقد و
 بالاقرار كذا ولا ينعقد العقد فلا يلحق الاجازة الا يري انها لو اتوا ضما مثل ذلك في طلاق او حقا او كذا لم يكن ذلك
 كذا حاد الاطلاقا ولا حقا وكذا لو اقر بشئ من ذلك من غير تقديم المواضعة لم يكن ذلك كذا حاد الاطلاقا ولا حقا فافهم
 بينه وبين من يزعم وجعل وان كان القاضي لا يبيد في الطلاق والعقاق على انه كذب اذا اقر به طالعا فثبت الفرق بين
 الاقرار والانشاء في هذه المقترحات مع التولية كما ثبت في الاكراه قوله وكذلك احيى وكذا لا قسار تسليم الشفعة
 طلب الشفعة على ثلثة اوجب طلب المواضعة وهو ان يطلبها كما علم بالبيع حتى لو لم يطلب على الفور لم يثبت شفعته وانما
 طلبه في غير الاشهاد وهو ان نهض بعد الطلب ويشهد به والبايع اذ على المشتري او عند العقار على طلبه الشفعة

منقول ان فلانا اشترى هذه الدار واما شفعها وقد طلبت الشفعة واظلمها الا ان فاشد واسطه ذلك وبهذا لا يطلب المستحق
حتى لا يبطل بالتأخير بعد ذلك في ظاهر الرواية الثالث طلب المحضومة والتمليك فاذا اسلم هذا لا قبل طلب المواتية بطلت
شفعة لان التسليم بطريق النزل كالسكوت مختار اذا اشتغال بالتسليم باز لا سكوت عن طلب الشفعة على الفور واما يبطل
حقيقة السكوت مختار بعد العلم بالبيع لانه دليل الاعراض فكذا بالسكوت حكاه بعد طلب المواتية وطلب الاشهاد بالتسليم
وطريق النزل باطل والشفعة باقية لان التسليم من جنس يبطل بخيار الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب المواتية والتقرير
على انه بالخيار ثلثا لا يتم ابطال التسليم ولقيت الشفعة لان تسليم الشفعة في معنى التجارة لانه استبقاوا احد العوضين على ملكه
ولهذا يملك الاب والوصى تسليم شفعة العقبى عند ابي حنيفة واسم يوسف رحمهما الله كما لا يمكن البيع والشراء فيتوقف
على الرضا بالحكم والخيار فيبيع الرضا به فيبطل التسليم فكذا النزل يمنع الرضا بالحكم فيبطل به التسليم كما يبطل بخيار
الشرط ومقتضى الشفعة وكذلك اى مثل تسليم الشفعة ابراء الغريم في انه يبطل النزل حتى لو ابراء ما ذالا لا يصح ويقتضى
الدين على حاله لانه لو قال ابراءك على انما بالخيار لا يسقط الدين لان في ابراء معنى التملك ولهذا يرتد بالرد والى
معنى التملك اشير في قوله تعالى وان قصده تو اخير لكم فيؤثر فيه خيار الشرط وكذا النزل يؤثر فيه لانه بمنزلة خيار
الشرط وكذلك لو ابراء الكفيل باذالا لا يصح مع انه مما لا يرتد بالرد لانه يحتمل الفسخ بدليل انه لو صالح الكفيل على صين
وبلغت العين او رد البعيب فيفسخ الصلح ويعود الكفيل لانه لا يملك له لعل فيه النزل فيمنعه من الثبوت كما بخيار كذا اراءت
مكتوبه بخط شيخى رحمه الله تعالى قوله اما الكافر اذا نزل بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه باز لا يقبض ان يحكم
بإيمانه في احكام الدنيا لان الايمان هو التصديق بالقلب والاقترار باللسان وقد باشر احد الركنين وهو
الاقترار باللسان على سبيل الرضا والاقترار هو الاصل في احكام الدنيا فيجب الحكم بالايمان بناء عليه كالمكره
على الاسلام اذ لا سلم يحكم باسلامه بناء على وجود الركنين مع انه غير راض بالتكلم بكلمة الاسلام لانه اى الايمان
بمنزلة الشا ولا يقبل حكم الرد والرائخ فانه اذا اسلم لا يحتمل ان يكون حكم الاسلام متراجعا عنه فلا يحتمل ان يرد
اسلامه بسبب كذا يرد البيع بخيار العيب والرد فكان بمنزلة الطلاق والطلاق فلا يؤثر فيه النزل واما حكم الرد
بالنزل فعدم بيانه والله اعلم قوله ولما الشفعة فكذا الشفعة لغة هو الخفة والتحريك يقال سفنت المراح الشواها اذا سفت
وحركة ومنه زمام سفية اى خفيف ومنه اشركية عبارة عن خفية تعترى الانسان فحمله على العمل بخلاف نوجب المال
الشرح مع تبيان العقل حقيقة كذا ذكر في بعض الشروح وهذا التقدير لينا دل ارتكاب جميع بخطوات فان فيه
ارتكابها من السفه حقيقة الا ان السفه الذى تكلم الفقهاء فيه وتعلق الاحكام به من مبلغ منه المأل ووجوبها
وهو تذر المال واتلاف على خلاف مقتضى العقل والشرع ولهذا فسر بعضهم بانه السرف والتبذير ولم يقيم عند طلاق
ارتكاب بصية اخرى مثل شرب الخمر والزنا والسرقه وان كان ذلك متفهما حقيقة ولذا لم يتعلق بها احكام السفه و
فسره بعضهم بانه تصرف صدر عن العاقل قصد الاصل نفع العقلاء واكثر بقوله العاقل عن المجنون وبقوله قصد اهل الخطاء وقوله
على نفع العقلاء عن تصرف الرشيد انه لا تحل بالالهيته لانه لا يحل بالقدرة طاهر السلامة التركيب بها القوسى للفرقة على

ولا يلزم انما انما انما السفيه كما بر عقله في علمه فلا جرم حتى مخاطبا تجعل امانة الله تعالى في طلب بالادار في الدنيا ويكافئ
 عليه في الآخرة واذا بقي ابلات تحمل امانة الله عز وجل ووجوب حقوقه يبقى ابلات تحمل حقوق العباد وهي التصرفات بالطريق الاكبر
 لان حقوق الله تعالى اعظم فانها لا تحمل لا على من هو كامل المحال الا يرمى ان العصى ابل للتصرفات مع انه ليس باهل للقيام
 حقوق الله عز وجل وتحمل امانة فمن هو اهل تحمل امانة اولي ان يكون لهذا التصرفات فثبت ان السفيه لا يمنع احكام الشرع
 ولا يوجب سقوط الخطاب عن السفيه بحال سواء منع منه المال او لم يمنع جازا ولم يحجر قوله ولا يوجب الحجر اصلا اى لا يوجب
 السفيه الحجر من تصرف لا يتحمل الفسخ ولا يبطل الهزل كالنكاح والعناق ولا من نقصه فيقتل الفسخ ولا يبطل الهزل كالبيع
 والاجارة واختلف في وجوب النظر للسفيه بحله محجورا عن التصرفات اثبات الولاية للغير على ما هو ماعن الطيبين كما وجب
 للعصى والجنون فقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب السفيه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
 الحجر عليه بهذا السبب عن التصرفات التامة لا في شيء ما يبطل الهزل دون ما يبطله على سبيل النظر لقوله تعالى فان كان
 عليه اثم حتى سفيه او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل نفس على اثبات الولاية على السفيه وذلك لا يتصور
 الا بعد الحجر عليه ولان السفيه سبذ في ماله فيخرج عليه نظره كالعصى اولى لان العصى انما يحجر عليه لقوله تعالى وهو متحقق بهما
 فلا يكون محجورا عليه كان اولى وكان هذا الحجر بطريق النظر واجبا حقا للمسلمين فان ضرر السفيه يعود الى الكافة لانه
 لمن انفق ماله بالسفيه التبذير صار مالا على الناس وعياله اثم عليهم يستحق النفقة من بيت المال والحجر على المحرل دفع الضرر
 من العامة مشروع بالاجماع كما في المفتي الماحي والطبيب الجاهل والمكاري بالنفاس وحق الدين السفيه ايضا فانه
 وان كان عاصيا سنة يستحق النظر بمقار اصل وبيده جميع الله تعالى ولهذا الوات يصل عليه وكذا كل من كان فاسقا لا اله
 وكذا لا يعرف والنهي عن المنكر شرعا بطريق النظر لما مورده النهي خلافه بينه والمسلمين والدليل عليه منع المال عنه فان ثبت
 بطريق النظر بقى صحته ما عن التكف فكذا الحجر عليه ثبت نظره لان منع المال غير مقصود بعينه بل الانتظار ملكه ولا يحصل هذا
 المقصود ماله يقطع اسانه من ماله تصرفا لانه يتلف بتصرفه بالبيع بنفس فاحش او بالقرار بغيره ما يفظه العلى عليه من ماله وانما ثبت
 الحجر في حق "الطلاق العناق والنكاح ونحوه بالان المحجور عليه بسبب السفه في التصرفات كالهزل فان الهزل يخرج كلامه على غير
 منج كلام العقل لا يقتضيه اللعب به دون ما وضع الكلام له لان نقصان في عقله فكذلك السفيه يخرج كلامه على غير منج كلام العقل
 لا تتابع الهوى وبكافة العقل لان نقصان في عقله وكل تصرف لا يوثق به الهزل لا يوثق به السفيه ايضا وكل تصرف يوثق بهها
 الهزل وهو ما يتحمل الفسخ يوثق به السفيه واجمع ابو حنيفة رحمه الله بانه حر في طلب فيكون مطلق التصرف في ماله كالبشره فان
 كونه في طلبا ثبت اليه التصرف اذ التصرف كلام ملزم واليية الكلام يكونه جيلد والكلام المأزم يكونه مخاطبا وبالحجزة ثبت المالكية
 ويكون المال خالص ملكه ثبت محليته وبعد ما صدر بالتصرف من اليه في محله لا يمنع نفوده الا لما هو عليه لا يصلح ما عا من نفوذ
 التصرف لان السفه لا يوجب انتقاص العقل ولكن السفيه كما بر عقله في التبذير لعله هو اه مع علمه لم يقم وضاد عاقبته فلم
 يحزل يكون سببا للنظر كونه معصية الا يرمى ان من قصر في حقوق الله تعالى مجانته ومنع ما لم يوضع عنه الخطاب وان ثبت
 الواجبات وتعددت الغزوات بخلاف الترك بالجنون والافساد والدليل عليه انه لا يبطل عماراته حتى صح طلاقه وعناقه ونذره

ويريد ان يقرر على نفسه بالاسباب الموجبة العقوبة ولا يعطل عليها اسباب الجور والعقوبة حتى لو شرب الخمر او زنى او سرق او قتل
 او سب او اقام عليه الحد ودمر يجب عليه القصاص وبهذه العقوبات تنذر بالشبهات فلو بقي السفيه مضطربا بعد البلوغ من عقوبات
 في ايجاب النظر لكان الاولى ان يعتبر فيما تنذر به بالشبهات ولو جاز في طريق النظر لكان الاولى ان يحجر عليه بالانذار بالاسباب الموجبة
 العقوبة لان مضطربة يتعسف نفسه والمال تابع للنفس فاذا لم يطرأ في دفع الضرر عن نفسه فغرم له الاولى وقوله هو مستحق النظر بعد الجناية
 قلنا النظر من هذا الوجه جائز ولا واجب كما في صاحب الكبير بحجزة العقوبة ولا يجب ثم النظر على هذا الوجه انما يحسن اذا لم يتضمن ضررا
 فوق هذا النظر وهو لا يقتضي ذلك لان في اثبات الحجر البطلان والايه واليه والحق بالبهائم وهي نعمة اصلية لان الانسان انما
 يتمايز عن سائر الحيوان بالبيان فالايجوز البطلان بهذه النعمة لصيانة المال بخلاف منع المال منه لانه انما ثبت بالنص غير معقول
 المعنى لان منع المال عن مالكه منع كمال عقله وتميزه وغير معقول اذ الملك هو المطلق الناجز فلما يصح القياس عليه او ثبت بطريق
 العقوبة عند بعض مشائخنا لا بطريق النظر فان سببه جنائية وهو مكاسب العقل واتباع الهوى والحكم المتعلق به يصلح جزاءا ولا يجازى
 المال فيجعل جزاءا وما هو سائر الاجرة بهذا الطريق وهو انما سطرنا الى السبب فوجدناه صالحا للعقوبة فسيناه عقوبة كما يجلد في الزنا
 وقطع اليد في السرقة واذا ثبت انه عقوبة لا يمكنه تعديته الى منع اللسان وقصر العبارة لانه القياس لا يجري في العقوبات
 ولا يقال ان المنع لو كان عقوبة لغرض الى الامام ولا ولبا بهم المتأطعون دون الامة لانا نقول هو عقوبة بغرر وناوينا لا جدر
 فيجوز ان تقفون الى الاولياء كما في بغير العيب والامام والاولى سلمنا ان النص معقول المعنى وانه معلول بعلة النظر لا بالعقوبة بل سلم
 جواز قياس الحجر على المنع ايضا لعدم المساواة لان منع المال البطلان فتمترة المدة عليه وهي اليد والحق بالفقراء واشتات الحجر
 البطلان نعمة اصلية وهي الابلية والولاية فان جاز الحق في تمييزه في منع نعمة زائدة فتوفيه النظر عليه لا يستدل على جواز حق النظر
 العظيم به يتفوت النعمة الاصلية والحق بالبهائم المعنى النظر اليه واجواب عن الآية ان المراد من السفيه على ما قيل هو الصبي الذي
 عقل فان بعض تصرفاته يخرج عن منج الاستقامة ومن الضعيف الصبي الصغير ومن الذي لا يستطيع ان يعل الجنون وقيل المراد
 من السفيه المبذر الذي اختلف فيه ولكن المراد من الولي هو ولي الحق لا ولي السفيه وفي الآية كلام طويل ومن قوله لا فائدة
 في منع المال منع اطلاق التصرف ان السفيه انما يتلف ماله عادة في التصرفات التي لا تليق بالاشبات اليد على المال من التجار
 والضيافة والبيت والصدقة فاذا كانت يده مقصورة عن المال لا يمكن من بيده هذه التصرفات فيحصل المقصود بمنع المال
 وان كان لا يحجر عليه والكابرة مفاعله من كبر كبر اذ اعظم فمن اعتقد انه عظيم في نفسه كبير عند غيره لا يقال غيره فلا يدخل
 تحت حكم امره فكابرة العقل المخروج عن طاعته بسبب اتباع الهوى والعمل بخلاف قضيته قوله واما الخطأ وكذا قال الامام
 لا ينشئ الصواب ما يصيب به المقصود والخطأ مصدر الصواب والعدول عنه وقيل الخطأ امر يصدر عن الانسان لغيره
 فتدبر بسبب ترك السبب عند من عثر امر مقصود سواء قال السيد الامام ابو القاسم الخطأ يذكر ويراد به ضد الصواب ومنه
 يسمى الذنب خطيئة ومنه قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قوله عليه السلام رفع عن سبب الخطأ ان قتلهم كان خطأ كبيرا وبرأيه
 ضد احد كما في قوله تعالى والسيبان ثم قال الخطأ ان يكون عالما الى الفعل لا الى الفعل كمن رمى الى انسان على ظن انه سيقتل
 فهو قاصد الى الرمي لا الى الخطأ وهو الانسان هو نوع جعل عدله اختلف في جواز الواحد على الخطأ فمنه العذر

الواجبة على من لا يملكه لان الناطق غير فاعله على الخطا والجنائية لا يتحقق بدون قصد من قبل المستند والجماعة يجوز الواحدة عليه فقل لان المستند
 احزابا بن نسيان منه عدم الواحدة بالخطا في قوله عز وجل انما يؤمن من قول الرسول عليه السلام ولعلنا لا نزال نواخذنا ان نسينا او نخطانا
 ولو كان الخطا غير جائز الواخذ به في الحكم لكانت الواحدة حورا وحصار الدعاء في تقدير ربنا لا تجر علينا بالواحدة لكن الواحدة مع جوازها في الحكم
 سقطت بها النبي عليه السلام فانه لما قال ربنا لا نقاخذنا ان نسينا او نخطانا استجاب له في دعائه فاشيع بقوله اجل هذا اشار الى ما ذكرنا من ان الناطق في
 الواحدة باقتداره لا يخلو من تقصير جيل صالحا يسقط حق الله تعالى اذا حصل من اجتناب الحق في الخطا في ابتلاء بعد ما اجتهدت حارت معلومة
 ولا تأثم ولو اخطا في التقوى بعد ما اجتهد لانا ثم وابتقى اجرا وصدوا حزن بقوله استوطنته حتى يذهب عن حقوق اعباد فانه لم يجعل عذرا في سقوطها حتى
 لو امكن مال الانسان خطا بان رضى الى شاة او بقرة على ظن انها صيدة او اكل انسان على ظن انه ملكه يجب اعيان لانه ضمان مال الاجزاء مثل
 فيتمه معتمدا على كونه خطا لا ينافي عصية الحمل وقوله وشبه في العقوبة عطف على قوله جعل عذرا في جعل الخطا شبهة دارية في باب العقوبة حتى لو شبه
 الى غير امراته فوطيها على ظن انها امراته لا تأثم ثم الرأى ولا يواخذ بها بقوله على الى الانسان على ظن انه صيد فقل لانا ثم اثم يقتل بطل وان كان ما ثم ترك
 اثبت ولا يواخذ بالقصاص لانه عقوبة كاملة فلا يجب على المحذور لكانه اى الخطا لا يثبتك من ضرر تقصير بوترك اثبت والاخذ بالادب لا يثبت الاقرضه بالثبوت
 فيصير سببا للجرم القاصد وهو الكفارة وان كان الصالح سببا للعقوبة المحضة لان الكفارة شبهة لجهاد والعقوبة ليست في سببها ثم واذ بين الخطا والاباحة
 والخطا كذلك ان حصل العقل والى الرضى الى العبد مباح وترك اثبت فيه عطفه او كان قاصدا في منى الجنائية فيصلح سببا للجرم القاصد قوله وصحطل
 اى طلاق الناطق عند ما بان اراد ان يقول مثلا اشقنى مجرى على مسانه انت طالق وقع الطلاق وقال اشافى رحمه الله الا يصح لان الطلاق يقع
 بالكلام والكلام انما يصح اذا صدر عن قصد صحيح لا يربى بن الجنون والعاقل سواء في أصل الكلام لانه نفس عدم قصد صحيح ونطى غير قاصد فلا يصح طلاقه طلاقا
 ان لم ولنعمي عليه اى انما بنا قولا القصد امر باطن لا يوفق عليه فلا يتعلق حكم بوجوده حقيقة بل يتعلق بالسبب الظاهر لادال عليه هو الميتة القصد بالعقل
 ويبلغ نفسا للخرج كافي اسفرغ الشقة والاقبال لو كان ابلغي من عقل مقام قصد في حق من طلاق الناطق اصح طلاق لانا لم يهنا الطريق وقام
 مقام الرضا في الميتة الرضا من الزوج والاجارة وتجو بالانه امر باطن كالتصديق في القيم مقامه دل على ان لم يتحقق حقيقة القصد حقيقة الرضا ولم يوجد
 له فيقول اى اى يقوم مقام غير بشرطين احدهما ان يصح دليل عليه لثاني ان يكون في الوقوف على الاصل خرج تخلفه فينقل حكم منه وجوده الى اهل مقام
 المدلول فيسقط فيه بشرطين في حقوق لانا لم مقفود لانه لا حرج في الوقوف على اهل باصلا مقفولة يعرف بالظن فيما تفي به ويذره ونحن نعلم قدينا ان
 مفهوم نافع من استعمال نور العقل كما نك الميتة قصد بعد وصيرتين من غير حرج في ذلك فلا يصح في حقه اقامته ابلغي عن عقل مقام قصد لا تغاير
 الشهود والرضا في حق اعباد جارية عن امتهلا للاختيار وبلوغه ونهائية بحيث يقضى اثره الى الظاهر من ظهوره ابلغي شيئا نحو ما كما يقضى اثره في الظاهر
 في الجاهل من اهل الظن فلم يجر اقامته ابلغي من عقل مقامه بل يتعلق حكمه بذلك سبب الظاهر وظهر اثره لابل الرضا قوله ويجب ان ينفذ رضى يعني اذا جرى البيع
 على ضمان لابل خطا ما بان اراد ان يقول سبحان الله فجرى على مسانه لعت بذا العين منك بكذا وقال الاخر قبلت وصدمه صاجرة على الخطا اذ لا يمكن
 اثباته الا بهذا الطريق فلا راية فيه من صحابنا رحمه الله ولكن يجب ان ينفذ فاسد البيع المكروه لان جريان هذا الكلام في صلح منه اختيارى وليس يلجس
 كجران لابل وطول اقامته فينقل البيع لوجود اصل الاختيار ويضد لثبات الرضا قوله واما السفر فكذا السفر قطع مسانه لغة وفي الشريعة يجوز خروج من
 قصد الميسرة في موضع دينه وبين ذلك الواضع ميسرة ثلثة ايام فاوقفا سلا لابل وشى الاقدام وانه لا يخل بالابية بوجه لبقاء القدرة على الحركة ولابل
 كما يواظب عليه وجوب شى من الاحكام نحو معلومة والزكوة والصوم والحج وغيره الا انه جعل في الشرح من اسباب المشقة لا محالة حتى لا يفتروا سلطان من يشاء

الى انسان في عدمه وحواله من شدة النسبة الى حال قاته ولذا جعل لنفسه سببا للرخس وقيم مقام الشقة يوثق في قصودات الاربع اثر السخر في
 يعلو افعنة استفاط الشطر في دوات الاربع حتى لم يبق الاكمال شره واصلها وكان ظهر المسا في وجوه سوا او عند الشا في روجه لعل حكم السفر شدة
 حق الرخص له بان يصلي ركعتين ان شاء كان في الاطمار حتى لو لم يتنزه لم يجز الا الاربع واذا فاته لزمه قضاء الاربع عند وقته وبيان هذه
 المسئلة في فصل الغريبة والرخصة واثرة في الصوم تاخير وجوبه الى احوال من ايام اخره ان استقامه في صا حتى صبح اداوه فان
 اوجب تاخير السفر لا سقوطه بخلاف شرط الصلوة على ما عرفت قوله كذا لما كان كذا يعني لما كان اسفر من اسباب تحقيق كان كذا من وكان ينبغي ان يكون
 حكمها سوا لانه ذكر من اسباب الا ان السفر لما كان من الامور التي لا يمتنع ان ياتي بها في السفر التي تتعلق بوجودها باختيار العبد وكسبه ولم يكن موجبا
 ضرورة لازمة يعني بعد ما تحقق للوجوب ضرورة تدعو الى الاطمار بحيث لا يمكن فيها لان لها فسادا على الصوم من غير تلف ومن غير ان
 يحقق في بنة او معناه ان الضرورة الداعية الى الفطر غير لازمة لا يمكن فيها بالامتناع عن السفر لانه عن الامور المتبادرة بخلاف ما
 قيل ان المكلف اذا صبح صائما وهو مسافر لابع له الفطر بعد الفروقة الداعية اليه وتقرر الوجوب بالشرع وكذا اذا صبح صائما وقدم على
 الصوم لم يحل له الفطر لان اداء الصوم في هذا اليوم وجب عليه فحاشا له تعالى وانا انشاء السفر باختياره فلا يسقط به تقدر وجوب عليه بخلاف
 المريض اذا تكلف الصوم تحمل زيادة المرض ثم بدال ان يفطر حل له ذلك وكذا اذا مرض المقيم حل له الفطر لان المرض يوجب شقة لازمة على تغيير
 الصوم اذا ولو لم يوجب شقة لما صلب سببا للرخص بالافطار وكذا لا يمكن دفعه لانه امر ساوحي فيوثق في اباة الاطمار ولو افطرا في حال
 السفر فانه لم يحل له الفطر لم يلزمه الكفارة عندنا تكون الشبهة وجوب الكفارة باقتران السبب المبيح بالفطر ان السفر في الفطر في المحلة
 فصورته تمكن شبهه وان لم يوجب اياه وذكر من لشا في رحمه الشفي مختصرا في ان يلزمه الكفارة باقتران السبب المبيح بالفطر في اخر النهار باوله وانه بعد
 فان يفطر في اوله يصير من الشبهة وبعد السفر فيكون السبب المبيح بالفطر ولو وجد هذا السبب في اول النهار يوجب له الفطر فاذا وجد في آخره
 يصير شقة كذا في المبسوط ولو افطرا في المقيم الغارم على الصوم ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة بخلاف ما اذا مرض بعد الفطر ضايع لا فطر
 حيث يسقط به الكفارة لانه لما قلنا ان السفر من الامور المتبادرة ولا يبريد استحقاق الصوم عليه حتى لا يساح له الفطر فلا يصير شبهة في سقوطه
 يقدر عليه شره حاشا له تعالى لانه لا يصير كانه اسقط باختياره اما المرض فامر ساوحي واذا وجد في اخر النهار يبريد استحقاق الصوم لا يمكن
 الفطر لو كان عادما وزوال الاستحقاق لا يخرج فيصير للمسا في اوله كما يحض عدم الصوم فيه اوله شبهة في سقوط الكفارة حتى لو صدر السفر
 في جامع اختياره ايضا بان اكرهه سلطان على السفر في اليوم الذي افطر فيه مستعدا لسقوط عنه الكفارة ايضا في رواية الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان فان قيل السبب المبيح انما يعمل في القاع ولم يبق الصوم فكيف يعمل في المعدوم قلنا لو كان
 الصوم قائما لما اوجب شبهة بل اوجب لباحة حقيقة من اول النهار لكن لما كان معدوما مما يشبهه لان الفطر انما يكون عليه لوجوب
 الكفارة باختياره استحقاقه وانما يكون ذلك المحسوس مستحقا على تقدير عدم تحقيق المبيح في اخر النهار لانه مما لا يتصور في شدة فذا
 زال في بعض زوال في الكل والله اعلم قوله وانا الاكراه فكذا قيل الاكراه على الغير على امر كره ولا يبريد مباشرة لولا العمل عليه
 بالوعيد على تركه قال شمس الامنة رحمه الله هو اسم لفعل يفعل الانسان لغيره فينبغي به رضاه او فينبغي به اختياره ثم قال
 في الاكراه يعتبر معنى في المكروه ومعنى في الاكراه عليه معنى فيما كره به فالمعبر في المكروه يمكنه من ايقاع ما هو دونه
 اذا لم يكن تمكنه من ذلك فاكرهه ببيان والمعبر في المكروه ان يصير خالفه على نفسه من جهة المكروه انفع بددة عاجلا لانه لا يصير

ذلك من ذلك فأكراهه بيان والمعتبر في المكروه ان يصير مخالفاً على نفسه من جهة المكروه في النفع بدو عا جلا ولا يصير طياً ومحملاً على طبعها
 الا بذلك وفيما اكره به ان يكون متعلفاً ومزناً ومختلفاً عضواً او موجبا عما يتقدم به الضمان اعتباراً وفيما اكره عليه ان يكون المكروه متعلفاً
 منه قبل الاكراه انما يحققه او يحتمل الانسان آخر لمحض الشرع وبحسب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم فلهذا ينبغي ان يقال ان اكرهه محلاً لغير
 على امر متشعخع نحو لو اقتدر النحال على البقاء بصير الغير خالفاً به نيات الرضا بالباشرة فيتم التعريف بهذه القبول ولكن ان كان على
 الرضا واخل في الامتناع لانه اذا كان متمنعاً عنه قبل الاكراه لم يكن راضياً فكيف يذكر احد القيد من كامل الحيد الاخياري ووجب اي
 اى الاخطار نحو التهديد بما ينجى على نفسه وعضو من اعضائه لان حرمة الاعضاء محرمه النفس تبعاً لها والاختيار هو القصد في المحمل
 لوجود عدم داخل في قدرة الفاعل يخرج احدى السجائين في الاخر كذا قيل ولا يصح منه ان يكون الفاعل في قصده مستبدلاً وانما
 منه ان يكون اختياره مستبدلاً على اختيار الاخر فاذا اخطر الى مباشرة امر الاكراه كان قصده في مباشرة دفع الاكراه حقيقة فيصير الاختيار
 فاسداً لا تقبأه على اختيار المكروه وان لم يعدم اصلاً وقاصر لعدم الرضا ولا لوجوب الالباء كالاكراه بحبس والضرب سبوت قوله
 والاكراه كيمه اى جميع اقسامه لا ينافي الالهية الالهية الوجوب ولا لالهية الاداء لا سيما بانه بالذمة والعقل والبلوغ والاكراه
 لا يحل بشئ منها ولا يوجب وضع سقوط عن المكروه بحال سواء كان طياً او لم يكن لان المكروه مستبدل في حاله الاكراه كما
 انه مستبدل في حاله الاختيار والابتلاء تحقق الخطاب لا يثبت بدونه ثم استدل على ثبوت الابتلاء بتحقيق الخطاب في ثبوت حقه فقال لا
 يرمى انه اى المكروه في الاتيان بما اكره عليه متردد بين فرض اى كونه مباشرة فرض كما لو اكره على اكل الميتة او شرب الخمر مما يوجب الالباء
 فانه يفترض عليه الاجتناب ثم اكره عليه حتى لو صبر ولم ياكل ولم يشرب حتى يقتل لياتي عليه ثبوت الاباحة في حقه بالاستثناء
 المذكور في قوله تعالى الا اذا اضطررتم اليه ومن اكره على مباح يعرض عليه فعلة فكذا ههنا وخطرا اى مخطورة كما في الاكراه على الزنا وقتل
 النفس المعصومة واباحة كما في اكره الصائم على افطار الصوم فانه يبيح له الافطار واحصه كما في الاكراه على الكفر فانه يرضى له اجراء
 كلمة الكفر على اللسان ويأثم المكروه فيه اى في الاكراه بالاقدام على القتل مرة كما في الاكراه على الزنا وقتل النفس المعصومة على الفطر
 للسافر والاكراه على تاجر اخرى كما في الاكراه على اكل الميتة فان الاقدام لما صار فرضاً ثبتت الاخرى كما في سائر الفروض وياتم
 بالامتناع مرة كما في الاكراه على الفطر للسافر والاكراه على اكل الميتة وشرب الخمر فان لصبر عنهما الى ان قيل حرام ولو اخرى كما
 في الاكراه على الكفر فان الصبر عنه عزيمة وتحقق هذه الامور علامة ثبوت الخطاب في حقه لان هذه الاشياء لا يثبت بدول الخطاب
 ثم قيل لا حاجة الى ذكر الاباحة في التحقيق لانها داخل في الفرض اذ في الرخصة لانه ان اراد به الاقدام على الفعل يباح له بالاكراه
 ولو صبر حتى يقتل لا ياثم فهو معنى الرخصة وان اراد بها ان يباح له ولو لم يكن فمضى معنى الفرض فاكره الصائم على الفطر ان صافراً
 من قبيل الاكراه على اكل الميتة وشرب الخمر حتى لو لم يفطر حتى قبل كان اغماً وان كان متيقناً فهو من قبيل الاكراه على الكفر حتى لو صبر
 عنه فقتل كان باجراً ولا يوجد ههنا سوى الاقسام الثلاثة لا يتعلق بعبء ثواب لا بترك عقاب فثبت انه لا حاجة الى ذكر لفظة
 الاباحة الا في نفس الامر فترقبين الافطار وبين اجراء كلمة الكفر في غير حالة الاكراه فان حرمة الافطار قد يسقط بعد المرض
 والسفر وحرمة الكفر لا يسقط بحال ولعل الشيخ فرق بينهما بهذا الاعتبار قوله ولا رخصة في القتل والجموع والزنا اى زنا الرجل
 بالمرأة فعذر الاكراه اصلاً ليعني سواء كان الاكراه طياً او لم يكن لا يثبت الترخص في هذه الاشياء بالاكراه لان الدليل هو

كونه الكفر لا يحيل السقوط لان التوحيد واجب على المعيا والى الابد وهو اعتقاد وحدانية الله والاقدار بها باللسان والكفر بالبدن لثبات
 حرام وانما الى الابد لا يسقط حرمة الاكراه بل نفى حراما مع الاكراه الا انه رخص العبد اجزاء كونه الكفر لان فيه فوائد التوحيد صورة
 لا معنى لانه متقدّم وحدانية الله تعالى بالقلب وهو الماصل والاقرار باللسان مرة واحدة كاف لتعلم الايمان وما بعد ما دام على ذلك
 الاقرار وبالاجزاء نفوت الدوام وذلك لما يوجب ظلالا في اصل الايمان ببقاء الصمانية ولكن لما كان الاجزاء كفر صدوة كان حرام لان الكفر
 حرام صدوة ونفى ظلالا منع نفوت حق في النفس صورة ومنه فاجتمع هنا حقان حتى العبد في النفس حق الله تعالى في الايمان ولو استوى الحقان لترجع حقه
 على حق الله تعالى لشدة حاجته ونفى الله تعالى كيف لا يرجح حقه منها لانه ينفوت في الصورة والمعنى حق الله لم ينفوت ولما رخص
 له الاقدام مع كونه حراما واذا صبر فقد نبه نفسه لا عزائم دين الله تعالى وكان شديدا وكذا الحكم في سائر حقوق الله تعالى حتى
 لو اكره بانيه الجهاد على افساد الصلوة او على تركها او على افساد الصوم وهو مقيم كان له ان يترخص بها كره عليه لان حقه في نفسه ينفوت اصلا
 وحق صاحب الشرع ينفوت الى خلف فان صبر ولم يفعل ما امر به حق قتل كان ما جورا لانه متمسك بالغرنية لان حق الله تعالى وهو الصوم
 والصلوة لم يسقط عنه بالاكراه فيما فعله اظهر الصلابة في الدين وان كان المكروه على الاطوار مسافرا فاني ان لفطر حتى قتل كان
 اشمالا لانه تعالى اباح له الفطر لقوله غراسه فمن كان منكم مرضيا او على سفر فعليه ان يفطر في رمضان في
 حقه كله اليه وكما يوم شعبان في حق غيره فيكون اشمالا لا امتناع بمنزلة المضطر في فصل ممته بخلاف المقيم الصحيح لانه الصوم في حقه عزيمته قال الله
 عز وجل ثم لم نكفكم الشهر فاصبروا وحده الضرورة رخصة فان ترخص بالرخصة فهو في سعة ذلك ان تسك بالغرنية فهو افضل له وكذا الحكم
 في اطلاق مال الغير حتى لو قيل له لتملك اول ما خرت مال بالغير فبعد الى او ترمنه في مملكه كاي في معين ان يفعل ذلك لان حرمة
 النفس فوق حرمة المال فاستقام ان يحيل المال وتناهي النفس وان كان مال الغير بخلاف طرف الغير لانه محترم احترام لنفسه لم يبنوا ولما
 لا يباح قطعه باذن صاحبه فلا يصلح جعله وقاية للنفس ولو صبر عن مال الغير حتى قتل كان ما جورا لان شاء الله تعالى لا يحل للمالك ان يحل
 صاحب المال بانه حال الاكراه لبقا وحاجة اليه فيبقى حرام التعرض في نفس لبقا ودليل الاحترام فاذا صبر عن التعرض حتى قتل فقد
 نبه نفسه لدفع الظلم عن مال الغير والاقامة حق محترم وهو حق صاحب المال فصبرا شهيدا لقوله وانما فارق فعلها فقل في الرخصة
 رخص لها في التمكن من الزنا بالاكراه الكامل ولم ترخص للرجل في الزنا بالاكراه اصلا لان يكليهما من الزنا وان كان ايهما كان
 تفرضا نحو المحترم في المحل لصاحب الشرع لكن ليس فيه معنى القتل الراعي هو المانع من الترخيص في جانب الرجل لان نيل المولد لا يقطع
 عنها فثبت الرخص عند الاكراه الكامل بخلاف الرجل فان النسب يقطع عنه فانه يفتي بالهلاك في فعله فلم ترخص له في ذلك ولما رخص
 اى بولان الاكراه الكامل اوجب الترخيص في جانبها اوجب الاكراه القاصر وهو الاكراه بالقتل او بالسجن شبهة في ذرا السجد فيها
 بخلاف الرجل فان الكامل لما لم يوجب الترخيص في حقه لا يصير القاصر شبهة في سقوط السجد كما خفي الاكراه على القتل كان اختيار
 ان لا يسقط السجد عنه بالكامل ايضا كما قال ابو حنيفة ولا وهو قول زرارة لان الزنا لا يتصور من الرجل الا بانثاء الالة وذلك
 ودليل الطواغيت فان الانتشار لا يحصل عند الخوف بخلاف المرأة فان التمكن يتحقق منها مع الخوف فلا يكون تكليفا دليل الطواغيت
 الا ان في الاستحسان ليسقط كما يرجع اليه ابو حنيفة وهو قولهما لان السجد شرع للزجر والحاجة اليه في حالة الاكراه لانه كان
 منتهز جري ان يحقق الاكراه وخوف القتل على نفسه وانما قصد بالاقدام ومنع الهلاك عن نفسه لا قصد الشهادة فيصير ذلك شبهة

في اسقاط المحرم عنه فالتشريع لا يدل على عدم الخوف فانه قد يكون لها بالتحريمية المذكورة في الرجال وقد يكون طوعا لا يري لان النكاح قد يشترط
 الله طبعيا غير اختيار له والا قصد فلا يدل ذلك على عدم الخوف فقولنا ثبتت هذه الجملة وهي ان الاكراه لا ينافي لاهيته ولا يلزم سقوط
 النكاح ولا ينافي في الاختيار حتى تثبت هذه الاحكام المذكورة ان الاكراه بنفسه لا يصلح لابطال شيء اسي لابطال حكم شيء من الاقوال
 مثل الطلاق والعقاق والبيع والافعال مثل القتل والافعال الممال وفساد الصوم والصلوة ونحوها فيثبت موجب هذه الجملة كونه صادرا
 عن اهلية واختيار حيث عرف الشرع واختيارا هو نهما لا بدليل غيرهما على مثال فعل الطالع العليم للحكم اسي لكن يتغير الحكم بدليل غيره بعدا
 صح الفعل في نفسه كما يتغير فعل الطالع بدليل يوجب بغير موجب فان موجب قوله ثبت طالق واثبت حره وهو وقوع الطلاق او القتل
 ثبتت عقبت الحكم به الا اذا تحقق به متغير من تعليل او استثناء فكذا امر موجب فعلة كشراب الخمر والزنا ثابتت عقبت الفعل الا اذا تحقق ما تلغ
 بالتحقق هذه الافعال في دار الحرب او مكنت فيها شبهة فكذا ثبتت موجب افعال المكروه واقواله الا عند وجود الغير لما قلنا انها صادرة
 عن عقل واليه خطاب واختيارا كفعال الطالع واقواله قوله وانما يظهر اثره الاكراه اسي الاكراه جوابا عما يقال لما لم يوشرك الاكراه في ابطال
 الاقوال والافعال فان يظهر اثره فعال لا يظهر اثره الا في امرين اذا امكامل بالثبات للحمية في تبديل العينة اذا اشتمل بالاكراه عليه ذلك
 ولم يمنع عنه بل حتى يصير الفعل منسوب الى المكروه واثره اذا فسر بان لم يكن طمعا بالاكراه بالجملة او القيد في تقويت الرضا لاني تبديل
 فاما ان يكون الاكراه موثرا في الابدان قول وفعل فلا يفسد بالاكراه اسي بالاكمل والقاصر جميعا كما يحتمل الضم وتوقف على الضمان
 من التصرفات مثل البيع والاجارة لان الاكراه بنوعه لا يمنع اصل التصرف لصدوره من اهلية محله ولكنه يمنع فساد لقوات المرضي
 الذي هو شرط الفادية فينقصد لصفته الفسادة لقوات الرضا حتى لو كان التصرف مما لا يتوقف على الرضا كالطلاق والعقاق
 فيفقد من المكملات فيفقد من الطالع فلو اجاز التصرف بعد زوال الاكراه صرحا او دلالة صح لان رضاه قد تم والنساق كان يعني في غير ما يتم
 به العقد فيقول المعنى المفسد بالاجارة كالبيع بشرط اجل فاسدا اذا اسقط من له الاجل ما شرطه قبل بغيره كان البيع جائزا فكذا هذا ولا
 يصح الاتقارير كلها حتى لو اكره لقتل واطلاق وعضو وجعل قيد على ان يقر بعقوبت ماصف وطلاق او نكاح او رجعة او سنة ايل او غيره
 عن عدم عهدا وبيع او اجارة او دين في ذمته لا لشئان او ابراهيم دين او على ان يقر باسلام ماض كان الاقرار باطلا انه اذا ابد
 بما يخاف التلف على نفسه فموجب الى الاقرار بمحمل عليه والاقرار بعبر متميل بين الصدق والكذب انما يلزم كحق باختيارا بجانب
 جانب الصدق ودلالة على وجود المجزية وذلك ليقوت بالاسمى لان قيام السيف على دليل على ان اقراره بهذا لا يصلح لدلالة
 على الخيرة لانه يتكلم به دفعا للسيف عن نفسه وهو معنى قوله وقد قامت دلالة عدمه اسي عدمه انما بهذا الاقرار وكذا ان يدرك بحسن او قيل لان الرضا
 يعدمه بالجنس او القيد لما يقع من الدم والنحو وعدم الرضا يمنع توجيع جانب الصدق في اقراره وقد ثبت ان الاكراه مثل الزنا
 في تقويت الرضا اذ من ينزل في اقراره لغيره ولقصادا عليه لم يلزمه شيء فكذا اذا اكره عليه ولا يقال ينبغي ان يحيل الاكراه بمنزلة شرط
 النكاح وشرط النكاح لا يمنع صحة الاقرار حتى لو قال لك على الف درهم على ابني بالخيار ثلثة ايام كان الاقرار صحيحا لا ناقصا حتى يصح
 شرط الخيار مع الاقرار بالمال لا يجب المال ايضا حتى لو قال لك ثلثة ايام فلان بالف درهم على ابني بالخيار لا يلزمه المال
 واما اذا اطلق الاقرار بالمال فهو جبر عن الماضي فلا يصح شرط الخيار والاكراه بهما متحقق فانما يعتبر بموضع صح فيه شرط الخيار
 وكذا اذا اكره على ان يقر لعبه انه ابيه او السجارية انها امر ولد له لا يعيق ولا يكون لازم واليه لان هذا الاقرار عن امر

حقن قال لا كراهه دليل على انه كاذب فيما يحكم به فان قيل ليس ان عند البجينة رحمه الله قوله من هو اكره منا منه هذا اني لو جبان ليقين عليه
وهو شك يتيقن كذب فيما قال فوقي ما يتيقن بالكذب عند الاقرار كذا فاذا انقضت العتق ثم ينفذ منها بطريق الاولى قلنا جعل البجينة رحمه الله
ذلك الكلام مجازا في الاقرار بالعتق كانه قال عتق علي من حين ملكته وباعتبار هذا المجاز لا يظهر رجحان جانب الكذب في اقراره فاما عند
الاكراه فلا يمكن ان يجعل اقراره مجازا في شيء لانه امر بالكلم حقيقة وقد يبرح جهة الكذب فيه بالاكراه فيبطل الكل من البسوط قوله واذا
انقضت الاكراه لقبول المال في الخلع انما تعرض بجانب المرأة لان الرجل اذا اكره على ان يخالعه امرته صلى الف وقد دخل بها والمالة
محيية كبريتها فاسمخل واقع لانه من جانب الزوج طلاق والاكره لا يمنع وقوع الطلاق والمال لازم على المرأة للزوج لانها التزمت له
طاعة باو اما سلم احاسن المينونة فاما اذا كرهت امرته ابو حيدة بغيره وجس على ان يقبل من زوجها الخلع على الف درهم فقبلت
ذلك منه وقد دخل بها فاطلاق يقع ولا يجب على المرأة شيء من المال لان التزام المال ليعتد تمام الرضا وبالاكراه يفوت الرضا
سواء كان الاكراه بحبس او قبيل ولكن هو قبح الطلاق ليعتد وجود القبول لا وجود المقبول كالمو طلق امراته الصغيرة على مال يتوقف الطلاق
على قبولها فاذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب للمال وبالاكراه لا يعدم القبول فلهذا كان الطلاق واقعا ثم ان اصحابنا جميعا احتجوا
الى الفرق بين الاكراه ولزول في الخلع لانهم اتفقوا ان الطلاق في المنزل لا ينفصل عن المال حتى قال البجينة رحمه الله لا يجب للمال
ولا يقع الطلاق وقال يقع الطلاق وبحسب المال وفي الاكراه ينفصل فاشار الى الفرق على المذهبين لقوله بخلاف المنزل الى آخره
وبيانه ان المنزل يمنع اختيار الحكم والرضا به ولا يمنع الاختيار والرضا بالسبب كشرط الخيار وهذا بالاتفاق ثم نظر البجينة رحمه الله
الى التزام من بجانب المرأة فقال لما لم يوشتر المنزل في السبب مع التزام المال مع المنزل موثوقا على ان مثبت حكمه وهو اللزوم عند تمام
الرضا ان يتوقف الطلاق عليه كشرط الخيار لما دخل على الحكم دون السبب حد الخيار والرضا بالسبب ان الحكم فيتوقف الحكم وهو
وجوب المال على وجود الاختيار والرضا به فاما الاكراه فلا يعدم الاختيار في السبب الحكم وانما يعدم الرضا بهما فلو جوب الاختيار في
السبب والحكم ثم القبول ووقع الطلاق ولعدم الرضا لا يجب للمال فصار كان المال لم يذكر اصلا ونظر ابو يوسف رحمه الله
رحمه الله الى جانب الطلاق فقال لا يداخل على السبب من الحكم كالمزول بشرط الخيار لا يوشتر في بدل الخلع بالبيع اجلا لانه لما لم يوشتر
في احدي الحكمين وهو الطلاق بالمنع لا يوشتر في الحكم الاخر وهو لزوم المال لان المال فيه تابع فيبيع الطلاق ويلزم حسب لزومه
فلم يعل فيه المنزل بشرط الخيار فاما ما دخل على السبب مثل الاكراه فيوشتر في المال بالمنع ومن الطلاق لان المال لا يجب
في الفاعل الا بالذكر كما ان الثمن في البيع لا يجب الا بالذكر فلم يكن يد من صحة لا يجب في الخلع كما لا بد منه في البيع وما يدخل
على السبب يمنع صحة الايجاب فصار كان المال لم يوجد فوقع الطلاق فيغير مال وقد ينفصل الطلاق عن المال بعد ذكره كما في
خلع الصغير على ما قلنا فبين بما ذكرنا في قوله وكان كشرط الخيار اشارة لطيفة الى الفرق على المذهبين قوله واذا
انقضت الاكراه الى آخره ذكر شيخ رحمه الله ان اشر الاكراه اذا اكمل في تبديل نسبة فشرع في بيانه واذا انقضت الاكراه
فكامل على ما علمي بما يصلح ان يكون الفاعل فيه المغيره مثل اتلاف النفس والمال فانه يمكن للمكره ان ياخذ المكره ويضرب
برفضه او بالاسلعه لنسب الفعل الى المكره لانه حكم هذا الفعل وخرج المكره من البين حتى لو اكره انسانا على قتل انسان آخر
وخرج المكره ما وجب جميع المقبول بان قال ابتد بالسيف او اقلعتك فقتله وجب القتل على المكره بالاجماع كذا ذكره في الاسلام

ولو اكره على الرمي الى صيد فرسي اليه فاصاب انسانا وجب له تيمم على عاقلة المكروه والكفارة كما لو باشره بنفسه وذلك لان الانسان محمول
على حب الحيوة فلا حدود باقتل لطلب لنفسه مخلصا مطلقا من الهلاك ولما لم يتوصل عليه الا بالاقدام على اكره عليه فقدم عليه فاما كان
حرما طلبا للمخلص فيفسد اختياره بهذا الطريق ويصير محبوبا لا على هذا الفصل بقضية اطلع فاذا عارض هذا الاختيار الفاسد اختيار صحيح
وجب ترجيح الصحيح على الفاسد وذلك باعمال الفعل النسبة الى المكروه يجعل المكروه له من غير ان يلزم منه تغيير محل الجنابة واذا ترجح
الاختيار الصحيح صار المكروه في حكم عدم الاختيار والتحقيق بالالة التي الاختيار لها بمنزلة سيف او عصا استعمال المكروه في تلف النفس
او المال فيصير الفعل منسوب اليه لا الى الالة وهذا في الاكره الكامل اما الفاسد وهو الذي لا يلزم الا بحجب الاجزاء كما لا كراه بحسن
او بقبح فلا يلزم نقل الفعل الى المكروه حتى اقتصر الضمان والقود على الفاعل لان المكروه انما يصير كالا لالة عند تمام الاجزاء فساد اختيار
باختيار خوف التلف على نفسه وليس في الاكره الفاسد كونه في الفعل مقصودا على المكروه قوله فاما فيما لا يتحمل اي في الفعل التي لا يتحمل ذلك الفعل
ان يصير المكروه فيه الالة فلا يستقيم نسبتة اسي نسبتة الفعل الى المكروه للاستحالة فلا يقع المعارضة في استحقاق الحكم لان الاختيار صحيح
لم يعارض الفاسد مهنيا فبقى الفعل منسوب الى الاختيار الفاسد لانه صالح لاستحقاق الحكم عند عدم معارضة الاختيار الصحيح
اي انه لا يرى ان هذا القدر من الاختيار صالح للخطاب لما بيناه ان المكروه متردد بين فرض ومخطر وخصه بصلاح لاضافة الحكم اليه
قال الامام ابو الفضل الكرماني في الايضاح والمراد من قولنا يصلح اليه ان المكروه يمكن ايجاد الفعل المطلق بنفسه فاذا حمل غيره عليه
بوجوب التلف صار كانه فعل بنفسه ومن قولنا لا يصلح الالة لا يمكنه مباشرة ذلك الفعل بنفسه فاذا حمل غيره عليه بغير مقصود عليه قوله
وذلك اسي ما لا يتحمل ان يصير المكروه فيه الالة للمكروه مثل الاكل فانه لا يتحمل نسبتة الى المكروه باتفاق الروايات عن اصحابنا سخته
لو اكره على الاكل وهو صائم فليس صومه ولا يقصد صوم المكروه لو كان صائما ان المكروه لا يصلح الالة للمكروه في نفس الاكل فنقتصر على
المكروه فاما في نسبتة الى المكروه من حيث انه اطلاق فقد اختلف الروايات فذكر في شرح الطحاوي والتملص وغيره ان لو اكره على كل
مال للغير يجب الضمان على المكروه دون المكروه والكان المكروه يصلح الالة من حيث الاطلاق كما في الاكره على الاعتناق لان منفعة الاكل
ههنا حصلت للمكروه فيجب الضمان عليه كما لو اكره على الزنا لا يجب المحرم على الزواني ولا يرجع به على المكروه لان منفعة الزنى
حصلت له بخلاف الاكره على الاعتناق حيث يجب الضمان على المكروه لان مالية العبد بلغت بالاكراه من غير ان يحصل المنفعة للمكروه فذكر
صاحب المحیط انه لو اكره على اكل طعام نفسه فاكل ان كان حائلا لا يرجع على المكروه بشئ وان كان شيعلا يرجع بصيغة الطعام
لان في الفصل الاول منفعة الاكل حصلت للمكروه ولم يحصل في الفصل الثاني قال لو اكره على اكل طعام الغير فاكل يجب الضمان على المكروه
الا على المكروه وان كان المكروه جائلا حصلت له منفعة الاكل لان المكروه اكل طعام المكروه باذنه لان الاكره على الاكل اكره على
التبضع لانه لا يمكن الاكل بدون التبضع في الغالب وكما تبضع المكروه للطعام صار تبضعه منقولا الى المكروه وكان المكروه
تبضعه بنفسه وقال للمكروه كل ولو تبضع نفسه صار غاصيا ثم ما كان للطعام بالضممان ثم اذ ناله بالاكل وشبهه لا يضمن الاكل
شئيا لانه اكل طعام الغالب باذنه كذا مهنيا وفي طعام نفسه لم يصير اكل الطعام المكروه باذنه لانه لا يمكن ان يحصل
المكروه فاصابا للطعام قبل الاكل لان ضمان الغصب لا يجب الا بالمال لا بتبوير الالة فاما ما دام الطعام
بيده او منه فمقتدر ايجاب ضمان الغصب قبل الاكل فلا يصير معاملة قبل الاكل حادثة لم يوجب ضمان جدار اكل الطعام

نفسه لا طعام الكره الا ان الكره متى كان شيئا لم يحصل له منفعة الاكل فكان منها الكراهة على اطلاق ما له فيجب الضمان عليه كل من التبتية
قوله والاقوال كلها لان المراد لا يتصور ان يتكلم بلسان غير مساعى وجه لا يبقى للسان التكلم اختيارا فاقصر الاقوال باحكامها
سبح التكلم ولا يجعل كان الكره مطلق امراة الكره وعق عند فان قيل لا نسلم ان التكلم لا يصلح اليه الكره فان من وكل رجلا بالطلاق
امراة واعناق عبده يصح وتطيق الوكيل كان عالما للموكل حتى لو حلف الرجل لا يطلق ولا يفتق فوكل غيره بالطلاق والاعتناق
فعدم ان الوكيل صار له للموكل والدليل عليه ان الكره يرجع لقيمة العبد على الكره وفي الطلاق قبل الدخول يرجع لضمان الصداق
على الكره وان لم يصح له المابع واذا صار له بالكره صار كان الكره مطلق امراة الكره او اعتق عبده فينبغي ان يغتفر هذا الكره
سما يصلح اليه الكره فيها لو ازاله الكره مباشرة بنفسه تغذر عليه فيزل فاجل بمباشرة غيره تغذير انا ما فيها لا يغدر عليه بنفسه فلا يمكن ان يجعل
نا علما حكما في تطبيق امراة نفسه اعتناق عبده امكن لم يجعل مباشرة بنفسه فاذا وكل غيره بذلك واستعمله جعل عالما تغذير انا ما في تطبيق
امراة الكره واعتناق عبده فلا يمكن ان يجعل مباشرة فكيف يجعل الكره واعتناق عبده فلا يمكن ان يجعل مباشرة فكيف يجعل الكره اليه
فينبغي الفعل مقتصر على الكره وبهذا القول في جميع التصرفات الشرعية كالتباعد والبيع والهبة وغيرهما فنحن لا ينظر الى التكلم بلسان الغير لانه لا يتصور
وانما ينظر الى المقصود بالكلام والى الحكم فتى كان في وسعه تحصيل ذلك الحكم بنفسه يجعل غيره اليه متى لم يكن في وسعه لم يجعل
غيره اليه كذا في الطريقة البرعنة ولا يلزم عليه كلام الرسول فانه بمنزلة كلامه على ما قبل لسان الرسول لسان المرسل لان
ما ذكرناه هو الامر الحقيقي وذلك ضرب من الجواز فلا يرد نقضا عليه ذلك من باب التبليغ لا من باب التكلم بلسان الغير اذا التبليغ قد يكون بلا واسطة كما ان
وقد يكون بواسطة كالكتاب والارسال قوله وكذلك اى مثل ما لا يصلح ان يكون الكره منه اليه في ان الحكم يقتصر عليه كون الفعل
مما يتصور ان يكون الفاعل فيه اليه لغيره صورة الا ان المحل اى محل الاكره او محل الجناية غير الذي ملاقيه الايلاف صورة
وكان ذلك اى محل الاكره او الجناية يبدل يجعل الكره اليه لغيره مثل الاكره المحرم قبل الصيد هو اضافة المصدر الى المفعول
ان ذلك اى يقتل يقتصر على الفاعل في حق الاسم والجواز وان امكن ان يجعل المباشرية اليه كما لو كان الكره عليه شاة وتحتها
وفي القياس لشيء عليه ولا على لاسر ان كان حلالا اما الامر فلا له لو باشر قبل الصيد بغيره لم يلزمه شيء وكذا اذا اكره غيره عليه واما المالك
فلا نه صار اليه للكره بالاسماء التام فيعدم الفعل في جانبه كما في الاكره على قبل المسلم وجه الاستحسان ان يقتل الصيد من جنسية على
احرامه وهو بانجائية على احرام نفسه لا يصلح ان يكون اليه لغيره فيقتصر عليه لا يمكن للكره ان يجى على احرام لغيره وكذا الاكره وجعل اى
المكره اليه للكره لتبديل محل الجناية لان محل الجناية حقيقة احرام الكره وان كان هو الصيد صوتا فلو جعل اليه ليصار محله احرام
المكره لو كان محرما ويخرج الفعل عن كونه جنائية لو كان الكره حلالا وفيه خلاف الكره اى في جعله اليه وتبديل محل الجناية
المكره اليه لانه لما اكره به على القاع فعل في محل كان القاع في محل اخر مخالفة له ضرورة واطلاق الاكره لان الفعل الواقع
في ذلك المحل يكون فعلا اخر خارجا عن الاكره واعتنا بطريق الطواحيه فينبذ فيبطل الاكره لا محالة واذا اطل الاكره عاد الى
المحل الاول وهو احرام الكره لان سبب نقل الفعل الى الكره بعد ما وجد من الكره حقيقة وهو الاكره فلما استلزم نقل اطلاق الاكره
يبطل النقل بطلانه ايضا فيعود الامر الى الجناية الى المحل الاول وهو احرام الكره يعنى ينسب الفعل الى المباشر ليكون جنائية على
احرامه ولما لم يزد من نقل الفعل الى المحل الاول قلنا ياقتصر الفعل على الكره اسد اقطعا للساقفة واخر ازاح عن الاشتغال

بما لا فائدة فيه وذكر في المبسوط لو كانا محررين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة اما على المكروه ظاهريا واما على المكروه فلات لو باس قتل الصيد بيده
 غرضه الكفارة فكذا اذا باشر بالاكراه ولا حاجة في ايجاب الكفارة ههنا الى نسيئة اصل الفعل الى المكروه لان هذه الكفارة يجب على المحرم
 بالدلالة والاشارة وان لم يصح اصل الفعل منسوبا اليه فكذا لك ههنا لهذا الوعد بالحبس وجب الجزاء عليه ايضا كما وجب على المبتلى
 لان تاثير الاكراه بالحبس اكثر من تاثير الدلالة والاشارة ويجب الجزاء بها فبالاكراه بالحبس اولى ولو كانا احلايين في الحرم وقد نوحده
 باقتل كانت الكفارة على المكروه لان هذا الجزاء في حكم ضمان المال ولهذا لا ينادى بالصوم والحبس بالدلالة ولا يتعدى متعبدا فاعلم
 وبهذا ان وجوبه باعتبار جرمة المحل فيكون بمنزلة ضمان المال وبمنزلة الكفارة في قتل الادمي خطأ او نوحده بحبس كانت الكفارة على
 القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال قوله ولهذا اي لان محل الجناية اذا تبديل بالنسبة تقصير الفعل على الفاعل فلذا ان المكروه على القاتل
 لا يتم ثم القاتل وان كان اتصل مما لا يصلح الفاعل فيه التغيره لان القاتل من حيث انه لوجب المآثم جنائية على دين العاقل وهو اى
 القاتل لا يصلح في ذاك اى في الاثم التغيره لان الانسان في الجنائية على الدين لا يصلح ان يكون التغيره اذ لا يمكن ان يكتسب الاثم
 على غيره ولو جعل الفاعل آلة لتبديل محل الجناية لانها حينئذ يكون واقعة على دين المكروه وان لم يمه بذلك فيعود الامر الى المحل
 الاول كما في سلكه الاولى فصار المكروه فاعلا في حق الحكم وهو وجوب القصاص والدية والكفارة وحيث ان الارسا نسبة الفعل اليه يجعل
 المكروه آلة لعدم لزوم تبديل محل الجنائية وصار المكروه فاعلا في حق الاثم لتعذر النسبة الى المكروه بلزوم تبديل المحل وانما صار
 لانه اختار موت المقتول وحققت موته بما في وسعه وهو الحرج الصالح الديموق الروح وارتفع نفسه على من هو مثله في الحرمة واطاع المحلوف
 في معصية الخالف لانه تعالى نهي عن الاقدام عليه وتصد ذلك وحققه بالفعل والتقصير على القلب وهو لا يصلح فيه التغيره اذ لا يتصور
 ان يقتصد الانسان بقلب غيره كما لا يتصور ان يتكلم بلسان غيره ولذلك لقي الاثم عليه قوله وكذلك اى وكذا فلذا ان القاتل يقتصر على
 الباشرة في حق الاثم فلذا ان المكروه الى اخوه ابا باع ملكا ومسلم ملكا مشترى ملكا فاسد حتى نفذ حقيقة اعتقاده وتبديره واستتيلاده
 عندنا وقال زفر لا يحكمه ولو سلم طالعا بعد البيع ويقع به الملك بالاتفاق لانه يصير اجارة للبيع ودلالة بخلاف ما اذا اكره على الهبة
 فهو بوسم طالعا حيث لا يكون اجارة لان الاكراه على الهبة الاكراه على وجه قوله انا حكمنا بالنقابة مع المكروه لانه لا يصلح فيه
 التغيره فيبقى مقصورا عليه فاما التسليم وامر حسي يصح ان يكون المكروه فيه التغيره فليقتل اليه ولهذا وجب عليه الضمان الذي هو بين
 احكام التسليم واذا اقتل اليه صار كانه سلم نفسه الى المكروه الى المشتري فلا يقع به الملك والدليل على ان المكروه لا يقع بهذا التسليم
 ان المشتري لو وهبه او لهدى به او باعه فليس عليه هذه التصرفات ولو وقع الملك بهذا التسليم كان لا يقع عليه كافي البيع الفاسد
 ولذا ان هذا البيع ينعقد بصيغة الفاسد وفيوجب الملك عند اتصال القبض بكسائر البيوع الفاسدة اما الانقضاء فلا عده الختم عليه
 ولهذا لو اجار وسلم طالعا ينفذ واما الفساد فلفوات شرطه وهو الرضا وان فوات الشرط لوجب الفساد في البيع لفوات شرط المساواة
 في بدل الربا لوجب الفساد دون البطلان والبيع الفاسد اذا اتصل به القبض ليسد الملك وقد وجد فان التسليم قد تحقق من
 البائع ولم ينتقل الى المكروه بالاكراه لان التسليم من البائع تميم سبب الملك ولهذا كان شبهة بابتداء العقل على ما عرف وقد اكره
 على التصرف في بيع نفسه بالاتمام وهو من هذا الوجه لا يصلح التغيره لان المكروه لا يقتدر على تملك مال الغير واتمام تصرفه لجعل المكروه له
 فيه ولو جعل المكروه آلة لتبديل المحل اى محل الفعل لانه حينئذ يصير تصرفا في المنصوب وقد امر بالتصرف في البيع ولتبدل ذات الفعل

ثم قالوا فوجبا هذا التسليم من ان يكون تبعا للعقد جلوسا فخصبا محضا ابتداء نسبة الى المكره واذا لم يحزن ان تبدل محل الفعل بالاكراه فكيف يجوز
 ان يكون متبعا لذاته واذا كان كذلك لعل التسليم يستلزم على البطلان يحصل الملك بالشرى كما لو سلم ما لنا وقد نسبناه الى اى الفعل الى المكره من حيث
 هو غصب لعني ان هذا التسليم يتسبب للتصرف وموت يد المالك من وجبه وموت فبعدها مقتصر على البالغ من حيث انه اتمام العقد لانه لا
 يصح الا بغير فيه ونسبناه الى المكره من حيث انه غصب لانه يصلح له فيه فيرجع بالضمان عليه فاما ان يجعله غصبا محضا حتى لا ينفذ اعتاق المشتري
 او تسليما محضا حتى لا يكون للبالغ الرجوع على المكره بالضمان فلا ثم هو باسحا ان شاء ضمن المكره قيمته يوم سلم وان شاء ضمن المشتري
 فاما ان يحرم قوله فيفسخ التصرفات ههنا وفي البيع الفاسد لا يفسخ فهو ان يقتض مع كونه فاسدا حصل لغيره رضا البالغ وفي البيع جائز حصل
 بقبض قبل نقد الثمن بدون رضا البالغ وتصرف المشتري فيه تصرفا يحتمل الفسخ يفسخ ففي الفاسد اولى قوله واذا ثبت انه اى انتقال الفعل
 من المكره الى المكره لعني نعتبه اليه امر حكى صونا اليه في اطلاق النفس والمال لا يصح انتقام ذلك الانتقال فيما يعقل ولا يحس اى فيما يعقل
 وجوده من المكره ولا يحس وجوده منه لعني من شرط هذه النسبة ان يتصور ذلك الفعل من المكره ولكن لا يوجد منه اذ لو لم يتصور وجوده
 منه لا يستقيم النسبة اليه اصلا ولو تصور وجوده منه وجوبه وكانت النسبة حقيقة فنقلنا انه المكره على الاعتاق بانه الجاهل هو المتكلم في مقتضى
 الاعتاق عليه ويكون الولاية لان التكلم بما يوجب عتق هذا العبد لا يعقل ولا يتصور من المكره لانه ليس بمالك للعبد والاعتاق من غير المالك
 لا يتصور فلا يمكن ان ينسب اليه بان يجعل المكره له فيه ومعنى الاطلاق منه اى من الاعتاق منقول الى الذي اكراهه اى هذا الاعتاق فيضمن
 اطلاق اليه العبد فيقتل ذلك الاطلاق المعنوي المكره لانه يتصور منه الاطلاق حاشيئكم نسبة اليه يجعل المكره له فيه لانه اى الاطلاق منفصل عن
 الاعتاق في الجملة لتحققه بالقتل بلا اعتاق محتمل القتل المكره باصله لتصوره من المكره ابتداء كما بنينا فلذلك يرجع المكره بقيمة العبد ولو كان
 المكره او معتبرا لان ضمان الاطلاق لا يختلف بالايثار والاعسار ويجوز ان يجب الضمان عليه ويشبث الولاء لغيره كما في الرجوع عن
 الشهادته على العتق فان الضمان على الشاهد والولاء للشهود عليه بالعتق وهذا لان الولاء كالنسب ليس بهال متقوم فلا يمنع ثبوته
 لغيره وجوب الضمان عليه ولا سعاية على العبد لان العتق نقد فيه من جهة ماله ولا حتى ماله ولا يلزم عليه المحرم اذ اقتل الصيد بالاكراه
 حيث لا يشبث له الرجوع على المكره بالضمان لانه ضمن ضمانا ليعتق به فلو رجع بضمان يقتضيه به وقد عرف ان ضمان العمد وان شئت بالمثل
 فلا يجوز ان يجب عليه زيادة على ما تلف قوله وهذا عندنا اى ما ذكرنا من تفصيل احكام الاكراه مذهبنا فاما الاصل فيه عند الشافعي
 فهو ان الاكراه ان كان لغير حق لوجب بطلان تصرفاته القولية جميعا مثل الطلاق والعتاق والبيع ونحوه لان صحة القول بالقصد او انتميا
 ليكون القول باعتبار القصد برحمته عما في الضمير وليلا عليه الاكراه لفسد الاختيار والعقد فيبطل القول به لعدم القصد به الا ترى
 انه الكلام بالفتح من انما لم يعدم الاختيار ولا من الجنون والصبي لعدم القصد لصح فرفقنا صحة الكلام باعتبار كونه ترجمه عما في القلب
 والاكراه دليل على ان المكره متكلم بلفظ الشر لا البيان ما هو مراد فيه فعصرنا في الفاسد وفوق الذي لا قصد له ولم يرد شيئا اخر وكان كل كلام
 بمنزلة الاقرار فان الاكراه الاول على ان المقرر لم يره اقرارا مرسوق بل قصد دفعه بشره عن نفسه كان اقراره كاقراء الجوز فكذلك سائر كلامه لان
 الاكراه دليل على عدم قصد القلب الذي ينتهي صحة الكلام عليه الكان يعنى تعصفا حتى لو اكره المحرمي على الاسلام يصح اسلامه لانه اكره
 سجن بخلاف الذي اذا اكره على الاسلام لا يصح لانه اكره باطل وكذا لو اكره القاضي المديون على بيع ماله صح لانه الاكراه بحق والمعنى فيه الاكراه
 اذا كان بحق فقد امرنا الشرح باكرامه على ذلك التصرف فيكون ذلك من اشجع طلبا للتصرف وما كان مطلوبا بشرعا

يكون مكملاً للصحة لأن الشرع لا يأم بشئ غير صحيح فاما اذا كان الاكراه باطلا فهو موقوف وذلك التصرف ممنوع عنه شرعاً فلا يثبت ولا يصح والاكراه
 بالحسنى اى بالحسب المأمور مثل الاكراه بالقتل عبده في الابطال القول والفعل عن المكره اصله لان الاكراه بالحسب لا يبرم الرضا والبطان القول
 والفعل عن المكره الاكراه بالقتل لتحقيق عصمة حقوق المكره عليه كمال نفوت حقوقه بدون رضاه وبدون اختياره وتحقيق العصمة ههنا في دفع
 الضرر عن المكره عند عدم الرضا بزوال حقه فوجب الحاق الاكراه بالقتل ودفع الضرر واذا وقع على الاكراه بحسب بالاكراه بطل اى سقط على الفعل
 حكم الفعل عن الفاعل اصله اذا تم الاكراه سواء امكن نسبة الفعل الى المكره او لم يكن وتماه بان يجعل هذا مخرج الفعل شرعاً كالاكراه بالقتل بالحسب
 الدائم على اطلاق مال الغير او شره بالخمر او الاطعام في سائر رمضان او اجراء كلمة الكفر فانه مخرج الفعل عنه ولكن لا يجب كلمة الردة بالاكراه يجب
 عنه ولا يجب القتل والرياء بالاكراه كذا في تلخيصه وانما جعل الاباحة دليلاً على تمام الاكراه لانه ما تدل على تمام التذنب في حق الله تعالى كما
 في حق المضطر فاذا ثبت الاباحة في حال الاكراه عن الاضطرار قد تحقق فكان تمامه ان امكن ان ينسب الفعل الى المكره نسبة اليه
 والابطال اصله فاذا اكره على اطلاق مال الغير يجب لضمان على المكره لان الفاعل يصير الله له في الاتلاف فيثبت الفعل اليه يجب ضمان عليه ولو
 اكره المحرم حتى يقتل الصيد او الحلال على قتل صيد الحرم او الصائم على الاطعام لاشئ على الفاعل من جزاء الصيد ولكنه يجب على المكره لان المكره
 سيجعل ان يكون الله له فينسب الفعل اليه اذا تم الاكراه وقد تم لان الذي بشر به له الاقدام عليه ولا يفسد الصوم في صورة الاطعام لان
 الاضطرار يزيل بالاكراه فان تحقق الاطعام بابتلاع البزاق والاكل ناسياً ولو اكره على ان ينجس السجدة على الفاعل لانه لم يجل للفعل ولو اكره
 على القتل يجب التصاص على المكره لانه لم يجل له الفعل لم يتم الاكراه فلا يمكن ان يجعل الباشرة الله وللهنا ياتم بالاتفاق ولو صار الله لما
 اثم ويجب على المكره بالتسبب لان التسبب اذا اتفق للقتل صار بمنزلة الباشرة عنده وقد ذكرنا ان الاكراه لا لعدم الفعل لانه لا لعدم
 الاختيار لكن ينبغي به الرضا يعنى سواء كان طمياً او لم يكن ولا يفسد بالاختيار يعنى اذا كان طمياً ولم يلزم لوجب الاكراه الاقوات الرضا او
 فساد الاختيار ولم يلزم لوجب اعلام الاختيار لا يكون له اشر في ابدان التصرف قولاً وافعلاً فوجب ترتيب الاحكام على فوات الرضا
 او فساد الاختيار لا على عدم الاختيار كما من تقديره والتداعلم بالصواب

باب في معرفة المعاني انما اخر شيخ رحمه الله هذا الباب الى اخر الكتاب لانه من قسم الفحو لا من الفقه الصرفة لانه لما تعلق ببعض
 احكام الشرع اوردته في هذا الكتاب تيمماً للفائدة واليه اشار في اعتذاره بقوله فسطر من مسائل الفقه مبنياً عليها واشطر النصف
 الا انه يستعمل في البعض توسعاً في الكلام واستكثاراً للتفصيل كما قال عليه السلام في الحائض بقيد شطر عمرنا اى بعضه وشبهه في التوسع قوله
 عليه السلام تعلموا الفرق انما نصف العلم واعلم ان لفظ الحروف يطلق على الحروف التسعة والعشرين التي هي اصل تركيب الكلام مطلقاً
 على ما توصل معاني الافعال الى الاسماء وعلى ما يدل بنفسه على معاني في غيره كما قسم في علم النخبان الحروف ما دل على معنى في غيره
 ويسمى الاول حروف التبع اى التبعة ومن حجاب الحروف اذا احدثنا والثاني حروف المعاني لما ذكرنا من الصيا لها معاني الافعال الى
 الاسماء اولها التبع على معنى فان الباء في قوله كبرت زيد حرف معنى لدلالة التبع على الاتصال بخلافها بكونها لا يدل على
 معنى وكذا الهاء في زيد حرف معنى بخلافها في احمد ثم اطلاق لفظ الحروف على المذكورة في الكتاب بطريق التعليل لان بعضنا ذكر
 في هذا الباب اسماً مثل كل ومن واذا لكنه لما كان اكثر حروف سمي الجميع بهذا الاسم وقوله واكثرنا وقوله حروف العطف لطف
 في اللغة الثني والرد ليقال عطف العود واذا شئت وروى الى اخرها لطف في الكلام ان يرد واحد المفردين الى الاخر فيها حكمت

عليه واحد من الجملتين الى الاخرى في الحصول وتمامه التفتت انما ثبتت المشاركة والاصل فيه اى العطف الواو لان العطف لا يثبت
المشاركة ودلالة الواو على الجود الاشتراك وسائر المحروف يدل على معنى زائد على الاشتراك فان الفاء الواو جيب للترتيب مع ثم وجب لقرائن
منه فكانت الواو المتضمنة لافادة الاشتراك اولى بالاصالة لانها بمنزلة المطلق وسائر المحروف بمنزلة المقيد والمطلق تقدم على المقيد
قوله وهى المطلق اجمع عندنا من غير تعرض المقارنة لما زعمه بعض اصحابنا على قول ابى يوسف ومحمد ولا ترتيب كما زعموا على اصل الجيفة
في مسئلة الواو ان كانا سياتي وكما زعمه بعض اصحاب الشافعي ليعني انما تدل في عطف المفرد على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم
فقط من غير ان يدل على كونهما معا بالزمان او على تقدم احدهما على الآخر وفي عطف الجملة على اشتراكها في البشوت هذا هو من جهة اهل العلم
من اهل اللغة وانهم الفوتوى اى اهل الشرع وفسنة الكتاب القومى الحديث واستعاق الفتوى منه لانها جواب في حادثة واحدة
حكمه او فتوى لبيان شكل كذا في المغرب وقال بعض اصحاب الشافعي اى للترتيب نقل ذلك عن الشافعي ايضا ولما اوجب الترتيب في الوضوء
على قبضته الواو وروى عن الفراء انها للترتيب حيث يستعمل الجمع اى في المفرد كقوله زائدراك وسابدا واما في الجملة فلقوله تعالى
اركعوا واسجدوا وتمسك من اثبت الترتيب بما روى ان الصحابة لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند السعي بين الصفا والمروة باها
نبذا وقد نزل قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله قال ابدوا بما بدأ الله تعالى به فقيه دليل انها للترتيب من وجوه احدها
ان النبي عليه السلام فهم وجوب الترتيب حتى قال ابدوا بما بدأ الله تعالى به وانه عليه السلام كان اعلم باللسان وافصح العرب في الجملة
انه عليه السلام نفس على الترتيب عند اشتباها عليهم للجمع والترتيب فثبت به عليه السلام انها للترتيب والثالث انها لو كانت للجمع لكان
لما احتاجوا الى السؤال لانهم كانوا اهل اللسان ولا يباينها لو كانت للترتيب لما احتاجوا الى السؤال ايضا لانهم يجوز ان يكون سؤالهم
لتجزيهم اياها مستعمل في الجمع المطلق تجوزا بناء على الغالب وتمسكت العامة بقوله تعالى في سورة البقرة وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة
وتقول غرور وجل في سورة الاعراف وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة آسر واما ما رواه زائدة ما ثبت ذلك نقل ائمة التفسير
فلو كانت الواو للترتيب لتناقضت لالة الاول على تقدم الدخول على القول ودلالة الثاني على حكمه وكلامه تعالى عن ذلك
منزه وبانه لو افاد الترتيب لكان قوله رايت زيدا وعمر متناقضا وكان قوله رايت زيدا وعمر العبرة بذكر الاول باطل والثاني خلاف
الاصل قال الامام عبد القاهر ومما يدل على ان الواو لاصل له في الترتيب انهم وصفوا بحيث لا يتصور الترتيب كقولهم اشترك زيد وعمر
وختصم بكر وخالد وذلك ان الاشتراك والاختصاص يقتضي فاعلمين فلو قلت في قولك اشترك زيد وعمر وان زيدا قبل عمر وفي الترتيب
كان بمنزلة ان يقول اشترك زيد وشكيت لان احدهما اذا تقدم على صاحبه لم يكن مساويا له مجتمعا معه كما انك اذا قلت جاني زيد قبل
عمر ولم يكن لزيد اجتماع مع عمر في المجرى فمن ادعى ان الواو للترتيب لزمه ان يقول اشترك زيد وختصم بكر وشكيت ولما لا يصح
بالفاء وشكيت لقلت ختصم زيد فعم وكان بمنزلة قولك جاني زيد فعم وفي قولك لاختصاصهما لى فاعل واحد حتى كانك
قلت ختصم زيد وشكيت لما ذكرنا انه لو قال للمرأة ان دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال فلو كان موجبا للترتيب لتعلق الطلاق بشرط
كنا في قوله ان دخلت الدار وانت طالق وكذا لو قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن نجس لبنا ولا يفهم منه المنع عن الجمع بينهما ولو استعمل الفاء
مكانا للتبدل المعنى وصار كانه قال لا تأكل السمك فاكنت حجت الى شرب اللبن ولما مناسية بين المسيئين فثبت انما تدل على
الترتيب وكذا لا يدل على المقارنة لانها استعملت في موضع يستعمل المقارنة وهو قوله من ان عندى قياك تقودك وقيام واحد وقوده

معاً يستحيل وجودهما فدل انما لا تتعرض للقران ايضا فكانت لطلاق الجمع قوله وانما ثبتت الترتيب جواب عما يقال لو لم يكن الواو شرطاً كانت
الطلاق الجمع عند الحقيقة كذلك ينبغي ان يقع الطلقات الثلاث عند وجود الشرط في قوله لاجنبية انما ثبتت بها في طالق وطلاق كما لو
قال لما ان تزوجتها في طالق ثلاثاً ولو لم يكن للمقارنة عندهما ما وقع الثلاث في هذه المسئلة بل يقع الاول ويلغو ما بعده لعدم الحمل كما لو
قال لغير المدخول بها ان طالق وطلاق وطلاق فقال لم يثبت الترتيب بهذه المسئلة عند الحقيقة رحمه الله بموجب الواو وانما ثبتت بناء
على انه الطلاق الثاني تعلق بالشرط بواسطة الاول لانفسه وذلك لان قوله ان كنهها في طالق حيلة تامة مستغنية عما بعده فلم يتوقف على
لان توقف صدر الكلام على ما بعده عند وجود المغير ولم يوجد فتعلق هذا الطلاق بالشرط بلا واسطة وقوله وطلاق حيلة تامة فليتوقف على
الاول لان حاله ناقصة انما هي اذا الناقصة مفتقرة الى الكمال في افادة المعنى لانه لو لا العطف لما نفاذت الناقصة شيئاً فاذ اجمعت
الى الطلاق الاول لصحة تعلق الثاني بالشرط صار الاول واسطة بينه وبين الشرط فتعلق الثاني بعد تعلق الاول والتعلق بالشرط
منفصلاً عنه صحيح كما نفى على كلمة ثم ولبعد بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق او قال وطلاق لجه وطلاق لجه فكان الاول
متعلقاً بالشرط بلا واسطة والثاني بواسطة والثالث بواسطة وبواسطتين واذا بهذا الترتيب ينزل كذلك لان الجزاء ينزل على الوجه
الذي تعلق بالجزاء اذا انظمت في سلك عقد راسه تنزل عند الاحتلال على الترتيب الذي نظمت به فذلك يقع الاول ويطل ما بعده
لعدم الحمل فنثبت ان الترتيب بهذا الطريق لا موجباً للواو فلو تغير موجب هذا الكلام وطلت الواسطة انما يطل بقبضه الواو والواو
لا يوجب القران كما لا يوجب الترتيب وهذا بخلاف ما اذا اخر الشرط بحيث يقع الثالث لان الاول توقف على ذكر الشرط لكونه مغيراً
كالثاني والثالث فتعلقان معاً فيقعن كذلك ولم يثبت المقارنة عندما بقبضه الواو ايضا ولكنها انما ثبتت بناء على ان موجب
لاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فعطف الناقصة على الكاملة يوجب عادة ما في الكاملة لتصير كاملة والجملة الاولى تامة لوجود الشرط
والجزاء وقوله وطلاق حيلة تامة لانه جزاء لغير شرط فيصير ما يتم به الاولى وهو الشرط شرطاً للثانية لتصير كاملة ولهذا تعلق الثانية والثالث
بالشرط ولما سادت الثانية والثالثة الاولى في التعلق بالشرط وليس بين الاجرة ما يوجب صحة الترتيب اذا الواو لا يوجب ذلك
وتعلقاً غير موصوفه بالترتيب فمن كذلك كما لو كذا الشرط بان قال ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك
فانت طالق فالسماح ان الطلقات تعلقن بالشرط بلا واسطة عند ما فينزلن حيلة وعند تعلق الثاني والثالث بوسطتين فمن ينزل
على الترتيب قال القاضي الامام ابو زيد في الاسرار بهذه المسئلة مشككة فانا سمي احبنا الطلاق المتعلق بمجوس خلق تجيل واحد وجب
التعلق بشرط واحد على التعاقب منفعة ترتيب التعلق في نفسه كما قال ابو حنيفة ولكن اشبهت في المسئلة من حين احدهما ان الترتيب انما
يثبت بكلمة فكان التعاقب في ازمته التعلق ونحن تسلم التعاقب في ازمته تعلق الاجرة بالشرط بكلماتها ولكنه لا يوجب تعلق الوقوع
حين الشرط كما لو كذا الشرط وانما موجب للترتيب الوقوع لفظاً لوجب تعلق ازمته الوقوع كنه او ترتيب الواقع ان تعلق به حيلة كما
لو قال لما ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً واحدة بعد واحدة والثاني ان المتعلق ليس الطلاق لانه لو كان بل هو كلام له عزيمة ان يصير
طلاقا عند وجود الشرط فاذا لم يكن طلاقاً لكان لا يقبل وصف الترتيب في الحال لان الوصف لا يسبق الموصوف فكانت افعه لحياته
الوقوع فان وجد ما يوجب تفرق ازمته الوقوع ككلمة ثم او ما يتحقق وصفه لجه الوقوع ككلمة بعد ثبت الترتيب يصير الكلمة ثم
او بعد ذلك الجزاء الذي يصير طلاقاً في الثاني انه يصير طلاقاً بهذا الوصف فاما الواو فلا يوجب ذلك وكذا ازمته التعلق لا يكون

وحصل ما يقع زمان الشرط فليخروا اعتبارا فترتها واجتماعها في حق الواقع قوله وفي قوله اعتقت هذه وهذه جواب عن نقض آخره على هذا الأصل وهو
 ان رجل الزوج استين لرجل برضاها من أجل في عقدة او عقدتين غير ان مواعدها كان الكاح سو قونا على اجازته فان اعتقها التولي لم ينفذ
 بان قال اعتقها لا يبطل كحل واحدة منها لان الجمع لم يثبت من الحرة والامانة في حال العقد ولا في حال الاجازة ولزم العقد ولو اعتقها في كثير
 متصليتين بان قال اعتقت هذه ثم قال بعد زمان لاخرى مثل ذلك بطل الكاح الثانية لما بينه ولو اعتقها بكلام متصل بان قال اعتقت هذه وهذه
 بطل كحل الثانية فلم يلزم لرجب الواد للترتيب لما بطل كحاها لولو اعتقها معا ولو زوجه الفصولي جتين في عقدة واحدة بطل الكاح ولا ينفذ
 بوجه ولو زوجهما في عقدتين فاجازهما بان قال اجزتها بطل جميعا وان اجازهما بكلامين منفصلين بطل الثاني وان اجازهما بكلامين متصلين
 بان قال اجزتها هذه وهذه بطلها كما لو قال اجزتها هذه المسئلة يدل على ان الواو للمقارنة فاشترط في الجواب والى الفرق بين المسئلة
 فقال لم يبطل كحل الثانية في مسئلة الامتين مقتضى الواو وانما بطل بناء على اصل آخر وهو ان الحمل اذا عطف لبعيها على بعض ولم يكن في آخر الكلام
 ما يغير اوله لا يتوقف اول الكلام على اخره على ما عرف وفي قوله اعتقت هذه وهذه لا يغير آخر الكلام اوله لان معنى الثانية لو ثبت صح كحاها لا يغير كحاها
 الا بولي بوجه فيعتق الاول قبل التكلم ويعتق الثانية فلا تبقى الثانية محلا للتكاح الموقوف لان الامة لا تبقى محلا للتكاح في مقابلة الحرة حال توقف
 التكاح الامة فانه لو تزوج امته لكاحا متوفاهم تزوج حرة بطل كحل الكاح الامة اصلا وذلك لان حال التوقف حال انضمام الامة الى الحرة
 والتكاح الموقوف معتبرا بتبطل الكاح لانه غير لازم فكان في حق من يدينه حكم بمنزلة غير المنفقد والامة ليست بحل لابتداء التكاح منضمه الى
 الحرة فلهذا بطل كحل الثانية بعد تحقق الاولى قبل الفرائض عن التكلم بعتقها ثم لم يصح التدارك بعد باعتبارها لغوات الحمل في حق التوقف
 قبله بخلاف مسئلة الاثنين لان آخر الكلام اذا كان لا يغير اوله توقف اول الكلام عليه كانه في الشرط والاستثناء وآخر الكلام منها لغير
 اوله لانه اذا لم ينظم كحل الثانية الى الاولى صح كحل الكاح واذا ضم اليها بطل كحاها للجمع بينهما كحاها وهو معنى قوله واذا فصل بآخره سببه
 الحرة انزله في آخره منزلة الشرط والاستثناء فتوقف الاولى عليه فصارت كجمع بكلمة واحدة فلذلك بطلها فثبت ان الترتيب والمقارنة
 في المسئلة اثبتا بدليل اخر لا بموجب الواو والقصد الزيادة وقد غلب جمع على ما لا يغير فيه ثم قيل لمن شغل بها بالعبية فعقولي وهو
 اصطلاح الفقهاء وضمهم الذين ليس بوكيل الفاذ كذا في المغرب قوله وقد دخل الواو على جملة كلمة بخبرها الباء مستقلة بكلمة اي كما لما
 سجد بان لا تجب بهذا العطف المشاركة في الخبر وذلك اي مشل دخولها على الجملة الكاملة مثل قوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق بان الثانية تطلو
 واحدة وتسمى بهذه الواو والابتداء وادخلوا عنده البعض قال الامام فخر الاسلام رحمه الله وهذا فصل من الكلام بل العطف
 كما هو اصلها لكنها انما لم تجب لشركتها في التحمل لان الشكره انما ثبتت بضرورة اتفاق الكلام الثاني اليها لعدم افاوتها وبنا لا مجرد
 العطف فاذا كان الكلام الثاني مفيدا بنفسه ذهب دليل الشكره وهو الاتفاق والضرورة ان الجملة الناقصة تشترك الاولى فيها ثم بالاول
 بعينه ولا يجعل كانه بعيدة اخرى لان الاضمار خلاف الاصل اذ هو جعل غير المنطوق منطوقا وانما يصار اليه عند الضرورة والضرورة
 بينهما متى ارتفعت بالاولى وهو اثبات الشكره فيها ثم بالاولى لا يصار الى الاصل وهو الاعلى وهو الاضمار لان ما ثبت بالضرورة فقد
 اقتضى ما لا اذا تعدر اثبات الشكره فحينئذ يصار اليه في المسئلة المذكورة في الكتاب متعلق الطلاق الثاني بذلك الشرط بعينه ولا يقتضي العطف
 لاستبداد اولى التفرع بالشرط كانه احاد الشرط وانفسه والاشارة الى ان دخلت ولا ارفقت استلزام لذكر ان المقصود وهو
 افاوت الكلام الثاني في محصل تعليقه بذلك الشرط بعينه فلا يصار الى الاضمار في فائدة نظره فيما اذا قال كذا حلفت بطلاقك فانت طالق

ثم قال لما ان دخلت الدار فانت طالق وطالق كان مينا واحدة حتى لا يقع الا طاعة واحدة ولو كان كالمعاد وقعت طلقان وكذا في مسألة الكلب لم يملك
 كالمعاد وقعت طلقان ايضا وان كانت المرأة غير مدخول بها باطلاق واحد وكذا لو قال لامرأة انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار
 الاخرى فيقول مدخول الدار الثانية المطلقة لا تطليقة اخرى حتى لو دخلت الدارين لا يطلق الا واحدة ولو تضمنت الاعادة لم تطلق الا مرة على
 ما ذكرنا قوله طالق ثلاثا وهذه حيث لا يشك في الشك في النجس الاول ويجعل النجس كالمعاد حتى طلقت الثانية ثمنا ولو ثبت الشك لم تطلق كحل واحدة
 فتنين لانقسام الثلث عليهما كما لو قال لفلان على الف درهم ولفلان كيليل الف مئتمنا عليها تحقيقا للشك ولا يجعل كالمعاد حتى يكون لكل واحد
 منهما الف لانا نقول تعذر ههنا اثبات الشك لان في تخصيص الزوج على الثلث اشارة الى ان المقصود اثباتا بحجته العظيمة وسد باب
 التدارك بالكلية وبانقسام لا يحصل ذلك المقصود فيجعل النجس كالمعاد ضرورة وان موجب الكلام ليقول بان انقسام اصلا او لا ولا لانه لثلاث
 على الاربع اوجه فاما اثبات الثلث فاشترط ان يحصى فيصار اليه عند التعذر قال الامام المبرور رحمه الله تعالى انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله
 دخلت الدار فانت طالق ثم طالق او قال فطالق وطالق فطلب ان يقع عند وجوب الشرط طاعة واحدة ولو كان النجس كالمعاد لوقع ثلث
 تطليقات كما لو ذكر الشرط صريح فخلل الا زنته وانما يصدر اليه اى الى الاستبعاد في قول المدخول جازي زيد وعمرو وفي قوله فانت طالق
 وفلان ضرورة استتمالة لا يشترط ان لا يشترط اذ اشارة الى ان ثلثين في محلي واحد ولان امر اثنين في طلاق واحد لا يقيد بقصار استبعاد الجملة لما قصته بغير
 آخر ضرورة وانما يشترط في خبر الاول من غير استتلا واصليا فلا يصدر الى الاول لا عند الضرورة قوله وقد يتعارف الواو والهمال اعلم ان
 الاصل في الجملة الواقعة موقوع المحال ان لا يندخلها لان الواو اب لا ينظم الكلمات كقولك ضرب زيدان الصص مكتوبا بالاعدان
 يكون هناك تعلق بتنظيم معانيها فاذا وجدت الاحواب قد تناول شيئا بدون الواو وكان ذلك وليلا على تعلق هناك معنوي فذلك يكون
 منغنيا عن تكلف اخر الا ان النظر اليها من حيث كونها جملة مستقلة بغائرة غير متحدة بالجملة السابقة كما في المحال المبكدة وغير منقطعة منها بجملة
 جامعة بينهما كما ترى في نحو جازي زيد وفرسه ليعود ويبسط العذر في ان تدخلها واوليها وجميع بينهما وبين الاول مشد في قائم زيد وتعذر عمر وقدما معنى متعارفة
 الواو والهمال واليه اشار بقوله بمعنى الجمع اى الواو للجمع المطلق وكان الاجتماع الذي بين المحال وذو المحال من مجوزات الاستتارة فحجوز
 استتارها بمعنى المحال عند الحاجة قال الله تعالى حتى اذا جاءوا ففتحوا ابوابهم فافتحوا عند دخول المهاجرات واما ابواب الجنة
 فتقدم فتحها بدليل قوله تعالى جنات عدن مفتوحة لهم الابواب وذلك لان يقدم فتح باب الضيافة على وصول المستحق اليه ايتى بها لرحم
 فذلك كسبحي بالواو او كان قيل اذا جاءوا ففتحوا ابوابهم من قبل وجواب انوا مخرؤف اى اذا جاءوا وكانت هذه الاشياء التي ذكرت الى قوله
 فادخلوا خالد بن ولولوا وقالوا المني وانما صدق لان في صفة ثواب اهل الجنة فدل بحقه على انه شئ لا يحيط به الوصف قوله وتجاووا في قوله الرجل
 الى آخره اذا قال لبعده ادا الى الغدا وانت حرانة لا ليقول ما لم يود وكذا اذا قال انزل وانت امن لا يامن مالم ينزل جعلوا الواو في المسلمين
 للمال لانه لا يحسن العطف ههنا لان الجملة الاولى فعلية فليدبته والجملة الثانية اسمية فخيرته وبنينا كما لا يفتقح هو ذلك مانع من حسن العطف
 او لا بد بحسنه من نوع العطف بين اهلين على ما عرف فذلك جعلوا للمال ولما صارت للمال والاحوال مشروطا لكونها مقيدة كالشرط لطلقت
 الحوتية بالاداء والامان بالزوال كما في قوله ان دخلت الدار راكبة فانت طالق فالتعلق بالطلاق بالركوب لعلقة بالدخول فصار كأنه
 قال ان ادبت الى الغدا فانت حر وان نزلت فانت امن هذا تقدير عامته للكتفان قيل ما ذكرت عكس القيد في هذا الكلام فان الواو
 دخلت في قوله انت حر وانت امن لاني قوله او انزل ففقتضى ان يكون الحوتية شرطا لا اداء والامان شرطا للنزول كما في قوله انت طالق

وانت مرضية اذا تسمى التعليق كان المرض شرط وقوع الإطلاق لدخول الواو فيه لا عكسه واذا ثبت ذلك كانت الحرية والامان سالتين
على الاداء والنزول لان الشرط مقدم على المشروط لاسيما فلا يكونان متعلقين بالاداء والنزول واذا اتسقى التعليق كان كل واحد واقعا
في السجال فلما اجاب عن من وجوه احدى من باب القلب بقوله عرضت الناقه على المرض اي السجود على الناقه وهو شأن في الكلام حال التعلق
وكم من قرينة امكنها نجا ما ساسا اي جانا ساسا فليكنها على احد التامنين وقال ردويه وانه مقبولة ارجاؤه كان يكون ارضه سماواه ايراد كان
لون سماويه من غير تما ارضه فيكون القدر يركن حرا وانت مودا وكن اسما وانت نازل اي كانت حرا وانت امن في هذه الحالة وانما حمل
على هذا لانه لا يلحق تعليق الاداء والنزول بما دخل فيه الواو لان التعليق انما يصح من التحيز وليس من سبغ التكلم بغيره الاداء والنزول فكيف
ينصح تعليق الايرسي ان وجود الشرط من لوازم الشرط اذا لم ينزل قبله ولو وجدت الحرية والامان منها لا يلزم منه الاداء والنزول
ولما لم يصح العمل بظاهره ولا يمكن العمل بالعطف جعلناه من باب القلب لنفي شبهة من اخراج الكلام لاصلي مقتضى الظاهر وان يورث
الكلام مداحة والنش في ان قوله انت حرا وانت امن من الاحوال المقدرة كقوله تعالى فاودعوا خلدتين اسي مقدرين انخلو في حالة
الدخول لاسن الاحوال الواقعة فان المتكلم من هذا الكلام عدم وقوع الحرية والامان في السجال فيكون معناه اداء القامق في الحرية
في حالة الاداء والنزول مقدر لاسن في حالة النزول ولما ثبت المتكلم الحرية والامان في حالي الاداء والنزول كانا متعلقين بما
بعد معين في السجال والثالث ان الجملة الواقعة حال القامق مقام جواب لامر يد الالة مقصود المتكلم فاخذت بكه يصير معنى الكلام اداء
القائم حرا واذا كان كذلك كانت الحرية متعلقة بالاداء والامان متعلقا بالنزول لعلق الاكرام بالاثبات في قوله اثنى اكرامه فذكر
في بعض الشروح انه لما جعل الحرية حال الاداء اي وصفا لا ثابت سابقا عليه في السجال لاسيما في السجال واصفة لا تسبق الموصوف
قوله واما القاء الفاء للوصل والتعقيب يعني سوجه وجود الثاني بعد الاول بغير منتهى متى لو قلت ضربت زيد فاعلم ان المعنى ان ضرب
عمر ووقع عقوب ضرب زيد ولم تنطو المدة بينهما والدليل عليه انها تستعمل في الاخرية لان من حق الجزاء ان يتعقب وجود الشرط
بلا فصل فتعمل في احكام العلق لان الحكم مرتب على العلة رتبة واجبة اي ولان سوجه القاء ذكرنا قلنا نحن قال لا مراءى ان دخلت
بذه الدار فمذه الدار فانت طالق ان الشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى من غير تراخي اي من غير ان تشتغل بينها بعمل اخر
او يورث الدخول في الثانية من غير اشتغال بالعمل حتى لو دخلت الدار بالانفارة او بالاداء وانخرت الدخول فيها لا تطلق لان الشرط لم يوجد
وتدفع عن القاء على العلق لاصل ان تدخل القاء على الاحكام ولا يدخل على العلة لاسيما تاخر العلة عن العمل لاسيما تدخل على
العلة على خلاف الاصل ليشترط ان يكون لها دوام لاسيما اذا كانت دائمة كان في حالة الدوام متراخية عن ابتداء وجود الحكم فيصح دخول
القاء عليها بهذا الاعتبار كما يقال لمن هو في قيد ظالم او حبس في سلطان اوضحق او مشتقة اذا ظهر اثار الفرج والخلع من البشر فقد اثارك
النفوس وقد تجوت باعتبار ان النفوس التي هي علة الابشار باق بعد ابتداء الابشار ويسمى هذا القاء بالتعليق لانها بمعنى الام تعليق
بالابشار لازم ومتعد يقار بشرية بموجبها بشرية صار فرجا مسرورا به منها بمعنى اللازم والمرد من النفوس المغيثة ولهذا اي دلنا
القاء قد تدخل على العلة الدائمة قلنا ان قال لبيد اد الى القاف فانت حرا فليق للخال لان القاف في مثل هذا الموضع التعليق فيصير معناه اد
القاء لانك خرت تحت يده العلق ويصح دخول القاء عليه لان العلق بعد ما ثبت له دوام فاشبه المستراخي عن الحكم وهو الاداء ولا يقال
لما جعلت قوله اد الى القاف حرة وانت حرا يتا به كما هو حقيقة القاء والاداء صالح لاضافة الحرية اليه فيصير كأنه قال ان ادوية

الى الفاعل فانت حر كما هو في صورة الواو لما لا نقول بان جعلناه كذلك احتجيا الى اخبار الشرط والاضمار خلاف الاصل فاذا صح الكلام بدونه لا يصحار اليه
من غير ضرورة وللحق في دخول الفاء على العلم ايضا خلاف الاصل لان موجب الترتيب والعلية سابق على الحكم لانا نقول فيما ذهبت اليه عمل بحقيقة الفاء
من وجه لان كلمة لمسا كانت مستدامة يحصل الترتيب فكان اولى من الاضمار فقول له واما ثم فللعطف على سبيل التراخي وهذا ان يكون بمنزلة
والعطف عليه مسئلة في الفعل المتعلق بهما فاذا قلت جاز في زيد ثم عمر واوتلت ضربت زيدا ثم عمر كان المعنى انه وقع بينهما مسئلة ولهذا جاز ان نقول
ضربت زيدا ثم عمر بعده بشعر ولا يصلح ذلك في الفاء ثم عند ايجافه رحمه الله التراخي على وجه القطع يعني يظهر اثره في الحكم والحكم جميعا حتى كان
بنسبة ما لو قطع الكلام ثم استأنف ثم استأنف ثم استأنف تراخي في التراخي يعني هذه الكلمة وضعت بمطلق التراخي فيدل على كماله اذا المطلق ينصرف الى الكمال وذلك
بان ثبت التراخي في الحكم والحكم جميعا اذ لم يكن التراخي في الوجود دون الحكم كان تابا من وجه دون وجه الايرى ان هذه الكلمة دخلت
على اللفظ فيجرب انما اثر التراخي ونفس اللفظ ايضا تقدير كما يظهر اثره في الحكم واذا ظهر اثره في اللفظ صار كما لو فصل بالسكوت وعند صاحبه
التراخي في الوجود دون الحكم اي يوجد ما دل عليه اللفظ متراخيا كما في كلمة بعد لانه في التكلم لانه متصل حقيقة وكيف يجعل التكلم منفصلا والعطف
لا يصح مع الانفصال فيبقى الاتصال حكما مراعاة لحق العطف ببيان فيمن قال الى اخره هذه المسئلة على اربعة وجوه انا ان على الطلاق
بكلمة ثم في المدخول بها او في خير المدخول بها فقال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعند ايجافه رحمه الله يقع الاول في
الحال ويلغو ما بعده لانه لما صار كانه سكنت ثم استأنف لا يتوقف اول الكلام على آخره وان وجد التغيير في آخره لغوات شرط التوقف
وهو الاتصال فيقع الاول في الحال وتبين لا الى عدة فيلغو ما بعده ضرورة كما اذا وجد السكوت حقيقة واذا قدم الشرط فقال ان دخلت الدار
فانت طالق ثم طالق ثم طالق تعلق الاول بالشرط ووقع الثاني لبقاء المحل اذا لمعلق لا يزيل في المحل ولغاو الثالث لانها بان
لا الى عدة ولا يقال ينبغي ان يلغو الثاني ايضا لان الكلام الثاني لما انقطع عن الاول حتى ظهر اثره لا لقطع في عدم التعلق بالشرط ولا بان
له شركة فيما تم الاول ولا يصح ذلك كالمعاد فيه ايضا لان ذلك انما ثبت بشرط الاتصال وهو معدوم فيبقى قوله ثم طالق امره بلا سببية
ولو استأنف بحقيقة لا يقع شيء فكذا اذا صار مستأنفا حكما لانا نقول صحة العطف مبنية على اتصال الكلام بصورة وذلك موجود ههنا فاما
التعلق بالشرط فبني على اتصال الكلام بصورة ومعنى ولهذا اختص بحرف الفاء الذي يوجب الوصل حتى لو قال ان دخلت الدار وانت طالق
لا ثبت التعلق بالشرط واذا اخر الشرط في المدخول بها او قدمه لتعلق بالشرط ما يليه ووقع الثاني في الحال وهو ظاهر وعند صاحبنا لم يكن
بالشرط في الوجود الا لربعة ونيز لن على الترتيب عند وجود الشرط كلمة ثم للعطف بصفة التراخي فلو جرد معنى العطف متعلق الكل بالشرط
وسمى التراخي يقع مرتبا فاذا كانت مدخولا بها تطلق ثلثا وان كانت غير مدخول بها تطلق واحدة ويلغو الثاني لغوات المحل بالبينونة
قوله وقد سمي بمعنى الواو اذا تعذر العمل بحقيقة ثم يجوز ان يجعل مستعار الواو واخر ازا عن الفاء للاتصال الذي بينهما في معنى العطف فالواو
لمطلق العطف وشم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فثبت بينهما اتصال معنوي فيجوز ان يستعمل بمعنى الواو وقال الله تعالى ثم كان من الذين
امنعوا اي وكان لتعذر العمل بحقيقة ثم اذا الايمان هو الاصل المتقدم الذي ينبغي عليه سائر الاعمال الصالحة وهو شرط صحته فلا يكون
نك الرقبة والاطعام معتبرين قبله كالصلوة فنعرفنا انه بمعنى الواو وذكر صاحب الكشف في مثل هذا الموضع ان كلمة التراخي لبيان
تبائن المنزلة لبيان تبائن الوقتين في جاز ان يدعى ثم عمر وقال في هذه الآية جاء ثم التراخي الايمان وتباعدة في الرتبة والفضيلة
عن العتق والصدقة لاني الوقت لان الايمان هو السابق المقدم على غيره ذكر في التفسير انما الترتيب الاخبار لا الترتيب الوجود

اى ثم اخبركم ان هذا المن كان مؤمنا وهو كقولك الشاعر **س** ان من ساد ثم ساد الوعد ثم قد ساد وقبل ذلك حدة في ولده اقلنا في قوله عليه السلام
 من حلف على بين فرأى غير ما خيبر منها فليكن بمينة ثم لبات بالذي هو خير ان ثم يعني الواو بدلالة صيغة الامر فاعلموا بالاسباب ولا وجوب للكفارة
 قبل الاحتياط بالاجماع قوله واما بل فكذا اعلم ان كلمة بل هي موضوعه للخراب عن الاول منفعا كان او موجبا والاثبات للثاني على سبيل التدارك
 للغلط فاذا علمت جاري في زيد بل عمرو كنت قاصدا للاخبار بجري زيد ثم تبين لك انك علمت في ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول بل عمرو واذا علمت
 ما جاري في زيد بل عمرو محتمل وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاري في زيد بل ما جاري في عمرو فكانت فصلت ان ثبت لغير المحكي لزيد ثم استدر ركة
 بجا منته لعمرو والثاني ان يكون البعض ما جاري في زيد بل جاري في عمرو فيكون لغير المحكي ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل بعد
 دون حرف النفي والفعل معا كذا قال الامام عبد القاهر رحمه الله وقد دخل عليه كلمة لا كيد النفي الذي تضمنه هذه الكلمة وانما يصح الاضرب عن
 صدر الكلام بهذه الكلمة اذا كان الصدر محتملا للرد والرجوع فالكان لا يحتمل ذلك صار بمنزلة اعطفت المفعول في اثبات الثاني مضموما الى
 الاول على سبيل الجميع ودون الترتيب لا يرعى ان من قال لامرأة بعد الدخول بجا انت طالق واحدة بل اثنتين تطلق ثلاثا لانه لا يملك الرجوع
 عما وقع ولو قال لغير المدخول بجا انت طالق واحدة بل اثنتين تطلق واحدة لانه قصد الرجوع من الاول باثبات الثاني مقامه ولم يقدر
 على الرجوع لانه لازم ولا على اقامة الثاني مقامه والبقاء لانها لم تبق محلا لوقوع الاول فلما آخر كلامه ولو قال لامرأة كنت طالق
 اسبوع واحدة لابل اثنتين تطلق اثنتين لان الاخبار بحتمل تدارك الغلط وكذا لو قال لرجل طالق امرأتى فلانة لابل فلانة يملك ان يطلق الثانية
 دون الاولى لان الرجوع عن التوكيل صحيح قوله وقالوا جميعه رحمه الله وصاحبه فبين قال لامرأة قبل الدخول بها ان دخلت الدار
 فانت طالق واحدة لابل ثنتين انه يقع الثلاث اذا دخلت الدار لانه لما قال اذا دخلت الدار فانت طالق واحدة تعلق هذا الطلاق بالشرط
 وقوله بقي المحل على حاله فاذا قال لابل لطلقتين اثنتين فقد قصد الرجوع واقامته التلقتين مقامه فلا يصح الرجوع لانه تعلق بالشرط على
 سبيل لزوم وتعليق اثنتين بالشرط يصح لانه في وسعه وتداق به لان اللفظ ينبئ عنه فيجعل كان الشرط مثبتا ههنا مذكورا لانه حذف
 اختصارا فيتعلق الطلقتان بالشرط بلا واسطة وصار كانه حلف بمبنيين بان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق اثنتين فاذا دخلت
 مرة واحدة يقع الثلاث وهذا بخلاف العطف بالواو عند ايجبة رحمه الله حيث لم يقع الا واحدة في قوله ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
 اثنتين لان الواو ما صنعت للاستدراك بل هي للعطف المجرد ولا غير فيقتضي لغير الاول ومشاركة الثاني اياه في الحكم فيصير الثاني نصدا
 بذلك الشرط كواسطة الاول ولا يصير منفردا بشرط فلذلك لزوم الترتيب كما ذكرنا قوله واما لكن اعلم ان كلالا يستدرك بما يقدر
 في الجملة التي قبلها من التوهم سحر قوله ما رايت زيدا لكن عمر فللمتوهم ان يتوهم ان عمر امرى فانزلت كلمة لكن هذا التوهم والفرق
 بينه وبين بل هي وجهين احدهما ان لكن يخص من بل في الاستدراك لانك تستدرك بل بعد الايجاب كقولك ضربت زيدا بل عمرو
 بعد النفي كقولك ما جاري في زيد بل عمرو ولا يستدرك بلكن الا بعد النفي لانقول ضربت زيدا لكن عمرو وانما نقول ما ضربت زيدا لكن عمرو وهو
 قوله معنى قوله وضع للاستدراك بعد النفي وهذا في عطف المفرد على المفرد فان كان في الكلام حملتان مختلفتان فجاز للاستدراك بلكن
 في الايجاب كقولك جاري في زيد لكن عمرو ولم يأت فقوله كعمرو ولم يأت جملة نفيته وما قبل لكن جملة موجبة فقد حصل لاختلاف كذا ذكره الامام
 عبد القاهر رحمه الله فبين بهذا ان قوله للاستدراك بعد النفي مختص بعطف المفرد على المفرد دون عطف الجملة على الجملة والبيان
 ان موجبة الاستدراك بهذه الكلمة اثبات ما لعمدة فالنفي الاول فليس من احكامها بل مثبت ذلك بدليله وهو نفي الموجود فيه صراحا بخلاف

كبرية بل فان موجبا وضعا لفي الاول واثبت الثاني الا يري ان في قولك ما جازني زيد لكن عرود لو سكنت عن قولك لكن عرود كان لا متقنا بجا
وفي قولك جازني زيد بل عرود لا يثبت الا متقنا بل ثبت عرود وهو البشوت وهذا هو الفرق بينهما قوله غير ان العطف
استثناء ومنقطع بمعنى لكن من قوله وضع للاستدراك بعد النفي وتقريره لكن للعطف بطريق الاستدراك بعد النفي الا ان العطف بهذا الطريق
يستقيم عند اتساق الكلام والمراد من اتساق الكلام اى نظامه من ومن اشئ اذ اجبه وذلك بطريقين احدهما ان يكون الكلام متصلا بغيره
بمعنى غير متفصل لتحقيق العطف والثاني ان يكون محل لاثبات غير محل النفي لكن الجمع بينهما ولا ينافي فضل خبر الكلام اوله كما في قولك ما جازني لكن عرود
فاذا فات احد المعنيين لاثبت الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستثنا فاعا ومثال حصول للاتساق بوجوب المعنيين في الفروض قول
في يده عرود فاقربه بالناس نعال المقر له ما كان لي قط لكنه لفلان اخر فان وصل الكلام فهو المقر له الثاني وهو فلان لان قوله ما كان لي قط يحمل
ان يكون لغيري من نفسه اصلا من غير تحويل الى اخر فيكون رد الماقر له وهو النظام ويحتمل ان يكون نفيها من نفسه الى المقر له الثاني فيكون تحويلها
لا رد الماقر له ولصية قائله مقاربة لغيره فاذا وصل قوله لفلان بقوله ما كان لي قط فقد حصل للاتساق بوجوب المعنيين ومع الاستدراك
وكان وصل به بيان انه نفي الملك عن نفسه الى الثاني لانه لقاه مطلقا وصار كما لم يجره بقوله لفلان على الف درهم ووليته حيث يعين
قوله على مجاز اللفظ اذا وصله بالكلام فكذلك معناه قوله فاذا اتت الكلام تعلق النفي بالاثبات فان قيل ان المقر له متى لقي الملك
عن نفسه من الاصل بقوله ما كان لي قط كان قوله لكنه لفلان اقرارا بملك لغيره لا اقرارا بملك متصلا فيكون مردودا كما اذا كان متفصلا
فلما اول كلامه نفي واخره اثبات والاثبات متى ذكر مقرونا بالنفي متصلا به كان اكل الكلام واحدا لا يحكم لاول الكلام بشئ قبل اخره الا ان
ان كلمة الشهادة يكون اقرارا بالتوحيد باعتبار اخره فيعتبر السجاصل وهو اثبات الملك للمقر عند اتصال اخره باوله ويكون قوله ما كان لي
قط اتصال الاثبات بنفي الملك عن نفسه بالاثبات لغيره انما يكون لتأكيد الاثبات وما
وما ذكره تأكيد للشئ كان حكم حكم ذلك الشئ ولا يكون له حكم نفسه صارا من حيث المعنى كانه قال بها العبد لفلان وسكنت وكذا النفي
لما كان لتأكيد الاقرار كان موخر عن الاقرار معنى لان التأكيد ما بدأ يكون بعد المؤكد فيجعل الاقرار مقدما اذ الكلام يحتمل التقديم
والاخرية صيانة لاقراره عن الماقر وان فصل قوله لكنه لفلان عن النفي كان بها نفي مطلقا فكان رد الماقر له فذكرنا للمحمل
للكلام على الظاهر وكان قوله لكنه لفلان بعد ذلك شهادة بالملك للمقر له الثاني على المقر لاول وشهادة العرود لا يثبت الملك
نفي العبد لملك المقر لاول قوله والا فهو مستأنف اى ان لم يوجد للاتساق لقوات احد المعنيين فالملك مستأنف كسائر النون
الملك بلكن ولا يتعلق النفي بالاثبات ويحتمل ان يكون بالفتح اى الكلام الذي دخل عليه لكن مستأنف غير متعلق بما قبله كالمزج بجماعة
الى اخره اذا تزوج الفضولي الحرة البالغة العاقدة من رجل بجماعة ورسم فبلغها البهر فقلت للاخير النكاح بجماعة ولكن اجيزه بالجماعة
يكون نهائى للنكاح وجعل لكن الاستيناف لكلام لان الكلام غير مستأنف لانه نفي فعل واثباته لعينه فلا يتعلق الاثبات بالنفي فاذا سبق
النفي لا يمكن تداركه بعد لاثبات ولا يمكن ان يجعل لاجازة منها مقدمة على النفي كما جعل الاقرار كذلك في السلسلة لاولى لعدم الفائدة
فان النكاح الموقوف المتعقد بجماعة لا يعتقد لقبولها اجيزه بجماعة خمسين فينفسخ بالنفي المتأخر فاذا لا فائدة في التقديم والآخر قوله
واما ذلكنا اصل ان كلمة او تدخل بين اسمين او اكثر فتقولك جازني زيدا وعمر او بين فعلين او اكثر فتقولك تعالى ان تمعلوا انفسكم او
من دياركم فبقينا ول احد المذكورين هذا هو موجب هذه الكلمة باعتبار اصل الوضع لانها في مواضع استعمالها لا تخلو عن هذا المعنى فقلنا

انما وضعت له فها هو ذهب طائفة اهل اللغة واما لغة الفقه وذهب القاضي الامام ابو زيد و ابو اسحق لاسفراحي وجماحة من النجاشي الى ان كلمة الشك
 فانك اذا قلت ر كيت نيدا وعمر الا يكون مخبرا عن روتيهما جميعا ولكنك تكون مخبرا عن روتيهما على سبيل الشك فانك قد رايت احدهما ولكنك
 لم تكن في معرفته حتى احتمل كل واحد منهما ان يكون هو المراد وان يكون الا انهما اذا شتمت في الايجابيات هذا الامر والنواهي لم توجب شك العلم
 بقصور الشك فيها لاننا لا نثبت الحكم اقتداءا وجبت كلمة التخيير والصحيح ان الشك ليس بمعنى لقيصدا للكلام وضعا كما قال الامام فخر
 الاسلام رحمه الله بل هو موضوع لاجل المذكورين غير مني لما قلنا اننا في مواضع الاستعمال لا تختلف عنه الا اننا في الاخبار لا نقضي الى الشك
 باعتبار محل الكلام لانه اجبر عن محي احد ما في قوله جاني زيدا وعمر ومعلوم ان فعل محي وجدين احدهما لا نكره فوقع بهذا الاخبار الشك
 في الذي وجد منه محل محي ختمين ان الشك انما ثبت حكما وانفا فاما يكون الكلام خيرا لا مقصودا بحرف او كالبينة وضعت لاقادة ملكا لثبته
 للمووب له ثم اذا اضيف الى الدين يكون استقلا حكما وانفا لا مقصودا بالهمة الما يري انهما لو استعملت في الانشاء لا تؤدسي الى الشك
 مع انها حقيقة فيه لا سباجه وقد عرفت ان الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الاصل فثبت اننا لم توضع للشك وكذا التخيير ثبت بحمل الكلام
 ايضا لاننا اذا استعملت في الابتداء لقولك اضرب زيدا او عمر اتنا ولت احدهما غير من والامر للتاثير ولا يتصور للتاثير باليقاع الفعل
 في غير العين فثبت التخيير ضرورة التمكن من التاثير ولذا لو اختار احدهما قولنا لا يصح لانه لا ضرورة في ذلك انما هي في حق الفعل وكذا اذا
 استعملت في الانشاء لقولك هذا او هذا لانها لما اتنا ولت احدهما غير من اوجب التخيير لرفع الاسجام قوله ولذا في اول الاصلين
 والشك والتخيير يتبان بحمل الكلام قلنا فمن قال مشي الى عبدي هذا او هذا القول لما كان انشاء يحتمل الخبر اي هو انشاء يصلح ان يكون
 خيرا لانه في وضعه لا يصلح خبرك قولك للرجلين احدهما عالم هذا وهذا الا ان الاخبار لا يقضي تقدم الخبر على ما عليه وضعه فاتفق الاخبار
 الحرة وجود الحرة سابقا عليه فصح الاخبار عتقا فاذالم يكن الحرة ثابتة جعلنا هذا الكلام انشاء وكان قال الشئ الحرة استرا من اللفظ
 والكذب وجعلنا الحرة ثابتة من قبيل هذا الكلام بطريق الاتقضا والتحجي لان انشاء محقق في ولايته فصار انشاء مشرعا وعرفنا وجوبه
 حقيقة واذ كان انشاء يحتمل الخبر اوجب كلمة او فيه التخيير من حيث انه انشاء احتي كان له يختار لا العتق في ايما شاء وان ثبت العتق في
 احدهما كما كان لا موزع في قوله اضرب زيدا او عمر ان يختار ان يضرب في ايما شاء وسطا احتمال انه بيان اي اختياره بيان ليعني هذا الكلام من
 حيث انه خبر يوجب البيان اي الاظهار لا للتخيير كما لو اعتق احدهما عينيا ثم نسية واخبر ان احدهما حر لا يكون له ان يثبت العتق في ايما شاء
 بل وجب عليه ان يبين العتق في الذي او فعه فيه اذ ذكر ثم انه اذا بين العتق في احدهما كان له حكم الانشاء من حيث ان الايجاب
 الاول انشاء وهو غير نازل في العين لانه ما اوجب الا في النكرة عند المعرفة لغة فلا يمكن اثباته في غيره كما اوجب كما اذا وقعت في سالم
 لا يمكن اثباته في بديل والعتق انما يتحقق في العين بالبيان وكان له حكم الانشاء من هذا الوجه ولهذا يشترط له اهلية الانشاء وصلاحيته
 الحمل للانشاء حتى لو مات احدهما بعد فبين العتق في الميت لا يصح ومن حيث ان ذلك الايجاب يحتمل الخبر يكون البيان اظهارا في هذا الموضع
 اخبر بمرسته ومن حيث ان الذي اوقع العتق فيه معرفة من وجه لانه لا يعدو ما يقين كالعتق واقفا فيه وكان البيان اظهارا ولهذا
 يجب عليه ولو كان انشاء من كل وجه لما جبر عليه واذا اجتمع فيه جتا الانشاء والظهار يحتمل بهاني الاحكام فاعتبرت به الانشاء في جميع
 التهمة وجهه الاظهار في موضع التهمة واذا قال لعبد له قيمة احدهما الف وقيمة الاخر مائة احدهما حر او قال هذا او هذا ثم عرض من
 العتق في كثير القيمة يصح وليتبر من جميع المال فاعتبر به الاظهار لعدم التهمة لان كل واحد من العبدين مترد من ان يعتق ومن ان

اللعين فكان بمنزلة الكاتب فلا يتعلق بحق المودعة ولو كان تحت حرة وادته قد دخل بها فقل احدكم اني نسيته ثم غشيت الامة ثم مرض المرض وبصر
الطلاق في المعتقة وانما تحرم حرمة غليظة وليصير الزوج فاراحي تترث هي واعتبر اطلاقا في حق الحرمة لعدم القهمة والنشأ في حق المارث لكان
القهمة لان قهوما تعلق بالمال في مرضه فهو بالبيان فيها يريد اطلاقا معهما ولو طلق احدهما لفسد الباعث والاربع ولم يكن دخل من تزويج خامسة واخت
شتم من الطلاق في اخت التزويج جازله كالحاجة الخاصة وكالحاجة العامة فاحتمل اطلاقا لعدم القهمة اذ يمكن له النشأ والطلاق في التي عندها وتزويج
اختها في الحال ولو كان دخل يمين لا يجوز كالحاجة الخاصة والاخت فاحتمل النشأ في حق المدة لكان القهمة لا تترى انه لا يمكن من ذلك بالنشأ
الطلاق في الحال وعلى هذا من السالك في الزيادة قوله وقد يستعاره الكلبة للعموم اي بدلالة يقتضي بالكلام مثل استعناها في موضع الخطي
لانها لما نيا ولت احد المذكورين غير عين كان من ضرورة صدق الكلام اذ انفاه انتفاع الجميع ان كان خبرا كما في قوله كذا ريت رطلاد وكذا
منها كان من ضرورة حصول الانتها عن المشتري عنه وجوب الانتها عنهما جميعا ونعم في الاباحة ايضا لانه لما طلق له الميا لانه مثله في قوله جاز
الفقهاء او محدثين مع احدي الفرقتين ومجالاته احدهما غير عين لا يصح رثبت للعموم ضرورة تمكنه من جعل حكم الطلاق الا انما تجب
العموم في موضع النفي على سبيل الافراد لان الافراد جعلها لا تخصنا ولا احد المذكورين والعموم انما يثبت بعرض لعين بها وليس
من ضرورة العموم الاجتماع بل يثبت العموم لصيغة الافراد ايضا كما في كلمة كل وكلية من وهو قريب الى الحقيقة فوجب القول به رعاية
الحقيقة بقدر الامكان وتوجب عموم الاجتماع في موضع الاباحة لما ذكرنا ان الطلاق ورفع المانع في شيء غير معين يوجب ذلك
فان قيل جالس الفقهاء او المحدثين فغير من جالس احدي الفرقتين او كليهما ان شئت الا ترمى الى قوله تعالى وعلى الذين حادوا حينئذ
نودي نطق من البقرة والغنم حرثنا عليهم شئهم الا ما حملت ظهورها او صواحها او انحط لفظهم ان الاستثنا لما كان من التحريم حتى اوجب
الاباحة تثبت الاباحة في جميع هذه الاشياء كما ثبت في كل واحد منهما والى قوله ولا يدينون من البقرة والى قوله تعالى او ابائنا الاية
ان الاستثنا لما كان موجبا للاباحة جازل من ابد موضع الزينة لجميع مستثنين كما جاز لكل واحد منهم فعمدا انه موجبا في الاباحة
عموم الاجتماع بمنزلة اذا عطف الا انما تفارق الواو في انه لو جالس واحد من الفرقتين في قوله جالس الفقهاء او المحدثين
ان كان جازلا ولو قال جالس الفقهاء والمحدثين لم يجز الا ان يجالس كل واحد من الفرقتين فالتقيده باباحة الجمع والواو توجب به هذا
ولانها توجب عموم الافراد في النفي وعموم الاجتماع في الاباحة لو عطف لا تكلم فلانا او فلانا بحيث اذا تكلم احدهما بخلاف الواو
قوله وفلانا فانه لا يثبت له لم يكلمها لان او وقعت في موضع النفي حيث يوجب عموم الافراد ولو كلفها لم يثبت الامانة واحدة لها
في الواو ولا يكون بمنزلة يمينين لان لعمري انما يثبت حرمته اسم الله ولم يوجد الاتهام واحد ولو قال لا اكلم احدا فلانا
و فلانا كان له ان يكلمها جميعا لان الاستثنا من الخطر اوقات كلمة او واقعة في موضع الاباحة فوجب عموم الاجتماع وكان له
ان يكلمها جميعا كما في قوله لا اكل طعاما الاخرى وكما كان له ان يكلمها وكذا اذا قوله وقد يجعل بمعنى حتى اسلم ان اوجرت عطف كما مر
فاذا وقع الفعل بعده منصوبا من غير ان يوجد معطوف عليه منصوب كقولك لا تزمنك وتطعنني حتى فذلك باضمار ان وذلك انك لم تخط
لا تزمنك او تطعنني بالرفع عطف على الاول لکن قد اثبت الاعطاء كما اثبت اللزوم ولم تقدر ان اللزوم لاجل الاعطاء فلما كان
اللزوم ان اللزوم لاجل الاعطاء حتى كان قيل لا تزمنك تطعنني وجباضمار ان لثاني لم يدخل في حكم الاول وقدر ما
قيل او تقدير المصدر كان قيل لكونن لزوم مني او اعطاء منك ونزل الكلام بمنزلة قولك لا تزمنك الى ان تطعنني وحتى تطعنني

حرف الجار افعى الى او حتى واخل على الاسم في معنى لا على الفعل وانما يحتمل ان يوصف حتى اذا خلت العطف لاختلاف الكلام بان يكون احدهما اسما والآخر فعلا او يكون احدهما ضميا والآخر مستقبلا ويحتمل ضرب الغاية بان كان يحتمل الاستدراك كما افاد قال والتدلا داخل هذه الدار او داخل هذه الدار الاخرى ان اوفى هذه المسئلة بمعنى حتى فيحتمل دخول الاولى او لا وان دخل الاخرى او لا بر في بيمينه لانه لم يكن بين النفي والاثبات اذ كان تعذر العطف والكلام يحتمل الغاية لانه محتمل فتركت حقيقة وحملت على الغاية مجازا فانما داخل الاولى قبل الاخرى فقد باشر المحضو بيمينه فحتمت واذا دخل الثانية او لا فقد اصر على البر الى وجه والغاية فصار بارا كما لو قال والتدلا او دخلها اليوم فلم يدخل حتى فبر بيمينه الشمس كما ذكر في عامة شرح البجامع واليه اشير في الكتاب لان تعذر العطف باعتبار النفي والاثبات غير مسلم عند النجاة فان النفي ليعطف على الاثبات وعلى العكس يقال جازني زيد وما جازني محمد او ما رايت عمر ولا فكن رايت بشرا قال المتدق ان الذين امنوا ولم يلبسوا اليهم نظم فالاولى ان يقال تعذر العطف باعتبار عدم فعل منصوب ليعطف الثاني عليه حتى لو قال او داخل بالرفع ينبغي ان يصح العطف وشيت التحية او يقال تعذره باعتبار ان الفعل المضارع منع ان في حكم الاسم وانقضا به مبنيا لا يصح الا باضارا ان فيلزم منه عطف الاسم على الفعل وهو فاسد فلذلك جعل بمعنى الغاية والاول هو الالوجي قوله وانما حتى فللغاية معنى الغاية فهو المعنى الحقيقي لهذا الحرف فانا قد وجدنا ما يستعمل في الغاية بحيث لا يسقط معنى الغاية عنها وان استعملت في اخر ففرقنا ان معنى الغاية هو المعنى الاصيل لهذا الحرف وفيه موضوع لهذا المعنى ويجب ان يكون الغاية فيه شيئا ينتهي به المذكور او عنده كالرأس والصباح في قولك اكلت السمكة حتى راسها نمت البارحة حتى الصباح ولا اشترط ذلك في الى فاستمع قولك نمت البارحة حتى نصف الليل وصح تنمنا الى نصف الليل وما بعد حتى ليس يدخل فيها قبلها عند اكثر النحاة كما في الى لان الاصل في الغاية ان لا يكون داخل في الغاية وليوذه قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر فان اللية على تقدير الوقف على سلام او سلام الملكة على عدم الوقف ينتهي عند طلوع الفجر وذهب الامام عبد القاهر رحمه الله وجاهز الله ومسانة المتأخرين من اهل النحو الى ان ما بعد ما دخل فيها قبلها ففي مسلي السمكة البارحة اكل الرأس ونيم الصباح وذلك له الغرض ان ينقض الشيء الذي تعلق به الفعل شيئا فشيئا حتى با الفعل على ذلك الشيء كله فلو انقطع الاكل عند الرأس لما يكون فعل الاكل اتباعا على السمكة كلها ولذلك امتنع اكلت السمكة حتى نصفها لان الغرض لما كان ما ذكرنا وهو قد فاش في الغاية السجعية فلما الكلام عن الفائدة فلم يصح ونقل عن المبرور والفراد والسيراني وغيرهم ان المذكور بعد حتى ان كان ليعضا للمذكور بقيد يدخل فيها ضرب له الغاية ان لم يكن لا يدخل مثال الاول زرا في اشرف البلدة حتى الامير وسبني الناس حتى العبد ومثال الثاني قرأت القرآن البارحة حتى الصبح والصباح لا يكون داخل لانه ليس ببعض الليل فلهذا اكل الرأس وما نيم الصباح في مسألة السمكة والبارحة قوله ولهذا المعنى ولان حتى للغاية قال محمد رحمه الله كذا اذا دخلت هذه الكلمة في الافعال يحتمل للغاية ان امكن كقولك مررت حتى ادخلها لان اصلها للغاية فوجب العمل بها ما امكن وشطر الامكان ان يحتمل المصدر للاستدراك بان صلح فيه ضرب المدة وان يصلح لما خرد دلالة على الانتهاء فان لم يستقم لم يحتمل لغاية لغوات معينين المذكورين او احدهما يحتمل على الجواز او بمعنى لاسم ك ان امكن للمناسبة بين الجازاة وبين الغاية من حيث ان الفعل الذي هو سبب ينتهي بوجود الجواز عادة وشطر الامكان ان يكون السحلف معقودا على فطين احدهما من شخص والآخر من شخص اخر لان فعل نفسه لا يصلح جزاء لفعله او الجواز مكافاة الفعل وهو لا يكان في نفسه عادة فان تعذر ذلك يحتمل على العطف محض ومن حكم الغاية ان يشترط وجود اللبر ومن حكم لاسم السبب ان يشترط وجود

بالصحيح لما اذا قال لا عبدي حر ان لم اضربك حتى يصيح فاخذ في الضرب ثم اطلع اي امتنع قبل الصياح بحيث لان الفعل المحلوف عليه وهو الضرب
 يستعمل الاستدلال بطريق التكرار فكان شرط البر هو المدل الى الغاية المضروبة له متصورا وكان الكف محتمل هذا الفعل لاحالة فيكون شرط الاحتشاق مقصودا
 ايضا والصحيح يصلح دلالة على الاطلاق عن الضرب لان الانسان قد يتنصع عن الضرب به فيصيح غايه فوجب العمل بتحقيقه الغايه وحمل على عليها فكان
 الكف من الضرب قبل وجود الغايه شرط الاحتشاق فان اطلع قبل الغايه كان حاشا وهذا اذا لم يغيب على حقيقة عرف كافي اسكنه المذكور فان
 غلب عليها عرف ظاهر وجب العمل به لان الثابت بالعرف بمنزلة الحقيقة حتى لو قال ان لم اضربك حتى اقلبك او حتى تموت كان هذا على الضرب
 الشديد لا على حقيقة القتل والموت للعرف فانه متى كان قصده القتل لا يذكر لفظة الضرب وانما يذكر اذا لم يكن قصده القتل وجعل القتل
 غايه لبيان شدة الضرب مقصودا عرف ولو قال ان لم اتك فدا حتى تغدني فغدي حر فايده ولم يغد لم يفت لان التعذر لا يصلح دليلا على
 انتهاك الايمان بل هو واعي اليه وكذا الايمان ليس مستلزام الضمان لانه لا يصح ضربا لانه له فئات شرط الغايه جميعا فلم يكن محل على
 الغايه ولكنه يصلح للتفدية لان الايمان على وجه التنظيم احسان يوفي الى المرفوع سببا فيه احسان فالي منالي الزاير وعن هذا قيل قوله
 عليه السلام من زار حيا لم يبق منه شيئا فكم نزار ميتا والتفدية صالحة للجواز لانها احسان ايضا فيصالح مكافاة للاحسان تحمل على المجازاة
 نصارى شرطه فعل الايمان على وجه يصلح سببا للجواز فانها قد وجد ولو قال عبدي حر ان لم اتك حتى تغدني عندك ولو لم تاتي حتى تغدني
 فغدي حر كان حتى العطف المحض من غير حايه بمعنى الغايه فيه لان التعذر من خد او غيره عند الاباحة احسان فلا يصلح منبها للايمان
 ولا يصلح اتيانه سببا لفعل نفسه كما ان فيه لا يصلح جزاء لايتانه تعذر الحمل على المجازاة ايضا فحمل على العطف بمعنى
 الغاوه وبمعنى ثم لان التعقيب يناسب معنى الغايه فتوقف البر على وجود الفعلين كما لو قال ان لم اتك فاعدي عندك هو له ومن
 ذلك اي من باب حروف المعاني حروف الجر وسميت حروف الجر لانها تجر فعلا الى اسم نحو مرت بزياد واسما الى اسم نحو المال لمزيدا لبا
 فلما لصاق هو معنا ما يدلالة استعمال العرب ابان فيه وهو اقوى دليل في اللغة كالف في احكام الشرع ثم الاصلاق يقتضي طرفين ملصقا
 ولصقا به فدخل عليه الباء فهو الملصق به والطرف الاخر هو الملصق ففي قوله ككتب بالقلم الكتاب ملصق والقلم ملصق به ومعناه الصفت الكتاب
 بالقلم ولهذا اي ولاسما لا الاصلاق والاصلاق يقتضي ملصقا وملصقا به فلما في قول الرجل ان اخبرني بقدم قد ان كان معناه ان
 الاخبار بالقدم او ان اخبرني اخبارا ملصقا بالقدم والصاقه والقدم لا يتصور قبل وجوده لانه فعل محقق فكان شرط الاحتشاق للاخبار
 بطريق الصدق فلا يكتفى بالاخبار كذا بخلاف ما اذا قال ان اخبرني ان فلان قد قدم حيث كان شرط الاحتشاق فيه مجرد الاخبار
 صدقا كان او كذبا لان قوله ان فلانا قد قدم خبر بنفسه وهو المتعول الثاني الاخبار وصار كما قال ان اخبرني خبر قد قدم فذلن وانما
 الكلام والامكان او سيكون غير مضاف كيتونه الى الخبر فكان شرط الاحتشاق نفس الخبر فقتل والصدق والكذب ولا يلزم على ما ذكرنا
 قوله ان كنت تخميني بقولك فكذا انقالت كاذبة اجك حيث تطلق خلافا محمد رحمه الله مع ان محبة لم يتحقق ما في القلب لان الانسان
 جعل خلفا من القلب لعدم امكان الاطلاع على ما في القلب فلم يثبت اليه فاما القدم فم فامر بحسوس فاحتمل الاصلاق به وهذا ايضا بخلاف
 قوله ان اعلقتني ان فلانا قد قدم فغدي حر فاعلمه حيث لم يثبت الا ان يكون حقا كما لو قال ان اعلقتني بالقدم لان لا عدم ما يغيد
 العلم والباطل لا يسمى علما وانما العلم اسم للمحقق فلم يكن للاختيار بالباطل اعلاما فاما الاخبار فانها اخبار النجوى واسمها لا يصلح والاعلام على المعنى
 في العرف فصار يطلق على الصدق والكذب الا يسمى انه يقال بها خبر باطل وزور وكذب ولا يقال مثل ذلك في العلم فلهذا افسرنا

قوله وعلى اللازم كونه على وضعه للاستعلاء ومنه يقال فلان علينا امير لان الامير علوا وارتقا على غيره وقيل زيد على السطح التعليق عليه ومنه قولهم على فلان دية لان الدين يستعمل من يذمه وكذا يقال ركبة دين وهو معنى قوله على اللازم في قولك على الف درهم يعني ان كانت هذه الكلمة موضوعا للاستعلاء والاستعلاء في الظن على كذا في دون غيره كانت في مثل هذا الموضوع للاستعلاء والاستعلاء في فلان على كذا في اللزوم دون غيره كانت في مثل هذا الموضوع للابحار والالتزام باعتبار اصل الوضع فكان مطلقا هذا الكلام محمولا على الدين لان الاستعلاء فيه لان لصيل به الودية فيقول على الف درهم ودية فمحملة لا تثبت الدين لان على يحمل معنى الودية من حيث ان فيها وجوب الحفظ فيحمل عليه هذه الدلالة ليستعمل بمعنى الشرط باعتبار الجزاء متعلق بالشرط فيكون لازما عند وجوده وكان استعلاءه في الشرط بمنزلة الحقيقة كانت احد نوعي الحقيقة ولهذا قال فيه يستعمل ولم يقل يستعمل كما قوله فيما بعد قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان لا تمشركم بالله شيئا اي بشرط عدم الاشتراك بالثبوت هو المذكور في كتب الفقه والمذكور في كتب التفسير ان على صلة المبالغة يقال بالثبوت على كذا لانه لما دوى الى معنى الشرط اذا المبالغة تؤكد كذا لشرط توسع الفقهاء في ذلك وقالوا به في الشرط وعلى هذا الاصل قالوا اذا حاضر المسلمون حصنا فقال راس الحصن اسنوني على عشرة من اهل الحصن على ان افقه عليكم فقالوا لك ذلك ففهم اسنوني فوا من وعشرة معه لانه اسنا من نفسه لئلا يقول اسنوني وشرط امان عشرة مع امان نفسه وكانت العشرة سنواه والخيار في تعيين العشرة الى راس الحصن لانه جعل نفسه ذاهبا امانهم لان على للاستعلاء وهو ليس بربى خط باعتبار انه داخل في امانهم لانه اسنا من نفسه بلفظ واحدة ولا باعتبار ان مباشر لانا منهم فان ذلك لا يصح ففهم انه ذاهب على ان يكون معين لمن تناوله لان امان منهم باعتبار ان المتعين في الجمول كالابحار لم يتبدل ومن وجه محال لما لو قال اسنوني وعشرة او عشرة حيث كان البحار في تعيين العشرة الى الامام لان الحكم لم يحمل نفسه ذاهبا من امان العشرة وانما عطف امانهم على امان نفسه فكان الامام هو الموجب لهم لانا ان وكان اليه المتعين قوله يستعمل بمعنى الباء في المعاديات المحضة وهي التي يخلو عن معنى الاسقاط كالبيع والجاراة والكلح بان مثال العكس على الف درهم واجرتك على كذا او تزوجتك على كذا لان العمل لما تعذر مقتضاها يحمل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء لان العمل في هذه التعويضات لازم واللزم ناسبا للصاق فان الشيء اذا لزم الشيء كان لمصقابه لا محالة ولا يحمل على الشرط لان المعاوضات المحضة لا تحمل التعليق بالحفظ لما فيه من معنى القمار فيحمل على ما يحتمل تعويض الكلام واحترز لقوله المحضنة عن المعاوضة التي ليس بمحضنة كالطلاق على ما انما اذا قالت لزوجها طلقني ثلاثا على الف درهم حمل على الشرط عند ايجافه رحمه الله حتى لو طلقها واحدة لا يلزمها شيء وكان الطلاق رجعيا وعند ما يحتمل على الباء حتى لو طلقها واحدة يجب عليها ثلث الف وكان الطلاق نيا كما لو قالت طلقني ثلاثا بالف لان الطلاق على مال معاوضة من جانب المرأة وانما يجب المال عليها عوضا عن الطلاق وكلية على تحمل معنى الباء وقد بدرت من جانبها فيحمل على المعاوضة لاحتمال الطلاق اياها ودلالة الحال عليها فصار كقوله احمل هذا الطعام الى منزلي على الف درهم وقال الوصفية رحمه الله كذا على اللزوم كما بينا وليس بين الطلاق وبين المازمة مقابلة لينفقد معاوضة بل بينهما معاوضة لانه يقع الطلاق ولا يلزمه المال او يجب المال ثم يقع الطلاق والمعاوضة معنى الشرط والجزاء لا معنى للمعاوضة ومعنى الشرط بمنزلة حقيقة هذه الكلمة لان هذه الكلمة اللزوم بين الشرط والجزاء ملازمة فكان العمل عليه كونه اقرب الى الحقيقة اولى من العمل على الباء وقد امكن العمل بمعنى الشرط بهذا لان الطلاق وان فعله المال يصح تعليقه بالشرط مثل ان يقول ان قدم فلان فانت طالق على الف درهم صح ولم ينفع معنى

المعروفة من صحة التبعيض لانه تابع قوله ومن التبعض ذكر النهاية انما لا تبدأ الغاية يقال سرت من الكوفة الى البصرة وهذا الكتاب من فعلان
الى فعلان وقد يكون للتبعيض كقولهم اخذت من الدارهم وزيد من القوم والتبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وكقولهم خاتم
من فضة وباب من سلاح وقد يكون مرادة كقولك ما جاءني من احد فاجعلوا ابتداء الغاية اصلا في هذه الكلمة والباقي تابع حتى يقال المحققون من
الكل راجع الى معنى ابتداء الغاية وهذا هو المختار الا ان بعض الفقهاء لما وجدوا اكثر استعمال في التبعض جعلوا فيه اصلا وفيما سواه دخلا واليه
مال المصنف ورايت في بعض نسخ اصول الفقه انما للتبعيض وابتداء الغاية جميعا عند الفقهاء وكل واحد في موضع حقيقة ولهذا اسي ولا يحتاج
اقبال الوجيفة رحمه الله فبين قال لما فرغ عتي من عبيد من شئت حقيقة كان له ان يقيم لما واحد منهم فان عتقهم واحد بعد واحد عتقوا الا الاخر
وان عتقهم حلة عتقوا الا واحد منهم وانما رغبة الى المولى وعند جملة الفقهاء جميعا لان كلمة من عامة وحرف من كما يكون للتبعيض يكون التبيين
اجنس اى للبيان قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومنها المراد يحرف من تبيين عبده من غيرهم فبينوا ولهم جميعا كما في قوله
من شاء من عبيد عتقه فوجه قول ايجيفة رحمه الله ان المولى جميع بين كلمة اليوم والتبيين فوجب العمل تحقيقا ما امن ولهم
اصل لانه اضاف الفعل اليه فوجب القول بالعموم الا بقدر ما يقع به العمل بالتبعيض وذلك ان ينقص عن الكل واحد يصير عامته واوله
الاكثر وتحقيق العمل بالتبعيض وقد دخلت كلمة التبعض في العبيد فوجب ان يعمل التبعض فيه لاني غير مخالف قوله من شاء من عبيد
عتقه فاعتقه فانه وان تناول البعض ايضا لدخول حرف تبعض فيه لان البعض الداخل تحت الشرط كذا لانه لا يعلم ما دخل تحت الشرط وقد
وصفت لصفة عامة وهي الشبهة لان في الصلة معنى لصفة تقوم ضرورة عموم الصفة فاسقط اى الوصف بهذه الصفة مخصوص اى التبعض
فاما البعض في المنابع فيعلم ان لوصف لصفة عامة اذا الشبهة فيه اسندت الى الناحية فتبقى معنى لتبعيض معتبرا في صفة العموم فبينوا ول بعضا
عاما ونظيره لو قيل من سرق من الناس فاقطعه لفهم منه وجوب القطع للشرائط كلهم ولو قيل اقطع من الهارب من شئت لم يوجب اللفظ
استيعاب الجميع بالقطع ولا يقال المفعولية صفة كالفا علىته ولهذا يوصف بها فيقال عمر والمضروب كما يقال زيد الضارب ونحو معلوم كما
يقال رجل عالم وهذه الكلمة قد صارت موصوفة بالمفعولية اى بالمشبه في المتن ان فيه كما صارت موصوفة بالفاعلية في تلك المسئلة
فلم تعمم لعموم هذه الصفة لانا نقول حقيقة الصفة معنى ليقوم بالموصوف وذلك المعنى الذى نسميه صفات انما ليقوم بالفاعل لا بالمفعول
اذا المضرب فاعلم بالضارب والعلم قائم بالعالم لا بالمضروب والمعلوم وانما للمفعول تعلق بذلك المعنى باعتبار انما اثره لا يؤثر ذلك في
العموم على انما لا سلم انما وصفت بالمفعولية بل الموصوف بها العتق في قوله عتقه فلا يراد بهذا السؤل قوله والى لانتفاء الغاية على
مقابل من اى هي يدخل في الغاية التي ينتهي بها صدر الكلام كما ان من لا تبدأ الغاية اى هي تدخل في الغاية التي ينتهي بها صدر الكلام
يقال سرت من البصرة الى الكوفة فالكوفة منقطع السير كما كانت البصرة مبتداء ليقول الرجل انا اليك اياه انت عاتى وليقول منت
اى فلان فتجمل منتهاك من مكانك ولذلك استعملت في آجال الديون لان آجال الديون عاياتها ثم هي تقبل بمعنى الغاية مطلقا
فاما بدخول الغاية في الحكم وخرجه منه فامر يدور مع الدليل فيما فيه دليل على الخروج قوله تعالى ننظر الى ميسرة لان الاحمار حلة
وبوجود الميسرة خروا لعلته ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظرنا في كلتا الحالتين معسرا وموسرا وكذلك قوله تعالى ثم اتوا الصيام
الدليل فانه لو دخل اليل لوجب الوصال وما يدل على الدخول قوله لك قرأت القرآن من اوله الى اخره لان الكلام مبنى لقراءة القرآن
كله وسالاديل فيه على احد الامر من قوله تعالى الى المرفق والى الكعبين فاخذ عامة العلماء بالاحتياط محكمين بانها في الفصل وانفذ

وادود رحمه الله باليهن فلم يدخلنا في الكشف قوله في الطرف به الكثرة فجعل ما دخل في عليه طرما لما قبلها ووعاء له فاذا قلنا ان خروج
 في يوم الجمعة فقد اجرت ان اليوم قد شمل على الخروج وصار وعاء له وكذلك الركض في الميدان وزيد في الدار هذا اصل هذه الكثرة
 ثم قيل زيد في العلم وانا في حاجتك لو سئل على معنى ان العلم حصل وعاء النظرة ولما على معنى انه لما صرف العناية الى حاجته
 صدرت كانه قد اشتمت عليه اعلينها على قلبه ومهته ويفرق بين صنفه واشياءه اختلف اصحابنا في حذفه واشياءه في طرف الزمان مثل
 ان نقول انت طالق عند قال ابو يوسف ومحمد بنهما حتى لو نوى اصر النهر في قوله في عند لا يصدق قضا كما لا يصدق في قوله عند الان حذفه واشياءه في كلام
 هؤلاء اذ لا فرق بين قوله عند خرجت يوم الجمعة وخرجت في يوم الجمعة وكانت الدار سكنت في الدار وقد اجمعنا ان لو قال غدا ونوى اخر النهار
 فيصدق قباية لاقتضاء وكذا اذا قال في غدا لا ترمى ان قوله غدا معناه في غدا لانه حذف عنه عرف الطرف اختصارا فكانا سواء
 في الحكم وقرق ابو حنيفة رحمه الله بينهما في ان النوى اخر النهار فقال في قوله في عند لا يصدق ديانة النهار فقال في قوله في عند لا يصدق
 ديانة وقضاء وفي قوله غدا لا يصدق ديانة لاقتضاء لان الطرف لما اتصل به الفعل بغیر واسطة تقتضي استيعابه ان المكن لا يجنب
 بشا في المفعول بمن حيث انه صار ممولا للفعل منصوبا به الا يرمى انه اذا اشيع في مثل هذا الطرف ولم يقدر فيه حرف في اخذ حكم
 المفعول به حتى اذا اجرت عنه بالذي علمت به ما علمت بالمفعول به فقلت في مثل قولك مستحسرت يوم الجمعة الذي سرت يوم الجمعة كما
 تقول الذي سرت يوم الجمعة ولم يقل الذي سرت فيه يوم الجمعة واذا اتصل به الفعل بواسطة طرف الطرف يقتضي وقوعه في جزمه اذ ليس
 مترتبة الطرفية استيعاب فاذا قال غدا ونوى اخر النهار لم يصدق خفا لان الطلاق اتصل بالعدو بلا واسطة فاقطع
 استيعاب العدو لئلا يفسد كونه موصوفا بالطلاق في جميع العدا فلا بد من ان يكون واتحافه اولا فيحصل الاستيعاب فاذا
 نوى اخر النهار فقد غير موجب كلامه الى ما هو تحقيق عليه فلا يصدق قضا لكنه لا يصدق ديانة لانه لو نوى محتمل كلامه واما اذا قال في
 غدا فوجب كلامه الوقوع في جزمه ومن العدا منهم واليه دلالة القين كما لو طلق احدي نسائه فاذا نوى اخر النهار كانت نيته تعيينا
 لما به لا تليق للحقيقة فيصدق قضا كما لا يصدق ديانة فاذا المراد شيئا كان الحرف الاول اولى لعدم المزارع والسبق ولذلك
 يقع فيه يرفع الفرق بينهما ان قوله ان صليت الله بك لوان في الا بحتي كان شرط الحث صوم جميع العدا وقوله ان صليت في
 الدهر دق على صاحبه حتى لو نوى الصوم الى الليل ثم انظر بعد ما شرع فيه حثت قال شيخنا العلامة حافظ الملة والدين ان الله تعالى
 ذكر نصرته الرسل والمؤمنين في الدنيا سقوة بحرف في وقرنتم في الاخرة غير مقرنة به في قوله عر اسمها ان النصر سلفا والذين امنوا في
 النجوة المتكلم يوم يقوم الاشهاد لان النصر الله اياهم في الاخرة مسبوحة كجمع الاوقات دائمة لا تخار جبرافا بالنصرة اياهم
 في الدنيا فقد يقع في بعض الاوقات ومن البعض لا طهار او ابتداء قوله ويستعار للمقارنة اذا قال انت طالق في دخولك الدار
 لم تطلق قبل الدخول لانه اقبل كونه في الفعل وهو لا يصلح طرفا للطلاق على معنى ان يكون الطلاق شأ فلا لانه عرض للبر في
 منعذر العمل بمقتضى فيجعل مستعدا للمعنى المتعارف لان في الطرف معنى المقارنة اذ من قصية الاحتواء على الطرف فيقارنه بجوانبه لا
 لصلته بمعنى مع فتعلق ويو والطلاق بوجوده فلهذا لان قران الشيء بالشيء يقتضي وجوده ضرورة فكان من ضرورة تعلقه بوجود
 الدخول لانه لا يكون شرطا معناه لا يقع الطلاق مع الدخول لا كعبه وعنها بعض يجعل مستقار المعنى الشرط لما سببه بينهما من حيث
 ان كل واحد من الطرفين والشرط ليس بمقرر ومن حيث ان تعلق الجزاء بالشرط بمنزلة قران الشرط بالظرف من حيث انه لا يخل

بينا زمان كما في الشرط والمشرط فيتعليق الجزاء فعلى ما يقع الطلاق متأخر احسن الدخول كما لو قال ان وحدث الله وان كان الاول اصح فان لم يقل
 لاجنبية استطلق في تلكا حكم قتر وجه الاستطلاق كما لو قال مع تلكا حكم ولو حصل مستأثر الشرط اطلقت كما لو قال استطلق من تزوجت كذا لانه اشار الى
 الاسم ونحو الاسلام رحمه الله قوله ومن ذلك اى من باب عروق المعاني حروف الشرط اى كلمات لغو الفاعل وتسميتها حروفها باختيار ان الاسم
 فيها كلمة ان وهى حرف وحرف ان هو الاصل في هذا الباب اى في باب الشرط لانه اختص بمعنى الشرط ليس بمعنى اخر سواء بخلاف سائر الفاظ
 الشرط فانها تستعمل في معاني اخر سوى الشرط وان سائر الفاظ الشرط انما يكون للشرط اذا تضمن معنى ان فعلم انه اصل قالو معنى كلمة ان ربط
 احدى الكلمتين بالآخرى على ان يكون لاول شرط والثانية جزاء متعلق وتوعدا بوجوه لا ذلى كقولك ان تاتى اكله يك تعلق الاكرام بالاتيان
 وانما يدخل هذه الكلمة على امر معدوم على خطر الوجود بقصد لغوية او ثبائية لانها للتعليق او الحمل وذلك لا يتحقق في الاستمالة والتحقق والتمتع وتوعدا
 اعم اليسر لانه من الامور الكائنة ولهذا لا يتعقب هذه الكلمة اسم لان معنى الحظر في الاسماء لا يتحقق ودخل هذه الحروف في الاسم في كونه لغو فاعلم
 ان امره ذلك وان امرأة خافت من قبيل لا ضار على شرط والتفسير ومن التقديم والتأخير لان اهل اللغة يجمعون على ان الذى يتعقب خبر
 الشرط هو الفعل دون الاسم قوله واذا اصلح الوقت كلمة اذا مشتركة بين الوقت والشرط عند الكوفيين فاذا استعملت في الشرط لم يبق فيها معنى الوقت
 وصارت بمعنى ان كما في سائر الفاظ المشترك اذا استعملت في احد المعاني لم يبق فيها دلالة على غيره واليه ذهب ابو حنيفة رحمه الله وعند البصريين
 هى موضوعة للوقت يستعمل في الشرط من غير سقوط معنى الوقت كمتى واليه ذهب ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فاذا قال امراته اذا اطلقك
 فانت طالق ولم يوشى باليتم الطلاق في قوله ايجنبية رحمه الله حتى يموت احدكما كما في قوله ان لم اطلقك فانت طالق وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهما الله وقع الطلاق اذا فرغ من اليمين في قوله متى لم اطلقك فانت طالق فاما اذا نوى الوقت او الشرط المحض فهو على ما توسى بالان
 وجب قولهم ان اذا اسم للوقت بمنزلة سائر ظروف الزمان يقال كيف للوطب اذا اشتد الحر اى حينئذ قال الله تعالى والليل اذا بعشى الا انه
 سمي يتصل في الشرط مجازا مع قيام معنى الوقت لان اذا الاستقبال وفيه ابهام مناسب للمجازة اذا الشرط لا يكون الاستقبال مجبول
 البيان لترده بين ان يكون وبين ان لا يكون واشتغاله في الشرط لا يوجب سقوط معنى الوقت عنه لان المجازة في متى الزم منها في اذا
 في متى لازمة في غير موضع لاستفهام وفى اذا جائز ثم لم يسقط معنى الوقت عن متى في المجازة فاولى ان لا يسقط عنه اذا فيها واذا
 ما ذكرنا كان الطلاق مضافا الى زمان خال عن الالتحاق وكما سكنت وبعد ذلك الوقت مطلق وقال ابو حنيفة رحمه الله ان اذا قد يكون
 حرفا بمعنى الشرط المحض كما كان اسما بمعنى الوقت قال الشمرع واذا انصبك خصامة فتحل عهدا بالانصبك خصامة لان ايجانبه تخصا
 من الامور المترددة وكلها اذا كانت بمعنى الوقت انما يستعمل في الامر كائن او المنتظر الذى لا ريب فيه عادة او شرعا نحو عرجى العتوب
 الى الصلوة فلو لم تقصر كلمة اذا كانت مهنيا بمعنى الشرط بلقي معنى الوقت فيها لما جاز استعمالها في الامر المتردد بخلاف متى لا يستعمل
 في الامور الكائنة لا محالة فاستعمالها للشرط لا تدل على سقوط معنى الوقت عنها ولا يقال ينبغي ان يحمل على متى حتى يفي الوقت فيها
 معتبرا وان جوزت بها كما في متى لانا نقول لو فعلنا ذلك يلزم منه ترك خاصية وهى الدخول في الامور الكائنة اذا كانت بمعنى الوقت
 كما ذكرنا واذا ثبت هذا ان الوجهان فيه واقع الشك في وقوع الطلاق لانه ان جعل بمعنى الشرط لا يقع وان جعل بمعنى الوقت
 يقع فلا يقع بالشك ثم اشار الى الفرق بين ادا ومتى فقال المجازة بجهادى متى لازمة في غير موضع لاستفهام لان معنى اسم الوقت
 الملبم ولا يختص وقتا ومن وقت فكان مشاركا في الابهام لكلمة ان لترد ما دخل عليه متى بين ان يوجد وبين ان لا يوجد كما

في كلمة من علمه المشددة كمن في باب الجازاة فذلك وقع الإطلاق بقوله انت مطلق متى لم اطلقك عفت اليمين واما اذا افلا فاذة الوقت
 النماذج ولما يدخل على امركا ان او منتظر فلم يلزم الجازاة بل هي في خير الجواز لما بينا قوله ومن وما وكما تدخل في هذا الباب اسي في نوع
 المشرط اسن وما خلا بغيرهما الشرفان كل واحد منهما لا يتناول عينا وتحتية انما لا دخل في العموم لاجتماعها والعموم في الشرط مقصودا المتكلم بتخصيص كل واحد
 من الافراد بالذکر مستدرا او مقصورا وان هذا المعنى من الجازاة باسباب ان يقتل من ياتى الكربة والاصح منه قوله تعالى من عمل صالحا فليكن له
 او ان في وهو مؤمن فليخسبه واتقوا ما لا تفعل من غير تحذير وهذا التذكير من المسائل من شيا من جملة عتقه فهو من دخل هذا الحصن
 فله اس من دخل الدار فهو ربا بالاسم فلا نفلي واذ لب لك على فلان نفلي ومن سئل لزوات من يعقل والصفحات من يعقل وذواتها لا يعقل
 فاذا قيل من هذه الدار قلت قدي وهذا قيل من هذه الدار قلت من او حمار او متاع ولو قيل ما زيد قلت عالم او جابل واما كما فيجب عموم الافعال
 قال الله تعالى كل انفعت جلودهم كلمة باهذه الجرا ضمنت الى كلمة كل فصارت اداة لتكرار الفعل ونصب كل على الظرف والعامل فيه الجواب كذا في
 بين العاني فاذا قال كل اسروحت امرأة فحق طالق فبين امرأة من جنس في كل مرة بخلاف قوله كل امرأة تزوجها فحق طالق فزوج امرأة مرتين
 حيث لا يثبت في المرأة الثانية لانها لا يجب عموم الاسماء لعموم الافعال قوله وفي كل معنى الشرطية كلمة كل باجود مع الاكيل الذي هو محيط
 سحر انب الراس فذلك على موجب العاطلة وهي من الاسماء اللازمة للاضافة ولهذا لا تدخل الاسماء الاضافة من الاسماء الاضافة
 من مفعول الاسماء فان ضمنت الى معرفة توجب احاطة الاجزاء وان ضمنت الى تسمية توجب احاطة الاخر فيصح قول الرجل كل التفاح
 حامض اي جميع اجزائه التي لو كل كذلك ولا يصح كل تفاح حامض بحلاوة بعضه واذا ضمنت معنى الشرط لولي الفعل لجد الاسم المضاف اليه
 كل صفة له يصح للشرطية اذا الاسم لا يصلح لذلك لانه لا بد للشرط من ان يكون متروكا وذلك في الافعال دون الاسماء وهي لوجب الاحاطة
 على سبيل الاخر وكسرة العزة قال الله تعالى كل نفس قد افقة الموت فعني الاحاطة لسيقتا من كل وجه ومعنى الاخر استيعا ومن المضاف
 اليه اذ هو كمة في موضع الانبات ومعنى الافراد ان يعتبر كل مسمى بانفرد به على ثبوت الجواز له كان ليس بمعينه فاذا قال الامر كل من دخل
 منكم هذا الحصن او لا فدراس فدخل عشرة معا قد كل واحد منهم راس لان كلمة كل تجميع الاسماء على ان يتناول كل واحد منهم على الافراد
 فمقد كونه يجعل كل واحد من الداخلين كان اللفظ تينا وله خاصية وكان ليس بمعينه فيكون لكل واحد منهم راس ولو دخلوا ميتا تين كان
 افضل لاول خاصة لانه كل الداخل او لا لان من دخل لبد له ليس باول حين سببه غيره بالدخول وفي الفصل الاول لم يبين كل واحد منهم
 غيره بالدخول وفي هذا اعتبار اخر او كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل كون كل واحد منهم اول داخل في حق من يخلف عنهم وهذا بخلاف قوله من دخل
 منكم او لا فادخلوا فانها اذا دخلت العشرة معالم يكن لهم شيء لان كلمة من توجب عموم الجنس ولا يوجب افراد كل واحد من الداخلين
 كان ليس بمعينه على اعتبار معنى العموم ليس فقيم اول اذ هو اسم فمرد سابق ولم يوجد فذلك لجل النقل وبخلاف كلمة جميع فان الامة
 اذا قال جميع من دخل هذا الحصن او لا فدراس فدخل عشرة معا حيث كان النقل اكل واحد منهم بالنسبة لان هذه الكلمة يدل على الاجتماع واما
 بالافراد فيكون اعتبار جميع الداخلين كشخص واحد في انهم اول فكلهم راس واحد وكلمة كل تقتضي الاحاطة على سبيل الافراد فيجعل اعتبارا كان
 كل واحد من الداخلين تينا ولا يوجب خاصية والله اعلم قال العبد الضيف عبد القري بن احمد احسن الله احواله وقدر بالخير ما له هذا آخر
 ما عتبه به من مشكلات هذا الكتاب وتمة راسية من انماح مسؤول الائمة والاصحاب قدس الله تعالى على الشرح في هذا الامر المفضل
 ورا حسنة وان في له صاحب هذا المطلب احد لم يجد وامتانة فبذلك محمود في توضيح ما يستهم من قتالته والجوت سر عدي في شرح

لمتعصب من دقائقة وبالغة في تصحيح الفاظه وفتح معانيه بقدر الامكان واجتهدت في شرح لغاته وكشف كتابه بيان ما وضعه من بيان حكم من يوم
عاشيته فيه شدائد الفكر ولم من ليلته تمايسيت فيه مشاق لسمهم حتى تيسر لي هذا التحقيق وقد اذني الطريق وذلك من جلال نعم الله
عليه وغرائب كرمه ولطائف بره وزخائب الغامه والمسئول من فضله العظيم وكرمه العليم ان يجعل مقاساتي في ايقنة اني الفناء لا يحيل في الدنيا
وقبيله الى الثواب الجزيل في العقبى وان يصير في من المذكورين لعمري انه السهم النان المكرم الديان والحج يبتد رب العالمين والصلوة على سيدنا
محمد وآله الطاهرين اجمعين اللهم اغفر لكتابي وما لكه وابن محمده ومن نظريه وبمحمم الله عبد الله قال امينا

خاتمة المطالب

يقول الفقيه المضطر الى رحمة رب الكريم المنكسر محمد ابراهيم عن الله الرحيم الحمد لله الكريم العظيم الوهاب الذي يفتقن على من ليسا الجليل
الانعام لغير حساب به الذي جعلنا من خيراته افرحت للناس بلا شك لا ارتياح بفضل فيينا حتى الله عليه وسلم على سائر الخلقات بلارياب به
وسير معجزة باجل الكتاب به والصلوة والسلام على افضل العالمين ونعالم البينيين سيدنا ومولانا محمد اجل من اذني الحكمة بفضل الخطاب به
وعلى آله واصحابه الفاضلين لكل فضل مستطاب به ولعبدنا علموا شرا لالاخوان ان علماء كنيضة حرروا في اصول الفقه كتبها ومجلدا
فحقا التحقيق الحق من اختلاف المذاهب به وسعوا فيها الموضوع تديق المطالب به وكان لبعضها افضل من بعض خصوصا
كتاب التحقيق المعروف بعباية التحقيق شرح اصول العالم الفاضل العارف الكامل سلطان الشريعة بربان
الطريقة مولانا صاحب الحق والدين محمد بن محمد بن عمر الاسيكي المعروف بمبتن حسام شمس السلام
والسليدين بربان الشريعة الفضلي علم الهدى علامته الوري مصباح رموز الدقائق به
منفتح كنوز الحقائق به المشتهرين بين الفقهاء واولي الحكم والتبعية به والعلما رضى
النعم والتمينه به مولانا عبد العزيز بن احمد بن محمد البخاري
تذليل في المطبع العالي من المطابع في الالكاف والامصار به
للمنشى لوكشور مالك مطبع اوده اخباره بنقطة الله
تعالى من العزرا والفرار به فحصل الفرائض من
الطباعة في اليوم الحادي عشر من جمادى الثاني
١٢٩٣ الفاتحة ثلاث وتسعين من الهجرة النبوية
على صاحبها الصلوة والتحية الطاهرات
رابع شهر رجب الى شهر الف
وتعامة وست ويز
سنة ١٢٩٣
العباسية

[illegible][illegible]

